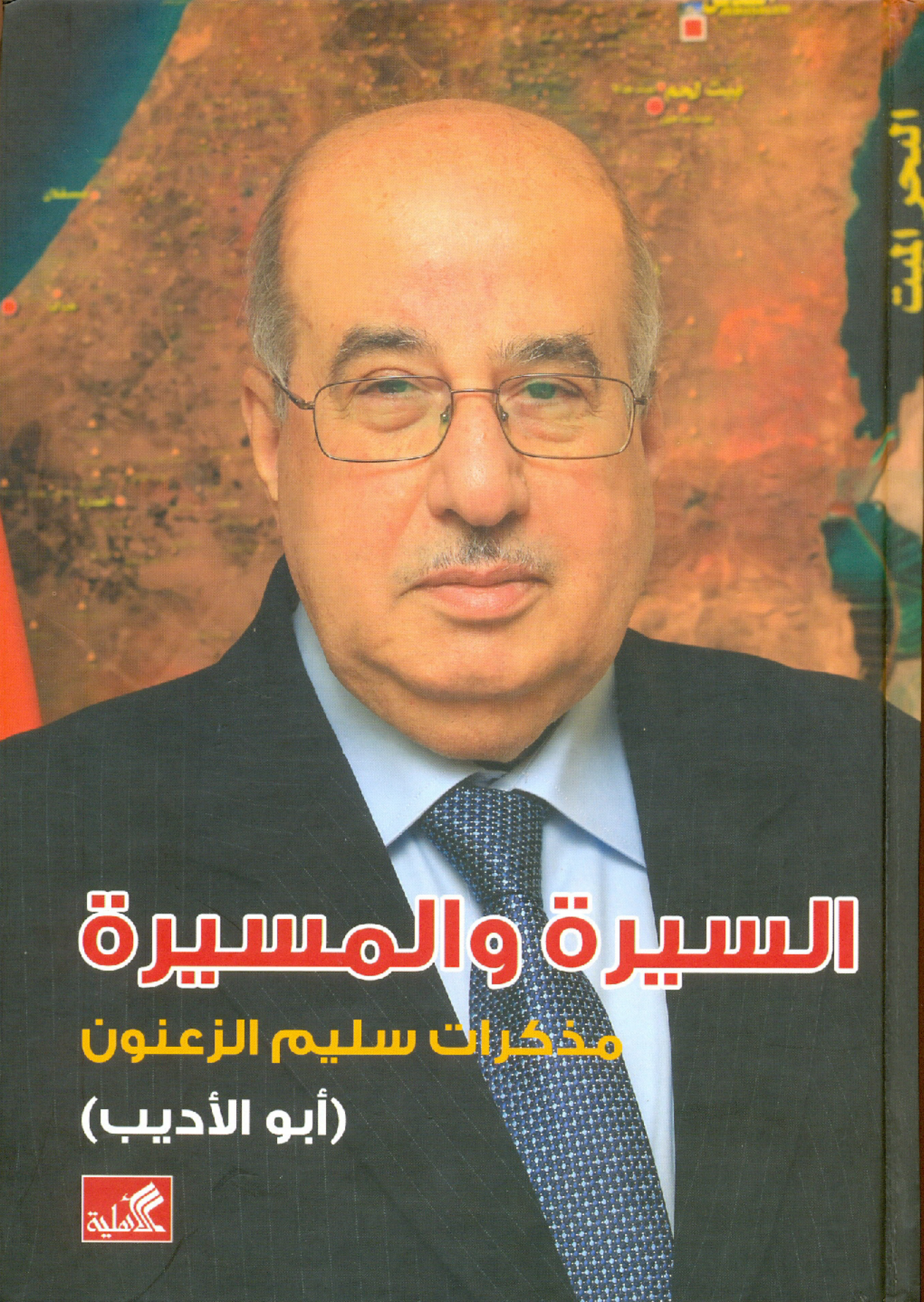

السيرة والمسيرة

مذكرات سليم الزعنون

(أبو الأديب)

الأهلية

السيرة والمسيرة

مذكرات سليم الزعنون

(أبو الأديب)

الأهليّة للنشر والتوزيع
e-mail : alahlia@nets.jo

الفرع الأوّل (التوزيع)
المملكة الأردنيّة الهاشميّة ، عمّان ، وسط البلد ، بناية 12
هاتف 4638688 6 00962 ، فاكس 4657445 6 00962
ص. ب : 7855 عمّان 11118 ، الأردنّ
الفرع الثاني (المكتبة)
عمّان ، وسط البلد ، شارع الملك حسين ،
بجانب البنك المركزيّ الأردنيّ ، مكتب القاصة ، بناية 34

◆

السيرة والمسيرة
مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب)
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الطبعة الأولى 2013
حقوق الطبع محفوظة
◆

تصميم الغلاف: ديمو برس

الصف الضوئي: إيمان زكريا، عمان هاتف: 097/534156

All rights reserved.*No part of this book may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of the publisher.*

جميع الحقوق محفوظة . *لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه ، بأيّ شكل من الأشكال ، إلا بإذن خطّيّ مسبق من الناشر .*

السيرة والمسيرة

مذكرات سليم الزعنون

(أبو الأديب)

إهداء

إلى روح الشهيدين ياسر عرفات "أبو عمار" وخليل الوزير "أبو جهاد"

إلى روح جميع شهداء فلسطين

إلى روح الوالدين

إهداء إلى أخوتي: د. رياض ، د. محمد، د. رفيق

إهداء إلى زوجتي نجوى

إهداء إلى أسرتي الصغيرة وأبنائي

أديب وهشام ورامي ومها ومنى

PDF مكتبة نرجس
www.narjes-library.blogspot.com

شكر وتقدير

لمن شارك في تدقيق وتصويب هذا الكتاب ،

إلى السيدين جهاد صالح وعمر حمايل.

الباب الأول

لماذا هذه المذكرات

مقتطفات من أيام الصبا

القلق والمرض وكتابة المذكرات

شكرا أيها القلق

تذكرتُ والدي رحمه الله، فقد كان لا ينام أكثر من ثلاث ساعات متواليات حتى في شبابه، وكان أصحابه يعرفون عنه ذلك، وعندما كان يمرض أحدهم ويدخل المستشفى، يتطوع والدي للسهر عليه، ويقول له: «لا تنزعج، فأنا لا أنام جيدًا في الليل، وسهري عليك يريحني من القلق الذي يلازمني».

وها أنذا منذ قَدِمَ رمضان في عام 1995، وأنا لا أنام أكثر من ثلاث ساعات، وفي هذا اليوم الموافق 20 رمضان (20 شباط) عام 1995، أخذت أنتظر آذان صلاة الصبح؛ لأوفي ديناً عليّ قطعته للأخ خليل الوزير قبل استشهاده، ورأيته يحاورني وأنا بين اليقظة والنوم... لماذا يا أبا الأديب لم تكتب تاريخ حركة فتح، فأسرارنا جميعها لديك، وقد وعدتني في حياتي أكثر من مرة بأنْ تكتب هذا التاريخ للأجيال؟ وكم شعرت بالخجل أمامه وحاولت أن أختلق الأعذار، ومما قلت له: «... ألم تحاول في حياتك يا أبا جهاد... فجاء ما كتبته غير مرض للبعض، واضطررتَ أن توقف الطبع؟ حتى بعد رحيلك إلى جنة الخلد... قام أحد تلاميذك بالكتابة عنك، ولكن هناك من غضب ونعته بأشد الأوصاف.

أتريد يا أبا جهاد أنْ أضع نفسي من خلال مذكراتي في دوامة لا أقدر عليها، وأنا الآن في الحادية والستين من عمري؟ ثم هناك شيء آخر، ألم تصدر كتب أجنبية وعربية، جاء فيها خلط كبير وتزوير للتاريخ لمصلحة هذا أو ذاك؟... أ تريدني يا أبا جهاد أن أتصادم مع أصحاب المصلحة في صدور هذه الكتب، التي أبرزت في بعض الأحيان من

لا دور له، وطمست من كان له دور، أو بالغت في دور البعض لغاية في نفس يعقوب؟ أو ليس التاريخ مليئاً ببطولات كتبت من أجل إرضاء السلطان، وأصبح ما ورد فيها حقائق بحكم مرور الزمن؟[1].

ورغم مرافعتي هذه أمام طيف أبي جهاد... فقد ألحّ عليّ قائلاً: «لا عذر لك يجب أنْ تبرّ بوعدك وتكتب لما فيه خير للحقيقة والتاريخ، فقمت متوكلاً على الله... وصليت الضحى، وتعثّرت في قراءة الفاتحة، لأنني لا زلت مملوءًا بهذا اللقاء في مطلع الفجر، مع الرجل الذي أحبه ويحبه الجميع؛ فقد كان أبو جهاد أصغر مجموعتنا، وكان وأخي د. رياض الزعنون في خليّة واحدة في حركة الأخوان المسلمين، وبكيته بحرقة وأنا استقبل مع زملائي جثمانه في مطار دمشق في شهر إبريل / نيسان عام 1988، وعندما وقفت في اليوم التالي أمام قبره في مخيم اليرموك لم أستطع أنْ أرثيه إلا بشطر شعريٍّ واحد: «ودعت في درب الجهاد خليلا» في حين أنّ الشطر الثاني لم يحضرني إلا بعد تسعة وثلاثين يومًا،

(1) رشح الأخ سعيد المسحال -وهو من الكوادر الأولى- نفسه لعضوية المجلس التشريعي في سنة 1996، وكان أكثر من خسر على معركته الانتخابية، وقال لي أحد الخبثاء أنّ الذي أسقطه في الانتخابات ما ذكره في كتابه «ضياع أمة» الصادر في سنة 1994 من أنّ ما جاء في كتاب Alan Hart «الآن هارت» وزميل له في 1984 من أنّ أبا عمار وأبا جهاد ليسا الوحيدين اللذين قاما بتأسيس أول خلية سرية في حركة فتح، بينما لم يتم انضمامهما إلى التنظيم إلا عندما أرسلنا إليهما الأخ الشهيد عبد الفتاح حمود من السعودية إلى الكويت لإقناعهما بالانضمام إلى التنظيم، وكان قد مرّ علينا عامان في العمل السري (ص9). وطبعاً جميع المؤسسين الباقين على قيد الحياة -ومنهم كاتب هذه المذكرات- لا يوافقون الأخ المسحال على ما سرده؛ فالمدقق يجد أنه عاد ليناقض نفسه عندما قال (ص 16) أنهم أرسلوا عبد الفتاح حمود بعد عام 1958 إلى الكويت حاملاً مشروعاً لمبادئ مكتوبة ليلتقي بالأخوة ياسر عرفات وخليل الوزير وعادل عبد الكريم، فأخبروه أنّ لديهم نفس التوجه، ومن ثَمَّ قاموا، معًا، بإجراء بعض التعديلات على المشروع المكتوب، وعاد عبد الفتاح إلى السعودية بالمسوَّدة الجديدة بالحبر الأحمر فقمنا بطباعتها وأرسلناها مطبوعة إلى الكويت، وأنها أصبحت المنشور الأول لحركة فتح، وهذا يتفق مع ما أعلمه من الأخ عادل عبد الكريم وخليل الوزير من أنّ سعيد المسحال وكمال عدوان وعبد الفتاح حمود كان لهم مشروع تنظيم في السعودية، وأنهم انضموا إلى تنظيم فتح أفرادًا ولم يتم اختيار أحد لعضوية اللجنة المركزية من إقليم السعودية، وتفرّغ عبد الفتاح حمود باعتباره من إقليم قطر بعد سنة 1967 فضُمَّ إلى عضوية اللجنة المركزية إلى أنْ استشهد في سنة 1968.

فكان: «وحبست دمع الذكريات الأولى». ثم توارد على الخاطر باقي القصيدة التي بلغت أربعة وستين بيتًا عبّرت، فيها، عن تقدّمه صفَّ من هم أكبر منه بالقول:

قد كنتَ أصغُرنا وكُنتَ إمامَنا ... نزهُو ونفخرُ إذْ تقودُ الجِيلا
وسبقْتَنَا في موكبٍ لا ينتهي ... شهداؤُهُ ما بدَّلوا تبديلا

شكرا أيها المرض

زرت قطاع غزة للمرة الثانية بعد تحريره، وذلك في 5 يناير/ كانون الثاني عام 1995، ومكثت فيه خمسة عشر يومًا وعندما عدت إلى مقرّ عملي في المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنيّة عمّان، وقعت فريسة المرض... وعندما أجريت فحوصًا مخبرية وجسدية، تبين أنّ لديّ ارتفاعًا في الضغط والكولسترول والسكر فتلقيتُ علاجًا، غير أنّ ظاهرة القلق وعدم النوم لا زالت تلازمني، ووجدت أن أؤدي الأمانة التي وعدت أبا جهاد بالقيام بها، وشرعت في كتابة مذكراتي مع حركة فتح. فهل هو خوف من الموت؟ أ لم يقل الله -سبحانه وتعالى-: «تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا»؟. نفهم أن الله خلق الحياة، أما أنّه خلق الموت فنحتاج إلى عبقرية وجهد لتفسيره. أليس من معناها: أنّ الإنسان قد يكون في أتمّ صحة لا يشكو من شيء، ولحكمة بالغة يرسل الله له ملك الموت فيموت قبل غيره من المرضى المشرفين على الهلاك، وذلك من أجل ألاّ يتمرد المخلوق على الخالق، وألاّ يؤجل الإنسان عمل الخير أو الحجّ والصلاة إلى ما بعد الستين. نعم إني أخاف من الموت، وعليّ أنْ أكتب هذه المذكرات وأتحدّث فيها عن حركة نضاليّة عظيمة، شغلت الناس على مدى نصف قرن من الزمن.

لم أكن أعلم أنني تعالجتُ خطأ، فقد كان لدي ثلاثة شرايين فيها انسداد كبير، وقد استغلق كشف ذلك على الأطباء، وبدلاً من علاج الانسداد والخلود إلى الراحة، عالجت القلق بالعمل المتواصل من الساعة الثالثة صباحاً حتى الثامنة صباحاً، ثم أجهدت نفسي في مؤتمرين: الأول في مدريد للاتحاد البرلماني الدولي من 27 مارس/ آذار إلى 1 إبريل/ نيسان 1995، والآخر في الرباط من 3 إلى 7 إبريل / نيسان لسنة 1995 للاتحاد البرلماني العربي، وما أنْ عدت إلى عمّان حتى أصابتني ذبحة صدرية حادّة كادت تقضي عليّ لولا

عناية الله أولاً، ثم جهود الأطباء الذين أجروا لي في 23/ 4/ 1995، عمليةَ قلب مفتوح استبدلوا، فيها، ثلاثة شرايين.

وهكذا لم يكن الأمر قلقًا عاديًا... وكان خوفي من الموت مُبررًا.

مع والدي

كنت في منزلي في الكويت، عندما طرق باب بيتي رجل في الخمسين من عمره، عرفني على نفسه بأنه المحامي عبد الحكيم سعيد مراد، كان ذلك في سنة 1970. وقال لي: «أنا صديق والدك»، وقال لي: «هل تعرف والدك؟»، واندهشت من هذا السؤال الغريب من شخص أجلس معه للمرة الأولى، ولكنه لاحظ استيائي من طريقة السؤال، فابتسم وقال لي: «أنا أعرف والدك أكثر منك.. لأنني أعرفه قبل أنْ تولد، فقد قدّم والدك ديب الزعنون لي الكثير، فقد كان والدي الشيخ سعيد مراد أستاذاً للشريعة الإسلامية في جامعة دمشق، وكنت أبني بيتاً في غزة، وقد تقاولت مع الحداد والبناء، وتاجر الخشب وغيرهم، وإذا بالنبأ يأتي بوفاة والدي في دمشق، وقد وضع وصية خصص فيها مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت «500 جنيه ذهباً» لتعليم ولديه عبد الحكيم وفاطمة في الجامعة الأمريكية، فإذا استنكفا أو رفضا فهذا المبلغ يؤول إلى المحفل البهائي في عكا أو حيفا».

وأضاف: «كانت رغبتي في التعليم شديدة، وفي عدم ضياع المبلغ أشد، ولم أجد من أهلي من يقرضني، فذهبت إلى والدك الذي أعرف أنه لا يكسب سوى قوت يومه من متجر أحذية يملكه، كان ذلك في أوائل العقد الثالث من هذا القرن العشرين، ولم يزد والدك على أن قال: أحضر الدائنين يا عبد الحكيم لي، فأحضرتهم، فأخذ يقول للواحد منهم: «ماذا لك في ذمة عبد الحكيم»، فيقول: «كذا من الجنيهات». فيقول: «اعتبرهم عندي»، ولأنه محل ثقة أهل غزة مذ كان شاباً، فقد اكتفى الدائنون بهذا الوعد، وذهبت راضياً إلى الجامعة الأمريكية وتخرجت محاميًا، وعندما عدت إلى غزة شرعت على مهل في سداد ما قام بدفعه والدك للدائنين.. ؟».

أما والدي فعندما سألته عن هذه القصة لم يعلق عليها كثيرًا، ولكنه قال: إنَّ عبد الحكيم عندما عاد من الجامعة الأمريكية كان يتباهى بعلمه على أقرانه، وكان يقول لهم: «إنّ الأنبياء ليسوا معلمي البشرية بل قسّموا الناس حولهم، وإنّ الإنسان لا يحتاج إلى

معلم، وأنه يستطيع أنْ يشق حياته بدون معلم ولا فرق بيننا وبين الأنبياء. وعندما جاء يردد على مسامعي هذا الكلام قلت له: «كل إنسان يحتاج إلى معلم في البداية وإن كان قادرًا أنْ يصبح أعلم من أستاذه، ولما أصرّ على منطقه وكنت أحادثه وأنا أصنع حذاء بيدي، قلت له: «هل أنت مصرّ على أنك تستطيع أنْ تعمل كلّ شيء بدون معلم»، فقال: «نعم..» فقلت له: «خذ هذا الحذاء وأكمل حياكته»، فقال: «لا أستطيع»، قلت له: «إذن أنت بحاجة أنْ أعلّمك حتى تستطيع أنْ تقوم بهذا العمل»، فضحك زملاؤه من حوله وقالوا: «لقد غلبك هذا الرجل وأنت الجامعي».

كان والدي في الثانية عشرة من عمره عندما توفي عنه والده، فاضطر أنْ يترك المدرسة ولم يكمل المرحلة الابتدائية كي يعول أخته. وكما قال رفيق عمره جميل السراج: «كان ترتيبه الأول على الصف الدراسي ولكنه ترك الدراسة وتعلّم صناعة الأحذية»، حتى إذا ما جاءت سنة 1917 رحل مع أسرة الزعنون إلى المسمية، بعد أن تهدم الجزء الأكبر من مدينة غزة أثناء الحرب العالمية الأولى، وعندما وضعت الحرب أوزارها عاد إلى غزة وفتح محلاً لصناعة الأحذية، وسرعان ما استطاع أن يصلح ماكينة الخياطة «سنجر» التي يستعملها، ثم أصبح يصلح ماكينات زملائه.. وهذا أهَّله لأنْ يصبح وكيلاً لشركة سنجر لماكينات الخياطة في اللواء الجنوبي، وهي شركة أمريكية وكان مركزها الرئيسي في تل أبيب، واستمر وكيلاً لها إلى أن توفي رحمه الله في سنة 1976.

يوم مولدي

ولدتُ في غزّة يوم 28/ 12/ 1933، وأول ما أذكره من طفولتي أنني كنت في الخامسة من عمري عندما أحضر لي والدي «طاقية» مشغولة من الصوف، ومكتوب عليها «سليم»، وقال لي إنها هدية من عمّك «فلان» من عائلة البيطار، وهو مجاهد سجنه الإنجليز، وكان والدي مداومًا على زيارته، وقد صنع هذه «الطاقية» ووضع عليها اسمك ويتمنى أنْ يخرج من السجن ليرى ابن صديقه الوفي.

وفي غزة كنا لا نعرف اليهود.. ولكنني عرفتهم عندما كان أبي يذهب ليزور مقر شركة سنجر في تل أبيب؛ إذ كان قد صحبني معه قبل أنْ أبلغ العاشرة إلى يافا ثم إلى تل أبيب، وكم بهرني الفرق بين شوارع تل أبيب وشوارع يافا وغزة.

كنت أدخل على والدي وأصدقائه وهم يتسامرون، فمرة أراهم يقرأون القرآن ثم يقومون إلى حلقة الذكر، وعلمت فيما بعد أنّ لهم زاوية وأنهم ينتمون إلى إحدى الطرق الصوفية، ومرة أخرى أراهم ينشدون الشعر، ولكن بطريقة يقرأ كل واحد منهم بيتًا من الشعر فيكمل الآخر. وإنْ حدث أنْ عجز أحدهم أو توقف أو أُحْرِج كان الآخرون يضحكون منه، فيضطر أن يقول (يا وَرَدي) وهي كلمة تستعملها النساء عند موت عزيز، فقالوا له: «أيضا الكلمة محبوكة، أي أول حرف بها كآخر حرف، علمت فيما بعد أن هذه هي المطارحة الشعرية.

قبل سن الخامسة أرسلني أبي إلى كتّاب يديره الشيخ خليل الغزالي في مسجد الشمعة في حارة الزيتون بغزة، ولم أكن أفهم سوى حلاوة ألفاظ القرآن الكريم، ولم يعجبني الحال، فقد طلبت من والدي أن أذهب إلى مدرسة نظامية.

وجاء لزيارتنا ابن عم لوالدي، هو توفيق الزعنون (رحمه الله) وقال: إنه وصديقه علي هاشم رشيد (وهو شاعر أصبح، فيما بعد، مسؤولاً عن إذاعة فلسطين من القاهرة) قد فتحا مدرسة، وهكذا ذهبت إلى هذه المدرسة قبل أنْ أبلغ السادسة، وكانوا يضعوننا في صف واحد مع من هم أكبر منّا سناً، وفي درس الدين كنت أشعرُ بصعوبة الدرس إلى درجة كنت أحسد الطلبة المسيحيين الذين يخرجون من الدرس في فسحة إلى أنْ ينتهي درس الدين.

وعندما بلغت السابعة، أخذني أبي إلى مدرسة الإمام الشافعي ولم أمكث سوى أيام في الصف الأول الابتدائي، فقد رأى مربي الفصل أنَّ مستواي العلمي يفوق طلبة الصفّ الأول فقرر ترفيعيّ صفًّا لأبدأ من الصف الثاني الابتدائي.

وفي الصف الرابع الابتدائي بدأنا بتعلم اللغة الإنجليزية، فكنت أنفر منها، ويزداد تعلقي باللغة العربية، وفي الصف الخامس الابتدائي لاحظ والدي تراجع علاماتي بشكل عام، خاصة في اللغة الإنجليزية، وتعللت كما يفعل الطلاب عادة بقولي: «إن الأستاذ يعمل ضدي ويظلمني»، ولكن والدتي كشفت له السرّ، وقالت له: «ولدك يتأخر في النوم ويقرأ على ضوء المصباح الصغير قصة عنترة بن شداد على حساب مراجعة دروسه»، وحقًّا كان ما قالته صحيحاً، فقد كنت أستعير مجلدات سيرة عنترة بن شداد الواحد تلو الآخر، وعددها

ثمانية مجلّدات وكلّ مجلد فيه خمسمائة صفحة، وكنت أحفظها عن ظهر قلب، وكان ينتظرني عند باب المنزل في الصباح زميلي في المدرسة المرحوم غازي الغلاييني، وهو متشوق لسماع ما وصل إليه عنترة في بطولاته، وكنا نسير معًا في الطريق إلى المدرسة، وأنا أروي له ما قرأت في تلك الليلة. وعندما تأتي الفرصة بعد الدرس الثالث لمدة ربع ساعة، أكمل له جزءًا آخر، وفي أثناء عودتنا إلى بيتينا المتجاورين في حارة الزيتون كنت أروي له ما تبقّى.

لا زلت حتى يومنا هذا أتذكّر أحداث أربعة آلاف صفحة صفراء قرأتها عن عنترة بن شداد، وعندما أحدث أحفادي أقول لهم لا زلت أحفظ ما قاله الراوي: «فإذا بغبار قد ثار وسد منافذ الأقطار، وانجلى من تحت الغبار كوكبة من الفرسان تنادي: يا لعبس يا لذبيان. أتاكم حيّة بطن الواد، القوي العماد، عنترة بن شداد».

كما أروي لهم كيف ظلمته زوجة أبيه، وتسببت في أن يضربه أبوه، ثم عادت لتسترضيه باكية، فأنشد يقول:

أمِنْ سميةَ دمعُ العينِ تذريفُ لو أنّ ذا منكِ قبلَ اليومِ معروفُ

وكيف كان يجمع بين الشجاعة والحب، عندما قال مخاطباً عبلة:

أُحِبُّكِ يا ظَلومُ فَأَنتِ عِندي مَكانَ الروحِ في جَسَدِ الجَبانِ
وَلَو أَنّي أَقولُ مَكانَ روحي خَشيتُ عَلَيكِ بادِرَةَ الطِعانِ[1]

قال لي والدي: «لقد قرأت قبلك هذه القصص؛ الزير سالم، وسيرة بني هلال، وعنترة بن شداد، وجاء والدي «سليم» وأحرق هذه الكتب، وقد تألمت لما فعله معي، ولذلك أنا لا أريد أن أعاملك كما فعل جدّك معي، ولكني أقول لك: إنّ ما تقرأه مبالغات وأكاذيب لإلهاء الناس. وهذه القصص جعلت بعض الناس يتحزّبون لذلك البطل وآخرين يتحزّبون للبطل الآخر، ففي القرية يقف البعض مع أبي زيد الهلالي والبعض

(1) وقال أيضا في معلقته:

وَلَقَد ذَكَرتُكِ والرِّماحُ نَواهِلٌ مِنّي وبِيضُ الهِندِ تَقطُرُ مِن دَمي
فَوَدَدتُ تَقبيلَ السُيوفِ لأَنَّها لَمَعَت كَبارِقِ ثَغرِكِ المُتَبَسِّمِ

الآخر مع ذياب بن غانم، وحصلت حماقات وجرائم قتل نتيجة محاولة تقليد أبطال هذه القصص الشعبية».

ومما رواه لي والدي هذه الحكاية: «كان أهل القرية يستمعون إلى الراوي أو الشاعر الذي تعوّد أنْ يقطع القصة عند مأزق محرج يمرُّ فيه البطل ليترك الناس متشوّقين للحضور ودفع المعلوم في الليلة القادمة، وقد كان الراوي يتحدث عن عنترة، وقد قاتل وحده جيش كسرى، ولكن تكاثرت عليه الفرسان، وأخذوه أسيرًا، وكان كسرى قد أعدَّ له فيلاً جائعًا أُدْخِلَ على عنترة وهو مقيّد بالسلاسل، وقال: إنّ الفيل هوى بقامته على رأس عنترة، وفي الليلة القادمة نكمل لكم باقي القصة». فهاج القوم وماجوا. ورجع أحدهم إلى بيته حزيناً، ورفض أن يتناول الطعام الذي أحضرته زوجته. وقال لها: «حياة عنترة في خطر»، فقالت له: «هذه خرافات»، فحلف عليها بالطلاق، فذهبت فورا إلى دار أهلها، ولم يستطع النوم، وهنا طلب من جاره أن يقرضه جنيهًا، فذهب إلى منزل الراوي في أقصى القرية، وأيقظه من نومه. وقال له: «هذا جنيه، أكثر مما تأخذ في كل ليلة.. أسرع وفكّ عنترة من الأسر»، وهنا أحضر الراوي ربابته وقال: «وعند ذلك أتت عنترة القوة الربانية، فتعلق في خرطوم الفيل رغم قيوده، وتمكن من التغلب عليه».

وهكذا رجع الرجل إلى بيت أهل زوجته وصالحها وقال لها: «الحمد لله خرج عنترة من الأسر».

ولاحظ والدي أنني مستمر في قراءة هذه القصص، فشكا الأمر إلى خالي أثناء زيارته له في يافا.

وفوجئت في أحد الأيام بخالي المرحوم أحمد الشريف يأتي لزيارتنا، وكان على صداقة قوية مع والدي قبل أنْ يتزوج كل منهما أخت الآخر. وقال لي: «لقد جئتك بالسيرة النبوية لابن هشام، وهذا الكتاب يا ابن أختي.. يمثّل غزوات الرسول الكريم، وستقرأ فيه بطولات الرسول وبطولات علي بن أبي طالب وبقيّة الصحابة»، ودعاني، بلطف، أنْ أتركَ قراءة سيرة عنترة وغيره. وقال لي: إنها مبالغات لإشغال الوقت، وليس صحيحاً أنّ عنترة كان يقتل المئات بسيفه، فالرسول الكريم سُئل عن عنترة. فقال: «كان لبني عبس عبد أسود يلقى الفارس والفارسين».

وهكذا أقلعت عن قراءة هذه الكتب الصفراء، وبدأت في استيعاب السيرة النبوية، وكان والدي بارعاً في أنْ يقصّ عليَّ مآثر الإسلام ومعاركه الحقيقية ومعانيه السامية.

وعادت علاماتي إلى النهوض...

كانت طريقة الأستاذ رامز فاخرة بارعة في تشجيع الطلاب على نظم الشعر، كلّما علّمنا بحرًا من بحور الشعر أبادر إلى النظم على وزنه.. فعندما علمنا أوزان بحر الهزج، نظمت أبياتاً منها:

لقـــــد ذلّـــــتْ فلســـــطينا ومـــــا كنّـــــا محامينـــــا

ورغم ركاكة البيت إلاّ أنه أثنى عليّ مشجعاً، ولم يحاول حتى أن يصحح الخطأ النحوي في الشطر الأولى: «فلسطين وليس فلسطينا».

وعندما علّمنا أوزان البحر الوافر، قلت أبياتاً منها:

أيـــا أعـــرابُ هبّـــوا للجهـــادِ وإخضـــاعِ المُنـــافسِ والأعـــادي
ولا تتفرقـــوا أبـــداً ولكـــنْ علـــيكمْ واجبـــاتُ الاتحـــادِ

وهلّل مشجّعًا، ولم يحاول أنْ يقول لي أنَّ العرب غير الأعراب، ربما تركها لكي أدركها في المستقبل عندما أراجع هذا الشعر الذي أسقطته من الديوان عندما قررت نشره.

كنت أتنافس في قول الشعر مع زميلي عدنان سكيك، وكانت تصدر عنه أبيات جميلة في الغزل بينما كنت لا أنظم الغزل مُفتخرًا قائلاً:

ما دارَ حبُّ العذارى البيضِ في خَلَـدي إلا اســتعنتُ بــذكرِ الواحــدِ الصَــمدِ
رغِبــتُ في مثــلِ ســنّي عــن مُغازَلــةٍ فلــمْ يرُقنــي جمــالُ الوجْــهِ والجسـدِ[1]

(1) كان الأخ أبو إياد -يرحمه الله- يروي هذه الأبيات للكثيرين، فاستغلها خصوم لي أثناء المؤتمر الخامس لحركة فتح في إقناع بعض الأخوات بأنّ سليم الزعنون عدو المرأة الأوّل، وهكذا فقدت أصوات خمسين امرأة منهن، وكان ذلك في سنة 1989 في مدينة تونس. وفي هذا السياق أودّ =

وعندما حاولت أنْ أنظم في الغزل، اكتشفت أنّ سرَّ تفوق عدنان سكيك أنه كان قد وقع في حب إحداهنَّ ولذلك جاء شعره مُعبّرًا وجاء شعري متكلفًا، بل بعدما تغزّلت في محبوبتي الوهمية، عادت لي الأنفة فوجدت نفسي أتراجع وأقول:

يـا عبـلُ دومـي عـلى عهـدٍ أظـلُّ بـه ... قلبـي ولا تنكـصي والظُّلْـمُ يغشـاكِ
فلسـتُ أضرعُ إنْ أعرضـتِ ظالمـةً ... ولا أقـولُ إذا أغلظـتِ رحمـاكِ
الحـبُّ والـذلُّ لا أرضـاهما جُمَعـا ... فلـيسَ صَـعْباً كـما أحببـتُ أنسـاكِ
والحـبُّ في نظـرةٍ ينمـو وفي قُبَـلٍ ... يسـمو وأدفنُـه في دمعـةِ البـاكي

وهنا صرخ أستاذي رامز فاخرة قائلاً: ما هذا القول؟ إنك شاعر ذو قلب قاس، لقد عابوا على امرئ القيس قوله:

أَغَـرَّكِ مِنِّـي أَنَّ حُبَّـكَ قَـاتِلِي ... وَأَنَّـكِ مَهْـمَا تَـأْمُرِي القَلْـبَ يَفْعَـلِ
وَإِنْ تَـكُ قَـدْ سَـاءَتْكِ مِنِّـي خَلِيقَـةٌ ... فَسُـلِّي ثِيَـابِي مِـنْ ثِيَابِـكِ تَنْسُـلِ

وكان أنْ مزّقت القصيدة لأنني تصوّرت أنه أهانني أمام الطلاب.

كان من النشاطات الأدبية في المدرسة إنشاءُ جمعية الخطابة العربية، وبالانتخاب أصبحت رئيسها بإشراف أستاذنا رامز فاخرة، كما أنني أصبحت أمين المكتبة، ما أتاح لي أنْ اقرأ دواوين كبار الشعراء؛ فقرأت المعلقات في الشعر الجاهلي، وديوان المتنبي، وأبي فراس الحمداني، والشوقيّات، وديوان حافظ إبراهيم، وكتاباً يجمع شعر شعراء المهجر. وهكذا أصبحت متمكنًا في اللغة العربية، وأحفظ قدرًا كبيرًا من الشعر، لا يزال نصفه عالقًا في ذاكرتي حتى اليوم.

= التذكير بدور المرأة الفلسطينية الريادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فمن أوائل الفتحاويات في مرحلة التأسيس وبعد الانطلاقة: السيدة زينب ساق الله، والسيدة سلوى أبو خضرا، والسيدة جهاد سلامة في تنظيم الكويت.

وبدأت أقلّد الشعراء وهو ما يفعله كلُّ شاعر عندما تبدأ موهبته الشعرية في التفتّح، وهو في سنّ الثالثة عشرة. فقلت مُقلِّدًا:

فَـديتُ رِجـالاً أيهـا العلـمُ النَّضِـرُ فحقـك آتٍ والـدّما رُتـعٌ حمـرُ

وقلت في تلك القصيدة:

فلسطينُ قلبُ العـرب والقلْـبُ إنْ ذوى! من الجِسْمِ هل للجسمِ مـن بعـدِه قـدْر؟
فلسـطين هـلْ تُضـحي مقـرَّ دناسـةٍ ويسـكُنُ فيـكِ البغـيُ والكفـرُ والنُكْـرُ
مصـابِكُ للـرحمنِ قـد قـصَّرتْ يـدٌ من الشام من بغداد قـد قـصّرت مِـصْرُ
فـأينَ الشـبابُ الغـضُّ والسّـيفُ والقنـا وأيـن الجهـادُ الحلـوُّ والكـرُّ والفـرُّ
وهـلْ كـان نيـلُ النـصّرِ إلا بـأنفسٍ تـذوب دمـاءٌ ملؤهـا العـزُّ والنـصرُ

وبعد أيام استدعيت لدائرة المخابرات، ومن حُسن حظي أنّ المحقق كان يقرأ القصيدة وينظر إليّ باستغراب، وقال لي: «كم عمرك؟» قلت له: «أربعة عشر عامًا وأربعة أشهر..» فقال لي: «أخبرني من ذلك الجبان الذي كلّفك بأنْ تقرأ عنه هذه القصيدة كي يستتر خلفك وينجو من العقاب، لأنّ هذا الشعر شبيه بالشعر الجاهلي...». غير أني لُذت بالصمت مُعوّلاً على اعتقاد المُحقق الذي أسعفني قائلا لي: «سأعفو عنك، وعدني ألاّ تقرأ شعر غيرك..»، وهكذا نجوت من توقيف كان ينتظرني.

عدنا إلى مقاعد الدراسة في مدرسة الإمام الشافعي، وعادلوا الصف الثاني الثانوي بالثالث الثانوي حسب النظام المصري، وبدأنا نستعد لتقديم امتحان الثقافة العامة. ولمّا كنتُ قد أصبحت رئيس لجنة الخطابة العربية بالانتخاب، فقد جاء ناظر المدرسة الأستاذ ممدوح الخالدي وطلب مني أنْ أنظمَ قصيدة أحث فيها الطلاب على الدراسة، وذلك بعد أنْ أبلغه أستاذي رامز فاخرة أنه أطلق عليّ لقب شاعر مدرسة الإمام الشافعي.

مع البوصيري وشوقي

كان والدي يحفظ القرآن عن ظهر قلب، وكان يطلب مني ومن أخي رياض أنْ نقرأ بعض السّور ليختبر تلاوتنا، كان يستلقي في صحن الدار مغمضًا عينيه يظنّه الناظر

نائماً ولكنه منتبه فإذا ما أخطأ أحدنا في حرف أو حركة سارع إلى تصويبه، وهذا ما دفعني أنْ أقول عندما رثيته:

كـــمْ رددتَ الأبنـــاءَ إنْ لحنـــوا فيـــه وشـــابوا لســـانَه العربيـــا

كان ذلك في قصيدة مطلعها:

بَسْـــمةُ الله فـــوقَ ذاكَ المُحيـــا غادَرتْـــهُ ولـــنْ تعـــودَ إليَّـــا

يـــا أبي أنـــتَ عنـــدَ ربٍّ قـــديرٍ كنـــتَ أرضـــيْتَهُ فَـــنَمْ مَرْضِـــيّا

ولّما كنت قد قرأت الشوقيّات في الخمسينات وأعجبت بها كثيراً وخاصة قصيدة نهج البردة، وقصيدة ولد الهدى اللتين أبدعت أم كلثوم في غنائهما كنت أناظر والدي فقلت له يوماً: استمع يا أبي إلى شوقي ماذا يقول في الإسراء:

أَسرى بِـــكَ اللهُ لَـــيلاً إِذ مَلائِكُـــهُ وَالرُسلُ في المَسجِدِ الأَقصى عَلى قَدَمِ

لَمّـــا خَطَـــرتَ بِـــهِ اِلتَفّـــوا بِسَـــيِّدِهِم كَالشُـــهبِ بِالبَـــدرِ أَو كَالجُنـــدِ بِـــالعَلَمِ

وَقيـــلَ كُـــلُّ نَبِـــيٍّ عِنـــدَ رُتبَتِـــهِ وَيـــا مُحَمَّـــدُ هَـــذا العَـــرشُ فَاِســـتَلِمِ

فتبسم والدي وقال: «يا بني أنت تفهم شعر شوقي بأنغام أم كلثوم وهذا لا يصل إلى الأصل الذي عارض فيه البوصيري في قصيدته التي استحق عليها في المنام بردة النبي محمد ﷺ، استمع إليه ماذا قال:

سَرَيْـــتَ مِـــنْ حَـــرَمٍ لَّـــيْلاً إِلَى حَـــرَمٍ كَـــمَا سَرَى الْبَـــدْرُ في دَاجٍ مِّـــنَ الظُّلَـــمِ

وَبِـــتَّ تَرْقَـــىٰ إِلَى أَن نِّلْـــتَ مَنْزِلَـــةً مِـــنْ قَـــابَ قَوْسَـــيْنِ لَمْ تُـــدْرَكْ وَلَمْ تُـــرَمِ

وَقَـــدَّمَتْكَ جَمِيـــعُ الأَنْبِيَـــاءِ بِهَـــا وَالرُّسُـــلِ تَقْـــدِيمَ مَخْـــدُومٍ عَـــلَى خَـــدَمِ

ورغم إحساسي بأنني غُلبت أمام عظمة البوصيري إلا أنني قلت: أنظر إلى شوقي يقول في إصلاح النفس:

صَـــلاحُ أَمْـــرِكَ لِلأَخْـــلاقِ مَرْجِعُـــهُ فَقَـــوِّمِ الـــنَّفْسَ بِـــالأَخْلاقِ تَسْـــتَقِمِ

وَالـــنَّفْسُ مِـــنْ خَيْرِهَـــا فِي خَـــيْرِ عَافِيَـــةٍ وَالـــنَّفْسُ مِـــنْ شَرِّهَـــا فِي مَرْتَـــعٍ وَخِـــمِ

تَطغـى إذا مُكِّنَـت مِـن لَـذَّةٍ وَهَـوًى طَغـيَ الجِيـادِ إذا عَضَّـت عَـلى الشُـكُمِ

فقال لي هذا جيد، ولكنه أيضا لم يصل إلى ما قاله البوصيري:

والـنَّفْسُ كالطِّفْـلُ إنْ تُهْمِلْـهُ شَـبَّ عَـلَى حُـبِّ الرِّضـاعِ وإنْ تَفْطِمْـهُ يَـنْفَطِمِ
فـاصْرِفْ هَواهـا وَحـاذِرْ أنْ تُوَلِّيَـهُ إنَّ الهَـوَى مـا تَـوَلَّى يُصْـمِ أَوْ يَصِـمِ
وخـالِفِ الـنَّفْسَ والشَّـيْطَانَ واعْصِـهِما وإنْ هُمَـا مَحَّضَـاكَ النُّصْـحَ فـاتَّهِمِ

ولم أجد جوابًا أمام هذه الأبيات الرائعة. واستأنف قائلاً: وللبوصيري بيت في وصف صحابة رسول الله ﷺ لم يلحق به أحد من الشعراء يقول فيه:

كـأنَّهُمْ في ظُهُـورِ الخَيْـلِ نَبْـتُ رُبـاً مِـنْ شَـدَّةِ الحَـزْمِ لاَ مِـنْ شِـدَّةِ الحُـزُمِ

فتذكّرت أنَّ هذا البيت يُستشهد به في دروس البلاغة العربية. ولكنني بعد أنْ قرأت بإمعان البردة النبوية للبوصيري عدت مرة أخرى لأقول لوالدي: «ولكن بمقارنة البردة ونهج البردة فإنّ هناك موضوعًا لم يطرقه البوصيري وأضافه شوقي، ألا وهو الدفاع عن الرسول ﷺ، الذي يتهمه المستشرقون بأنه لجأ إلى الغزو وهو ما لم يفعله المسيح عليه السلام. حين قال أحمد شوقي:

قـالوا غَـزَوتَ وَرُسـلُ اللهِ مـا بُعِثـوا لِقَتـلِ نَفـسٍ وَلا جـاؤوا لِسَـفكِ دَمِ
جَهـلٌ وَتَضـليلُ أَحـلامٍ وَسَفسَـطَةٌ فَتَحـتَ بِالسَـيفِ بَعـدَ الفَـتحِ بِـالقَلَمِ
لَمّـا أَتـى لَـكَ عَفـواً كُـلُّ ذي حَسَـبٍ تَكَفَّـلَ السَـيفُ بِالجُهّـالِ وَالعَمَـمِ
وَالشَـرُّ إِن تَلقَـهُ بِـالخَيرِ ضِـقتَ بِـهِ ذَرعـاً وَإِن تَلقَـهُ بِالشَـرِّ يَنحَسِـمِ
سَـلِ المَسـيحِيَّةَ الغَـرّاءَ كَـم شَرِبَـت بِالصـابِ مِـن شَـهَواتِ الظـالِمِ الغَلِـمِ
لَـولا حُمـاةٌ لَهـا هَبّـوا لِنُصـرَتِها بِالسَـيفِ مـا اِنتَفَعَـت بِـالرِفقِ وَالـرُحَمِ

فوافق والدي على هذا الرأي، وقال: «لم يكن في عهد البوصيريّ مستشرقون».

ولكنني بقيت معجبًا بشوقي وقصائده وخاصة أنّ أم كلثوم اختارت عرائس قصائده وغنتها، وساعدني ذلك على حفظها.

وكم أسفت على امتناع الإذاعة المصرية عن إذاعة قصيدة شوقي «مصر والسودان» التي جاء فيها وصف لحالة الفوضى التي كانت تعمُّ مصر في أواخر الثلاثينات:

لَقَـــد عَبَثَـــت بِالنِيـــاقِ الحُـــداةُ ... وَنـــامَ عَـــنِ الإِبـــلِ رُعيانُهـــا
أَرى مِصـــرَ يَلهـــو بِحَـــدِّ السِـــلاحِ ... وَيَلعَـــبُ بِالنـــارِ وِلـــدانُها
وَراحَ بِغَـــيرِ مَجـــالِ العُقـــولِ ... يُجيـــلُ السِياسَـــةَ غُلمانُهـــا
وَمـــا القَتـــلُ نَحيـــا عَلَيـــهِ الـــبِلادُ ... وَلا هِمَّـــةُ القَـــولِ عُمرانُهـــا

وهي القصيدة التي ختمها مشيرًا إلى قيام سعد زغلول بالدفاع عن قضية استقلال مصر، واصفًا الإنجليز بتزوير الحقائق والتصرّف كما يتصرّف السبع المفترس فقال:

وَكَـــم مَـــن أَتـــاكَ بِمَجموعَـــةٍ ... مِـــنَ الباطِـــلِ الحَـــقُّ عُنوانُهـــا
وَدَعـــوى القَـــوِيِّ كَـــدَعوى السِـــباعِ ... مِـــنَ النـــابِ وَالظُفـــرِ بُرهانُهـــا[1]

(1) وقد عارضت هذه القصيدة في سنة 1995 على ذات الوزن والقافية تحت اسم «الوطن» ومطلعها:

يعـــــود إلى الأرضِ ســـــكّانُها ... وتجلـــو الهمـــومُ وأحزانُهـــا

وقد جاء فيها:

لقـــد جَمَحـــتْ في هواهـــا النفـــوسُ ... ومـــا ردت الخيـــلُ أعنانُهـــا
ويخطـــئ مـــن كـــان في ركبـــه ... بطانـــةُ ســـوء، وأقرانُهـــا
وثاراتُهـــا همّهـــا كالجبـــال ... إذا أضرم النـــارَ غلمانُهـــا
وأيـــن الصـــلاحُ وأيـــن الصـــلاة ... إذا أمَّ في النـــاس ســـكرانُها
إذا مـــا الملائكـــةُ أخلـــت مكانـــا ... تـــولاه بالشـــرِّ شـــيطانُها
حـــذارِ فمـــن ملمـــسٍ لـــينٍ ... سيضـــرب بالســـمِّ ثعبانُهـــا
أرى نفـــراً فـــاز في غفلـــة ... وأصـــبح في الحكـــم جيرانُهـــا
ثقوبًـــا عـــلى الثـــوبِ لا نرتـــضي ... ولـــن يحكـــم النـــاسَ ســـجّانُها

لقد استهجنا يومًا قول أحد الكتّاب أنّ شوقي كان يشرب الخمر إلى الصباح ثم يخرج على العالم بقصائده كـ «ريم على القاع» أو «ولد الهدى..» فتصدى له الكثيرون قائلين: اذكروا محاسن موتاكم.

ولإعجابي بقصيدة «ريم على القاع»، فقد عارضتها واقتبست منها وضمّنت بعض أبياتها في قصيدتي بعنوان «يا أمّة القدس»[1] حول الانتفاضة، فقلت:

يَـا أمـةَ القـدْسِ قـدْ أصـبحْتِ في الأمـم ... أعـــزَّ أشـــهرَّ مـــن نـــارٍ عـــلى عَلـــمِ
غنّـى لـكِ الشِـعْرُ مـن أحـلى قَصـائِدِه ... «ريـمٌ عـلى القـاعِ بـينَ البَـانِ والعَلـمِ»
لا تحسـبوا الـدمعَ مـن حُـبٍ أذلَّ لَـهُ ... «أو مـن تَـذكُّرِ جِـيرانٍ بـذي سَـلَم»
إنَّ اللـواتِي أثـرْنَ الحُـبَّ في كَبِـدي ... خَطَـرْنَ في جَنبـاتِ المَهـدِ والحَـرَمِ
دَفعْـنَ كـلَّ عزيـزٍ في مُظـاهرةٍ ... فـالزوْجُ والطفـلُ في الأقصى ـ عَـلى قَـدَمِ

كنا في رحلة كشفية عندما سمعنا لأول مرة صوت طائرات تحلّق فوق غزة، وكانت أول بادرة لتغيير مجرى الحرب بعد أنْ استغل اليهود الهدنة فأحضروا طائرات ودبابات، وهاجموا يافا وأجبروا أهلها على الرحيل، واتجه الكثيرون منهم نحو غزة، فقمنا من خلال كشافة المدرسة (الإمام الشافعي) بالذهاب إلى شاطئ البحر للمشاركة في استقبال اللاجئين وحمل الأطفال من السفن إلى الشاطئ وإيصالهم إلى المدارس والمساجد التي أصبحت مأوى لهم، وكنّا نجمع الخبز من البيوت لتقديمه لهم.

هاجر أخوالي آل الشريف من يافا إلى غزة، وهاجرت عائلة صلاح خلف أيضا من يافا إلى غزة، ولكنني لم ألتق به أثناء نزوله إلى شاطئ غزة، ولكنني التقيت به في مكان آخر.

---

(1) حصل ديواني الشعري «يا أمة القدس» الذي صدر عام 1995 على جائزة مهرجان «زهرة المدائن» للإبداع الثقافي الأول من أجل القدس للعام 2008 تحت رعاية وإشراف وزارة الثقافة الفلسطينية وبتنظيم من ملتقى المثقفين المقدسي.

كانت دكان عمه بمحاذاة دكان والدي في شارع السروجية، وهو شارع صغير يوازي شارع عمر المختار، كان والده الحاج مصباح خلف يجلس مع والدي في الصباح، وتعرّفت إلى ذلك الفتى الوديع صلاح، وكان والده يناديه في بعض الأحيان «أيوب» وبدأت صداقتنا تتوثق في سنة 1949.

وشكا والده إلى والدي أنهم هاجروا من يافا دون أنْ يتمكنوا من إحضار شهادة بأنّ صلاح أنهى الصف الثاني الثانوي، وأنّ دائرة المعارف ترفض منحه شهادة تمكّنه من الالتحاق بالأزهر الشريف في القاهرة، فقام والدي دون أنْ يُعلّقَ على الشكوى وتناول معطفه وذهب إلى مدير المعارف آنذاك «الأستاذ بشير الريس»، وطلب منه هذه الشهادة، وعندما مانع قائلاً: «ومن يثبت أنه أنهى الصف الثاني الثانوي»، قال له والدي: «أنا أقول ذلك وهل عرفت عني كذبًا يا أبا زهير؟»، فأصدر له الشهادة المطلوبة، وسافر صلاح قبلنا للدراسة في الأزهر الشريف.

أيام الصبا

أخذني والدي في جولة إلى مدن فلسطين، كان ذلك في سنة 1945، ولاحظت أنه يجتمع مع زملائه وكلاء شركة سنجر العرب ليقول لهم: «علينا ألاَّ نخضع لمحاولات إدارة الشركة اليهودية في ضمّنا إلى «الهستدروت»، فنحن عرب ويجب أنْ يكون لنا نقابة عربية. واصطدم وزملاؤه مع الإدارة في تل أبيب، الأمر الذي دفع والدي ومعظم زملائه إلى الاستقالة من شركة سنجر، وأنشأوا شركة ماكينات الخياطة العربية، وأرسلوا زميلاً لهم هو (سمعان عكره) من مدينة القدس إلى إيطاليا، واستوردوا ماكينات خياطة من ماركة «نيتشي»، وكتبوا عليها باللغة العربية «شركة ماكينات الخياطة العربية»، واستطاعوا أنْ يكسروا شوكة شركة سنجر رغم عراقتها وجبروتها.

لكن شركة سنجر ظلّت تحفظ لوالدي صدق خدماته لها، ففي سنة 1951 حضر إلى القاهرة، وقابل مدير شركة سنجر، وكنت أرافقه، وكان مدير الشركة يهوديًّا اسمه «بازايرجي»، فشاهد والدي يلبس قمبازاً وطربوشاً، فاستخفّ به، وقال له: «قررنا أنْ نعطي الوكالة لمصوّر أرمني اسمه (كيغام)، كان دكانه مقابل دكان والدي. فخرج والدي

غاضبًا، وقال لي: «أحضر ورقة وقلمًا، وأملى عليّ كتابًا موجّهًا إلى المدير العام لشركة سنجر في نيويورك»، وطلب مني أنْ أترجمه وأرسله، فنفذت أمره وقلت له: «وهل هم يذكرونك أو يعرفونك في أمريكا؟»، فقال لي: «أرسل الجواب ولا تناقشني».

وفوجئنا بعد أسبوع بمكالمة من سكرتير «بازايرجي» يطلب منا الحضور لمقابلته، فبادرنا بطلب الاعتذار عما بدر منه، وقال: «لقد وردتني تعليمات من نيويورك بإعادة الوكالة للسيد ديب الزعنون»، قالوا له: «إنه الوكيل الوحيد الذي أرجع البضاعة للشركة عند قيام حرب فلسطين، ودفع ثمن ما باعه نقدًا، ولم يتذرّع بأنها ضاعت أثناء الحرب»، ولكنه لم ينس أنّ شركة سنجر تسيطر عليها عناصر صهيونية، لذلك لجأ إلى استيراد ماكينات خياطة من اليابان والصين، وكان يحثّ الناس على شرائها لأنها لا تقلّ جودة عن ماكينات الخياطة سنجر، وبذلك لم يعد لشركة سنجر وجود في قطاع غزة.

كنا نعيش في دار بالأجرة، لأنَّ والدي ينفق دخله كلّه، وفي سنة 1946 جاء خالي أحمد الشريف وقال له: «يعتقد الناس أنك تملك من المال الكثير، لأنّ شريكك استطاع أنْ يشتري قطعتي أرض، ويبني على إحداهما وأنت لا تزال تسكن في دار بالأجرة». وأخذ حسابات محل والدي وشريكه ودققها، فوجد أنّ والدي بسبب تركه الحبل على الغارب قد ضاع عليه مبلغ لا يقل عن عشرين ألف جنيه في ذلك الوقت. غير أنه أوصى والدي أنْ يفضّ الشركة مع شريكه ويعمل وحده، وأوصاه بأنْ لا يقاضي شريكه وأنْ يسامحه، وهكذا فعل في سنة 1950، وعندما طالبته، وكنت في السادسة عشرة من عمري، بمقاضاة شريكه رفض وقال: « خالك أحمد الشريف الذي توفي في يافا قبل سنة 1947 كلامه مقدّس بالنسبة لي، وأعتبر وصيته واجبة التطبيق»، فكان أنْ ترك لشريكه ما يكفيه لفتح محل آخر وسامحه في الباقي[1].

(1) كان يغريني بالعمل معه في الدكان الجديد الذي قرر افتتاحه بعد أنَّ تخلّص من شريكه الذي خانه على مدى ثلاثين عاما، وكان يقول: إنّ ربحنا من بيع خمس ماكينات خياطة يساوي راتبك في النيابة العامة، ومن أين أدفع لك مصاريف الجامعة في القاهرة، وقبل أنْ نُنهي المناقشة جاء رجل من آل الزعنون كان قد هاجر من يافا وعمل في مقهى بغزة وقال: يا أبا سليم لقد توفيت زوجتي وأولادي كثر، وعزمت على الزواج، وأنا مضطر لاقتراض خمسين جنيهاً من صاحب المقهى، =

وعندما كنت أناقشه: «وهل ستستطيع إرسالي لإكمال تعليمي الجامعي في مصر»، كان يقول لي: «أنت صغير، ولا تفهم أنّ الله دائما يقف مع كلّ من أحسن عملاً في حياته»، وفعلاً بعد أيام طرق بابنا رجل يدعى كامل البورنو (رحمه الله)، وسمعت المحادثة التالية: «سمعت يا أبا سليم أنك فككت الشركة مع شريكك، وتريد أنْ تأخذ محلاً في شارع عمر المختار، فهل لديك رأس مال؟» فقال له الوالد: «لقد بدأت حياتي بدون رأسمال وسأعاود البدء معتمداً على الله..»، وهنا قال له الرجل: «هذا مبلغ خمسة آلاف جنيه أقدّمها لك»، فقال له والدي: «أقبل ذلك ولكن بشرط أنْ أحسب لك الثلث في الربح»، فأقسم ألاّ يأخذ ربحًا، وقال له هذه العبارة: «هذا من خيرك يا أبا سليم»، وقبلها والدي. وبعد أنْ خرج سألت والدي عما يعني بعبارته السابقة فقص عليّ القصة التالية:

«كان كامل البورنو طفلاً صغيراً في سنة 1920، وتوفي عنه والده وحاولت والدته أنْ تسترجع ملك والده في أرض كبيرة، ولم يجرؤ أيُّ محام أنْ يتوكّل في القضية لمساعدتها، لأنّ الخصم هو مختار الحارة فجاءتني والدته، كنت أغلق دكاني الصغير وأذهب معها إلى المحكمة، وترافعت عنها، لأنَّ القانون كان يجيز أنْ يترافع الصديق عن صديقه، وكنت أدفع الرسوم المطلوبة، وعلى مدى ستة أشهر ساعدت والدته في الحصول على حكم وساعدتها في التنفيذ ونجح ولدها كامل وأنشأ أحسن مزرعة (بيارة) في غزة للبرتقال وأصبح من الأغنياء، وهو محقٌّ عندما قال: إنّ هذا من خيرك.

وقال لي ناصحًا: «اعلم يا بني أنّ من يفعل خيرًا سيلقاه يومًا ما حين عُسرته». وفعلاً، بقي هذا المبلغ لدى والدي حتى سنة 1972، حيث ردّه إليه بمناسبة تقاعده عن العمل في التجارة، وكان قد بدأ المرض ينال منه.

= اشترط أنْ أرهن له منزلي في حارة الزيتون، فقاطعه الوالد وقال له: تعال غدًا عصرًا وخذ الخمسين جنيهًا، وهنا واجهته بثورة شاب يافع. فقال لي: أنت يا بني لا تفهم الحياة بعد، نحن أسرة صغيرة تعيش على حسن السمعة ومحبة الناس، وهذا قريبنا لن يستطيع سداد دينه، وسيعمد ابن العائلة الكبيرة إلى الاستيلاء على منزله، وسيثور أولاده وستحدث مشكلة بين عائلتين، وسأُطلب بوصفي كبير العائلة للجلوس في مجلس الحقّ، وستتكلف مبلغًا يوازي خمسين جنيهًا. وهذا الذي أتوقع حصوله بعد خمس سنوات، أريد أنْ أتفاداه بدفع الخمسين جنيهًا سلفًا.

وبعد سنة 1967 جاء تجار يهود إلى والدي، وقالوا له: «هل تريد أنْ يستأنف محلك التجاري نشاطه؟، نحن على استعداد لإعطائك وكالة (هسكرفانا)». فرفض والدي وقال لهم: «ذهب ولدي محمد الذي يساعدني إلى الكويت، وفتح محلاً تجاريًّا هناك»، فقالوا له: «نستطيع أنْ نزود ولدك في الكويت بهذه الماكينات المصنوعة في إسرائيل رغم المقاطعة وكأنها قادمة من ألمانيا»، فرفض العرض وأغلق محله في شارع عمر المختار، وعندما زرت غزة في الأسبوع الأول من يوليو/ تموز 1994، بمناسبة حلف رئيس السلطة الوطنية الأخ ياسر عرفات اليمين القانونية أمامي بوصفي رئيس الشرعية الفلسطينية، مررت في شارع عمر المختار، وكم تأثرت وأنا أشاهد دكان والدي الذي يحمل اسم «زعنون وحداد»، وقد تحّول إلى محلٍّ آخر بعد أنْ كان معرضاً للماكينات والتلفزيونات والأجهزة الكهربائية، وبعد أنْ كانت تتصدره لافتة وعلامة شركة سنجر لماكينات الخياطة، كان هذا المحل قد فتحه والدي سنة 1950، وكما توقّع له خالي أحمد الشريف، فقد نجح واستطاع أنْ يبني لنا بيتًا، وأنْ يدفع تكاليف زواجي وزواج أخي د. رياض، ومن بعدنا أخي محمد ثم أخي د. رفيق.

كنت في الصف الثاني الثانوي عندما بدأت المعارك مع اليهود في سنة 1947، وشكّلنا اتحادًا للطلاب كان على رأسه طالبٌ أكبر مني سناً «هاشم حسنين»[1]، أصبح فيما بعد ناظر الكشافة، وشاركنا في حفر الخنادق في منطقة المنطار، ولكن هذا الاتحاد لم يستطع أنْ يستمر في عمله لقسوة ناظر المدرسة، واعتباره أنّ ما نقوم به فوضى للهروب من مقاعد الدراسة.

وعندما دخل الجيش المصري قطاع غزة كان أول عمل قام به جمع سلاح المجاهدين، وانضمّ إلى جانب الجيش مئات من الإخوان المسلمين، أرسلهم الشهيد حسن البنا، وكان لهم التقدير والاحترام في غزة، وسارعت إلى الانتساب إلى الإخوان المسلمين الذين رفضوا انتسابي لأنّ عمري كان دون السادسة عشرة، ولكنهم رحبوا بي وبزملاء لي دون بطاقة عضوية.

---

(1) لا يزال يعيش في الكويت وكان ناظر إحدى المدارس.

وبعد أنْ تقدم الجيش المصري ووصل إلى مشارف الخليل استبشرنا خيرًا بتقدم الجيوش العربية، وكاد الجيش المصري يلتقي مع الجيش الأردني عند مشارف الخليل، وكانت القدس جميعها قاب قوسين أو أدنى من العودة إلى يد العرب؟ فتدخّلت الدول الكبرى وفرضت الهدنة الأولى ثم الثانية، فتمكن اليهود من حشد القوى وجلب الدبابات والطائرات؟ وأصبح لهم اليد العليا في المعارك مع الجيوش العربية، وكانت الطائرات الإسرائيلية تحوم ليليًّا فوق غزة وتقذفها بالقنابل[1].

وفي فبراير/ شباط سنة 1949 نظمنا مهرجانًا في دار الإخوان المسلمين في محلة التفاح[2]، ألقيت فيه أول قصيدة أمام جمهور من الناس، وكنت أقلّد فحول الشعراء، هكذا يبدأ الشاعر فعارضت أبا فراس الحمداني في رائعته:

أَرَاكَ عَصِـــيَّ الـــدّمعِ شِـــيمَتُكَ الصّـــبرُ أمـــا للهـــوى نهـــيٌّ عليـــكَ ولا أمـــرُ؟

كانت جمعية الخطابة العربية تصقل المواهب وتنمي روح الحوار، فمثلاً وضع أستاذنا رامز فاخرة موضوعاً للمناظرة بين القسمين العلمي والأدبي، تحت عنوان «المجتمع أحوج الى العلماء منه إلى الأدباء أم هو أحوج إلى الأدباء منه إلى العلماء؟»، وتشكلت من كل قسم مجموعة لوضع حجج كل منهما، وأسند إلى عبد الفتاح حمود (أصبح فيما بعد عضو لجنة مركزية لحركة فتح واستشهد في سنة 1969) الدفاع عن القسم العلمي، وأسند لي الدفاع عن وجهة نظر القسم الأدبي. وهكذا بعد مناظرة جميلة قال أستاذنا رامز فاخرة: «لقد تفوّق الأدباء على العلماء في هذه المناظرة، ولو أنّ مجتمعنا الحديث بحاجة إلى العلماء أكثر من الأدباء».

---

(1) كانت جدتي لديها أزمة صدرية تشتدُّ عليها عند قيام الطائرات بالتحويم، وكانت المدافع المصرية تنطلق لمحاولة إصابتها أو إبعادها، فكانت تدعو: «يا ربّ أسكت المدافع»، وعندما نقول لها المدافع لنا يا جدتي.، تقول: «لا أخاف من الطائرات ولكن ما يفزعني صوت المدافع».

(2) وكان قد سبقني ضابط من الإخوان المسلمين أخرج مسدسه وأطلق طلقة، وكان مما قال: إنّ الجيش المصري جاء يتنزه في شوارع غزة.

من طريف ما قاله: عبد الفتاح حمود: «الشاعر يصوغ بيتًا في الهواء، والمهندس يبني بيتاً يسكنه، وجسرًا نعبر عليه والأديب يكتفي بوصفهما».

وعلى ذكر عبد الفتاح حمود «رحمه الله» كان قد أخذ دور بهلول في تمثيلية صلاح الدين الأيوبيّ التي أقمناها في القاهرة بمسرح الأزبكية سنة 1954، وكان الشهيد صلاح خلف يقوم بدور صلاح الدين، وكنت عريف الحفل، وأذكر أنني استشهدت بأبيات لشاعر قديم لا يزال معناها صالحًا حتى يومنا هذا قلت: إذا كان الشعب الفلسطيني ينشد مع الشاعر:

طَرِيـــدٌ وَلِي مَـــأْوىً مُبَـــاحٌ وَلِي حِمًـــى وَحِيـــدٌ وَلِي صَـــحْبٌ غَرِيـــبٌ وَلِي أَهْـــلُ

فإنه في المستقبل سينشد مع الشاعر نفسه قائلاً:

سَـــأَجْهَدُ إِمَّـــا لِلمَنَايـــا أَو المُنَـــى قُصَاراي إِمّا النَّصْرُ أَو ما جَنَى النَّصْلُ
فـــإِنْ لَمْ تَصِـــلْ بِي هِمَّتِـــي بِمَطَـــالِبِي وَلَمْ يَنْتَسِـــجْ لِلشَّـــيْبِ فِي لِمَّتِـــي غَـــزْلُ
وَمَـنْ عَـرَفَ الأَمْـرَ الَّـذي أَنَـا عَـارِفٌ رَأَى كُـلَّ صَـعْبٍ كُـلّ إِدْراكِـهِ سَـهْلُ
خُـــذِ العِـــزِّ مِـــنْ أَيّ الوُجُـــوه رَأَيْتَـــهُ فَـلا خَـيْرَ فِي عَـيْشٍ يَكُـونُ بِـهِ الـذُّلُّ

وهذا ما أوحى اليَّ أنْ أتذكر صلاح خلف وهو يتقن دور صلاح الدين الأيوبي، فجاء ذلك عفواً لخاطري في قصيدتي التي نظمتها في رثاء صلاح خلف أوائل 1991:

هـذا «صـلاحٌ» صـلاحُ الـدين قدَّمـهُ وذاكَ هَايـلٌ فـوقَ الهـولِ يَبْتسـمُ
وفـارسٌ في رَصـاصِ الفَـتْح أوّلـه[1] للانتفاضـةِ شَـهْمٌ بـادئ عَلَـمُ
سَـاروا إلى الجنَّـةِ الفيْحـاءِ يَسْـبِقُهُمْ بـلْ جـاءَ يَلْقـاهُمُ القَسّـامُ شَـيْخُهمُو

رحمك الله يا عبد الفتاح، رحمك الله يا صلاح.

(1) خليل الوزير أول الرصاص وأول الحجارة.

أنهينا الدراسة الثانوية... وأقامت المدرسة في مايو/ أيار سنة 1951 حفل تخرج لطلاب التوجيهية وألقيت قصيدة وطنية ومما قلته فيها:

يـــا فلســـطينُ إننـــا ســـنلبي داعـــيَ الحـــربِ إنْ أهـــابَ جنـــودا[1]
كـــلُّ عـــامٍ نهـــيج نبتـــاً جديـــداً وشـــباباً يـــضيء هـــذا الوجـــودا
كـــلُّ فـــردٍ قـــد عاهـــدَ الله ألاّ يـــتركَ الثـــأر أو يمـــوتَ شـــهيداً

ونظمتُ قصيدةً وطنية أخرى ختمتها بحثّ الطلاب على الدراسة ومما قلته فيها:

يـــا فلســـطينُ جـــار فيـــك زمـــانٌ يُهـــزَم الحـــقُّ فيـــه صـــولةَ نكـــسِ
زملائـــي علـــيكم الغـــدُ يبنـــي أمـــلَ الفـــوزِ مـــن هـــلاكٍ وبـــؤسِ
فـــانفض الجهـــلَ وانتضي للمعـــالي ســـيفَ علـــمٍ إلى العـــدو الأخـــسِ
لا تظـــنَّ الـــديارَ خرســـاً ولكـــنْ ينطـــقُ الحـــقُّ بـــينَ صُـــم وخـــرسِ

وحضر إلى غزة فريق كرة قدم من العريش، وطلب مني الناظر أنْ أحييهم، فنظمت قصيدة وألقيتها في الحفل ومما جاء فيها:

يـا غـزةَ اليـوم عيـدُ الضـيف فابتسـمي وبشّـري القـومَ بـالتكريمَ والرُحِـبِ
ونحـــن قـــومٌ كـــرامُ الأصـــلِ تجمعُنـــا منابـــتُ العـــزّ والإســـلامِ والحســـبِ
وأمّـــةٌ قُسِّـــمت كـــي لا يقـــومَ لهـــا مجـــدٌ وكـــي لا يســـودَ العـــالمُ العـــربي

وفي السنة نفسها نظمت قصيدة على غرار قصيدة المتنبي:

فـــديناك مـــن ربـــعٍ وإنْ زدتنـــا كربـــاً فإنـــك كنـــت الشـــرقَ للشـــمس والغربـــا

(1) هذا البيت أعجب الأستاذ مخلص عمرو فكان أنْ مال نحو الشيخ محمد الشريف الجالس بجانبه وأبدى إعجابه. فقال له الشيخ الشريف: «هذا ابن أختي»، فقال له: «إذن الولد طالع شاعر لخاله». وكان خالي رحمه الله القاضي الشرعي شاعرًا أيضا.

وكانت بعنوان «أم ثكلى».. فقد تصورت امرأة حزينة على ولدها الذي ذهب إلى المعركة ولم يعد، وكنت أسألها نثرًا وكانت ترد عليَّ شعرًا، وكان مطلعها:

إلى اللهوِ فاذهبْ واطلبِ العشقَ والحُبّا ودعْني لدى الأحزانِ تنهبني نَهْبا

وأن روحَ ولدها قد خاطبتها قائلة:

يقولُ: على مَ ذبت حزنًا فإنني شهيدٌ رمى نفسًا ليفدي بها شعْبا
ويا أم لا تبكي شهيداً تباركتْ حواليه جناتٌ جرى ماؤُها عذْبا
ويا أمُ قد وفيتُ دَيْناً وواجبًا شُغفتُ به حبًّا وكُنتُ به صبّا
ويا أمُ ما جدوى حياة بلا حمىً تضمُّ روابيه الشبابَ الذي ربَّى
ويا أيها الشعْبُ المشتتُ في الورى بلادُكَ منْ ذُلٍّ ومِنْ حَزَنٍ غضبى
وليسَ لها إلاّكَ جُنْداً وناصرًا وعوّدَك الأجدادُ للذلِّ أنْ تأبى
فسِرْ رَغمَ أنفِ الغاصبينَ مُوَحَدًا ولا تلتفتْ شرقاً ولا تلتفتْ غربا

كان إخوتي د. رياض ومحمد ود. رفيق يحبوّن الشعر، وكم كانت سعادتي عندما أرسل لي أخي د. رفيق شريط فيديو لحفلة أقيمت في مدرسة النصر بغزة، وقد حوّلت هذه القصيدة إلى مسرحية شعرية في أوائل الثمانينات، وكان ولداه رامي ومحمد يمثّلان ويقرآن شعر هذه القصيدة، وهنا تذكّرت أن كتاب أشعاري بقي في غزة عندما لم يعد بإمكاني العودة إليها، وداعبني أخي رفيق بقوله: «اطمئن، فإنّ شعرك في الغزل في الحفظ والصون».

في نهاية سنة 1949 أو مطلع سنة 1950 حُلّت جمعية الإخوان المسلمين في غزة على إثر حلّها في مصر، فلم يعد لشبابنا مكان يذهبون إليه، ولكنَّ السيد ظافر الشوا (أبو مازن) استطاع أنْ يحصل على ترخيص لجمعية أسماها جمعية التوحيد، وأفسح لنا المجال لممارسة الرياضة، ثم أصبحت الجمعية مقرًّا للاتحاد العام للطلاب الثانويين الذي اجتمع وانتخب هيئته الإدارية في سنة 1951، وكنت أول رئيس لهذا الاتحاد. وقمنا بعدد من النشاطات الخطابية والتمثيليات الوطنية، وأستطيع أنْ أقول: «إنّ أغلب رجال فتح كانوا يومًا ما أعضاء في جمعية التوحيد».

بعد أنْ نجحت في امتحان الثانوية العامة «التوجيهية» القسم الأدبي، حرت في اختيار الكلية التي أدخلها، فهذا أبي يطمح بأنْ أختار كلية التجارة، لأرجع إليه معاونًا في محله التجاري الناجح، بعد أنْ أصبح وكيلاً لشركة «فيليبس» للأجهزة الكهربائية إلى جانب وكالات أخرى. وهذا هو الشعر الذي نظمته، وأصبحت بسببه شاعر مدرسة الإمام الشافعي يلحّ عليّ أنْ أدخل كلية الآداب، لأعود مدرساً للغة العربية، وأكمل مسيرة الشعر التي تتطلب مناخًا أدبيًّا، وهذا ما كان يرجوه أستاذي رامز فاخرة، وهذا هو حبّ السياسة (إذ كنت رئيساً لاتحاد الطلاب) يدفعني لدخول كلية الحقوق التي يتخرج منها رجال القانون والسياسة[1].

واستقر أمري على دخول كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول التي سميت بعد ثورة 23 يوليو/ تموز جامعة القاهرة.

* * *

(1) كانت هناك نكته تقول: إنّ من يدخل كلية الحقوق يطمح أنْ يصبح رئيس وزارة، وفي السنة التالية يرضى بوزير، وفي السنة الثالثة يرضى بوكيل وزارة، وفي السنة الرابعة يقنع بالحصول على كاتب محكمة.

الهزيمـــة

حاولت الهيئة العربية العليا أنْ تنشئ الدولة الفلسطينية بعد أنْ أعلنَ الإسرائيليون دولتهم استناداً لقرار التقسيم[1]. وكان خطأ المعالجة وعدم تقدير الظروف جعلها تعلن حكومة «عموم فلسطين»، وكانت مصر في البداية تشجّعُ على قيامها في غزة. ولكن هذا الموقف تغير فجأة بعد أنْ أعلنت إسرائيل أنّ طائراتها حلّقت على «يمن»؛ (وهي بيارة لآل الصوراني في غزة). ولتحليق الطائرات الإسرائيلية على يمن قصّة مهمة لا بدّ من استحضارها، فقد قدم الحاج أمين الحسيني إلى غزة سنة 1948 مصحوباً بوجهاء من بعض مناطق فلسطين، وقام بإنشاء مجلس وطنيٍّ فلسطينيٍّ وأعلن قيام حكومة عموم فلسطين التي مارست نشاطًا حكوميًّا وبرلمانيًّا مما أدى إلى ممارسة ضغوط دوليّة على مصر لكبح جماح الحاج أمين الحسينيّ ورجالاته، ومنهم موسى الصورانيّ الذي كان حليفاً رئيسيّاً للحاج أمين الحسينيّ، وتجميد عمل حكومة عموم فلسطين. وعلى إثرها قامت مصر بإرغام الحاج أمين الحسيني على مغادرة القطاع والتوجه إلى مصر، وأصبح يعيش في فيلا في حلمية الزيتون إحدى ضواحي القاهرة لا حول له ولا قوّة. واستقرت في النهاية حكومة عموم فلسطين في شقة متواضعة في مبنى مجاور لرابطة الطلاب الفلسطينيين،

(1) في هذه السّنة اضطرب حبل الأمن وعجزت اللجان القومية عن حفظ الأمن للناس، وكان أهمّ ما نذكر به الإدارة المصرية بالخير أنها ضربت بيد من حديد على كل عابث أو مستغل لمركزه في السطو على حقوق الضعفاء.

ترأسها منذ سنة 1949 احمد حلمي باشا الذي بقي في هذا الموقع حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964.

سألوا أحد الساسة يومًا: «كيف ضاعت فلسطين»، قال: «لأنه ليس عند العرب زعماء كالزعماء اليهود، وليس عند اليهود زعماء كالزعماء العرب». لقد انطلق اليهود من المستوطنات إلى وعد بلفور إلى قرار التقسيم، وعندما هزموا الجيوش العربية في سنة 1967 قبلوا بقرار 242 ولكن بوضع لغم في نص القرار تمثّل بإسقاط أل التعريف من الأراضي المُحتلة التي وردت الإشارة إليها في القرار الأمميّ، فكان أنْ احتفظوا بثلاثة أضعاف فلسطين من أراضي سوريا ومصر والأردن كي يساوموا عليها من أجل الاحتفاظ بكامل أراضي فلسطين، ثم أفشلوا بعدها مهمة المبعوث الأمميّ لحل نزاع الشرق الأوسط «جون يارنغ سنة 1967»[1].

وبالعودة إلى وقائع حرب الجيوش العربية في فلسطين سنة 1948، فبدلاً من تصفية المستوطنات التي كانت سبب الهزيمة، قام الجيش المصري بتجاوز المستوطنات في النقب لتصبح، فيما بعد، ألغامًا قوية خلفه، جعلته ينسحب من معظم الأراضي التي دخلها، وذلك عندما شنّت إسرائيل الحرب بعد الهدنة الثانية في أوائل سنة 1949.

حتى قطاع غزة على صورته الحالية فقد أرادت إسرائيل تحويله إلى مستودع للاجئين عندما يتم تهجيرهم في المستقبل، وقد صدرت الأوامر لضباط الجيش الذين صمدوا في ساحات القتال بالانسحاب من فلسطين والتوجّه إلى مصر. وقد خالف اللواء

---

(1) كنت في زيارة لقطر في أوائل السبعينات، وقال لي أمير قطر ـ آنذاك ـ الشيخ خليفة آل ثاني: عُرض عليكم أراضي عام 1967، فلماذا ترفضون؟ فقلت له: هذا غير صحيح. إنّ إسرائيل حمّلت جونار يارنغ الوسيط الدولي أنها تريد أكثر من عشرين نوعًا من أنواع السلام: سلام اقتصاديّ، وسلام بحريّ، وسلام تجاريّ، وسلام اجتماعيّ، وسلام ثقافيّ، وسلام بتروليّ. وهنا انتبه وقال: ماذا عن السلام البتروليّ؟! فقلت له: يعتبر الصهاينة أنّ البترول خلقه الله تعالى للبشرية جمعاء، فلا يهمّ المكان الذي تفجرت فيه الثروة البترولية. وبما أنهم شعب الله المختار فإنّ لهم الحقّ فيه وفي تطويره والانتفاع به من أجل مصلحة الجميع. فالصلح بالنسبة لقطر يعني تزويدها بخبراء يهود، ولن تستطيعوا الرفض بعد الصلح. فردّ قائلا لي: (خلاص يا معود خليهم بعاد عنا).

أحمد صادق هذه الأوامر، واستمر يدافع عن القطاع وقد أصيب في المعركة إلى أنْ جرى وقف إطلاق النار، ومن الطريف أنه حوكم بتهمة مخالفة الأوامر وذلك بدلاً من مكافأته على محافظته على هذه المساحة الصغيرة من الأرض التي كان ينتشر فيها الجيش المصري، والتي لا تزيد مساحتها على 360 كم^2.

ولا يستطيع أحد إنكار التضحيات التي بذلت والشهداء الذين سقطوا عند احتلال مستعمرة دير سنيد، وقد تم تصوير شريط سينمائي يعرض هذه البطولات. وعلى الرغم من سقوط المستعمرة في يد الإسرائيليين استمر عرض شريط احتلال دير سنيد مدة طويلة في مدن مصر وقراها. حتى سخر بعض العارفين وقال: «إنّ الإسرائيليين يعرضون فيلم استرداد دير سنيد وأنتم تخدعون الشعب بهذا الأسلوب البعيد عن الصدق».

وعندما حوصر سيد طه (الضبع الأسود) وجمال عبد الناصر في الفالوجة وعلى الرغم من الصمود والبطولات التي تمخّضت عن انسحاب مشرف أفضى إلى استلامها من قبل الصهاينة الإسرائيليين كان الإعلام المصري يخفي هذه الحقيقة ويضخم النصر في الفالوجة. حتى أنَّ بعض الناس في مصر كانوا يتساءلون أيهما أكبر الفالوجة أم الإسكندرية، دون أنْ يعرفوا أنّ الفالوجة قرية عدد سكانها يقل عن ثلاثة آلاف.

وفي إثر هذا النصر المزعوم سارع الناس إلى الاحتفال فملؤوا شارع عمر المختار بالزينة استعدادًا لحفلة كبيرة وعامة في متنزّه غزة الكبير، وتسابق تجار المدينة وخاصة أصحاب المحلات في الشارع الرئيسي إلى رفع اللافتات وتزيين الطرقات بالأعلام والرسومات. ومن الطريف أنْ أذكر أنَّ أحد هؤلاء التجار أحضر كل اللوحات والجداريّات الموجودة في منزله بما فيها لوحة لولده الخطاط كتب عليها «لا افتخار إلا لمن لا يضام»، وجعلها على مدخل حانوته دون أنْ يعرف مدى ملاءمتها لمثل هذه المناسبة.

وشهد متنزه غزة الكبير حشدًا من الخطابات المُفعمة بروح النصر والاعتزاز، وكان من بين المُتحدثين مساعد الفيلق السعودي الذي بدا أنّ له عناية بالشعر والأدب، فقال:

«ونحن نمرُّ في شارع عمر المختار، راعني أنْ وجدت حلوانيًّا قد رفع لافتة عليها صدر بيت المتنبي المشهور: «لا افتخار إلاّ لمن لا يضام». واستدرك قائلا: دعوني أكمل لكم القصيدة:

لا اِفتِخـــارٌ إلاّ لِمَـــن لا يُضـــامُ مُـــدرِكٍ أَو مُحـــارِبٍ لا يَنـــامُ
واحـــتِمالُ الأذَى ورُؤيَـــةُ جانِيـــ ـــهِ غِـــذاءٌ تَضْـــوَى بـــهِ الأجسـامُ
ذَلَّ مَـــن يَغـــبِطُ الـــذَليلَ بِعَـــيشٍ رُبَّ عَـــيشٍ أَخَـــفُّ مِنـــهُ الحِـــمامُ

وعقّب قائلاً كان الأولى من هذه الاحتفالات إعداد العدة لاسترجاع الفالوجة، فأثار كلامه حفيظة القيادات العسكريّة التي غضبت منه فلم ندر ما حدث له بعدها[1].

ومن طرائف ما يروى أنّ المرحوم فارس الخوري، كان خطيبًا مُجلّيًا في هيئة الأمم المتحدة، وكان يرفض باسم العرب الطلب الإسرائيلي بوقف إطلاق النار، ولما تمكّنت إسرائيل، بعد الهدنة التي حصلت عليها بمعاونة حلفائها وعلى رأسهم أمريكا، من هزيمة الجيوش العربية طالبت الحكومات العربية بوقف إطلاق النار من مجلس الأمن وكان على فارس الخوري أنْ يطلب وقف إطلاق النار وهو خلاف ما كان يدافع عنه ويؤمن به فحدث أنْ دخل عليه أحد زملائه فوجده مُحْبَطًا فسأله عن السبب فأجابه مستشهداً ببيت للشاعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي:

فلـــو أنَّ قـــومِيَ أنطَقَتنـــي رِمـــاحُهُم نَطَقـــتُ ولكـــنَّ الرمـــاح أجَـــرَّتِ

أي لّما تكسّرت رماح قومي في الميدان لم أعد قادراً على الدفاع عنهم، فتقدمهم في ميدان المعركة هو الذي كان يجعلني أنطق بقوة. وذكر د. عصمت عبد المجيد أنَّ بريطانيا كانت توجّه سياسة مصر وفقاً لمشيئتها ومصالحها الخاصة.

وفي هذا المجال، ومن الجدير ذكره، أن الملك حسين بن طلال عندما تولى عرش الأردن، كان أول ما قام به طرد الجنرال كلوب باشا الذي كان يخدم السياسة البريطانية وقيامه بتعريب قيادة الجيش الأردني.

وحتى عندما هُزموا جزئياً في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 واضطروا أنْ يجلسوا في المؤتمر الدوليّ للسلام الذي انعقد في جنيف قاموا بإجهاض المؤتمر،حاولوا

(1) علمت، مؤخّرًا، من أحد الأصدقاء أنه ما يزال حيًّا ويعيش في مدينة جدة بعد إحالته على التقاعد.

القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية منم خلال الحملة العسكرية واسعة النطاق التي قاموا بها على لبنان، تمكنوا بنتيجتها من خلق أجواء أدت إلى خروج المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى المنافي، وأصبحت القيادة الفلسطينية في تونس على بعد أربعة آلاف كيلومتر بعد أنْ كانت على بعد مئات الأمتار من خلال الحدود الشمالية الفلسطينية.

واستغلوا حرب الخليج الأولى عام 1990 التي مزّقت العالم العربي، أضرّت بالجالية الفلسطينية في الكويت، تلك الجالية التي برزت منها حركة فتح تنظيماً وتمويلاً وإعداداً، وهي التي فاجأت العالم بالانطلاقة المباركة في الفاتح من يناير/كانون الثاني 1965 (وكان حُكّام الكويت وكثير من أمراء الخليج يفتخرون بأنهم أعضاء في حركة فتح)، ثم ساهمت في دعم الانتفاضة المباركة في سنة 1987.

وساعدت الولايات المتحدة أعداءنا عندما وجه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «فرنون والترز» أمرًا لدول الخليج أنْ تجفف موارد منظمة التحرير الفلسطينية[1] كونها سُجِّلَت في قوائم الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عملية السفينة «أكيلا لاورو» الإيطالية مُستغلّين غموض الموقف السياسيِّ للمنظمة في حرب الخليج، فاتّخذوه ذريعةً للمناداة باعتبار المنظمة من دول الضد والعمل على اقتلاعها من الجذور.

وجاءت مبادرة «بوش» من أجل السلام، وقامت هذه المبادرة على ما توافق عليه إسرائيل وتجنب ما ترفضه، وما دامت إسرائيل قد أجهضت المؤتمر الدولي الذي عُقِد مرة واحدة في 1973 وتريد استبعاد دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فقد وافقت أمريكا على أنْ تكون مفاوضات مدريد على أساس أنها مؤتمر إقليمي، وليس مؤتمراً دوليًّا، على أنْ يضمّ هذا المؤتمر دول المنطقة ومن بينها إسرائيل، واستمرت المفاوضات سنتين لتصل الأمور إلى طريق مسدود.

---

(1) هناك رواية سقيمة يرددها بعض الناس جهلاً و قصدًا مُفادُها أنّ منظمة التحرير الفلسطينية تحتفظ بأربعة عشر مليار دولار في البنوك الأوروبية، ويقولون: تعالوا نجمع لكم تبرعات بعد استنفادها؟!!

وجاءت اتفاقية أوسلو، وهو أسلوب قبول الضعيف نافذة يدخل منها بعد أنْ أُغلقت أمامه كل الأبواب الرئيسية.

وزيّنت أمريكا لقاء الدول المانحة، وكررت أسطورة سبق للاتحاد السوفيتي أنْ شرب علقمها أو سرابها، فأُعلن عن أكثر من ستمائة مليون دولار سنويًّا، ولكن عند التطبيق ليس هناك شيء يذكر. فكلُّ مشروع مكبّل بالقيود التي تحول دون تنفيذه أو تُعطّله. والسلطة الوطنية الفلسطينية في أمسّ الحاجة أنْ تقدّم لشعبها ما يجعله يرضى باتفاق أوسلو المحفوف بالغموض والمُعبّد بالألغام والحافل بالاستثناءات التي تطغى على القواعد.

وحتى عند التنفيذ يتعلل الإسرائيليون بحصول بعض العمليات، من أجل إيقاف انسحابات من أراض في الضفة الغربية وهو ما فعلوه جزئيًّا في قطاع غزة. وها هم يؤخّرون الانسحاب، ويختلفون معنا على الانتخابات، بينما حقيقة الأمر أنهم لا يريدون الانسحاب حفاظًا على بقاء المستوطنات وعلى 120 ألف مستوطن[1].

وها هم يتلكؤون في تنفيذ الاتفاقات التي هدفها تسليمنا الضفة وقطاع غزّة وشرقي القدس وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرار 242. وها هي المنظمة تلجأ للعالم ولا من مجيب وأمريكا تتحول من راعية لمؤتمر إلى شاهد!

* * *

(1) زاد عدد المستوطنات بنسبة 30٪ بعد أوسلو، وأصبح عدد المستوطنين في الضفة الغربية 167 ألفًا في عهد رابين وبيريز ونتنياهو وباراك وشارون. والآن أصبحوا أكثر من 500 ألف مستوطن.

مع ياسر عرفات

في سنة 1951 كان لي صديق يُدعى ماجد المزينيّ، وهو صديق للأخ صلاح خلف أيضا، وكان والده من كبار تجار قطاع غزة وممن قاموا بالسفر إلى مصر لشراء السلاح من أجل المجاهدين، فقال لولده ماجد بينما كنا نستعدُّ للسفر إلى القاهرة من غزّة: «هذه رسالة توصية، عليك القيام بتسليمها إلى شاب في القاهرة كان يساعدنا في شراء الأسلحة للمجاهدين، وهو شابٌّ، كان على صغر سنه، لا يخاف، ونحن نجوب صعيد مصر، أنْ يخرج علينا من يقتلنا ويستولي على ما نحمل من مال. وهذا الشاب سيساعدكما في إيجاد سكن أو أي شيء تطلبونه». وفي القاهرة، تبين لنا أنَّ هذا الشاب هو ياسر عرفات الذي كان في السنة الأولى بكلية الهندسة.

استأجرنا منزلا في شارع مسعود بالدقي رقم 18، ولم يمض يوم حتى جاء لزيارتنا ياسر عرفات، وحرص على أنْ يعرف كلّ شيء عنا، وعندما علم أنني رئيس اتحاد الطلاب الثانويين في غزّة وأنّ عددنا 54 طالبًا قد التحقوا بالجامعات المصرية سارع إلى مخاطبتي قائلاً: أنت المطلوب؛ لأننا نعاني من سيطرة بعض الحزبيين على رابطة الطلاب الفلسطينيين، ولن نستطيع تخليص الرابطة منهم إلا إذا كانت لنا عزوة في الانتخابات القادمة وأريد منك أنْ تضمن أصوات الأربعة والخمسين جميعًا.

واتفقنا على العمل معا، وعرّفناه إلى الأخ صلاح خلف الذي كان يدرس في كلية اللغة العربية بالأزهر، وأدرك أنَّ لديه صفاتٍ قياديةً فتفاهم معه، أيضا، على أنْ يستقطب حوله أكبر عدد من الدارسين الفلسطينيين في الأزهر.

وكان أغلب طلابنا القادمين من غزة منتمين لحركة الإخوان المسلمين، واصطدمنا بفئة كبيرة منهم ترفض دخول انتخابات رابطة الطلاب الفلسطينيين انطلاقا من نظرة ضيقة ترى أنَّ الأهم هو الانكباب على دراسة القرآن والأحاديث والعمل للدعوة الإسلامية. وقال لي زعيمهم المرحوم حسن عبد الحميد: «أنت وصلاح وياسر تبحثون عن كراسي». وهكذا انقسم الطلاب بين وجهة نظرنا ووجهة نظرهم.

واحتكمنا إلى المركز العام للإخوان المسلمين في الحلمية، فسمّى المرشد العام للجماعة -آنذاك- المرحوم، الأستاذ حسن الهضيبي الأخوين صالح أبو رقيق وكان عضوًا في مكتب الإرشاد، وكمال السنانيري وهو من قضى في السجن من التعذيب حَكَمَين للنظر في خلافات الطلبة الفلسطينيين وموقفهم من انتخابات الرابطة، وكُلفت من إخواني بالترافع عن وجهة نظرنا، وترافع حسن عبد الحميد للدفاع عن وجهة النظر الأخرى. فأصدر الحَكَمان حكما لصالح وجهة نظرنا، وفهمت فيما بعد أنَّ كمال السنانيري كتب ورقة صغيرة إلى صالح أبو رقيق يقول له فيها: «حافظوا على هذا الشاب -ويقصدني- لأن له مستقبلا».

وحتى نرضي جماعة الإخوان الفلسطينيين، وضعنا تقليدًا يقوم على أنْ يكون منصب نائب رئيس رابطة الطلاب الفلسطينيين من الإخوان المسلمين، وهكذا عندما فاز ياسر عرفات برئاسة الرابطة لأول مرة سنة 1953 كان الأخ هاني بسيسو (رحمه الله) نائبا للرئيس وكان فتحي البلعاوي سكرتيرًا عاما للرابطة، وذلك بعد أنْ ساندناهم: أنا وصلاح خلف وعبد الفتاح حمود ومعاذ عابد وجميل العشي وآخرون.

وبدأت الرابطة تطغى على حكومة عموم فلسطين من حيث النشاط والحيوية.

صيف عام 1953:

عدنا إلى غزة في صيف عام 1953 وجاءنا الخبر: أنّ مقر الرابطة قد حُجِزَ عليه لتأخير سداد إيجاره، فقد كان الرئيس والسكرتير ينفقان فوق ما تتحمله الميزانيّة التي تأتي من الاشتراكات المحدودة، فتحركنا وجمعنا من التبرعات ما جعلنا نفكّ الحجز. ومن الطريف أننا ذهبنا إلى النادي القومي وطلبنا من سكرتيره المرحوم احمد حلمي السقّا

تبرعًا، فقال: «يا سليم، سأجمعك مع رئيس النادي وتقول فقط كلمتين»، ولكنني أسهبت في الشرح فقاطعني «أبو الخوالد» قائلاً: «يا سليم، اترك الأزقة وادخل في شارع عمر المختار، فضحك الجميع. فقلت له: «نريد تبرعا» فقال: «جاءكم خمسة جنيهات، وذهب قوله مثلاً يشبه ما يقوله المصريون: «هات من آخر».

في سنة 1954:

وفي السنة التالية أي في سنة 1954 تجددت انتخابات رابطة الطلاب الفلسطينيين التي أسفرت عن هزيمة قائمة الشيوعيين والبعثيين ونجاح قائمتنا التي هي خليط من الإخوان المُسلمين والمستقلين، ونجحت أنا وصلاح خلف وعبد الفتاح حمود وقنديل شبير وعصام الغصين وسيد بكر وآخرون وكان الأخ ياسر عرفات الأول على رأس القائمة فقد حصل على 365 صوتا وأخذت أنا 335 صوتا.

وحدث أنْ جاءنا المسؤول عن التنظيم الفلسطيني في حركة الإخوان، وطلب أنْ نضع على رأس الرابطة شخصًا من الإخوان، وعندما سألناه عن السبب قال: إنَّ ياسر عرفات لا يواظب على أداء فريضة الصلاة بانتظام[1]، في حين أنّ صاحبنا الإخواني يقوم الليل. فقلنا له: إنّ الرابطة تحتاج إلى شخص يقوم النهار، وأنّ الطلاب الواقفين خلف أسوار الجامعة يحتاجون إلى مثل ياسر عرفات القادر على تأمين الرسوم الإضافية من الجامعة العربية، فأصررت أنا وصلاح خلف على ذلك بقاء ياسر عرفات رئيسًا للرابطة فوافق المسؤول بامتعاض.

واخترنا ياسر عرفات رئيسًا وقنديل شبير نائباً للرئيس وسليم الزعنون سكرتيرًا عامًا.

وفي إجازة نصف السنة الدراسيّة عام 1954 عدنا إلى غزة لقضائها بين أهلينا، فدُعينا إلى اجتماع في دار الإخوان المسلمين كان يضمُّ حوالي عشرين من زملائنا الدارسين

(1) وهذا ينفي ما ذكره د. زياد أبو عمرو في كتابه عن الحركات السياسية في قطاع غزة من أنَّ ياسر عرفات كان لغزًا محيِّرًا فهو لم يكن عضوًا في التنظيم الإخواني، والأصح هو الرأي الذي يعدّه صديقا للجميع.

في مصر، وكان موضوع الاجتماع بعث النشاط في العمل الإخواني الطلابي، وطالبت في ذلك الاجتماع بتأسيس مكتبة فلسطينية وأنْ نتوسع في الدراسات الفلسطينية، فكان أنْ تصدى لي الأخ معاذ عابد وقال: «الأولوية يجب أنْ تكون لدراسة العلوم القرآنية»، فقلت له: «في المدرسة نأخذ درس الحساب الى جانب درس الدين..». فقال: «إذن صحيحة المعلومات التي وردتنا وتفيد بأنك انضممت إلى حركة القوميين العرب، وأنّ الذي ضمّك إليها نافذ العطعوط؟»، وهنا أدركت أننا منذ أنْ تمسكنا في الرابطة بأنْ يكون الرئيس هو ياسر عرفات وليس أحد طلبة الإخوان المسلمين بدأت عملية تصفية الحساب من قبل الإخوان. ولم أكن في حقيقة الأمر قد انضممت إلى حركة القوميين العرب، ولكنني كنت معجبا بمنشورات «الثأر» التي كانت تصدر عنها وتأثرت بها كثيرا، كما أنني، فيما بعد، أصبحت على علاقة طيبة مع الدكتور جورج حبش وقيادات الجبهة الأخرى.

وفي هذه الأثناء أصدرنا مجلة صوت فلسطين، وكان يحررها الأخ يوسف الكاظمي وكانت منبرًا للأبحاث والأخبار والتحقيقات الصحافية عن أوضاع الطلاب وخاصة في الأزهر.

وقد نجحنا في تحويل الرابطة في تلك الأيام إلى شبه حكومة للفلسطينيين في القاهرة، وكان ياسر عرفات ينجز أعماله بنشاط كبير فيتولى إنجاز وتنفيذ ما يزيد على ثلاثة أرباع جدول الأعمال فضلا عن أنه كان يقوم بإنجاز ما نعجز عن إنجازه في الثلث الباقي.

وأذكر أننا في أحد الاجتماعات اعترضنا على طريقته في إدارة الأمور، فغضب وقال لنا: «اذهبوا فنفذوا جدول الأعمال..»، وفعلا ذهبت ومعي عضوان إلى الجامعة العربية للمراجعة في دفع الرسوم الإضافية للطلبة، فكان أنْ أوقفنا حرّاس الباب ورفضوا السماح لنا بالدخول قائلين: «نحن لا نعرفكم، نحن نعرف ياسر عرفات». وهكذا عدنا إليه، فضحك شامتًا وقال: «أنتم لا تعرفون سرّ الصنعة، أنا لا أذهب مثلكم ماشيًا إلى الجامعة العربية وأنا أعرف كيف أعدُّ العدة ولزوم الشغل، لا بدّ أنْ يراني الحرس وأنا أنزل من سيارة، وذلك دليل على أنّ القادم شخصية مهمة، كما أنني عندما أمرُّ عليهم يضربون لي تحية سلام لأنني أعطي كل واحد منهم بين الحين والآخر خمسة قروش. وبذلك تتفتح الأبواب أمامي».

وأذكر أني ذهبت يومًا على رأس وفد لاستئجار مقرّ للرابطة (وهو الذي استمر مقرًّا للاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين حتى اليوم). وكان وكيل الشقة طبيبًا مشهورًا فرفض أنْ يؤجّرنا خوفًا من الضوضاء وتخريب المصعد، فرجعنا خائبين، فقال ياسر عرفات: «تعالوا معي..» ودخل أمامنا على ذلك الطبيب بعد أنْ قدّم له بطاقته وعليها بعض الكلام فهبَّ الطبيب مرحبًا هاشًّا باشًّا ولسرٌّ لا يعرفه سوى ياسر عرفات وافق على تأجيرنا الشقة، وفهمنا فيما بعد أنّ البطاقة عليها كلام يدلّ أنّ ياسر عرفات على علاقة مع زكريا محيي الدين، أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة.

أحبّه الطلاب لأنه كان يخدمهم ليل نهار، ولا ندري كيف كان ينجح في كلية الهندسة ولم يكن لديه الوقت للدراسة. وكان يكتفي بالقول: إنّ الله يسعفه، وعندما تأخر في إحدى السنوات أطلق بعض الطلبة النكتة التالية:

«أنه ذهب في السنة الأخيرة ليستطلع النتيجة فقصد قائمة الراسبين، وعندما لم يجد اسمه بينهم صرخ: «يا خسارة راحت رابطة الطلاب الفلسطينيين». والمعنى أنه لو رسب لاستمرّ رئيسا، ولكن بنجاحه خرج من عضوية الرابطة ليصبح صلاح خلف في سنة 1956 رئيسا للرابطة. ولكنّ عرفات لم يستسلم، وكي يبقى له حضور أنشأ رابطة الخريجين وأصبح يعمل عبرها بموازاة زميله صلاح خلف. وكانت هيئتها الإدارية تتكوّن من ثلاثة أعضاء هم: ياسر عرفات، وأمين الأغا، والشيخ شراب[1].

وبشيء من التواضع لا بدّ من الإشارة إلى أنني كنت نشيطا في العمل الطلابي داخل الرابطة خلال سنة 1954، وعندما جاء الشهر الأخير ما قبل الامتحان أدركت أنني لم أفتح كتب الحقوق، فضاقت بي الأرض حتى أنني قلت شعرا أصف حالتي:

ومَـــنْ ضـــيَّعَ الأيـــامَ دونَ حســـابِها وقـــدَّم جُهْـــدًا تافهًـــا وموزّعـــا
يُحـــاوِل في اســـتدراكِ أوقـــاتَ أمسِـــه ويـــأبى عليـــهِ الوقـــتُ أنْ يتوسَـــعا

(1) كان أبو إياد يخرج ويقول: «رابطة الخريجين لم يبق فيها غير الرئيس والفرّاش، فقدم الفراش استقالته، فقال له الرئيس: انتظر حتى نبحث الموضوع. فقال الفراش: ليس في الرابطة سوى أنت وأنا. فقال له الرئيس: يجب أنْ تنتظر حتى ينعقد وأقرر.

عجبتُ لنفسي كيفَ كانتْ ترى الردى ولَمْ تلقِ للتحذيرِ والنصحِ مَسْمَعا

ويبدو أنَّ زميلا لي أرسل إلى والدي رسالة يخبره فيها: إنّ ولدك سليم سيرسب هذا العام لانشغاله بالرابطة عن الدراسة، فاستدعاني والدي إلى غزة، وهناك عكفت شهرا كاملا على الدراسة وعدت وقدمت الامتحان، وكم كانت فرحتي أنني نجحت بدرجة «جيد» وهذه النتيجة دفعتني إلى أنّ أقدّم استقالتي من الهيئة الإدارية في سنة 1955 كي أتفرغ للسنة الرابعة والنهائية، واضعا نصب عيني هدف الحصول على درجة «جيد جدًا» التي تؤهلني للعمل معيدًا بالجامعة وإكمال الدكتوراه. ولكن ياسر وصلاح خلف رفضا الاستقالة وقالا سنقوم بالعمل نيابة عنك وفعلا كانا يقومان بكلّ العمل، ويقال إنّ الهيئة الإدارية للرابطة قد استمرت سنة أخرى بموجب كتاب من الداخلية أحضره الرئيس وثبت فيما بعد أنه مزعوم والله اعلم.

ومن الطرائف أنني في سنة 1971 وأثناء انعقاد المجلس الثوري في منزل الشهيد أبي جهاد في دمشق، كنت أجلس إلى جانب الأخ ياسر عرفات وكان يرسم ويكتب على ورقة أمامه وقال لي مداعبا: «هذا هو توقيعك»، ورسمه أمامي، فقلت له: «أن توقيعي هو هكذا» ورسمته على الورقة. وقال: «يبدو أنك غيّرت فيه، ولكن هذا توقيعك في سنة 1955»، فقلت له: «وكيف تتذكره وأنا قد نسيته»، فضحك وقال: «أ لم نكن نقوم بالعمل نيابة عنك، كنّا نقلده لأننا (مش فاضيين نجري وراك كي توقع يا باشا).

وأذكر، أيضًا، أنه بعد أنْ نجحنا في انتخابات الهيئة الإدارية لرابطة الطلاب الفلسطينيين سنة 1954 أخذنا الرئيس ياسر عرفات إلى منزل الحاج أمين الحسيني في حلمية الزيتون، وقال: «واجب علينا أنْ نسلّم عليه ونقدّم إليه أنفسنا»، فذهبنا وجلسنا في الصالون، كان أمامنا أكثر من عشرة رجال من الشخصيات وكبار السن ينتظرون، كان أبو إياد أقرب منا في مكان جلوسه إلى هؤلاء، خرج علينا الحاج أمين الحسيني بأناقة العلماء ونظافة الجُبّة ونصاعة بياض العمامة على رأسه، وفوجئنا بالموجودين يسلمون عليه بطريقة تقبيل اليد وهو أمر لم نألفه. واحمرّ وجه أبي إياد، ماذا يفعل عندما يأتيه دور السلام، ولكنه على صغر سنه هزّ يد الحاج أمين هزًّا وسط اندهاش القوم، وهكذا أنقذنا وهززنا يد الحاج أمين كما فعل أبو إياد.

وأذكر واقعة أخرى وهي أننا كنا نقيم مهرجانا سنويًّا للشهداء بمناسبة يوم استشهاد عبد القادر الحسيني، وكان الحاج أمين الحسيني المتكلم الرئيسي، وفي سنة 1954 أقمناه في مبنى الرابطة، كان عريف الحفل الأخ صلاح خلف (أبو إياد)، فطلب منه الحاج أمين أنْ يطّلع على الكلمات فرفض أبو إياد بلباقة، وألقيت أنا كلمة الرابطة وجاء فيها:

«نحن الشبابَ الفلسطينيَّ أفقنا على دقات طبول الهزيمة، فنظرنا إلى أيدينا فوجدناها نظيفة بيضاء لم تتلوث بإثم الخيانة التي تلوّثت بها أيدي الزعماء والقادة، فآمنّا بأنْ نتخذ من العلم وطنًا حتى نستردّ وطننا المادي، وآمنا بأنّ الأرض تروح وتجيء، تُسْتلب وتُسْتَرَد، ولكنَّ الوطن باقٍ ما بقي أبناؤه، وأنّ الزعامة يجب أنْ تنبع من وسط الشباب المثقف الفقير».

ويبدو أنّ الحاج أمين الحسينيّ -رحمه الله- تضايق من هذا الكلام[1] وعاتب فيه فيما بعد، فشرح له ياسر عرفات وصلاح خلف أنه عفوي، وليس هو المقصود به، واستمر احترامنا للحاج أمين حتى أيامه الأخيرة، وحمل ياسر عرفات ورجال فتح نعشه إلى مثواه الأخير.

كان ياسر عرفات يتمنى أنْ يُتاح لنا التدرب على السلاح. ولكن ظروف القاهرة كانت تحول دون ذلك، فانشأ فريقًا للكشافة كان تحت إمرة الأخ قصي العبادلة (وهو رئيس المحكمة العليا بعد دخول السلطة الوطنية إلى أرض الوطن عام 1994).

كنّا قد قررنا إقامة المهرجان السنوي للشهداء في دار الإخوان المسلمين في الحلمية بدلا من دار الشباب المسلمين التي لا يرتاح إليها الإخوان، وفي صباح ذلك اليوم طالعتنا الصحف بقرار حل جماعة الإخوان المسلمين، وبدأت الاعتقالات بكثافة، وفوجئنا بالشرطة

---

(1) تبين فيما بعد أنّ الحاج أمين الحسيني تضايق من أبيات أوردها شاعر يُدعى مصباح العابودي عرّض به قائلا:

وبأنـــــه علـــــمٌ عـــــلى التقـــــوى وكـــــلّ النـــــاس فـــــاجر
وبأنـــــه في الحـــــرب قـــــد بـــــزَّ الأوائـــــل والأواخـــــر

تدخل علينا دار الرابطة وطلبوا الرئيس عرفات ونائب الرئيس قنديل شبير وكنت أرتدي معطفًا فخلعته وأعطيته لياسر عرفات.

ولم ينس ياسر عرفات ذلك الموقف ففي سنة 1972 طُلبت لحضور اجتماع للقيادة في بيروت، ولم أكن محتاطا لبرودة الجو في سوق الغرب، حيث مدرسة أبناء الشهداء، وشاهدني عرفات أخفي ارتعادي من البرد فخلع سترته وقدمها لي، وعندما تمنعت قال لي مداعبًا: «واحدة بواحدة، ألم تعطني معطفك ليلة اعتقالي في سنة 1954؟»[1].

على إثر اعتقال ياسر عرفات وقنديل شبير نائب الرئيس، حاول أحد الأعضاء في الرابطة أنْ ينتزع الرابطة من الهيئة الإدارية مستغلا خشيتنا أنْ يمتدّ الاعتقال ليطال صلاح خلف وأنا وعبد الفتاح حمود. فأخذ بمطالبتنا بالاستقالة على أنْ تؤلّف هيئة إدارية على الشكل التالي: ثلاثة من الإخوان وثلاثة من البعثيين وثلاثة من المستقلين، غير أننا رفضنا الطلب ورأينا فيه ابتزازًا فقمنا بالمدافعة عن شرعية الهيئة الإدارية وقلنا له: «عندما يجري اعتقالنا نحن الثلاثة سيتعطل النصاب، بعد ذلك تصرفوا حسب النظام». ولكن الله كان أكبر من الكيد، فلم يتم اعتقالنا، بل تمَّ الإفراج عن ياسر عرفات، واعتذر ذلك العضو عمّا فعل.

* * *

(1) في يوم العيد وأثناء تجوالنا على منازل الشهداء، ذكّرته بهذه الحادثة فقال لي: إنّ لك عندي بدلة أخذتها كي أتنكر بها للسفر من الكويت كراكب عادي بالطائرة يلبس البدلة وربطة العنق ويضع على رأسه باروكه وعلى عينيه نظارة. وقال لم يعرفني أحد في ذلك الوقت.

الدراسة والعمل

ذكريات الجامعة

في سنة 1952 كنّا في كلية الحقوق نُحرّر جريدة حائط باسم فلسطين، وجاء معارضونا من الشيوعيين وعملوا إلى جانبنا جريدة حائط بعنوان فلسطين حرّة، وتحدثوا فيها عن قبول قرار التقسيم مستشهدين ببيت من الشعر للشاعر الفلسطيني معين بسيسو:

تقسّـــم مـــا بـــين شـــعبين عاشـــا عـــلى الـــدمِ فيهـــا ســـنينا طـــوال

وكاد يحصل صدام بيننا وبينهم لأن ذلك كان بالنسبة لنا، في حينه، من المحرّمات فلم نكن لنرضى إلا بكل فلسطين، واستطاع إخواننا المصريون إقناعهم بنزع جريدتهم الحائطيّة حتى لا نطرح خلافاتنا الفلسطينية أمام الآخرين.

كان الإخوان المسلمون المصريون يسيطرون على اتحادات الطلاب، وأنشأوا معسكرًا للتدريب في ساحة الجامعة (جامعة فؤاد الأول)، وكان الوحيد القادر على تدريبهم الأخ ياسر عرفات الطالب في كلية الهندسة، وكان لهم شهداء سقطوا في مواجهة الإنجليز في قناة السويس.

كنّا نتأثر بمقدرتهم على الخطابة، وكان حسن دوح رئيسا للاتحاد العام للطلاب سنة 1952 قبيل ثورة 23 يوليو/ تموز وفي أحد الأيام انتدبه الطلاب لمقابلة وزير الحربية حيدر باشا ليطلب منه سلاحًا يتدرب عليه الطلاب.

ذهب حسن دوح للمقابلة، فقال له: «حيدر باشا»: «إنَّ الملك فاروق معجب بك وينوي أنْ يعيّنك في السلك الدبلوماسي عندما تتخرج بعد أشهر قليلة»، فقال له: «لكل حادث حديث بعد التخرج وقد جئتك من أجل السلاح». فقال له حيدر باشا: «عرضنا عليك السلك الدبلوماسي لتنسى موضوع السلاح»، فقال له حسن: «غدا وفي الساعة العاشرة صباحا سأرسل لك الجواب على هذا العرض».

وفي الساعة العاشرة إلا ربعًا دعا حسن دوح إلى اجتماع عام في ساحة الحرم الجامعي، في القاهرة وتجمع الآلاف وبدأ يخطب، واستهل الخطابة بالقول: «يقولون في القديم إنّ الحديث ذو شجون، وأقول في الحديث أنّ الحديث ذو سجون، ولكنني سأتكلم وعندما أتكلم لن أخاف من هو فوق الحكومة (يعني الملك)، ولا من هو تحت الحكومة يعني المخابرات، إنما أخاف الله رب العالمين». ثمّ روى بالتفصيل ما دار بينه وبين حيدر باشا ثم قال: «وها أنذا أرسل له الجواب مع دقات ساعة الجامعة الساعة العاشرة، أقول باسم شباب مصر لذلك الرجل المتربع على العرش: (يا فاروق أقل الكلب حيدر) وكررها ثلاثا.

كان الحكم في مصر ضعيفًا فلم يؤاخذه أحد على ما قال، ولكن من المفارقات انه بعد قيام الثورة، وقف في مسجد الروضة ليقول: «يا نجيب اجعلها جمهورية إسلامية وإلاّ سنهدمها على أنقاضها»[1]. وعند خروجه جرى اعتقاله ودخل السجن مدة اثني عشر عاما خرج منه نصف إنسان، وهو بالمناسبة له كتاب عن جهاد أهل فلسطين يذكر فيه دور ياسر عرفات في تدريب رجاله في المعسكر الذي كان مُقامًا في ساحة جامعة القاهرة (فؤاد الأول سابقًا).

---

(1) في مناسبة أخرى وأثناء وزارة نجيب الهلالي قال حسن دوح: « إنني أشبّه السياسة المصرية بساقية وهذه الساقية يجرها بغل، وهذا البغل معصب العينين يبدأ من حيث انتهى وينتهي من حيث بدأ، وكلّما تعب أنزلوه وجاءوا ببغل جديد أو رئيس وزراء جديد، ويقولون: إنّ هناك رئيس وزراء جديد مرشّح للحكم، هذا الرئيس لا أريد أنْ اذكر اسمه لأنني إذا ذكرت اسمه اقتضاني الأمر أنْ أغسل لساني سبع مرات إحداهن بالتراب».

كان مرشد الإخوان المسلمين، في ذلك الوقت، رجلاً فاضلاً هو المستشار حسن الهضيبي، وكنت أشعر نحوه باحترام كبير، وعندما حُلّت جماعة الإخوان المسلمين سنة 1954 تعرّضت له الصحافة بالإساءة، وعزّ عليّ ذلك ونظمت قصيدة قلت فيها:

يـــا هضـــيبيّ إنّ وراءَكَ جُنْـــدًا ... لا نبـــالي في الخطـــبِ أنْ نتقـــدمْ
سِرْ عـــلى النـــارِ والقتـــادِ ... فـبرداً سـترى النـارَ والقتـادَ تحطـمْ
لا تُبـــالي بالشـــائعات وبالإفـــك ... وكِـــدْهُم بصـــمتك المُـــتكلمْ
وقـــديماً كـــمْ جَنّـــدَ البغـــيُ جيشـــاً ... فـــتحَ الأرضَ بالحديـــدِ وبالـــدمْ
واســـتبدّتْ بـــه أنانيـــةُ الحكـــمِ ... وطاشـــتْ أياديـــه يبغـــي ويظلـــمْ
فـــإذا خـــيرةُ العبـــادِ عبيـــدٌ ... وإذا مائِـــلُ الرجـــالِ تـــزعّمْ
وإذا الـــرأيُ والمشـــورةُ هـــدْمٌ ... وإذا النُصْـــحُ والهدايـــةُ عَلقـــمْ
غـــيرَ أنّ الزمـــانَ دارَ عـــلى البغـــيِ ... ومـــنْ يظلـــمِ الخلائـــقَ يُظْلَـــمْ
أيّ ظُلْـــمٍ هـــدمتموهُ وأنـــتمْ ... لبنـــاتٌ للظلـــمِ تُبنـــى وتُرْسَـــمْ
أيَّ ملْـــكٍ خلعتمـــوه وفـــيكمْ ... كـــلُّ ملْـــكٍ أظفـــارهُ لم تُقلَّـــمْ
قـــدْ بـــدأتم فاستبشـــرَ النـــاسُ في البـــدءِ ... فعـــادوا يبكـــونَ في شرِّ مـــأتمْ
وعســـاكمْ أنْ ترجعـــوا لصـــوابٍ ... ســـوف ينجـــي مـــن عاقبـــاتِ الـــتحكّمْ

ولقد بقيت هذه القصيدة سرّاً ولم تنشر إلا عندما أصدرت ديواني «يا أمة القدس» في أواخر سنة 1995.

في سنة 1955:

في سنة 1955 التحق أخي رياض بكلية الطب، وسكن معي في غرفة واحدة مع زميلين آخرين، واستفدت من وجوده معي؛ إذ إنّ له جَلَدًا على الدراسة إلى درجة أنَّ آذان الفجر كان يرفع وهو صامد على مقعده.

وكنت قد انتقدته لأنه يترك دراسته في أي وقت إذا شعر أنّ أحد أصدقائه في أزمة ويحتاج إلى مشورة طبية، أو أنْ يأخذه إلى طبيب، وكان يقول لي: «أعوّض هذا الوقت بالسهر حتى الصباح».

وشكا إلى والدي إنني أتدخل في شؤونه وأضيّق عليه، فلم يزد الوالد على قول بضع كلمات: «اترك السكن مع أخيك واسكن وحدك في مكان آخر، وبذلك يعود الودّ بينكما». ولكن رياض شعر أنه تعجّل في شكواه للوالد وسرعان ما تآلف كلٌّ منا على أسلوب الآخر في الحياة.

وكان أخي رياض يذكرني، دائمًا، بما قاله يومًا السيد سليم شبلاق، صديق الوالد الذي كان يلازمه، وهو الذي قام بكل ما يلزم لبناء بيتنا في حي الرمال في غزّة دون أيّ مقابل. قال: «والدكم كان يصنفكم على الوجه التالي، يقول: ولدي سليم أحكمهم، ورياض أكثرهم تديّنًا، ومحمد أطيبهم، ورفيق أقربهم»، وأردف شبلاق قائلاً: «أنَّ الزمن أثبت أنّ فراسته كانت صائبة».

من ذكريات الجامعة:

في كلية الحقوق كان يدرّسنا نخبة من الأساتذة الكبار أمثال: الدكتور سيد صبري والدكتور مصطفى كامل للقانون الدستوري، والشيخان علي الخفيف ومحمد أبو زهرة للشريعة الإسلامية، والدكتور محمود مصطفى للإجراءات الجنائية، والدكتور رفعت المحجوب الأستاذ الذي أصبح رئيسا لمجلس الشعب المصري الذي جرى اغتياله، والدكتور محمد علي عرفة للقانون المدني (حق الملكية).

أما الشيخ علي الخفيف فاروي عنه قوله: «لفظان في القرآن إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، وهما: الفقير والمسكين، فالفقير إذا جاء منفردا هو المسكين، وإذا قال الله تعالى: الفقير والمسكين، فالثاني يختلف في المعنى عن الأول لاتصافه بالمسكنة إلى جانب الفقر.

أما الشيخ محمد أبو زهرة فهو عالم في مواد الشريعة وخاصة المواريث، ومن طرائفه انه كان يقول لابنته الطالبة في كلية الآداب: «لا تكلمي الطالب ولا تكلمي الطالبة التي تكلم الطالب». وإذا ما رأى طالبا يخرج أثناء المحاضرة من الباب الخلفي يقول له بأعلى صوته: «اخرج منها فإنك رجيم وأنّ عليك اللعنة إلى يوم الدين».

أما الدكتور محمد علي عرفة فقد عارض محكمة النقض المصرية على مدى ثلاثة عشر عامًا في أحد موضوعات حقّ الملكية، وانتصر المشرّع لرأيه في القانون المدنيّ الجديد في سنة 1946 وهو إذ يروي وقائع هذا الانتصار كان يقول بعنفوان خطابيّ: «إنّ هذا الرأي أجمع عليه الفقه والقضاء إجماعًا منقطع النظير، وأيّدته محكمة النقض في أحكامها المتواترة، ولقد ناهضنا هذا الرأي منذ أنْ كتبنا رسالتنا في القانون سنة 1936، وشفعناها ببحثين في مجلة القانون والاقتصاد خلصنا فيه إلى رأي جديد».

وإزاء هذا الإجماع الذي لم يشذّ عنه إلا نحن (وهنا صفق له الطلاب) فقد انصاع المشرّع في القانون المدني الجديد لوجهة النظر التي أعلنّاها وقرّر بصريح النصّ وجاهة الرأي، وبذلك أصبح ما اتفق عليه الفقه والقضاء وما تواترت عليه محكمة النقض منهارًا من أساسه.

كان لا يخطئ في اللغة العربية، واذكر أنه في بعض شروحاته قال لنا بلهجة خطابية: «فإذا ما قدّم الخصوم مستنداتَهم» -بوضع فتحة على التاء-، وهنا ظنّ أحدُ الطلاب أنه أخطأ بعدم وضع كسرة على تاء التأنيث، وهنا صاح غاضباً: «مستنداتَهم يا جاهل» إنها جمعُ مستند والمستند مُذكّر. وصمت قليلا، وقال: «إذا أردت أنْ تقوم لسانك العربي، فاستمع إلى المقرئ وهو يقرأ القرآن» فقد اعتمدت في تقويم لساني العربي على هذا الأسلوب.

ولا أزل أذكر الطريقة الخطابيّة التي كان يشرح بها الدكتور مصطفى كامل نظام الحكم الملكيّ في إنجلترا. فأوضح لنا كيف أنّ «الملك لا يخطئ، وهو يملك ولا يحكم، وهو فوق القانون، ذاته مصونة لا تمس، ولا يسأل عن ما يفعل وإذا أخطأ يُسأل عن خطئه رئيس الوزراء، ولو افتُرض أنْ قُتِل أحد الوزراء لسُئل عن ذلك رئيس الوزراء، ولو قتل الملك رئيس الوزراء لضاعت الجريمة ولم يسأل عنها أحد».

وطبعا كان عقلنا لا يقبل مثل هذه الأمور التي أصبحت جزءًا من التاريخ، ولا نعتقد أنها مطبّقة فعلاً وعملاً إلا في ظل الأنظمة الديكتاتورية التي يعتقد رؤساؤها أنهم دائماً على صواب[1].

(1) كان أحدهم إذا اختلف مع رئيسه في الرأي بادر اتقاء لغضبه إلى التراجع معلنًا على رؤوس الأشهاد: «ما اختلفت مع السيد الرئيس إلا كان السيد الرئيس على صواب ونحن على خطأ». وقد علّقت =

ولكن ما ظل عالقًا بذهني ما أورده حول عراقة الديمقراطية وضرورة التوازن في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات حتى لا تصبح هناك قطيعة بين السلطات تضرُّ بمصالح الأمة. ففي إنجلترا في القرن السابع عشر -حسب الدكتور مصطفى كامل- عندما كثر الحديث حول إساءة وصيفات الملكة (اليصابات) لسمعة القصر، وراجعها في ذلك رئيس الوزراء طالبا تغيير الوصيفات، فغضبت الملكة وقالت له: «الدستور لا يسمح لك بالتدخل في شؤون القصر». فقال لها: «ولكن يحق لي أنْ أقدم استقالتي». فقبلتها، ولأنّ حزبه يملك الأغلبية في البرلمان فقد استعملت حقها في حلّ البرلمان، ودعوة الشعب إلى انتخابات جديدة، مؤمّلةً أنْ يتغلب الحزب المعارض، ولكن النتيجة جاءت لصالح حزب رئيس الوزراء المستقيل، فركبت رأسها، وكلّفت زعيم الأقلية بتشكيل الوزارة، ولكنّ الرئيس المُكلّف عاد إليها بعد أسبوع معتذرًا وقال لها: «إنّ الشعب الانجليزي قد شبّ عن الطوق، ولم يعد يقبل أنْ تحكمه الأقلية، وأنصحك باستدعاء رئيس الوزراء المستقيل، وتكليفه بتشكيل الوزارة، وعليك أنْ تجري التغيير الذي يطلبه فيما يتعلق بوصيفات القصر»، وخضعت الملكة لإرادة الشعب، وأبعدت وصيفات قصرها، وعاد التوازن للعلاقة التي يجب أنْ تكون بين رأس السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

كما أذكر، في هذا المجال، أنه في سنة 1972 نصحت بعض زملائي في اللجنة المركزية بأنّ شخصًا ما كان مكروهًا من أبناء التنظيم يصرُّ على ملازمتهم إذا زاروا الكويت، وأنّ عليهم أنْ يتخلصوا منه، أو أنْ يحدّوا من ذلك، ولكنّ أحدهم غضب وقال لي: «لا تخلط بين حقي في اختيار أصدقائي وبين العمل الرسمي». وهنا أعدت على مسامعه قصة الملكة «اليصابات» التي أصرّت على عدم تدخّل رئيس وزرائها في أمر وصيفاتها.

= على ذلك في اجتماع قيادي: وما فائدة وجودنا حول الرئيس إنْ لم نكن له ناصحين إذا أخطأ، وقدوتنا في ذلك عمر بن الخطاب الذي لم يواجه النقد بالغضب بل قال: «الحمد لله الذي جعل في أمتي من يقوّم اعوجاج عمر بسيفه». وهو الذي قال عندما عارضته امرأة أثناء موعظة يحثّ المؤمنين فيها ألاّ يغالوا في المهور قائلة: «أتخالف ما قاله الله تعالى فإنْ أتيتموهن قنطارًا فلا تأخذوا منه شيئًا»، فتراجع سيدنا عمر وقال: «أصابت امرأة واخطأ عمر».

ومن المؤسف أنّ هذا الشخص الذي نبّهت منه قد تحايل على حركة فتح وخدعها بأنْ تستثمر مبلغًا من المال في شركة الصرافة الشرقية بالكويت، وكان يملكها المرحوم الشيخ فهد الأحمد، واشترط هذا المسؤول الحركي أنْ يكون ذلك مقابل أنْ يعيّن خليل شاهين رئيسًا لمجلس الإدارة، وقد تمَّ له ذلك، وقلت في اللجنة المركزية آنذاك: «ارتكب من وافق على هذا الاستثمار خطأين؛ الأول: إنّ هذا المبلغ، ومقداره سبعة ملايين دولار، سيضيع علينا، والثاني: أنه خالف مبدأ متعارفًا عليه بعدم القيام بأيّ عمل استثمار في بلدان الخليج التي نجمع منها تبرعات، حتى لا نواجه بما قاله الشيخ صباح الأحمد عندما قابلته مُصطحبًا وفد جامعة بير زيت في سنة 1989 طالباً أنْ تدفع لهم الكويت جزءًا من تعهدها بدفع ثمانية عشر مليونًا للجامعات الفلسطينية في الداخل. قال الشيخ الصباح: «قضية فلسطين على رأسنا، ولكن يعرف أبو الأديب أنّ بير زيت اقرب من نيكاراجوا، ومن يدفع الملايين لشركة الصرافة الشرقية من الأفضل أنْ يدفعها لجامعة بير زيت».

العمل في التدريس

تخرجت بتقدير جيد جدا في صيف عام 1955 وكنت الرابع على دفعة الخريجين، وكنت ضمن عشرين طالبًا مصريًّا حصلوا على هذه الدرجة، وقد عينوا جميعًا إما معيدين أو وكلاء نيابة أو في مجلس الدولة، أما أنا فقد تقدّمت لوظيفة معيد كي أكمل دراسة الدكتوراه ولكن طلبي رفض لأنني لست مصريا[1]، فانتسبت للدراسات العليا. رجعت إلى غزة وكانت الإدارة المصرية قد أعلنت عن وظيفة شاغرة في النيابة العامة بدرجة جيد جدا وكنت الوحيد الذي تقدم لها ولا ينافسني أحد، ولكن تعييني تعرقل وراجعت النائب العام وقال: «ماذا أفعل، أنهم يقولون بأنّ لك نشاطًا سياسيًّا عندما كنت في القاهرة». وهنا تقدمت لوظيفة مدرس في مدارس اللاجئين، وعينت مُدرّسًا للغة العربية في مدرسة البريج للاجئين، مكثت ستة أشهر في مهنة التدريس، اعتبرها أجمل أيام حياتي، لأنني أينما ذهبت في جولات تنظيمية لحركة فتح، يخرج من يقول إنك علمتنا في مدرسة

(1) أنا والدكتور نبيل العربي الذي اختير مؤخرًا أمينًا عامًا للجامعة العربية تخرّجنا في الدّفعة نفسها سنة 1955.

البريج، ولا زلنا نذكر لك قصيدة ألقيتها بمناسبة محاولة (تمبلر) جرّ الأردن إلى الارتباط بحلف بغداد، علّمت الطلاب قصيدة من شعري وقلت لهم أنها لشاعر مجهول.

ومن هذه القصيدة التي نظمتها وألقيتها في حفل تخرج دفعة الثانوية العامة في صيف عام 1951 هذه الأبيات:

إنهـــا الحادثـــاتُ واليـــأسُ والفقـــرُ نراهـــا لنـــا تقـــود الجنـــودا
والأعـــادي والأصـــدقاءُ ســـواءٌ يتهـــاوون فوقنـــا تنديـــدا
كـــلُّ عـــامٍ نهـــيج نبتـــا جديـــدًا وشـــبابًا يـــضيء هـــذا الوجـــودا
قـــد نفضـــنا جهالـــةً واتخـــذنا ســـبلَ العلـــمِ عـــدةَ وعديـــدا
وغـــدا كلنـــا فـــداك وإنّـــا قـــد خلقنـــا لكـــي نـــوفي العهـــودا
كـــلُّ فـــردٍ قـــد عاهـــد اللهَ ألاّ يـــترك الثـــأرَ أو يمـــوت شـــهيدا

وكنت في الفترة الواقعة ما بين عامي 1951 و 1955 قد انقطعت عن نظم الشعر، وذلك لأنني لم أكن راغبًا في أنْ يكون مستقبلي بعيدًا عن تخصصي الدراسي من جهة، ولأنّ مواد الحقوق كانت جامدة صرفتني عن قراءة المُدوّنات الأدبية ودواوين الشعراء من جهة أخرى.

حلف بغداد

في أوائل عام 1955 حاولت بريطانيا أنْ تجرَّ الأردن إلى حلف بغداد وجاء تمبلر مُهددًا، وهاجت العواطف، وجاء الشاعر الكبير هارون هاشم رشيد وألقى قصيدة على البحر الكامل، وعندما عدت إلى منزلي أفقت مع الفجر وقد ألح عليّ شيطان الشعر أو ملاكه، فنظمت قصيدة أعارضه فيها على ذات البحر وذات القافية فقلت فيها:

يـــا قلـــبُ مالـــكَ في ســـكوتك حـــائراً أوْ لمْ تكـــنْ بـــالأمسِ فينـــا شـــاعرا
نغماتـــهُ تنســـابُ فنّـــاً ســـاحراً هـــزَّت عـــذوبتُها نهـــىً ومشـــاعرا
يـــا قلـــبُ عُـــدْ للشـــعرِ عُـــدْ لقضـــيةٍ تحتـــاجُ منـــكَ محاميـــاً ومنـــاصرا

وأفـــقْ مـــع الأردنِ في بأســـائِه فلقـدْ مشـتْ فيـه الخطـوبُ غـوادرا
جـــاءتْ بريطانيـــا بقائـــدِ حربهـــا يمـــشي مـــع الخـيلاءِ وحشـاً كـاسرا
ألقـى عـلى الشـعبِ الصـغيرِ أوامـراً ويظنـــه غِـــرّاً وطفـــلاً قـــاصرا
فأفـــاقَ جبـــاراً وقـــاومَ مـــارداً وأرادَ مهتاجـــاً وكـــافحَ صـــابرا
بالشّـــيبِ والشـــبانِ ضـــحّى صـــامداً أكِـــرمْ بـــه شـــعباً أبيـــاً ثـــائرا
وغـــدا الفلســـطينيّ يرفـــعُ عاليـــاً علـــمَ الكفـــاح مباهيـــاً ومفـــاخرا
أيامـــه شرفٌ عـــلى طـــولِ المـــدى مـــا كـــان يومـــاً خائنـــاً أو غـــادرا
بمعســـكرات اللاجئـــين وقـــدْ غـــدتْ عنـــد الجهـــادِ دســـاكراً وعســـاكرا

وأذكر أنني أرسلت القصيدة إلى جريدة غزة لنشرها، فقال لي محررها: «أنصحك بإضافة بيت أو بيتين فيها إشادة بالجيش المصري لتضمن النشر»، وقد فعلت ونشرت.

وفي أحد الأيام ندبني الناظر لأشغل حصة في الرابع الإعدادي المماثل للصف الذي أدرّسه بسبب غياب المدرس، وطلب مني الطلاب أن أشرح لهم الدرس الجديد، ولكنني أبيت. ولكن سألتهم ما هو النصّ الأدبي الذي وصلوا إليه. فقالوا: قصة عنترة «كر وأنت حر»، فقلت لهم: «سأحدثكم عن الجانب السياسي لهذا النص الأدبي، وهو أمرٌ عرفه عنترة ونسيه الزعماء.

ورويت لهم أنه قيل لعنترة بن شداد العبسيّ: كيف ذاع صيتك في العرب، قال: كنت لا أدخل مدخلا إلا رسمت لي منه مخرجا، وكنت إذا لقيت الفرسان أضرب الضعيف ضربة قوية قاصمة ينهار لها قلب الشجاع فأهوي عليه وأقتله، وهذا ما فعله اليهود في دير ياسين عندما تعمّدوا أنْ يرتكبوا الفظائع حتى يدفعوا الناس في القرى حول دير ياسين إلى الهجرة دون قتال خوفًا على أعراضهم، ومن المؤسف أنَّ الإعلام العربي ضخّم الأعداد إلى الدرجة التي خدمت مخطط العدو، بتهجير أكثر من ربع مليون فلسطيني. وختمت حديثي بأنّ شعبنا كله في ذلك الوقت لم تكن لديه قيادة واعية.

وهنا وقف أحد الطلاب وهتف: «تسقط الأنظمة العربية»، وكاد يتسبب بخروج مظاهرة صاخبة، ولكنني أقنعتهم بالهدوء والسكينة، ولسان حالي يقول: هذا سيعطّل وظيفتي التي أنتظرها وأسعى إليها في النيابة العامة. وفي أوائل عام 1956، تمكّن النائب العام من إقناع الإدارة بتعييني في وظيفة وكيل نيابة، لأنه لا يوجد غيري يحمل تقدير جيد جدًا حسب الإعلان، وهو لا يرضى بتعيين من هو أقل مني في تقديره العلميّ.

* * *

المقاومة الشعبية والتحرير

مع المقاومة الشعبية

كان معين بسيسو وفتحي البلعاوي وآخرون قد سبقونا إلى القطاع وتظاهروا ضد مؤامرة توطين الشعب الفلسطيني في سيناء، وقد قبض عليهما وعلى أبي يوسف النجار وحوالي ستين مناضلاً آخرين، وسيقوا إلى معتقل في مصر، وكانا قبل ذلك قد أنشآ نقابة للمعلمين، كان لها صولات وجولات[1]، وجاء عدوان 1956 على مصر من قبل إسرائيل وإنجلترا وفرنسا، واحتل الإسرائيليون قطاع غزة وسيناء، وأصبحنا تحت الاحتلال، ولم يكن قد مضى على استلامي العمل في النيابة العامة سوى تسعة أشهر.

وجاءني عدد من الأخوة منهم إخوان مسلمون كمعاذ عابد ومحمد حرب عليان، وعوني القيشاوي من جمعية التوحيد، ومنهم بعثيون كوفا الصائغ ونبيل الشريف، ومنهم قوميون عرب أحدهم من عائلة الافرنجي وزميل له، ومنهم مستقلون، وقالوا: «نريد أنْ ننظم أنفسنا لمقاومة الاحتلال»[2]، وهنا قلت لهم: «درستُ في القانون الدستوري أنَّ

---

(1) في أحد احتفالات نقابة المعلمين، ألقى الشاعر معين بسيسو أقوى قصائده، وجاء فيها:

ارسُمي من دمي ومن أصفادي ... يا أيادي خريطةً لبلادي

الضحايا قدْ عانقتها الضحايا ... والأيادي تشابكتْ بالأيادي

(2) هكذا نشأت المقاومة الشعبية في قطاع غزة في أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني 1956، وليس صحيحًا ما ذكره السيد سعيد المسحال في كتابه: «ضياع أمة»: «وصلتنا تقارير من غزة تشير إلى فشل محاولة حركة الإخوان والأحزاب في تنظيم أي عمل فدائي مشترك بينهم».

مقومات الدولة: أرض وشعب وحكومة، والحكومة فيها أحزاب تتنافس على الحكم، وبما أنّ الأرض أصبحت محتلة، والشعب مشتتًا، فلماذا الأحزاب؟ وعلى ماذا نتصارع؟ إنّ المرحلة مرحلة تحرر وطني تقتضي أنْ يرتد الجميع عن مشاربهم الحزبية، وأنْ يرتبطوا بتراب الوطن؛ لأنّ جميع الأحزاب التي توزّع فيها أبناء الشعب الفلسطيني أصبحت تضع فلسطين في مؤخرة جدول أعمالها، واستحضرت بيت شعر للإمام الشافعيّ:

مـــا حَـــكَّ جِلـــدَكَ مِثـــلُ ظُفـــرِكَ فَتَـــوَلَّ أَنـــتَ جَميـــعَ أَمـــرِكَ

واستدركت قائلاً: إنّ هذه الأحزاب لم توصلنا إلى تحرير فلسطين، وأنتم تعرفون قصة دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وما حدث من مهازل رسم لها الانجليز في بداية القرن ودعمها الأمريكان واعترفوا بالدولة اليهودية بعد دقائق من إعلانها، وتبعها الاتحاد السوفييتي والدول الأوروبية.

وقلت: علينا الارتباط بمرحلة تحرر وطني، فإذا وافقتم على أنْ يخلع الجميع الأردية الحزبية، وأنْ نرتبط بتراب الوطن الفلسطيني، عند ذلك أوافق معكم أنْ نعمل معًا، فوافق الجميع على ذلك. ووضع المجتمعون نظامًا يتضمن هذه الأفكار التي حكمت عمل المقاومة الشعبية في قطاع غزة من أكتوبر/ تشرين الأول 1956 إلى 14 مارس/ آذار 1957، وعندما اضطررنا للرحيل والهجرة انتقلت هذه الأفكار معنا إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وأودعها الأخ خليل الوزير في ثنايا «بيان حركتنا» ومواد هيكل البناء الثوري[1].

وكان أخونا ياسر عرفات في القاهرة، بوصفه رئيس الطلبة الخريجين، يناضل بكل وسيلة لمساعدة مصر في مواجهة العدوان الثلاثي عليها، وتطوّع للقتال على جبهة قناة السويس، ووصل إلى مرتبة ملازم أول، وكان صلاح خلف على رأس اتحاد الطلاب

(1) قال الأخ أبوعلي شاهين لسفير مصر في غزة ردًّا على أحد الأسئلة: «إنّ أبا الأديب هو الذي وضع فكر حركة التحرير الفلسطيني»، والحقيقة أن هذا فيه مبالغة، أو صدر عن محبة زائدة من مناضل قال لي: إنّ الكُتيّب الذي وضعته عن نشأة حركة فتح في السبعينات طبعنا منه في السجن آلاف النسخ ووزعناها على كل السجون، وكان هو الدرس التثقيفي الأول لكافة المناضلين، بل سببًا في انضمام الغالبية العظمى من المستقلين إلى تنظيم حركة فتح.

الفلسطينيين. أمّا المقاومة الشعبية التي ترأستها في غزّة فظلّت حريصة على التواصل مع الإخوة في مصر، فكان أول رسول أرسلناه إلى مصر هو الأخ وفا الصايغ، وبعده أرسلنا الأخ كمال عدوان، وبعدها سافرت إلى مصر، وقابلت الأستاذ علي هاشم رشيد، وهو صاحب المدرسة التي تعلمت فيها وأنا في سن الخامسة وكان آنذاك مديرًا لإذاعة صوت فلسطين، وأطلعته على نشاطات المقاومة الشعبية، وطلبت منه أنْ يذيع آخر منشوراتها، ولكنه رفض قائلا: «هذا المنشور يوافق على قبول قرار التقسيم، ويطالب المجتمع الدولي بتنفيذه، وهذا كلام يسيء إليكم، فلم يكن أحدٌ يقبل بقرار التقسيم في ذلك الوقت، ربما وأنتم تحت الاحتلال يجوز لكم أنْ تخاطبوا الإسرائيليين بهذا الأسلوب ولكن أنصحكم ألاّ تثيروا هذا الموقف في مصر خشية أنْ تُثار ضدكم ضجة تُتهمون فيها بالتنازل وقبول قرار التقسيم جرّاء الاحتلال»، ولا أدري ماذا يقول الآن بعد المتغيرات السياسية التي جرت منذ ذلك الوقت حتى الآن.

وقد جرت الموافقة على قرار 242 الذي يقتصر على نصف مساحة الأراضي التي وردت بقرار التقسيم، الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة، وهذا كله قبل أنْ تتغير الظروف، وقبل إعلان الرئيس السادات أنَّ حرب أكتوبر/ تشرين الأول هي آخر الحروب، وقبل انهيار حليفنا الاتحاد السوفييتي، وتفرّد أمريكا بالهيمنة على العالم بعد حرب الخليج، بل أصبحت الحصان الجامح الذي اغتصب السلطة من الأمم المتحدة واستولى على الفيتو من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وماذا يمكن أنْ يقال بعد قبول اتفاق أوسلو المُتعثّر وكأن الإسرائيليين قد ندموا إذ وافقوا عليه، ولذلك يتصرفون على طريقة العمّ الذي أخذ نصف الأرض، ثم أتبع ذلك بربع الأرض، ثم استولى على الربع الأخير هادفًا تقسيمه أيضا من خلال عدم تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو وما تبعه من اتفاقات لاحقة مستعملاً القوة والمماطلة والتسويف[1].

(1) لقد كُتبت هذه المذكرات قبل وصول اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو إلى طريق مسدود.

كانت المقاومة تقوم بأعمال ونشاطات كثيرة ضد الاحتلال، فقد استطاعت تصفية أكبر عميل له، وكان يدعى العرايشي في وسط مدينة غزة، كما وجّهت إنذارات للتجار الذين استغلوا الظروف، وأحضرت من مصر نقدًا إسرائيليًّا زائفًا، ونشرته في أرجاء القطاع لزعزعة الاقتصاد الإسرائيلي[1].

وعجزت قوة الاحتلال أنْ تعرف كيف يتم توزيع المنشورات والنقد الزائف، لقد كان من كوادرنا شخصان يعملان معي في النيابة العامة هما: (الأمباشي) يوسف مهنا و(الأمباشي) يوسف سبيته، وقد خدما ضمن قوة البوليس الفلسطيني الذي طلب منه الحفاظ على الأمن بإشراف القائد الإسرائيلي وكانت مناوبتهما تنتهي في السادسة صباحًا، وقبل أنْ يعودا إلى بيتيهما كانا يقومان بوضع المنشورات والنقد الزائف في أماكن متعددة ثم يقومان بالتبليغ عنها ليُبعدا الشبهة عن نفسيهما. وهذا السرّ أذكره للمرة الأولى بعد خمسة وأربعين عامًا.

في شهر يناير/ كانون الثاني 1957م طلب مني إخواني في قيادة المقاومة الشعبية أنْ أغادر القطاع، لأنَّ القبض عليّ أصبح مسألة وقت، وبالفعل سافرت مع زميلي ماجد المزيني إلى رفح، حيث تسللنا وراء دليل من قبيلة شعث ومعه حمار واحد، وفي طريقنا إلى قرية الشيخ زويد فاجأتنا الأمطار، ولجأنا إلى ظل شجرة كبيرة، بعد أنْ ترنّخت أحذيتنا بالماء من شدة المطر، فوجدنا رجلاً يغطي رأسه بأسفل معطفه، وفوجئنا بأنه الحاج كامل مشتهى من وجهاء محلة الشجاعية ومن الإخوان المسلمين، وقد خرج لاعتقاده أنه قاب قوسين أو أدنى من القبض عليه من قبل الإسرائيليين، تحملنا غزارة الأمطار وبرودة الجوّ إلى أنْ وصلنا إلى العريش، وهناك أكرم الأهالي وفادتنا وسافرنا بالسيارة إلى «القنطرة شرق»، ومنها بالقطار إلى القاهرة. وكانت الطريق الإسفلتية بين العريش والقنطرة شرق قد حُرثت فكنا نسير بسرعة 15 كم في الساعة بسبب وعورة الأرض، وأذكر أنني حضرت اجتماعًا دعاني إليه الأخ سعيد المسحال في منزله بشارع محمود أمين في حي الدقي

(1) ما يُثير الاستهجان أنّ الأخ سعيد المسحال، وهو مُقرّبٌ من الأخ كمال عدوان، لم يذكر هذه النشاطات التي من المفروض أنه سمعها من الأخ كمال الذي كان أول موفد لنا لجميع الأخوة العاملين بالعمل الوطني في القاهرة.

بالقاهرة، ووضعتهم في صورة إنشاء وعمل المقاومة الشعبية والمبادئ غير الحزبيّة التي قامت عليها[1].

في الأسبوع الثاني لوصولي إلى القاهرة كان صلاح خلف قد نظّم لقاء للطلاب مع الرئيس جمال عبد الناصر، وحضرت هذا اللقاء، قال صلاح بجرأته المعهودة: يا سيادة الرئيس ندعوك إلى عدم مقابلة «داج هامرشولد» سكرتير عام الأمم المتحدة كوسيلة للضغط على إسرائيل كي تنسحب من قطاع غزة، حيث أكملت انسحابها من الأراضي المصرية وترفض الانسحاب من قطاع غزة، فقال الرئيس جمال عبد الناصر: ليس من اللياقة والدبلوماسية أنْ أفعل ذلك، ولكن أنتم الشعب تستطيعون أنْ تتظاهروا أمامه، «تضربوه بالبيض وتضربوه بالطماطم». واعتقد الطلاب أنّ الذهاب إلى مطار القاهرة أصبح واجبًا عليهم ليعبّروا عن احتجاجهم ولو بمظاهرة صغيرة، وعندما وصلوا في حافلة إلى المطار، حاصرتهم قوات الشرطة وقامت بضربهم، وهنا أدركنا أنه في كل دولة هناك سياسة فوقية مثالية وسياسة تحتية مختلفة عنها تمامًا[2].

حاول الإسرائيليون عدم الانسحاب من قطاع غزة، ووقفت قوات الطوارئ الدولية قرب حدود القطاع، ودخلت هذه القوات الحدود، وحاولت إسرائيل أنْ تمنع دخول الإدارة المصرية ثانية إلى القطاع، وأنْ تبقى السيطرة لإسرائيل والقوات الدولية،

---

(1) يقول سعيد المسحال في كتابه سابق الذكر في صفحة (10) إنّ هذه الشقة هي التي ولدت فيها القصة الحقيقية لميلاد فتح، فكيف يستقيم هذا خاصة أنَّ هذا اللقاء في هذه الشقة تمّ في يناير/ كانون الثاني 1957. ونشأت فتح كما قال المسحال في موضع سابق بعد سنتين من هذا التاريخ، أي في أوائل 1959 بعد أنْ ترك الأخ المسحال القاهرة وزملاء له وعملوا في السعودية لعدة سنوات.

(2) كان والدي في القاهرة عندما جرى احتلال قطاع غزة، وسافر بعدها إلى بيروت، وعاد منها عندما علم بوصولي قادمًا من قطاع غزة في يناير/ كانون الثاني 1957. ومن المؤسف أننا عندما ذهبنا لأخذ إقامة له قال الموظف المختص: عليه المغادرة فورًا إلى غزة، ولم نستطع إقناعه بأنه لا طريق مفتوحًا إلى قطاع غزة، وأصرَّ على رأيه فغضب والدي واندفع إلى غرفة العميد الذي يرأس مصلحة الجوازات ودخل دون استئذان وقال له: أعطوني سيارة جيب وعلم أبيض حتى أنفذ قرار موظفكم بتسليم نفسي للجيش الإسرائيلي. فما كان من العميد إلاّ إكرامه وإجابته بالموافقة على طلبه بالحصول على الإقامة بعد الاعتذار له.

ولكنّ عبد الناصر رفض ذلك بإباء، فعرضوا عليه أنْ يكون الأمن لقوات الطوارئ وحدهم، فرفض عبد الناصر، وعند ذلك فرضوا أنْ يعود رؤساء الدوائر فقط وعددهم خمسة وعشرون ضابطاً، لكن الشعب الفلسطيني هبّ في مظاهرة عارمة من الجنوب إلى الشمال مطالباً بعودة الإدارة العربية، وصعد الشهيد محمد مشرف إلى سارية السرايا وسط مدينة غزة، محاولاً تعليق العلمين الفلسطيني والمصري، فأطلق عليه أحد جنود قوات الطوارئ الدولية النار، فسقط صريعاً وسط الجماهير التي هاجت وماجت من هول المشهد. غير أنّ عبد الناصر لم يُضيع فرصة استثمار هذه الثورة الشعبية العارمة، فأعلن عن إرساله الفريق محمد حسن عبد اللطيف حاكماً إداريّاً لقطاع غزة في القطار المتوجه إليها، وهكذا فرض الشعب الفلسطيني عروبة القطاع، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان الثلاثي.

كان الإسرائيليون قد دمّروا كل شيء قبل انسحابهم، وسلبوا أثاث المكاتب، فقام كل وكيل نيابة بإحضار الطاولة والكرسي من بيته، وفي صباح يوم الجمعة، أبلغت كوكيل نيابة أنّ ثلاثة أشقياء اعترضوا سيارة البوليس الدولي، وسلبوا المال الذي تحمله للموظفين في مدينة رفح. فقمت بفتح تحقيق حول الحادثة غير أنه لم يكن هناك أيُّ أثرٍ يدلُّ على الجُناة، سوى شهادة الجندي النرويجي الذي كان حارساً للمال داخل السيارة، وهنا فوجئت بمندوب عن الحاكم العام يزورني أثناء التحقيق ويقول لي: «نحن نعرف أنك لست وكيل نيابة فقط، وأنك كنت على رأس المقاومة الشعبية، لقد تسلمنا إنذاراً من قيادة قوات الطوارئ يفيد بأنهم يعلمون ملابسات هذه القضية، وأنّ الذين نفذوا الحادثة فدائيون سابقون، وأنهم سيضطرون لتسلّم سلطات الأمن والتحقيق إذا عجزت السلطات المحلية عن اكتشاف الجناة وتقديمهم للمحاكمة، ولذلك أرجو أنْ تعتبرها قضية وطنية قبل أنْ تكون جنائية، وأنني أضع كل الضباط تحت إمرتك للوصول إلى نتيجة إيجابية».

واصلتُ الليل بالنهار حتى استطعنا أنْ نكشف هذه الجريمة، وقبضنا على الفاعلين الثلاثة وقدمناهم للعدالة، وصدرت الأحكام عليهم بمدد تتجاوز عشر سنوات، وكان سبب النجاح في كشف هذه القضية ثلاثة أمور:

الأول: أنني دوّنت إفادة الحارس النرويجي بدقة، وكان قد قال: لقد تعلّمنا في مدرسة البوليس أنّ على رجل الأمن إذا ما وقع في مأزق، أنْ يعود بأقصى سرعة إلى رباطة جأشه، وعليه أنْ يسجل بعينيه كل ما يستطيع من مشاهد الحادث، وأعطى وصفاً دقيقاً لرئيس العصابة الذي تولى قيادة السيارة بعد أنْ استولى عليها؛ فوصف يديه على مقود السيارة، ووصف جبهته بدقة، وانتظر أنْ ينحسر اللثام عن وجهه بسبب مطبات الطريق، وقد انحسر اللثام ثلاث مرات، وفي اللحظات التي سبقت إعادة اللثام كوّنت صورة دقيقة لملامح وجهه مكنتني من وصف وجهه بدقة وقال: «أستطيع أنْ أتعرّف إليه ولو كان بين ألف شخص». وعندما عرضنا عليه المشبوهين في طابور تشخيص، تعرّف على الفاعل الرئيسي وهجم عليه قائلا: «He is the Leader of the gang» .

الثاني: هناك قاعدة تقول إنّ المجرم يحوم حول جريمته، وأثناء استعدادنا في تحضير طابور التشخيص، حضر شخص يلبس عباءة فاخرة، وقال بعنجهية وكبر: «لماذا تأتي الشرطة فجرًا لتروّع عيالي وتسأل عني وأنا لم أكن نائمًا في المنزل؟»، وأشار اليّ وشعرت أنه يعتقد أنني سأخاف منه، وأمام عنجهيته تصرفت بعفوية غير مقصودة فقلت للشرطة: «ضعوه مع المشبوهين في الطابور»، ويشاء القدر أنْ يكون هو الفاعل الرئيسي الذي تعرّف عليه الحارس النرويجي، وهذا يؤكد القاعدة المعروفة إنّ الجاني يحوم حول مكان الحادث من قبيل الاطمئنان، ومن حام حول الحمى وقع فيه.

الثالث: كان المتهم قد حصر نفسه بوساطة شهود خارج مكان الجريمة، وبسؤالهم في التحقيق كانوا مدربين تماماً على إيراد رواية واحدة مُفادُها: أنّ المتهم خرج من منزله في مخيم الشاطئ بغزة الساعة السابعة صباحاً -أي قبل وقوع الجريمة بساعتين- ووصل إلى منزل أحد أقاربه في جباليا التي تبعد خمسة عشر كيلومترا شمال مدينة غزة، وتناول الفطور وبقي حتى مساء ذلك اليوم، وحضر عرساً ونام في جباليا، وأنه حضر في الصباح فوجد أمراً غريباً: أنّ المباحث روّعت زوجته وأولاده بالسؤال عنه وطلب حضوره في الساعة الرابعة صباحاً، وأنه قادم للاحتجاج على هذه الإهانة، وإذ لم أستطع اختراق هذه الرواية، فقد لجأت إلى أسلوب حديث في التحقيق، وهو أنّ المتهم مهما رتّب شهود النفي على رواية واحدة فهو لا يتوقع سؤالهم في التفاصيل، وكذلك أعدت استجوابهم وسألت

زوجة صاحب المنزل في جباليا عن بعض التفاصيل، فاعترفت بأنّ محمود وزميله لم يتناولوا طعام الإفطار كما زعموا، لأنهم قدموا في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، أي بعد ارتكاب الجريمة التي حصلت في الساعة التاسعة صباحاً، وليس الساعة السابعة والنصف صباحاً، كما ادعوا في أقوالهم، فانهارت شهاداتهم، وهكذا أثبتت الإدارة المصرية جدارتها، وابتهجت قوات الطوارئ الدولية، بعد أنْ أعدنا المسدس والمال اللذين سُلبا إليها.

ولكن هذه الحادثة سرعان ما تبخر أثرها، وكانت أجهزة المباحث تلاحقني وصلاح خلف وكلّ من كان محسوباً على المقاومة الشعبية، ما اضطرنا إلى المغادرة وترك المناصب التي كنا نشغلها، ومنها موقع القائم بأعمال النائب العام لمن باعوا أنفسهم لهذه الأجهزة على حساب اتهامنا أننا نتآمر على النظام مع الإخوان المسلمين.

ما بعد تحرير القطاع

كان في ساحة غزة جبهتان قاومتا الاحتلال: الأولى تحت اسم المقاومة الشعبية تضم الإخوان والبعثيين والقوميين وبعض المستقلين، والثانية الجبهة الوطنية وكان من أهم رموزها د. حيدر عبد الشافي وجمال الصوراني ومعهم عدد لا بأس به من الشيوعيين والمستقلين.

أراد المرحوم منير الريس رئيس بلدية غزة وأبرز شخصياتها، أنْ يوحّد الجبهتين معاً، فجمعنا في بيته في حي الرمال في أواخر مارس / آذار 1957، وكدنا نصل إلى اتفاق قبل أنْ يقتحم الأخ كمال عدوان علينا مكان الاجتماع، وكان شاباً متحمساً، وطالبنا بعدم التوقيع على الاتفاق، وأوضح لنا واقعة لم نكن نعرفها أنه أثناء الاحتلال كان قد التقى مع أحد الشيوعيين المنضوين في الجبهة الوطنية، وهو خالد شراب الذي قدّم له برنامجاً سياسيّاً للجبهة الوطنية، وهذا البرنامج يدعو إلى عدم رجوع الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، وأنّ الأفضل الإعلان عن حكم ذاتي تدعمه روسيا، وأنه حصلت هناك لقاءات مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وهو أمر غير مشروع.

وفشل اجتماع الإصلاح في منزل المرحوم منير الريس. وأثناء خروجنا قال لي فخري مكي، وهو أحد قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني: «يبدو أنك أعقل القوم وإذا لم

نتفق في هذه المرحلة فسوف نندم جميعاً، فأجهزة المخابرات الآن ضعيفة ولكنها عندما تقوى ستضربنا وتضربكم على التوالي». ومن المؤسف أنّ هذا هو ما حصل، فقد ضربوا الشيوعيين أولاً، ثم فسخّوا المقاومة الشعبية، وأجبروا وفا الصايغ والبعثيين على الانسحاب منها. وحدث أنْ جاءني في أحد الأيام وفا الصايغ -وهو زعيم البعثيين في قطاع غزة-، وبعد أنْ شرح اضطرارهم للانسحاب من المقاومة الشعبية قال: إنّ هناك ضربة ستوجّه للإخوان المسلمين بعد شهور قلائل بسبب ارتباطهم مع أمريكا وتآمرهم على النظام المصري، ولأننا عملنا معاً في المقاومة الشعبية، أقترح أنْ أقوم أنا وصلاح خلف وعوني القيشاوي... بتعبئة نماذج انتساب لحزب البعث،» حتى نستطيع أنْ نحميكم واستعمالها في الوقت المناسب، ونقول إنكم تركتم الإخوان المسلمين منذ زمن وأصبحتم في حزب البعث العربي الاشتراكي». فقلت له: «نحن عندما تركنا الإخوان اخترنا العمل الوطني كمستقلين، وليس للدخول في حزب آخر، ومهما كانت المخاطر فلن نغير موقفنا، ونحن على ثقة أنّ الإخوان المسلمين فوق شبهة القيام بعمل يرتبط بأية جهة استعمارية، وفعلاً بدأنا نشعر بالمضايقة والملاحقة، ولم تنقض ثلاثة شهور حتى أعلن عن اكتشاف مؤامرة اتُّهم فيها سعدي الشوا بتدبير عمل مرتبط بالأردن ضد الإدارة المصرية في قطاع غزة، وكلف النائب العام أحمد فؤاد جنينه بالتحقيق شخصياً فيها وبدأت الاعتقالات تطال رشدي الشوا رئيس البلدية أثناء الاحتلال، والحاج صادق المزيني، والشيخ هاشم الخزندار من رموز الإخوان المسلمين. وأشاع خصومنا السياسيون أنّ الاعتقال سيشمل صلاح خلف وسليم الزعنون، وأنّ وجود سليم الزعنون الوكيل الأول للنيابة قد يؤثر في سير التحقيق، ورفض النائب العام أنْ يطلب مني الابتعاد، ولكني ابتعدت أسبوعاً حتى لا يشعر النائب العام بالحرج، أي حتى نهاية التحقيق.

كان أحمد فؤاد جنينه مثالاً للنزاهة.. فقد أمر بتقديم سعدي الشوا وحده للمحاكمة وقرر الإفراج عن باقي المعتقلين، وهنا هاجت أجهزة الأمن، ورفع النزاع إلى وزير الحربية بحضور كل من النائب العام وقائد المخابرات، فأعطى أوامره بإتباع ما يقرره النائب العام، وقال:» إنّ فخر مصر قضاؤنا المستقل».

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فعندما تناظرنا في التلفزيون الأردني مع الأخ خالد الفاهوم الذي رفض ترؤس المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة قال:»

الذين رفضوا حضور تلك الدورة التي انعقدت في عمان في نوفمبر/ تشرين الثاني 1984. ردّوا عليّ في الإعلام أنّ سليم الزعنون هو من الإخوان المسلمين المرتبطين بنظام الملك حسين، وأنه كان متورطًا في قضية سعدي الشواء، ولا أدري من أين لهم بهذه المعلومات غير الصحيحة».

كانت تجربة الاتحاد الاشتراكي قد فشلت في مصر، وحلّ محلها تنظيم الاتحاد القومي، وأرادوا أنْ يطبقّوا التجربة في قطاع غزة، ولأنهم لا يريدون إجراء انتخابات حرة فقد اختاروا القاعدة من عدد من الشخصيات، ثم قسّموها إلى وحدات، في كلّ منها خمسة عشر عضوًا تُمثِّل منطقة ما، ثم طلبوا من كلّ وحدة أنْ تنتخب رئيسها وأمين سرها. وبالرغم من أنهم كانوا يأخذون عليّ أني أعملُ في السياسة، وهو ما لا يجوز لمن هو في سلك النيابة والقضاء، إلاّ أنّهم وضعوا كلّ وكلاء النيابة (حوالي 15 وكيلا) في الوحدات المختلفة.

كنت في وحدة الاتحاد القومي في حي الرمال حيث أسكن وكان معي عددٌ من الشخصيات، أذكر منهم: السيد أبو شرخ القائم مقام الإداري، رباح حميد سكرتير مدير الداخلية والأمن العام، وعمران البورنو وكيل النيابة، والأستاذ رامز فاخرة الذي كنت أخجل من التّرشّح ومنافسته، بل علمت أنّ هناك من دفع أستاذي رامز فاخرة ليرشّح نفسه ليقطع عليّ طريق الوصول. واختارت الوحدة عدم حصول ترشيح، وقررت أنّ الجميع مرشحون وفزت بموقع الرئيس بأغلبية صوت واحد.

كذلك زميلي ماجد المزيني فاز بموقع رئيس وحدة الشجاعية، وإذ حصل خلاف بين مصر والسعودية فقد اجتهدت المخابرات، فكان أنْ طلبت من رؤساء الوحدات أنْ يرسلوا برقيات استنكار لموقف الملك سعود، ورفضت وزميلي ماجد هذا الأمر، لأنه لا يجوز أنْ يُملى علينا شيء، ويجب أنْ يبحث الموضوع داخل كل وحدة.ولكن البرقيات ذهبت بأسماء الجميع فماذا كانت النتيجة؟ كان المدرسون من أبناء قطاع غزة في طريقهم إلى السعودية عن طريق القاهرة فمُنعوا جميعاً من الدخول وبقوا في القاهرة ينتظرون الفرج فاضطرت مصر أنْ توظّفهم في مصر، وما يزالون يعيشون فيها حتى الآن وأسرهم في ظروف صعبة.

من المفارقات أنَّ وفد المجلس التشريعي برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي كان في مقابلة مع الرئيس جمال عبد الناصر، فقال لهم: «ايه اللي حشركم في خلافنا مع السعودية حتى تتسببوا لنا أزمة بقاء المدّرسين الفلسطينيين في مصر؟ يعني برقياتكم لا تقدّم أو تؤخّر». ولم يجرؤ أحد منا أنْ يقول: إنّ ما حصل كان بتعليمات المخابرات.

وفي هذا السياق ينبغي أنْ أُشير إلى أنّ أجهزة الأمن في قطاع غزة لم تكن تنظر لمجموعتنا؛ صلاح خلف وسليم الزعنون وماجد المزيني وعوني القيشاوي ومحمود الجرو بعين الرضا

* * *

على مقهى السنترال

كنا نجلس على مقهى السنترال المقابل لسرايا الحكومة في غزّة نتسامر بعد أنْ غلبت علينا مشاغل الزواج وهمومه، ولكن المخابرات اعتبرت مثل هذا اللقاء اجتماعًا ضد الحكومة وحاولت أنْ تعرف مضمونه وسألوا زميلنا ماجد المزيني فقال لهم: «والله نتسامر ونتبادل الأحاديث والطرائف». وشكا ماجد لنا أنا وصلاح خلف وعوني القيشاوي ومحمود الجرو أنهم قالوا له: لا نعرف ما يدور في الاجتماع الذي يمتدُّ إلى منتصف الليل، لذلك فإننا نعتبره تآمرًا ضدّ النظام؟ ومن الطريف أنَّ الأخ صلاح خلف قال: «لماذا لا تخبرهم بكل ما يحصل؟ ألسنا نعمل مقالب لأحد الأصدقاء المتزوجين حديثًا؟».

في أحد الأيام انتدبت للتحقيق في قضية اختراق ثلاث فتيات إسرائيليات الحدود، ودخولهنّ مدينة غزة، والنوم لدى أحد رجال قوات الطوارئ الدولية، وقد قُبض عليهن، وكان الاشتباه بأنهن جزء من شبكة تجسس إسرائيلية.

انتقلت إلى مبنى المخابرات العامة لمباشرة التحقيق، وأعجب قائد المخابرات كامل حسين بأسلوبي في التحقيق، فقال: «يا أخي، أنت رجل جيد، وعتابنا عليك أنك لا تزورنا أو تختلط بنا حتى نعرفك على حقيقتك»، فقلت له: «أنا تلميذ المدرسة القضائية المصرية التي علمتنا أنْ يبتعد رجال النيابة عن الاختلاط بالمجالات العامة»، فقال: «دعك من هذه المثاليات كلّ كبار القوم يمرون علينا»، وأخذ يعدد الشخصيات الكبيرة، وتألمت في نفسي وهمست: «إذن أنتم الذين أوصلتم كبار القوم إلى الاعتقاد بأنّ أمورهم لا تسير إلا إذا مرت من خلال الولاء للمخابرات». وقلت له: لو كانت هناك صداقة بيننا

لأدّى ذلك أنْ أوافق على الإفراج عن أحد عناصركم الذي ارتكب جريمة قتل وقد رفضت ذلك».

غير أنّ النتيجة التي توصّلت إليها في القضية لم تعجب قائد المخابرات، كان يريد أنْ تكون تهمة التجسس وعقوبتها الإعدام، فقلت لهم: «القضية اجتياز حدود وممارسة الدعارة».

كما كنا قد قدّمنا للمحكمة العسكرية مائة قضية ضد المتعاونين مع العدو الصهيوني أثناء الاحتلال، ويهمني أنْ أذكر حادثتين:

الأولى: ترافع المحامي فرج الصراف عن المتهمين. قائلا: «إنّ القانون الفلسطيني المقدّم على أساسه هؤلاء المتهمون لم يكن ساري المفعول، لأنَّ احتلال إسرائيل ألغى عمليًّا القانون الفلسطيني وحلّ مكانه قانون الدولة التي احتلت قطاع غزة -أي القانون الإسرائيليّ- محلّه، وذلك وفقا لقاعدة أنّ الضمّ في القانون الدولي يعني بسط السيادة على الأراضي التي جرى احتلالها». وهنا غضب رئيس المحكمة العسكري وقال: «أ هذا قول يقوله وطنيٌّ فلسطينيٌّ؟». لكنني تدخلت محاولا إنقاذ الموقف فطلبت الردّ على المحامي وقلت: «إنّ قاعدة الضم هذه كانت موجودة حتى أوائل القرن التاسع عشر ثم اندثرت وحلّت محلها قواعد قانونية دولية جديدة جاءت مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة بعد انهيار عصبة الأمم المتحدة التي لم تستطع كبح جماح هتلر واحتلال ألمانيا للعديد من جاراتها في أوروبا؟ ومن هذه القواعد أنّ العدوان لا يكسب أرض الغير، وقلت بما أنّ مجلس الأمن أصدر، بموافقة إنجلترا وفرنسا، أكثر من قرار يعدُّ استمرار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة باطلا وعليها الانسحاب منه كما انسحبت من الأراضي المصرية، الأمر الذي يعني أنّ القوانين الفلسطينية كانت مُعطَّلة قسرا، ولكن المواطنين يبقون مسؤولين عن كل مخالفة لها أثناء الاحتلال، وهي لا تتقادم بمضي المدة، وللدولة أنْ تلاحق الخونة والمتعاونين وتقديمهم للمحاكمة فور انحسار الاحتلال الأجنبي».

وأخذت المحكمة بوجهة نظري ورفضت الدفوع التي قدّمها محامي المتهمين الأستاذ فرج الصرّاف، وقلت للقاضي: «لا تغضب، فما قاله المحامي وجهة نظر، ويجوز للمحامي أنْ يلجأ إلى كل الوسائل من أجل الدفاع عن موكله».

الثانية: ترافعت في إحدى القضايا التي كان تشمل ستة متهمين بالخيانة وأذكر أنني قدمت لمرافعتي بالمقدمة التالية مخاطبًا هيئة المحكمة:

«اليوم وضع الميزان وجيء بالذين أجرموا يسعى إجرامهم بين أيديهم، وتسعى عدالة السماء بين أيديكم، ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۝٨ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ۝٩﴾ [القارعة:8-9]. -صدق الله العظيم- عندما داس العدو بأقدامه أرض هذا الوطن تراجع الشعب خطوة واحدة ولجأ إلى المقاومة السرية، وفي ظلام ليل، انسلّ هؤلاء المتهمون من صفّ الدفاع والمقاومة إلى صفّ العدو المهاجم، وبعد أنْ شرحت أدلة الاتهام ختمت حديثي بالقول: «إنّ شعبنا الفلسطيني لا يقبل إلا أنْ يرى رؤوسهم تتدحرج بين أقدامهم»، وقد صدر الحكم عليهم باثني عشر عامًا.

ولا بدّ أنْ أشير إلى أنّ النيابة في غزّة كانت مدرسة لأكثر من عشرين حقوقيًّا تخرّجوا في الجامعات المصرية، وكان القضاء منارةً في قطاع غزة، فكان على رأس النيابة العامة قاضٍ كبيرٌ يُدعى أحمد فؤاد جنينه -رحمه الله- ، وهو بدرجة مستشار في المحكمة العليا، وهو منتدب من الجهاز القضائي في جمهورية مصر العربية. وقد قال لي بعد تحرر القطاع في مارس/ آذار 1957: «إنّ لدينا خمسة آلاف بلاغ من الناس ضد بعضهم حول التعاون مع العدو الإسرائيلي، فهل تعاونني على غربلتها وتقديم ما هو صحيح، وطرح أو حفظ ما هو كيدي أو غير جدي أو لا تتوافر الأدلة الكافية؟ لأنّ تقديم خمسة آلاف بلاغ أي ما نسبته 5٪ من عدد سكان القطاع ـ البالغ نصف مليون آنذاك ـ يعني تشويه المقاومة المشرّفة التي سادت القطاع ضد العدو المحتل». وأمضينا سحابة أسبوع بلياليه وتصرفنا بشجاعة، وكنا نقرر حفظ كلِّ بلاغ غير معقول ولا يستند إلى أدلّة وحجج وبراهين، فتوصّلنا إلى مائة وخمسين قضية تم تقديمها للمحكمة العسكرية التي حكمت بإدانة مائة منها وأصدرت حُكم البراءة في القضايا الخمسين الأخرى. وهكذا، فأنْ يُقال: إنّ هناك مائة متعاون مع العدو خانوا شعبهم أهون من أنْ يقال كانوا خمسة آلاف، ولو قدّمنا الخمسة آلاف بلاغ للقضاء لكنّا شوّهنا وجه النضال المشرف لشعبنا، حتى لو جرى تبرئة (4500) منهم.

كان أحمد فؤاد جنينه رجلاً عادلاً وشُجاعًا لا يعرف المُهادنة، ومن أدلّة ذلك أنّ «كامل حسين» قائد المخابرات زاره في مكتبه يومًا، وقال له: «لا تفرج عن فلان؛ لأنّ ذلك قد يفسر سياسيًّا ضدنا، فمن المأخوذ علينا أننا اضطهدنا دار الشوا وجاملنا آل الحسيني وآل الصوراني»، فقال له: « اسمع يا كامل بيه أنا نائب عام، حدودي الجدران الأربعة لغرفتي، لا علاقة لي بالسياسة أو حساباتكم الخاصة بالعائلات والتوازنات، ويجب أنْ تفهم بأنه لا توجد قوة في الأرض تجبرني أنْ أقدّم بريئًا للمحاكمة». وهنا خرج كامل حسين مُغْضَبًا، وأضمر في نفسه إبعاد كلّ نائب عام لا يخضع أو يداري أو يجامل الأجهزة الأمنية على حساب القضاء العادل النزيه.

بعدها ضايقوه فآثر العودة إلى وظيفته الأولى قاضيًا في المحكمة العليا، ولم يمكث طويلاً وعاد إلى مصر وجاءنا نائب عام جديد على النقيض تماما، وكأنّه قد علم بما وقع لسلفه النائب العام السابق، فصار كلّ ما تطلبه أجهزة الأمن موضع تنفيذ. فكان في هذا النهج باعثٌ لي على التفكير في السفر؛ إذ ضقت ذرعًا وأنا أرى العدالة تشنق أمامي، فأرسلت إلى أصدقائي في الكويت أنْ يعملوا لي تأشيرة دخول.

وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير قضية اتّهم فيها ستة أشخاص بالتعاون مع العدو، ولما لم نجد أدلّة كافية لتقديمهم للمحاكمة قررنا حفظ القضية، ولكن المخابرات اعترضت[1]، فقدمها النائب العام للمحكمة العسكرية، وكان يجب عليه أنْ يتصرف كما فعل سلفه بعدم الالتفات لهذا الاعتراض، ولكنه عدل عن قرار الحفظ السابق.

وعندما ناقشته في الأمر قال: «إحنا مش قد المخابرات، وأنا متفق مع رئيس الحكومة العسكرية أنْ يصدر حكمًا ببراءتهم»، ويا للهول لقد أصدرت المحكمة العسكرية

(1) وقد تبيّن من نتائج التحقيق أنهم كانوا Double Agent عملاء مزدوجين، وشكّت فيهم المخابرات أنهم يخدمون الطرف الإسرائيلي، وهذا أمر يصعب إثباته إلا إذا اعترف المتهم بالتهمة الموجّهة له أو أنه باع نفسه لليهود.

حكمًا بسجن كلّ منهم اثني عشر عاما، وعندها عزمت على الرحيل، ولا زلت حتى اليوم أتأثر لهذا الذي حصل ضد أبرياء[1].

طلبني نائب الحاكم العام للقطاع وقال لي: «هل تريد السفر إلى الكويت لـ «جمع الفلوس»؟ ولقد علمت بأنّ والدك تاجر ميسور ولكم بيت وعمارة»، فشرحت له حقيقة الموقف فحاول إصلاح الأمر واستقدام نائب عام آخر ولكنه فشل، واستعان بالأستاذ أحمد جنينه النائب العام السابق لإقناعي بالبقاء على رأس عملي كوكيل أول للنائب العام، وقائم بالأعمال أثناء غيابه، فاعتذر له أنه كقاض لا يجوز له التدخل في شؤون النيابة العامة، وطلب أنْ أراجعه شخصيًّا.

وذهبت إلى الأستاذ أحمد جنينه القاضي بالمحكمة العليا قاصدًا شرح الأوضاع في النيابة العامة فأغلق غرفته، ولامني لأني شكوت الأمر لنائب الحاكم العام، وقال: «لا يستطيع أنْ يفعل شيئًا وأنْ الأمور سترتد ضدك». ثم قال: «لقد أخفيت عنك سرًّا أقوله لك الآن، جاءني قائد المخابرات بعد أنْ قررت ترك منصب النائب العام والعودة إلى المحكمة العليا قاضيًا، وقال: «نريد أنْ توافق على نقل سليم الزعنون من وظيفته الحالية وكيلاً أولاً للنيابة العامة ليصبح وكيلاً لإدارة الشؤون القانونية لأنه يعمل سرًّا في السياسة». فقلت له: هذا أفضل وكيل نيابة ولا أقبل بنقله، و«عندي وكلاء نيابة كلّهم قشّ وهذا الفالح فيهم»، وإذا ضقتم به ذرعًا فهو في اعتقادي مستعد للاستقالة، والآن أستطيع أنْ أطلبه أمامك وأطلب منه أنْ يقدم استقالته والعمل في المحاماة التي ستدرُّ عليه عشرة أضعاف راتبه. فقال لي: ما دامت الثقة فيه إلى هذا الحد فأعدك ألاّ نتعرض له مرة أخرى»[2].

---

(1) بمناسبة الإعلان عن تشكيل محكمة أمن الدولة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد العودة بأعوام، قلتُ: أتمنى ألاّ يتكرر معها ما يجعل الواحد منا يرفض العمل في الجهاز القضائي، وألاّ يكون تشكيلها على حساب العدالة أو سلب الاختصاص من المحاكم العادية، حيث يقول فقهاء القانون: «لا حكم بدون أدلة كافية»، ويقول مثل إنجليزي: «لأنْ يُفلت عشرة مجرمين من العقاب خير من أنْ يُحكم على بريء واحد».

(2) كان أحد التجار في قطاع غزة يسيطر بوساطة ضباط كبار على التجارة في قطاع غزة، واستمرّ ذلك التاجر بضرب التجار واحدًا تلو الآخر إلى أنْ أوقعه الله في جريمة تهريب كبيرة حققت فيها، =

وأردف الأستاذ أحمد قائلا: «ولكن لا تتصور أنَّ ملفّك قد أُغلق، فهو قد وضع على الرف مؤقتًا ويمكنهم أنْ يفتحوه في أيّ وقت، والاتهام جاهز أنك تعمل بالسياسة وهو ما يتنافى مع العمل في القضاء، ولذلك لا أنصحك بالاستقالة والعمل بالمحاماة فحسب، بل أشجّعك على السفر إلى الكويت لأنّك (مش ابن عيشه)»[1] هذا ما ختم به حديثه.

* * *

= ولم يفلح كلُّ معاونيه في الوصول للتأثير في قراري سواء بأسلوب الترغيب أم الترهيب، وترافعت في القضية وصدر الحكم بسجنه.

(1) أي أنك لا تقبل ابتزاز الآخرين ولا ترضى بالامتثال للقوى التقليدية وترفض أنْ تكون جُزءًا من منظومة الفساد المُستشرية.

في القضاء واللجوء إلى المهجر

في القضاء

لمصر على قطاع غزة فضائل كثيرة أهمها؛ **أولاً**: التعليم الذي فتحت أبوابه لأبناء قطاع غزة، إذ كانت مصر تقدّم لهم ما يعينهم على الدراسة والعيش في مصر. **وثانيًا**: القضاء القوي العادل النزيه؛ فقد كان وزير العدل المصري ينتدب خيرة قضاة مصر للعمل في قطاع غزة بتوجيهات من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ولا ينسى أبناء قطاع غزّة الأستاذ عصام الدين حسونة (رئيس المحكمة العليا)، ومأمون الهضيبي (رئيس محكمة الجنايات)، وعبد الجواد عامر الشقيق الأكبر للمشير عبد الحكيم عامر (رئيس استئناف الجنايات) وغيرهم.

كان مأمون الهضيبي منغمسًا في كتابة أسباب حكم بالبراءة في قضية سرقة بالإكراه عندما رنَّ جرس الباب ليدخل عليه أحد قادة الإخوان المسلمين الفلسطينيين في غزة ويطلب منه الرأفة بالمتهم لأنّ والدته رجته أنْ يتوسّط في الأمر. وهنا قال له: «هل انتهيت من شرب القهوة؟ اخرج ولا تدخل بيتي بعد اليوم». وفي الصباح تنحى عن النظر في القضية، بدلاً من أنْ يتلوَ أسباب القرار الذي توصل إليه، حتى لا يقول أحد أنّ البراءة جاءت بسبب وساطة إنسان.

ولأنّ مصر كانت تحرص على بقاء قطاع غزة جزءًا من فلسطين وأنه تحت الإدارة المؤقتة فقد حرصت على التعامل معه ككيان مستقل عن جمهورية مصر العربية سياسيًّا واقتصاديًّا،

ولذلك أعلنت أنّ القوانين الفلسطينية التي كانت سائدة في زمن الانتداب البريطاني تبقى سارية المفعول، كما أنها عدّت دستور قطاع غزة يشمل كلّ فلسطين عند تحريرها.

غير أنّ هناك إشكالية حقيقية واجهت المُشرّعين والقانونين؛ ذلك أنّ بعضًا من القوانين الفلسطينية التي تعود إلى زمن الانتداب قام بوضعها «هيربرت صمويل»، وهو يهودي تولّى منصب أول مندوب سام على فلسطين من أجل تنفيذ وعد بلفور وتشجيع الهجرة وإيجاد قانون فضفاض للجنسية يسهّل تغيير التركيبة السكانية. لذا واجه القضاءُ مشكلة عملية، فكيف تُعدُّ القوانينُ المعمول بها زمن الانتداب سارية المفعول وهي خليط بين ما هو قانونيٌّ بحت وبين ما هو تشريع له أهداف سياسية وضعت لخدمة الصهيونية والاحتلال اليهودي القادم، مثل قوانين الطوارئ وقانون منع الجرائم ومرسوم الجنسية الفلسطينية الصادر عن ملكة إنجلترا لمواجهة الثورة ضدّ البريطانيين. علاوة على أنّ بعض هذه القوانين يُجيز إنشاء محاكم عسكرية، وتنفيذ الإبعاد والاعتقال ستة أشهر خلافًا للقوانين العادية، وهدم المنازل العائدة لرجال المقاومة، وإبعاد الفلسطينيّ عن مدينته إلى مدينة أخرى، أو إبعاده عن وطنه خلافًا للقاعدة القانونية العالمية «لا يجوز إبعاد المواطن عن وطنه».

وقوانين الطوارئ لسنة 1945 هو ما عادت إسرائيل لتطبيقه بعد احتلالها قطاع غزة، ومن ذلك إبعادها عددًا من المناضلين إلى سيناء، من أمثال: د. حيدر عبد الشافي، وفيصل حمدي الحسيني وآخرين.

وإذ لجأت الإدارة المصرية إلى استعمال قوانين الطوارئ وقانون منع الجرائم دون مراعاة أنها صدرت عن مرجعيّات استعمارية، فقد تصدّت محكمة العدل العليا لهذا الأمر فأصدرت، برئاسة عصام الدين حسونة، قرارًا عمليًّا يستند إلى قوة القانون الذي استمدّ منه نظرية جديدة عرفت فيما بعد بنظرية تبدل الظروف، وأصبح على القاضي أنْ يفحص النصوص الموجودة، فإذا تبيّن له أنها وضعت لخدمة الانتداب وأهداف الصهيونية فعليه أنْ يَعدّها لاغية بحكم تبدّل الظروف من حكم استعماري بريطاني إلى حكم وطني، وهكذا أصبحت المحاكم ملتزمة بإبطال أيِّ قرار للإدارة يستند إلى نصوص وضعت لخدمة الانتداب أو الأهداف الصهيونية.

ومن الجدير بالذكر أنّ المحكمة العليا أصدرت أكثر من قرار بإلغاء قرارات الحاكم الإداري العام وأصبح التراث القضائي غنيًّا بهذه السوابق القانونية التي تفوّقت على أحكام القضاء الإداري بمجلس الدولة المصري.

وبعد عودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة تعرّض القضاء لهزّة كادت تقضي على المحكمة العليا لولا شجاعة عصام الدين حسونة رئيس المحكمة العليا، وحكمة الفريق أحمد حسن عبد اللطيف الحاكم الإداري العام لقطاع غزة منذ عام 1957.

في نهاية عام 1957 قرر مدير الشؤون الداخلية والأمن العام إبعاد شخصين (ثيو كانزوفتش وشقيقته آليس) عن البلاد لوشايات ضدهما أثناء التواجد الإسرائيلي في قطاع غزة، فقبل مارس/ آذار 1957 تقدم المحامي فايز أبو رحمة بدعوى أمام المحكمة العليا يطلب فيها إيقاف قرار الإبعاد تمهيدًا لإلغائه، ولأنّ النيابة العامة تتولى المرافعة في قضايا الحكومة فقد طلبتُ من مدير الشؤون الداخلية موافاتنا بالأسباب الداعية للإبعاد فأجابت الداخلية بأنّ الأسباب خاصّة وسرّيّة ولا يمكن الإفصاح عنها. فكان أنْ ترافعت أمام المحكمة بقرن مكسور فأصدرت المحكمة العليا قرارها بإيقاف قرار الإبعاد خمسة عشر يوما وعلى الحكومة أنْ تقدم أسباب الترحيل.

استدعاني الأستاذ عصام حسونة رئيس المحكمة العليا في المساء إلى منزله ووجدت المحامي فايز أبو رحمه قد قدّم له بلاغًا بأنّ الداخلية قررت كسر قرار المحكمة العليا وأبلغت موكّليه بالاستعداد للرحيل فجر اليوم التالي من شاطئ غزة إلى بيروت. وقد قرأت تعليقه على البلاغ «استدعينا السيد سليم الزعنون ممثل الحكومة وطلبنا منه التحقيق في هذا العمل الخطير ضد قرار صدر عن المحكمة العليا»، فحاولت إقناع مدير الداخلية باحترام قرار المحكمة العليا ولكنه رفض. وهنا استدعى عصام الدين حسونة الهيئة القضائية المصرية في قطاع غزة إلى اجتماع عاجل في منزله وأصدروا قرارًا احتياطيًّا، وانطلق إلى قصر الحاكم العام في الساعة التاسعة مساء مُحاولاً إقناعه بإلزام الداخلية بقرار المحكمة العليا ففوجئ بالحاكم يقول له: أنه متضامن مع مدير الداخلية والأمن العام، وهنا أخرج عصام الدين حسونة ما في جعبته وقال له: «دعني يا سيادة الحاكم أبلغك قرار الهيئة القضائية المصرية في قطاع غزة، لقد قررنا ركوب قطار الصباح المنطلق غداً الى القاهرة لنقدّم أنفسنا

لوزير العدل المصري ونقول له: إنّ إخواننا العسكريين لا يريدون قضاءً مدنيًّا في قطاع غزة». وهكذا أسقط في يد الحاكم وأمر بإيقاف قرار الإبعاد. فانعقدت المحكمة العليا بعد خمسة عشر يومًا وتمت المرافعات بين النيابة والدفاع وكان القرار الآتي:

«قررت المحكمة العليا إلغاء قرار الإبعاد الصادر بحق ثيو كانزوفتش وشقيقته أليس بوصفهما فلسطينيي الجنسية ولا يجوز إبعاد الفلسطيني عن وطنه». وقررت أيضًا إلزام المحكمة بدفع المصروفات وأتعاب محاماة بمبلغ مقداره خمسمائة جنيه مصري».

كادت تتكرر هذه الحادثة في غزة بعد دخول السلطة الوطنية فرويت هذه السابقة القضائية على مسامع رئيس السلطة الوطنية الرئيس ياسر عرفات -رحمه الله-، فأمر بإخلاء سبيل الرجل الذي أصدرت محكمة العدل العليا قرارًا بالإفراج عنه، كان ذلك في الأسبوع الأول من يناير/ كانون الثاني 1995، ولكن سرعان ما تحرّك جهاز الأمن المعني وقبض على المتهم بتهمة أخرى، هي تبعيته لجماعة صبري البنا (أبي نضال)، ولو كنت قاضيًا وعرض عليّ هذا التصرف لقررت الإفراج عنه؛ لأنّ هذا القرار بالقبض عليه وسجنه بمثابة التفاف غير مشروع على قرارات المحكمة العليا، وهناك سوابق قضائية كثيرة تندرج في هذه الانتهاكات.

كان الرئيس عرفات قبل دخوله قطاع غزة قد شكّل لجنة لوضع خطة قضائية برئاسة المستشار قصي العبادلة (وهو عضو المجلس المركزي)، فوضعت هذه اللجنة تصوّرها الذي حوّله الرئيس عرفات إليّ لإبداء الرأي قبل مناقشته واعتماده، واجتمعنا في تونس وعمان ووضعنا اللمسات الأخيرة على هذا النظام الذي سيعيد القضاء والنيابة العامة إلى المستوى الذي كانا عليه قبل احتلال سنة 1967.

ونستطيع القول: إنّ 80٪ من هذا النظام قد تمَّ تطبيقه في قطاع غزة وجزئيا في الضفة الغربية بسبب تأخر الإسرائيليين ومماطلتهم في الانسحاب من الضفة الغربية الذي يحول دون التسلم الكامل للسلطات القضائية، وقد جرى إعادة معظم القضاة في الخارج والذين تقاعدوا حتى يعود للقضاء وضعه الذي كان قبل سنة 1967[1].

(1) كان يجب أنْ يتمَّ اختيار النائب العام من ضمن قضاة المحكمة العليا حسب النظام الذي أعدوه ولكن تمّ خرق ذلك بدون حكمة أراها، وتم تعيين أحد المحامين نائبًا عامًّا، الأمر الذي أحدث =

ولا يفوتني أنْ أذكر أنه في أثناء عملي في النيابة العامة جاءتني رسالة في سنة 1958 من الأخ خليل الوزير بالخارج يطلب مني أنْ أساعد رجلاً من عائلة أبو خوصة قبض عليه وهو يحمل رشاش (كارلو بوستاف). وذكر في رسالته: «إنه كان ذاهبًا لبيعه كي يسدّ رمق عياله». فكان أنْ طلبت من الأخ ماجد المزيني وكيل النيابة أنْ يجري تفتيشًا في السجن، وأوعزت له أنْ يفرج عنه بالكفالة، وهكذا تمَّ الإفراج عنه ووكلنا له محاميًا جيدًا هو المرحوم نور الدين بسيسو وحصل على عقوبة مخفضة قدرها خمسين جنيهًا غرامة. وعندما التقيت مع الأخ خليل الوزير فيما بعد وقلت له عسانا قمنا بالواجب فقال: كان الأداء ناقصًا لأنني كنت أتوقّع أنْ تدفع من جيبك هذه الغرامة. وضحك وقال: كان «أبو خوصة» أحد رجالي وكان ذاهبًا للقيام بعملية فدائية وليس كما ذكرت لكم أنه كان يريد بيع الرشاش الذي ضبط معه لسدّ قوت عياله، وهذا دليل على أنّ خليل الوزير استمرَّ يعمل في مشروعه القديم سنة 1954 ضد أهداف إسرائيلية، الأمر الذي مُسوّغًا لترحيله عن قطاع غزّة.

أمّا المستشار مأمون الهضيبي فقد كان يرأس محكمة الجنايات في قضية قتل، وكان يؤجل الحكم فيها لعدم كفاية الأدلّة. غير أنه نادى المتهم وقال له: يا فلان «منك لله»، فظنَّ الحاضرون أنه سيحكم عليه بالإدانة، فإذا به يقول: حكمت المحكمةُ ببراءة المتهم من التهمة المُسندة إليه لعدم كفاية الأدلة. ثم قال للمتهم: هل تعرف لماذا قلت لك «منّك لله»؟ قال: لا. قال: أنا ووكيل النيابة والحاضرون لدينا قناعة وجدانية أنك القاتل. ولكن للأسف فإنّ أوراقَ الدعوة أمامي ليس فيها أدلة كافية. والقاضي يحكم بموجب الأدلة التي أمامه ولا يحكم بموجب قناعاته. لقد تركتك للقاضي الكبير؛ لله سبحانه وتعالى أنْ يوقع فيك العقوبة إذا لم تكن بريئًا.

= فجوة بين الأستاذ قصي العبادلة رئيس المحكمة العليا وقاضي القضاة ورأس السلطة ممثلاً بوزير العدل. وقد تمَّ عزله فيما بعد وتعيين الأستاذ فايز أبو رحمة الذي اعتزل بسبب عدم تنفيذ قراره بالإفراج عن عدد من الموقوفين بشكل غير قانوني.

ومن المفارقات أنّ المتهم وُجِد بعد ستة أشهر تقريبا مقتولاً على الحدود الشمالية لقطاع غزة لأنه حاول تجاوز الحدود[1].

ولا أنسى أن أذكر مآثر الأستاذ عبد الجواد عامر الشقيق الأكبر للمشير عبد الحكيم عامر، فقد كان رئيساً لمحكمة استئناف الجنايات ونزلت للترافع أمامه للمرة الأولى في سنة 1958 في قضية محكوم بها على رقيب في الجيش المصري بالحبس أربع سنوات لارتكابه جناية اغتصاب فتاة كانت ترعى الغنم. وكانت المحكمة قد انتدبت أحد المحامين المتقدمين في السن وغير المشهورين وكان بالمصادفة والدًا لزميل عزيز عليّ في الدراسة، غير أنّ أسلوب مرافعته بدا مُسْتَفِزًّا إذ قال: «إنّ هذه الفتاة من قرية كذا، وكان أهلها يرسلون بناتهم للعمل عند اليهود، وأنها أغرته بسنّها الذهبي».

فاحترت في طريقة الردّ عليه؛ هل أرد عليه بقسوة أم برفق لأنه والد زميل لي؟ وأذكر أنني قلت: «قبل البدء في المرافعة أستهجن الأسلوب الشاذّ الذي بدأ به الأستاذ المحامي مرافعته. لقد طعن في نساء قرية بأكملها، والله سبحانه وتعالى حرّم رمي المحصنات بالفحشاء». لكنه تمادى وعقّب قائلا للقضاة: «لأنّ وكيل النيابة حديث السنّ، فهو لا يعرف أنّ ما قلته صحيح». هنا انفجر رئيس المحكمة الأستاذ عبد الجواد عامر. وقال له: «توقف، إنّ هذا الشاب حديث السن حافظ على الأصول، وكان الأجدر بك أنْ تحافظ على سمعة وطنك وأنت الأكبر منه سنًّا وسأكتفي هذه المرة بشطب مرافعتك من محضر الجلسة».

هنا توترت الجلسة وخشي المتهم أنْ تُشدد المحكمة العقاب عليه فنهض. وقال للمحكمة: أنا أعزل المحامي وأريد أنْ أدافع عن نفسي وأشهد أنّ هذه الفتاة بريئة وأنني اعتديت عليها، وقد أعمى بصيرتي البعد عن عائلتي، وقد عرضت أنْ أتزوجها فرفض أهلها، ولا زلت أعرض وأطلب التخفيف عني فقد أصبت في بطني بقذيفة»، وكشف عن بطنه، وفعلاً كان فيه فجوة كبيرة، وخفضت المحكمة الحكم عليه وأصدرت قرارًا بحبسه مدة سنتين.

---

(1) كان الإسرائيليون قد قتلوه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ووضعوا في فمه قطعة موز وكتبوا على جسده هذا هو شهيد الموز.

زارني يومًا في مكتبي في تونس كلٌّ من أبو الحكم الروسان رئيس القضاء الثوري وغازي الجبالي النائب العام وأسهبت في سرد هذه الأمثلة عن عدالة القضاء قبل سنة 1967، وهنا تأثر غازي الجبالي، فقال لأبي الحكم: «تعال نستقيل ونقفل دكان القضاء لأننا لا نسير على هدي هذه المبادئ والسوابق القضائية».

وروى لي أحدهم أنّ أحد القضاة حكم بالبراءة في قضية، وتمّ عزله وعيّن غيره كي يحكم بالإدانة. قلت لهما: قفا وقفة عزّ ضد هذا الإجراء، ولكن هيهات عند من لا يؤمن بأنَّ القضاء النزيه شرط من شروط الاعتراف بالدولة الجديدة وقبولها في عضوية الأمم المتحدة[1].

مع الأسرة

في سنة 1957 انتسبت إلى قسم الدراسات العليا في جامعة القاهرة، وبالرغم من أنّ النجاح في الامتحان التحريري يتطلب الحصول على 70٪، ويعقبه امتحان شفوي يُشترط النجاح فيه بنفس النسبة إلا أنني اجتزت الامتحانين بكفاية واقتدار، فقد كنت وزميلي سامي حاكورة نذهب في نهاية العام الدراسي ونقدّم الامتحان، وقد نجحنا وحصلنا على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد التطبيقي. ومن الطريف ذكره أنه عندما كان أحد زملائنا يقدم الامتحان الشفوي أمام الأستاذ الدكتور محمود مصطفى ورد على لسانه إشادة بتقدم القوانين بعد ثورة 23 يوليو/ تموز فصرخ في وجهه: «ألا تعلم أنّ مجلس الدولة اعتدي عليه وعلى رئيسه الدكتور عبد الرزاق السنهوري؟» فخشي الطالب أنْ يرسب، ولكن الدكتور محمود قال له: «أنت من فين؟»، قال له: من فلسطين. فقال له:

---

(1) في لقاء مع ألف منتسب لأكاديمية الشرطة بغزة فصّلت هذا المعنى بأنني أخشى بالنسبة للدولة الفلسطينية أنْ يؤدي إهمالنا السلطة القضائية أن يتمّ الاعتراض على قيام دولة فلسطين بحجة أنّ هناك خللاً في سلطتها القضائية، وهو ما فعله الاتحاد السوفييتي سنة 1961 عندما اعترض على قبول دولة الكويت بسبب عدم وجود قضاء عصري فيها، فالشيخ يقضي ويحقق ويحكم وينفذ ويعفو في آن واحد. فتأخر قبول الكويت أكثر من عام، ولكنّ ذكاء حكّامها جعلهم يستقدمون الدكتور عبد الرزاق السنهوري وقضاة آخرين، فأصبح لديها أحدث قوانين وأفضل قضاء، وتم بعدها الاعتراف بدولة الكويت.

«معليش يا ابني، ولكن أريد أنْ أعلمك معادلة مُهمّة: «مصر والعرب ناقص حرية سيبقون مهزومين أمام إسرائيل زائد حرية».

وفي أثناء وجودي في القاهرة لتأدية الامتحان تزوج أحد أقاربنا وكان يصغرني سنًّا فتأثرت الوالدة لسبقه ولدها سليم. وأصرّت أنْ تخطب لي. قال لها والدي: «فلننتظر حتى يحضر»، قالت: «لا. أنا أعرف أنه معجب بابنة خاله الشيخ محمد الشريف «نجوى»». وذهبت في اليوم التالي خاطبة فاعترض أحد إخوانها أنها صغيرة في السن (15 عامًا) وأنه لا يجوز أنْ تتقدم في الزواج على أختها الكبرى. ولكن خالي الشيخ قال لولده: القرار لي في حياتي، وأبلغ والدتي بالموافقة. وهكذا تمت الخطبة وبدأت التردد على دار خالي في خانيونس خاطبًا لمدة سنة ثمّ تزوجت، وتزوج بعدي أشهر صديقاي صلاح خلف وماجد المزيني.

وولدت ابنتي مها في سنة 1959، وبعدها جاءت منى في سنة 1960، وولد ولدي أديب سنة 1961 ثم ولدي هشام في الفاتح من يناير/ كانون الثاني 1965، أي يوم انطلاقة العاصفة، ثم جاء ولدي رامي سنة 1971، وهو الآن من كبار مهندسي الكمبيوتر والكهربائيات في الولايات المتحدة الأمريكية. أمّا ابني أديب فقد حالت حرب الخليج دون عودته إلى الكويت، مما دفعه إلى اللجوء إلى أمريكا. وأما ابني هشام فقد عينته الشركة التي كان يعمل معها بالكويت ومركزها في أوتاوا عاصمة كندا في مركز جيد، وجميعهم فضلوا العمل خارج الوطن حتى لا يعرّضوا والدهم للنقد إذا ما عُيّنوا في مراكز في السلطة الفلسطينية، وأما ابنتي مها فقد كانت معيدة تُدرِّس الرياضيات الحديثة في جامعة الكويت وتحمل الماجستير في الرياضيات الحديثة، وكذلك ابنتي منى فقد كانت تعمل مدرسة في مدرسة الحنان لعلم النفس والفلسفة.

اللجوء إلى المهاجر وعود إلى بدء

قلت: كنا نجلس في مقهى السنترال نتبادل الهموم فثلاثتنا صلاح خلف وماجد المزينيّ وأنا قررنا الرحيل والعمل في الخارج لأن وطأة الأجهزة ازدادت علينا.

وحدث أنّ جاء إلى قطاع غزة الأخوان محمود عباس ومحمد يوسف النجار بوصفهما ممثلي بعثة من وزارة المعارف القطريّة لاختيار مدرسين وتعارفنا، وشكونا لهم

أحوالنا فتعاقدا مع الأخ صلاح خلف، وقبل أنْ يسافر جاءت بعثة ثقافية من الكويت على رأسها الأستاذ عبد العزيز حسين ووافقت على التعاقد مع الأخ صلاح الذي فضل السفر إلى الكويت.

أما أنا فقد كنت مترددًا حيث كنت قد وصلت إلى درجة وكيل أول للنيابة العامة وقائمًا بأعمال النائب العام، ومرشَّحًا مع زميلي قصي العبادلة وإبراهيم الدغمة لنكون ثلاثة قضاة للصلح، وهنا تحرك الحقد والحسد من زميل لي يدعى هشام ومن أجل أنْ يصبح قاضيًا مكاني فقد أعيد فتح الملف كما سبق أنْ توقع أحمد فؤاد جنينه النائب العام السابق، وأصر مجلس القضاء الأعلى على تعييني وأصرّت المخابرات على رفض ذلك، وكان الحل الوسط تأجيل تعيين القاضي الثالث إلى مرحلة أخرى.

شعرت أنَّ كرامتي قد جرحت، وسمعت أحد وكلاء النيابة غير نزيه يقول: «لماذا يستمر سليم الزعنون عقبة أمام وصول من يأتي بعده في الدور إلى موقع قاضي صلح؟». فقدمت استقالتي وسافرت بتأشيرة أرسلها لي الأخ ظافر الشوا (أبو مازن) إلى الكويت بتاريخ 18/ 9/ 1960[1]، ومررت ببيروت حاملاً رسالة من صديق والدي الحاج يوسف الشريف[2] (رئيس سابق لبلدية المجدل) إلى السيد سامي العلمي مدير البنك العربي في بيروت، وهو يتمتع بسمعة ونفوذ لدى أمراء الكويت، وقد زودني برسالة إلى بعض معارفه ومنهم الشيخ سعد العبد الله الصباح الذي كان آنذاك نائبًا لرئيس دوائر الشرطة والأمن العام. ومكثت أسبوعًا في بيروت، وقابلني بالصدفة الأخ خليل الوزير

---

(1) لعمرك ما ضاقتْ بلادٌ بأهلها ... ولكنَّ أخلاقَ الرجال تضيقُ

(2) في رودس سنة 1995 وفي أثناء ترأسي وفدًا من المجلس الوطني الفلسطيني لمؤتمر حوار رعاه الاتحاد البرلماني الدوليّ، وقال رئيس الوفد الإسرائيلي «دايان»: «أدعوك لزيارة مدينة عسقلان التي أصبحت مدينة عصرية في عهد إسرائيل»، وأنَّ هذا قد تمّ بفضل أنه أصبح رئيس بلديتها وأنّ عدد سكانها قد أصبح مائة ألف. فرددت عليه: «من سوء حظك أنّ عسقلان كانت قبل سنة 1949 مدينة زاهرة ومشهورة بصناعة النسيج، وكان أحد أنسبائي وهو الحاج يوسف الشريف رئيسا للبلدية، وأنكم هجّرتم أهلها إلى قطاع غزة، وهم بالتوالد المستمر أصبحوا يزيدون على مائة ألف نسمة، فأيهما أحق بالعيش في المجدل وعسقلان، هل هؤلاء، أم الذين أحضرتموهم من الدول الشرقية دون وجه حق؟!».

وكان يعمل مدرسًا في الكويت، وطلب مني أنْ أحمل بعض الكتب لمجلة فلسطيننا، وفوجئت أنها تبلغ أكثر من عشرين كيلوغراماً، ولكني أوصلتها له.

وفي الكويت حاولت العمل في النيابة العامة، وقلت لكبير القضاة وهو مصريّ: «قطاع غزة تابع لمصر، ويستحق أنْ يكونَ لأحد أبنائه مقعد في النيابة العامة». فأجابني: «إنّ عدد سكان غزة يشكلون 1/40 من عدد سكان مصر ولا يشكلون واحدًا صحيحًا». فقلت: حسبي الله ونعم الوكيل.

وذهبت وقابلت الشيخ سعد العبد الله الذي كان كريمًا معي، فقد قال لي: «أنت غزاويّ؟». قلت: نعم قال: «هل أخلاقك مثل صديقي سامي العلمي» قلت: أرجو ذلك. قال: «اذهب فقد عيّناك في الادّعاء العام، وبعد التجربة بثلاثة شهور سنحدد لك درجتك الوظيفية»، وعملت ثلاثة شهور قبل أنْ أقبض راتباً، وأسند إليّ أنْ أنظّم محكمة المرور، وكانت أهم محكمة في الكويت لكثرة السيارات والحوادث. وبعدها منحت الدرجة الرابعة وبدل سيارة ومنزلاً مفروشًا. وهاجر قبلي الأخوان صلاح خلف وماجد المزيني إلى الكويت.

وتعرض أخي محمد الزعنون (الوحيد الذي لم يعمل في السياسة) إلى المضايقات في قطاع غزّة، ففي سنة 1965 وعلى إثر الانطلاقة استدعي للتحقيق، وقال له ضابط التحقيق: أخوك «الأستاذ»، وهو اللقب الذي كانوا يطلقونه عليّ، هو الذي يحوّل الأموال التي تجمع بالدينار الكويتي وأنت تقوم بإيصالها إلى كوادر حركة فتح. وحاولوا أنْ ينسبوا ذلك إلى اعتراف نسبوه للأخ عوني القيشاوي الذي كان مسجونا مع أربعة عشر فتحاويًّا آخرين بتهمة الانتماء لفتح وللعاصفة التي قامت بعمليات ضد إسرائيل من قطاع غزة، ولكنه صمد. وقال لهم: «هذا شرف لا أدّعيه»، فمنعوه من مغادرة القطاع، الأمر الذي أدّى إلى تأخره في النشاط التجاري وكان يتصوّر أن يزول قرار المنع بعد حرب 1967، ولكنه منع من دخول القاهرة وأرجعوه على نفس الطائرة إلى بيروت فنجم عن ذلك خسارة أصابت محل والده التجاري الذي كان يديره نتيجة ضياع شحنة قادمة من بور سعيد على إثر ضرب القطار القادم من مصر إلى غزة فتناثرت البضاعة، وكذلك كانت هناك شحنة أخرى في جمرك بحر غزة قادمة من بيروت فنُهبت في فترة الفوضى وبلغت الخسائر عشرين ألف جنيه مصري.

أمّا أخي د. رياض الزعنون فكان مسؤولاً في مستشفى الشفاء وكان الحاكم الإداري يأنس إليه طبيًّا، وعندما وقع يومًا في غيبوبة مرضية وكان حوله لتمريضه مدير الصحة وعشرة أطباء مصريين هتف قائلاً: «أين د. رياض؟ قال له «د. جبل» مدير الصحة: «جئت لك بمن هم أعلى منه: قال: «أحضروه رياض مش بس دكتور هو أيضاً ملاك».

استغل الدكتور رياض هذه العلاقة الطيبة مع الحاكم العام ورجاه الإفراج عن معتقلي العاصفة حتى لا يسجّل على مصر أنها اعتقلت فتية قاموا بعمل فدائي داخل أرضهم المحتلة من إسرائيل. فلم تمض أيام حتى جاء الأمر بالإفراج عنهم من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ويبدو أنَّ هناك من حقد على الدكتور رياض وحانت الفرصة للإساءة إليه عندما جرى اعتقال الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فجرى اعتقال عدد من قطاع غزة في 7/ 11/ 1965 كان من بينهم الدكتور رياض وأمضى في السجن سنة. وقال لي مسؤول مصري -آنذاك-: «لقد حققنا معه ورأيناه مظلومًا وأوصينا بالإفراج عنه وأتوقع أنْ يتمَ ذلك خلال أسبوع». غير أنّ الأسبوع امتدّ سنة كاملة وسبعة أيام، عاد بعدها لمباشرة عمله في مستشفى الشفاء بغزة. وعندما قامت حرب حزيران سنة 1967 واحتلت إسرائيل قطاع غزة، كان يواصل الليل بالنهار في خدمة الجرحى.

وفي اليوم الثالث اتصل به المرحوم الحاج موسى الصوراني أقرب الرجال للمرحوم الحاج أمين الحسيني في قطاع غزة وقال له: لم أجد طبيبًا يخرج معي لمعالجة شخص مهم يختبئ في البيّارة»، فقال له: «آتيك حالاً» واستعمل سيارته المشهورة بشعار الهلال الأحمر ودخلا غرفة في البيارة وتبيّن أنّ المريض هو العميد «عز الدين رفعت» مدير المباحث العامة في قطاع غزة وهو مصري وكم تفاجأ عندما علم أنّ الذي غامر وحضر لإنقاذه وهو المريض بالقلب هو رياض الزعنون فترقرقت من عينيه الدموع. وقال: «إنّ الذي أتى لإنقاذي من أرسلته للمعتقل في سنة 1965». قال له د. رياض: «كلّ شيء على حدة «نحن الآن في خندق واحد». فقام بنقله إلى مستشفى الشفاء وأحضر الصليب الأحمر واستدعى أكثر من طبيب وكتبوا تقريرًا بأنَّ حالته الصحية لا تسمح باستجوابه. واستمرّ ذلك الحال شهرين وبعدها استجوبوه تمهيدًا لتسليمه إلى مصر. وما كان منه إلا أنْ أرسل في طلب الدكتور رياض. وقال له: «أنت أحسنت إليّ وعليّ أنْ أردَّ الجميل، فقد فرغت

السلطات الإسرائيلية من استجوابي، وفوجئت أنّ ملف العاصفة قد أخذوه كاملاً من أرشيف المخابرات المصرية، وسألوني عن مكان وجود عوني القيشاوي، وموسى عرفات، ود. عمر سكيك[1] وآخرين. أسرعْ في إبلاغهم قبل القبض عليهم» وفعلاً أبلغهم د. رياض بالأمر فغادروا فورًا إلى عمان.

وبعد الاحتلال بشهر تقريبًا اعتقلت السلطات الإسرائيلية د. رياض وأجرت معه تحقيقًا عامًّا ثم أبلغوه أنّ سبب استدعائه كان لورود اسمه ضمن شخصيات يمكن الاعتماد عليها لتنظيم مقاومة شعبية في حال وقوع القطاع تحت الاحتلال. وهذا الأمر يجعلني أقول إذا كان هذا هو رأي المخابرات المصرية فيه فلماذا اعتقلوه سنة لأنه كان في سنة 1955 مسؤول الطلاب في جماعة الإخوان المسلمين بغزة؟.

عندما كتبت، وأنا في الكويت، مذكرة احتجاج على اعتقاله على اعتبار أنّ مصر تفتخر بأنّ قطاع غزة هو جزءٌ من دولة فلسطين منذ أيام الانتداب البريطاني الذي تربطه بمصر معاهدة تسليم المجرمين وهذه لا تجيز تسليم أيَّ مواطن في كليهما في الجرائم السياسية، تبيّن لي أنَّ دموع «عز الدين رفعت» مبعثها الندم لأنه فوجئ بالذي خدعه للسفر إلى مصر كي يسوّي وضعه مع أمن الدولة. وبذلك يكون هو الذي سهَّل لرجال المباحث اعتقاله وهو على أرض مصرية هو الطبيب الذي أنقذ حياته من التعذيب على يد «الشاباك الإسرائيلي».

أرسلنا الأخ ماجد المزيني إلى غزة في سنة 1965 حاملاً المال اللازم لتنظيم فتح ومقاتلي العاصفة وحاول البعض إقناعه بعدم جدوى العمل الفدائي وخطأ عدم التنسيق مع السلطات المصرية، وقال له المرحوم الأستاذ/ فاروق الحسيني: إنّ هذا العمل قررنا إدانته في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلاّ أنّ الأستاذ أحمد الشقيري قد رفض ذلك بشدّة، وأصدرنا بيانًا ضد هذا العمل دون علم الأستاذ الشقيري.

وقدمت إلى غزة في صيف 1966 وشعرت بأنني مراقب وذلك ما كان متوقَّعًا، وجاء لزيارتي المناضل محمد حسن الإفرنجي، قائد المجموعة التي انطلقت في 1/1/1965،

(1) وجميعهم انتقلوا إلى رحمة الله شهداء في الأعوام الخمسة الماضية.

وذكر لي أنه معرض للاستجواب بين الحين والآخر، وفعلاً في الزيارة الثانية قال لي: إنهم يراقبونك عن بعد، ولكنهم يحترمونك كوكيل نيابة له سمعة طيبة واحترام بين أهالي قطاع غزة، وسألوني ماذا يريد «الأستاذ» من هذه الزيارة؟.

رغم ذلك قمت بتلبية دعوةٍ وزرت عضو المجلس الوطني محمد أحمد علي في جباليا ونقلت له رسالة القيادة بالحذر حتى لا ينكشف مخزن الألغام المخبأ في بيارة والده رئيس المجلس المحلي في جباليا.

كما زرت في خانيونس عضو المجلس الوطني أحمد وافي «أبو خليل»[1] الذي كان له دورٌ مُهمٌّ في انطلاقة حركة فتح.

وجدير بالذكر أنه بالرغم من تبجح ضابط مباحث بأنهم سيطروا على مراكز فتح والعاصفة، إلاّ أنهم فشلوا في اكتشاف مركزين هامين أحدهما في جباليا والآخر في خانيونس، وذهبت إلى شاطئ بحر غزة ومرّ بي سعيد المزين[2] ومعه رقيب من جيش التحرير الفلسطيني بملابسه العادية واتفقنا على إنشاء خلية جديدة للعمل الفدائي.

* * *

(1) أصبح أحمد وافي فيما بعد مديرًا للمنظمة في الجزائر، وأرسلت له إسرائيل طردًا ملغومًا ذهب بجزء من بصره وسمعه وأصابع يديه.

(2) أصبح سعيد المزين ممثلاً لحركة فتح في السعودية فترة طويلة، وهو الشاعر الذي ألّف أناشيد الثورة الفلسطينية والفتحاوية منها: «غلابة يا فتح غلابة»، و: «أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها»، وغيرها. وقد لُقّب شعريًّا بـ «فتى الثورة».

الباب الثاني

الانطلاقة وتطورات الحركة الوطنية الفلسطينية

تفاصيل الإعداد للانطلاقة

مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح

لم يمض على مباشرة عملي في الكويت في أكتوبر تشرين الأول 1960 سوى خمسة عشر يوماً حتى زارني الأخ خليل الوزير مهنئاً، وقال لي: لماذا لا تعمل معنا من أجل فلسطين. قلت له: لا زالت ذكريات غزة تؤلمني، ولقد سجّلت لتقديم رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة وأريد أنْ أتفرغ سنتين للحصول عليها، وأنا عازف عن تكرار تجربة العمل في السياسة، وأملي أنْ أصبح أستاذاً في إحدى كليات الحقوق. غير أنه، وبأسلوبه الهادئ والمتدرّج، أقنعني بالكتابة في مجلةِ «فلسطيننا» بدون توقيع، وفعلت، وكانت فلسطيننا تصدر في بيروت بفضل شاب لبناني اسمه توفيق حوري، وقد بشّرت بأفكار الحركة وأهدافها وضرورة رفع القضية الفلسطينية فوق مستوى الخلافات العربية، وأولت استقلاليّة القرار الفلسطيني أهمية كبرى، وفضحت وجود اتفاق سريّ بتجميد قرار وقف حرية المرور في مضائق تيران عشر سنوات، وطلب مني أبو جهاد اشتراكا للمجلة تبين لي فيما بعد أنه التزام في حركة فتح وكان مئة روبية في الشهر (7,5 دينار كويتي). فدفعت المبلغ ثم بعد ذلك طلب مني أنْ أطّلع على منشور بعنوان: «بيان حركتنا» فأعجبت به ثم أحضر لي هيكل البناء الثوري فقدّمت ملاحظاتي حوله وموافقتي على مضمونه. وقال: «لأنك كنت رأس المقاومة الشعبية في قطاع غزة خلال سنتي 1956/ 1957[1] فنحن

(1) وكأنه يذكرني بالأفكار التي وضعتها لإخواني في المقاومة الشعبية أثناء الاحتلال الثلاثي والتي تقوم على ضرورة خلع الأردية الحزبية والعودة إلى العمل الوطني من خلال وحدة وطنية =

نعرض عليك أنْ تكون عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح وبك سيكتمل العدد إلى تسعة». غير أني واجهت دعوته بالاعتذار والرفض وقلت: لا أعرف عنكم شيئاً. فقال: ستقابل أحدنا. وفعلاً قابلني شخص يدعى فتحي القاضي تبيّن لي، لاحقًا، أنّ اسمه الحقيقي عبد الله الدنان، وأعجبت به. وسألته: هل ياسر عرفات جندي أو قائد في هذه الحركة؟ قال: لماذا تسأل؟ قلت: ما أعرفه أنّه كان قائداً، وتجربتي وصلاح خلف معه أنّه رجل جماهيري، وهذا العمل سري وسرعان ما سينكشف كل شيء عن هذه الحركة التي أشعر أنكم تجيدون إحاطتها بالسرية الكاملة. فقال لي هو جندي، وأخفى عني أنه كان مع خليل الوزير أول اثنين في الخلية الأولى للحركة[1].

أخذ مني فتحي القاضي موافقة مبدئية بالانضمام لحركة فتح وقال لي: «سيقابلك من هو أعلى مني». وفي منزل الأخ خليل الوزير قابلني شخص اسمه نبيل حمدان الذي أُعجبت بقوة شخصيته ووافقت على الالتحاق بالحركة بشرط أنْ يكون هو ضابط الارتباط معي. ولم أكن أعرف أنّ اسمه عادل عبد الكريم إلا عندما أبديت إعجابي به للأخ صلاح خلف الذي كان، أيضًا، يبدي إعجابه بالعضو الذي كُلِّف بالاتصال به ويُكنى (أبو يحيى). ومرة لمعت في رأس صلاح خلف فكرة، فقال: اكتشفت أنّ نبيل حمدان الذي تجتمع به هو نفسه أبو يحيى الذي يجتمع معي وأنّ اسمه الحقيقي هو عادل عبد الكريم.

كان منزلي في شارع السور موقعًا مناسبًا للاجتماعات، ولذلك اتخذه الأخوة مركزاً لاتصالاتهم واجتماعاتهم. وفي أحد الأيام اتصل بنا زميلنا عوني القيشاوي من غزة وقال هناك وفد من جبهة التحرير الفلسطينية في غزة يريد أنْ يزوركم للاندماج بحركة فتح وكان ذلك في سنة 1963.

= تحتاجها مرحلة تحرير الأرض وكيف اجتمعنا (12 شخصا) للتأسيس في منزلي بحي الزيتون واتفقنا على بنود وثيقة أبلغناها للأخ ياسر عرفات رئيس لجنة الخريجين والأخ صلاح خلف رئيس رابطة الطلاب الفلسطينيين في القاهرة.

(1) حرّف كتاب أجنبيّ هذه القصة بسوء نية بقصد إساءة علاقتي مع الأخ أبي عمار، وكان المرحوم خالد الحسن قد رواها لأحدهم بمعنى لم أكن أقصده، وعتبت على الأخ خالد الحسن لأنه روى هذه الرواية التي حُرفت على لساني.

وتشاور نبيل حمدان مع الأخ فاروق القدومي الذي قال: «الاحتياط واجب، خوفاً من أنْ تكون في المسألة عملية اختراق». وهكذا كانت اللقاءات تتم في منزل خليل الوزير وكنت أُحضر الوفد بسيارتي. وقد جلس أمامنا نبيل حمدان وفتحي القاضي بالاسمين اللذين أعرفهما، ولاحظنا أنّ الوفد المؤلف من السيدين وفا الصايغ وعوني القيشاوي يلف ويدور ويريد أنْ يعرف أحدهما أكبر قدر من المعلومات عن القياديين في حركة فتح الذين هم من قطاع غزة دون أنْ يُفلحا في الوصول إلى إجابة شافية، وهنا قال وفا الصايغ: نريد أنْ نعرف ما هو موقع سليم الزعنون وخليل الوزير في قيادة الحركة ولجنتها المركزية.

وهنا أجابهما عادل عبد الكريم: أنا وأخي فتحي القاضي نمثّل حركة فتح أمّا سليم الزعنون وخليل الوزير فضابطا اتصال ورأيهما غير ملزم للحركة.

وعندها ثار ذلك الرجل وقال: «إذا كان سليم الزعنون الذي كان على رأس المقاومة الشعبية أثناء العدوان الثلاثي والذي كان يكتب لنا منشورات المقاومة الشعبية مجرّد ضابط ارتباط فماذا ستعطوننا في القيادة؟ وفشل الاجتماع. لكن هذا الرجل ذهب إلى نبيل الشريف وقال له: «إنَّ قيادة فتح على مستوى كبير». وكان نبيل قد رفض الالتحاق بالحركة على أيدينا، فإذا به في اليوم التالي يذهب إلى بلدية الكويت ليسأل عن المهندس نبيل حمدان فلم يجد له أثراً وبعدها دخل نبيل الشريف حركة فتح وأصبح، لاحقاً، أحد المسؤولين في مجلس الإعمار الفلسطيني ورئيس سلطة المياه[1].

كانت السرية مطبّقة بشكل دقيق وكان يحظر على العضو أنْ يبحث عن اسم ضابط ارتباطه إذا شك أنه يستعمل اسماً مستعاراً[2]. وتمّ إبلاغي أنّ اسمي الحركيّ هو حربي سلامة وكنت استعمل هذا الاسم في الاتصالات الخاصة بالحركة على الرغم من أنّ الأخ ياسر عرفات كان يلقبني بعثمان بن عفان.

---

(1) انتقل إلى رحمة الله تعالى عام 2005.

(2) ذكر الشهيد خليل الوزير أنّ أول خلية لحركة فتح تشكلت من خمسة أشخاص جاؤوا من بلدان مختلفة وشكّلوا القاعدة التنظيمية الأولى التي كانت على ارتباط مع امتدادات تنظيمية في كلٍّ من مصر وغزة والأردن وسورية ولبنان والسعودية وقطر والعراق.

كلُّفت بمهمة أمين صندوق لحركة فتح، وبقيت أمارس هذا العمل مدة طويلة، وكنت عضواً في اللجنة السياسية التي كان يرأسها الأخ فاروق القدومي، ومن أعضائها: لطفي الأسدي، وفوزي الأسد وعضوان آخران لا أذكرهما، وكنا نجتمع في بيت أحدنا على التوالي، وكم أعجبنا بالأخ فاروق القدومي الذي كان مُنظَّماً ويحضر إلى الجلسة بأوراق مرتبة ولا يخرج إلاّ بعد أنْ يكون قد كلَّف كلاًّ منا ببحث معين.

أذكر أنني كُلفت بإعداد دراسة عن تعداد الحركات السرية الفلسطينية، وتبيّن لي أنها تزيد على خمسة وعشرين حركة. وبعد مناقشة اللجنة لهذه الدراسة وضعنا خطة الاتصال بالحركات التابعة لأنظمة عربية وكذلك من هو وهمي منها.

جاء في هذه الدراسة أنّ توارد الخواطر لدى الجاليات الفلسطينية هو أهمّ ما دفع كلا منها إلى أنْ تسعى لتنظيم حركة من أجل فلسطين. كذلك فإنّ الذين عملوا في المقاومة الشعبية واضطروا للهجرة إلى الكويت والسعودية وقطر حملوا معهم الأفكار التي سرعان ما جعلتهم يتواصلون مرة أخرى، وبذلك انضم أبو يوسف النجار ومحمود عباس ورفيق النتشة وسعيد المسحال وسليمان الشرفا إلى تنظيم فتح. وكذلك تواصل مع القيادة عبد الفتاح حمود وسليمان أبو كرش وماجد أبو شرار وغيرهم، وأصبحوا على رأس العمل التنظيميّ في السعودية[1].

أمّا في ليبيا فقد استقطبت الحركة أبا نبيل السرّاج، ومحمود أبو الفخر (رحمهما الله)، وكنّا نتراسل مع الأول بعد أنْ أصبح اسمه الحركي عامر بن طايل. وفي بيروت أقنعت

(1) سُئلت يومًا: كيف تجمعتم في حركة فتح؟ فأجبت: جمعنا شارع عمر المختار، في الصيف يأتي الجميع ويتحاورون. وقد اكتشف الأخوة في الكويت أن تنظيماتٍ موازيةً نشأت في قطر والسعودية وليبيا وهكذا تجمعت واندمجت بعد سلسلة لقاءات وحوارات مستفيضة بهدف توحيد الجهود. وهو ما ذكره السيد المسحال في صفحة 16: «وإن اللقاء بين مجموعة السعودية ومجموعة الكويت ثم مجموعة قطر هو بداية المرحلة الثانية لحركة فتح التي استمرت حتى عام 1964». مع تعليق بسيط أنها تمّت في غزة عندما التقى صلاح خلف أثناء العطلة الصيفية بالقادمين من قطر والقادمين من السعودية ومنهم تلامذته كمال عدوان وسعيد المزين. كما أنه في هذا اللقاء وافق الطرفان على الاندماج في حركة فتح الموجودة في الكويت، كما انضم إلى الحركة الأخ عبد الفتاح حمود ورفاقه من السعودية.

الأخ زهير العلمي بالانضمام إلى الحركة، وكنا نتراسل معه وكان اسمه الحركي محمود حكيم.

عندما سألنا هل نضم الأشخاص إلى الحركة على أساس الكم أو النوع؟ كان الجواب على أساس النوع. قالت القيادة: نريد في مرحلة السريّة استقطاب زهرات الشعب الفلسطيني ومن لهم صفات مميزة. فمثلاً كراج الأشغال في دولة الكويت فيه خمسون عاملاً نريد منهم فقط أبرز اثنين أو ثلاثة، وهؤلاء يرتبطون بالعمل بشكل سري وهم قادرون على قيادة الخمسين وتوجيههم إلى ما تريده الحركة.

في أوائل سنة 1964 تم تشكيل أول لجنة تنظيم كان من أعضائها علي الحسن، صلاح خلف، محمود ماضي، وقد أوكلت لي أمانة سرها. وكانت الحركة قد أرسلت وفوداً إلى بعض الدول العربية لدراسة إمكانية إعلان الانطلاقة، ووفوداً أخرى إلى دول أجنبية.

كلّفت بالسفر إلى دمشق حيث التقيت مع محمود الخالدي وحسام الخطيب وجمعوني مع منير المجذوب وهو سوري كان له فضل كبير في تعريف رجال الحركة على ضباط من الجيش السوري أحدهم كان أحمد سويداني الذي ساعد الحركة كثيراً قبل الانطلاقة وبعدها.

كان ناظم القدسي رئيساً للجمهورية العربية السورية وكان متحمساً، وقال: قد أكون غير قادر على نقل موظف صغير من مكانه ولكن لو أمرت أيَّ ضابط أنْ يتوجه للجبهة فإنه يطيعني. وقال أيضاً: إنّ سورية قادرة على استيعاب أيِّ ردة فعل للانطلاقة الفلسطينية. لقد كانت الظروف في سورية مواتية وفيها مناخ مناسب لتقبّل فكرة الانطلاقة وقادرة على تحمّل نتائج أيّ انتقام إسرائيلي.

ولم ينجح الوفد الذي حاول الوصول إلى الرئيس عبد الناصر في مهمّته؛ إذ كان الجانب المصري يصرُّ على أنْ يتمَّ الاتصال عن طريق صلاح نصر رئيس المخابرات، في حين أنّ الحركة ترى خلاف ذلك. ولكن أمكن الوصول إلى مفاتيح أعطت الانطباع بأنّ الجيش المصري ليس قادراً فقط على الدفاع بل الرد بقوة إزاء أي انتقام إسرائيلي.

وتوجّه وفدٌ آخر إلى الصين ضمَّ علي الحسن ونبيل الشريف واتصل بهما المرحوم جمال عرفات شقيق الرئيس الراحل ياسر عرفات، وعندما أحسّ الأخ علي الحسن بالحرج لأنه لم يشارك في الشراب وتبادل الأنخاب قال للمفاوضين الصينيين: من تعليمات حركة فتح أنَّ من يرسل في مهمة يُحظرُ عليه تناول الخمر حتى لا يفقد وعيه فيفشي الأسرار التي يحملها في صدره.

وبعد الشرح المستفيض الذي قدمناه، طالبنا بأنْ تعمل جمهورية الصين الصديقة على كبح جماح أمريكا ،الحصان الجامح،الذي اغتصب السلطة من مجلس الأمن الدولي وذلك بالتعاون مع باقي الدول الأوروبية دائمة العضوية في مجلس الأمن لا سيّما بعد انتهاء حرب الخليج التي برهنت على أنه لا يجوز للولايات المتحدة أنْ تكون هي القطب الوحيد. فأجابنا رئيس جمهورية الصين بتواضع العلماء: «إنَّ ما سمعناه من معلومات جمّة للمرة الأولى تجعلني أعود لتثقيف نفسي من جديد في خبايا الملف الفلسطيني».

وفي زيارة لي كرئيس للمجلس الوطني الفلسطيني إلى الصين تلبية لدعوة من رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ما بين 5-9/ 7/ 2001 لمست تعديلاً في موقف الصين يميل إلى استعمال تعبير إدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني قبل الحديث عن وقف العنف والجلوس على مائدة المفاوضات.

حركة فتح ومبدأ الحياد

نشب في سنة 1971 نزاع بين العراق والكويت سُمّي بـ «الأزمة الصامتة»، وفي إثره وقع احتكاك عسكري، وطلبنا من الأخ ياسر عرفات أنْ يحضر وحضر ومعه الأخ محمود عباس، وبعد أنْ استمعنا إلى وجهة نظر الكويت التي تضمّنت تصريحاً للشيخ سعد أضرّ بحيادنا جاء فيه:» أنّه سيجند الفلسطينيين للدفاع عن الكويت»، سافرنا إلى بغداد وقابلنا الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه في ذلك الوقت السيد صدام حسين، ثم أخذنا وفدًا عراقيّاً برئاسة وزير الخارجية مرتضى الحديثي[1] إلى الكويت وهناك جمعنا الطرفين فساد بينهما الود وعالجوا المشكلة وتنفسنا الصعداء.

---

(1) الذي قتل شنقا.

وهكذا حافظنا على مبدأ حياديّة الموقف الفلسطينيّ ودفعنا الثمن غالياً في بعض الأحيان ففي سنة 1976 اجتمعت جبهة الصمود والتصدي في طرابلس في ليبيا وخرجت إحدى التوصيات تقول: «بأننا نؤيد قيام البوليزاريو الأمر الذي أغضب الملك الحسن الثاني وبدأ يتخذ الإجراءات ضد الفلسطينيين».

وهنا انتدبت لزيارة المغرب حاملاً رسالة توضح الملابسات، واستقبلني مستشار الملك السيد أحمد بن سودة، وقال لي، بعد أنْ أنزلني في الفندق: إنَّ الملك الحسن غاضب ولا يريد أنْ يلاقي رسولا لعرفات. وهنا قلت له: «ولكنك كصديق لا تقبل هذا»، واقتنع أنْ يستمع لي وأنْ يحاول إقناع الملك الحسن بمقابلتي.

وعندما شرحت له ملابسات الموضوع، قال لي: أنت محامٍ ناجح، وقام بالاتصال بجلالة الملك حيث كان في مراكش، وجاءني بعد قليل وقال لي: «احزم أمتعتك سيلقاك الملك في مراكش»، وانطلقت معه بالسيارة، ووصلنا مراكش، وقابلت الملك الحسن الثاني وسط مستشاريه، وكان متجهماً. ثم أنصت إليّ بإمعان، وأخرجت الورقة التي جاءت فيها التوصية وقلت له: هذه الورقة وقع عليها تحريف ثم صوّرت ثانية بعد تحريفها. فقام مستشاره «أحمد كديره» بتناول الورقة ووضعها تحت الضوء المبهر وقال للملك: ما يقوله أبو الأديب صحيح، والتزوير واضح. وهنا انفرجت أسارير الملك، وأراد أنْ يختبرني فقال لي: «هل أنت على استعداد أنْ تشرح حقيقة ما حصل أمام وسائل الإعلام؟» قلت: «نعم، وفعلت ذلك الأمر الذي أدى إلى امتعاض الجزائر، فقام ممثلنا وسفيرنا هناك بالإعلان: «إنّ سليم الزعنون لا يمثّل إلاّ نفسه». الأمر الذي جعل الأخ أبا عمار يستدعيه إلى بيروت وقام بسجنه خمسة عشر يوماً إلى أنْ تدخلت للإفراج عنه.

لقد استمرت قيادة الحركة على سياسة أنْ تكون وسيطاً لإصلاح ذات البين إذا حصل نزاع بين دولتين عربيتين.

أصبحت أكثر من دولة تعرف بأنّ هناك حركةً قوميّةً تُصْدِرُ مجلة «فلسطيننا»[1] من بيروت، وتعرضُ أفكاراً جديدة في المنطقة، الأمر الذي دفع كثيراً من عناصر الأحزاب

(1) وكان ضباط المباحث العامة، في غزة، يستدعون من تصل إليهم المجلة للتحقيق معهم.

وقياداتها بترك الأحزاب والتخلي عنها والالتحاق بالمشروع الوطني النضاليّ الفلسطيني في إطار وحدة وطنية فلسطينية من أجل العمل الفدائي الذي يمهّد إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى المسرح العالمي بعد أنْ أصبحت تُبحثُ في هيئة الأمم المتحدة بوصفها قضية لاجئين.

صدرت مجلة «فلسطيننا» عام 1959 وكان قانون المطبوعات اللبناني قاسيًا في شروطه، فوجد توفيق حوري وهو لبنانيّ الجنسية أنّ هناك مجلة متوقفة عن الصدور اسمها «نداء الحياة» فقام بإحيائها، وأصبح رئيس تحريرها، وتحايل على غلافها بحيث أصبح العنوان «فلسطيننا» بخطٍّ كبير يمتدُّ على معظم عرض غلاف المجلة، وكتب على رأس الألف الأخيرة عبارة نداء الحياة بخطٍّ صغير.

وقد دعت المجلة إلى الأمور التالية:

1. تفعيل العمل الوطني الفلسطيني وإبراز الشخصية الفلسطينية.
2. عدم الانضواء تحت لواء الأحزاب.
3. تسلّم قيادة القضية الفلسطينية من الأنظمة العربية.
4. اعتماد الكفاح المسلح طريقاً للتحرير.
5. العودة هي طريق الوحدة بدلاً من الوحدة هي طريق تحرير فلسطين.

ويعتقد الكثيرون أنّ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كان لقطع الطريق على حركة فتح التي يلفها الغموض وتكثر حولها الشائعات، وهي في نهاية الأمر لن تكون خاضعة لأي نظام أو زعيم عربي لا سيّما أنها تُقدِّمُ نظرية القرار الفلسطيني المستقل، وإعادة القضية إلى الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع الدول العربية. كما أنها ترفض التبعية والوصاية وتنادي برفع القضية فوق مستوى الخلافات العربية، وتنادي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية. وكما كان يقول خالد الحسن: لا تسألونا أنتم مع من؟ في الخلافات العربية لو قلنا: نحن مع الجزائر في مشكلة البوليزاريو لفقدنا المغرب، ولو قلنا: إننا مع اليمن في خلافاته مع مسقط لخسرنا عمان. ولكن اسألونا ماذا تريدون؟ سنقول لكم: كونوا جميعا مع فلسطين وارفعوها فوق مستوى الخلافات العربية.

اتصالات ومبادرات لحشد الدعم

كانت حركة فتح قد بادرت بعد استقلال الجزائر إلى استقطاب أعضاء لجان نصرة الجزائر وتحويلها إلى لجان مناصرة فلسطين، ومن أهمها تلك التي أُنشئت في المغرب، وكان قد زارها الأخ محمد يوسف النجار الذي قالت له الأحزاب المغربيّة:» ابدأ بزيارة الملك أولا لضمان نجاح مهمتك»، وهذا ما فعله. وتكاتفت أحزاب المغرب ورفعوا قضية فلسطين فوق كلّ خلاف محلي وتكوّنت منذ ذلك الوقت جمعية مساندة كفاح الشعب الفلسطيني. وانتدبتني الحركة أنْ أحضر احتفالاتها بالذكرى الخامسة والعشرين لقيامها في سنة 1993، وكانت المبالغ التي جمعتها هذه الجمعية في بداية 1965 الرافد الأساسي الذي اعتمدت عليه حركة فتح في إدامة الانطلاقة.

أمّا في الكويت فإنّ مجموعة على رأسها الإخوة عبد العزيز الصقر، وحمود النصف، وعبد المحسن الخرافي، وعبد العزيز الشايع، والحاج يوسف الفليج، وآخرون كانوا قد كوّنوا لجنة لمساندة حركة فتح التي أصبحت لجنة عامّة فيما بعد أُطلِقَ عليها اسم اللجنة الشعبية لجمع التبرعات، وحتى بعد الفجوة والجفاء اللذين حدثا على إثر حرب الخليج قامت هذه اللجنة بدفع أقساط الأطفال الفلسطينيين الفقراء في المدارس الخاصة في دولة الكويت، وذكر لي المرحوم روحي الخطيب أمين القدس أنّ الحاج يوسف الفليج نائب رئيس اللجنة الشعبية لجمع التبرعات في الكويت كان يرسل له سرّاً مبالغ لمشروعات في القدس في أحلك ظروف الخلاف.

وكان هناك لجنة مناصرة لفلسطين في ليبيا ما قبل الثورة، وكان يرعاها الأخوان كمال السراج ومحمود أبو الفخر (رحمهما الله). وفي لبنان كان الأخ زهير العلمي وزكريا عبد الرحيم وآخرون من حركة فتح يوثّقون أحسن الصّلات مع عدد من الشخصيات اللبنانية لمناصرة فلسطين ماديًّا ومعنويًّا.

وفي العراق لم يكن لنا تنظيم حتى أوائل سنة 1966 حيث انتدبتني اللجنة المركزية فسافرت إلى بغداد للالتقاء ببعض الشخصيات العراقية التي استعدّت لأن تكون نواة لجنة مناصرة فلسطين، كان ذلك في فبراير/شباط سنة 1966 حيث قابلت بعض أعضائها. ثم التقيت مع أوّل خلية لحركة فتح وكانت من خمسة أشخاص منهم أحد

رموزها جعفر الصادق، الذي توفي في عام 1995، والرجل الثاني أبو جلال الذي كان أيضا عضوًا في الأمانة العامة لاتحاد العمال، وقد توفي بعد أنْ عاد إلى أرض الوطن.

الانطلاقة

في صيف 1964 أُمرت بالبقاء في الكويت وألاَّ آخذ إجازة، وتمَّ تسليمي مسؤولية التنظيم، وبذلك أصبحت أول رئيس للجنة تنظيم في الكويت التي كان من أعضائها: الأخوان صلاح خلف وعلي الحسن.

عندما عاد أعضاء القيادة إلى الكويت في منتصف شهر سبتمبر/ أيلول سنة 1964 شعرت أنهم مختلفون؛ فقد تبنى ياسر عرفات وخليل الوزير ومحمد غنيم وآخرون ضرورة الانطلاق في 1/ 1/ 1965 بينما عارضهم عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان وغيرهم، وكان المعارضون يمثلون أغلبية الثلثين. واشتدّ الخلاف في اللجنة المركزية في الكويت، فقررت هذه اللجنة تكليفي بصفتي قاضيًا بالسفر إلى الأردن والضفة الغربية والقدس في أول عملية استقصائية أُقدّم على إثرها تقريراً يساعد اللجنة المركزية على اتّخاذ القرار المناسب، وكان أبو عمار يعتقد أنني مُنحازٌ سلفاً إلى جانب عادل عبد الكريم، ولذلك أطلق عليّ لقب المفتش العام وأوعز للمحسوبين عليه في الأردن عدم التعاون معي.

كنت أحمل وثيقة سفر مصرية، ولم أكن قد زرت عمان من قبل، غير أنني كنت أعرف القدس ومدن الضفة الغربية وأنا في سنّ الرابعة عشرة، ولا بدّ أنّ كلّ شيء قد تغيَّر بعد هذه المدة.

ولمّا كان حامل وثيقة السفر يواجه صعوبة في الدخول إلى الأردن أرسلت إلى صديق والدي الحاج أمين شرف لكي يستخرج لي موافقة لزيارته في عمان، وفعلاً عمل لي كفالة وأرسل لي الموافقة. وركبت الطائرة التي حلّت في مطار قلنديا يوم 24/ 12/ 1964، ومنه سافرت بالسيارة إلى القدس، ثم إلى عمان حيث قابلت الأخ محمد غنيم وكان من أشد المتحمسين إلى إعلان الانطلاقة الذي أعرض عني ولم يُبد اهتماماً بمساعدتي في مهمتي. واستنتجت أنّ الأخ ياسر عرفات قد أوصاه بذلك، فقررت الاعتماد على نفسي واتصلت بالشيخ محمد أبو سردانه الذي قال: «يلزمنا أنْ يكون لدينا

خمسون ألف دينار تحوطًا للاعتقالات التي ستحدث على إثر الانطلاقة»، وكنت أعرف أنْ الحركة لا تملك عُشر هذا المبلغ.

كان الحاج أمين شرف طيباً جدًّا فقال لي:» سآخذك بسيارتي إلى الضفة الغربية وسيفرح برؤيتك أصدقاء والدك القدامى أمثال العنبتاوي في نابلس، والحاج أسعد المبروك في طولكرم، وهكذا ركبت معه في سيارته الصغيرة. ووصلنا نابلس واغتنمت الفرصة وذهبت منفرداً للالتقاء مع شخصية فتحوية فتحادثت معها. ثم ذهبنا إلى طولكرم وكان الغداء عند صديق الوالد وأولاده الحاج أسعد المبروك، وبعدها ذهبت، وحدي، للقاء محامٍ من آل السفاريني دون أنْ يُحقق اللقاء فائدة تُذكر ولم يعطني رأيًا قاطعًا.

عدتُ أدراجي إلى فندق بارك الجديد في عمّان الذي كنت قد نزلت فيه، وهناك أخبرني مدير الفندق أنني مطلوب لمراجعة مركز الشرطة، وأنهم لم يقبلوا أنْ يسجّلوا الجواز بوساطة الفندق كما هي العادة. قضيت الليل قلقا وبدأت الهواجس تلاحقني: هل نحن مخترقون إلى هذه الدرجة؟ وفي الصباح توجّهت إلى مركز الشرطة وقابلت رئيسه الذي اعتذر لي وقال: «نحن لم نطلبك وهناك خطأ من إدارة الفندق» وأصرّ أنْ أشرب الشاي عندما علم أنني أعمل في الادّعاء العام في الكويت، وهكذا ارتاح خاطري بعد هم وظنون.

وكان عليّ أنْ أقابل الأخ رمضان البنا الذي يعمل في منظمة المؤتمر الإسلامي ويسكن في القدس، وسافرت إليه ولم أجده، ولكنه كان قد أعطى التعليمات لزوجته أنْ تستبقيني لحين عودته وهكذا انتظرته، وعند عودته، وجدته متحمّساً للانطلاقة، ونمت في منزله.

عدت إلى عمان يوم 28/ 12/ 1964 وبدأت أكتب تقريري الذي انتهيت فيه إلى تأييد فكرة الأقلية التي تنادي بالانطلاقة وأنّ المال يأتي نتيجة لإعجاب الناس بها. وسمعت طرق الباب، وعندما قمت بفتحه فوجئت بالأخ محمد يوسف النجار يقف أمامي، وقال لي: هل توصلّت لقرار؟ وعندما قرأ بعينيه ما انتهيت إليه انفرجت أساريره وقال هناك شخص يحبُّ أنْ يراك ما دام تقريرك قد جاء لصالحه. واصطحبني إلى فندق فيلادلفيا، وهناك لمحت شخصاً بملابس باكستانية وغطاء رأس باكستاني، وعندما استدار نحوي فوجئت أنه ياسر عرفات فتعانقنا بعد أنْ قال له أبو يوسف النجار: «أبو الأديب

من صوبنا». فقال ياسر عرفات: «لم أكن لأقابلك لو كان رأيك ضدنا لقد ظلمتك وقلت أنك من جماعة العقلانيين عادل وعبد الله، الحمد لله أنك من فريق المجانين. هل تقبل يا أبا الأديب أنْ يُقال عني وعن إخواني الذين سينطلقون ويتعرضون للموت بأنهم مجانين؟» وعندها قلت له: «هناك شاعر لا أذكر اسمه قال بيتاً من الشعر:

مجـــــانينُ إلاّ أنّ سرَّ جنـــــونِهم عزيـزٌ عـلى أعتـابهم يسـجدُ العقـلُ»

فقال: «اكتب لي هذا البيت لأحفظه يا أبا الأديب»، غير أنه لم يقم بحفظه، وكان في أكثر الأحيان يقول لي: اقرأ للحاضرين بيت المجانين.

وعندما سألته: لماذا لم تنتظروا أنْ أعود إلى الكويت وأقدّم تقريري؟ قال: «بصراحة كنت أشكّ في تقريرك، ووصفتك بالمفتش العام بل أوعزت لمعاونيّ بألاّ يساعدوك في مهمتك، ولكن الآن «أنت حبيبي».

وتدخل أبو يوسف النجار وقال: «أنت تعرف ياسر عرفات بصلته محروقة وأنا انتدبت والأخ محمود عباس من التنظيم في قطر[1] كي أتوسط في الخلاف وقد هدانا الله إلى فكرة «لا يموت معها الذئب ولا يفنى الغنم»، ومُفادها أنْ تتم الانطلاقة باسم العاصفة، فإذا فشلت يكون ياسر عرفات هو السبب ويقتصر الفشل عليه وعلى الأقلّية التي معه، وإنْ نجحت نقول في المستقبل أنها الجناح الضارب لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح».

وأضاف: ولكنّ عادل عبد الكريم وعبد الله الدنّان أصرّا على عدم تسليم القيادة لياسر عرفات وقرروا أنْ تكون القيادة جماعية، والآن علينا أنْ نجتمع ونرتب الأمور، فقام أبو عمار وشرح لنا الوضع العسكري والصعوبات، وسرعان ما قال: إننا نتوقّع اعتقالات سريعة وقاسية، ولا يجوز أنْ نضع البيض كلّه في سلّة واحدة. أنا قادر على إخفاء نفسي ألا ترون الملابس التي ألبسها وغطاء الرأس الباكستاني؟ ثم ضحك قائلا:

(1) كانت اللجنة المركزية الأولى لحركة فتح في الكويت قد اختارت لعضويتها الأخوين محمد يوسف النجار ومحمود عباس، وعهد للأخ سعيد المسحال أنْ يكون معتمدًا للإقليم، ولكن واجهته مشاكل ذكرها في كتابه ضياع أمة.

«تصوّر أنّ أمري كاد يُكشف؛ فبعد نزولي من الطائرة في مطار قلنديا صادفني صديق مصري يعرفني من أيام الدراسة هجم عليّ ونادى: ياسر.. ياسر. وتمالكت نفسي وتجاهلته ورطنت بلغة إنجليزية وبلهجة باكستانية فارتد عني متأسفاً.

ثم قال: وافقت على القيادة الثلاثية مُكرهاً، والآن لا يهمّ ما قد فات، وعلينا توزيع العمل وعدم وضع البيض في سلة واحدة، على الأخ أبو الأديب أنْ يُسافر فوراً إلى الكويت، وعليه تنفيذ قرار الحركة بأنْ يدفع كل عضو فيها خمسين ديناراً، وعلى الأخ أبو يوسف أنْ يُسافر إلى لبنان ليُشرف على إصدار البيان الأول (الذي كان مُعدًّا سلفاً، وتختلف الروايات عمّن صاغه تلك الصياغة العظيمة التي تحمل معاني كثيرة وطنية ودينية).

وهكذا لم تدم مشاركتنا له بالقيادة سوى يومين وسافرت إلى الكويت وسافر أبو يوسف إلى لبنان وقام كل منا بالدور المرسوم له.

أما ياسر عرفات فقد أشرف على الانطلاقة التي قوبلت بحملة اعتقالات في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وأصبح ياسر عرفات مُطاردا وصدر البيان الأول الذي جاء نصه كما يلي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»

البلاغ العسكري الأول الصادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة

اتكالاً على الله، وإيماناً منّا بحقّ شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب، وإيماناً منّا بواجب الجهاد المقدس، وإيماناً منّا بموقف العربي الثائر من المحيط إلى الخليج، وإيمانًا منّا بمؤازرة أحرار وشرفاء العالم، فقد تحركت أجنحة من القوات الضاربة في ليلة الجمعة 31/ 12/ 1964 وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الأرض المحتلة... وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة.. وإننا لنحذّر العدو من القيام بأية إجراءات ضد المدنيين الآمنين العرب أينما كانوا.. لأن قواتنا سترُدُّ على الاعتداء باعتداءات مماثلة. وسنعتبر هذه الإجراءات من جرائم الحرب.. كما وأننا نحذّر جميع الدول من التدخل لصالح العدو بأي شكل كان.. لأنّ قواتنا سترُدُّ على هذا العمل بتعريض مصالح الدول للدمار أينما كانت.

عاشت وحدة شعبنا وعاش نضاله لاستعادة كرامته ووطنه.

التاريخ 1/ 1/ 1965
القيادة العامة لقوات العاصفة»

الموقف من الأحزاب في مراحل الإعداد للانطلاقة

عندما أردنا جذب جميع العناصر الفلسطينية التي انخرطت في الأحزاب غير الفلسطينية، ودعوناهم للارتباط بتراب الوطن، والانصهار في بوتقة الوحدة الوطنية الفلسطينية في أثناء الإعداد للانطلاقة، أردنا من ذلك أنْ نوحّد كافة القوى الفلسطينية للتصدّي للغزوة الصهيونية لوطننا العربي والفلسطيني، بمعنى أننا لم نرد أنْ نقف في الساحة لنقول: إنّ الأحزاب جميعها خائنة، ونحن نبشّر بفكر جديد، لا، بل أردنا أنْ نقول: إنَّ الفلسطينيين بملايينهم القليلة غير قادرين، وحدهم، على إنجاز مهمة التحرير، ومن ثَمّ فإننا لا نسمح لهم أنْ يتسربوا في المسارب الحزبية التي اندفعوا إليها في غياب المشروع الوطني الفلسطينيّ التحرريّ النضاليّ. لذلك، فإنّ على الفلسطينيين، اليوم، أنْ يلتقوا جميعا في بوتقة الوحدة الوطنية الفلسطينية. أما إخواننا العرب فإنّ لهم دولاً مستقلة، وبإمكانهم أنْ يمارسوا العمل الحزبي في دولهم كما يريدون، والأحزاب القومية وغير القومية في الوطن العربي لا نعاديها، ولكننا نريد منها أنْ تكون مساندة للثورة الفلسطينية ونريد من كل المقيمين على الأرض العربية أنْ يكونوا، أيضًا، مساندين للثورة الفلسطينية، وهذا القول لم يعجب بعض الإخوة العرب فأخذ يقف منا مواقف متأرجحة، ومن المؤسف أنَّ الحزبيين الفلسطينيين استمروا في عدائهم لنا، بينما كان الحزبيون العرب متفهمين أكثر من غيرهم لهذا الموقف.

وبعد الانطلاقة، تبيّن لهذه الأحزاب أنّ فتح نجحت في الفكر الذي طرحته، وأنّ الشباب بدأ يتجمع حولها، ويندفع ليقاتل في عمق أرضنا المحتلة، فعادت هذه الأحزاب من جديد لتعبث في الساحة الفلسطينيّة، ولكن الحزبيين الفلسطينيين وجدوا أنَّ العمل للقضية الفلسطينية من خلال الأحزاب كان قد أفلس، ومن ثَمَّ لا يمكنهم أنْ يستمروا في ذلك، فقرروا أنْ يركبوا موجة العمل الفدائي، ورغم أنَّ كلَّ حزب له برامجه، وله كوادره من المحيط إلى الخليج، إلا أنَّ كلَّ حزب اندفع لتكوين منظمة فدائية، فالقوميون العرب أنشأوا منظمة، والبعث أنشأ منظمة أخرى، وعندما انشقَّ البعث على نفسه سارع البعث الآخر في العراق لينشئ منظمة ثالثة. وفي هذا السياق لا أودّ أنْ أتحدث عن كيفيّة معالجة ظاهرة التعدد، وإغراق الساحة بالمنظمات الفدائية، بيد أني أودّ أنْ أقول: إنّ حركة فتح لم

تنكر على الآخرين أنْ يفكروا في العمل الفدائي كما فعلت هي، وحركة فتح لم تقف موقف العداء من هذا التعدد أو من ركوب الأحزاب موجة العمل الفدائي، ولكن الحركة أخذت بالظاهر، وتركت لشعبنا الفلسطيني والعربي أنْ يحكم على الباطن، فرفعت شعاراً نصّه «اللقاء يجب أنْ يكون على أرض المعركة»، الأمر الذي كان له أثره في تقليص عدد غير قليل من المنظّمات الصغيرة، في حين بقيت المنظمات الحزبية موجودة.

وبعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، جرت عدة محاولات للقاء بين فتح والمنظمات الفدائية، فرفعنا شعاراً يناسب هذه المرحلة «الاستعداد للقاء مع كافة القوى الفلسطينية المناضلة، بما فيها المنظمات الفدائية في ساحة المجلس الوطني الفلسطيني، وضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، نلتقي معها لقاء جبهويًّا، وفي هذا اللقاء نجسّد الوحدة الوطنية». صحيح أنَّ هذه الوحدة بدأت ضعيفة في الساحة الفلسطينية، وتقدمت أحيانا، وتأخرت في أوقات أخرى، وذلك لأننا عانينا كثيراً من حالة التشتت في الواقع الفلسطيني، إلاّ أننا في فتح كنّا نبذل كلَّ وسيلة ممكنة من أجل إيجاد الصيغ التي تجمع المنظمات الفدائية، سواء أ كانت امتداداً للأحزاب العربية، أم امتداداً لأشخاص كانوا يناضلون في الساحة الفلسطينية. لقد أردنا أنْ تكون هنالك لقاءاتٌ متنوعةٌ على المستويات السياسية والعسكرية، وهذا ما حاولناه في المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة، ورغم كلّ ما يقال عن هذه الوحدة، نستطيع القول: إننا حافظنا على القدر الكافي حتى لا تسيل نقطة دم فلسطينية نتيجة الخلافات السابقة.

وهناك حقائق لا بد من ذكرها كانت موجودة عندما بدأ التحضير لانطلاقة حركة «فتح» أبرزها:

الحقيقة الأولى: أنّ الدول العربية أسقطت البندقية المجاهدة، وصفّت قوات الجهاد المقدس، وذلك بعد دخولها فلسطين مباشرة.

الحقيقة الثانية: أنّ الدول العربية فرضت الوصاية والتبعية على شعبنا الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

الحقيقة الثالثة: إغراق شعبنا في العمل الحزبيّ التابع للأحزاب العربية.

الحقيقة الرابعة: قيام انقلابات في الوطن العربي وضعت قضية فلسطين شعاراً لها أولا، وانتهى الأمر إلى المتاجرة بها.

الحقيقة الخامسة: العمل الفدائي الشعبيّ الذي بدأه أبو جهاد في سنة 1954 حوصر واستُبدل بالعمل الفدائيّ الرسميّ على يد مصطفى حافظ في سنة 1955، وكما بدأ العمل الفدائي الرسمي بقرار، توقف بقرار.

الحقيقة السادسة: أصبح شعار الوحدة العربية شرطاً تعجيزيّاً يتم التشبث بتحقيقه من أجل التهرّب وخلّق ذرائع للتأخر في خوض المعركة الرئيسية.

الحقيقة السابعة: إجهاض التحركات السياسية الفلسطينية بذريعة أنّ وزارة الخارجية في كل دولة تقوم بالواجب.

الحقيقة الثامنة: إنشاء (م.ت.ف) هدفه تطويق رسميّ للخلايا الفتحاوية التي بدأت تتململ بعيدا عن وصاية الأنظمة.

الحقيقة التاسعة: زجّ القوى الفلسطينية في الخلافات العربية بأوامر من مخابرات الدول العربية، ومن الأمثلة على ذلك:

1. المجلس التشريعي الفلسطيني الأول تدخّل في الخلاف بين الملك سعود وعبدالناصر، وترتب على ذلك طرد ما لا يقل عن 3 آلاف مدرس فلسطيني من السعودية استقروا في مصر حتى الآن.

2. المحاولة الانقلابية في سورية ضد أمين الحافظ شارك فيها فلسطينيون، فكان أنْ ضُربت القوات الفلسطينية المتواجدة في سورية.

3. إرسال فدائيين من قطاع غزة إلى لبنان للتدخّل في النزاع اللبناني الداخلي سنة 1958.

الحقيقة العاشرة: جرى ترغيب الفلسطينيين في الهجرة وترك الأرض، كما استعمل الترهيب والإبعاد بالنسبة للعناصر الوطنية.

أمام هذه الحقائق العشر، تحركت دوافع الثورة لدى من انطلقوا بها في حركة فتح، وكان لا بدَّ من الوقوف أمام التحدي الكبير، أمام اغتصاب الأرض وإجلاء شعبنا بالقوة

عن هذه الأرض، وأمام تغيير الهوية العربية الحضارية للأرض ومحاولة طمسها، فالعدو اغتصب الأرض وعمل على إجلاء شعبنا بالقوة عن هذه الأرض، وقام بإجراء تغيير الهوية الحضارية لهذه الأرض، دون أنْ يميّز هذا الاغتصاب بين بقعة وأخرى في فلسطين، ودون أنْ يُفرّق هذا الإرهاب الصهيوني والإجلاء القسري بين طبقة وأخرى من شعبنا؛ إذ لم يميّز بين مسيحيين ومسلمين ولم يميز بين مذهب وآخر، لأنه يريد اقتلاع الجميع ويستهدف المكوّنات الفلسطينيّة كلها. ومن أجل ذلك، يجب أنْ يقوم الجميع بمسؤولية ردِّ هذه الغزوة العدوانية عن شعبنا والتصدي لمحاولات النيل من وجوده.

إنّ الشعب العربيّ الفلسطينيّ شعبٌ عريقٌ له حضورٌ حضاريٌّ وتاريخيٌّ فوق أرضه الفلسطينية؛ فقد عاش هذا الشعب في فلسطين وناضل في فلسطين، وقاسى شظف العيش في سبيل الدفاع عن وجوده وأرضه بدءًا بالحروب الصليبية، ومرورًا بالحكم التركي والمآسي التي حصلت فيه، وانتهاءً بالانتداب والاستعمار البريطانيين. لذلك لا يُمكن لنا أنْ نسمح باستمرار هذه المأساة بأن يأتي شعب أخر ليفعل بنا ما فعله الأمريكان من إبادة حضارية وإنسانيّة بحقّ الهنود الحمر في أمريكا، لا نرضى مثل هذه المعاملة ولا نقبل أنْ يستولي على فلسطين من كانوا حتى سنة 1948 أقلية في فلسطين.

من هنا انطلق تفكيرنا إلى أنْ الجميع يجب أنْ يشارك مشاركة تامّة في عملية التحرير، ذلك أنَّ صراعنا ليس صراعًا طبقيّاً ويخطئ من يعتقد أنَّ الصراع الطبقيَّ يجب أنْ يسير في نفس الوقت الذي يسير فيه صراع التحرير، نحن نختلف مع الجبهة الشعبية مثلا حول هذا المفهوم. وليس صراعا بين اليهودية والإسلام لأننا نقول: إسلامياً نقبل من يعيش على الأرض العربية من اليهود بأمان وسلام، وعربيًّا ليس اليهود هم الأقلية الوحيدة في الوطن العربي، هنالك أقليات كثيرة، ولذلك لهم ما لنا وعليهم ما علينا، ولكن هذا الصراع الذي فرض علينا صراع عربي ـ صهيوني.

ومن ثَمَّ هو صراع بين كلِّ العرب وكلِّ الصهيونية، العرب لم يعالجوا الموضوع بالشكل الصحيح، ربما ما جرى على المسرح ما بين السادات وبين العدو الصهيونيّ، فيما يسمى تطبيع العلاقات سيبين لأمتنا ولو بعد فوات الأوان ماذا تريد الصهيونية، وسيثبت لجميع المخدوعين أنها تريد أنْ تصل إلى كل شيء، تريد أنْ تتحكم في كلِّ شيء يتعلق

بمصر، وإذا ما انفتحت الأردن على مسيرة التسوية الإسرائيلية ستصل إلى كل ما تريد من الأردن، وإذا انفتحت سوريا ستصل إلى كل ما تريد من سوريا، أي أنَّ الصهاينة مجموعة من البشر يعتقدون أنهم أحقُّ حضاريا في الأرض، ويرون أنّ هؤلاء العرب يجب أنْ يعودوا إلى بطن الصحراء، وأنْ المنطقة يجب أنْ تبقى مُتخلِّفة حضاريًّا، ومن ثَمَّ يجب أنْ يبيعهم العربي سيارة كبيرة ملأى بالخضار مقابل لعبة أطفال، يريدون شراء جهد العمال والفلاحين طوال فترة من الزراعة والحصاد مقابل جهد صغير جدًّا بذله صانع لعب الأطفال، هكذا يفكرون بأننا يجب أنْ نكون.

لذلك، وأمام هذا الواقع الذي نحن فهمناه قبل غيرنا قلنا: ما الذي ينقذنا من كل هذا؟ وأمام هذا التشابك من المشاكل والتعقيدات وضعنا مفاهيمَ أساسيةً لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» جاءت نتيجة لهذا الواقع الذي شرحناه، هذه المفاهيم الأساسية التي أطلقنا عليها «منطلقات حركة فتح» أبدؤها بأهم منطلقاتها وهي:

المنطلق الأول - حتمية الثورة: أسلوباً وحيداً للخلاص.

فقد وجدنا أنّه لا يمكن أنْ نخرج من كل المآزق الموجودة، المأزق الصهيوني، والمأزق العربي، والمأزق الحزبي إلاّ باعتماد الكفاح المسلح وسيلة وحيدة للخلاص، حتمية الثورة أسلوبًا وحيدًا للخلاص جاءت للردّ على التركيز البشريّ المكثف الذي أوجده عدونا الصهيونيّ من خلال هجرة اليهود الجماعية من جميع أنحاء العالم وخاصة من العالم العربي وأوروبا الشرقية، ذلك أنّ الدراسات تفيد بأنّ 60٪ من اليهود جاؤوا من العالم العربيّ. لذلك فإنّ حتمية الثورة جاءت للردِّ على إستراتيجية هجوميّة صهيونيّة التي أصبحت قادرة على نقل المعركة خارج أرضنا، وطبعا، لا يمكن أنْ يتم ذلك إلاّ بدعم من أمريكا زعيمة العالم الغربي التي انتقلت إليها راية استعمار منطقتنا العربية.

وحتمية الثورة كانت هي الرد على سباق مجنون للتسلح فرض على المنطقة العربية لاستنزاف قدراتها وثرواتها مما أوقعها في مناطق النفوذ الإمبريالي الحليف لوجود إسرائيل، فتشكّلت المعادلة الآتية: عالم عربيّ غنيّ يبحث عن السلاح، وإسرائيل تأخذ الأسلحة المتقدمة، والغرب يبيع الأسلحة الأقل تطوّراً إلى العرب؛ فيستنزف مواردهم

ويضمن تفوّق إسرائيل ويحرص على بقاء ميزان القوّة في صالحها، وتبقى قصة الـ (أف 15)، والـ (ميغ 21) عنوانَ الغلبة الإسرائيليّة.

فالعرب لا يستطيعون الحصول على سلاح متكافئ مع سلاح العدو الصهيونيّ، فلا يستطيعون الحصول إلاّ على طائرة الميغ 21، و23 ولكن علينا ألا نيأس ونقبل بالحكم الإسرائيلي للمنطقة، فنحن مثلنا مثل شعوب أخرى كانت تواجه الظروف نفسها كالشعب الجزائري والشعب الفيتنامي اعتمدنا الثورة طريقاً وحيدًا للخلاص وأسلوب حرب الضعيف ضد القوي، وحرب الضعيف ضد القوي تبدأ بمقولة صغيرة «لي بيتٌ مُغْتَصَبٌ غيرُ قادر على تحريره فلو تسلل صاحبه كل أسبوع مرة، وألقى عليه حجرا، فإنّ الصهيوني الذي يحتل هذا البيت سيدرك أنني لا أزال أطالب بهذا البيت». يمكن البدء بهذه العملية الصغيرة وربما تبدأ بنسف «ماسورة» وهي العملية التي عابها علينا البعض في سنة 1965، غير أنّ هذا الإزعاج سيتطور طبعا إلى إيجاد عمل أقوى باستعمال حرب الضعيف ضد القوي وحرب الشعب طويلة الأمد.

المنطلق الثاني - فلسطينية الثورة

وربما كان هذا موضوعاً معقَّداً بالنسبة للبعض، أردنا بفلسطينية الثورة أنَّ نقول: إنّ هذا العدوّ استطاع أنْ يحوِّل القضية إلى صراع حدود بينه وبين الدول العربية، واستطاع أنْ يُضلل العالم الغربي باستمرار أنّه ضحيةُ هجوم سبع دول عربية، ولا ذنب له في أنّه هزم هذه الجيوش السبعة واستطاع في سنة 1952 أنْ يحذف القضية الفلسطينية من جدول هيئة الأمم المتحدة وأصبحت القضية لا تبحث إلا من خلال تقرير المفوض العام للاجئين الفلسطينيين.

كان لا بدّ إذن من عودة الصراع إلى حقيقته بين شعب مُشرّد يملك الأرض، وغزاة صهاينة حرموه من الأرض وحرموه المستقبل وحرموه الأمل، بين هذا الشعب الذي وضع تحت الانتداب ما يقارب 30 عاما ليكون عاجزاً عن المقاومة وبين حركة صهيونية عالميّة تملك المال والسلطة والنفوذ والتعاطف الغربيّ لتكون رأس حربة للإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا.

إذن، لم يكن هدفنا من فلسطينية الثورة أننا نريد أنْ ننسلخ عن أُمتنا العربية، فلسطينية الثورة إذن كانت ضرورة إستراتيجية تتصدى للتضليل والخداع الذي لجأ إليه العدو الصهيوني في المجال الدوليّ (وفعلا اقتنعت 131 دولة الآن بوجهة النظر هذه بعد نضال طويل) نضال بدأته البندقية وأكملته السياسة الفلسطينية المتحركة لكي تصل إلى هذا العمق العالمي. كما أنّ التشديد على الشخصية النضالية الفلسطينية ليس سوى عملية تخصص في القضية الفلسطينية وتحديد الدور الذي يجب أنْ يضطلع به الشعب الفلسطيني الذي يتعيّن عليه الخروج على مبدأ الوصاية الذي فرضته عليه الأنظمة العربيّة، فضلاً عن أنّ التشديد على الشخصية الفلسطينية يمثّل أفضل وسيلة لاستقطاب الجماهير الفلسطينية. وبرفع هذا الشعار «فلسطينية الثورة» نستطيع أنْ نستقطب كلّ الجماهير الفلسطينية وننقي الأجواء الفلسطينية التي كانت مُسمّمةً بالحزبية ومشوّهة بالتناحر ومليئة باليأس والقنوط. والعمل على تحرير الشخصيّة الفلسطينية من الانكسار والهزيمة، وحمايتها من التشتت في الولاء للأنظمة وغير الأنظمة عن طريق مناشدته بأنْ «تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم»، هذه فلسطين لا يختلف عليها أحد، ويتّفق الجميع على تحريرها، وعلى أنْ على الفلسطينيين أن يكونوا هم طليعة التحرير والمُقاومة والنضال، وإذا لم يستشهد الفلسطيني قبل أخيه العربي فلن يتقدم العربي للقتال.

المنطلق الثالث - القضية الفلسطينية فوق مستوى الخلافات العربية

لم يستطع مدير مكتب حركة فتح في الجزائر في ذلك الوقت الأخ خليل الوزير أنْ يجد شخصاً واحداً يحمل المذكرة التي رفعتها «فتح» سنة 1964 إلى مؤتمر القمة الذي عُقد في الجزائر، ليدخلها إلى الملوك والرؤساء المجتمعين؛ إذ لم يكن هناك أحد يمثل فلسطين، فكان أنْ تقرر أنْ يأتي الشقيريّ لتمثيل فلسطين في هذا الاجتماع. وفي تلك المذكرة كانت «فتح» صريحة في القول: «ارفعوا قضية فلسطين فوق مستوى الخلافات العربية». وفيها أيضًا: «إننا لا نستطيع أنْ ننتظر طويلا»، ذلك أنّ الأمراض في جسد الوطن العربي بالغة التعقيد، ولو كانت من النوع البسيط لانتظرنا، ولكنها أمراض من النوع المُزمن العصيّ على العلاج. ومتى ما رفعتم قضية فلسطين فوق مستوى الخلافات العربية فإنكم تستطيعون أنْ تبدؤوا خطوة أولى على الطريق الصحيح، فلا بدَّ من تجميد التناقض الثانوي من أجل

التناقض الرئيسي، ذلك أنّ عنوان تناقضكم مع إسرائيل هو الوجود واللاوجود، الأمر الذي يعني استثمار كافة الموارد والطاقات، والإفادة من كافة المساحات المتقاطعة بين كافة القوى السياسية في المنطقة.

ونحن عندما نقول المساحات المتقاطعة نستطيع أنْ نقول: إنّه بالرغم مما يسود علاقات الدول العربية من أزمات وبالرغم من أنه لا توجد دولتان أو ثلاثة دول إلا بينها مشاكلُ وخلافات، فإنّ هناك مساحة مشتركة بينها توفّرها القضية الفلسطينية التي تجعل كافة الدول العربية تلتقي معنا فيها. ومن آيات ذلك، أنّ الصراع الشديد الذي نشب بين اليمن الجنوبي والشمالي لم يحل دون توافقهما حول دعم القضية الفلسطينية، كذلك الأمر بالنسبة للخلافات بين الجزائر والمغرب. إذن لا بدّ من الإفادة من مساحات الالتقاء ما بين الدول العربية، وإذا أصرَّ العربُ على الخلافات فيما بينهم قلنا لهم نرجوكم أنْ ترفعوا القضية فوق مستوى خلافاتكم، ونتمنى عليكم ألا تكون بينكم خلافات، ولكن إذا أصررتم على خلافاتكم نتمنى ألاّ تجعلوا من القضية الفلسطينيّة مِشْجباً تُعلّقونها عليه.

المنطلق الرابع - ضرورة بناء الاقتصاد العربي على أساس اقتصاد الحرب:

أيضاً في هذه المذكرة المهمّة بالنسبة لنا في «فتح» والتي كتبت في سنة 1964 قلنا لإخواننا في الدول العربية: «إنّ الغزوة الصهيونية لفلسطين، وإنْ كانت تستهدف فلسطين مرحليّاً، إلاّ أنها في الواقع تستهدف العالم العربيَّ على المدى البعيد، هي في الواقع تحدٍّ حضاريٌّ للمنطقة العربية، تريد من العرب في فلسطين ومن هم حول فلسطين أنْ يرتدّوا إلى الصحراء، وتريد أنْ تكون هي «سوبر» المنطقة تتعامل معنا كما تريد؛ فترسم لنا الاقتصاد والتجارة والنفط وكيفية الاستفادة من مواردنا كلّها.

وفي ذلك الوقت المبكر قلنا للإخوة في الدول العربية:» عليكم أنْ تبنوا اقتصادكم على أساس أنه اقتصاد حرب، فإذا بنيتم اقتصادكم على أساس أنه اقتصاد سلم قبل أنْ تواجهوا هذه الغزوة الحضارية، فإنّ إسرائيل بسلاحها المتفوّق قادرة على أنْ تصل إلى كل مكان». وفعلا، لولا الحماية السوفييتية للسدِّ العالي في سنة 1967، لكانت القاذفات الإسرائيلية ضربت السد العالي، وفي سنة 1973 لم ترحم القاذفات الإسرائيلية المنشآت

السورية، مصفاة البترول والمصانع التي ضربت بالطيران الإسرائيلي في حرب الاستنزاف؛ تلك الحرب جاءت شاهداً على أنّ العرب ليس لديهم أيّ مشروع أو أيّ سدٌّ على الفرات أو النيل أو في أي مكان سينجو من التدمير والقصف وسيظلّ نقطة ضعف بالنسبة لهم ما داموا لم يجتثوا الكيان الصهيوني من فلسطين، سيكون كلّ شيء تحت رحمة الصهاينة، لذلك قلنا لهم:» ابنوا اقتصادكم على أساس أنه اقتصاد حرب».

ومن الطريف أنّه في الوقت الذي كانت فيه مذكرة فتح قد أدخلت إلى مؤتمر القمة العربية، ونالت إعجاب الرئيس أحمد بن بيلا، كان مدير مكتب الحركة في الجزائر الأخ أبو جهاد في ذلك الوقت، وقبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ينتظر الجواب، وخرج له الجواب عن طريق أحد موظفي وزارة الخارجية الجزائرية (وهو من المناضلين في الثورة الجزائرية الذين أحبّوا الثورة الفلسطينية وتعاطفوا معها تعاطفاً كبيراً)، هذا الرجل المناضل خرج من الاجتماع ودموعه تتساقط من عينيه وقال للأخ أبي جهاد الذي سأله: ماذا حصل في مذكرتنا؟ فأجابه بعبارة واحدة: «لقد اتفقوا عليكم، وكان اختلافهم رحمة لكم».

المنطلق الخامس - العودة طريق الوحدة

قد يتصوّر البعض أنّ معالجة هذا الموضوع سهلةٌ، غير أنّ الحقيقة خلاف ذلك؛ لأنَّ الحركات السياسية التي كانت سائدة قبلنا في الساحتين الفلسطينية والعربية كانت ممثلة بالأحزاب القومية التي تنادي بالوحدة العربية أولا، على اعتبار أنّ الوحدة العربية هي التي تستطيع أنْ تحرر فلسطين، لذلك كانت كلُّ دعوة لنضال فلسطينيٌّ يُنظر إليها على أنها ارتداد عن القومية إلى الإقليمية، لذلك كنا متهمين بالإقليمية، وأدبياتنا كانت مضطرة أنْ تتحدث كثيرًا عن هذا الموضوع لإبعاد هذه التهمة عنا. على سبيل المثال كان ياسر عرفات حريصاً على أنْ يقول فلسطينية «فتح» هي تجسيدٌ لعروبتها وقوميتها، وأنّ العمل الفلسطيني هو عملية تخصص في إطار النضال داخل الأمة العربية. أمّا أبو جهاد فكان يقول: نحن في «فتح» والثورة الفلسطينية نعمل على تنمية كافة طاقاتنا وإمكانياتنا لتوظيفها في صراعنا الحضاريّ القوميّ مع عدونا الصهيونيّ. وفي المجال نفسه، يقول: انطلقنا بالاعتماد على الشعب العربيّ الفلسطينيّ، ليس بنظرة إقليمية وإنما عربية المنطلق، ثم جسّدنا بعد ذلك أنّ ثورتنا فلسطينية الوجه، عمقُها عربيٌّ ووجهُها فلسطينيٌّ، ثم قلنا

في أدبية أخرى: الثورة فلسطينية الوجه عربية العمق، عالمية الأبعاد، لذلك رفعنا شعار «العودة طريق الوحدة» بعد أنْ أصبح الشعار القديم «الوحدة طريق تحرير فلسطين» شرطاً تعجيزيًّا.

لقد كنا ننتظر أنْ تُنْجَزَ الوحدة خلال سنة وتحققت الوحدة بشكل جزئي في نموذج الوحدة المصرية السورية التي سرعان ما انفصمت. ولعلّنا نذكر كم طرب العالم العربي على محاولة الوحدة ما بين مصر وسوريا والعراق بعدما أُطيح بعبد الكريم قاسم سنة 1958، التي لو قُيّض لها أنْ تتحقق، في ذلك الوقت، لكانت الأمور قد تغيرت، ولكنّا أشدَّ الناس سعادة بتحققها. وعندما أُعلن عن الوحدة السورية العراقية كان موقفنا مؤيدًا ومناصرًا، وهذا يعني أننا، في حركة فتح، لم نكن ضدَّ أيّ وحدة عربية صغرى أو كبرى تأتي قبل تحرير فلسطين، ولسنا ضد أنْ تختصر علينا الطريق، كما أننا لا نُعارض أنْ يتقاطع شعارُنا «العودة طريق الوحدة» مع الشّعار المرفوع سابقاً، وهو «الوحدة طريق العودة» نتمنى أنْ يتعانقوا في منتصف الطريق، لكن المآلات التي وصلت إليها نتائج المحاولات السابقة أحبط طموحنا وأكّد واقعية شعارنا.

لقد بدا لنا أنّ الحكام العرب والأحزاب القوميّة التي كانت تدعو إلى الوحدة أنها لم تكن تملك زمام أمرها بدليل أنّ الناس لم يفهموا حقائق الخطابات الوحدويّة ولم يكونوا على دراية بما يتمّ في الخفاء. ومن ذلك ما حدث عندما أخذ الرئيس عبد الناصر يذيع مباحثات الوحدة، وكيف كان ميشيل عفلق يناقش، وأنّ العراقيين هم الذين لا يريدون الوحدة، وأنّ حزب البعث غير وحدويّ، وهي محاولة انتهت بقطيعة مريرة ودفعت العراق إلى الابتعاد عن الوحدة الثلاثية. وطوال أربعة أشهر فقط بقي أمل الوحدة مُعلَّقًا وانتهى بابتعاد العراق عن الوحدة الثلاثيّة، وبقي الناس لا يعرفون سرَّ عدم إقامة الوحدة الثلاثية. بيد أنّ هناك حقيقةً قالها الرئيس عبد الناصر قبل وفاته إلى أحد إخواننا في الثورة الفلسطينية، قال له: وُجِّه إليّ إنذارٌ مُفاده؛ إذا كنت عازماً على ضمّ العراق معك فهذا أمر مرفوض، وإذا كنت تريد وحدة، خذ الأردن لكن العراق لا. لقد كان هذا الإنذار عالميا، ما السبب؟ لأنّ دولة الوحدة هذه لو أخذت الأردن فهي ستتورط في إطعام الشعب في الأردن وستقف على حدود أكثر من 400 كم من العدو الصهيوني الأمر الذي يُبقيها

مُستنزَفة، لكنّ دولة الوحدة مع العراق تجعل منابع النفط في يديها، وهذا يعني ميلاد دولة قوية مسيطرة على منابع النفط الهامة الموجودة في العراق.

هذه الوقائع تؤكّد أنه كان لنا الحقُّ قبل انطلاقتنا أنْ نقول: إننا لا نستطيع تأجيل مشروعنا التحرريّ وانطلاقتنا والانتظار إلى ما لا نهاية لتتمَّ هذه الوحدة، خاصّةً أننا لم نسمع من أحد موعدًا محدداً لحصولها. لو قالوا لنا: إنّ الوحدة العربية ستقع خلال سنتين أو ثلاثة لانتظرنا، ولكن وبعد كلّ الآمال العريضة التي تعلقت بالرئيس عبد الناصر قائد العرب والعروبة الذي كان يملك قدرة فعليّة على قيادة العرب في تلك المرحلة خرج على الجماهير العربية في سنة 1962 ليقول: ليس لديّ خطةٌ لتحرير فلسطين وأنّ الذي يقول لكم أنّ لدي خطةً لتحرير فلسطين يكون كاذباً.

لذلك كلّه رفعنا شعارنا «العودة طريق الوحدة»، ووضعنا الحياة في مستوى الموت وقررنا أنْ نتقدم الصفوف، ثم قلنا: إنَّ على عمقنا العربي أنْ يُنظِّم نفسه ويشارك في هذه المعركة طويلة الأمد، وقلنا: إنّ انطلاق الجيوش العربية مع الفدائيين الفلسطينيين خلفهم أو أمامهم، وبعد معركة طويلة شاقة تسيل فيها دماء ما لا يقلّ عن 50 ألف عربي وفلسطيني وتمتزج عند الحرم الشريف في القدس ستتوحد الأمة العربية تلقائيّاً، وسيخرج العرب من هذه المعركة وهم موحدون وتتحقق الوحدة العربية في الوقت الذي يتحقق فيه تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح وسيكون تحرير فلسطين بالتضحية وبالدماء هو المجال لخلق القيادات، هذه القيادات لا تنظر إلى الحياة الدنيا ولكنها تنظر إلى الحياة الآخرة وتنظر إلى أنّ الحكم ليس رفاهية. إنّ هذه المعركة ستُخلّص الأمة العربية من كافة السلبيّات لديها، وعن طريقها نستطيع أنْ نُطهّر بدمائنا أرضنا ووجودنا من رجس هذه الغزوة الصهيونية التي استهدفتنا ونالت منّا.

وفي الوقت نفسه نبارك أيّة وحدة تكون اختصارًا للطريق تساعد ولو بتحقيق جزء من الشعار الذي كان مرفوعًا سابقًا، ولذلك نحن لا نقول لإخواننا في الأحزاب القومية، إنكم على خطأ، بل نقول: الوحدة موضوع مقدس، ونتمنى أنْ تصلوا بأحزابكم إلى هذه الوحدة، ونتمنى أنْ تصلوا بنضالكم إلى هذه الوحدة ولكن نحن كفلسطينيين ندعو إلى أسلوب آخر ورفع شعار آخر ونتمنى أنْ يلتقي هذان الشعاران في منتصف الطريق.

المنطلق السادس - الاعتماد على الجماهير العربية كعمق قومي استراتيجي:

نحن في الثورة الفلسطينية نؤمن أنّ من سيناضل معنا ليس هم الحكام وإنّما الجماهير الواعية، وبعبارة أخرى فإنّ الذين سيجودون بالروح هم الكوادر ومجموع الناس الذين سيقتنعون بضرورة النضال القوميّ وضرورة النضال الوطنيّ من أجل الوصول إلى تحرير فلسطين، لذلك فإن هذه الجماهير هي التي تشكل عمقنا الاستراتيجي والتي نعتمد عليها لكي تدفع الأنظمة إلى أنْ تسير في الطريق الذي يقرّبها من فلسطين، وليس في الطريق الذي تسلكه الأنظمة. شريطة أن تتبنّى مواقف وطنيّة، أمّا موقفنا من الأنظمة فيستند على موقفها ودعمها للقضية الفلسطينية، نحن في دستورنا نقول: «نحن نقبل العون الشريف من كلّ مكان بشرط ألاّ تُفرض علينا أيُّ تبعية أو وصاية أو أية شروط أخرى»، ولذلك فإنّ الأنظمة هي مصدر من مصادرنا، وهذه الأنظمة أيضاً ليست بديلا عن شعوبها في مواقفها، أي أنّ الشعوب العربية هي شعوب ناضجة وهي شعوب على أرضها، ولذلك مطلوب منها أنْ تنهض وتعمل على تصحيح مسيرتها.

أمّا نحن الفلسطينيين فلا يجوز أنْ نتولى عمل غيرنا، لأننا إذا ما دخلنا في متاهات عملية تغيير الأنظمة في داخل البلدان العربية، فكأننا نقع في قضية التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية، وهذا معناه قيام ردّة الفعل لدى الأنظمة كي تتدخل في شؤوننا وتعمل على ضربنا وتقسيمنا، ولكننا نترك للشعوب في كل دولة عربية أنْ تقوّم مسيرة النظام وإصلاحه.

أما نحن في الثورة الفلسطينية فإننا نقوّم موقف أي نظام بميزان خاص وبمعيار خاص، هذا الميزان الخاص هو القرب من فلسطين أو البعد عنها، فإذا كان موقف أي دولة عربية، بعيداً عن فلسطين فإننا نعّده موقفاً غير وطني. أمّا إذا كان موقف هذه الدولة العربية مع فلسطين وقريب من فلسطين، فإننا نعدُّه نظاماً وطنيّاً. وبعبارة أخرى، فإننا في الثورة الفلسطينية وفي فتح، تحديداً، كنا نتحاشى أنْ نستعمل كلمة رجعيّ وتقدميّ، ونستبدل بها دائما كلمة وطنيّ أو غير وطني، فنقول: هذا الموقف وطني أو غير وطني لماذا؟ لانّ كلمة رجعي وتقدمي تحمل أكثر من مفهوم يرتبط بالناحية الاجتماعية أو يرتبط بصراع الطبقات، ولذلك نحن في مرحلة التحرر الوطني لسنا معنيين بأنْ نقول هذا

النظام رجعي أو تقدمي، ونحيل هذه التقييم الى الشعب العربي في كل بلد فهو الذي يقول هذا النظام رجعيّ أو تقدميّ.

المنطلق السابع - الحركة والمضمون الاجتماعي

هناك كثير من الناس يعيبون على حركة فتح أنه ليس لديها مضمون اجتماعي، وفي هذا المجال نقول: إنه إذا كان المقصود بالمضمون الاجتماعي أنْ نُحدد نظام الحكم مقدّماً فإننا قررنا عند انطلاقتنا أنّ الأرض ستكون للسواعد التي تحررها، وأرجأنا الحديث عن نظام الحُكم المُستقبليّ إلى ما بعد التحرير، وقلنا: إنّ تحديد المضمون الاجتماعي الذي سيسود فلسطين يُعدُّ مسؤولية القيادات التي ستنجز مشروع تحرير الأرض بعد توافقها مع القوى السياسية والنضالية والثقافيّة والاجتماعية الأخرى، لأننا متى ما سمحنا لأنفسنا أنْ نقول: المضمون الاجتماعي هو إسلامي فمعنى ذلك أنّ وجودي أصبح غير مُسوَّغ؛ لأنّ هناك الإخوان المسلمين الذين يُمثلون في أحد أشكال حضورهم المضمون الإسلاميّ، وإذا قلنا نحن نعتمد الاشتراكية العربية فإنّ علينا أنْ نسير في طريق حزب البعث العربي الاشتراكي، وإذا قلنا نحن ماركسيون فسوف يتعيّنُ علينا السير مع الحزب الشيوعيّ الفلسطينيّ الذي لا زال موجودًا.

لذلك نقول: إنّ عدونا الصهيونيّ اجتثّ الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب المُلك وحتى نحن في فلسطين ليس هناك البرجوازيات والملكيات الكبيرة الموجودة في مصر في ذلك الوقت أو في مكان آخر، نحن لسنا ضد عملية التغيير من أجل الأفضل ومن أجل أنْ يسود الشعب وهو الذي يحقق العدالة الاجتماعية.

نحن مع العدالة الاجتماعية المُتجلّية عندما تدخل على معسكراتنا وعلى مؤسساتنا تجد أننا نطبق عدالة اجتماعية وتوزيعًا اقتصاديًّا صحيحًا، لا يقلّ عن ما هو موجود في النظم الاشتراكية، ولكن تجدون إننا في فتح نجحنا في كافة ما طرحنا، لأننا كنا نسير على طريق سدّ نوافذ الغرفة في كلّ طروحاتنا، كلّ شيء يعود لتقسيمنا مرة ثانية، فأنت تقول الإسلام، ولكن نحن نقول: لا، الشيوعية، وأنت تقول الاشتراكية العربية، ونحن نقول الاشتراكية الماركسية، نحن سددنا كلّ منافذ الغرفة، لنقول بكلّ صراحة، أنتم ترون أنه برغم المدّ الذي أحرزته الثورة الفلسطينية، هل يستطيع أحدكم أنْ يقرر أنه يرى النصر

بعينه، من المحتمل أنَّ أولادنا هم الذين يصلون لتحرير الأرض، هل نستطيع أنْ نفرض على أولادنا من اليوم، النظرية الاجتماعية والاقتصادية التي سيطبقونها؟ جائز أنْ يصلوا لطرح نظام عالمي أفضل من كل المطروح حاليا في الساحة، لذلك نحن نعدّ هذه نقطة نقطةً تفجيرية، ونقطة خلاف، ونقطة تدعونا إلى التشرذم الحزبي.

ولهذا السبب فإنَّ هيكلنا هيكل البناء الثوري عندما يقول مرحلة ما بعد التحرير تُبحثُ بعد التحرير، وأنَّ السواعد التي تُحرر الأرض تضع النظام المناسب، وبعبارة وجيزة: نحن الآن نزرع الزيتونة التي ستثمر بعد 20 سنة والثمر هذا ينظّمه أبناؤنا كما يشاؤون وهذه ليست كل المنطلقات.

ولكن نستطيع القول إنها أهم المنطلقات أو أهم المفاهيم الأساسية التي قامت عليها حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، وهذا الكلام مرتبط بمرحلة تاريخية لا تتجاوز سنة 1965،و بعد سنة 1965 طرأت على مفاهيمنا أشياء كثيرة وعالجناها، وطبعا عالجناها بأساليب متعددة، ويجوز أنْ تُعدَّ جزءاً من منطقاتنا الآن، ويمكن أنْ نعود يوما ما إلى أنْ نبحث في المستجدات التي عالجنا فيها الأمور التي استجدّت في الساحة الفلسطينية. كأنْ نبحث في كيفية معالجة الحصار الذي حدث بعد سنة 1973 من قبل، بطرح مقولة السلطة الوطنية، ثم بطرح البرنامج السياسي ذي النقاط العشر، ثم البرنامج السياسي ذي الخمس عشرة نقطة، ثم البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية في آخر مجلس تشريعي. مما لا شك فيه أنَّ تطور الأحداث يجعلنا نستخلص من منطقاتنا السابقة منطلقات جديدة، ونستخلص مفاهيم جديدة تعالج الأوضاع الجديدة.

طبعا هذا الموضوع من الناحية العلمية صحيح، لماذا؟ لأنه حتى الرسالة الإسلامية، لَمَّا نزلت على الرسول ﷺ كان إذا استجدت معه مسألة معينة، كان يعمل على حلِّها بأحاديث نبوية إذا لم ينزل عليه الوحي، إذن هناك تطور تفرضه الأحداث من خلال مسيرتنا فرضت علينا أنْ نعالج الأمور معالجة تكتيكية ومرحلية مع عدم الإخلال بالإستراتيجية[1].

(1) أوضحت في محاضرة لي في مدرسة الكوادر بالكويت بتاريخ 1979\9\29، المنطلقات الفكرية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، والمفاهيم الأساسية لها والتي جاءت نتيجة للواقع الذي انطلقت فيه.

الشقيري والانطلاقة

لا ندري إذا كانت انطلاقة حركة فتح هي التي دفعت القيادة المصرية والقيادات العربية الأخرى إلى القيام بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينيّة؛ كي تكون تحت السيطرة العربيّة وكي تسدّ الطريق على حركة فتح والحركات السرية الأخرى أم أنَّ يأس الرئيس عبد الناصر من قيام أيّ وحدة عربية حقيقية هو الذي دفعه للدعوة لإنشاء كيان فلسطيني يتولى معالجة القضية بعد أنْ تكلم بصراحة أمام وفد المجلس التشريعي الفلسطيني وقال: «يكذب عليكم من يقول بأنَّ لديه خطة لتحرير فلسطين».

فقد كُلِّفَ الأستاذ أحمد الشّقيري باحتلال مقعد فلسطين في الجامعة العربية الذي أصبح شاغرًا بوفاة أحمد عبد الباقي رئيس وزراء حكومة عموم فلسطين، وطُلب منه أنْ يشكل الإطار الذي يساعده على العمل من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية، وأخذ الشقيري يجوب البلاد العربية مستطلعاً آراء الجاليات الفلسطينية في الخارج، والتقى به رجال أمثال: هاني القدومي، وخالد الحسن بوصفهم شخصيات فلسطينية وهم في الحقيقة كانوا أعضاء في حركة فتح وينفّذون أوامرها.

كانت الكويت هي البلد الوحيد الذي وافق أنْ تجرى على أرضه انتخابات لعضوية المجلس الوطني المزمع عقده، ولم يستطع الشقيري أمام الضغوط التي كانت تمارس عليه والجهات التي كانت تحذّره من أنَّ حركة فتح امتدادٌ للإخوان المسلمين أنْ يفي بوعده بإعطاء خمسة وعشرين مقعدًا لفتح في المجلس التأسيسي الذي عُقد في القدس عام 1964، وذلك وفقاً لاتّفاق تمّ بينه وبين اللجنة المركزية في حركة فتح.

لم يكن لفتح على أرض الواقع سوى ستة أعضاء في هذا المجلس جاء أغلبهم على أساس أنهم مستقلون وغير معروف أنهم من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وهم - وأرجو ألا أكون مخطأً: ياسر عرفات، ومحمود عباس، وخالد الحسن، وهاني القدومي، ورفيق النتشة، وخيري أبو الجبين، أمّا البقيّة فتمكّن رجل المخابرات المكلف بمرافقة السيد أحمد الشقيري من استبعادهم رغم أنف الشقيري، أمّا كمال عدوان فقد غامر وسافر بدون دعوة وفرض نفسه على الاجتماع.

ورغم العدد القليل من حركة فتح، فقد كانوا نجوما وكتلة نشاط أعطت الكثير من الزخم إلى اجتماعات المؤتمر التأسيسي للمجلس الوطني، وأبدت حركة فتح عتابها للأستاذ الشقيري وقالت له: هناك شخص يلازمك بوصفه مدير مكتبك وهو من المخابرات فلا تحضره معك حتى نستطيع أنْ نكشف لك عن عدد أكبر من شخصيات فتح، وفعلاً جاء إلى الكويت دون اصطحاب ذلك الشخص الذي قام بالالتحاق بعد يوم واحد ووقف على باب غرفة الشقيري قائلاً له: اكتشفوا في مصر أنَّ هناك من يريد الاعتداء على شخصك وكلّفوني بالحضور لحمايتك، وكانت فتح تعرف حقيقة الأمر، وعندما انعقد أول اجتماع لمجلس وطني في القاهرة كان أغلب من عرفهم هذا الرجل من حركة فتح ممنوعين من الدخول بتهمة الانتماء للإخوان المسلمين رغم أنهم خليط من أحزاب مختلفة وقد تركوا حزبيتهم تمامًا، وأصبحوا أعضاء في حركة وطنية فلسطينية بعد أنْ نزعوا أرديتهم الحزبية وارتبطوا بمرحلة التحرر الوطني الفلسطيني..

أذكر أنه عندما كُلِّف الشقيريّ بمهمته كان في زيارة إلى ليبيا فأرسلت له حركة فتح وفدًا قال له: إنّ فتح قررت الانطلاق بالكفاح المسلح في أوائل عام 1965، فما رأيك أنْ نعجِّل الانطلاقة بضعة أشهر كي تدخل إلى الجامعة العربية ممثلاً للرصاصة التي انطلقت وليس مُكلَّفاً من الدول العربية، وللوهلة الأولى أعجبته الفكرة غير أنه سرعان ما استدرك قائلاً: «أنا والدي شيخ وأريد أنْ أقوم باستخارة». وفي الصباح قال بعد الاستخارة: أرى أنْ نغتنم الفرصة عسى أنْ يأتي منها شيء ولكن أعدكم بالتعاون الوثيق مع فتح، ولكن زملاءه في اللجنة التنفيذية كانوا على عكس توجهاته ومنهم السادة بهجت أبو غربية والدكتور حيدر عبد الشافي وفاروق الحسيني.

وانسجامًا مع موقفها الوطنيّ ومسؤوليتها التاريخية شعرت قيادة فتح أنه ليس من المناسب أنْ يكون هناك مكتب لها في الجزائر وآخر لمنظمة التحرير الفلسطينية، فأبلغت الشقيريَّ أنها تقدم مكتبها ليكون مكتبا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشكر الأستاذ الشقيريّ هذه المُبادرة غير أنّ وجود أغلبية مناوئة للشقيريّ في اللجنة التنفيذية جعلها تأخذ قراراً بتعيين رفعت عودة مديراً لمكتب الجزائر وأخذ يضيق على خليل الوزير ويحاول تقليص دوره في عمل دورات عسكرية ونضالية لحركة فتح ، الأمر الذي اضطر

خليل الوزير إلى أنْ ينسحب ويمارس عمله من منزله في الجزائر وكان أنْ أثمر ذلك العملُ في إعداد الكوادر المؤهّلة والإمكانيات المطلوبة للانطلاقة الموعودة.

زار الشقيري الجزائر وودعه خليل الوزير في المطار فقال له الشقيريّ: آسف لما حصل بالنسبة لمكتب الجزائر، وسأعيّنك مديرًا لمكتب المنظمة في الخرطوم. فقال له خليل: عندما تكون مصلحة حركة فتح أنْ أبقى في الجزائر فإنني أفضّل أنْ أكون فرّاشاً في مكتب فتح في الجزائر على أنْ أكون مديراً في أيّ مكان آخر.

وأذكر أنه في سنة 1978 كنت في مهمة إلى المملكة العربية السعودية، وكان الإسرائيليون يدبّرون القيام بهجوم علينا في جنوب لبنان وقابلت سمو الأمير فهد نائب الملك آنذاك[1] فأعطانا كل ما طلبناه، وفتح الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع مخازن الجيش السعودي[2] وكذلك فعل رئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز[3]، كما استدعى وزير الخارجية السعودي سفراء الدول الكبرى وطالبهم بوقف الاعتداء الإسرائيلي المرتقب.

في تلك المُهمّة التقيت الأستاذ أحمد الشقيري الذي كان يُقيم في الفندق نفسه الذي كنت أقيم فيه وكان قد اعتزل السياسة، وتجاذبنا أطراف الحديث وتحاورنا لأوّل مرة؛ إذ لم يسبق أنْ اشتركنا في عمل مشترك. لقد كان دافئاً تجاه حركة فتح وعرفات وقال: إنّ ما يراه من ملاحظات يسارع إلى إرسالها إليه. وعاتبني بقوله: أنه عندما كان في الكويت وجمع له محبوه أكبر عدد من الشخصيات الفلسطينية على مائدة العشاء في منزل السيد عبد المحسن القطان استغرب عدم حضوري بعد أنْ أُخبر بأنني كنت مدعوّاً، فقال له أحدهم: لم نشأ أنْ نحرجه لأنه لا يشرب ولا يسمح لزوجته بحضور الحفلات الخاصة، فقلت له: سامحهم الله ربما يريدون أنْ يسلقوا المنظمة وحركة فتح بألسنة حداد في غياب المسؤولين عنها. وهذا ما تبيّن فيما بعد حيث لم يُدافع عن المنظمة من كان على علاقة طيبة معها أمثال

(1) أصبح ملكاً للمملكة العربية السعودية عام 1982 وتوفي عام 2005.
(2) أصبح ولياً للعهد في السعودية، في عام 2005 ، وتوفي عام 2011.
(3) أصبح ملكاً للمملكة العربية السعودية بعد وفاة أخيه الملك فهد في عام 2005 .

عضو المجلس الوطني الفلسطيني عبد المحسن القطان الذي أقدِّر له ما قدّمه من خدمات للشعب الفلسطيني غير أني، من جهة أخرى، لا أرضى أنْ يستقيل من المجلس الوطني احتجاجاً على سياسة القيادة الفلسطينية تجاه الكويت.

وإذ جرى اختياري عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني ودعوتي للالتحاق بالدورة الرابعة له في القاهرة في تموز عام 1968، أرسلتُ برقية لأخي محمد حسن الإفرنجي وقلت له: أرجو أنْ تراجع المخابرات المصرية وتقول لهم: إني عضو مجلس وطني فلسطيني ولي حصانة حتى لا يتصرفوا خطأ تجاهي وتحصل مشكلة بيننا وبينهم.

وأرسل إلي إنهم يرحبون بك وقال ضاحكاً على التلفون: لقد شطبوا عنك التهمة الكبيرة، قلت له وما هذه التهمة؟ قال: إنها كالتالي: «سليم الزعنون، مشهود له بالكفاءة والاستقامة وبالرغم من أنه ترك الإخوان المسلمين وأصبح عضوًا مُهمًّا في حركة فتح إلاّ أنّ الإخوان المسلمين في قطاع غزة يعدّونه مرشحهم ليكون أول رئيس لحكومة فلسطينية في قطاع غزة بعد تحريرها من المصريين». وقال: إنَّ الضابط الكبير كان يضحك من غباء كاتب التقرير، وقال لولا أنَّ القطاع قد سقط بأيدي الإسرائيليين منذ 1967 لما استطاع أحد أنْ يشطب عن زميلك مثل هذه التهمة لأنَّ مصر والمقاومة الآن في خندق واحد في مواجهة إسرائيل وفعلا لم أشعر بالتكريم إلا عندما نزلت إلى المطار، واستمر احترام السلطات المصرية لي طول الوقت.

في الأيام التالية انعقد المجلس الوطني الفلسطيني وكان تعداده 100 عضو وأذكر أنّه كان لفتح ثلاثة وثلاثون عضواً، وهناك سبعة عشر عضوًا أغلبهم من تنظيم الصّاعقة التي وافقت وحدها على مشاركتنا في أول مجلس، أمّا الباقون وهم خمسون فقد عيّنتهم اللجنة التنفيذية برئاسة السيد يحيى حمودة إذ كان من المفروض أنْ تقدم اللجنة التنفيذية استقالتها وأنْ يتمّ اختيار لجنة تنفيذية جديدة ولكن حال دون ذلك أمران:

الأول: الغالبية في فتح كانت ترى ألاَّ نتسلم السلطة في هذه المرحلة خوفًا على حركة فتح التي انطلقت في 1 / 1 / 1965 وحفاظاً على كوادرنا التي نحن بحاجة إليها.

الثاني: الخلاف الذي حصل بين المستقلين والفصائل الفلسطينية حال دون الوصول إلى قيادة موحّدة.

وهنا تم التجديد للجنة التنفيذية برئاسة يحيى حمودة ستة شهور أخرى. ولكن أهمَّ حدث في هذه الدورة كان الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات؛ فلم يعد رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة هو نفسه رئيس المجلس الوطني، وانتخبت هيئة جديدة لرئاسة المجلس الوطني وأصبح الأخ عبد المحسن القطان رئيساً للمجلس وأصبح مكتب الرئاسة مشكَّلاً من الأخوة محمود تيم ووديع حداد وسليم الزعنون أميناً للسر.

وعندما علم الشيخ سعد العبد الله بذلك قال: كيف حصل هذا، فقلت له: إنّ حركة فتح رشحتني لهذا الموقع. فقال: إذا كنت من فتح فلماذا لم تخبرني؟ ولاحظت في كلامه استياء حاول إخفاءه، ثم قال: أريد أنْ تكتب لي تقريرًا تشرح فيه ما حصل في الاجتماعات، وهنا ثار الدم في عروقي، وغادرت المكان وتوجهت فوراً إلى منزل المرحوم خالد الحسن في منطقة الشويخ وقلت له: سأقدم استقالتي بسبب هذا الطلب غير اللائق. فتدخّل أبو السعيد مهدِّئاً وأخذ مني الاستقالة وقال: اترك الأمر لي، ثم أخبرني بعد أيام: لقد عالجت الأمر والرجل ازداد تقديراً لك، وهو لم يقصد ما فهمته من الطلب، وهكذا كانت هذه الحادثة سبباً في قيام علاقة متكافئة بين فتح وبين السلطة الكويتية، واستمرت العلاقة الطيبة تحمي الجالية الفلسطينية حتى عام 1990 .

موقف الإخوان المسلمين من الانطلاقة

أمَّا الإخوان المسلمون فقد تفاوت ردُّ فعلهم؛ فالإخوان المسلمون الفلسطينيون منهم من عارض ومنهم من انتقد، في حين أنَّ الإخوان المُسلمين المصريين كانوا معجبين بالعاصفة ومؤيدين لها.

وفي قطر وزع زعيم الإخوان منشورًا انتقد فيه الانطلاقة وذهب إلى القول: إنها جاءت في وقت غير مناسب قد يؤدي إلى سقوط الضفة الغربية، وقال محللون سياسيون: إنّ مبعث هذا المنشور الخوف على امتيازات أعطاها الملك حسين لهم إنقاذاً لهم من الاضطهاد الذي لاقوه في مصر بعد حلِّ جماعة الإخوان المسلمين، وقد ردَّ عليهم الإخوان المسلمون على لسان الأخ عبد العزيز السيسي في الكويت فأصدروا منشوراً تحت اسم» العاصفة» والإخوان جاء فيه: إنّ من أصدر المنشور في قطر لا يمتّ للإسلام أو للإخوان

المسلمين بصلة، وإنّ من يقف ضد الجهاد ليس إخوانيًّا، وجاء في المنشور أيضاً: ماذا يعني سقوط الضفة الغربية؟ وهل هو يخشى على امتيازات منحت للإخوان المسلمين في الأردن تعويضا لهم عن مأزقهم في مصر مع الرئيس جمال عبد الناصر؟ واستشهد عبد العزيز السيسي بفتوى لابن تيمية تقول: إذا تمترس المشركون بعدد من أسرى المسلمين جاز لرماة المسلمين أنْ يقتلوهم بالنبال ويحتسبونهم شهداء عند الله، وذلك بهدف الانتصار على العدو في المعركة.

وحضر لزيارتي زعيمهم في الكويت الدكتور حسن عبد الحميد (رحمه الله) وقال لي: ماذا تفعل فتح؟ أنتم تضربون ماسورة، وتفجرون قنبلة، وهذا عبث، إنكم تخرّبون على الحركة الإسلامية، وإننا نعتب عليك وعلى صلاح خلف، فقد خرج معكما الكثير ممن كانوا في الإخوان، وننكر عليكم أنْ تدخلوا مع أحزاب كالبعث والشيوعيين والقوميين العرب في حركة فتح، الأمر الذي يحمل معه بذور فشله.

وسألته كيف تخرّب فتح على الحركة الإسلامية؟

قال: إننا نعدّ العدةّ لانطلاقة قوية في 1/ 1/ 1966 وأنتم بعملكم الذي بدأ ضعيفاً نبّهتم الأنظمة العربية قبل أنْ نبدأ. غير أني لم أجد وسيلة لإنهاء النقاش معه سوى أنْ أقول له: «يا حسن لا زلت مسلما وإنْ خرجت من تنظيمكم، وأعدك عندما أسمع أنّ الحركة الإسلامية قد انطلقت في يوم من الأيّام، وقدّمت عملاً يفوق ما تفعله فتح والعاصفة بضرب ماسورة أو تفجير قنبلة أنْ أترك حركة «فتح» وألتحق بكم أنا وكلّ من تعتقد أنني أخذتهم معي من جماعة الإخوان المسلمين إلى فتح وهذا وعد مني. وافترقنا ولم تنطلق الحركة الإسلامية كما قال لي في 1/ 1/ 1966.

والتقينا حسن عبد الحميد مرة أخرى في دكان الأخ يوسف عميرة بعد هزيمة حزيران 1967 في منطقة الشرق بمدينة الكويت، وكان الأخ يوسف عميرة أحد أوّل ثلاثة مؤسسين في حركة فتح، وقلت له يا حسن: «سقطت القدس واحتلت سيناء والجولان إلى جانب الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم نشاهد أنكم بدأتم عملاً جهاديًّا في 1/ 1/ 1966، فلماذا لا تضمون جهودكم إلى جهودنا»، وأبلغته أنّ ياسر عرفات قد نزل إلى الداخل لتجميع الصفوف والتحضير لانطلاقة جديدة.

ترقرقت الدموع من عينيه، وقال: لقد تبيّن لي أنّ إخواني كذبوا ولم يفعلوا أو يحضّوا على عمل جهادي في 1/ 1/ 1966، وبادرت كوادر كثيرة إلى ترك الأحزاب وبالذات من الإخوان المسلمين الفلسطينيين، والانضمام إلى حركة فتح، وكان أهم رجل يقوم بهذا الاستقطاب بالنسبة للإسلاميين الأخ يوسف عميرة؛ فبوساطته جاء رجال لهم قدم سبق وصدق وانضموا للعمل التنظيمي والعسكري في حركة فتح، كما أنَّ الإخوان المسلمين المصريين كانوا يراجعونه مؤيدين لانطلاقة فتح وكانوا يقومون بدور كبير محاولين إقناع الإخوان الفلسطينيين بوجوب الالتحاق بالعمل العسكري الذي بدأته حركة فتح، وكان منهم الأخ عبد العزيز السيسي والشهيد محمد حسن الذي التحق بحركة فتح واستشهد في سبيل فلسطين.

جاءنا يوما الأخ محمد حسن (الذي استشهد في عملية انطلقت من المعسكر على نهر الأردن) وقال: لقد اقتنع الإخوان المسلمون الفلسطينيون بالالتحاق بحركة فتح ولكنهم يأخذون عليها بأنها تضم أفراداً لا يحترمون المشاعر الدينية ولا يؤدون الصلاة، لذلك نطالبكم بتخصيص معسكر خاص بالإخوان المسلمين المتطوِّعين للجهاد من خلال حركة فتح، وهذا ما حققته لهم حركة فتح، فأفردت لهم معسكرين كاملي التسليح والإمكانات، وقاتل رجالهم معنا، واستشهد بعض أفرادهم، إلى أنْ جاءت أزمة أيلول سنة 1970 فتركونا دون تنسيق، وبعضهم سلَّم أسلحته والآخر دفنها في الأرض، ورفعوا شعار العودة من حيث أتوا متذرّعين بالحديث النبوي: «إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار».

وهكذا عاد الإخوان المسلمون الفلسطينيون إلى موقفهم السلبي الذي امتدَّ ثمانية عشر عامًا أي من سنة 1970 إلى أواخر سنة 1987 حين قامت الانتفاضة المباركة، وبعد عدة أشهر أُعلن عن ميلاد حركة حماس وفق منهج ونظام أُعلنا على الناس، وقد رحبت حركة فتح بقيام حركة حماس وعملت على التنسيق معها، وعلى الرغم من ذلك، وللأسف، كان بعض رموزهم يهاجمون حركة فتح ويشككون في قائدها ياسر عرفات ويردد بعض أفرادها شائعة كاذبة بأنه ذو أصل يهودي. وغير ذلك، ولم تخل خطب الجمعة من مثل هذه الاتهامات.

وأذكر أنه في الثمانينات زار الشيخ عبد المنعم أبو زنط[1] الكويت، وكان يتعرض لفتح ولعدد من قيادتها بالنقد والتجريح، وخطب في أحد مساجد السالميّة وقال: إنني أدعو أكبر رأس في فتح أن يحضر الآن ويناظرني في هذا المسجد، وجاءني أحد الإخوة في فتح الذي تصادف وجوده للصلاة في ذلك المسجد وأبلغني هذه الرسالة، فقلت له: عُد إليه وقل له يا شيخ عبد المنعم لو كنت تدعو مُناظرَك لأمر من أمور الدين لكان سيأتيك مهرولاً، أما وأنك تدعوه لأمر من أمور الدنيا فهو ينتظرك في مكتب حركة فتح بالجابرية على الساعة السادسة مساء. وفعلا حضر الشيخ عبد المنعم أبو زنط ومعه ثلاثة عشر من مريديه، وتناقشنا طويلا وانتقد فتح بقسوة. فقلت له: ولكن بالمقارنة نجد أنكم لم تفعلوا شيئا، بل تركتم سلاحكم الذي هو سلاحنا على الأرض، وأغلقتم معسكر الشيوخ كما كان يعرف، بينما توجهت حركة فتح ومناضلوها إلى ثلوج جبل الشيخ ثم دخلت إلى لبنان، وأصبح لها شأن حتى إنها كادت تُعدُّ نصيرًا للمسلمين أمام جبروت الكتائب، وكان مفتي لبنان الشيخ حسن خالد (رحمه الله) يفتخر بأنّ حركة فتح هي جيش المسلمين في لبنان، أ لم يكن الأجدر أنْ تذهبوا بقواتكم إلى لبنان ليكون لكم شرف الدفاع عن مسلمي لبنان والشيخ حسن خالد، وأنْ تحملوا لقب جيش المسلمين في لبنان؟

ويختلف موقف الإخوان المسلمين الكويتيين، وعلى رأسهم الأخ عبد الله العلي المطوّع، عن موقف الإخوان المسلمين الفلسطينيين، فقد استمروا يؤيدون حركة فتح ويدعمونها بالمال، وأذكر أنّه في بداية سنة 1966 طلب الأخ عبد الله العلي المطوع اجتماعًا مع القيادة المحلية لحركة فتح في الكويت (لجنة الإقليم). فقابلناه وكنا ثلاثة: خالد الحسن وسليم الزعنون ود. فتحي عرفات. فقال: هذا مبلغ من المال وسنقوم بعد شهر بتقديم عشرة أمثاله إذا ما تأكد، وهذا ما أريد أنْ أسمعه منكم، بأنّ حركة فتح حركة إسلاميّة، وأنها لا تعلن عن ذلك حاليًا خوفاً من سطوة مخابرات عبد الناصر وبعض الأنظمة في المنطقة. وهنا تسرّع الدكتور فتحي عرفات وقال له: نحن فعلاً كذلك. فأخذت الحديث وقلت له: أنا الذي أملك الحديث باسم لجنة إقليم فتح في الكويت، وأنت تعرف أنّ

(1) وهو صديق لأخي د. رياض الزعنون، حيث كانا في جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وصديق للأخ صلاح خلف إذ زامله في الأزهر الشريف أثناء الدراسة.

المؤمن يجب أنْ يكون صادقًا. وخاطبته: يا «أبا بدر»، حركة فتح خليط من انتماءات سابقة صحيح أنَّ العنصر الإخواني أكثر من غيره ولكن هيكل بنائها الثوري وأنظمتها تقول بأنها حركة وطنية تقبل في صفوفها كلَّ فلسطيني يترك حزبه، ولذلك لا يجوز أنْ نقول لك غير هذا من أجل أنْ نُشجّعك على دعمنا بالمال. فبدت عليه علائم الضّيق؛ لأن الذي يحدّثه كان من قيادات الإخوان المسلمين في قطاع غزة، ولكنه فيما بعد، سرد على مسامعي الحديث النبوي الذي يُفيد مضمونه أنّ المؤمن قد يفعل أكثر من خطأ ولكن المؤمن لا يكذب وأُقدِّر فيك ما تحلَّيت به من صدق.

مع حركة القوميين العرب[1]

كانت صورة حركة فتح غائمة في أعين القوميين العرب. ولكنَّ بعض المناضلين الذين استقطبتهم حركة فتح من حركة القوميين العرب جعل قيادتها تبحث عن هوية فتح وكان أكثر ما يخشاه الحكيم جورج حبش أنْ تكون حركة متفرّعة عن الإخوان المسلمين واقترح عليه بعض الأصدقاء أنْ يحضر إلى الكويت للالتقاء مع قادة فتح.

كان مع قيادة فتح آنذاك شخص يدعى محمود فلاحة من كبار رجال القوميين العرب وكان الحكيم قد اختبأ في منزله في سوريا عدة أشهر وقد خططت فتح أنْ يأتي إلى الجلسة متأخرا.

---

(1) يقول السيد خالد الفاهوم صفحة 74 من كتابه «خالد الفاهوم يتذكر»: «كما ذكرت سابقا فإنّ القوميين العرب كانوا قوة لا يستهان بها في المنظمة والمجلس الوطني، وكانت تربطهم علاقات وثيقة بالإدارة المصرية وخاصة سامي شرف، وشعروا بأنه بإمكانهم الاستيلاء على المنظمة فبدأوا، مع اليساريين وعلى رأسهم حيدر عبد الشافي، قبيل انعقاد المجلس الوطني في دورته الثانية (31/ 5-4/ 6/ 1965) بالمشاغبة على الشقيري واتّهامه بأنه يمالئ الدول العربية ولا يعمل على استقلالية المنظمة، وأنهم راهنوا في الدورة الثانية على عدم حضور الرئيس جمال عبد الناصر جلسة الافتتاح، ولكن حضوره أضعف موقف القوميين العرب، ولكنهم فاجأوا الشقيري في الجلسة الثانية بانتقاد جمعه بين منصبي رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني، وحصل شغب انسحب على إثره الشقيري من الجلسة، وحاول البعض وضع الشيخ عبد الله غوشة على المنصة فازداد الصراخ.. فأنزلوه وجاء البعض بالشيخ عبد الحميد السائح، وتكرر المشهد، فاسترضوا الشقيري وعاد إلى رئاسة الجلسات».

وبعد أنْ تمّ استقبال الأخ الحكيم وكان في الجلسة عدد من قيادات فتح الذين عرّفوه بأنفسهم؛ هذا كان بعثياً، وهذا كان إخوان مسلمين، وذاك كان شيوعيّاً، وذاك كان من حزب التحرير الإسلامي وكلّهم خلع رداءه الحزبي وارتبط بوحدة وطنية جديدة ورائدة في المنطقة.

وأثناء النقاش دخل محمود فلاحه فوقف له الحكيم وصافحه معانقاً. وقال له: «وهل أنت يا محمود من حركة فتح؟» قال له: نعم، ألم تقم حركة القوميين العرب في الأساس على فكرة الثأر من العدو الغاصب، وكنا نصدر نشرة الثأر؟ ولكنكم اتجهتم إلى الماركسية واعتمدتموها أساساً، وأنا اتّجهت إلى هؤلاء الإخوة؛ لأن طريقهم الجديد أقنعني. وقال له عبد الله الدنان: إذا لم يكن بإمكانكم أنْ تنضموا إلى حركة فتح فليس أقلّ من تكوين فصيل فلسطيني ينسّق معنا من أجل استعادة فلسطين، أليس الأجدى أنْ تدعو الفلسطينيين في حركة القوميين العرب إلى تشكيل فصيل متخصص في القضية الفلسطينية؟

وقد اقتنع الحكيم بذلك ولكنه عندما خرج لجماعته في الكويت أنكروا عليه أيّ تفكير بتشكيل فصيل خاص على اعتبار أنّ فيه ارتدادًا نحو الإقليمية والقطرية اللتين تناقضان الرؤية القوميّة في حلّ الصّراع.

ومن المؤسف أنهم عارضوا الانطلاقة وأصدرت حركة القوميين العرب منشورًا ورد فيه تاءات ثلاث ترمز إلى تفريط وتوريط، وردت حركة فتح عليهم ببيان كتبه الأخ عبد الله الدنان تحت عنوان «فتح تبدأ النقاش». غير أنّ القوميين العرب لم يقتنعوا بما طرحته حركة فتح في سنة 1963 إلا بعد هزيمة عام 1967 فبادروا إلى تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واختاروا التحالف مع الأخ أحمد جبريل الذي كان قد انسحب بجماعته من حركة فتح، ثم خرج أحمد جبريل وجماعته عن الجبهة الشعبية مصرًّا على الاحتفاظ باسمها، وتوالت انقساماتُ الجبهة، فأصبح هناك الجبهة الديمقراطية بزعامة الرفيق نايف حواتمة. والجبهة الثورية التي لم تدم طويلا، وانفصل عن جبريل طلعت يعقوب وأبو العباس ومعهم عدد من الكوادر وشكلّوا جبهة التحرير الفلسطينية، وبعد

ذلك انقسمت الجبهة الديمقراطية وخرج منها الاتحاد الديمقراطي (فدا)[1] بزعامة ياسر عبد ربه وصالح رأفت.

وسرعان ما دبّ بينهما الخلاف فأصبح رأفت عضواً مراقباً في اللجنة التنفيذية إلى أنْ جرى تثبيته عضوا أصيلاً فيها، خلال الاجتماع غير العادي للمجلس الوطني الذي عُقد في رام الله بتاريخ 26/ 9/ 2009 لاستكمال عضوية اللجنة التنفيذية التي قاربت على فقدان النّصاب بعد وفاة عضو اللجنة التنفيذية سمير غوشة، وبعد سنتين انتخبت زهيرة كمال أمينا عاما لـ(فدا) خلفاً لصالح رأفت، ولكنه بقي عضواً في اللجنة التنفيذية، وكان من نتائج ذلك أنْ يخرج ياسر عبد ربه أمين سرّ اللجنة التنفيذية من (فدا)، فتمّ عدّه عضوًا مستقلاً في اللجنة التنفيذية.

(1) انسحبت الجبهتان الشعبية والديمقراطية من جبهة الإنقاذ التي كانت برئاسة الأخ خالد الفاهوم ودخلت الجبهة الديمقراطية إلى الداخل، وشارك ممثلها في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وتبعتها الجبهة الشعبية بعد مخاض كبير داخل صفوف الجبهة في الخارج والداخل للمشاركة في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية.

المؤتمرات العامة لحركة فتح

المؤتمرات العامة لحركة فتح حتى المؤتمر السادس

عُقِدَ المؤتمر الأول في صيف عام 1964 في دمشق واختلف القوم حول الانطلاقة، فقد كان الأخ أبو عمار يُصرُّ على أنْ تكون في 1/1/1965 بينما رأى عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان أنّ الاستعدادات غير كاملة والظروف غير مواتية لإعلان الانطلاقة وبدأ الخلاف يدبُّ بين الجانبين وانتقل بشدة إلى اجتماعات اللجنة المركزية في الكويت.

ويُروى أنّ اجتماعًا عاما حصل في دمشق في 13/ 6/ 1967 حسب ما يؤكد الأخ نصر يوسف، وقد دُعي لحضوره المتواجدون في دمشق لدراسة الأوضاع بعد هزيمة حزيران إثر ما عرف بالتمرّد الذي قام به ما سُمي بالجناح الخاص بزعامة أبي عبيدة في الميدان والدكتور فتحي عرفات وآخرين في الكويت. وأضاف أنّ أبا عمار استطاع أنْ يفتت كتلة محمود مسودة التي ثارت على مشروع بيان كان قد قدّمه الأخ فاروق القدومي (أبو اللطف) حول قيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في ذلك الاجتماع قدّم الإخوان: أبو اللطف وأبو إياد بوصفهما لجنة تحقيق في بعض التجاوزات التي ترى أنّ الأخوين: أبو عمار وأبو جهاد يتحكّمان بمقدرات الحركة ويسيطران عليها، وكان هناك اتجاه لتجميد الأخ أبي عمار واقترح الأخ خالد الحسن (أبو السعيد) تعيين محمود مسودة قائداً عسكرياً بدلاً منه.

ويروي الأخ هاني الحسن أنه حصل هرج ومرج وخلافات شديدة وهاجم سعيد المزين بعض القيادات ومنهم الأخت انتصار الوزير (أم جهاد)، كما هاجم الدكتور فتحي

عرفات وموسى قنيبه وهما من رموز الجناح الخاص الأخ أبا عمار الذي وجد مساندة من أبي جهاد وأبي مازن. وانتهت الجلسة الصباحية التي أسفرت عن طرح صيغة لجنة مركزية جديدة مكوّنة من الإخوة: أبي عمار، وأبي جهاد، وأبي إياد، وأبي علي إياد، وأبي مازن، وأبي صبري، ومحمود مسودة، وأبي اللطف، وأبي السعيد. وقد صاغ قرارات هذه اللجنة، في الكواليس، كلاً من أبي جهاد وأبي إياد ووقف الجميع لقراءة الفاتحة إعلانًا عن اعتماد هذه الصيغة وفجأة صرخ محمود مسودة كيف توافقون على لجنة مركزية فيها أبو عمار ومؤيدوه وخرج غاضباً واسترضاه الأخ أبو إياد بأسلوبه التوفيقيّ المعروف.

وانعقد المؤتمر العام الثاني في الزبداني بسورية في حزيران سنة 1968 وكانت أزمة الجناح الخاص أحد الموضوعات التي سيطرت على جدول الأعمال؛ إذ كنا قد أعددنا في إقليم الكويت لائحة اتهام ضد ما قام به الجناح الخاص من أزمة وتمرّد في صفوف الحركة، وفوجئنا بالضغوط تتوارد علينا وخاصة من الأخ أبي إياد الذي أبدى رغبة في عدم إثارة هذا الموضوع وشعرت بالخذلان عندما وافق الأخ أبو السعيد على ذلك. وبقيت وحيداً أُصرُّ على إثارة الموضوع وتبيّن لي فيما بعد أنَّ الأخ أبا عمار قد عقد صفقة مع رموز الجناح الخاص ووعدهم بالتفرغ في الحركة وعيّنهم في مناصب مهمّة ومنهم: د. فتحي عرفات، وعلي محمود جاد الله، وموسى عوض، وخليل الأطرش. ومن المؤسف أنّ بعضهم لم يحفظ الجميل بل انخرط مع التمرد والانشقاق الذي تزعمه نمر صالح (أبو صالح) في سنة 1983 على الأرض السورية.

وتصرّف د. فتحي عرفات بذكاء فقد قطع عليَّ الطريق عندما وقف ليقول: نحن ننقد أنفسنا ذاتيا لما فعلناه بحقّ إقليم فتح بالكويت ولم أعرف خطورة ذلك إلا عندما رأيت زميلي أبا الأديب ونبيل الشريف تحقق معهما أجهزة الأمن في المطار، بينما جاء لاستقبالي عند سلّم الطائرة مسؤول سوري كبير (عدنان طيارة)، وأدركت أنّ حفاوة الاستقبال تعود لاعتقاد لديهم بأنني الثائر في وجه قيادة حركة فتح. وهكذا أُسدل الستار على هذه المرحلة وتقرر بالإجماع اختيار ثلاثة أعضاء كنواة للجنة المركزية وهم: أبو عمار، وأبو جهاد، وأبو علي إياد وترك لهم استكمال عضوية اللجنة المركزية فأضافوا إلى جانبهم أبا إياد، وأبا صبري وآخرين.

وانعقد المؤتمر العام الثالث في سورية سنة 1971 وفيه رُفضت نظرية (التفجير المتسلسل)[1] التي قدّمها الأخ علي الحسن عضو لجنة الإقليم في الكويت وتبنتها لجنة الإقليم. وفي هذا المؤتمر تمَّ اعتماد مبدأ الانتخابات لأعضاء اللجنة المركزية ونجح في عضوية اللجنة المركزية الأخوة: أبو عمار، وأبو إياد، وأبو اللطف، وأبو يوسف النجار، وأبو مازن، ونمر صالح، وكمال عدوان، وأبو السعيد وأضيف بالتعيين الأخوان: أبو ماهر غنيم، وأبو الهول.

وعقد المؤتمر العام الرابع في سورية سنة 1980 وفيه اشتدت المعارضة بزعامة نمر صالح ومعه الأخوة ماجد أبو شرار، وسميح أبو كويك، وأبو داوود، ومنير شفيق وما يسمى باليسار في حركة فتح ومن شايعوا أبا نضال وساعدوه في الخفاء[2]. وجرى انتخاب خمسة أعضاء أضيفوا إلى اللجنة المركزية وهم: هاني الحسن، وماجد أبو شرار، وسميح أبو كويك، رفيق النتشة، وسعد صايل.

وعقد المؤتمر العام الخامس في تونس سنة 1989 وهو المؤتمر الذي كان متحمساً لعقده الأخ أبو جهاد بدعم الأخوين: أبي إياد، وأبي اللطف. وكان يُشاع أنّ الأخ أبا جهاد على خلاف شديد مع الأخ أبي عمار وأنّ هذا المؤتمر سيشهد تصفية حسابات تنهي ثلاثين عاما من الرفاقية بينهما والتي بدأت سنة 1958. ولكنّ الأخ أبا جهاد جرى اغتياله على يد الإسرائيليين في إبريل/ نيسان سنة 1988.

وفي هذا المؤتمر جرى الاتفاق على استمرار الأخ أبي عمار بالإجماع في عضوية اللجنة المركزية، وجرى انتخاب ثمانية عشر عضواً، وبتعيين عضوين آخرين؛ فدخل اللجنة المركزية كلٌّ من: صخر حبش، والطيب عبد الرحيم، وحكم بلعاوي، وصبحي

(1) بمعنى أننا إذا نجحنا في تفجير الأحوال عسكريًّا في أحد البلدان الملاصقة للأرض المحتلة فإن هذا التفجير سينتقل إلى الدول المجاورة الأخرى عن طريق التسلسل.

(2) يروي الأخ ناجي علوش في كتيب من 23 صفحة ردّ فيه على أبي نضال، بعد أن اختلف معه، أنهم مجموعة يسارية ذوي مرجعيّات حزبيّة دخلوا حركة فتح بوصفها التيار الراجح بهدف تخليصها من صيغة اليمين التي طبعتها بسبب كون روّادها الأوائل خرجوا من رحم جماعة الإخوان المسلمين.

أبو كرش، ومحمد جهاد، ونصر يوسف، وأضيف بالتعيين الأخوان: عبد الله الإفرنجي، ود. نبيل شعث، وتمّ، على إثر استشهاد الأخوين أبي إياد، وأبي الهول في يناير/ كانون الثاني 1991 إضافة الأخوين: فيصل الحسيني، ود. زكريا الآغا.

وفي هذا المؤتمر كُلِّفتُ بمهمة المفوَّض العام للمنظمات الشعبية في حركة فتح، وكان الأخ روحي فتوح مديراً لمكتبي في تونس... وبمجرد انتخابي رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني في أثناء انعقاد الدورة 21 للمجلس في غزة عام 1996، قدمتُ استقالتي من منصبي كمفوَّض للمنظمات الشعبية، لأن منصب رئيس المجلس يتطلب تفرغاً كاملاً، ولم تُقبل استقالتي، وفيما بعد تولى الأخ روحي فتوح مهمة هذه المنظمات، وفي أعقاب المؤتمر السادس للحركة الذي عُقد في مدينة بيت لحم خلال الفترة 4-6/ 8/ 2009 تولى الأخ توفيق الطيراوي عضو اللجنة المركزية للحركة مهمة مفوَّض هذه المنظمات، ولكنه ترك هذه المهمة في شهر يناير عام 2012 ليتولاها من بعده الأخ صخر بسيسو.

المؤتمر العام السادس - (مؤتمر القائد المؤسس الشهيد الرئيس ياسر عرفات)

بيت لحم 4-6/ 8/ 2009

أولاً: اجتماعات اللجنة التحضيرية

عقدت اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر العام السادس للحركة مجموعة من الاجتماعات في مقر رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان خلال العام 2009 وبرئاسة الأخ محمد غنيم «أبو ماهر» عضو اللجنة المركزية للحركة ومفوض التعبئة والتنظيم فيها. وضمّت اللجنة أعضاء اللجنة المركزية للحركة وعدداً من أعضاء المجلس الثوري، وكان أبرز ما توصلت إليه بحث المسائل المتعلقة بحصر العضوية وتحديد أسماء الأعضاء في الأقاليم والإقرار النهائي لمشروع البرنامج السياسي للحركة، ومكان وزمان عقد المؤتمر، لانتخاب لجنة مركزية ومجلس ثوري جديدين.

وفي أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية وبحضور كافة أعضاء اللجنة المركزية للحركة، قام جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك الأردن بمبادرة طيبة ومفاجئة

وزار اللجنة التحضيرية التي كانت كان منعقدةً في مقر رئاسة المجلس الوطني بعمان، حيث قمتُ باستقباله والأخ الرئيس أبو مازن، وحظيتْ هذه الزيارة بمباركة وتقدير من قبل أعضاء اللجنة المركزية للحركة.

ثانيًا: أسماء أعضاء اللجنة المركزية الذين نجحوا في المؤتمر العام السادس للحركة:

حسب النظام المعدّل والمقترح من اللجنة التحضيرية فإنه لا يجوز الترشح إلا لهيئة واحدة، المجلس الثوري أو اللجنة المركزية، مع وجوب انطباق شروط عضوية المجلس الثوري أو اللجنة المركزية على الأشخاص المُرشحين للعضويّة.

وقد أعلنت رسميّا نتائج انتخابات اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) يوم الأربعاء 12 أغسطس/ 2009 في بيت لحم في أعقاب انتهاء أعمال المؤتمر العام السادس للحركة الذي عقد لأول مرة منذ عشرين عاماً على الأراضي الفلسطينية، وبعد الانتهاء من فرز النتائج بشكل كلي، جاءت النتائج حسب التوقعات السابقة، لكن مع تغير طفيف في عدد أعضاء اللجنة المنتخبين من 18 إلى 19 شخصًا. حيث أظهرت النتائج النهائية تعادلا في الأصوات بين الدكتور نبيل شعث والدكتور محمد اشتيه إذ حصل كل منهما على 641 صوتاً، وهو الأمر الذي دفع على ما يبدو الأخ الرئيس أبا مازن بصفته رئيساً للحركة إلى اتخاذ قرار باعتماد انتخاب 19 عضواً بدلاً من 18 عضو، خلافاً لقرار المؤتمر العام للحركة الذي أقرّ بأن يكون عدد أعضاء اللجنة المركزية الذين يتم انتخابهم 18 عضواً على أن يختار رئيس الحركة أربعة أعضاء آخرين ليصبح عددها الإجمالي 23 عضوا (بينهم الأخ الرئيس محمود عباس الذي انتخبه المؤتمر بالإجماع رئيساً للحركة)، وهم:

1- الرئيس محمود عباس أبو مازن- رئيسا للجنة المركزية 2- أبو ماهر غنيم 3- محمود العالول 4- مروان البرغوثي 5- ناصر القدوة 6- سليم الزعنون 7- توفيق الطيراوي 8- جبريل الرجوب 9- صائب عريقات 10- عثمان أبو غربية 11- محمد دحلان 12- محمد المدني 13- جمال محيسن 14- حسين الشيخ 15- عزام الأحمد 16- نبيل شعث 17- سلطان أبو العينين 18- عباس زكي 19- محمد اشتيه 20- الطيب عبدالرحيم 21- صخر بسيسو بالتعيين 22- زكريا الآغا بالتعيين 23- نبيل أبو ردينة بالتعيين.

وكذلك تم اختيار أعضاء المجلس الثوري الذي أصبح يتكون من 122 عضواً موزعين على النحو الآتي: 81 عضواً بالانتخاب، وصادق المجلس الثوري بتاريخ 19

أكتوبر 2009 على توصية اللجنة المركزية للحركة بشأن تعيين 19 عضواً من الكفاءات الحركية والعسكرية في عضويته ، و23 عضواً لجنة مركزية، فيما بقي 8 أعضاء لم يتم تسميتهم بعد حتى يكتمل النصاب القانوني.

ثالثاً: قرارات المؤتمر العام السادس:

اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات المهمة من أبرزها القرار الخاص بتشكيل لجنة تحقيق ومتابعة اغتيال الرئيس الشهيد ياسر عرفات، والقرار الخاص بتشكيل لجنة متابعة التحقيق في أحداث غزة وتحديد مسؤولية الأشخاص الذين تمّت الإشارة إليهم في تقارير اللجان المكّلفة، وإيقاع العقوبات بحقّ المقصرين في تلافي وقوع الانقسام.

كما أصدر المؤتمر قراراً بإعلان سياسي يكون جزءاً من البرنامج السياسي ركّز على الاستمرار بالتمسك بكون حركة فتح حركة تحرر وطني تهدف إلى إزالة الاحتلال ودحره وتحقيق الاستقلال للشعب الفلسطيني، وهي جزء من حركة التحرر العربية، ومن جبهة القوى العالمية الساعية إلى نيل الحرية واستقلال الشعوب، و أنّ تناقضها الأساسيّ مع الاحتلال الإسرائيلي (مع ضرورة استعمال كلّ الوسائل المتاحة في الدفاع عن الوحدة الوطنية والشرعية الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني المستقل)، والتمسك بثوابت الشعب الفلسطيني المتعلقة بالأرض والقدس وتحريرهما وإزالة الاستيطان، وعودة اللاجئين، وعدم إسقاط أيٍّ من خيارات حركة فتح رغم التمسك بخيار السلام العادل والسعي من أجل إنجازه. مع الإيمان بأنّ المقاومة بكلِّ أشكالها حقٌّ مشروع للشعوب المحتلة في مواجهة محتليها.

وأكد المؤتمر فيما يتعلق بباب المبادئ والأهداف الإبقاء على هذا الباب والأساليب والمنطلقات والأسس التنظيمية كما هو في النظام الأساسي ولا يتمّ عليه أيّ تعديل أو تغيير و«يتم العمل بنصوص النظام الداخلي في إطار تطبيق نصوص النظام الأساسيّ والالتزام بها»، والإبقاء على القواعد والأسس التنظيمية المعروفة في قواعد العمل التنظيمي للحركة.

كما قرر المؤتمر ضرورة تفرّغ أعضاء اللجنة المركزية للحركة للمهام الحركية، وعدم الجمع بين المهمة الحركية وأي مهمة تنفيذية في مؤسسات المنظمة أو السلطة الوطنية

الفلسطينيّة باستثناء ما تقرّره اللجنة المركزية في هذا الشأن. ولا يجوز أنْ يُعين في اللجنة المركزية أو المجلس الثوري أيٌّ من الإخوة المرشحين لعضويتها في المؤتمر ولم يحالفهم الحظّ في الانتخابات، كما قرر المؤتمر تشكيل اللجنة المركزية من ثلاثة وعشرين عضواً على النحو التالي:

أ- رئيس الحركة المنتخب مباشرة من المؤتمر.

ب- ثمانية عشر عضواً ينتخبهم المؤتمر العام من بين أعضائه بالاقتراع السري.

ج- أربعة أعضاء يتم تعيينهم بتوصية من رئيس الحركة وبموافقة اللجنة المركزية بأغلبية الثلثين، ومصادقة المجلس الثوري.

د- جميع أعضاء اللجنة المركزية متساوون في الحقوق والواجبات والمسؤوليات.

هـ- رئيس الحركة يرأس اجتماعات اللجنة المركزية ويدير جلساتها وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

و- يشترط على عضو اللجنة المركزية للحركة أنْ يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة عشرون عاما دون انقطاع. كما قرر المؤتمر انتخاب رئيس للحركة، حيث تم انتخاب الأخ أبي مازن بإجماع أعضاء المؤتمر رئيسا للحركة.

أما التطور الجديد في الهيكل التنظيم للحركة فكان بتشكيل مجلس حركي يتم اختيار التسمية المناسبة له، ويضم أعضاء اللجنة المركزية السابقين وعدداً من أعضاء المجلس الثوري السابقين وكفاءات حركية أخرى قديمة ضمن معايير يجري تحديدها في نظام خاص لهذا المجلس ينصّ على مهامه ودوره وعضويته ولائحة أعماله ويقرّه المجلس الثوري في النظام الداخلي للحركة».

التمرد الأول في حركة فتح

جاء الدكتور فتحي عرفات إلى الكويت، ووضع نفسه بتصرف تنظيم الكويت ولكنه كان غير راضٍ عن طريقة العمل؛ إذ كان يريد الانفتاح التنظيمي، فقد كان يرى، على سبيل المثال، أنّ خالد الحسن وسليم الزعنون قد جمّدا التنظيم باسم العقلانية. وقد

سعى، لتحقيق مآربه، إلى جمع أعضاء يتبنون فكرة الانفتاح واستقطاب أكبر عدد من الأعضاء وخرج بذلك على قاعدة اختيار النوع وليس الكمّ، التي كانت متّبعة في استقطاب أعضاء الحركة.

وفي الوقت نفسه وقع خلاف حول موضوع المرحلية كما يرى فاروق قدومي (الذي كان إنه أوّل من نادى بالمرحلية وقبول دولة على الضفة والقطاع)، وهو صادق في ذلك. وقد رجع وائل السعدي الذي كان عضو لجنة إقليم في الكويت ليقول:إنه سمع كلاماً كهذا من عصام السرطاوي وادعى أنّ هناك قراراً قياديا سريًا بالقبول بالضفة الغربية والقطاع لإنشاء الدولة عليهما وأنّ هذا بمثابة خيانة.

ولمناقشة هذا الموضوع اجتمعت لجنة الإقليم في الكويت برئاسة الأخ خالد الحسن وعضويتي وحضر الاجتماع د. فتحي عرفات ووائل السعدي وتحسين البورنو وموسى قنيبه واستمعوا إلى وائل السعدي وانتهوا إلى القول بأنّ هناك انحرافًا في الحركة، واخذوا قراراً بحجب المال عن القيادة التي على رأسها ياسر عرفات، وقصر إرسال المال إلى محمود مسودة القائد العسكري لفتح في الضفة الغربية وهو عضو جديد في اللجنة المركزية التي شكلت سنة 1966، ورأوا أنّ محمود مسودة هو الأخلص والأقدر على القيادة، وتمّ التحفّظ على القرار من قبلي ومن قبل الأخ خالد الحسن. وقمت بتوجيه دعوة إلى الأخوين أبي عمار وأبي إياد لمعالجة الموضوع حيث إنّ لجنة الإقليم أصبحت أربعة ضد اثنين. وبالفعل حضرا إلى الكويت ومكثا أياما في معالجة الموضوع وقد قام ياسر عرفات بتهديد أخيه فتحي بمسدسه، فقام أبو إياد بحل المشكلة أو تجميدها لحين عقد مؤتمر الحركة في الزبداني سنة 1968.

ذهب تحسين البورنو ووائل السعدي إلى الأخ يوسف المزيني وهو كويتي الجنسية الذي نحتفظ لديه بحساب للحركة يوقع عليه اثنان من ثلاثة وحاولا سحب رصيد الحركة ولكنه رفض وقال لهما: يجب أنْ يحضر سليم الزعنون وهو من عرفني إليكما على الرغم من أنْ الحساب يمكن أنْ يسحبه اثنان من ثلاثة، وعندما ذهبت وقلت له: ماذا نفعل فالحساب يحتاج إلى توقيع أحدهما إلى جانبي؟ قال: اكتب كتاباً بتوقيعك المنفرد، وهذا يكفي بالنسبة لي، وفعلاً تم صرّف الرصيد وقمت بتحويلّه للقيادة.

وأثناء انعقاد المؤتمر العام الثاني في الزبداني في سورية وقف فتحي عرفات وقال: إنني أنقد نفسي وأدين ما وقع في الكويت، وهكذا فقد جنّب المؤتمر جدلاً كبيرًا كان سيدور حول الخلاف الذي نشب في الكويت. وقد سمّينا أول محاولة للتمرد بـ «الجناح الخاص».

عاد فتحي عرفات وأنشأ الهلال الأحمر وانشغل فيه وابتعد عن العمل التنظيميّ وأصبح مقرّه خارج الكويت بعد أنْ تفرّغ لهذا العمل، وانتهى ما يسمى الجناح الخاص بتفريغ أعضائه من قبل الأخ ياسر عرفات الذي يتّبع أسلوباً معروفاً في احتواء كلّ من يتمرد.

مأساة عام 1966

كان أحمد جبريل يرأس تنظيماً (جبهة التحرير الفلسطينية) في سوريا، وبعد الانطلاقة بأشهر طلب إجراء محادثات لانضمام جبهته إلى حركة فتح، لأنها أطلقت الرصاصة الأولى، قبل أي تنظيم آخر، وقد جرت هذه المحادثات، وكان يمثل فتح فيها، عادل عبدالكريم وعبد الله الدنان، ولكن تبيّن أنّ أحمد جبريل أراد من هذا الاندماج أنْ يشكّل حصان طروادة لتفجير الموقف داخل حركة فتح، يضاف إلى ذلك ما وقعت فيه الحركة من خطأ، عندما قبلت يوسف عرابي، وعدنان العالم في عضويتها وهما على علاقة بالمخابرات السورية ولم يكونا قد تخليا عن عضويتهما في حزب البعث كما كان كشرط لمن يدخل حركة فتح، وكان أحمد جبريل على علاقة طيبة بهما، وبعد حصول أزمة عرابي انتهت اللجنة المركزية التي كان أحمد جبريل وعلي بشناق عضوين فيها.

سعى الأخوان أحمد جبريل وعلي بشناق إلى لقاء مع حركة فتح، ووافقوا على دمج جبهة التحرير الفلسطينية (ج.ت.ف) في حركة فتح، وبعد مناقشة مستفيضة أصبح الاثنان عضوين في اللجنة المركزية، وأصبح ممثلهم في الكويت الأخ حمد الموعد عضواً في لجنة التنظيم التي كنت أرأسها.

ولاحظ البعض من أحاديث أحمد جبريل مع عبد الله الدنان وعادل عبد الكريم عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح أنه يكنّ الكره لياسر عرفات، ويرى أنه أقدر منه

عسكريّاً؛ لأنه كان ضابطاً في الجيش السوري. وكانت اللجنة المركزية قد شكلّت قيادة عسكرية في دمشق أُطلق عليها اسم مجلس الطوارئ، وكانت تضمّ: ياسر عرفات، وخليل الوزير، وأبو علي إياد، وأحمد جبريل، وزكريا عبد الرحيم، وفضل شرورو، ومحمود الخالدي، وأبو العبد العكلوك،وعلي بشناق - ضابط في الجيش السوري سابقاً.

وعندما ذهب ممثلا حركة فتح في قطر الأخوان أبو مازن، وأبو يوسف النجار إلى سوريا وردت إلى اللجنة المركزية رسالة منهما يحذران فيها من خطورة وضع التنظيم في سوريا وأنه يوشك على الانفجار. وبعد أنْ تحققا من علاقة عرابي، وعدنان العالم؛ وجدا أنهما ما زالا ملتزمين بحزب البعث، وهو ما يشكّل مخالفة لمبادئ الحركة التي تنصُّ على ضرورة أنْ يخلع العضو عباءته التنظيمية عند التحاقه بالحركة، وهكذا انتهت اللجنة المركزية التي كانت تضم أحمد جبريل، وعدنان العالم، ويوسف عرابي وشكلت لجنة مركزية جديدة.

ومن بين ما قام به أحمد جبريل من محاولات إشعال الفتنة ومحاولات شقّ الحركة: عندما سأل: كم يكلف العنصر أبا عمار لتجنيده لصالح الحركة؟ فأجابه عبد الله الدنان، وعادل عبدالكريم: إنه يكلف 20 ديناراً. فقال لهما: إنه يستطيع تجنيد العنصر بثلث المبلغ، وأحدث ذلك القول في نفسيهما شكّاً بسلوك أبي عمار الماليّ، و صرحا أمام اللجنة المركزية أننا لا نستطيع تدبير أمور الموازنة، ولذلك يجب التوفير، وأصبحت شقة الخلاف تتسع بين أبي عمار وعادل عبد الكريم وعبد الله الدنان، وذلك بفعل أحمد جبريل وتأثيره فيهما.

أخذ أحمد جبريل ينقل إلى الإخوة في الكويت انتقاده اللاذع لأسلوب ياسر عرفات وخليل الوزير في إدارة الأمور وخاصة بالنسبة للناحية المالية. وقال: إنه يستطيع بثلث الموازنة التي ترسل لياسر عرفات أنْ يُدير الأمور، وجاء كلامه هذا وكأنه يضرب على وترٍ حسّاس داخل اللجنة المركزية في الكويت، وهكذا بدأت الخلافات تتسع في مجلس الطوارئ مما أدى إلى ارتكاب خطأ تنظيمي كبير عندما وافق عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان على انضمام الضابطين يوسف عرابي وعدنان العالم إلى صفوف حركة فتح على الرغم من استمرار ارتباطهما بحزب البعث.

مؤكّدين أنّ هذين الضابطين قد جمّدا عضويتهما في حزب البعث، الأمر الذي نفاه الأخوان محمود عباس وأبو يوسف النجار. وإزاء ذلك قررت اللجنة المركزية إيفادي إلى

دمشق لتقصّي الحقائق حول هذا الموضوع. وسافرت إلى هناك في فبراير/ شباط سنة 1966 وقابلت كلاً من يوسف عرابي وعدنان العالم وكم كان مؤسفاً أنهما نفيا تجميد عضويتهما في حزب البعث. وقالا: إنّ الجمع بين فتح وهذه العضوية جائز، وسمعت منهما تهديدًا ووعيدًا بحقّ ياسر عرفات وخليل الوزير.

وعندما عدت إلى الكويت قدّمت تقريراً لإخواني في اللجنة المركزية خلاصته بيت الشعر المشهور:

أَرَى خَلَلَ الرَّمادِ وَمِيضَ نارٍ ويُوشِكُ أَنْ يكُونَ لَه ضِرامُ

ومن المؤسف أنّ هذا التقرير لم يعجب عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان ولذلك تعمّدا عدم البحث فيه أو اتخاذ إجراءات بخصوصه ولم تمض أسابيع قلائل حتى حصلت المأساة، وجاء خبر تبادل إطلاق النار بين يوسف عرابي ومحمد حشمت الأمر الذي أدى لمقتلهما، وإلى قيام السلطات السورية باعتقال كلٍّ من ياسر عرفات وخليل الوزير وزكريا عبدالرحيم وعبد الكريم العكلوك وآخرين ممن يمثّلون القيادة المحلية لحركة فتح في سورية.

وجاء إلى الكويت الدكتور حسام الخطيب الذي كان، آنذاك، عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح إضافة إلى عضويّة الأخ محمود الخالدي اللذين كانا مقيمين في دمشق. وكان يحمل رسالة من القيادة السورية مفادها أنّ حركة فتح انتهت عملياً، وأنّ عليكم استلام ياسر عرفات وخليل الوزير وإعادتهما إلى غزة، وأنّ سوريا لم تعد تقبل أنْ يكون على أرضها سوى مركز لأسر الشهداء.

وعلى إثر ذلك اجتمعت اللجنة المركزية وضغطت باتجاه قيام عادل عبد الكريم بالسفر إلى سورية بوصفه الأقدر على معالجة المشكلة؛ لاتساع دائرة معارفه مع المسؤولين والضباط السوريين، غير أنه رفض السفر، فقررنا تشكيل وفد من الأخوين: عبد الله الدنان وفاروق القدومي وذهبا وقابلا المسؤولين هناك، وبذلا محاولات كبيرة من أجل إطلاق سراح ياسر عرفات وزملائه دون نتيجة.

وفي زيارتي الأخيرة لبغداد وجدت أنّ من واجبي أنْ أزور المجاهد الكبير الفريق أمين الحافظ، وقلت له: لقد كنت في دمشق وخرجنا على أصوات المدافع التي قصفت

المبنى الذي كنت تقيم فيه ولا ننسى لك أنك كنت نعم المُعين لحركة فتح وللأخوين أبي عمار وأبي جهاد. وعندما علم أنني كنت موفداً لتقصي الحقائق حول حقيقة انتماء الضابطين يوسف عرابي وعدنان العالم، وإنني سمعت من الأول كلاماً خطيراً وتهديداً للجنة المركزية لحركة فتح وأنه لم يتخل عن حزبيته كما تقتضي أنظمة حركة فتح، وهو ما كرره على مسامعي عدنان العالم. قال أمين الحافظ (أبو عبده وهو لقبه المحبب للجميع): «ما توصلت إليه بخصوص المذكورين صحيح وأنا عانيت منهما قبلكم».

وكان الأخ صلاح خلف شبه معتكف آنذاك، ولكنه خرج على اعتكافه من أجل معالجة المشكلة وإنقاذ زميل عمره ياسر عرفات ورفاقه وكُلّف هو والأخ فاروق القدومي للسفر ثانية إلى سوريا لمعالجة الموقف، فسافرا وقابلا المسؤولين السوريين إلى أنْ نضجت الأمور وتمّ الإفراج عن ياسر عرفات وزملائه.

وخرجوا فعلا ما عدا الأخ عبد الكريم العكلوك (أبو العبد) الذي بقي في السجن وجرى تقديمه للمحاكمة فأصدر القضاء قراراً ببراءته، وقضي بسجن عبد الكريم الزغموط الذي قضى في السجن أكثر من عشرين عاماً وتوفي فيه، ولم يكن استمرار سجنه مبرراً ولا قانونياً.

كان يوسف عرابي يقول: إنه قد تحرّك لإقصاء ياسر عرفات من رئاسة مجلس الطوارئ بموجب كتاب ورده من اللجنة المركزية بالكويت، ووجه البعض إصبع الاتهام إلى أحد أعضاء اللجنة المركزية وكُلّف الأخوان: فاروق القدومي وعبد الله الدنان بتقصي الحقيقة دون نتيجة، وقد قيل إنّ الكتاب حمله الأخ يوسف البرجي موجها إلى يوسف عرابي. وبسؤالي الأخ يوسف البرجي أقرّ بأنه حمل كتاباً وسلمه إلى الأخ مختار بعباع الذي كان موجودا في دمشق آنذاك، والذي سلمه بدوره إلى يوسف عرابي وفيه قرارات صدرت عن اللجنة المركزية في الكويت بتجميد ياسر عرفات ودعوة يوسف عرابي للحضور إلى الكويت بقصد التخفيف من غلوائه واندفاعه الذي قد يؤدي إلى نتائج غير مفيدة. فكان أنْ طلب يوسف عرابي إجازة للقيام بهذه الزيارة من مسؤوليه السوريين بوصفه ضابطًا في الجيش السوريّ. وذكر البرجي أيضا أنّ يوسف عرابي التقى ياسر عرفات عند رئيس الأركان أحمد سويداني وأسمعهما كلاما غير مسؤول، ولا يعرف لماذا

ذهب يوسف عرابي إلى المنزل الذي جرى فيه حادث تبادل إطلاق النار الذي أسفر عن مقتله ومقتل أحمد حشمت؟!

جلسنا ثلاثتنا (خالد الحسن ونبيل الشريف وأنا) جلسة تأمل بعد هذه المأساة التي كادت تنهي حركة فتح وتحدث خالد الحسن ونبيل الشريف عن كيفية الخروج من المأزق القيادي، ورأينا أنه لم يعد بالإمكان تعايش جزء من القيادة على رأسه عادل عبد الكريم مع الجزء الذي فيه الأخوين أبو عمار وأبو جهاد، ووصلنا، بعد المناقشة، إلى قناعة تؤدي إلى فراق بإحسان.

وهكذا دعونا الإخوة أعضاء اللجنة المركزية إلى اجتماع فحضر من قطر الأخ أبو يوسف النجار في ذلك الاجتماع، وأبدى عادل عبد الكريم رغبته في الاعتزال، وقال عبارته الشهيرة: «فتح بئر شربت منها ماء ولا يمكن أنْ ألقي فيها حجراً» واستمر أميناً في عدم الإساءة للحركة لا تصريحا ولا تلميحا وشعاره: «إني نذرت للرحمن صوما»، وتفرّغ، بعدها، لإكمال دراسته وحصل على شهادة الدكتوراه في الرياضيات الحديثة وأصبح أستاذاً في عدة جامعات عربية وإسلامية وتبعه في الاعتزال عبد الله الدنان الذي كان يعتقد بأن ياسر عرفات سيقود حركة فتح إلى الهاوية. وبخلاف موقف عادل عبد الكريم لم يلتزم عبد الله الدنان إلا قليلاً وسارع بالانضمام إلى صفوف المعارضة وأصبح من القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل. ثم قررنا أنّ اللجنة المركزية قد انتهت عملياً وأنّ أية لجنة مركزية جديدة يجب أنْ تكون على أرض التماس حول فلسطين، وأنْ يُترك أمر تشكيلها للإخوة أبي عمار وأبي جهاد وأبي إياد.

في صيف 1966 سافرت إلى دمشق وفوجئنا بأنّ الأخ ياسر عرفات لم يكد يخرج من سجنه في دمشق حتى ذهب على رأس دورية لضرب هدف في شمال فلسطين المحتلة فاعترضته دورية عسكرية لبنانية واعتقلوه مع زملاء له واستمر ينكر حقيقة شخصيته مدعياً أنه وزملاءه في مهمة استطلاع سورية وتدخلت سوريا للإفراج عنه.

لم أكن أعرف جيدا الشهيد أبا علي إياد في ذلك الوقت وقد لاحظ الإحباط على القادمين من الكويت بسبب اعتقال الأخ أبي عمار، فدعانا لزيارة مقرّه في معسكر «الهامة» في ضواحي دمشق وهناك وجدنا عددا من الرجال الأشداء ملثمين، وقال لنا: «لا

تتصوروا أنّ فتح تنتهي باستشهاد أبي عمار وأبي جهاد، نحن تلاميذهم سنقود النضال بعدهم وإذا لم يُفرج عن أبي عمار في لبنان بالمساعي التي تبذلها سوريا فسنقوم بأعمال فدائية على الأرض اللبنانية من أجل تحقيق هذا الإفراج».

عدنا أدراجنا من دمشق إلى الكويت وفي أكتوبر/تشرين الأول 1966 دخلت مستشفى الصباح لإجراء عملية استئصال اللوزتين وفوجئت بزيارة الأخ أبي عمار ومعه الأخ محمود مسودة الشهير بأبي عبيدة، وأبلغاني بأنهما موفدان من التشكيلة الجديدة للجنة المركزية، وهكذا أصبح الأخ أبو عبيدة وهو أحد القيادات في الداخل عضواً في اللجنة المركزية.

أبو نضال ومعسكر فتح في جنوب العراق

ظاهرة صبري البنا - أبو نضال

كان صبري البنا عاملاً كهربائيًّا في السعودية وكان أحد الذين انضموا إلى حركة فتح إلى جانب الإخوة عبد الفتاح حمود وكمال عدوان وسليمان أبو كرش وماجد أبو شرار وكانت لديه عقدة نفسية والبعض يقول انفصام في شخصيته، ولذلك غادر إلى عمان بعد الانطلاقة، ويُذكرُ أنه كان نشيطا على المستوى الشعبي العمالي، ووصل إلى درجة نائب المسؤول التنظيمي الفتحاوي في عمان.

يقول القريبون من صبري البنا أنه مستقيم أُسريًّا ويحبُّ أولاده كثيرًا، ولكنه لا يستطيع النوم قبل أنْ يشرب الكثير من الخمر، وكان من الناحية المالية غير مسرف، وقيل: إنّ بعض كبار المسؤولين في العراق كانوا يأنسون إليه ويقضون معه ساعات طوالا دون ملل.

وقد لاحظنا أنّ مرجعه الأول الذي كان له تأثيرٌ عليه بل ويأخذ أيَّ مسؤول زائر من فتح إليه، هو العقيد أبو جبار من الجيش الأردنيّ، الذي ترك بلده ولجأ إلى حزب البعث في العراق.

ولم تكن وجهة نظر أحمد حسن البكر تجاه حركة فتح إيجابيّة وجيدة، وربما كان ذلك بسبب ما اعتبره مخالفات ارتكبت في عهد ممثل فتح في العراق الذي سبق أبا نضال في المسؤولية والذي حاول جاهداً إقناع المسؤولين العراقيين بعدم صحتها دون نجاح.

استطاع أبو نضال أنْ يكون ذا نفوذ وذا قدرة في العراق، ولعلّ المعسكر الذي خصصته القيادة العراقية لحركة فتح في جنوب العراق كان يكفي ليس فقط للتدريب بل ولمشاريع الزراعة التي نجحت في البداية، وكان أبو نضال يستأثر بمبيعاتها ومردودها المالي كاحتياط خاص يلجأ إليه كلما حصل خلاف بينه وبين قادته في حركة فتح.

كان نداً قويا لجبهة التحرير العربية بل إنّ القيادة العراقية كانت تراهن عليه وتعطيه من التسهيلات ما لا تعطيه لهذه الجبهة المحسوبة عليها.

زرت العراق بصحبة أخي محمود عباس وزاد إعجاب أبي نضال بي، وكان يقول: «أبو الأديب طيّب أكثر من اللزوم، ولذلك يجب أنْ نخاف عليه»، ولكنني كنت أتوجس من بعض طروحاته الغامضة، واتهاماته الجارحة لأعضاء في اللجنة المركزية.

في سنة 1971 حصلت أزمة «الصامتة» بين العراق والكويت تلك الأزمة التي عدّتها الكويت عودة لسياسة عبد الكريم قاسم الذي عارض استقلال الكويت سنة 1961، وهدد باجتياحها وعيّن الشيخ عبدالله السالم «قائم مقام» على الكويت وأتبعها لمحافظة البصرة، وكان الشيخ سعد العبدالله يصرّح بأنه سيستعين بالفلسطينيين في الكويت للدفاع مع الكويتيين عن أرض الكويت، الأمر الذي تندّر منه العراقيون قائلين: إنه سيقاتل بالفلسطينيين بديلاً عن قومه.

كنا كقيادة فلسطينية في موقف حرج وكان أبو نضال مع الجانب العراقي بل أكثر منه تحمساً. وقد جاءنا ياسر عرفات ومحمود عبّاس وقابلا المسؤولين في الكويت في محاولة وساطة ورافقتهم إلى بغداد، وكان رئيس العراق آنذاك أحمد حسن البكر ونائب الرئيس صدام حسين، ووزير الخارجية مرتضى الحديثي، واستطعنا إقناعهم بإنهاء الأزمة وتجاوبوا معنا، وركبنا مع وزير الخارجية على متن طائرة واحدة حطت على أرض الكويت، وفي المطار فاجأنا الأخ أبو عمار بالقول: إلى هنا انتهت مهمتنا، جمعناهم معاً، وعليهم أنْ يكملوا الاتفاق، وفعلاً حصل الاتفاق بينهم وتمَّ نزع فتيل الحرب، وأُزيلت الحشودات المتقابلة وتعددت الزيارات المتبادلة مع أبي نضال حتى أنّ مدير مكتبي زهير الدويك أصبح معظم عمله أنْ يشتري وينقل المعدّات والتموين لمعسكر فتح التابع لـ «أبو نضال»

في جنوب العراق. ولم نكن ندري أنّ هناك أموراً سريّة تجري في المعسكر دون أنْ يعلم بها أحد، وأنه أصبح مركز استقطاب لصالح أبي نضال لكلّ الأشقاء عرباً وفلسطينيين للتدرّب فيه.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول سنة 1973 قامت مصر بالحرب ضد إسرائيل، وعبرت قناة السويس ودمرت خط بارليف وتوغّلت عشرة كيلومترات في الضفة الشرقية من القناة، واستجابةً لطلب التطوع وصلت طلائع الفلسطينيين القادمين من الخليج والكويت إلى معسكر فتح في جنوب العراق للتدريب والتزود بالسلاح، وسرعان ما أوقفت القتال وتحول الموقف ضد صالح العرب بسبب ثغرة الدفرسوار والجسر الجوي والبحري الأمريكي الذي نقل أحدث الأسلحة إلى الجيش الإسرائيلي، وبعدها قُلبت الأمور رأساً على عقب، وقال البعض أنّ منظمة التحرير الفلسطينية لم تشارك كما يجب في المعركة، وهنا حصل تحول في موقف أبي نضال ضد قيادته المركزية وإخوانه في القيادة، واتّبع سياسة جديدة مفادها: أنّه إذا كنا غير قادرين حاليا على الحسم العسكري ضد العدو فليس أقل من تصفية كلّ من يتخاذل ويحاول التفاوض أو إجراء صلح مع إسرائيل التي تجاوبت مع دعوة السادات للفلسطينيين لإقامة دولتهم على قطاع غزة وجزء من سيناء قد يصل إلى العريش.

وفي سنة 1974 حصل اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، وأُقرت فيه النقاط الأربع عشرة ونشأت فكرة إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين. وقد نجم عن هذه القرارات تشكيل جبهة الرفض في بغداد مُمثلاً في الجبهة الشعبية وعدد من الفصائل، وأصبح أبو نضال هو زعيم هذا الرفض، وبدأت الفرق التي دربها في المعسكر تنتشر في أنحاء العالم من أجل اغتيال دعاة السلام الفلسطينيين؛ فقتل سعيد حمامي في لندن، ووائل زعيتر في روما، وعزّ الدين القلق في باريس، ونعيم خضر في بروكسل، كما قتل علي ياسين في الكويت[1].

وبالمقابل جرت محاولات فلسطينية فاشلة للانتقام من دبلوماسيين عراقيين في بعض العواصم وكنا في الكويت نعمل بكل قوة لوقف مسلسل العنف.

(1) كان أبو نضال ينفي قتل علي ياسين، وقال: أنا فقط أعرف الجهة التي قتلته.

معسكر فتح في جنوب العراق

سافرت إلى عمان بعد هزيمة عام 1967 وتعرفت في محلّ «إمبكس» على صبري البنا (أبي نضال) وكان يؤمئذ من أبرز مسؤولي التنظيم الفتحاوي في الأردن. غير أني لم أكن أشعر بالارتياح للأسلوب الذي رأيته يعمل به، ولكنه بالمقابل كان مرتاحًا لي يصارحني ويباسطني، بل كان يتمنى عليّ أنْ أترك الكويت وأتفرّغ للعمل التنظيمي في الأردن.

وعلمت فيما بعد أنه ذهب إلى السودان واستلم مكتب المنظمة فيها، ولكنه عاد فيما بعد إلى الأردن ثم إلى العراق حتى إذا ما جاءت أزمة أيلول سنة 1970 مع الأردن اختلف مع اللجنة المركزية في قراره ورأيه الذي عبّر عنه في إذاعة فلسطين التي كانت تبثّ من بغداد وتخضع لإشرافه الشخصيّ، فعندما سمع أنّ ياسر عرفات قد خرج إلى القاهرة بمعونة الشيخ سعد العبد الله الصباح شنَّ حملة إذاعيّة شرسة ووصف القيادة بأنها انحرفت واختارت القاهرة[1] مقرًّا لها. كما شنَّ حملة شرسة على الأخوين فاروق قدومي وصلاح خلف عندما علم أنّ السلطات الأردنية أفرجت عنهما إكراما للرئيس جمال عبدالناصر.

واستمر موقفه غامضاً ولكنه أقنع بعض الأخوة في اللجنة المركزية أنه يأخذ على ياسر عرفات ارتماءه في أحضان سورية وأمراء الخليج، وأنه لا بدَّ من التوازن من خلال إنشاء علاقة مع العراق لا تقلُّ عن العلاقة مع سورية.

وأعطي الضوء الأخضر ومُنح الرعاية المطلقة التي جعلته يستولي على قطعة كبيرة من الأرض كان العراق قد قدمها لفلسطين فقام بإقامة مزرعة كبيرة عليها، وأنشأ فيها معسكراً حديثًا للتدريب على استعمال السلاح.

وأصبح هذا المعسكر من أهمّ المراكز التي اعتمدتها المنظمة لاستقبال المتطوعين على أثر إعلان حرب رمضان في سنة 1973 قبل انقلاب أبي نضال على حركة فتح. فكان المتطوعون يقبلون على ذلك المعسكر وخاصة من الخليج حيث يتدربون ثم يتزودون

(1) قام صبري البنا بنعتها نعتًا بذيئًا.

بالسلاح ويلتحقون بالمعركة، ولكنّ وقف إطلاق النار سرعان ما أُعلن وأصبح هؤلاء يعودون أو يلتحقون بالقوات الفلسطينية ببغداد.

روى لي أحدهم أنّ مجموعة من المتطوعين الفلسطينيّين القادمين من الخليج البالغة أربعمائة متطوّع دخل عليهم صبري البنا وأعوانه وأخذوا يختارون منهم أحسن الرجال وأقواهم ومن يحمل منهم جواز سفر صالح للسفر دون تأشيرة، ومن له إقامة في دول الخليج، وبلغ عدد الذين اختارهم 40 شخصاً تمّ تأهيلهم وإلحاقهم في دورة عسكريّة خاصة في ظلّ تكتم شديد، وكانت المحاضرات تدعو دائما إلى ترسيخ الحقد في نفوس المتدربين على القيادات الفلسطينية المُرشحة للاغتيال.

ومن الغريب أنّ هذه الدورة كان عنوانها قتل القيادات التي تعمل للاستسلام للعدو أو الصلح معه، وأنّ المرحلة القادمة ليس فيها تحرير الأرض. ولذلك يجب تشكيل فرق صغيرة قادرة على تأديب وقتل القيادات التي تسعى للصلح مع إسرائيل على طريقة السادات.

ومن المؤسف أنّ اللجنة المركزية لحركة فتح لم تول هذا الموضوع الأهمية اللازمة ولم تبحث هذه الظاهرة وتقم بتطويقها قبل أنْ تستفحل عندما كانت مجرد فكرة ولم تكن قد وصلت بعد إلى مرحلة التنفيذ.

كان الدرس الأوّل في هذه الدورة مثلاً يذكر: عضو اللجنة المركزية فلان، تاريخه، آراؤه. لماذا يجب أنْ يُقتل وهكذا كان من يكلف بالمهمة يذهب وهو مقتنع بارتكاب جريمة القتل.

وعندما أحست القيادة بشيء غريب في تصرف أبي نضال وسلوكه الذي وصل إلى درجة ارتباطه بأجهزة مخابرات أجنبية أرسلت الأخوين أبا مازن وأبا إياد إلى العراق، ومعهما أمر بالتحقيق معه وجلبه إلى بيروت تمهيداً لنقله إلى مكان آخر غير العراق. وكان أبو مازن صارماً في تطبيق الأمر ومنحه فرصة يوم لتحضير نفسه للسفر معهما، ولكنَّ أبا نضال تحايل على الموضوع واستغل طيبة الأخ أبي إياد واستعطفه فنال منه فرصة نجاة أخرى. ويقال: أن أبا إياد أتلف المحضر وفرض هذه النتيجة على زميله أبي مازن فماذا حدث؟.

حزم أبو نضال أمره للانشقاق عن حركة فتح في سنة 1973، وكان أول عمل قام به إرسال مجموعة على رأسها مصطفى مراد إلى دمشق لاغتيال أبي مازن. وألقي القبض على تلك المجموعة وتمّ تقديمها للمحاكمة التي أصدرت حُكماً غيابيّاً بإعدام صبري البنا وعلى الآخرين بالسجن لمدد متفاوتة.

ومن المؤسف أنّ حركة فتح كانت قد تشكّلت فيها أجنحة يستطيع كل جناح فعل ما يريده، وهكذا وبقدرة قادر وقعت صفقة أُفرج بموجبها عن مصطفى مراد وخضر اللحام وآخرين.

وقبل ذلك كان أبو نضال قد حاول إخراج المعتقلين بالقوة، ففي أحد الأيام دقّ باب منزلي في ساعة متأخرة من الليل شابٌّ صغير يدعى خالد، وروى لي أنه في سنة 1974 قام مع مجموعة مكونة من ثلاثة أشخاص بالقدوم إلى الكويت بوساطة سيّارة للقيام بعملية ضد لجنة الإقليم بأمر من المسؤول الأول عن أمن صبري البنا بهدف الإفراج عن مصطفى مراد ومرافقيه المحكومين في سجون الحركة بسورية.

وأردف قائلا: حضرنا بسيارة للاستطلاع وكانت الخطة أنْ نقتحم مكتب حركة فتح في الكويت في الموعد الذي تجتمع فيه لجنة الإقليم وأنت على رأسها، ونقوم باعتقالكم ونطالب السلطات الكويتية بإحضار طائرة تنقلنا جميعاً إلى مطار طرابلس في ليبيا، وهناك نساوم ياسر عرفات عليكم، فإما الإفراج عن المتهمين بمحاولة اغتيال أبي مازن، وإمّا تفجير الطائرة، وتقديراتنا أنّ أبا عمّار سيتجاوب معنا؛ لأنه لا يقبل إلحاق الأذى بالأخ أبي الأديب رفيق دربه إذا ما جرى تفجير الطائرة.

فاستدعيت على الفور مسؤول الأمن عبدالرؤوف الساعي الذي وضع خطة لإفشال العملية، وقلنا لخالد سيقبض عليك أمن فتح مع زميليك الآخرين وستسجن وتتعرض للتحقيق وعليك أنْ تتحمل، وقد رحّب بذلك لأنه كان يخشى عاقبة اتهامه بالخيانة من جماعته التي ستصدرُ بحقّه حكم الإعدام الفوري حسب تعليمات أبي نضال.

تمّ القبض على الثلاثة وهم في السيارة، وخضعوا لاستجواب قاسٍ من قبل المحقق عبد الرؤوف واعترف كل منهم بدوره. وفي المساء جلست معهم على العشاء، وقلت لهم: «أنا قاضٍ وأخاف الله وأعرف أنه قد استعملت معكم الشدة، واعترافكم في نظري باطل

وأعدكم بالمساعدة واحتضانكم في صفوف الحركة إذا أعلمتموني بالحقيقة، وليس معنا أحد الآن إلا الله، وكلامكم أمامي هو الذي سيقرر مصير التحقيق معكم».

قالوا جميعاً: «إنّ ما اعترفنا به صحيح وقد أخذت جماعة أبي نضال على كلّ منا (كونترولا) يتعلق بأهلنا أو علاقاتنا الغرامية، ونترك أمرنا بين يدي عدالة فتح وعدالة الأخ أبي الأديب ونحن نتوب إلى الله».

في اليوم الثاني أرسل لي الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد الكويت ورئيس الوزراء وقال: «أنتم عاملين دولة داخل الدولة»، فقلت له: القصة قد تحرجكم مع العراق وهذا اجتهادي، فعاد في اليوم الثاني وقال: «لا سمعنا ولا رأينا، ولكن أخرجوهم إلى بيروت»، وهكذا فعلنا وتسلمهم الأمن المركزي الذي يرأسه الأخ أبو الهول، ومن المؤسف أنه بعد أربعة أشهر أطلق سراحهم بلا ضمان وعندما عتبت على الأخ أبي الهول قام وأحضر ملف التحقيق وقال لي: «هذا شرح أخيك أبي داوود» الذي جاء فيه أنّ اعترافهم جاء بعد التعذيب، فأفرجنا عنهم بكفالته».

هذا التهاون في معالجة الأمور أدى إلى عودة الشخصين المُفرج عنهما إلى دورة العنف والاغتيالات، وذهب أحدهما بمهمة إلى الإمارات العربية المتحدة، من أجل قتل عبد الحليم خدام وزير خارجية سورية آنذاك، ولكن الرصاص أصاب وزير خارجية الإمارات المرحوم سيف الدين غبّاش وقتله، مما أدى إلى نشوب أزمة حادة بيننا وبين الإمارات المتحدة فذهبت بصحبة الأخ خالد الحسن لمحاولة حلّها، وسمعنا الإهانة والشتيمة بآذاننا، وكلاما قاسياً من الشيخ زايد وأهل القتيل.

كما قام أبو نضال عام 1978 بإرسال مجموعة استطلاع ثانية إلى الكويت من أجل قتل أحد القيادات فيها، وانتهى الأمر بقتل علي ياسين في السنة نفسها. وهذه الحادثة أدت إلى قطيعة مع أبي نضال الذي كانت علاقاتي به طيبة، وكانت هناك معاهدة عدم اعتداء بيننا لها قصة طريفة مفادها[1]: « في عام 1972 أرسل أحد أعوان أبي نضال سلاحاً إلى

(1) كان علي ياسين صديقاً لي وللأخ أبي إياد، وكذلك تربطني بحادثة اغتياله عاطفة خاصّة وعلاقة شخصية. وتجدر الإشارة إلى أنّ علي ياسين كان أول مدير لمكتب (م.ت.ف) في الكويت من حركة فتح، بعد خيري أبو الجبين الذي كان أحمد الشقيري قد عينه مديرًا للمكتب في الكويت.

أحد كوادرنا في الكويت وهو في مرتبة أمين سر منطقة في منطقة الفروانية. وانتهى الأمر بضبط السلاح من قبل السلطات الكويتية قبل أنْ يتسلّمه، ثم قامت بالقبض عليه، وطالبتنا السلطات بتحديد الموقف، فقام الشيخ سعدالعبد الله باستدعائي أنا وعلي الحسن وعلي ياسين. وقال: «بدأت فتح بالتخريب في الكويت»، وتأثرنا كثيراً بهذا القول»، وقررت لجنة الإقليم إرسال وفد مني ومن الأخ علي الحسن إلى بيروت. وفي لقاء مع اللجنة المركزية سادت فيه المزايدات أرغى أبو صالح وأزبد بسبب اعتقال شقيقه وطلبوا من صبري البنا الحضور للتحقيق معه.

حضر أبو نضال ولاحظنا أنّ من كان يتولّى التحقيق معه كان يرجوه ويستعطفه، فقلنا: حسبنا الله ونعم الوكيل. وفي التحقيق ادّعى أبو نضال أنّ السلاح كان مرسلاً إلى إيران عن طريق الكويت، وأنّ الضجة التي تثيرها الكويت لا مبرر لها.

وفي الليل زارني كمال عدوان وقال لي: «اعتبر كلَّ ما سمعته في جلسة اللجنة المركزية كلاما في الهواء، واعلم أنّ هناك من يتعاطف مع أبي نضال، وأرى أنْ أجمع بينك وبينه بعيدًا عن اللجنة المركزية وعن الأخ علي الحسن للتفاهم»، فقبلت اقتراح كمال عدوان وحصل هذا اللقاء وجرى الحوار التالي:

أبو الأديب: أنت بعملك هذا تعرض جالية عددها (300) ألف فلسطيني للخطر بينما الجالية الفلسطينية في العراق لا تزيد على 25 ألفاً.

أبو نضال: أنا لي طلبات لا بدَّ من تحقيقها قبل التفاهم.

أبو الأديب: ما هذه الطلبات؟

أبو نضال: أنْ تقوم الكويت بدفع تبرعات مباشرة للمعسكر الزراعي الذي أنشأناه.

أبو الأديب: هذا غير مقبول ولكن خذ علي عهداً أنْ أجمع لك تبرعات تكفي حاجة المعسكر[1].

(1) أودّ الإشارة إلى أنّ الدعم الذي قدّمته لأبي نضال كان لاتقاء شرّه المتوقع على الحركة، وقد توقف هذا الدعم بمجرد حصول اغتيال الشهيد علي ياسين على يد جماعته.

أبو نضال: اتفقنا.

وحرّر المرحوم كمال عدوان وثيقة اتفاق تمنع أبا نضال من التدخل أو التخريب في الكويت وتمنع أبا الأديب من التدخل في تنظيم أبي نضال بالعراق.

وقعنا الوثيقة ووقع كمال عدوان شاهداً وكافلاً لها وبقيت هذه الوثيقة محترمة من الجانبين وكنّا نرسل للمعسكر كلَّ احتياجاته من موازنة حركة فتح في الكويت.

تغيّر موقف أبي نضال من فتح في الكويت

في منتصف عام 1978 أرسل أبو نضال رسالة شفوية لي مع الأخ زهر الخطيب مفادها: «أبو الأديب خرق الاتفاقية التي رعاها الشهيد كمال عدوان». وأرسل أربعة عناصر لاغتيال أبي نضال وقبضنا عليهم وسنقدمهم للمحاكمة وسنرسل شريطا يسجّل اعترافهم للأخ أبي الأديب»، وتوعّد أبو نضال قائلاً: «وأنا سأقلب الكويت عاليها سافلها».

جمعت الأمن والتنظيم للتحقق من هذه القصة فلم أجد لها أثراً أو ظلاً من الحقيقة، فأرسلت لأبي نضال رسالة خطية وكنت أظن أنه ضحية قصة ملفقة، وقام بحمل الرسالة الأخ سمير أبو الفدا الذي قابله أبو نضال مقابلة سيّئة، غير أنّه أعاده إلينا ولكنّ سمير أبو الفدا استطاع بوساطة أحد أقاربه المسؤول عن السجن أنْ يعرف بأنّ القصة ملفّقة وليس هناك أيّ سجين من فلسطينيي الكويت في سجن أبي نضال.

وأرسلت رسالة أخرى إلى أبي نضال أحثّه فيها على احترام اتفاقنا الذي أشرف عليه الشهيد كمال عدوان ولكنه، في هذه المرة، سجن سمير أبو الفدا وعذّبه عذاباً شديداً إلى أنْ قيّض الله له من شفع له وأخرجه من السجن، واعتقد أنّه الشهيد سعد صايل. وهنا أدركت أنّ أبا نضال قد غير سياسته مأموراً أو من تلقاء نفسه، خاصة أنه قد خالف ما هو متعارف عليه بضرورة عدم الإساءة إلى الرسول، ذلك أنّ قتل الرسول أو إيذاءه تُعدُّ من الكبائر عند العرب.

وهكذا فهمنا أنّ هناك سياسة جديدة لدى أبي نضال ضمن مخطط دوليّ مرسوم لقتل قيادات حركة فتح وتصفيتها، وفعلا بدأت فرق أبي نضال تتوالى لقتل الواحد تلو

الأخر، وقام الموساد باغتيال محمود الهمشري في باريس، ووائل زعيتر في روما مستغلا أنّ جماعة أبي نضال تقوم بموجة عامة من الاغتيالات.

وقتل علي ياسين عام 1978 وكل المؤشرات تدلّ على أنّه قُتل من قبل مجموعة جاءت من العراق وأنها تتبع أكثر من تنظيم معارض.

وحاول أبو إياد من خلال جهاز الأمن الموحَّد الذي يُشرف عليه أنْ يصل إلى نتيجة حاسمة في قضية مصرع الشهيد علي ياسين، ولكنّ الأجنحة المتعارضة في فتح أفشلت مهمته واستطاع أحد المشتبه بهم أنْ يجد من يحميه من استمرار ملاحقته والتحقيق معه من قبل بعض رجال أبي إياد، إلى أنْ كُشِفَ أنه يعمل عميلاً مزدوجًا لصالح أبي نضال، وأنه قد قام بتعريف القاتل على علي ياسين بحجة رغبته في الحصول على منحة دراسية له.

وفي الجزائر عام 1987 اجتمع أبو نضال مع الأخ أبي إياد وأقسم له أن لا علاقة له بقتل علي ياسين، بل إنه خاطب أبا إياد قائلا: «أقبِّلُ بسليم الزعنون قاضيًا يستمع إلى الظروف جميعها»، وسيصل إلى نتيجة أنني لم أقتل علي ياسين ولكنني غير مستعد أنْ أقول لكم من الذي قتله.

كنت على وشك أنْ ألتقي معه كما فعل أبو إياد وأبو الهول وأبو جهاد، غير أنني تراجعت عندما علمت أنه أسمع الأخ أبا عمار كلاماً قاسياً عندما حصل الاجتماع الذي أعدّه أبو إياد لهما، وهداني الله أنْ لا ألتقي معه، وكان يطالب بتمثيل فصيله المنشق عن فتح في المجلس الوطني بأكبر من حجم الفصائل الأخرى، رغم أنّ قرارات المجلس وأنظمته الداخلية لا تعترف به فصيلاً موجوداً في المجلس الوطني؛ لأنَّ زيادة أي فصيل على الفصائل الثمانية المعترف بها يحتاج إلى قرار خاصٍ من المجلس.

استمرَّ أبو إياد يتابع موضوع مقتل علي ياسين صديق عمره، وتعددت الروايات، وفي أحد الأيام، وعلى شريط مسجل، اعترف له عبد المنعم مسؤول أمن أبي نضال الذي لا يفارقه أنّ هناك شخصاً من جهاز الأمن الموحد سابقًا في الأردن قد أخذه وعرّفه إلى علي ياسين بحجة طلب منحة في جامعة الكويت، وأنّ هذا التعارف كان مقدمة لقيام هذا

الشخص بعملية الاغتيال. وقد كشف الاستطلاع الأوليّ أنّ علي ياسين هدف سهل، في حين أنّ سليم الزعنون لديه أربعة مرافقين، وأما علي الحسن فلديه مرافق واحد، وأما علي ياسين فيقود سيارته بنفسه وليس لديه حماية، بل يرفض أنْ يكون له سائق أو حارس على منزله.

كانت الخطة أنْ يقتله وهو يهمُّ بقيادة السيارة، حيث تمنعه حالة الجلوس خلف المقود من إمكانية الدفاع عن نفسه، ولكن علي ياسين لم يخرج يوم الخميس إلى المكتب، وخرجت زوجته قبله ما جعل القاتل يشك في الأمر؛ لأنّ عدم خروجه سيفقده الفرصة لتنفيذ جريمة القتل، فاقترب من باب منزل الشهيد علي ياسين وقرع الجرس وخرج له علي ياسين وفتح الباب قليلاً وقال له: أنا اليوم مريض ولن أذهب للمكتب، تعال يوم السبت صباحاً، فرآه مصمما على فتح الباب، وحاول علي ياسين إغلاق الباب فقوبل بمقاومة القاتل القوي جسمانيّاً الذي وجّه له ست رصاصات خرّ على إثرها صريعاً على الأرض وتكوَّمت جثته بالقرب من الباب، ومضت ساعتان قبل اكتشاف الجريمة.

ومن المؤسف أنّ حكومة الكويت خضعت لتهديد أبي نضال وبدلاً من تسليم المشتبه بهم للحركة، كما وعدنا الشيخ سعد العبدالله، قامت بإيصالهم إلى العبدلي، نقطة الحدود مع العراق، فتسلمهم ممثلو جبهة الرفض. وعندما سُئل الشيخ صباح الأحمد عن هذا الأمر قال:» إنه رفض تسليمهم لجماعة أبي عمار حتى لا يعدموا دون محاكمة».وفي كل صباح كان يرنُّ الهاتف في منزلي لأسمع صوتًا يقول بالإنجليزية: (You are the Second one) .

شيّعت الكويت كلها علي ياسين في موكب مهيب. وقرب القبر وقفت على سيارة جيب وارتجلت كلمة وبعض أبيات الشعر فقلت:

يـــا عـــليُّ نـــاصِر الحبيـــبِ تمهَّـــلْ قَبْـــلَ أنْ تبلـــغَ السَّـــماءَ الطـــاهرْ
يـــا عـــليُّ نـــاصِر الحبيـــبِ تمهَّـــلْ كـــيْ نُمـــلِّي أبْصـــارَنَا والبصـــائِرْ
مـــن شـــهيدٍ مـــن قائـــدٍ مـــن حبيـــبٍ مـــن وفيٍّ لشـــعبِه مِـــنْ ثـــائِرْ
قـــد زرعنـــاكَ في الكويـــتِ لـــواءً لفلســـطينَ للعُـــلى للضَـــمائرْ

ثم قلت:

أســـوةٌ بالحســـيْنِ يقتُلُـــه البَغـــيُّ فَوَيْـــلُ الجُنـــاةِ مِـــنْ حُكْـــمِ قـــادِرْ
وإذا ظَـــنَّ قـــاتِلوكَ بأنّـــا ســـوفَ نخشـــى أقـــدارَنا والمصـــائرْ
ذاكَ وهـــمٌ فـــاللهُ يَعْلَـــمُ أنّـــا لا نُبـــالي مَتـــى تـــدورُ الـــدوائِرْ
قـــد حملْنـــا أكفانَنـــا واعتَقَـــدنا أنَّ هـــذي الحيـــاةَ طَيْـــفٌ عـــابِرْ

وجاء في الاعتراف المُسجّل لعبد المنعم -وهو مسؤول أمن لدى أبو نضال- أنّ قاتل علي ياسين مرافق خاص لأبي نضال لا يفارقه. كما أخبرني الأخ علي الحسن أنه وفقا لقاعدة: «القاتل يقتل ولو بعد حين»، فقد ارتكب القاتل جريمة أخرى، وقُبض عليه وهو مسجون حالياً في أحد سجون باكستان. وهكذا مهما ظنّ قاتل النفس البريئة أنه فرّ من عدالة الأرض فإنه سيقع ولو في جريمة أخرى، كما أنه سيعاقب من ربّ السماء.

ومن المؤسف أنّ عبد المنعم الذي أفشى سرَّ مقتل علي ياسين جرى اغتياله وزوجته في البصرة بسبب تقديمه هذه المعلومات، وهذا يدل على أنّ نبأ اعترافه تمَّ تسريبه من مكتب الأخ أبي إياد.

اغتيال أبي نضال

كان الكويتيون يعتمدون على القيادة الفلسطينيّة لكفّ يد أبي نضال عن الكويت قبل اجتياح الكويت واحتلالها من قبل نظام صدّام حسين غير أنّه نشأت لدى أجهزة الأمن الكويتية قناعةٌ بفتح خطّ مباشر مع أبي نضال بعد اغتيال علي ياسين وتأكدهم أنّ القيادة الفلسطينية عاجزة عن كبح جماح أبي نضال؛ فأصبح أبو نضال يحصل على أموال طائلة من الدولة الكويتية فضلا عن تيسير السّبل لأفراد جماعته بالإقامة في الكويت مقابل أنْ يكفّ شرّه عنهم، وأنْ يتعاون مع الأجهزة الأمنيّة الكويتيّة التي استثمرت خلاف أبي نضال مع المخابرات العراقيّة.

وقد أخذ سبعاوي إبراهيم، شقيق صدّام حسين، الذي أُعدم مؤخّرًا يسترضي أبا نضال الذي تظاهر بالاستجابة لاسترضاء العراقيين قبل أشهر قليلة من غزو الكويت، غير أنّ أبا نضال مارس دور العميل المزدوج بعد دخول القوّات العراقيّة إلى الكويت

فكان يخدم الكويتيين في السرّ، ولم يفِ بالالتزامات التي قطعها لسبعاوي إبراهيم بل خدم المقاومة الكويتيّة. ومن الأشياء التي طُلبت منه القيام بتفجيرات في الكويت والسعودية، إذ قام بعمليات مُفتعلة وبعلم المخابرات الكويتية التي أمّنت له الدعم المالي. وقد فعل ذلك نكايةً بالقيادة العراقيّة التي قامت بطرده من العراق وتوجّه بعدها إلى سوريا ثمّ إلى ليبيا التي بقي فيها مدة من الزمن. ثمّ عاد أبو نضال إلى العراق وكان يضمر في نفسه العداء للقيادة العراقية التي أعلمته بمشروعها في احتلال الكويت وطلبت منه القيام بأعمال تخريب في منطقة الخليج .

وبعد انسحاب القوات العراقية من الكويت واندلاع حرب الخليج حاول صدّام حسين استرضاء الأمريكان الذين اشترطوا عليه تخليه عن أبي نضال الذي كان يعيش في بغداد، لذلك تمّت تصفيته قبل غزو العراق في ملابسات غامضة ولم تقبل منظمة التحرير الفلسطينية استلام جثّته.

ويقول الكاتب المشهور عدلي صادق عن ظاهرة صبري البنا « أبو نضال» في مقال له في جريدة الحياة الجديدة بتاريخ 2012\10\1 أن أبا نضال « أدمن اللعب على الحبال الخطرة، وبدأ يتعمق في الممارسات الغادرة، وأن التشدد الذي تستر خلفه سرعان ما اكتشفته الدول التي قررت استيعابه، فالجزائريون مثلاً، قرروا استيعابه مثلما أنصفوا كل ألوان الطيف الفلسطيني، ثم اكتشفوا ما أذهلهم، وهو أنه يتجسس عليهم ويبيع المعلومات لأجهزة دول أخرى، وتحتاج تجربة البنا إلى بحث علمي يتناول هذه الظاهرة الكذابة التي أهدرت الدم الفلسطيني، وربما يتاح مثل هذا البحث، بعد أن تنعم الأقطار العربية بحريتها الكاملة وتنفتح الملفات».

ويضيف الكاتب «لا يخفى على المتابعين، أن خواتيم أعمال صبري البنا، كانت كاريكاتورية ومتناقضة بشكل مضحك، لكل النصوص المعلنة، كذريعة لتأسيس التنظيم المتشدد، دونما واقع إقليمي ودولي يساعد على تنفيذ أجندات قصوى. ففي ذروة الهجوم على الشعب الفلسطيني، من حكومات عربية، في أوقات الاحتراب العربي العربي؛ افتُتحت له المكاتب وقُدمت له التسهيلات، وصار هو الطرف الفلسطيني المقبول، بنصائح استخبارية أمريكية، وعندما تفاقم مرض السرطان الذي أصابه، لم يُشفق عليه ويُحسن وفادته، سوى

نظام مبارك، قبل الدخول خلسة إلى العراق، ظناً منه أنه سيتمكن من خداع النظام العراقي مجدداً، مستغلاً الحصار وحاجة العراق آنذاك لأية قوة مساندة. لكن العراقيين كانوا على علم بعلاقته مع سي آي إيه، لذا فقد أجهزوا عليه!»

* * *

4

مرحلة الصدام مع الأنظمة العربية

الخروج من الأردن

لا أستطيع التأريخ لهذه المرحلة المؤسفة لأنني كنت في الكويت مُعتمداً لحركة فتح. وقد شاركت في الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمّان في محاولة لتجنب الأحداث المأساويّة، وكلُّ ما أذكره أنّ فلسطينيي الكويت من منتسبي حركة فتح تحملوا العبء الأكبر من نتائج أحداث أيلول الأسود عام 1970 وجرش عام 1971. فقد وصل إلى الكويت حوالي ثلاثة آلاف ممن تطوّعوا لقتال الإسرائيليين بعد معركة الكرامة التي شهد لها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر قائلاً: إنّ المقاومة الفلسطينية هي أنبل ظاهرة أنجبتها الأمة العربية، كما أنّ جمال عبد الناصر نفسه كان شهيد تلك الأحداث المؤسفة؛ إذ لم يتحمل قلبه الواهن المكابرة التي أبداها من أجل إصلاح ذات البين من خلال قمة عربية عاجلة لوقف الدماء النازفة في أيلول 1970 حضرها الملك حسين والرئيس عرفات.

ومن الطريف أنْ أذكر أنّ صديقنا الشيخ جابر العلي الصباح الذي كان قد استقال من منصب وزير الإعلام في الحكومة الكويتية قال لي: شاهدت منظراً عجباً في القاهرة؛ «صاحبكم هذا سيدوخ العالم». رأيت في مؤتمر القمة الذي عقده جمال عبدالناصر لإيقاف الصدام في الأردن، صاحبكم يحدّث الملك فيصل بن عبد العزيز عن المجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وقد اغرورقت عيناهما بالدموع، وبعد دقائق رأيته يحدث الرئيس جمال عبدالناصر ويروي له نكتة أخذا يضحكان منها وكان يقصد بصاحبي الأخ أبي عمار.

جاءني يومًا أمين سرّ منطقة السالمية التنظيمية في حركة فتح ومعه أعضاء لجنة المنطقة وقال لي: لم أستطع إقناعهم بسلامة موقف القيادة في أحداث أيلول ويريدون الاستقالة بسبب السلبيات التي يرويها المقاتلون العائدون إلى الكويت من القصص والأخبار التي يروونها. وأذكر أنني أقنعتهم بالأسلوب التالي:

«النضال الفلسطيني الآن له حد أعلى وحد أدنى؛ الحد الأعلى العودة للقتال وهذا يتطلب قناعة بإصلاح السلبيات التي تشكون منها، وأنا لا أملك المعلومات الكافية لإقناعكم بها، والحد الأدنى هو: هل تؤمنون بوجود شهداء تحتاج أسرهم إلى متابعة ورعاية قالوا: نعم. فقلت لهم: لا تنزلوا بجهادكم عن الحد الأدنى وهو دفع الالتزام الشهري. واقتنعوا بذلك، واستمروا في أداء واجبهم ككادر متقدم في الحركة».

وإذ لم أعايش هذه المرحلة على الأرض فأكتفي بما قاله الأخوان خالد الفاهوم وياسر عرفات.

أولاً: رواية خالد الفاهوم:

قال السيد خالد الفاهوم عن هذه المرحلة في كتابه «خالد الفاهوم يتذكر»: «أنه دعا إلى عقد جلسة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان لبحث موضوع قبول الرئيس جمال عبد الناصر مشروع روجرز الذي رأت فيه المقاومة وسيلة أمريكية لوقف حرب الاستنزاف القائمة على جبهة قناة السويس، وهذا يعني إضعاف الجبهة التي فتحتها المقاومة الفلسطينية ضد العدو الإسرائيلي في أغوار نهر الأردن. وأضاف: إنّ الظروف أصبحت مهيأة للاحتكاك مع السلطات الأردنية، الأمر الذي استغلته بعض الجهات المتطرفة في تطلعها لضرب العلاقات الأخوية بين السلطات الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت القيادة ترمي من وراء هذه الدورة الاستثنائية إلى تقوية أواصر الوحدة الوطنية بين المقاومة الفلسطينية والأردن لمنع أي اصطدام، وقال بالنص (ص98): «ولكن ما جرى أثناء انعقاد دورة عمان في 27/ 8/ 1970، وما أعقب الانعقاد أنه لم يقتصر على هذه النقطة، لقد غرقنا وقتها في المزايدات فلسطينياً وعربياً، فقد حضر أعمال الدورة أعضاء المجلس وقادة الحركة الوطنية في الأردن، وممثلو الأحزاب والقوى التقدمية العربية،

فمثلاً حضر وفد عراقي كبير برئاسة طارق عزيز قام بتحريض المقاومة كثيراً على الاصطدام مع السلطة الأردنية، قائلا: إنّ القوات العراقية في الأردن آنذاك، لن تسمح بضرب المقاومة. وعندما ضربت المقاومة لم تحرّك هذه القوات ساكناً، وعادت إلى نغمة «ماكو أوامر».

كما قاد بعض أعضاء اللجنة التنفيذية مظاهرات ضد جمال عبد الناصر في شوارع عمان هتفت بسقوطه، وقامت بتخوينه وذهبت بعض الفصائل (الجبهة الديمقراطية) إلى ما هو أبعد من ذلك عندما قامت برفع شعار «السلطة كل السلطة للمقاومة». وفي القاهرة هاجم الشهيد كمال عدوان الرئيس جمال عبد الناصر من إذاعة فلسطين في القاهرة. وقال الفاهوم أيضاً: «حاولنا تدارك الأمر لأننا ندرك أنّ الخلاف مع عبد الناصر يعني سهولة ضربنا، فعقدنا اجتماعاً للجنة المركزية(لا تعني لجنة فتح المركزية وإنما تعني التسمية السابقة لصيغة المجلس المركزي.)، ولكنه غرق في المزايدات أيضاً، وقررنا إرسال وفود إلى الدول العربية ومن ضمنها مصر لشرح الموقف من مشروع روجرز.

ويروي الأخ الفاهوم: ذهبت والأخ فاروق القدومي إلى مصر، واستقبلنا وزير الإعلام آنذاك محمد حسنين هيكل، وأبلغنا أنّ الرئيس عبد الناصر مستاء جداً من الشتائم والحملة التي يتعرّض لها من المقاومة، وعندما حاول هيكل ترتيب مقابلة رفض ذلك الرئيس عبد الناصر. وطالبنا بالرد على السؤال التالي:

– المنظمة بنت سياستها دوماً وفق شعار علني يقول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولكن في فترة من الفترات، موّلت المنظمة عمليات لإحداث تغيير في الأردن، هل حدثت عمليات مشابهة في مناطق أخرى؟

ويعترف الفاهوم: «إنّ هذا كان خطأ، ففي النظام الأساسي والميثاق بندٌ أساسيٌ ينص على ألاّ تتدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول العربية»، ولكن المنظمة مولت تحركات لإحداث تغيير في الأردن أعوام 1965، 1966، 1967 وهذا برأيي كان خطأ، وخطأ كبيراً». ويؤكد الفاهوم، ويضيف: «المنظّمة لم تقم بمحاولات من هذا القبيل مع دول أخرى، حكمت في الأردن من عام 1967 وحتى عام 1970 وفي لبنان من 1975 وحتى 1982، واستولت على الحكم عملياً، وهذا خطأ كبير، ونحن نتحمل النتائج الآن».

«كان أخونا «أبو هادر» شفيق الحوت صاحب شعار الطريق إلى القدس يمرّ في عمان. وأبو إياد رحمه الله كان يقول: الطريق إلى القدس يمر في جونية، هذا كلام عواطف، البعض كان يصفق له، ويطلقه كهتافات».

«ومثل هذه الممارسات كانت خطأ كبيراً استفاد منه وشجّع عليه بعض الشاذين والعدوانيين الذين لهم مآرب خاصة تنتعش في حالات الفوضى، فمثلاً: ردًّا على موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على مبادرة روجرز قام البعض بتعليق صوره على ذيل حمار».

وأضاف الأخ خالد الفاهوم: «الأجواء والتجاوزات التي سادت أثناء وعقب الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني كانت قد زادت، مما دفع السلطات الأردنية إلى اتّخاذ قرار بتوجيه ضربة. وفي أيلول شكّل الملك حسين حكومة جديدة برئاسة محمد داوود، وقد اعتبرت المقاومة أنّ هذه الحكومة، هي حكومة عسكرية لضرب المقاومة، والأردن كان يعتقد أنّ العلاقات بين المنظمة وعبدالناصر ما زالت متوترة، وأنّ هذه فرصة ملائمة لضربها».

«اندلع القتال بشراسة، وتعرضت المقاومة لضغط عسكري شديد، وقصفت المخيمات بالمدفعية، ولم يتدخل الجيش العراقي الذي وعدنا بالتدخل وحماية المقاومة، وعندما ازداد الضغط ولم يوقف الجيش الأردني هجومه رغم كل النداءات، وتدخل الجيش السوري لإنقاذ المقاومة، وقد انتقل الرئيس حافظ الأسد وكان وزيراً للدفاع وقتها إلى درعا، للإشراف على تحرّك الجيش السوري، وقد أكد لنا فيما بعد أنه كان متألماً جداً، لتدخله في الأردن، لسبب بسيط وهو أنه يعدُّ الجيش الأردني جيشاً عربياً، مثل الجيش السوري، وأنّ أيّ جندي يُقتل هو كالجندي السوري، وأية دبابة تُدمَّر هي كالدبابة السورية، ولكنه اضطر للتدخل لإنقاذ المقاومة».

«وصل الجيش السوري إلى إربد وسلّمها مع منطقة الشمال إلى المقاومة، ثم انسحب. وهدد الأمريكان والإسرائيليون بالتدخل».

وفي حينه دعا الرئيس عبد الناصر لقمة عربية عاجلة في القاهرة، غير أنّ سورية والجزائر رفضتا الحضور وطالبتا بإجراء واضح ضدّ الأردن، وكان أبو عمار وأعضاء اللجنة التنفيذية محاصرين في عمان، فكان أنْ تمكّن وفد الوساطة العربي برئاسة الرئيس

جعفر النميري والشيخ سعد العبد الله من إطلاق سراح أبي اللطف وأبي إياد. وكان الرئيس عبد الناصر قد تصرّف دون حساسيات سابقة بسبب الإساءات التي حصلت على إثر قبوله مبادرة روجرز، وقد استجاب الملك حسين لدعوته، وحصلت المصافحة بين الملك حسين والرئيس عرفات الذي كان قد حضر بمساعدة جعفر النميري والشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، وجرى التوقيع على اتفاقية القاهرة التي نصّت على خروج المقاتلين من المدن وأماكن تواجدهم عند الحدود على نهر الأردن.

وانعقدت الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني في 28/ 2/ 1971 في القاهرة وسط أجواء تجدد الاشتباكات بين الفدائيين والسلطات الأردنية، ولم يكن هناك التزام باتفاقية القاهرة، خاصة وقد غاب الرئيس عبد الناصر الضامن الأول للاتفاق.

وقد حاولت الدورة الثامنة وقف الدماء التي كانت تسيل يومياً، كما انشغلت في الوضع الداخلي بهدف لملمة الأوضاع، ومن أهم قرارات الدورة الثامنة:

1 - أنّ الكفاح المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد الجنود.

2- أنّ دولة فلسطين المتحررة من الاحتلال الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش فيها بسلام وبنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة.

3 - التأكيد على وحدة الشعب في ضفتي الأردن.

ثانيا: رواية ياسر عرفات:

قال الأخ ياسر عرفات ردًّا على أسئلة جريدة الحياة اللندنية في عام 1990 ما يلي:

«أنا وفتح لم نخطئ الخطأ الذي أخطأته بعض التنظيمات الأخرى التي رفعت شعارات الماركسية في الجوامع، وشعار (السلطة كل السلطة للمقاومة). طبعاً لا يجوز رفع مثل هذا الشعار في بلد أنت فيه، وكان ذلك قد ساعد بعض أجهزة الاستخبارات التي سعت إلى تضخيم الأمور وحصول صدامات مع السلطة الأردنية إضافة إلى ذلك كانت هناك عوامل خارجية عالمية تدفع لوقوع الصدام.

«إنّ الصدام لم يكن مفاجئاً، ففي سنة 1970، حصلت ثلاثة صدامات متتابعة في سنة: في فبراير/ شباط، وفي حزيران/ يونيو، وفي أيلول سبتمبر. ولم يُبذل جهدٌ عربيٌّ كافٍ في ذلك الحين، ثم هناك أخطاء ارتكبتها بعض التنظيمات جاءت رداً على مبادرة وليم روجرز (وزير الخارجية الأمريكي آنذاك)، فقامت بمهاجمة عبد الناصر وكانت سابقاً صديقة له، وقد بذلت جهدًا كبيرًا لتهدئة الرئيس عبد الناصر بعد التظاهرات التي نُظّمت ضده في عمان».

النزاع بين حركة فتح والقيادة السورية سنة 1976

حصل النزاع المعروف بين القوات السورية والقوات الفلسطينية المتمركزة في البقاع، وخاض أبو جهاد معركة دفاع عن النفس في شتوره وبحمدون. وكان أبو عمار موجوداً في الخارج، فذهب إلى السعودية طالباً العون والتدخل، وكان يرافقه الأخ أبو مازن، ثم تركه في السعودية وحضر إلى الكويت ووضعنا في صورة الموقف، ثم سافر إلى القاهرة لحضور اجتماع وزراء الخارجية العرب حيث كان عبد الحليم خدام يصول ويجول في الاجتماع.

حضر أبو مازن من السعودية متشائماً وحملت رسالة منه إلى الأخ أبي عمار تتضمّن تشاؤم أبي مازن سلمتها لأبي عمار الذي فاجأني بالقول: «دعك من هذا الكلام وتعال احضر معي اجتماع وزراء الخارجية العرب». في ذلك الاجتماع تفحّص أبو عمار آراء الموجودين وعرف أنّ كفّة الميزان ليست في صالحه، فأوعز لمرافقه فتحي سلبد أنْ يطلب له هاتفياً عدداً من الرؤساء العرب، فكان فتحي يطلب الرئيس الراحل هواري بومدين مثلاً ثم يأتي إلى القاعة قائلاً: الرئيس بومدين يريد أنْ يتكلم مع الأخ أبي عمار، وتتوقف الجلسة ويشكو له الأخ أبو عمار فيأمر الرئيس ممثله سواء كان وزير خارجية أو سفيراً بمساندة الأخ أبي عمار، ثم أتى فتحي سلبد مرة أخرى ليقول: الملك الحسن الثاني يطلب أبا عمّار على التلفون، وسمعت الأخ أبا عمار يقول له: أنقذنا يا جلالة الملك فمندوبكم صامت لا يتكلم، وهنا ينادي عليه لكي يخاطب مليكه ليقول له الحسن الثاني: «نفّذ ما يريده أبو عمار». وهكذا في خلال ساعة من الزمن تحوّل المندوبون إلى مؤيدين لوجهة النظر الفلسطينية،

وانقلب الموقف لصالح الأخ أبي عمار، وخرج عبد الحليم خدام غاضباً وجاءت القرارات في مصلحة إيقاف الهجوم السوري على المجاهدين الفلسطينيين في لبنان.

بعد ذلك رافقت الأخ أبا عمار إلى بغداد، وكنت أعتقد أنّ أبا نضال لا يزال على ما أعرفه يملك قراره بنفسه، وأنّ لديه فقط ردّة فعل من حكم الإعدام الذي صدر بحقه في دمشق، وبحقّ عدد من جماعته الذين أرسلهم لاغتيال أبي مازن، وبدلاً من الذهاب إلى حفل العشاء الذي كان يقيمه نائب الرئيس صدام حسين، وجدت نفسي مدفوعاً للذهاب لمكتب فتح دون أي مرافق واستقبلني أبو نضال أحسن استقبال واستعرضنا الموقف وقلت له: أنت مختلف مع عرفات وتقول: إنه يرتمي في أحضان سورية وأنه لا يحبُّ العراق وهذه فرصتك لأن هناك معركة بين فتح والمنظمة وسورية، واليوم أقترح عليك التالي: «أنْ تُعلن من جانب واحد عودتك إلى فتح الأم وتجميد كل خلافاتك مع حركة فتح إلى أنْ ينعقد المؤتمر العام للحركة، وأنْ تضع كلّ قواتك إلى جانب ياسر عرفات، وفي مقابل ذلك أتعهد لك أنْ يصدر فوراً قرار بإلغاء حكم الإعدام الصادر بحقك وحقّ رفاقك».

وافق أبو نضال على اقتراحي نسبياً، ولكن قبل أنْ يُعلن موقفه دخل علينا مساعده المدعو عماد ملحس، وكان أقوى رجال التنظيم لديه، وأثار نقاشاً عقيماً قائلاً: «من يضمن إذا أوقف السوريون القتال ضدكم أنْ تتصالحوا معهم؟» قلت له: ولم لا؟ إنّ غايتنا الحفاظ على القوة الفلسطينية وليس الصدام مع أحد من العرب. فردّ قائلا: نحن نرفض عرضك لأنه ليس هناك ضمانٌ في عدم عودة ياسر عرفات مرة أخرى إلى أحضان السوريين. أما أبو نضال فقال: إنّ طائرة الرئيس ستقلع قبل العاشرة، وأضاف: أرجوك أن تتأخر، وفي الصباح بدا أنّ أبا نضال شاور الجهة القوية التي يرتبط معها فأمرت بعدم التجاوب مع دعوتي إليه فاختفى طيلة اليوم الثاني، ونصحني أحد العارفين بالأمور: «سافر يا أبا الأديب»، لأنّ أبا نضال صدرت له أوامر بعكس قناعاته، أبو نضال ليس سوى أداة لتنفيذ هذه الأوامر[1].

(1) صدر فيما بعد كتاب عن أبي نضال «بندقية للإيجار» وفيه تفاصيل كثيرة عن هذا المعنى الذي كنت أول من ألمح إليه.

في لبنان، وما فعله السادات، وقمة فاس 1981

حرب الخمسة عشر يوما في لبنان - تموز 1979

استمر الصمود أمام استنزاف دام أحد عشر شهراً في البحر والبر والجو، وتحملنا الغارات الوحشية على بيروت وحرب التفجيرات القذرة التي قام بها العملاء. وفي أجواء التحريض الإمبريالي الأمريكي بأنّ للصهاينة الحقَّ في تتبع الفدائيين في لبنان، وقعت حرب الخمسة عشر يومًا في تموز من العام 1979، وصمدنا صمود الأبطال، وكانت المفاجأة أننا أمطرنا نهاريا وكريات شمونة وخمساً وثلاثين مستعمرة إسرائيلية أخرى بآلاف القذائف والصواريخ، وأصبحوا كما قال الله تعالى في محكم تنزيله: «يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون»، فنزلوا إلى الملاجئ وهاجر الكثير منهم من شمال فلسطين، وتظاهروا ضد قادة العدو الصهيوني الذين فشلوا في توفير الأمن لهم، ذلك الوعد الذي قطعه نبيهم الجديد مناحيم بيغن، ولم يستطع الوفاء به، ولأول مرة يوافقون مرغمين على وقف إطلاق النار ووافقنا عليه نحن بشروطنا انطلاقا من مبدأين، أولهما: أنّ لا أحد له الحقُّ بمنع أهلنا في داخل أرضنا المحتلة مشاركتنا في هذا النضال. وثانيهما: أننا نلتزم بوقف إطلاق النار على الحدود اللبنانية تنفيذًا لعهد قطعناه على أنفسنا في قمة تونس. ولكنّ هذا العدو الصهيوني لم يتركنا لحظة واحدة، ومن خلال تحالفه مع الكتائب، ومن خلال تعاون الموساد مع المخابرات الأمريكية، دفع بكل قدراته الشريرة لسحب البساط الشعبيِّ من تحت أقدامنا من لبنان، وذلك بتفجير السيارات وخطف وقتل الأبرياء وتدمير البنايات الآهلة بالسكان، كل ذلك من أجل أنْ يكفر المواطن اللبناني

بأخيه الفلسطيني، ولكن كلما زادت التحديات ازداد التلاحم بين اللبنانيين والفلسطينيين الذين يقفون في الخندق المتقدم دفاعاً عن الأمة العربية.

قمة فاس عام 1981 ومشروع الأمير فهد والتحديات

كان مؤلماً أنْ ينفرط العقد في فاس بدلاً من أنْ يعود التضامن إلى أمتنا العربية التي شهدت قبل قمة فاس عربدة صهيونية تمثّلت في الإعلان عن ضمّ القدس، إضافة إلى قيام الطيران الإسرائيلي بضرب المفاعل النووي العراقي مستغلاً انشغال الجيش العراقي بالحرب مع إيران مستهدفاً إضعاف معنوياته.

كان الأخ أبو عمار يجوب البلدان العربية محذراً من أنّ العدو الصهيوني سيفعل شيئاً ما أثناء قمة فاس أو بعدها، وحصل ما توقعه الأخ أبو عمار؛ إذ أعلن بيغن من سريره الذي انتقل به إلى الكنيست عن ضمّ الجولان، وعدنا إلى محاولة لملمة الصف الفلسطيني، ومحاولة تجميع الصف العربي بعد أنْ هزمنا أنفسنا بأنفسنا، وكأنّ قَدَرَنا أنْ نتابع المسيرة رغم كلّ الجراح، قدرنا أنْ نتعامل في الساحة تعامل الأب المتسامح والأم التي لا تقبل شطر ولدها لأنها الأم الحقيقية.

كان العدو الصهيوني يعتمد العبارات المطاطة التي تصاغ بها القرارات الدولية، وأنّ (ال التعريف) في القرار 242 لم تسقط سهوًا وإنما كانت قاسمًا مشتركاً بين برنامجي كل من حزب العمل الإسرائيلي الحاكم آنذاك وحزب بيغن المعارض، وأنّ القانونيين الصهاينة يحللون ذلك القرار إلى عناصر ويعطون كلّ عنصر تفسيراً معيناً ويجمعون هذه التفسيرات بحيث تصبح في مجموعها قراراً آخر، ليس فيه انسحاب وليس فيه ردّ الحقوق إلى أصحابها. واليوم نسي المجتمع الدولي قرار 242 وتبنت أمريكا وأوربا اتفاقات كامب ديفيد. وقلت يومها: إنّ رجال القانون الصهاينة بدأوا يفرضون مبادئ جديدة في القانون الدولي لم تعرف من قبل وغير مقبولة أصلاً، ولكنها تفرض بالقوة؛ قوة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية. فالسلام في القانون الدولي: هو إنهاء القتال بين دولتين، والاعتراف: حقٌّ من حقوق السيادة لا إكراه فيه كما هو الحال بين ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الغربية، وكما كان الحال لربع قرن بين أمريكا والصين الشعبية، ولكنّ الكيان

الصهيوني يصرُّ على أنْ يكون السلام مع العرب من نوع خاص؛ فالحدود في القانون الدولي خطٌّ فاصل بين دولتين، ولكن الكيان الصهيوني لم يحدد حتى اليوم حدوداً له، ويصرُّ على التحدث عن حدود قانونية وحدود دفاعية لا ندري أين تمتد، وهل سيكتفي بسيناء والجولان وشرق الأردن، أم ستمتد حدوده من الفرات إلى النيل؟.

وأذكر أنني قلت في حينها: إنّ رئيس وزراء إسرائيل طالب بالمزيد من الدعم لأنّ إسرائيل القوية هي التي توافق على السلام، وبعد أنْ أعطاه كارتر كلَّ ما طلب من عوامل القوة اختفى هو وحزبه من الحكم لتموت بغيابه التعهدات التي قطعها على نفسه، وتسلّم السفينة مناحيم بيغن الذي عاد فقلب النظرية وقال: ما دام أنّ إسرائيل أصبحت قوية فلماذا تقبل السلام وتتنازل عن الأرض؟

تراجع الموقف الأمريكي

لقد تراجعت أمريكا عن عبارة Home Land، وعن البيان السوفييتي الأمريكي، وعن قرار 242، وعن إدانة إقامة المستوطنات، وعن موقفها من ضمّ القدس واعتبارها عاصمة للكيان الصهيوني. كما أنّ أمريكا خدعت السادات واستدرجته إلى الاستسلام في كامب ديفيد فوقّع على المفهوم الخاص للسلام الإسرائيلي اقتصادياً وتجارياً وبحرياً وثقافياً ودبلوماسياً، ورهن بترول سيناء، ووافق على حدود دفاعية في عمق الأراضي المصرية وحدود قانونية هي الحدود الدولية التي كانت بين مصر وفلسطين في زمن الانتداب البريطاني، وترك الضفة الغربية وقطاع غزة يواجهان المصير المظلم؛ مصير التهجير ومصادرة الأراضي.

الحرب العراقية الإيرانية

كان علينا أنْ نساعد في الجهود الدولية والإسلامية والعربية من أجل وقف الحرب الإيرانية العراقية التي تسعّرها أطراف دولية كانت سبباً في نكبة فلسطين، وهي الحرب الوحيدة التي لم تتدخل الدول الكبرى من أجل إيقافها. بل إنّ الجهات الدولية تتفرج على هذه الحرب مما يعني أنّ استمرارها يصبُّ في مصلحة الكيان الصهيوني الذي قطف بعض الثمار بضرب المفاعل النووي العراقي، ويتمنى أنْ تستمرَّ الحربُ حتى يضمن ابتعاد الجيش العراقي عن المشاركة في المعركة. لقد كنّا ندعو ونتمنى أنْ تكون هناك استجابة

للدعوات الداعية لوقف هذه الحرب على أساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمحافظة على الحقوق الوطنية والقومية.

مشروع الأمير فهد في مؤتمر القمة في فاس

جاءت مقترحات الأمير فهد بن عبد العزيز وانقسم الرأي الفلسطيني حولها، ثم جاءت الكارثة الكبرى عندما فشل مؤتمر فاس، فأيقن العدو الصهيوني أنّ العرب والفلسطينيين في حالة ضعف وتمزّق، مما دفعه إلى البدء بهجومه السياسيّ على مختلف الجبهات منتهزاً فرصة التمزق العربي، فأعلن عن ضمّ الجولان، ثم أخذ يراهن على أنّ اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني المقبل سيكون فيه انتهاء للوفاق الفلسطيني والوحدة الوطنية الفلسطينية على أرضية الخلاف حول مشروع الأمير فهد. غير أنّ الذي حدث كان عكس ذلك، فحركة فتح اجتمعت في مجلسها الثوري يوم 23 ديسمبر/ كانون الأول 1981 وقوّمت الوضع السياسي والعسكري، والوضع الداخلي الفلسطيني، وخرجت ببيان نشر في كافة الصحف، وأهم ما ورد فيه: «أنه على الرغم من بعض الاتهامات التي وجهت للحركة، ولقيادتها، وعلى الرغم من بعض التصرفات غير المسؤولة، إلاّ أنّ حركة فتح بوصفها الأم التي لا تقبل قسمة الولد تتعالى على هذا الجرح، لذلك اتخذت قراراً بتشكيل لجنة من ستة أعضاء منهم ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية للحركة، وثلاثة من أعضاء المجلس الثوري من أجل الالتقاء بفصائل الثورة الفلسطينية كلٌّ على حدة في جلسة نقدية وتقويمية بهدف إزالة الشوائب والعودة بجميع رفاق السلاح إلى سابق عهدهم كي يواجهوا جميعا الحشود والتهديدات الإسرائيلية المستمرة، وفي 28 ديسمبر/ كانون الأول 1981 اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق وخيّب ظنَّ إذاعة العدو في تلك الليلة عندما استطاع أنْ يتجاوز بكلّ فصائله، مرحلة البلبلة والتشكيك التي سادت الساحة الفلسطينية قبيل عقد قمة فاس، وخرج الجميع ببيان واحد، وتصور واحد وخطة واحدة، لمواجهة الأخطار المقبلة.

جولة خليجية

وبعد ذلك عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح أكثر من اجتماع، وقررت أنْ تنفذ خطتها من أجل إعادة التضامن العربي حتى تستطيع مواجهة المعارك المقبلة، فأرسلت

الوفود إلى كل البلدان العربية لتشرح حقيقة الأوضاع التي تمر بها، ولتعمل من أجل عودة العرب إلى الوقوف صفاً واحداً في مواجهة الطوفان الإسرائيلي.

وكان من نصيبي زيارة بغداد والكويت وقطر والبحرين؛ فسلّمت رسائل إلى الأخوة رؤساء الدول في هذه البلدان، كما التقيت بالجاليات الفلسطينية، واستمعت إلى بعض الهموم التي كانت تشغلهم وعملنا على حل بعضها مع الأخوة المسؤولين في تلك البلدان الذين وعدوا بالتخفيف من معاناة أبناء الشعب الفلسطيني في منطقة الخليج.

كما أنّ معاناة أهلنا في داخل الأرض المحتلة كانت ضمن مواضيع البحث، وخاصة موسم الحمضيات الذي كاد يتعرض للضياع عام 1981 فقد حصلنا على أكثر من وعد بشراء كميات وافرة للحؤول دون حصول هذا الضرر الوشيك على اقتصاد قطاع غزة.

أربع جبهات

كان حديثنا السياسي في الدول التي زرتها قد تركّز على أنّ عدونا الصهيونيّ في هذه الأيام يستمر في فتح أربع جبهات علينا، وعلى الأمة العربية وهذه الجبهات هي:

الجبهة الأولى:

في مواجهة أهلنا في الضفة الغربية والقطاع: إذ كان شارون قد أشهر في وجه شعبنا سلاح الإدارة المدنية قاصداً أنْ ينفّذ قبل 25 إبريل/ نيسان 1982، ما عجز غيره عن تنفيذه باستعمال أسلوبي الترغيب والترهيب، أما الترغيب فقد تمثّل بإنشاء ما يسمى روابط القرى من عدد من المخاتير في كل قضاء من الأقضية الفلسطينية كي يلتفّ بهذا الأسلوب على رؤساء البلديات الذين انتخبوا ديمقراطياً؛ لأنهم يتمسكون بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً لهم، فكان يحاول أنْ يخدع هؤلاء المخاتير بأنّ الدعم العربي يصل إلى رؤساء البلديات، ولا يصل إلى المجالس المحلية في القرى، وأوهمهم أنّ الغرض من هذه الروابط هو غرض مدنيّ لخدمة مواطنيهم، ولكنه في الحقيقة كان يقصد خلق قيادات معتدلة وانتهازيّة تسلّم بالأمر الواقع، وبالمفهوم الإسرائيلي لما يسمى بالحكم الذاتي الذي ورد في اتفاقات كامب ديفيد.

أما أسلوب الترهيب فيتمثل في أنّ شارون قد رفع من العقوبات التي توجّه ضد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة فعلى سبيل المثال: الطالب الذي يقذف حجراً على الدورية الإسرائيلية لا يكتفي بسجنه بل ينسف منزله والده، واعتمد سياسة قاسية ضد رؤساء البلديات، بتهديدات مستمرة لهم ولعائلاتهم.

الجبهة الثانية:

وأما الجبهة الثانية التي فتحها العدو فكانت تستهدف الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان المتلاحمة مع الجبهة الوطنية اللبنانية: فمنذ وقف إطلاق النار الذي التزمنا به انطلاقاً من التزام عربي في قمة تونس بأنْ لا نطلق النار على الحدود اللبنانية، والذي أوضحنا فيه للعالم أيضاً: «أننا لا نقبل أيَّ قيد على استمرار نضال أهلنا في الداخل ومساعدتنا لهذا النضال بكل الوسائل».

وكان عدونا الصهيوني يرسل لنا بواسطة أمريكا ومبعوثيها (فيليب حبيب، ودرايبر) التهديد تلو التهديد بأنّ علينا أنْ ننسحب إلى شمال الليطاني، حتى يحقق بيغن الوعد الذي قطعه على نفسه لسكان كريات شمونة ونهاريا وغيرهما من المستوطنات بأنّ الصواريخ الفلسطينية والقذائف لن تصلهم كما حصل في حرب الخمسة عشر يوماً، أعقبت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي وليم هيغ، أمام السفراء العرب في أمريكا: «أنه غير قادر على ضبط إسرائيل التي تصرّ على ضرب الفلسطينيين واللبنانيين ضربة قاصمة».

وفي اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي تلا ذلك، أطلع الأخ أبو عمار أعضاء المجلس على أكثر من خطة يعتزم العدو الصهيوني تنفيذها في لبنان من بينها إنزالٌ بحريٌّ وجويٌّ يستهدف اختراق الحدود الفاصلة بين جناحي قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني، مندفعاً إلى المواقع الفلسطينية واللبنانية.

وأشار إلى أنّ موقف الثورة الفلسطينية أمام كل هذه الإنذارات التي تأتي في بعض الأحيان على هيئة نصائح، هو، إعلان التعبئة العامة في صفوف الثورة، والاستعداد لكافة الاحتمالات، وأكدّ ضرورة الانطلاق إلى إخواننا العرب، كي يلموا صفوفهم، بعد قمة فاس.

الجبهة الثالثة:

الجبهة الثالثة كانت الجبهة المصرية: إذ بعد مقتل السادات صار هناك ذعرٌ في الدوائر الإمبريالية والصهيونية؛ لأن حقيقة ما حصل في مصر، كان لطمة قاسية للمخابرات الأمريكية والإسرائيلية. وذُكِرَ أنّ هذه المخابرات نجحت في أمر، وفشلت في أمر آخر؛ فقد نجحت في إجهاض انقلاب مصريٍّ شامل، وذلك عندما اعتقل السادات الآلاف في الشهر السابق على مقتله، ولكنها فشلت في إحباط، ما قام به البعض في مصر بالإطاحة بالرأس الذي أبرم اتفاقية كامب ديفيد منذ سنة 1977.

وعلى أثر ذلك بدأت إسرائيل بشنّ هجوم سياسيّ بقصد ابتزاز النظام المصري والحؤول دون عودة مصر إلى وضعها الطبيعي في الأسرة العربية.

كما إنّ الهجمة الإسرائيلية على هذا المحور تستهدف أيضاً أنْ يكون ثمن إتمام الانسحاب موافقة النظام المصري على المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، وأنْ يسلم بهذا المفهوم، وأنْ يتنازل عن المفهوم المصري الذي يُصرُّ على أنّ الحكم الذاتي هو مرحلة يليها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني داخل الضفة والقطاع، بينما المفهوم الإسرائيلي يرى أنّ من الواجب التمسك بالأرض، وبأنّ يهودا والسامرة تقع ضمن الأراضي الإسرائيلية، ويريد فقط أنْ يعطي بعض المهمات للسكان في إدارة شؤونهم دون أنْ يشمل سيادة كاملة على الأرض التي يريد عدم إغلاق الباب أمام مصادرتها، وتهجير أهلها بالتدريج، وهذا ما عبّر عنه شامير بوضوح آنذاك: إنه يرفض التغيير الجديد الذي طرأ على موقف النظام المصري، بعد زوال السادات، وهذا يعني أنّ هناك خلافاتٍ بين وجهتي النظر المصرية والإسرائيلية، وكان قدوم هيغ ومساعديه إلى المنطقة هو محاولة لإنقاذ الموقف والوصول إلى نقطة وسط بين المفهومين. ولكن من خلال ما نعرفه عن التحيّز الأمريكي التام تجاه العدو فإن جهود هيغ ستصب في النهاية في مصلحة العدو، وعلى أمتنا العربية وعلى زعماء منطقة الخليج بالذات أنْ يحذّروا أمريكا من الاستمرار في هذه الجهود الضارّة بالقضية الفلسطينية.

وكان موقفنا، في هذا المجال، واضحاً ومفاده: أننا كفلسطينيين نرفض المفهوم المصري لما يسمّونه بالحكم الذاتي، لأننا رفضنا من حيث المبدأ اتفاقات كامب ديفيد، وكلّ ما نتج وما سينتج عنها في المستقبل، وأنّ ما يحدث في مدينة رفح الفلسطينية من إصرار

إسرائيلي على ترحيل 5000 مواطن لأنهم يحملون هويّات مصرية، ورفض قبول عودة 12 ألف فلسطيني في رفح المصرية إلى رفح الفلسطينية، علماً بأنّ الفاصل بين المدينتين شارع واحد، وهناك اختلاط سكانيٌّ بين المدينتين، وهذا يمثل الأسلوب الصهيونيّ في محاولة ابتزاز الجانب المصري ثمنًا لإتمام مراحل الانسحاب من شبه جزيرة سيناء، ويوضّح أيضا نظرية العدو المستقبلية لتهجير السكان من الأراضي الفلسطينية التي يحتلها، كما يكشف عن عدم نيته في الانسحاب كلياً من قطاع غزة والضفة الغربية، ويوضح أيضا أنّه يريد أنْ يفرض على مصر التنازل عن قطاع غزة الذي كان قبل حرب 1967 تحت سيطرة الإدارة المصرية.

لقد كان موقفنا أنّ أمتنا العربية مطالبة، وكذلك الشعب المصري، بمعرفة خطورة ما تقوم به أمريكا، وما يقوم به بيغن وشارون من مخططات لربط مصر نهائياً مع العدو الصهيونيّ؛ لأن هذه المخططات تعني أولاً عودة مصر إلى قبول وجود قوات أجنبية متعددة الجنسيات على أرضها (وجزء منها أمريكي) الأمر الذي يُمثّل احتلالاً مُقنّعًا لن يقبله الشعب المصري جيلاً بعد جيل. كما ينبغي علينا أنْ نتذكر أنّ شعب مصر ناضل ضد الاحتلال البريطاني ووجوده على قناة السويس، وقدّم الشهداء من أجل ذلك، ومن ثَمَّ فإنه لن يقبل أيَّ وجود أجنبي على أرضه.

الجبهة الرابعة:

أما الجبهة الرابعة فهي جبهة الخليج العربي: حيث كانت أمريكا والسادات يعتقدان أنّ الخليج العربي سيقف محايداً في الخلاف بين بعض الدول العربية الذي قد ينشب إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وأنّ العربَ لن تقوم لهم قائمة بعد مصر، ولكن الذي حدث أنّ الخليجيين والفلسطينيين استطاعوا في قمة بغداد، مع غيرهم من الزعماء العرب، إيجادَ الحد الأدنى من التضامن العربي الذي وقف في وجه الحلف الساداتيّ الإسرائيليّ الأمريكيّ، وهو ما جعل السادات يحقد على الخليجيين والفلسطينيين، وقامت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية باستغلال هذا الحقد، لتحقيق هدفين؛ الأول: خلق كراهية بين الفلسطينيين وإخوانهم في منطقة الخليج، والثاني: افتعال أعمال عنف تنسب إلى جهات فلسطينية.

ويبدو أنّ أجهزه المخابرات الأميركية والإسرائيلية المشتركة تمكّنت من أنْ تنفّذ جزءاً من مخططاتها، إلاّ أنّ الفهم المشترك بيننا وبين إخواننا في هذه المنطقة تغلّب على هذه المخططات. وفي هذا الصدد نؤكد أنّ الفلسطينيين يعتبرون شعوب هذه المنطقة سنداً وداعماً لهم، ومن ثَمَّ فهم أحرص الناس على أمن الخليج. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يريد العدو الصهيوني وأمريكا أنْ تنشغل منطقة الخليج بنفسها، وتصبح عاجزة عن المحافظة على أمنها لتظلّ في حاجة مستمرّة إلى العون الخارجي، ما يؤدي إلى فقدانها القدرة على التأثير في القرار الدولي، وهذا طبعا يصبُّ في مصلحة الكيان الصهيوني وأهدافه في المنطقة.

مخطط جديد

بعد اغتيال السادات ظهر مخططٌ جديدٌ اشترك فيه الموساد والمخابرات الأمريكية، بدأ في منطقة الخليج، بإثارة جوٍّ جديد من الكراهية بين أهالي الخليج والفلسطينيين. ولقد لمست خلال رحلتي الأخيرة أنّ هناك مبشرين أجانب جدداً يحاورون الناس حول الأخطار المحدقة بمنطقة الخليج، وينتهون بهذا الحوار إلى القول بأنّ الخطر ليس من الاتحاد السوفييتي أو غيره بل من الفلسطينيين المولودين في هذه المنطقة الذين سيطالبون بحقِّ الولادة الذي يمنح الجنسية وفق العرف الدولي. الأمر الذي من شأنه بثّ الفتن بين المواطنين والمقيمين على أرضها من الفلسطينيين. وكما قمنا بالردّ على أساليب التحريض في الماضي، فقد أكدنا في لقاءاتنا مع الإخوة الخليجيين أنّ أمن الخليج من أمن الثورة الفلسطينية.

وتأكيداً لما سبق فقد ذكر لي أكثر من أستاذ جامعيّ أنّ دبلوماسياً أمريكياً كان يحاور بعض المثقفين في هذه المنطقة، ليصل بالحوار إلى أنّ الخطر القادم على أهل الخليج سيكون مصدره الفلسطينيين.

وما قاله المبشرون الجدد يذكرنا بما قاله «دونالد ماكهنري» ممثل أمريكا السابق في الأمم المتحدة في حديث له: بأنّ أمريكا لن تنجح في حلّ مشكلة الشرق الأوسط لأنها ليست وسيطاً نزيهاً، إضافة إلى أنها تعدُّ القضية الفلسطينية قضية ثانوية تأتي بعد القضايا الأساسية في المنطقة التي حددها «هيغ» وهي: التهديد السوفييتي، وتهديد الإرهاب المُتمثّل، حسب المفهوم الأمريكي، في منظمة التحرير الفلسطينية». ومن المؤسف أنّ الإدارة

الأمريكية الجديدة دأبت على وصفنا نحن والاتحاد السوفييتي وكوبا بالإرهاب، ومارست ذلك المفهوم عملياً عندما قامت بتسليم المناضل الفلسطينيّ زياد أبو عين لإسرائيل.

كنا نتمنى على الزعماء العرب في قمة فاس أنْ يحافظوا على روح التضامن العربي الذي تمثّله هذه المؤتمرات التي كان يعود الفضل فيها إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، لا سيّما أننا كنّا أكثر من تألم لانفراط العقد في فاس، ولذلك سارعنا إلى جولاتنا العربية من أجل عودة التضامن العربي الذي نعدّه غطاء الثورة الفلسطينية الحقيقيّ.

التحديات والذرائع:

ما فتئ عدونا الصهيونيُّ يرسل لنا التهديد تلو التهديد؛ على لسان فيليب حبيب، وعلى لسان درايبر ومن خلال مناوراته في مجلس الأمن، وقد كانت خطته تتلخص فيما يلي:

1 - إذا لم ينسحب الفلسطينيون إلى شمال نهر الليطاني فستقوم القوات الإسرائيلية بالتعامل معهم بوسائل مختلفة وجديدة.

2 - سيقوم الكيان الصهيوني بالهجوم على جنوب لبنان إذا ما قام الفدائيون باختراق وقف النار.

3 - سيتم التحرش بالقوات السورية في لبنان إذا ما قامت بمساندة الفلسطينيين.

4 - ستكون المعارك من البرِّ والبحر والجو، وقال بيغن لريغان: لنا الحق في ضرب المدنيين لأنكم في حرب فيتنام لم تستثنوا المدنيين.

5 - قيام إسرائيل بحشود عسكريّة في الجولان وحول جنوب لبنان.

وإزاء هذا الوضع أعلنت المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التعبئة العامة ورفعت درجة الاستعداد للمواجهة.

ما فعله السادات

إذا ما تذكرنا ما قام به السادات ابتداءً بطرد الخبراء السوفييت دون ثمن أو مُسوِّغ ثم قراره المفاجئ الذي أطلقه أثناء احتفال حضره الرئيس عرفات بزيارة القدس، وما تلا ذلك من مآس وقعت على الفلسطينيين والوحدة العربية، فإنّ ذلك يعيدنا إلى ما قاله

الرئيس جمال عبد الناصر لإخواننا في قيادة فتح: إنّ إسرائيل تريد أنْ تصطاد (الحوت الكبيرة) -ويقصد مصر- وهذا ما فعله السادات عندما قرّم حرب رمضان التي نشأت فكرتها والتحضير لها منذ زمن الرئيس الراحل عبد الناصر، فأمر بوقوف القوات المصرية المنتصرة على حدود 10 كيلومترات على الشاطئ الشرقي لقناة السويس، الأمر الذي أربك معنويات الجيش المصري وأضعفها بعد أنْ حطَّم خطَّ بارليف الحصين، وجعل «دايان» يفكر في الاستسلام. وكان الوقوف المفاجئ لزحف القوات نحو مضيق متلا والمراكز الإستراتيجية الأخرى في سيناء قد انعكس سلباً ليس فقط على مصر وحدها، بل خيَّب أمل القيادة السورية التي فوجئت به، الأمر الذي سهّل لإسرائيل التوجه بكل قواتها نحو الجبهة السورية، فأحرزت انتصاراتٍ واختراقًا للأراضي السورية يزيد من مساحة الأراضي المحتلة عام 1967، وقالت إسرائيل في حينها: إنها قادرة على الوصول إلى القاهرة بعد أنْ حاصرت الجيش الثالث. فكان أنْ أعلن السادات عن أنّ 99٪ من الأوراق باتت بيد الولايات المتحدة الأمريكية، وسلّم القضية للصهيوني «هنري كيسنجر» وزير خارجية أمريكا، وأعلن على الملأ أنّ حرب رمضان آخر الحروب. وإذا كان أقصى ما قدّمه الرئيس جمال عبد الناصر من تنازل «إعلانه إزالة آثار العدوان وتطبيق قرار 242» فإنّ السادات قد وضع الأمور، برمّتها، في تصرّف كيسنجر من منطلق تحصيل ما يمكن تحصيله على يد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثَمَّ ذهب إلى كامب ديفيد مجرّداً من كلِّ قوة، حتى إنه لم يأبه لاستقالة وزير خارجيته إسماعيل فهمي، ولم يحترم رأي وزير الخارجية الجديد إبراهيم كامل الذي ذكّر في كتابه «بأنّ السادات كان يعمد إلى تجاوزه وتجاوز الوفد المصريّ المفاوض ويقبل كلَّ ما يرفضه الوفدُ المصريُّ إرضاء لتدخل الرئيس كارتر، علاوة على أنّه وافق على قمة كامب ديفيد المجحفة بحقّ الشعب الفلسطيني». وبعد أنْ عاتب الوزير السادات دافع عن نفسه قائلاً: «أنا وافقت لأن كارتر كان مُعرَّضًا للسقوط في الانتخابات لولاية ثانية وأردت أنْ أُسلفَه موقفاً حتى يضمن النجاح وبعد ذلك سيردّ لنا الموقف بأحسن منه». وكانت النتيجة إخفاق كارتر في الانتخابات، فأضاع السادات قطاع غزة مقابل رمال سيناء، ووافق على حدود الانتداب وسايكس بيكو، وأصبح قطاع غزة ذا مستقبلٍ مهملٍ ومجهول. وها هي إسرائيل تطرد طاقم الجوازات على

معبر رفح وتقول بملء الفم هذا معبرٌ مصريّ إسرائيليّ وفقاً للحدود الدوليّة التي اعترفت بها مصر في اتفاقية كامب ديفيد الأولى.

وحول موقف القيادة الفلسطينية إزاء ما قام به السادات أُحيل القارئ الكريم إلى الحوار الذي أجرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 1990/1/2 مع الرئيس عرفات بمناسبة اليوم الوطني لانطلاقة فتح، ومما جاء فيه:

س: لماذا أضاع السادات الفرصة؟

ج: هذا السؤال سيظل جوابه غامضاً، يجوز أنه كان يعتقد أنّ ربط القضية المصرية بالقضية الفلسطينية لن يعطيه سيناء، ربما، أنا لا أجزم، هذا هو السؤال المحيّر، كنا ذاهبين جميعاً إلى مؤتمر جنيف وإذا به يذهب إلى القدس منفرداً.

س: عندما ألقى السادات خطابه المشهور في مجلس الشعب كنت حاضراً وصفّقت له؟

ج: لا، لم أصفّق، كنت أصفق عندما دخل، مثلي مثل غيري، ولكن عندما قال هذا الكلام أنا وجمت، ونظرت في اتجاه حسني مبارك الذي كان نائباً للرئيس وفي اتجاه رئيس الوزراء آنذاك ممدوح سالم. ولمّا خرجنا بعدما انتهى الخطاب، قلت للسادات: ما هذا يا سيادة الرئيس، لماذا الخروج عن النص؟ اذ بدا واضحاً أنه خرج عن النص، وبعد ذلك كان لي اقتراح اتفقت بشأنه مع إسماعيل فهمي (وزير الخارجية آنذاك) حول شطب الفقرة من الصحف بحيث لا تعود كلاماً رسمياً. وطلب مني إسماعيل فهمي نقل الاقتراح إلى السادات على أساس أنه لم يكن في استطاعته أنْ يفعل ذلك. ولما عرضت الاقتراح على السادات، قال لي: «الله يا ياسر أنت لسه بتخاف من جرايد بيروت؟». وكان جوابي: «إيه جرائد بيروت؟! ما أنت رايح على القدس» وبالطبع لم يرد. في ذلك الوقت كنت أحمل عرضاً إلى السادات بوصفي وسيطاً بينه وبين العقيد معمر القذافي. كان القذافي أوقف الدعم عن مصر، وقد وافق على متابعة الدفع وعلى إعطاء مصر طائرات (الميراج) التي بقيت لديه، وعددها 57 طائرة، وصواريخ (سام) باعتبار أنه اشترى صواريخ (كروتال) الفرنسية.

س: هل أيقنت في تلك اللحظة أنه ذاهب إلى القدس؟

ج: خامرني الشكّ وقلت ربما يحاول استدراج الإسرائيليين، بدليل أني لما ذهبت بعد ذلك إلى دمشق وقابلت حافظ الأسد، قلت له: إني لا أظن أنّ السادات جادٌّ في زيارة القدس، وكان جواب الاسد أنه يجب أنْ نضع أمامنا كلّ الاحتمالات.

س: هل تعتقدون أنّ زيارة السادات للقدس قلبت الموازين في المنطقة وكانت وبالاً عليكم وعلى لبنان؟

ج: نعم في ذلك الحين كنا ذاهبين إلى جنيف.

س: كيف تحللون قرار السادات، ألا يزال لغزاً؟

ج: طبعاً، ولكن في وقت لاحق عرفت أنه منذ 1973 والسادات يسير في خطٍّ وضعه كيسنجر، وكان السادات يثق بكيسنجر.

س: هل تعتقدون أنّه كانت هناك فرصٌ ضائعة على الصعيد السياسيّ كمبادرة روجرز؟

ج: مبادرة روجرز لم تكن هدنة حتى عبد الناصر كان يتعاطى معها على هذا الأساس كي يتمكن من تركيب الصواريخ على الضفة الغربية (لقناة السويس).

س: وعهد الرئيس كارتر؟

ج: في الحقيقة ربما ضاعت منا فرصة أيام كارتر ولكن الفرصة الحقيقية هي التي أضاعها علينا أنور السادات عندما اتفقنا أنْ نذهب بوفد عربي مشترك إلى جنيف، وصدر البيان المصري الأمريكي ثم البيان الأمريكي السوفييتي الذي ذكر للمرة الأولى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكان البيان المصري الأمريكي تحدث عن وفد عربي مشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على مستوى متدنٍ.

وقد ألقيتُ كلمة طويلة حول زيارات كارتر المتكررة للمنطقة في المهرجان الشعبيّ الذي عُقد في مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية بالكويت يوم 10/ 3/ 1979، وبينت فيها أنّ شعبنا يواجه الآن وفي هذه المرحلة العصيبة زعيم الإمبريالية في العالم «كارتر»، ويواجه دجال العرب «السادات»، ولكن الهزيمة ستكون لزعيم الإمبريالية ولدجال العرب. ونصّ الكلمة كاملاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾

﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾

«لقد سمعنا من وكالات الأنباء أنّ كارتر خطب في مجلس الشعب المصري، فماذا قال؟ لقنه السادات أنْ يقول لنواب مصر، وهو يعرف أنّ بينهم أحراراً رفضوا اتفاقيات كامب ديفيد وناضلوا ضدها، لقنّه ليخاطب المصريين في مجلس الشعب ويقول لهم: إنّ الفلسطينيين مدعوون للمشاركة في مسيرة السلام. لقد كان كارتر يخاطب الفلسطينيين من القاهرة وكأنه لا يعرف أين الفلسطينيين؟!

الفلسطينيون يا كارتر، الفلسطينيون يا سادات، إذا أردت أنْ تخاطبهم وأنْ تراهم، فهم في السجون يدفعون ضريبة الإصرار على الحياة الكريمة، إنهم في أرضنا المحتلة وقد حظر عليهم العدو الصهيوني أنْ يخرجوا، لأنه يعلم أنهم إذا خرجوا سيحرقون الأخضر واليابس. الفلسطينيون هناك، وليسوا في مجلس الشعب المصري. ولكنها الخديعة والدجل الساداتيّ الذي يريد أنْ يخدع نواب مصر المعارضين ليضمن سكوتهم وموافقتهم على توقيع المعاهدة وليباركوا الخطوات التي يوهمهم بأنها ستوصلنا إلى القدس.

إنّ السادات المخادع يريد أنْ يقول بأنّ الفلسطينيين هم الذين يرفضون وأنه يدعوهم فلا يستجيبون. إنّ هذه الخديعة يا سادات، إنّ هذه الخديعة يا كارتر لن تنطلي على الشعب الفلسطيني. فلقد آمن هذا الشعب وآمن أبناؤه الذين ولدوا في الخارج أنّ الأرض تروح وتجيء، تُسلب وتُسترد، ولكن الوطن ما بقي أبناؤه.

إنها قمة الخديعة أنْ يقول كارتر لنواب مصر بأنّ الفلسطينيين مدعوون للمشاركة، بينما يقف المندوب الأمريكي في مجلس الأمن ليرفض مشاركة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة الدعوى المرفوعة ضد تهويد القدس وإقامة المستعمرات الصهيونية في أرضنا الفلسطينية، كيف نصدق دعوة كارتر في مجلس الشعب المصري بينما المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة ينكر على الفلسطينيين حقّ الدفاع عن قضاياهم.

إنّ السادات وهو يرحب بكارتر في مجلس الشعب المصري يصفه بأنه زعيم أقوى دولة في العالم. أي أنه يريد أنْ يقول إنّ كارتر أقوى رجل في العالم. ولكن السادات نسي أنه عندما حصل الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على ورقة عمل لحلّ مشكلة الشرق الأوسط ثارت ثائرة الدوائر الصهيونية، وإذا بعمدة نيويورك يرفض مصافحة كارتر عندما توجه لحضور إحدى جلسات الأمم المتحدة، وبذلك كان كارتر أضعف رجل في العالم أمام الصهيونية، هذا الذي يريد أنْ يوهمنا السادات بأنه أقوى زعيم في العالم.

يبدو أنّ الذي قرر الخيانة قد استمرأ الخيانة. ويبدو أنّ كلّ الدعوات الشريفة، وكل المساعي التي بذلت لإعادة السادات إلى الموقف الذي أجمع عليه العرب لم تجد عنده آذاناً صاغية؛ لأننا نقف أمام رجل فقد عقله.

عندما كانت وفود الثورة الفلسطينية تشارك في مؤتمر إسلامي عالمي تفاجأت بحقيقة مرعبة وهي أنّ الدول الإسلامية في واد والقضية الفلسطينية في واد آخر. وعندما كانت هذه الوفود تسعى لأنْ تحقق شيئًا للقضية من خلال هذه المؤتمرات تفاجأت بأنَّ دولاً إسلامية كتركيا وإيران وإندونيسيا (قبل التغيرات السياسية التي طرأت عليها) تقف ضد مسيرة الشعب الفلسطيني، لماذا؟ لأنَّ أنظمة هذه الدول التي تمتلئ قلوب أبنائها بالإسلام وتتطلع إلى تحرير القدس الشريف كانت مرتبطة بالإمبريالية الأمريكية وبالصهيونية وتعمل على كبت شعوبها. إنّ الذين خططوا لهذا الوضع أرادوا إضعاف الرابطة الإسلامية في مقاومة الصهيونية والإمبريالية. ولا ننسى أنّ الصهيونية عندما اتجهت إلى السلطان العثماني في أواخر القرن الماضي تعرض عليه شراء فلسطين رفض أنْ يبيعهم موطئ قدم واحدة من أرض فلسطين.

إنّ الصراع الذي خططت له اليد الأجنبية لينشب بين العرب وغيرهم من المسلمين تحت شعار نصرة شريف مكة، قد أدى إلى تمزّق خطير في منطقتنا، فانفصل بل تعادى كلّ من يؤمن بتحرير القدس كعربي مع كل من يؤمن بتحرير القدس كمسلم. والذين خططوا لهذه الغاية راهنوا ثمانين عامًا على بقاء الحلقة العربية منقطّعة عن الترابط بالحلقة الإسلامية؛ فإيران المسلمة كانت ضلعًا للمثلث مع الكيان الصهيوني وأمريكا،

وتركيا ترفض حتى مجرد فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإندونيسيا لا تقبل أنْ يزورها وفد فلسطيني.

إنّ الإستراتيجية التي رسمت في أروقة الخارجية البريطانية، ثم انتقلت إلى أروقة الخارجية الأمريكية بعد ذلك، إضافة إلى التآمر الصهيوني في كلٍّ من بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة، كلُّ هذه الدوائر كانت تعرف تماماً أنّ قطع الصلة بين الحلقة الإسلامية والحلقة العربية سيبقي القضية ضعيفة. ولكن الظلم لا يدوم، والخضوع للظالم لا يستمر.

إنّ انطلاق كارتر والسادات بهذه السرعة ورغم كل المتغيرات التي حصلت في المنطقة، وبعد درس إيران، يدلُّ على أنهما فقدا وقارهما. وبدلاً من أنْ يتراجع السادات، فإنه اندفع بلا حساب لمصلحة شعبه وأمته، وهذا الاندفاع يدلُّ على أنَّ الخيانة قد تأصلت في نفسه وفي بعض نفوس دائرته الضيقة في مصر، وأنّ هناك محاولة يائسة من أجل قيام حلف أمريكي - صهيوني - مصري في المنطقة لمواجهة المتغيرات الجديدة.

إننا نأسف لتورّط مصر السادات في هذا الحلف اللئيم، ولكننا نؤكد بكل ثقة أنه حتى لو تمّ التوقيع على قيام الحلف التآمريّ فإننا سنقاتل، وسنجاهد، وسنستمر في القتال والنضال، فلقد كانوا يريدون أنْ يصلوا إلى ما وصلوا إليه على جثثنا، وعلى أنقاض قواتنا في لبنان، ولكنهم فشلوا في كل المحاولات. ولكنهم منذ اليوم، وبعد التوقيع ستكون المؤامرة القادمة لضرب شعبنا في لبنان، وإحكام الطوق على قواتنا العسكرية وضربها في لبنان.

إننا نعلن من هذا المكان، ومن كل مكان، أنَّ الثورة مستمرة، وأنها ستنتقل من الآباء إلى الأبناء. ومهما فقدنا من شهداء فإننا سنرفدهم بالشهداء، بل إنكم جميعًا في مقدمة الذين سيذهبون من أجل أنْ تستمر المسيرة وحتى نحافظ على راية الجهاد مرتفعة خفّاقة.

مؤامرة أخرى يحاول السادات أنْ يخدع بها شعبنا وهي فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وهو، بذلك، يريد أنْ يخادع بأنّه يعمل على إعادة قطاع غزة ليزعم بعد ذلك بأنّه استرجع أراضي 1967، وليتنصل من الضفة الغربية والقدس.

إننا نؤمن ونصمم ونؤكّد، كما أكد الأخوة من أبناء غزة، الترابط الكامل مع إخواننا في كلِّ فلسطين، ونؤكد أننا سنحيا معاً ونموت معاً.

الخروج من لبنان

لم يكترث قادة الدول العربية بكل المعلومات الفلسطينية بأنّ إسرائيل تخطط لاحتلال لبنان وعاصمته بيروت من أجل القضاء على الوجود الفلسطيني في لبنان وقتل أو طرد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال بعضهم: إنّ الجيش الإسرائيلي سيتوقف على عمق 40 كم من أراضي لبنان. ولذلك لم يحسبوا حساباً لتجاوز أكثر من هذا العمق باتجاه العاصمة بيروت بعد أنْ قامت المخابرات الإسرائيلية بخلق الذريعة إثرَ محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن «ارجوف» وبالغت في وصف إصابته ونسبت ذلك إلى جماعة أبي نضال الذي لم ينف هذه العملية معتقداً أنها ستعطي جماعته شهرة.

وصمد الفلسطينيون ثمانية وثمانين يوماً على الرغم من كلّ المحبطات العربية وغير العربية واضطرت قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى قبول المغادرة عندما جاء زعماء القوى الوطنية اللبنانية وقالوا: إن بيروت ليست مدينة فلسطينية.

وهكذا وافق الرئيس ياسر عرفات على الرحيل، وكانت غالبية القيادة تريد الذهاب عن طريق البحر إلى سورية غير أنّ ياسر عرفات كان له رأي آخر؛ فقد أدرك، بحاسته السادسة، أنّ القرار الفلسطيني بشكل عام، وقرار حركة فتح بشكل خاص محفوفٌ بالمكاره، غير أنه لم يعترض على الأمر، ولم يمنع من أراد أو قرر الإقامة في دمشق من القيادات الفلسطينية بمن فيهم زملاؤه في مركزية فتح، مُفضّلاً جمهورية تونس مقرّاً جديداً له ولكوادر المنظمة ولحركة فتح، وفي الوقت نفسه كان يعتقد أنّ تسامحه بترك من يريد من كوادره المدنية والعسكرية بالإقامة في دمشق سيعود بالخير على العلاقات الواجب بقاؤها مع سورية، غير أنَّ فئة من فتح حرّضت عددًا من كوادر فتح على ياسر عرفات، ورأت في قراره بعدم القدوم إلى سورية، كما فعل زملاؤه الآخرون، خروجاً على رأي الأغلبية، علاوة على ما يتضمنه هذا القرار من جريمة تتمثّل في تشتيت القوات العسكريّة الفلسطينيّة. لذلك، خططت هذه الفئة للقيام بانقلاب تستولي بموجبه على كافة المكاتب والمعسكرات، ووقف على رأس هذه الفئة عضوا اللجنة المركزية نمر صالح (أبو صالح)، وسميح أبو كويك (قدري) وهما ليسا من الكوادر المؤسسة لحركة فتح، فالأول

تفرغ في الحركة بعد سنة 1967 وصار عضوا للجنة المركزية بعد سنة 1971على إثر المؤتمر الثالث للحركة. في حين أنّ الثاني أصبح عضواً في اللجنة المركزيّة على إثر المؤتمر الرابع الذي عُقِد في دمشق سنة 1981، ومن المؤسف أنه أشرف على احتلال مكتب رئيسه أبي ماهر غنيم مفوّض التعبئة والتنظيم بعد إلحاق إصابات بدنية بالمدافعين عنه. وقد شاركهما، من أعضاء المجلس الثوري، أبو خالد العملة وأبو موسى وهما ضابطان في الجيش الأردني تركاه في سنة 1971، والتحقا بالقوات الفلسطينية في دمشق بعد رحيل القوات الفلسطينية إلى سورية بعد أحداث أيلول الأسود، ومعارك جرش.

وحقناً للدماء رحل الشهيد أبو جهاد بقواته الى طرابلس في شمال لبنان؛ لمساعدة القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية. ومن المؤسف أنه أصبح مهددًا بالضرب من الفئة المنشقة ومن يناصرها من بعض الفصائل وأهمها الجبهة الشعبية «القيادة العامة».

وكما ذكر السيد خالد الفاهوم، في مذكراته، بوصفه أحد أعضاء لجنة الوساطة المكوّنة من ثمانية عشر عضو مجلس وطني فلسطيني، فقد كان شرط تراجع المنشقين أنْ يستقيل ياسر عرفات، وهو الأمر الذي لم يكن مقبولاً من كل الوساطات ومن اللجنة المركزية لحركة فتح.

وبدون ترتيب مسبق قام ياسر عرفات بالتّخفي وجازف مخترقاً بزورق صغير كل الحصارات الأجنبية والإسرائيلية ووصل إلى طرابلس واستقبله الشهيد أبو جهاد، وخاض معارك غير متكافئة في مواجهة من حاصروه من المنشقين والقيادة العامة بقيادة أحمد جبريل وعناصر من جيش التحرير الفلسطيني التي أُكرهت على المشاركة في محاربة قائدها الأعلى الرئيس ياسر عرفات، وخرج على رأس قواته ضمن معادلة دولية وفاجأ جميع إخوانه بزيارة مصر التي كان يقاطعها العرب.

وأقرَّ المجلس الثوري لحركة فتح فصل الذين قاموا بالمحاولة الانقلابية من مواقع اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

ولكن سرعان ما دبَّ الخلاف داخل ما سمي بفتح الانتفاضة وجرى إقصاء أبي صالح الذي ظنَّ أنَّ بإمكانه دخول لبنان لممارسة كفاح مسلح ضد إسرائيل، فتمّ ردعه ووضعه في إقامة شبه جبرية، وانتهى أمره بالعزلة في منزله وتوفي فيما بعد.

وجاء الدور على سميح أبو كويك (قدري)، فاعتكف أو أجبر على الاعتكاف.

وكان من أهداف المحاولة الانقلابية أو الانشقاقية إقصاء الأخ ياسر عرفات واللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، والقضاء على القرار الفلسطيني المستقل، وعندما حاول الأخ ياسر عرفات العودة إلى لبنان عن طريق طرابلس لم يتصور أحد أنْ يُجنَّدَ جيش التحرير الفلسطيني، والقيادة العامة بزعامة أحمد جبريل، والمنشقون للزحف على قوات منظمة التحرير الفلسطينية ومحاصرة قائدها ومساعده الأخ أبي جهاد، الأمر الذي أدّى إلى شنّ حرب عليهما وعلى المخيمات مما أسفر عن إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية وتشتيتها في المنافي البعيدة.

كنت مكلّفاً من اللجنة المركزية لحركة فتح بأنْ أنوب عنهم في استقبال ياسر عرفات ومرافقته عندما يصل من صنعاء إلى تونس، وفعلت ذلك، في ظلّ جوٍّ مشحونٍ بالخلاف الذي نشب بين اللجنة المركزية وبين الأخ أبي عمّار لانفراده بأخذ قرار تلك الزيارة، التي لم يكن بإمكانه تسويغها مُكتفيًا بمخاطبة اللجنة المركزيّة: ستعتذرون عن موقفكم هذا بعد سنوات قلائل.

ومن الطريف أنني عندما تحدثت في اجتماع اللجنة المركزية قلت له: أنت تفعل بنا كما قال المتنبي:

أنـــامُ مـــلء جفـــوني عـــن شـــواردها ويســـهرُ الخلـــق جرّاهـــا ويختصـــم

وبسرعة بديهة قال: «بسْ أنا ما نمتش».

وصدقت رؤياه عندما كان له الفضل الأول في إعادة مصر إلى الصف العربي وأصبحت خير معين لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية فيما بعد.

وحول الدور السوري السلبيّ تجاه الثورة الفلسطينية فنكتفي بالإشارة السريعة إلى مجازر نظام الأسد في سوريا بحقّ الفلسطينيين في برج البراجنة وصبرا وشاتيلا وغيرهما من مواقع وأماكن وجود الفلسطينيين، ووصولاً لما قام به الجيش السوري خلال عام 2011 من هجوم على مخيم الرمل الفلسطيني بمدينة اللاذقية الساحلية والذي أدى إلى

قتل الكثيرين وإصابة العشرات وتهجير المئات من سكانه، وكذلك الأمر بالنسبة لمخيم الفلسطينيين في مدينة حمص، ومخيم اليرموك في دمشق.

وواقع الأمر أن مسلسل الكراهية الهائل من قبل نظام الأسد بحق الفلسطينيين ليس بجديد أبداً، فهناك شواهد مهمة تؤكد ذلك، ولعل من أهمها تأسيس المخابرات السورية لفصيل فلسطيني منشق على «فتح» بقيادة سعيد مراغة والملقب بأبي موسى وهو الذي انطلق من سهل البقاع وسُلم له مخيم قوات اليرموك، إضافة إلى 60 طناً من الأسلحة عن طريق سوريا، وبدأ في عملياته ضد الفصائل الفلسطينية الأخرى.

وأعتقد أنه من المفيد العودة إلى إجابات الأخ ياسر عرفات رداً على أسئلة أحد المراسلين الصحفيين و التي كشفت عن خلاصة الموقف الفلسطينيّ في تلك المرحلة المهمة أي مرحلة ما بعد الخروج من بيروت:

س: ما الذي يدفعكم إلى القول أنّ الحصار الإسرائيلي لم يهزمكم؟ ما الحسابات التي قمتم بها؟

ج: أنا كنت أقول لإخواني إننا إذا صمدنا أسبوعا واحدا في الحصار سجلنا انتصاراً. وليس مطلوبا أنْ نصمد أمام الجيش الإسرائيلي كله؛ لأنّ الجيش الإسرائيلي لم يجتمع يوما كله على جبهة واحدة كما حصل عام 1982 في لبنان.

وهنا يَرِدُ سؤال: لماذا لم تعمل القيادات العسكرية الإسرائيلية على حساب إمكان تحرك الجبهات الأخرى؟ هل كانت ضامنة لهذه الجبهات؟ ومن الذي ضمن عدم تحريك هذه الجبهات؟ ومن الذي أعطاهم هذه الطمأنينة؟ غلطة في الحسابات؟ لا. غلطة عسكرية؟ إذن هناك ضمانات تكشفت بعد ذلك عندما قاتلنا منفردين في بيروت. بعد أسبوع أنا لا زلت أذكر أنه بعدما حاصر الإسرائيليون بيروت أرسلت أحد ضباطي لمقابلة بشير الجميل. كنت أريد أنْ أعرف هل سيشارك بشير في القتال، نعم أم لا، وهذا سرٌّ يذاع للمرة الأولى. عاد الضابط وقال أنّ بشير الجميّل اتصل ببعض الجهات، وأنه جاء بعرض فحواه اخرجوا بسيارات الصليب الأحمر الدولي التي سترفع الرايات البيضاء. اجتمعت القيادة الفلسطينية اللبنانية المشتركة في غرفة عمليات كان المسؤول عنها مأمون مريش. سمعت أصواتاً كثيرة تدعونا إلى قبول العرض من بينها أحمد جبريل.

قلت لهم: أعطوني ربع ساعة لأستخير الله. وبالفعل دخلت غرفة وصليت ركعتين وخرجت من الغرفة وقلت: «هبت رياح الجنة». في اليوم التالي كانت هذه العبارة تتردد في كل بيروت.

تذكر كيف أوقفنا زحف الإسرائيليين خمسة أيام عند مدخل مثلث خلدة الذي كان يقف فيه الجيش الإسرائيلي بدباباته وطائراته وسفنه التي كانت تضرب من البحر. معركة خلدة سيكتب عنها التاريخ. الجبل معهم والجنوب معهم والبحر معهم. (يعني شريط عرضه 200 متر صمد خمسة أيّام).

معركة يصمد فيها الناس خمسة أيام، دعني أذكّرك عندما قالوا: إننا تقدمنا على المتحف عشرة أمتار طول الدبابة 13 مترا، بهذا سُجّل الانتصار. كان الإسرائيليون قد وعدوا إلكسندر هيغ وزير خارجية أمريكا بأنّ العملية ستنتهي بين 3 إلى 5 أيام. ما الذي حصل؟ كانت أطول الحروب العربية الإسرائيلية، ولذلك القادة العرب جميعهم خرجوا يستقبلونني في فاس.

س: الحسابات التي عملتها بعد الخروج من بيروت لم تؤد إلى مرحلة سهلة، بل كانت صعوبات امتدت حتى بدأت الانتفاضة، أليس كذلك؟

ج: الصعوبة في الحقيقة لم تكن بعد الخروج من بيروت بل بعد الخروج من طرابلس. فبعد الخروج من بيروت كانت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الناجحة في الجزائر، «وكانت لسه أمجاد بيروت تلعلع». أما في طرابلس فكان ما يُسمّى الانشقاق والحصار العربي الإسرائيلي، وأنا غير نادم على الذي حصل في طرابلس؛ لأن الذي حصل في طرابلس كشف المؤامرة. لولا طرابلس لنجح الانشقاق. طرابلس هي التي كشفت المؤامرة. هذا الكلام مهم جدا. انكشفت المؤامرة في طرابلس على رغم قسوة ما حدث في طرابلس. لو لم أذهب إلى طرابلس لكان الانشقاق قد نجح، ولكانت بدائل مشوهة خائنة تتولى القيادة الفلسطينية، لكن طرابلس كشفت المؤامرة وأعادت الثقة مرة أخرى لأنه عندما قالت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار الفلسطيني المستقل كانت محقة في ذلك وهي تدفع ثمن هذا القرار الفلسطيني المستقل.

س: ولكن ما ذنب أهل طرابلس؟

ج: ما ذنب أهل بيروت إذاً؟ ما ذنب ميسلون؟ ما ذنب السويس والإسماعيلية؟ ما ذنب بيت ساحور؟ هذه وقفات تاريخية، أنا رحت هناك لأتفقد قواتي فحاصروني.

س: ما هو سرُّ ذهابكم إلى مصر بعد خروجكم من طرابلس آخر عام 1983 ومطلع عام 1984 ؟!

ج: نعم هناك سرّ، وهو يُلخص بشيئين؛ الأول: بعد المؤامرة بطردي من موقع على البحر المتوسط، هو 3 كم كنت محاصرًا فيها في طرابلس، قلت: ستعرفون أنكم أخرجتموني من 3 كم في طرابلس لأذهب إلى مصر التي حدودها من رفح إلى السلوم. والثاني: كان لا بدَّ من قلب الطاولة حتى نأخذ نفسًا نستعيد فيه تنظيم صفوفنا.

س: كيف ترون العالم في التسعينيات، وماذا تتوقعون للمنطقة ولبنان؟

ج: لبنان سيأخذ وقتا للحل لأني أعتقد أنّ موضوع لبنان لا يُحلُّ بالقوة، لأن القوى في لبنان تملك أسلحة تمكنها من تعطيل أي حل إذا كان هذا الحل من دون تفاهم. هكذا كان رأيي منذ البداية ولذلك قلت رأيي المشهور: الشرقية قبل الشرعية، والتفاهم هو الأساس وليس فرض الحلول هو الأساس. والآن أقول إنّه لا بدَّ من حلٍّ بالتراضي بين كل القوى، وإلا فإنّ الحل صعب.

س: عندما خرجتم من بيروت في 1982 قلت إنك ذاهب إلى فلسطين، ما الذي جعلك تشعر بالتفاؤل آنذاك، علما أنّ الاعتقاد السائد هو أنّ المنظمة انهزمت؟

ج: «شوف، أولاً أنا لم أهزم». «بيروت لم يخرجني منها شارون بل العرب». وبالضبط حلفائي في لبنان الذين قالوا لي: « كفاية يا أبا عمار، نحن لم نعد نستطيع التحمل». وكان يُخيّل للجميع أنه عندما يخرج أبو عمار فإن لبنان سيعود إليه الربيع واقتصاده سيزدهر. لكنهم اكتشفوا لاحقا معنى قولي لهم: سأذهب ولكن ابقوا قوات الكفاح المسلح في بيروت، قلت: «خليلكم مسمار جحا». طبعا لم يستمعوا إلي، كانت هناك وعود كثيرة بأحلام وردية وربوع خضراء بعيدة عن الواقع. طبعا تذكر أني قلت كلمة مهمة وهي أنّ البركان الذي انفجر في بيروت لن يهدأ، يومها لم يكن ريغان مستعدا للاستماع الى ما

أقوله، وحتى لو سمعه فهو لم يكن مستعداً لأن يستوعب أو يفهم. وكما نرى فإنّ البركان لم يهدأ والإعصار لم يتوقف. ولا يزال الإعصار والبركان يعملان في لبنان والمنطقة.

في 5/ 12/ 1974 ذهبت لمقابلة تيتو في شمال يوغوسلافيا. قال لي: كان عندي هنا قبل ثلاثة أيام هنري كيسنجر وكان يقول: إنّ قرارات قمة الرباط (التي رسّخت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعيّاً وحيدا للشعب الفلسطيني) «لخبطت حساباته»، وأنه ليس من حل إلا ببلقنة المنطقة، ولأوّل مرة أسمع عبارة بلقنة المنطقة، بدأت المشاكل في لبنان في شباط (فبراير) 1975.

س: والمنطقة؟

ج: كما قلت منذ البداية لا يزال البركان فيها، ولا يزال الإعصار فيها.

س: ومتى الدولة الفلسطينية؟

ج: شوف. من يوجد على الخريطة السياسية يوجد على الخريطة الجغرافية، وأهم ما حدث في الجزائر (المجلس الوطني الأخير في تشرين الثاني نوفمبر 1988) هو أننا وجدنا على الخريطة السياسية كدولة فلسطين عندما أُعلنت وثيقة الاستقلال. ومن يكن على الخريطة السياسية يكن على الخريطة الجغرافية.

س: والعالم؟

ج: سيمرُّ في تغييرات هائلة. في 1993 ستكون قوة عظمى ثالثة، وأنا أقول لأمتي العربية إنها إذا لم تستيقظ فمالطا يمكن أنْ تكون بالنسبة إليها يالطا جديدة. اللهم فاشهد إني قد بلّغت. على هذه الأمة أنْ تصحو وأنْ تنظر إلى مستقبل أجيالها المقبلة وإلاّ فإنّ هذه الأجيال لن ترحم، اللهم فاشهد إني قد بلغت.

س: الانتفاضة إلى أين؟

ج: إلى الدولة. والمحاولات الأمريكية، والإسرائيلية هي لإعطاء المزيد من الوقت لشامير ليتمكن من القضاء على الانتفاضة. تذكر بماذا تحديتهم. تحديت رابين وقلت له لا يومان ولا أسبوعان ولا شهران ولا سنتان. نحن وإياك والزمن طويل. الانتفاضة مستمرة

موجة بعد موجة إلى أنْ يرتفع العلم الفلسطيني على القدس عاصمة دولة فلسطين. خسائرنا كبيرة؛ إنّ خسائر مليون و 700 ألف شخص في الضفة ضخمة اقتصاديّاً، وتقدر بناء على وثائق إسرائيلية رسمية ب 2.3 بليون دولار في سنتين.

في السياحة وحدها 900 مليون دولار في سنتين، شعبنا يعيش على السياحة الدينية. خسائرنا في الزراعة، لدينا أكثر من 1000 شهيد و 53 ألف جريح وحوالي 64 ألف معتقل و 6500 معاق و 5200 حالة إجهاض.

وآلاف البيوت دُمّرت ونُسفت، فكم تلقى الشعب الفلسطيني من الدول العربية التي لم تدفع سوى جزء منها تنفيذاً لقرار قمتي الجزائر والدار البيضاء؟

س: وثمة من يراهن على وقف الانتفاضة؟

ج: أقول لهؤلاء: الانتفاضة ستستمر حتى قيام الدولة، والدولة على مرمى حجر.

س: هل لديكم شعور داخلي بأنّ الذي يدور في العالم يصبُّ في مصلحتكم؟

ج: في المدى البعيد نعم.

* * *

الاخـــتراق

في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ازدادت الفوضى في حركة فتح وتعددت أجهزتها الأمنيّة وأصبحت تزايد على بعضها البعض، وأصبحنا نعاني من الفوضى الأمنية وعدم الانضباط ويبدو أنّ هناك من كان يحاول اختراق العمل الفلسطيني ومؤسساته لصالح قوى خارجية، وبات جليًّا لدينا أنّ هناك من حاول القيام بممارسات هدفها إضعاف مكتب حركة فتح في الكويت.

وللأسف فإنّ البعض قد استغل عطف بعض القادة عليه ليمارس ممارسات زادت من تلك الفوضى بهدف خلط الأوراق، لدرجة أنني أصبحت مهدداً، وكان لصبري البنا أبي نضال علاقة مباشرة بما يحصل من نشاطات تخريبية في مكتب المنظمة في الكويت.

وعندما تسلم جهاز الأمن المركزي بقيادة الأخ هايل عبد الحميد المستندات التي تؤكد قناعاتنا بالاختراق وعدم الانضباط، تمّ التحقيق في الأمر وتمّ تثبيت التّهم على أولئك الأشخاص الذين تورطوا في أعمال غير وطنية .

لجأت إلى قراءة إحدى سور القرآن الكريم فوردت عليّ آية شعرت كأنني أقرأها للمرة الأولى ونصّها: «وكذلك جعلنا لكل نبيٍّ عدوّاً من المجرمين وكفى بربك هادياً ونصيرا». صدق الله العظيم. فهدأت نفسي وقلت: إذا كان الله قد امتحن رسله بأنْ ابتلاهم بأشخاص مجرمين فكيف لا يكون أمثالي معرضين لمثل هذا الاختبار؟ لقد أعادت هذه الآية السكينة إلى نفسي الثائرة، نفضت يدي من أي تفكير في اللجوء إلى أمن الحركة في بيروت، وقررت الاعتماد على النفس وتشكيل أمن قوي في إقليم فتح بالكويت.

كنت اعتقد أنّ ظاهرة مكتب القائد العام قد انتهت، ولكنها عادت أكبر مما كانت عليه باستئجار مقرٍّ جديد في أحد أحياء الكويت، وجرى تفريغ سبعة عشر عضوًا جديداً، وبلغت بهم الوقاحة أنْ علّقوا صورة عليها صورتي شهيداً على جدران المنظمة ومكتب أسر الشهداء وغيرها من الأماكن كنوع من التهديد.

كلما تذكرت هذه المعاناة شعرت بالأسى الشديد، ولا أنسى المؤتمر العام الخامس، فقد كان هناك عمل دؤوب ضدي لكي لا أنجح في عضوية اللجنة المركزية، وفعلا فقدت مئات الأصوات، ولكنّ نجاحي شكّل صدمة للكثير ممن ناصبوني العداء في الانتخابات التي جرت في سنة 1989 بمدينة تونس، وقال لي الأصدقاء: يكفيك شرفا أنك أخذت أصوات الفتحاويين جميعاً.

ولا زالت فلول من عانينا منهم في الكويت، كمخابرات متنقلة، يبحثون عن الخلافات العارضة فيكتبون تقارير مدفوعة الأجر ضد هذا العضو أو ذاك من أعضاء اللجنة المركزية. وهذا يذكرنا بما رواه الدكتور عصمت عبد المجيد في مذكراته عن كيفيّة معاناة والده من أشخاص استعانوا بأشرار في الديوان الملكي أيام الملك فاروق تسببوا في تأليب الملك على والده، ولكن في النهاية سقط هؤلاء بقيام ثورة 23 يوليو / تموز وحوكم بعضهم وسجن[1].

(1) وقد عبّر د. عصمت عبد المجيد عن ذلك بقوله: «إنّ الشرَّ قد ينتصر بعض الوقت، وإنّ الخير قد يغلب على أمره حينا، إلا أنّ الحقَّ أقوى من الظلم وإن بدا واهنًا، وبنيان الظلم أوهى، من بيت العنكبوت وإنْ بدا راسخًا. وأنه في النهاية لا مكان إلا للخير ولا غلبة إلا للحقّ وأنه لا يصح إلاّ الصحيح (ص 22 من مذكراته).

7

استشهاد القادة

استشهاد الأخ أبي جهاد

في 16 إبريل/ نيسان 1988 قام خمسة مسلحين بإطلاق الرصاص المتواصل على القائد الشهيد البطل خليل الوزير في بيته بتونس في عملية أشرف عليها ونفذها جهاز الموساد الإسرائيليّ في عملية قام بها 20 عنصراً مدرباً من الموساد من 4 سفن وغواصتين وزوارق مطاطية وطائرتين عموديتين على شاطئ الرواد قرب ميناء قرطاجة في تونس. ولعلّ حجم التدابير تليق فعلا بالبطل أبي جهاد؛ لأنَّ ما ذكرت يكفي للقيام بعملية عسكرية كبيرة وليس لاغتيال فلسطيني في بيته!

«لا صوت يعلو على صوت الانتفاضة»، و«مصير الاحتلال يتقرر في فلسطين المحتلة نفسها وليس على طاولة المفاوضات». بهذه الكلمات القليلة قدّم القائد خليل الوزير - رحمه الله - لأعدائه ذريعة لقتله وأعدّ كفنه وقبره، ليذهب شهيداً فلسطينيّاً جديداً ضمن قوافل المجد التي سبقته من القادة الأبطال الذين ذكرتهم في أكثر من موضع وأنا أكتب في هذه الملفات الفلسطينية المنسية التي أعرضها لأبنائي من الشباب العربي المتحمّس لأخذ دوره في استرجاع ما اغتصب من أمتنا ومن أراضنا[1].

إنّ الملمّ بالملف الفلسطيني يعي تماماً أنّ استشهادَ خليل الوزير هو نتيجة لقيادته جماهير الانتفاضة بكل إنجازاتها على اتساع الأرض المحتلة بالإضافة إلى دوره المباشر في

(1) يوسف عبد الرحمن ، من قتل أبو جهاد؟، جريدة الأنباء الكويتية، الأحد 5 يونيو 2011.

العمل النضالي بكافة أشكاله منذ ما يقارب من خمسين عاماً. لقد جاء حدث استشهاد خليل الوزير ليزلزل الروح، وليبحث أسئلة الناس ويثيرها: إلى أين نمضي بعد الانتفاضة؟ وكيف ستتعامل إسرائيل مع هذه المواجهة الجديدة في التكتيك؟

أذكر أنَّ لجنة الطوارئ التي كانت تمثّل غرفة العمليات اليومية المشتركة بين القيادة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الموحدة الميدانية في الداخل استطاعت بجدارة أنْ توظِّفَ عقول أبناء الثورة الفلسطينيّة وخبراتهم في خدمة هذه الانتفاضة المباركة، ويومها رأس ياسر عرفات هذه الحوارات الدائرة وتمَّ التوصل بعد مناقشات مُستفيضة إلى تكليف القائد خليل الوزير -أبو جهاد- ومعاونيه في جهاز شؤون الوطن المحتل بمتابعة شؤون الانتفاضة وتفعيلها؛ بعد أنْ قدَّم مهندسها خليل الوزير تصوراً شاملاً لها، وعرفت هذه الورقة المقدمة بـ «ورقة أبي جهاد»، وقد وضع فيها رؤاه لهذه الانتفاضة ومستقبلها، وتحوّلت ورقته البسيطة إلى دليل عمل لهذه «الانتفاضة المباركة» خاصّة في جانبها التطبيقي.

وأتصوّر أنها كانت سريّة ومتكتماً عليها ما جعل إسرائيل وجواسيسها ينشطون لمعرفة وفكّ طلاسمها، لا سيّما أنّ إسرائيل قد عمدت إلى معرفة كلّ الشؤون الفلسطينية خاصة بعد أنْ تم إعداد فريق لمثل هذه الوثائق السرية في أعقاب خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982.

هذه الخطة المكتوبة من خليل الوزير والخاصة بالانتفاضة وبرنامج عملها وأساليبها ووسائلها وأسلحتها، عجّلت بسرعة تحرك جهاز الموساد الإسرائيلي الذي يتابعها بقلق بالغ وشديد خاصة أنّ الورقة، كما ذكر المقربون من أبي جهاد، تضمّنت برامج لتوعية الجماهير وحسم الاختيار الوطني بين بدائل الحركة واتجاهاتها في ضوء ما تركته الانتفاضة المباركة من هلع وخوف في الجسد الإسرائيلي سياسيّاً واقتصادياً ونفسيّاً والضغوط المتزايدة من المجتمع الدولي على إسرائيل لوقف حرب الإبادة للشعب الفلسطيني.

لم يقرر القائد خليل الوزير الاستمرار في المقاومة بالحجر إلا بعد أنّ رأى أنّ أصغر طفل في غزة يرمي الحجر ليقلده طفل رام الله أو العكس، فالحجر نطق، وأصبح طريقا

للحرية، وأنّ النضال به دون توقّف بصياغات مختلفة هو الخيار الأمثل بعد أنْ وعى الناس في الأرض المحتلة أهمية وجود حركة وطنية تقاوم على مستوى الداخل.

من هو خليل الوزير ؟

هو القائد البطل خليل إبراهيم محمود الوزير من مواليد عام 1935 في بلدة الرملة بفلسطين وقد غادر بلدته مع أفراد عائلته عقب حرب 1948. ودرس في جامعة الإسكندرية ثم انتقل إلى المملكة العربية السعودية وبعدها توجّه إلى الكويت وبقي فيها حتى عام 1963، وفي الكويت عرف ياسر عرفات وآخرين ذكرتهم في أكثر من ملف سابق في تأسيس حركة فتح.

في عام 1963 غادر الكويت إلى الجزائر ليتسلم أول مكتب لحركة فتح؛ إذ تولّى مسؤولية هذا المكتب وتأسيسه، وكان له دور في أخذ إذن لعقد دورات عسكرية وإقامة معسكرات تدريب للفلسطينيين المتواجدين في الجزائر.

ثم رحل إلى دمشق في عام 1965 حيث أنشأ مقرّ القيادة العسكرية وكلف بملف طلائع الخلايا الفدائية داخل فلسطين، وشارك في حرب 1967 وقام بعمليات ضد الجيش الإسرائيلي في منطقة الجليل الأعلى، ثم تولّى مسؤولية القطاع الغربي في الفترة من 1967 إلى 1982 حيث عكف على تطوير القدرات القتالية لقوات الثورة وجيش التحرير وكان له دور كبير ومؤثر في معركة الصمود في بيروت عام 1982 التي استمرت 88 يوماً خلال الاجتياح الإسرائيلي، وهو عضو في المجلسين الوطني الفلسطيني والمركزي الفلسطيني وعضو المجلس العسكري الأعلى للثورة ونائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وهو المهندس الحقيقي للانتفاضة الباسلة.

اغتيال خليل الوزير

إنّ الانتفاضة ونتائجها وعلنيّة قائدها جعل إسرائيل تستشعر حجم الخطر من بقاء القائد الفتحاوي الكبير خليل الوزير على قيد الحياة، ولإزالة هذا الكابوس قامت عصابات الغدر الصهيونية بهذه العملية التي كلفتهم ملايين الدولارات فضلا عن عدد كبير من العملاء من كلّ الأجناس.

سبعون رصاصة غاشمة اخترقت جسد أبي جهاد ليسقط ويلقى ربّه، وحسناً ما تمّ من نقل جثمانه ليدفن في دمشق قرب بلده وليشارك حوالي نصف مليون فلسطيني وسوري وعربي في جنازته بعد أنّ عدّه الكثير أمير الشهداء الفلسطينيين.

وقد نَظمتُ قصيدةً في رثاء الشهيد أبي جهاد عنوانها «أمير الشهداء» قلتُ فيها:

ودَّعـــتُ في دربِ الجهـــادِ خلـــيلاً ... وحبســـتُ دمـــعَ الـــذِّكرياتِ الأولى

يـا مـنْ ملكـتَ مـن القلـوب أعزَّهـا ... وأَنَـــرتَ بـــالفكرِ الســـديدِ عقـــولا

يـا حمـزةَ الشـهداءِ يـا رمـزَ الفـدا ... إنَّـــا فقـــدْنا الصـــارمَ المصْـــقولا

قـد كنـتَ أصـغُرنا وكنـتَ إمامنَـا ... نزهُـــو ونفخـــرُ إذْ تقـــودُ الجِـــيلا

وسـبقْتَنَا في موكـبٍ لا ينتهـي ... شـــهداؤُهُ مـــا بـــدَّلوا تبـــديلا

مـلأوا السـماءَ بطـيفهمْ وبنـورِهمْ ... ولطالمـا اشـتاقوا إليـكَ طـويلا

يلقـاكَ عِنـدْ الله مَـنْ سـبقوا وهـمْ ... قـدْ أكثـروا التكبـيرَ والتهلـيلا

قـد كنـتَ في أفـقِ الحيـاةِ حيـاتَهمْ ... واليـومَ في الجنـاتِ صرْتَ وكـيلا

لِمَـنْ العواصِـمُ نكَّسـتْ أعلامَهـا؟ ... عـمَّ الوجـومُ شـآمَها والنِّـيلا

المسـجدُ الأقـصى يَضِـجّ بأهلـه ... والآيـات فيـه رُتِّلـتْ تـرتيلا

وتـرى الكنيسـةَ في مهيـبِ ثيابِهـا ... رُهبانُهـا قـد رنَّمـوا الإنجـيلا

تهتـزُّ «رملتُـكَ» الحبيبـةُ بالأسَـى ... يـومَ اعتزمـتَ عـن الحيـاةِ رحـيلا

وهـي التـي هـاجرتَ منهـا عُنْـوةً ... وشـهدتَ فصْـلاً للعـذابِ ثقـيلا

«وبغـزةَ المختـارِ» فـيضُ مشـاعرٍ ... ذكرتـكَ عَهْـداً في الشـبابِ أصـيلا

مـا للسَّـماءِ دَنَـتْ إليـه نُجومُهـا ... وتَعاقَـدتْ وتنضـدَّتْ إكلـيلا

هـذي الحيـاةُ بكـتْ عليـهِ بحُرْقَـةٍ ... وهـو الـذي وَهـبَ الحيـاةَ جميلا

لِمَـنْ الصـخورُ تشـققتْ وتـدافعتْ ... فـوقَ الـرُّؤوسِ حجـارةً سِـجِّيلا

ونـــدورُ في كـــلِّ الـــدوائرِ حـــيرةً ... لَمّـــا فقـــدْنا في المســـارِ «خلـــيلا»
كنـــتَ الجـــوابَ وكنـــتَ فـــارسَ دَرْبِنـــا ... بـــلْ كنـــتَ ســـيفاً للفِـــدَى مَسْـــلُولا
أُفـــقٌ عـــلى اليرمـــوكِ غيَّـــب شمســـنا ... وطـــوى حبيبـــاً للجهـــادِ رســـولا
يـــا أيهـــا الشـــهداءُ هـــاتوا كأســـكم ... لا عـــاشَ مـــن رضي الحيـــاةَ ذليـــل
ودَّعـــتُ في اليرمـــوكِ[1] رمـــزًا قائـــدًا ... علـــماً يرفـــرفُ بكـــرةً وأصـــيلا
دومْـــاً ســـتبقى مُلهـــمًا ومعلـــمًا ... إنّ الروايـــةَ لَمْ تـــتمَ فصـــولا
إيـــمانُ حـــرٍّ وانتصـــارُ إرادةٍ ... ونضـــالُ شـــعبٍ يَســـتَقيمُ طـــويلا
و«حنـــانُ» نفـــسٍ بـــل عقيـــدةُ مـــؤمنٍ ... لم يـــرضَ يومـــاً أنْ يمـــوتَ قتـــيلا
بـــين الفواجـــعِ باســـمٌ لا يرتـــضى ... رَغْـــمَ الوداعـــةِ عـــن حِمـــاكَ بـــديلا

فتح الرواد

من المؤكّد أنّ خليل الوزير وصلاح خلف وكمال عدوان وكمال ناصر وأبي يوسف النجار ورفيق قبلاوي وفهد القواسمة وسعد صايل وعلي ياسين وآخرين -رحمهم الله- هم فرسان فلسطين الحقيقيون في تاريخها الحديث، وفي ذكرى هؤلاء الرواد العظام الذين صنعوا تاريخ فتح وأرّخوه نستذكر تاريخاً نضاليّاً مُشرّفاً جعل هؤلاء القادة يتحوّلون إلى رموز للثورة الفلسطينية العملاقة.

جيل الرواد من فتح؛ رجال تحملوا أعباء مرحلة التأسيس بكلِّ قلّة إمكانياتها، كانوا رجالاً منذ أنْ صنعوا من المعاناة ثورة ولم يكن في نهجهم أنْ يكونوا قادةً بل إنّ شعبهم نصّبهم قادة بعد أنْ شاهد أفعالهم وتضحياتهم. لقد تركوا نَفَسَ الحزبية والفصائلية وجعلوا من حركة التحرير جامعة لهم وتكيّفوا مع وقائعهم دون تفريط في المسلمات واعتبروا أنّ النصرَ لا يكون إلاّ بالمقاومة.

(1) مقبرة مخيم اليرموك في سوريا

حقائق وأسرار

- كان أبو جهاد أخًا مُحبًّا لجميع إخوانه القادة وعلاقته متوازنة مع الجميع، لا وصاية على أحد وإنما إخوة ممتدة لكل الأطراف حتى من هم خارج حركة فتح.
- أبو جهاد كان رجل حرب كأغلب القادة العسكريين الكبار في تاريخ الثورات.
- أمام العنف والإرهاب الإسرائيلي حاول جاهداً أنْ يقدّم نموذجاً يظهر فيه تفوق الثائر الفلسطيني غير المسلح أمام العنف الصهيوني المسلح بأحدث الأسلحة فكانت الانتفاضة تظاهرة عربية حضارية في وجه النيران الإسرائيلية الغاشمة.
- حاول أنْ يُظهر إسرائيل بأنها ظاهرة وليست تاريخاً.
- الحفاظ على البندقية الفلسطينية في اتجاه العدو وتحريم الاقتتال الداخلي وتجريم من يخططه وينفذه، ورفض الاحتكام للسلاح عند الاختلاف والنزاع الوطنيين.
- التركيز على البعد النفسي للعمليات العسكرية الفدائية.
- اعتمد دائما على مبدأ توازن القوى بصنع الإرادات وتقديم أو تأخير المصالح وتحويل الاستنزاف إلى تكتيك في المجال الاستراتيجي.
- اغتيال مرافق خليل الوزير» مصطفى» في بداية الاقتتال حجب شهادته ودفن سرّه معه في مقابر الشهداء في مخيم الرشيدية في جنوب لبنان.
- حبيب البستاني التونسي الضحية الثانية بعد اغتيال مصطفى ووجد في حديقة المنزل أضاع فرصة التعرف على بعض جوانب عملية الاغتيال والمشاركين فيها.
- الشهيد الثالث (أبو سليمان) الذي اغتيل في قبو المنزل على يد مجموعة الكوماندوس، أظن أنه لم يفتح عينه ليرى القتلة الذين صرعوه بزخة من الرصاص الكاتم.
- نجا بفضل الله ابنه نضال من قتل محتوم من قتلة لا يرحمون صغيرًا ولا كبيرا وأبقى الله الأبناء الخمسة لوالدتهم انتصار الوزير.
- نجت راضية التي تعمل مربية للصغير نضال من موت محتم.

أبو جهاد: دقة في التفاصيل

وكمؤشّر على نشاط ومتابعة الشهيد أبي جهاد للعمل الوطني بكل تفاصيله وفي ساحات عديدة نورد هذا التقرير المرفوع من الأخ خليل الوزير إلى الإخوة في اللجنة المركزية في 11\11 1967 وفيما يلي نصّه الحرفي:

الإخوة الكرام

تحيات وبعد:

1. فيما يتعلق ببغداد فقد سافرنا إليها، وكان الأخ د. حداد قد قام بعمليات تخريب واسعة النطاق لما كنا قد بنيناه من قبل. مكث شهرين هناك وقابلته بواسطة أصحابه الكثيرين، وفي لقاء له مع مسؤولين أوضح لهم أنّ المنظمات توحّدت ومن هنا أعطوهم عتادًا ومالاً. وعلى أي حال سافرنا إليها وأوضحنا الحقيقة ويحتاج الأمر من طرفكم إلى: لقاء مع الأخ قاسم المفتي سفيرهم في طرفكم وهو يعرفنا جيدًا، وكان على صلة بالعمل من الجزائر وزرناه في منزله بعد سفر أبي السعيد من بغداد والإيضاح إليه أنَّ بعض المنظمات تدعي وحدة العمل وهذا غير صحيح! ثم إنَّ أشياء سلمت إليهم على ظن أنهم سيسلمونها إلى فتح، وهذا لم يصل ويرجى أنْ يكتب بذلك عاجلاً إلى بغداد. كذلك يرجى مقابلة الملحق العسكري ليقوم بدوره بالكتابة للدفاع بهذا الخصوص وقد قمنا نحن بحملة من بيروت ودفعة، ننتظر أنْ تجدي وسنزورها ثانية خلال أيام قليلة.

2. بالنسبة للمال من بغداد فإنَّ ما جُمع من اللجنة الاقتصادية بعد كل المحاولات أخذ قراراً بـ (2/ 3) لنا و(1/ 3) للبقية والموقف ثابت بالنسبة للجنة رغم محاولات وتدخلات كبار للتغيير في النسبة!

3. تحتاج بغداد لزائر مقيم لفترة طويلة، وليأتِ أحدكم بنفسه بزيارة دائمة أو إرسال من ترونه من جهتكم ليؤدي مهمةً يعرف أبو السعيد أهميتها ومداها.

4. فيما يتعلق بالنشرات ملاحظاتكم في محلها ولفتنا نظر الإخوة لهذا الأمر، أرسلنا لكم مجموعة طرود بواسطة عنوان الارترا، نرجو مراجعتهم وحتى الآن سافرت لكم 4 طرود.

البيانات ترسل للصحف جميعها وسترسل كلها قريبًا من بيروت بشكل فوري لكن نرجو بإلحاح عاجل أنْ تصدروا لنا ما يلي:

أ- إرسال كافة العناوين التي تحبون أنْ نرسل لها من الخارج.

ب- إرسال كافة عناوين الصحف وأسماء الصحفيين أو الذين لهم أهمية لنداوم الإرسال لهم بشكل عاجل.

ج- نرجو إعداد الكشف وتزويدنا به، كذلك أيّ عناوين في العالم تساعدونا بها لأننا فقدنا العناوين بعد 5 حزيران 1967.

د- الاكلشيه للدفاتر سنزودكم به بعد عمل نموذج خاص لكم.

هـ- رجاء أكيد والعمل بجد في إعداد السلسلة التنظيمية وسرعة إرسال نماذج منها إلينا لتعمم وأملنا أنْ يكون هذا الإنجاز عاجلاً فنحن بحاجة إليها ماسة، وهنا تقتصر في هذا البيان التنظيمي فلتتولوا هذه المهمة، وأيّ بيان ترونه اكتبوه وأرسلوه عاجلاً ونحن من هنا نتولى تعميمه بالصورة العامة والتنسيق، بخصوصه، ونرجو الاهتمام بنشرات التعريف بالحركة، من نحن؟ ماذا نريد؟ مفاهيمنا؟ مواقفنا ؟ .... الخ.

و- نرجو أنْ تزودونا -ولكن عاجلاً وليس وعوداً- بمقالات نشرة العاصفة: خاصة فكر الحركة وأبواب مفاهيم نضالها.

ز- الباكستان أرسلنا المطلوب والنشرات.

ح- الجزائر سيسافر لها أحد الأخوة مقيماً دائماً.

ط- تصريحات الشقيري: كعادته تشويش منه وفي الأرض المحتلة لا، ولم يطلق أيّ فرد آخر أيّ رصاصة، فتح فقط هي التي تواجه المعركة وللأسف كثيرون يتاجرون ويدعون العمل أمثال ق.ع، ولكن تحركنا في المستوى السياسي هو الذي يكشف الحقيقة ويضاف لذلك سرعة إصدار البلاغات وسيتم هذا بشكل منظم مستقبلاً.

ي- بالنسبة للمنظمة: شكلت الآن قوات التحرير الشعبية وأخذت قرارًا بتأجيل الثورة التي كانت مقررة يوم 11/29 إلى قرار من اللجنة الجديدة المؤلفة الآن لهذا الخصوص، وهي بعد الاجتماع التاريخي الأخير للجنة التنفيذية مشكلة من: الشقيري، وجمال الصوراني، وبهجت أبو غربية، خالد الفاهوم، وعسكريين مثل: وجيه، ومحمد الشاعر، ومقدم حسام طهبوب، ومقدم عثمان حداد وللجنة الحق في حل أبطال العودة أو إبقائها.

ك- تمَّ الاتصال بياسر هواري ومطلوب منكم سرعة إرسال الموضوع الذي ذكرتم بخصوص بطل 67 مع إيضاح الموقف بالنسبة للآخرين كذلك إرسال رسائل تأييد لفكرة أنْ تكون العاصفة بطل 67 شخصية.

ل- بالنسبة للعمل وتجاوب الجماهير في الداخل صورة مجسدة فيما يسمع من الإخوة من رعاية الشعب للمجاهدين وحمايتهم لهم في منازلهم، وفي نقل الطعام لهم أو في إعطائهم البيانات عن كلّ تحرك للعدو حتى يحذرهم أخواننا ... إنَّ شعبنا عظيم في تجاوبه ... في روحه النضالية في مدّه يد العون للمناضلين ورعايته لهم ... ومستقبلاً ستتضح الصورة أكثر مع كل عمل جديد.

م- فيما يتعلق بالأخوين خالد وحكيم لوحظت هذه النقطة.

ن- بالنسبة للأشخاص العسكريين الذين تودون إرسالهم فالمطلوب:

1. مطلوب إرسال كشف بهم وبقدراتهم العسكرية.
2. خبراتهم بالأرض المحتلة قديماً ومن الضفة الغربية.
3. التعريف بقسوة المهمة وقسوة الظروف.

ذ- يجب الاهتمام بقضايا المواصلات الشخصية وذلك بالاتصال بمضيف أو طيار أو من شركات طيران بين الكويت/ بيروت، كويت/ دمشق لتأمين مواصلات شخصية منتظمة.

و- ختاماً أنْ تعمل وتمضي الضربات في الداخل متلاحقة وروح شبابنا جيدة مرتفعة وهم يعودون الآن بموجة معاكسة لحملة الأعداء بروح أكثر اعتزازًا وثقة ونرجو الله لهم التوفيق.

ر- أبو أياد وأبو اللطف مسافران إلى ليبيا / وكانا قد مرَّا بالقاهرة / القاهرة موقفها جيد الآن.

ق- ختاماً تحياتي لجميع الإخوة، وقد يمرّ عليكم أبو يوسف بعد أيام، أبو عمار يسلم عليكم وقد كان مسافراً أيضا للأهرام وعاد بخير وتوفيق.

توقيع: أبو جهاد

1967/11/11

وداع، ووفاء، وعهد للشهيد أبي جهاد[1]

لن نقول أننا ودعناك في دمشق يا أبا جهاد بل نقول أنك عدت بنا إلى دمشق حيث اخترت فيها الإقامة بعد الانطلاقة في 1/1/1965 لتكون قريبا من الحدود، قريبا من شعبك، قريبا من الرملة حيث ولدت، ومن غزة حيث تعلمت، ومن مخيمات شعبنا التي عايشت، ومن المدن والقرى التي أحببت ومن قبلة الإسلام الأولى في القدس الشريف كما آمنت، وسدناك الثرى نائما يا أبا جهاد ولكنني متأكد أنك ستنهض قائما كما عهدناك دوما كالزيتونة المباركة تضرب جذورها في الأعماق كي ترتفع بجذعها وأغصانها إلى السماء.

فزوجتك وأولادك عاهدوا الله أنْ يكونوا أغصان تلك الشجرة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء. ليس صدفة أنْ يجمع الناس عليك في أقصى الأرض وفي أدناها، وأنْ يلتقوا حولك في المسجد الأقصى هاتفين باسمك مكبرين فأنت الذي زرعت وأنت الذي حصدت، أنت الذي هُجِّرت في سنة 1948 وعانيت في سنة 1955 ورحلت أو ورحلّت عن أرضك وأنت الذي أعددّت للفتح والعودة في الخمسينات ثم انطلقت مع العاصفة وبها في الفاتح سنة 1965، وأنت الذي بقيت صامتا ملتصقا بالخلايا الفدائية داخل أرضنا المحتلة، وأنت الذي لم يفارقك الأمل في عودة الحياة إلى الكفاح الذي مسّته النكسة في عام 1967، لقد كنت كما قالوا أول الرصاص وأول الحجارة وكنت قلعة الشطرنج في معركتنا مع الصهاينة كما وصفك أحد قادة العدو، وعندما رحلت يا أبا جهاد لم يكن غريباً أنْ تودّعك الجماهير الحاشدة الهادرة؛ جماهير شعبنا والشعب العربي السوري التي قالت لك ولما كنت تمثله من مبادئ ومواقف وسياسات: «نعم وألف نعم وسنواصل المشوار». وفي الداخل قرر شعبنا أنْ يقدم الأرواح رخيصة بعرس استشهادك وعاهد أهلك والناس ربّهم على السير على طريقك ونيل الشهادة التي نلتها.

---

(1) وبهذه المناسبة فقد أعددت كلمات في وداع الشهيد نشرت في مجلة الصخرة، العدد 191، السنة الرابعة، الثلاثاء، 26 إبريل/ نيسان 1988.

يا أبا جهاد أنت الفارس الذي لم يترجل كما قالت أسماء بنت أبي بكر يوماً، وستبقى الرمز وستبقى القمر الدوّار في سماء فلسطين. ولن يستطيع الصهاينة مهما بلغوا أنْ يطفئوا هذا النور أو أنْ يعطلوا حلقة الاتصال التي أقمتها، وكنت ترسل للقيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة وتستقبل منها أمجاد نفاخر بها الدنيا كلها.

عندما بكاك الرجال قلنا لهم قليلاً من الدمع، فليس لعين لم يفض ماؤها عذر... وعندما زغردت لك النساء وبينهما إيمان وحنان تحول الحزن إلى مهرجان وعرس للشهداء.

لا بكـــــاء فأنـــــتَ لمْ تترجـــــل لا وداع فأنـــت في النـــاس حـــاضر
شـــيّعتك العيـــون لكـــنْ ســـتبقى في ضـــمير الأحـــرار رمـــز الثـــائر

أنت يا أبا جهاد لم تكن رمز الثائر فقط بل كنت رمز الوحدة الوطنية التي كنت فارسها المجلّي الذي أنجح الدورة التوحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، كما كنت ذلك الفارس الذي عرفناه قبل أيام من رحيلك حيث كنت في ليبيا الشقيقة مع الفصائل جميعها ولم تغادر إلا وقد وضعتم برنامج دعم الانتفاضة ماليًّا وبكل الوسائل، وكان الجميع على موعد مع المزيد من الخطوات العملية على طريق الوحدة الوطنية، وقد أقسموا يوم استشهادك أنْ يُقدِّموا لأمتهم العربية هذا الإنجاز قبل موعد المجلس الوطني الفلسطيني القادم.

ولقاءات دمشق التي هيَّأها استشهادك ستفتح الأمل المشرق لصياغة موقف عربي موحّد حول الانتفاضة الباسلة، فالكل يجمع، لقد أخلص أبو جهاد في حياته وكانت كلُّ أيامه لفلسطين ولأمته العربية وللحرية والأحرار... ومن حقه علينا وهو في مثواه الأخير أنْ نواصل السير على الطريق الذي اختاره وأنْ نُحقق لشعبنا العربي الذي صبر طويلا ما يريده من حرية وكرامة.

إنَّ شعبنا لم يستسلم لجبروت أمريكا وشراسة شامير وشارون فقد كان ساكنا كالجمر تحت الرماد وهو الآن يشتعل مع شرارة الانتفاضة الباسلة التي نطقت بلغة خليل الوزير أمير الشهداء.

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾﴾ [التوبة: 111] صدق الله العظيم

استشهاد أبي إياد وأبي الهول وفخري العمري

بدأ أبو نضال يُعدُّ للانتقام من أبي إياد الذي استطاع تفسيخ تنظيمه والسيطرة على أقوى رجاله، عاطف أبو بكر، وعبد الرحمن عيسى، وآخرين لجأوا إلى حمى «أبو إياد» والأمن الموحد. لقد أخذ أبو نضال يُعدّ العدة لتصفية أبي إياد وعاطف أبو بكر وعبد الرحمن وكل من خانه بالخروج عليه.

أبو نضال كان متحالفاً مع ما يُسمّى باليسار الدوليّ «مع الألوية الحمراء»، مع «بادرمينهوف». ولذلك كان من السهل على الموساد وأجهزة الأمن الإسرائيلية أنْ تخترق أمن أبي نضال، وأنْ تنتحل اسمه لتنفيذ عمليات لا علاقة له بها، وهو ما حصل سنة 1982 عندما جرت محاولة لقتل السفير الإسرائيلي «ارجوف» باسم تنظيم أبي نضال للحصول على ذريعة تبرر غزو لبنان وطرد المقاومة والوجود الفلسطيني من لبنان.

الأخوان أبو إياد وأبو الهول لم يكونا يتصرفان بحذر كافٍ مع من يلجأ إليهما من جماعة أبي نضال. إذ إنّ المعلومات المتوافرة أفادت أنّ أبا نضال اتّخذ قراراً باغتيال أبي إياد وحاول اختراق حرسه فلم يستطع فقرر أنْ يخترق حرس أبي الهول للوصول إلى غايته وهي قتل أبي إياد.

حمزة أبو زيد له تاريخ طويل وغير مشرّف واستطاع أبو نضال تجنيده للعمل مرافقًا للأخ أبي الهول مستغلاً أنّ أبا الهول يعرفه وقد عطف عليه في الماضي، وقد رسم له أنْ يقذف بنفسه تحت أقدام أبي الهول ليعيده إلى الأمن المركزي، وقد مثّل حمزة الرواية جيدًا وألقى بنفسه على رجلي الأخ أبي الهول فأمر باستيعابه ضمن حراساته الخاصة.

وعندما رفض الحاج مطلق تعيينه بسبب أنَّ له سجلاً أسوداً فُصل على أثره من الحركة، أصرَّ أبو الهول على تعيينه وأعطاه راتبًا من موازنة الأمن المركزي وكان يأنس له، بل أصبح الوحيد الذي يرافقه في مشواره الصباحي وكان يدخل بيته بسهولة.

قال أبو نضال لحمزة: مهمتك أنْ تبقى في حراسة أبي الهول إلى أنْ تسنح فرصة في أول زيارة يقوم بها أبو إياد لمنزل أبي الهول وعندما تطلق النار عليه وتقتله، تطلب من السلطات التونسية تسليمك لعاطف أبو بكر، وتصرّ على تأمين طائرة لنقلكما إلى ليبيا، حيث هناك أبو نضال الذي احتضنته ليبيا بعد خروجه من العراق هارباً أو مُغاضباً، أو في سياق توزيع أدوار مع برزان التكريتي المسؤول الأمني العراقي.

مكث حمزة أكثر من ثلاثة أشهر دون أنْ يأتي أبو إياد لزيارة أبي الهول وقد سئم حمزة من طول الانتظار فطلب إجازة لزيارة أخته المزعومة في ليبيا. إذ كان هدفه الحقيقيّ مقابلة أبي نضال، وأخذ حمزة الإجازة وقابل أبا نضال بعد وصوله إلى طرابلس، وقال له: يبدو أنَّ العلاقة بين أبي إياد وأبي الهول غير حسنة، إذ إنّ أبا إياد لم يزر أبا الهول طيلة ثلاثة أشهر. فأمره أبو نضال أنْ يستمر في الانتظار ولو لستة أشهر أخرى، وهدده بالانتقام من ذويه في مخيم الوحدات في الأردن، وعاد حمزة يتربص في رحاب بيت الأخ أبي الهول.

وفي 14/1/1991 ذهب أبو إياد على غير موعد ومعه فخري العمري لزيارة أبي الهول، ولاحظ حمزة ذلك من جلبة السيارات، فاستعد حمزة وادعى للخادمة أنه يريد الدخول من الباب الخلفي لإصلاح عطل كهربائي، ففتحت له الباب لأنه مألوف لها، وهناك توجه فورًا وأطلق نيران رشاشه على الأخ أبي إياد قائلا: «أنفذ فيك حكم إعدام المجلس الثوري»[1]. وعندما حاول أبو الهول التدخل أصابه الرصاص المنهمر، وحاول

---

(1) شاركت في ندوة في فبراير شباط عام 1991 في تونس، ولا أدري هل كنت موفقاً عندما أجبت عن سؤال: من قتل الشهيد أبا إياد؟ فقلت: الذي قتل أبا إياد هو أبو إياد واستنكر ذلك أحباؤه، ومريدوه، فخصصت لهم ندوة خاصة رضي بعضهم عنها، وذهب آخرون إلى أني قد أخطأت في حقّ رفيق دربي وصباي. وكان دليلي على ما قلت: إنَّ اللجنة المركزية أوفدت الأخوين أبا مازن وأبا إياد إلى بغداد للتحقيق مع أبي نضال وجلبه في كل الأحوال ليتسلّم مسؤولية أخرى في بيروت، وقد تمَّ التحقيق معه وأعطي أمرًا بتجهيز حقيبة ملابسه للسفر صباح اليوم التالي، =

العمري إلقاء نفسه لإنقاذ أبي إياد فأرداه قتيلا، لقد كان الهدف هو اغتيال أبي إياد لوحده ولكن ما جرى إثناء العملية أدى إلى نتائج أخرى أكثر فداحة وهذا ما اعترف به القاتل الذي قال معللاً ومتأسفاً لمقتل معلمه أبي الهول: لم أكن أقصد ذلك ولكنه أخطأ في حقّ نفسه إذ دخل في مجرى النار.

أما لماذا حصل التوقيت يوم 14/ 1/ 1991، فإن اجتهادي بالحسّ الأمني يقول أن الموساد والـ CIA ربما كانتا على علم بخطة أبي نضال لاغتيال أبي إياد[1]، ولذلك عملتا على الوصول لحمزة وتدخلتا في أنْ يكون الاغتيال متوافقاً مع مبدأ الحرب الجويّة ضد العراق وذلك من أجل كسر الجناح الفلسطيني الذي يؤيد العراق.

شاهدت شريط الفيديو الذي حوكم فيه حمزة وقد بدا شرساً مقتنعاً بأسباب ارتكاب الجريمة غير مكترث أنه قتل وليّ نعمته أبا الهول الذي قال عنه إنه دخل بنفسه في مجرى إطلاق النار، وعندما قام باحتجاز زوجته الأخت أم رضا وابنتي أبي الهول كان يرد على الهاتف بدم بارد وكان يظهر حقداً على نوع الحياة التي تعيشها القيادات. وعندما جاء الأمن التونسي لمفاوضته، أصرَّ على أنه لن يفرج عن زوجة أبي الهول وابنتيه إلاّ بعد أنْ يتمَّ إحضار عاطف أبو بكر وتأمين طائرة تنقلهما معاً إلى حيث يوجد أبو نضال في ليبيا، وكان يخاطب السلطات التونسية بثقة بالغة قائلاً لهم: هناك قوة أكبر منكم ستتدخل في الوقت المناسب لإنقاذي.

تعرضت تونس للضغط من جهات عدة فتمّ نقله إلى اليمن، وجرت محاكمته من قبل محكمة عسكرية، أصدرت عليه حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص بعد اعترافه بكامل

= ولكنه استفرد بالأخ أبي إياد واستعطفه أنْ يمنحه فرصة ثلاثة شهور، فرقَّ له قلب أبي إياد وعطّل القرار على ضوء ذلك، فغضب أبو مازن، وهذا ما أدّى في النهاية إلى استفحال خطره حتى طال الأخ أبا إياد نفسه.

(1) ويروي عاطف أبو بكر في مقال له نُشِر مؤخرا في جريدة القدس العربي -التي تصدر في لندن- بتاريخ 16\9\2012 بعض التفاصيل حول القاتل (حمزة أبو زيد) حيث يقول: «إنَّ القاتل كان قد التُقِطَ من قبل الموساد الإسرائيلي أثناء تنقله في أوروبا الشرقية، ونفذ حمزة جريمته -اغتيال الشهيد صلاح خلف- بعد فترة قصيرة من ذلك».

التفاصيل، وهنا بدأت الضغوط الدولية على اليمن الشقيق والطلب منه عدم السماح بتنفيذ الحكم الذي صدر باسم فلسطين لأنه يشكل اعتداء على الولاية القضائية لدولة أخرى هي اليمن، وحتى لا يستمر إحراج اليمن تمّ إعدامه في المياه الدولية المواجهة للشواطئ اليمنية، واستمرَّ حمزة عدوانيًّا شرسًا غير نادم على فعلته إلى أنْ رأى نفسه مقيداً. وقد وجهت إليه فرقة الإعدام فوهات بنادقها، وهنا انهار وبكى وطلب إعطاءه فرصة أنْ يكفّر عن خطيئته بتزويده بحزام ناسف وتمكينه من تفجير نفسه في عدد من الصهاينة. ولكن طلبه قوبل بالتجاهل، وعادت الرصاصات التي أطلقها على الشهداء الثلاثة لترتدّ ممزقة صدر الخائن.

وقد رثيتُ الشهيد أبا إياد في قصيدة بتاريخ 1\2\1991 ومما جاء فيها:

يوَدِّعُنـــا قَبْـــلَ الـــوَدَاعِ صـــلاحُ ... ومـــا هـــو إلاّ للجِهـــادِ سِـــلاحُ
وَيَتْرُكُنـــا في ظُلمـــةِ اللّيـــلِ حالكـــاً ... ومـــا هـــو إلاّ في الظَّـــلامِ صَـــبَاحُ
وَمَـــا هَـــوَ إلاّ ردْءَ كـــلِّ كريهـــةٍ ... ورأيٍ ســـديدٍ للكفـــاحِ كِفـــاحُ
وَعَاصِـفَةٍ قـدْ كنـتَ في القَلْـبِ قَلْبَهـا ... وفي الفَـتْحِ عِمْـلاقٌ نَـمَاهُ كِفَـاحُ

ورثيتُ أيضا في قصيدة أخرى الشهيدين هايل عبد الحمد وفخري العمري ومما جاء فيها:

ذا «صـلاحٌ» وذاك « هايـلُ» يَلْقَـى ... «عُمريـاً» ونعْـمَ ربّي وكِـيلا
عُمـريٌّ بـو محمـد ضَـحّى ... فارِسـاً صـادقاً أصـيلاً أصـيل

الوجود الفلسطيني والخروج من الكويت

مقدمات الوجود الفلسطيني في الكويت

كانت الكويت في ثلاثينيات القرن الماضي بلداً فقيراً، وعندما طلبت من الدول العربية مساعدتها في تعليم أبنائها تعليماً مدرسيّاً يعتمد الأسلوب الحديث بادر الحاج أمين الحسيني، زعيم فلسطين في ذلك الوقت إلى إرسال بعثة تعليمية لا زال يذكرها الكويتيون بالخير.

وبعد ظهور النفط فيها كانت محلّ مطامع الاستعمار الغربي، وهكذا فُصلت عن الدولة العثمانية وأصبحت تحت الرعاية البريطانية. ولكنّ تطلع أهلها نحو الاستقلال جعلها تحصل عليه سلميًّا من بريطانيا بموجب معاهدة أُبرمت بينهما.

وأعلنت الكويت استقلالها في سنة 1960 ولكن قبول عضويتها في الأمم المتحدة تأخر بسبب اعتراض الاتحاد السوفييتي الذي عاب عليها عدم وجود قضاء عصريٍّ استناداً إلى معلومات تفيد أنّ الشيخ أو الضابط هو الذي يُحرّك الدعوى العموميّة ويحقق فيها ثم يحكم في القضية، كما أنه هو مرجعية الدعوى المدنية.

وكان الشيخ عبد الله السالم حكيمًا عندما استقدم الدكتور عبد الرزاق السنهوري، وأوكل إليه ولفريق قانونيّ وضع دستور عصري وقوانين مدنية على غرار ما هو موجود في مصر والدول العربية الأخرى.

وأصبح عدد الفلسطينيين في الكويت حتى سنة 1985 ما يقارب 350 ألفا، وهم من خيرة أبناء فلسطين، حتى أنّ رجل الأعمال الكويتي كان يفتخر بأنَّ سرَّ نجاح أعماله

يعود إلى أنّ مدير أعماله فلسطيني. واتّسمت العلاقة الكويتية الفلسطينية بالاحترام والهدوء إلى سنة 1985 عندما جاء من أوحى لحاكم الكويت أنّ هناك قراراً دوليّاً بتوطين الفلسطينيين في الكويت، وأنّ حلّ القضية الفلسطينية يتضمن أنْ تقوم كلّ دولة بتوطين الفلسطينيين على أراضيها.

وكردٍّ فعل لهذا الإيحاء استُثيرت النّعرة الإقليمية وقال الحاكمون: إنّ هذا التوطين يعني تهديداً لاستمرار الأسرة الحاكمة والكويتيين الأصليين. فكان أنْ وضعت خطة تهدف إلى التخلص من وجود 100 ألف فلسطيني خلال خمس سنوات ضمن خطة عامة تقضي بتخفيض الجاليات غير الكويتية بنسبة 25٪. ومن أجل ذلك وضعت السلطات الكويتية عدداً من الإجراءات غير المنطقيّة فلم تكتف فقط بمنع زيادة الجالية من الخارج بل أصبح الابن الذي يبلغ سن الثامنة عشرة فاقدًا لإقامته المكتسبة عن والده وعليه المغادرة. وكذلك وضعت ضرائب ورسوم على التمريض ومنع الأجانب من دخول المدارس الحكومية، وأصبحت عقوبة الإبعاد تصدر في جنح غير هامة تبعاً للعقوبة الأصلية.

واعتبرت الجالية الفلسطينية أنّ ما يحدث هو نوع من نكران الجميل للجالية ونوع من التمييز العنصري. وتحمّلت ذلك وكنا، بوصفنا قيادة الجالية، نؤكد، دوما، ضرورة تحمل هذه الأمور وأننا بالحكمة والإقناع سنصل يوما ما إلى إنهاء هذه الظاهرة.

قابلت أحد كبار المسؤولين للحديث في هذا الموضوع فقال لي: لو كنت كويتياً هل تقبل أنْ يكون عدد الفلسطينيين في الكويت أكبر من عدد الكويتيين؟ فأجبته: ولكن أنتم عددكم 650 ألفًا والفلسطينيون 350 ألفًا. قال: لا إنّ الكويتيين الأصليين بعد خصم البدو والبدون لا يزيدون على 250 ألفاً. ومع الأسف فإنَّ هذا التفكير هو الذي دفع الحاكم إلى العمل على التخلص التدريجي من الجالية الفلسطينية في الكويت رغم حرصها على الكويت وأمنه، وقد خلّفت الإجراءات التي وضعت لتخفيف الجالية بمقدار 25٪ آلاماً وجروحاً كثيرة للفلسطينيين.

وفي مطلع سنة 1990 جرى تقديم الخطة الخمسية فوجدوا أنّ ما استطاعوا إخراجه من الفلسطينيين لا يزيد على 21 ألفا بدلا من 100 ألف. غير أنّ الأمر الذي لا يمكن تبريره للإخوة الكويتيين رفضهم السماح لهم بالرجوع بعد تحرير الكويت وهؤلاء

لا يمكن توجيه أيّ اتهام لهم بل بالعكس كان يجب أنْ يعدّوهم من أنصارهم أو الذين التزموا بالحياد الذي أعلناه باسم قيادة الجالية في اليوم الثالث لاحتلال الكويت أي في 5/ 8/ 1990.

دخول القوات العراقية للكويت في شهر آب 1990 واللقاءات مع الحكام العراقيين للكويت

خدمت الجالية الفلسطينية لمدة خمسة عشر عاماً وأنا في موقع مدع عام ومعتمد لحركة فتح في الكويت والخليج، حيث تفرغت لهذا العمل منذ 1/ 1/ 1975. ولكنني شعرت في السنوات الأخيرة أي منذ سنة 1987 بتدخلات من بعض زملائي في اللجنة المركزية الأمر الذي انقسم معه التنظيم حتى أنّ بعض أعضاء لجنة الإقليم لم يقف إلى جانبي في انتخابات المؤتمر الخامس الذي انعقد في تونس أواخر عام 1989، فكان أنْ عزمت على تغيير موقعي النضالي، وقبلت تكليفي بموقع مفوض عام المنظمات الشعبية إلى جانب عملي نائبًا لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وجهّزت مكتبي في تونس وسافرت منها إلى الكويت يوم 1/ 8/ 1990 كي أجمع حوائجي وأنتقل نهائيّاً إلى تونس، ومن سوء الطالع أنني عندما فتحت جهاز الراديو في صباح اليوم التالي 2/ 8/ 1990 كانت المفاجأة سيطرة الجيش العراقي على الكويت ووصول حكّامها إلى السعودية.

خرجت بالسيارة وطفت في مدينة الكويت، ورأيت الجنود العراقيين على الشواطئ ومفارق الطرق.

كنا قد شكّلنا في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية هيئة قيادية من 33 عضواً تُمثل الفصائل والاتحادات للإشراف على فعاليات الجالية من أجل إدامة الانتفاضة الأولى التي بدأت في أواخر عام 1987 ودخلت عامها الرابع.

جاءتنا رسالة من القياديين العراقيين علي حسن المجيد وسبعاوي إبراهيم يطلبان فيها من قيادة الجالية الفلسطينية في الكويت موقفاً بالمشاركة في المظاهرات والانخراط في الجيش الشعبي العراقي.

ودرسنا هذين الطلبين في اجتماع عقدناه في 5/ 8/ 1990 وأذكر أنني قلت باسم فتح في بداية الاجتماعات:

- الكويت بالنسبة للجالية الفلسطينية بئر ماء شربنا منها ولا يمكن أنْ نلقي فيها حجراً.
- هذه الجالية أوجدت انطلاقة الثورة في 1/ 1/ 1965 وأدامت انتفاضته ولا تزال، ولا يجوز أنْ تضيع بين أقدام الفيلة.
- هذه الجالية يعاني أفرادها من سوء الحالة المعيشية لاضطرارهم تعليم أولادهم في جامعات أمريكية وأوروبية جرّاء منعهم من الالتحاق بالجامعات الكويتية، والمدارس الحكومية، لذلك لا يجوز المغامرة بمستقبلهم.
- من الممكن أنْ تكون الجالية الفلسطينية جسر محبة بين العراقيين والكويتيين؛ لأنه في نهاية الأمر لا بدّ من التعايش بينهما.
- أنّ موقعنا في هذه الحرب هو الحياد بين المعسكرين حتى لا تفقد الانتفاضة ما تقدمه هذه الجالية من دعم فعّال.
- أنّ المشاركة في المظاهرات أو دخول الجيش الشعبي العراقي يتعارض مع موقف الحياد الذي قررنا رفعه.

وذكرت في سياق تسويغ هذا الرأي أنه سبق لقيادة المنظمة أنْ عرضت على الرئيس صدام حسين أنْ تلتحق قوات الأقصى الفلسطينية الموجودة في العراق بالجيش العراقي في حربه مع إيران. فرفض الرئيس صدام حسين ذلك قائلا: لا تقدم هذه القوة ولا تؤخر وأريدها أنْ تبقى ذخرًا لفلسطين.

واستمرت مسؤوليتي عن اللجنة القيادية في الكويت التي تمثل جميع الفصائل واجتمعنا في اليوم الثالث في مكتب المنظمة وجاء وفد من جبهة التحرير العربية يبلغنا أنهم ينتظرون أنْ يكون أبو الأديب إلى جانب علي حسن المجيد في استقبال المهنئين بعودة المحافظة التاسعة عشرة (الكويت) إلى الدولة العراقيّة، وهذا ما تمّ تجاهله.

وقد اقتنع الموجودون بهذه الأفكار ووافقوا على تبني سياسة الحياد وعدم المشاركة في المظاهرات وعدم دخول الجيش الشعبي العراقي. فاقتنع جميع المشاركين بالموقف ومنهم ممثلو الجبهة العربية التابعة للعراق الذين لاذوا بالصمت، وكلفناهم بنقل الموقف إلى السلطات العراقية بل طلبنا موعدا للالتقاء بهم وقد تم تحديد موعد اللقاء في

10/ 8/ 1990، وقمنا فيه بنقل موقفنا السياسيّ إضافة إلى قلق الجالية الفلسطينية من بعض القرارات التي أدّت دون قصد إلى إضاعة مدخراتهم في البنوك، لا سيّما أنهم مطالبون بتحويل الأموال لأبنائهم الذين يدرسون في بلدان أجنبية. الأمر الذي أثار المسؤولين العراقيين الذين أبدوا استياءهم من هذا الموقف. وتجلّى ذلك في قول الحاكم العسكري العراقيّ: أ تبخلون علينا بأصوات تخرج من حناجركم؟ كيف ستحررون فلسطين إذا لم تدخلوا الجيش الشعبي وتتحدثون عن تحويشة الفلسطيني؟ وخرجنا مختلفين.

المراسلات بيني وبين أبي عمار حول الوضع في الكويت

في أثناء الوجود العراقي في الكويت وما تبعه من لقاءات بين الفصائل الفلسطينية واجتماعاتها مع بعض المسؤولين العراقيين الذين قدموا إلى الكويت منذ بداية شهر آب 1990، كانت هناك رسائل متبادلة بيني وبين الأخ أبي عمار ترتبط بالوضع في الكويت والموقف الفلسطيني الواجب اتّخاذه، ففي 20/ 8/ 1990 أرسلت مع مندوب خاصّ الرسالة التالية إلى الأخ أبي عمار في تونس:

الأخ الرئيس أبو عمار حفظه الله

تحية الثورة وبعد

فأنت تعرف ما حصل لدينا من أحوال. وأرسل لك هذه الرسالة مع الأخ مجدي، وأرجو العلم أنه في يوم 5/ 8/ 1990 تداعينا إلى اجتماع كقيادة فلسطينية في مكتب المنظمة وحضر الاجتماع كل الفصائل الفلسطينية، وأشار مندوب الجبهة العربية إلى ضرورة أنْ نشارك في المظاهرات، ودخول الجيش الشعبي، فبادرت بالحديث نيابة عن حركة فتح، وقلت: الكويت بئر ماء شربنا منها ولا يجوز أنْ نلقي فيها حجراً». وهناك علاقات متميّزة على مدى أكثر من ثلاثين عامًا نشأت بيننا وبينهم. كما أنّ المنازل والشقق تتخالط في المناطق المختلطة ولا يجوز لنا أنْ نغامر بالجالية الفلسطينية في معركة عبثيّة خاصة أنها جالية مسالمة، والحرب بين جيوش ضخمة تحتشد ولا يعلم إلا الله ما هي النتائج، واقترحت على الموجودين أنْ نتبنى موقف الحياد وأنْ نحاول أنْ نكون جسرَ محبة بين الكويتيين والعراقيين. وذكرتهم بأنّ هذا الموقف ليس بدعة. فهو أولا أحد مبادئ حركة فتح التي قالت لكل الدول العربية: «ارفعوا قضية فلسطين فوق مستوى الخلافات العربية». وأيضاً سبق للرئيس صدام حسين عندما اقترح عليه البعض أنْ يضمّ قوات الأقصى المتواجدة في العراق للمساهمة في حربه مع إيران فقال: «لا، هذه وجدت من أجل فلسطين وتبقى ذخراً لفلسطين».

وطلبت من إخواننا في الجبهة العربية أنْ ينقلوا لعلي حسن المجيد المحافظ الجديد للكويت المحتلة هذا الموقف وأننا على استعداد للقاء معه وشرح موقفنا له بأنْ يعفينا من المشاركة في المظاهرات أو دخول الجيش الشعبي، وأننا ننتظر تعليمات من قيادتنا. وأرجو العلم أنني تصرفت هذا التصرّف؛ لأنّ الجندي إذا انعزل في جزيرة يصبح قائداً، وهذا اجتهادي الذي قدّمته وافق عليه كل إخواني ومن جميع الفصائل حتى الإخوة في الجبهة العربية التزموا الصمت وسيخبرك الأخ مجدي بتفاصيل لقائنا مع علي حسن المجيد.

تحياتي للإخوة في اللجنة المركزية وبانتظار أنْ نتلقى ردّاً على رسالتنا.

أخوكم: أبو الأديب

وقد رد الأخ أبو عمار علي في 9/ 9/ 1990 بالرسالة التالية:

أخي الحبيب أبو الأديب

تسلّمت رسالتك التفصيلية الهامة التي أرسلتها لي مع الأخ مجدي. وكان لها تأثير كبير مفيد، وقد كان ذلك التأثير على إخوانك في القيادة الفلسطينية حيث إننا نستطيع أنْ نقول إننا متفقون في معظم الأفكار والأعمال. وسيبلغك الأخ مجدي عن رأينا في بعض المواقف والقضايا.

نحن قلقون على أهلنا في الكويت خاصة أمام الحملات الظالمة ضد الشعب الفلسطيني بشكل عام والمقيمين في الكويت بصورة خاصة، ولذلك فلا بدّ أنْ تضع في تقديرك الحماية الكاملة لهم تحت مختلف الظروف وفي كل الأحوال وألاّ ننام على حرير في ظلِّ هذه المتغيرات المتسارعة.

وفقكم الله وحماكم وأيّد خطاكم وسددّها لما فيه خير إخوانكم وأنتم تحملون هذه المسؤولية الصعبة في هذا الظرف الصعب والخطير والتاريخي.

وسيصلكم عدد من الإخوة في زيارات مقررة ليكونوا بجانبكم في هذه اللحظات المصيرية وهذا قرار من إخوانكم تمَّ في الاجتماعات الأخيرة.

مع محبتي وتمنياتي ودعائي لكم ولجميع الإخوة طرفكم.

أخوكم: ياسر عرفات

ومعا وسويًّا حتى النصر،،،

إلى القدس المحررة بعونه تعالى،،،

ملاحظة: سيرسل لكم مبلغ سلفة عمل مفتوحة لمواجهة الطوارئ، وعلى استعداد لإرسال غيرها في أيّ لحظة.

يُرجى تغطية مصاريف مكتب الأخ مجدي ومن يعمل فيه.

ماذا بخصوص تبرعات الذهب التي كانت تجمع للانتفاضة؟

* * *

غير أنّ الأحوال في الكويت قد ازدادت سوءًا وانفلت حبل الأمن وكثرت السرقات والاعتداءات على الأعراض، وشعر التجار بأنهم غير قادرين على الاستمرار، فأخذ الكثيرون من أبناء الجالية الفلسطينية يبيعون بضائعهم وممتلكاتهم ويرحلون في اتجاهات عربية وعالمية وخاصة من يحملون جوازات السفر الأردنية فكانت الظاهرة الغالبة في شوارع السالمية والنقرة وحولي وخيطان والفروانية، وهي أحياء ذات غالبية فلسطينية، وجود سيارات شحن (تريلا) يقوم أصحاب الشقق بملئها بمتاعهم وأثاث منازلهم متوجهين إلى الأردن، إما عن طريق الأراضي العراقية أو عن طريق السعودية. وكانت الظاهرة الأخرى غير المبررة وجود شاحنات مماثلة يقوم عراقيون، وهم يحملون مسدساتهم، بفتح الشقق المغلقة مُستغلّين وجود أصحابها في إجازات الصيف خارج البلاد والقيام بإفراغ محتوياتها في هذه الشاحنات. وكان حديث الجيران كيف شاهدوا إفراغ متاع جيرانهم المسافرين بوساطة غرباء مسلحين أحجموا عن معارضتهم أو الاحتجاج عليهم أو الإبلاغ عنهم.

أصاب الجوع أبناء الجالية بعد مضي أكثر من شهر على الاحتلال، وخرج الأطفال يحملون ما يمكن بيعه من كهربائيات إلى البصرة لقاء بضعة دنانير عراقية، وكذلك احترف البعض المتاجرة بالمواد الغذائية والمعلبات، وأصبح هناك بعض الاحتكاكات سواء داخل الكويت أو في البصرة، وتمّ القبض على بعض التجار والأطفال الفلسطينيين. فكان لا بدَّ من التدخل لحلّ الموضوع. فحوّلنا مكتب فتح في الجابرية ، ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في حولي ومكتب فتح في الفحاحيل (محافظة الأحمدي)، إلى مراكز اتصال بالمخافر العراقية لحلّ هذه الإشكالات، الأمر الذي أحدث ارتياحًا لدى أبناء الجالية.

أرسل الرئيس أبو عمار الأخ علي الحسن بعد تعيينه منسقاً اجتماعيّاً لشؤون الجالية، كما أرسل لنا خلال الفترة من 2/ 8/ 1990 و 14/ 1/ 1991 مبلغ أربعمائة ألف دولار أمريكي. وكذلك تبنى مكتب المنظمة تحويل مبالغ بالدينار العراقي لأولياء الأمور في الكويت إلى أبنائهم الدارسين في جامعات العالم بالسعر الرسمي، وهذا طبعا حمّل الصندوق القومي الفلسطيني دفع الفروقات وهي مبالغ كبيرة.

اتخذ الأخ علي الحسن من مبنى أسر الشهداء الفلسطينيين مقرًّا لعمله، وأخذ يوزّع المواد التموينية على العائلات المحتاجة، إضافة إلى معونات ماليّة بواقع ألف دينار عراقيٍّ شهرياً للموظفين المنقطعين والمحتاجين.

كان يقصد مراكزنا بعض الكويتيين لمساعدتهم في الإفراج عن أبناء لهم جرى اعتقالهم، وقد أفلحنا في حلِّ بعض هذه المشاكل.

وقد قصدونا يومًا لبذل مساعينا للإفراج عن ستة من أعضاء هيئة الهلال الأحمر الكويتي جرى اعتقالهم بتهمة توزيع معونات بدون علم السلطات العراقيّة، وكان على رأسهم د. عبد الرحمن السميط، وبعضهم حاصلٌ على درجة الدكتوراه ويدرّسون في جامعة الكويت. وقد قمت والأخ علي الحسن بالمساعي اللازمة ومنها الاتصال بالأخ أبي عمّار الذي خاطب في شأنهم المستويات العليا في العراق فتم الإفراج عنهم. وعرفانا بالجميل فقد ذهب الدكتور عبد الرحمن السميط إلى الطائف بالمملكة العربية السعودية من أجل أنْ يشرح للحكومة الكويتية المستقرة هناك حقيقة الدور الذي يقوم به الفلسطينيون الذين ظلمهم الإعلام الكويتي والعربي. غير أنه أرسل للأخ علي الحسن رسالة مؤثرة وباكية قال فيها: «لم أجد في الطائف من يريد أنْ يسمع كلمة خير في الفلسطينيين»، فقلنا حسبنا الله ونعم الوكيل.

لجأ بعض الكويتيين إلى مكتب المنظمة لمساعدتهم على السفر لأسباب إنسانية ولم يقصر الأخ عوني بطاش سفير فلسطين في الكويت في تقديم الرعاية والدعم اللازمين لهم. غير أنّ المراكز الفلسطينية التي عملت وفق نظام طوارئ جوبهت بنظرات تشكيك من قبل الإخوة الكويتيين، ونظرات سخط من السلطات العراقية؛ إذ إنّ بعض الكويتيين لم يكن يدرك الأبعاد الاجتماعية واللوجستيّة التي تقدمها هذه المراكز للجالية الفلسطينيّة التي كانت تحتاج إلى رعاية ومتابعة خاصة فيما يتعلّق بفضّ نتائج الاحتكاكات بين الشباب الفلسطينيين ورجال الجيش العراقي، كما أنهم لم يعرفوا أنّ هذه المراكز قدّمت العون للكويتيين وساعدتهم كثيراً. أمّا نظرات السّخط فتمثّلت في موقف السلطات العراقية التي رأت في استقبال هذه المراكز الكويتيين شكلاً من أشكال العصيان السياسيّ، فوصفوها بأنها دولة داخل دولة، بل إنّه تمت معاقبة بعض الضباط العراقيين لأنهم تعاونوا مع الفلسطينيين في تقديم العون والمساعدة للمتضررين من الكويتيين والفلسطينيين.

وعندما ازدادت الأحوال سوءًا قمنا برفع مذكرة بوساطة الأخ عزام الأحمد سفير فلسطين في بغداد إلى الأخ أبي عمار أوردنا فيها خمسة وعشرين سببًا وجيهًا تدفع أبناء الجالية الفلسطينية إلى ترك الكويت والرحيل عنها علمًا أنّ نصف الجالية قد رحل عن الكويت.

وقام الأخ أبو عمار بمراجعة الرئيس صدام حسين الذي أمر فوراً بتشكيل لجنة من خمسة أشخاص للالتقاء مع لجنة مماثلة من الجانب الفلسطيني. وشكّل الأخ أبو عمار اللجنة الفلسطينية المكوّنة من الإخوة ياسر عبد ربه، وسليم الزعنون، وصخر حبش، وعزام الأحمد، وعوني بطاش.

وفوجئنا بأنّ اللجنة العراقية من الموجودين على رأس السلطة في الكويت وهم: علي حسن المجيد، ود. سبعاوي ابراهيم (رئيس المخابرات)، والمحافظ ونائبه ونائب رئيس المخابرات.

وقد تمّ اللقاء في الأسبوع الأخير من تشرين الأول 1990 وكان لقاء ساخنًا ومشحونًا بالخلافات التي سبق الإشارة إليها.

فقد بدأ الاجتماع بهجوم غير مبرر على الجالية الفلسطينية، بعبارات جارحة تضمّنت اكتشاف السلطات العراقيّة أنّ هذه الجالية لا تمت لفلسطين بصلة، أو بالانتفاضة في الداخل، وأنها لا تشبه الجالية الفلسطينية في لبنان؛ فهي تتاجر بالحبوب المنوّمة والمخدرات، وتقوم بسرقة الكويت. ولم أطق هذه الأوصاف وقلت بحدة بالغة: «من الذي حقنكم بهذه المعلومات المغلوطة عن أهم جالية فلسطينية قامت بالانطلاقة وتقديم أكبر دعم في إدامة الانتفاضة داخل أراضينا الفلسطينية؟ ومن قال لكم أنّ الذي يسرق الكويت هم أبناء هذه الجالية؟

وتابعتُ قائلاً: أنا رجل درس القانون، وأدرّس القانون وخاصة القانون الجنائي. هناك نظرية تسمى نظرية العقبان؛ العقبان تتجه نحو الفريسة التي وقعت من على بعد مئات الكيلو مترات، والكويت فُتحت بعد احتلالها لكل من يرغب بزيارتها، وهنا جاء كثيرون من جنسيات آسيوية وعربية سبق وأنْ أبعدوا عن الكويت لارتكابهم جريمة

السرقة، وهؤلاء كانوا كالعقبان الذين أحسّوا من بعيد بوجود فرصة للانتقام من إبعادهم فعادوا لجمع الثروة. ومن المؤسف أنّ هناك شركاء ساهموا في النهب والسلب على اعتبار أنّ ما هو موجود في الكويت هو غنيمة حرب». وأوضحتُ: «أنّ بضائع التجار الفلسطينيين وسياراتهم قد طالتها هذه الجائحة القادمة على يد عصابات استفادت من انشغال الجيش العراقي بالتهيئة لحرب وإنزال أمريكي على الشواطئ».

وذكّرت لسبعاوي إبراهيم بأنّ آخر دراسة عن جريمة السرقة في الكويت كانت قد قُدمت لمؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي انعقد في سنة 1989 في تونس جاء فيها أنّ من يحمل وثيقة سفر لاجئين وعددهم 75 ألفا يرتكبون 4 / 3 ٪ من جرائم السرقة، وأنّ من يحملون جواز السفر الأردني وعددهم 300 ألف يرتكبون 4٪ فإذا أخذنا وحدة القياس 100 ألف يكون المعدل 1.3 ٪ . أما عند جنسية عربية معيّنة فتصل النسبة إلى 17٪، وعند جنسية عربية أخرى وهي العراق تصل النسبة إلى 18٪. وهكذا فكيف نسمع في هذه الجلسة هذا الاتّهام للجالية الفلسطينية الذي يتجافى ويتناقض مع الإحصائية السابقة الصادرة قبل عام تقريباً؟

وذكرنا في تلك الجلسة ما كان يردده المرحوم الشيخ جابر العلي الصباح، وزير الإعلام الكويتيّ السابق، من إعجابه بالجالية الفلسطينية التي تتفرد بالمحافظة على الشرف رغم الفقر الذي تعانيه نسبة من فقراء الجالية، إذ ليس منها جرائم أخلاقية كالبغاء.

وأمام هذا الدفاع المُستميت تراجع مسؤول آخر، وأدخلنا في مواضيع أخرى فرعية. وعندما قلت لهم: لقد رحل عن الكويت 200 ألف فلسطيني من الجالية ولم يبق سوى 180 ألفًا، فوجئتُ بسبعاوي إبراهيم يقول: «كثير أنْ يبقى في الكويت 180 ألفا». فقلت له: «أين يذهبون؟». قال: «نوزعهم على المحافظات العراقية». وقد تألم وفدنا لهذا الكلام، وقال الأخ ياسر عبد ربه: «إنني ألمس من حديثكم أنّ مخططكم إخلاء الكويت من السكان. فقالوا: نعم، حتى نتفرّغ لمقاومة الإنزال الأمريكي على شواطئ الكويت، وهنا قال لهم: «هذه نظرية خاطئة». لو أفرغنا بيروت في سنة 1982 من السكان لسهّل ذلك على إسرائيل أنْ تدمّر كلَّ المباني، في حين أنّ حرب الشوارع تتطلب أنْ يكون السكان

موجودين وهم ضمانة من ضمانات الصمود. وهنا نظروا إلى بعضهم البعض، وقالوا: كلام الرفيق ياسر وجيه وسنعمل به منذ الآن، وأصدروا أمراً بإيقاف ترحيل أهالي مدينتي خيطان والفروانية ويسكن فيها خمسون ألف فلسطيني تقريباً.

وسمعنا اتهامات مبطنة من أنّ السفارة تساعد بعض الكويتيين، وطلبوا من السفير عوني بطاش الرحيل كما حصل مع السفراء الآخرين. كما قال أحدهم لا يجوز أنْ يبقى نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في جنوب العراق. وقلنا لهم وصلت الرسالة وسأغادر أنا والسفير خلال أسبوع. غير أنّ الأخ ياسر عبد ربه أقنعهم بإعادة النظر في هذا الموضوع وأنْ يتم بحثه مع الرئيس أبي عمار الذي وقد أرسلت له الرسالة التالية في 11/ 11/ 1990.

الأخ الرئيس أبو عمار حفظه الله

تحية الثورة،

سيشرح لك الأخوة تفاصيل اللقاء. لكنّ المهم أنْ الإخوة العراقيين قد أكّدوا أنّ الكويت أصبحت محافظة ولا يجوز أنْ يكون على رأسها من طرفنا سوى مساعد مدير في بغداد العاصمة. كما أنّهم يرغبون في التعامل مع ممثّل يأتي من خارج الكويت حتى لا تشعر الجالية بأي احتمال لعودة العهد الماضي. وكان الاجتماع مثمراً في نتائجه التي توصل إليها الوفد، وأنّ أيّ شخص تختارونه سيكون قادراً على أداء المهمة بالمواصفات التي يريدونها.

وسبق أنْ أوردت لكم في رسالتي أنّ سياستنا قد تفيد شهراً أو أكثر وعندما تنتهي المرحلة تحتاج الأمور إلى تغيير.

وأرجوكم كل الرجاء ألاّ تكرهوني على شيء، وأرض الله واسعة، وأرجو عدم إثارة الموضوع فالقضية الكبرى لها الأولوية.

وتحياتي لكم وتقديري ومحبتي والله معكم.

وعادوا لتطييب خاطرنا حتى يتمّ بحث الموضوع مع الأخ أبي عمار، وعلمنا أنهم سافروا مباشرة إلى بغداد وجرى اجتماع مع الأخ أبي عمار وطرحوا عليه الموضوع، فاستشاط غضبا وقال لهم: هل أنتم متفقون مع الكويتيين على إفراغ الكويت من الفلسطينيين؟» هل تعرفون ما معنى خروج سليم الزعنون وعوني بطاش من الكويت؟ يعني أنْ يدبّ الذعر في أوساط نصف الجالية الباقية فيحزموا أمرهم ويرحلون. ويبدو أنهم توصلوا إلى حلٍّ وسط وهو: أنْ يساعدني في الكويت من يثقون به وهو الأخ صخر حبش الذي حضر وشاركنا لمدة شهر في تحمل المسؤولية.

وزارني مساعد الدكتور سبعاوي إبراهيم واسترضاني، وقال كنت أستمع إليك وأسجِّل تشخيصك للحالة السيئة في الكويت، وأعجبت وأنا رجل قانون أستمع إلى أحد أساتذتي في كلية الحقوق. وقد أخذنا بجميع ملاحظاتك حتى نبعد العقبان الذين تحدثت عنهم، وقد أخذنا عدداً من الإجراءات أهمها ثلاثة:

أولا: منع دخول الأجانب أو العرب إلى الكويت بدون إذن مسبق.

ثانيا: منع العراقيين من دخول المحافظة التاسعة عشرة (الكويت) إلاَّ بإذن رسميّ، ومنع الفنادق من إيواء من يحضر منهم بدون تأشيرة مسبقة.

ثالثا: جرى إعدام خمسة عشر شخصاً بتهمة السرقة وهم ثلاثة عشر عراقيّاً ولبنانيان.

وتبسّمت، وأدرك سرَّ ابتسامتي، فقال: نعم، ليس فيهم فلسطينيٌّ واحد. وقال إنّ القيادة العراقية تتمنى عليك البقاء في الكويت وكذلك الأخ عوني بطاش. وهذا ما تمّ الاتفاق عليه بين الرفيقين علي حسن المجيد ود. سبعاوي إبراهيم مع الأخ الرئيس ياسر عرفات، ولكن الأخ عوني بطاش سافر وبقيت متألما وقد عبرت عن ذلك الألم في قصيدة طويلة عنوانها «رحلة العذاب» قلت فيها:

وآلمني رميُ العشيرةِ[1] بالخنا ... وبالفحشِ إنَّ الناسَ ليسوا سَواسيا

وآلمني ظُلْمُ القريبِ وما درى ... بأنا حسبناه الطبيبَ المُداويا

(1) المقصود بالعشيرة الجالية الفلسطينية في الكويت حيث تألمتُ من الاتهام العشوائي لها دون تمييز.

يعـــاتبني قلبـــي: أ ترحـــلُ غاضـــباً ويعـــذرني أهـــلي فـــما كنـــتُ راضـــيا
ســأهجر هجـــرانَ الصـــديقِ[1] ولم أكـــنْ لأفعـــلَ يومـــاً مـــا يـــسرُّ الأعاديـــا
حَنانيـــكَ يـــا مـــنْ يملـــكُ الأمـــرَ إننـــا نريـــدُ عـــلى الأرضِ الرجـــالَ الحوانيـــا

كنت أُقيم في حي كويتي اسمه «بيان» وكان جيراني من الكويتيين يشعرون بالأمان لوجود منزلي بينهم بل كان المكلّفون بحراستي يتطوعون لخدمتهم، بل في أكثر من حالة استدعينا الطبيب محمد أبو لغد لإجراء عملية الولادة في بيوتهم.

وكما يقول المثل: «دود المش منه وفيه»، فقد كان هناك تاجر يدعى خليل شاهين وهو صديق للقيادات الفتحوية ويحتفي بهم عند زيارتهم للكويت، ولكنه تورط في جريمة سرقة وقبض عليه وكانت السرقة عقوبتها الإعدام وهي عقوبة تطبقها السلطات العراقية على العراقي. وهداه تفكيره أنْ يعرض بيع نفسه لجهاز المخابرات وأغراهم بأنَّ لديه أسراراً ووثائق القيادة الفلسطينية التي تثبت اتصالاتها مع قوى السلام الإسرائيلية وهو الملف الذي يُشرف عليه الأخ أبو مازن. وأعطاهم وثيقة عبارة عن مراسلة تمت مع محامٍ فلسطيني يقيم في حيفا وهو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي وعلى علاقة مع زعماء يهود ومنهم (أرئيل شارون). وجاء فيها أنّ شارون طلب الالتقاء مع أبي مازن ولو أنه يفضل أنْ يكون اللقاء مع الأخ صلاح خلف على اعتبار أنه صقر في فتح وهو أي شارون صقر في إسرائيل، وهذه الرسالة واردة في سنة 1989 .

وراجعت القيادة العراقية الأخ أبا العباس أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية الذي حاول أنْ يهون من الموضوع موضّحًا أنّ ما يقوم به أبو إياد وكذلك أبو مازن هو تنفيذ لقرار مجلس وطني فلسطيني.

المهم أنّ خليل شاهين خرج ضمن صفقة معينة بأن يصبح عميلاً مقابل الإفراج عنه من جريمة سرقة، وأخذ يصول ويجول في إيذاء الجالية فتسبب في سجن المواطن الفلسطيني مازن الخطيب وشقيقته، وهدد أولاد الأخ خالد الحسن، كما أنه أساء كثيرًا

(1) هجران الصديق قابل للعودة عنه، وهجران العدو لا عودة فيه.

للجالية الفلسطينية أثناء محنتها في الكويت بعد 2/ 8/ 1990، وتسبب في سجن عدد من الناس. كما أنه قدم بلاغًا كاذباً للسلطات العراقية بحقي مفاده؛ أني أستقبل رجالاً من المقاومة الكويتية، وجرى الاتفاق على أنْ يقوم الأخ أبو مازن باستدراجه إلى تونس تمهيدا لمحاكمته عن الجرائم التي ارتكبها بحق الجالية الفلسطينية، وكان هذا الاتفاق بينه وبين الأخوين: أبي عمار وأبي إياد، وهذا ما نجح فيه رغم صعوبة هذه المهمة.

وعندما خرجنا من الكويت وعدنا إلى تونس في يناير/ كانون الثاني سنة 1991 فوجئت أنه ليس موقوفا في السجن أعني خليل شاهين، بل وجدناه وقد خصصت له فيلا وأُعطي راتباً وجرت مساعدته في عمل تجاري. وهذا الأمر أغضبني منه أشد الغضب وقلت: «هذا يجب أنْ يكون في السجن للتحقيق معه». وعندما استفسرت في اجتماع اللجنة المركزية عن الأمر، قال لي معتمد الحركة ومسؤول المنظمة في تونس: «لقد حققت معه، وطلع براءة»، فقلت: حسبي الله ونعم الوكيل» كيف تستعجلون بمحاكمته قبل حضور المدعي العام الذي يحمل الأدلة والوقائع التي تدينه، وتساءلت من الذي أصدر حكم البراءة، فقال: الرئيس، وهنا قلت: حسبي الله ونعم الوكيل.

لقد تمت تبرئته من واحدة، فهل يسمح لي الرئيس أنْ أقدّم للنائب العام غازي الجبالي أربع قضايا أخرى ارتكبها بحق أبرياء من أفراد الجالية الفلسطينية في الكويت مع تعهد مني بأنْ أستحق عقوبة البلاغ الكاذب إذا ثبت عدم صحتها، فقال كبير القوم: أنت الذي تقدّم لي البلاغات، وأنا الذي أقرر إحالتها أو عدم إحالتها، فصرختُ من ألمي: هل نحن في دولة يختصّ رئيسها دون غيره بوظيفة تلقي البلاغ، والحكم فيه؟.

وقدمت فعلا أربع قضايا. وعلقت عضويتي في اللجنة المركزية حتى يتمّ التحقيق فيها، ومن المؤسف أنّ القضايا ماتت، وعدتُ للمشاركة في اجتماعات اللجنة المركزية تحت إلحاح إخوتي أبي ماهر وعبد الله الإفرنجي وحمدان عاشور، وتركت الأمر لله سبحانه وتعالى فهو يمهل ولا يهمل.

ودارت الأيام لتصبح شركة خليل شاهين في تونس شركة للنصب وإعطاء شيكات بدون رصيد، فقد احتال على زملائه وعلى أقرب الناس إليه، ويقال إنه أقام في سنوات حياته الأخيرة في أمريكا وقد فقد عقله، فهل أغنى عنه ماله وما كسب، سيصلى

ناراً ذات لهب، وقد توفي هناك[1]. وقد أثّرت هذه الواقعة في نفسي، فاندفع الألم من نفسي نثراً وشعراً، وتذكرت الحديث النبوي: «إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والله لو أنّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها». فنظمت في ذلك رباعية شعرية طويلة بعنوان «الحائر الحكيم» قلت فيها:

أهلكَ الناسَ ومنْ قدْ كانَ قَبْلا ... أنهم ما عاقبوا منْ عزّ أهلا
وضعيفٍ أودعوهُ سجنَهمْ ... أنَّهم ساؤوا فعالاً ثمَّ قوْلا
ليلهم ترتَع فيه المُومِسُ ... سوقُهمْ يربحُ فيه المفلسُ
إنّ ما قدّمهم أخّرَنا ... هلْ لنا العقبى إذا ما اندرسوا؟
نحن في الأبراجِ والشعبُ حزينْ ... اتركوهمْ إنْ تولُّوا حاقِدينْ
ونَبيُّ الشعبِ من عاش به ... ولَه يخْدَمُه بَرٌّ أمينْ
كيف ننجو؟ هُوَ طوفانُ الغرقْ ... ومتى نصحو ولّما نحترقْ؟
إنه يومٌ قرارٌ فاصلٌ ... أنْ نهلكَ أو أنْ نفترقْ
لم نر الشمسَ على ذاتِ الأفقْ ... ضاع منا العزمُ في شتى الطرقْ
غشيت أعيننا في شقوة ... آنَ أنْ نحسنَ أو أنْ نفترقْ
يغضبُ البعضُ إذا لم تألمْ ... كم تمنى شربَ كأسٍ من دمي
ما كفاه خمرةٌ واحدةٌ ... بعد علمٍ قد هوى لم يعلم
كان «فتحاً» عندما كانتْ بدايةْ ... صارَ غلْقاً قبلَ أنْ تأتي النهايةْ
آن للأقدار أنْ تسعفنا ... طفح الكيلُ على تلك الغوايةْ

(1) اعترف فيما بعد كلّ من ساعد هذا الإنسان الفاسد بالخطأ، وأنني كنت على حقّ. ومن المفارقات أنّ الأخ أبا إياد كان ضدّ التصرف، وأبى أنْ يشارك في لفلفة التهمة عن ذلك الفاسد، وهذا ما قصدته.

يـــا أخـــي تســـبقُنا آلامُنـــا ... يـــا أخـــي تُنكِرنـــا أحبابُنـــا
أيـــنَ أصـــبحنا؟ وهـــل نـــمسي؟ ولمْ ... ترعـــوي عـــن سَـــفَهٍ أحلامنـــا
هـــل تـــرى نفلـــحُ إنْ ضـــاعتْ عدالـــةُ[1] ... وتـــولَّى الحكـــمَ مـــنْ يَجْهَـــل خِصـــاله
فأســـاسُ الملـــكُ حُكْـــمٌ عـــادلٌ ... يمحـــقُ الباطـــلَ لا يُبْقـــى النذالـــةْ
يـــا أخـــي عـــذبنّي هـــذا الوفـــاءُ ... فأنـــا أعطـــي ولا ألْقـــى عطـــاءْ
هـــل وفـــائي مـــنْ طريـــقٍ واحـــدٍ ... غلـــبَ الغـــدْرُ وقـــدْ فـــاضَ الشـــقاءْ

وعزمت على الفراق ولكن حبّ فتح وفلسطين كان أكبر، ويبدو أنّ النهر لا يملك تحويلاً لمجراه كما قال نزار قباني، وغنته له نجاة الصغيرة، وتذكرت والدي الذي كان يقول: سألوا أحد الأشخاص هل تستطيع أنْ تخلقَ مثل هذا الوجه فأجاب: أعرف كيف «أخربشه».

خروجي من الكويت

وفي النصف الأول من شهر يناير/ كانون الثاني 1991، شعرت أنني مهدد وبعضهم قال: إنّ التهديد جاء من المقاومة الكويتية، وبعضهم قال من جماعة خليل شاهين خاصة بعد أنْ جرت محاولة عند الفجر لاختطاف الحارس الواقف أمام منزلي من قبل ضابط وجنود نزلوا من سيارتي نجدة، فتصدى لهم باقي الحرس، ونزلت، وعندما علم الضابط بأنني دبلوماسي تراجع واعتذر وانسحب وجاء من يعتذر عن هذا التصرف وأنّ هناك بلاغاً كاذباً من تدبير خليل شاهين.

---

(1) وقلت أيضاً:

فيـــا رمـــوزَ فســـادٍ ارحلـــوا ودَعُـــوا ... شـــعبَ الحجـــارةِ يســـعى وهـــو منتـــصرُ
إنّ القضـــــاة أهينـــــوا في مـــــواقعهم ... مـــا عـــادَ في بُـــردهم نـــارٌ ولا شررُ
إن القضـــاء أســـاسُ الملـــك في وطـــنٍ ... إن تهملـــوه فـــإنَّ الملـــكَ ينـــدثرُ

وفي يوم 13 يناير/ كانون الثاني 1991، كنت نائماً في منزل ولدي هشام في منطقة السالمية كإجراء احترازي، وفي الساعة الخامسة صباحًا فوجئت بالخبر المروّع، وهو اغتيال الإخوة صلاح خلف وهايل عبد الحميد ومحمد العمري في تونس. فوجدت واجباً علي أنْ أحمل بسيارتي عائلة الأخ أبي إياد والذهاب إلى تونس، ورافقنا الأخ حسني زعرب صديقه الحميم، ورفيق عمره وهو من القيادات المؤسسة في حركة فتح.

وبعد الخروج من الكويت بتاريخ 14/14/1991 كنت في زيارة للمغرب لإقناعهم بالمشاركة في مؤتمر للاتحاد البرلماني العربي كان سيعقد في الجزائر وقد وافقت المغرب على ذلك، وأثناء إقامتي في المغرب قال لي مدير مكتب السفارة الفلسطينية هناك أنَّ هناك شيخاً كويتيّاً مسؤولاً عن عدة سفراء في شمال إفريقيا ويلتقي يوميا عنده الكويتيون الموجودون في تلك المنطقة وهم يتحاملون على الفلسطينيين ويهددون بالانتقام من خالد الحسن ورفاقه، وطلب مني أنْ أجلس مع ذلك الشيخ، وفعلاً جلست معه منفرداً، وشرحت له ما جرى في الكويت، وكيف أننا رفعنا شعار الحياد ورفضنا انخراط شعبنا في الجيش الشعبي العراقي، ذلك لأننا لا نريد للجالية الفلسطينية أنْ تقع في محظور الانتقام، وقلت له أننا نرفض المشاركة في المظاهرات وكيف اعتبر هذا الحق سلبيّاً، الأمر الذي عرّض الجالية الفلسطينية لاضطهاد غير مبرر.

وقال لي: نحن نعرف موقفك وموقف أبي إياد ولكن موقف أبي السعيد غير مبرر خاصة أنه يحمل الجنسية الكويتية وهذا موقف الجالية الكويتية التي تحضر يوميّاً لديَّ في المغرب، والذين هدد المتحمس منهم بإحراق بيت أبي السعيد بعد عودة الكويت[1]. وذكر لي أنّ عبد المحسن القطان وهاني القدومي استقالا من المجلس الوطني الفلسطيني تضامناً مع الكويت باعتبار أنهما يحملان الجنسية الكويتية، وهذا الذي لم يفعله السيد خالد

(1) عند عودة الكويت إلى السيادة الكويتية ذهب عدد من الكويتيين المقيمين في أحد ضواحي مدينة الكويت وحاولوا إحراق منزل خالد الحسن الذي كان يسكنه شقيقه الأخ علي الحسن وأطلقوا النار على المنزل وعندما علم المرحوم الشيخ سعد العبد الله الصباح بذلك أرسل قوة نقلته من المنزل إلى مكان آمن.

الحسن[1]، وقال نحن لا نكتفي بموقف الحياد ونريد الموقف الواضح، أي معنا أو ليس معنا.

وهنا قلت له: إنني اتخذت هذا الموقف من أجل عدم ضياع الجالية الفلسطينية في الكويت التي يبلغ عددها 350 ألفاً وأنا أحمل جواز سفر دبلوماسي عراقي وجواز سفر كويتي وسأعيد الأول للعراق والثاني للكويت وأنا ذاهب إلى الأردن لأقيم فيها، علماً أنّ البعض في حركة فتح في الأردن أصدر بياناً ضد موقف الحياد الذي اتخذته بشأن الكويت.

وقد ألمح لي هذا الشيخ أنه كان يتوقع من الجالية الفلسطينية في الكويت ألا تكتفي بموقف الحياد، وأنْ تنضم إلى المعارضة الكويتية ضد الجيش العراقي. فقلت إنّ موقف الحياد ينسجم مع مبادئ حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بعدم التدخل بالشؤون الداخلية لأية دولة عربية، وأننا نحاول أنْ نكون جسر محبة بين الكويتيين والعراقيين.

مناقشة أوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت في اجتماع المجلس المركزي 1991

وفي اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد في تونس بتاريخ 22/ 4/ 1991، طرحت موضوع المساعدات المالية التي أقرتها القيادة الفلسطينية حيث تمَّ تخصيص نصف مليون دولار شهرياً للجالية الفلسطينية في الكويت، و تساءلت: لماذا توقف الدعم المالي عن الجالية منذ آخر زيارة للأخ أبي عمار إلى بغداد؟ أي منذ النصف الأول من يناير 1991 حتى الآن. ثم جرى حوار عاصف ومطوّل بيني وبين الأخ أبي عمار حول هذا الموضوع.

كما طرحت في اجتماع المركزي ذاته الشعار الذي رفعته الجالية الفلسطينية في الكويت وهو شعار الحياد، ولولا هذا الحياد لكانت النتيجة في الكويت ليس عشرات

---

(1) أرسل الأخوان القطان والقدومي رسالة إلى المجلس الوطني بهذه الخصوص، وعلى إثر ذلك أصدرت بياناً عن المجلس الوطني منتقداً هذا التصرف أي الاستقالة من المجلس الوطني، ولكن الشهيد ياسر عرفات قال لي من الأفضل ألا ننتقد هذين الأخوين لأننا لو وجدنا أنفسنا مكانهما لفعلنا الأمر ذاته.

القتلى ومئات المعتقلين فقط بل أكثر من 20 ألف بين قتيل ومعتقل، لقد كان الإلحاح علينا أنْ تدخل الجالية في صفوف الجيش الشعبي العراقي، وكان ردُّنا لا لحمل السلاح مع أي طرف ولا انخراط بالجيش الشعبي العراقيّ، ونعم لجيش التحرير الفلسطيني. ولا يجوز أنْ تضيع الجالية بين أقدام الفيلة، وأنْ ننجرف مع المظاهر الحماسية والخطب الجوفاء. وقلنا: لنا خصوصية حيث نصلح أنْ نكون جسر محبة بين العراقيين والكويتيين، ورأى البعض أنّ ذلك كان خطأ، ولكن ثبت أنَّ الرأي قبل شجاعة الشجعان (ليس كلنا له أعين زرقاء اليمامة)، ولا تهمنا البيانات والاتهامات فهي غيم أسود يزول عند هطول أول المطر، وسامح الله من شمت بالجالية وقال إنها بحاجة إلى إعادة تثقيف.

وإنّ ما دعاني للإصرار على موقف الحياد هو علمي وخشيتي من تسريع الإجراءات التي كانت الحكومة الكويتية قد اتخذتها بخصوص تقليص الوجود الفلسطيني في الكويت، إذ أصدرت قوانين ولوائح سنة 1985، تنصُّ على تنفيذ خطة خمسينية تستهدف تعديل التركيبة السكانية في الكويت، ومن ثم سيكون نصيب الجالية في عملية التخفيض التي أعلنت عنها الحكومة 25٪ أي ما يعادل 100 ألف، ولكن عندما قامت حكومة الكويت بتقويم الخطة سنة 1990 برزت أمامها حقيقتان:

الحقيقة الأولى: لم يهاجر من الفلسطينيين إلا 20 ألفاً وهذا يعني أنّ الخطة بحاجة إلى 20 عامًا حتى يهجّر ما تبقى من الجالية الفلسطينية هناك.

الحقيقة الثانية: إنّ القوانين واللوائح التي وضعوها أضرت بسمعة الكويت وما أعلنته يوما ما للعالم عن وجهها الحضاري، لذلك قاموا بالتخفيف منها، ولكن الآن بعد الانتصار الذي حدث، عادت هذه الفكرة لتكون أكثر إلحاحا من ذي قبل.

إلى جانب ذلك فقد تضمنت كلمتي في نفس الجلسة للمجلس المركزي جوانب سياسية ركزت على الأسباب الحقيقية للحرب على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ فبالعودة إلى وثائق «جونار يارنج» ومذكرات «محمود رياض» أعلنت إسرائيل أنها تريد أنواعًا عديدة من السلام، سلام اقتصادي، وسلام بحري، وسلام تجاري، ثم سلام بترولي، وهي أنماط من السلام لا يعرفها القانون الدولي في القديم ولا في الحديث،

وفلسفة السلام البترولي الإسرائيلي تقوم على التالي: «النفط ثروة مشاع للبشرية جمعاء، لا يهمُّ المكان الذي تفجر منها نبعها، والإسرائيليون كشعب متحضر في المنطقة أقدر من غيرهم على تطوير صناعة البترول لمصلحة الجميع».

وقلت: لأنّ إسرائيل هي الولاية 51 فإن أمريكا التي تعاني من عجز مالي في خزانتها قامت بشن حرب بترولية على الشعب العربي وفرضت في السوق زيادة العرض فانخفض سعر البرميل إلى 10 دولارات بدلا من 20 دولارًا، وهذا يعني أنْ تتحقق مصلحة الكارتر الأمريكي، وأنْ تعاني بعض الدول العربية فتجد نفسها مجبورة على تسليح جيشها والتسول على الباب، وهذا ما جُرّ إليه العراق، ولكننا لا ننسى أنه أول من ضرب إسرائيل وأسقط حدودها الآمنة وتخلص من عقدة العجز تجاه إسرائيل.

لـــيس عـــاراً أن يُغلـــب المـــرءُ يومـــاً وإنـــما العـــارُ عجـــزهُ في الصـــمودِ

وأضفتُ: إنّ المجلس المركزي ينعقد في مرحلة أليمة وصعبة، صعد فيها سوق المزايدة وأُتُهِمَ بالجبن كثير من العقلاء، فكان من نتائج المعركة خسارات على المستويات الدولية والعربية والفلسطينية: فعلى المستوى الدولي تعمل الإمبريالية والصهيونية على فكّ ما تبقى من علاقة مع الاتحاد السوفيتي، وتعمل أيضا على تفكيك الاتحاد السوفييتي إلى دويلات، لذلك علينا ألاّ نترك ذريعة أو فرصة، وحذارِ من التصريحات واللوم لسفراء الاتحاد السوفيتي دون وعي والمعايرة بأنه لم يَعدُ دولة عظمى، وحذارِ من الجهلاء الذين يساوون بينه وبين أمريكا فيقولون: من الاتحاد السوفييتي الرجال ومن أمريكا السلاح، وحتى هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين يجب أنْ نعالجها بأسلوب علمي، فالاتحاد السوفيتي وقع في الفخ الأمريكي بدون قصد.

وتطرقت في كلمتي أيضا إلى كيفية تكلم إسحق شامير مع رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بكبر وغرور، وطالبه بإعادة العلاقات معه ثمنًا لجلوسه مع الولايات المتحدة في المؤتمر الإقليمي المزعوم، بعد الجلسة سيقطف العدو ثمار عودة العلاقات، ويحدث تراجع في موقف اتخذته دولة عظمى في سنة 1967، وسيفشل المؤتمر بعد سنوات عديدة كما حصل لمؤتمر جنيف الذي فشل منذ سنة 1974 وحتى يومنا هذا.

وحددتُ في ذلك الاجتماع للمجلس المركزي ما يجب علينا عمله في المجالين العربي والدولي وضرورة أنْ نتنبه إلى النقاط التالية:

النقطة الأولى: انحسر غبار المعركة وعاد فرسانها والمنتصر الوحيد هو أمريكا والمهزوم الوحيد هو 21 دولة عربية دون استثناء، لذلك اجتمع مندوبوهم في الجامعة العربية، وعلينا أنْ نعمل على رفع المستوى إلى مؤتمر لوزراء الخارجية ثم إلى مؤتمر القمة، وأن نقول لهم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم، وإذا تنازعتم في أمر فردوه إلى الله ورسوله.

النقطة الثانية: ستبقى أمريكا تكيل العدل بمكيالين فواحد (العراق) تضربه لخروجه عن قرارات مجلس الأمن التي اتخذت بالأغلبية، وشامير لن تضربه، رغم خروجه عن قرارات مجلس الأمن وحتى عن خروجه على عشرات القرارات القادمة التي ستصدر من مجلس الأمن.

وحول هذه النقطة، تحدث الأخ أبو عمار وقال: إنّ إسرائيل ستجني ثمار الانفراج الاقتصادي، وإلغاء المقاطعة وستطعم العرب الحصى الذي تطبخه على قدر يغلي، وما قاله الدكتور أحمد صدقي الدجاني في غاية الأهمية وعلينا الإلحاح على الأمم المتحدة لتقديم اختبار عملي وهو أنْ نطلب مثلا: أنْ تحدد الأمم المتحدة ستة شهور لإسرائيل لكي تطبق القرار 242، ثم بعد ذلك نطلب من المجتمع الدولي أنْ يتصرف وفق ما تصرف به بشأن القرار الذي صدر ضد العراق، وأنْ ينفذ المادة 46 من ميثاق الأمم المتحدة بأنْ تقوم هي بتخليص الحق الفلسطيني من المعتدي الإسرائيلي، كما أنني مع ما قاله الدكتور الدجاني إذ علينا أنْ نبدأ في تضميد جراحنا من خلال إرسال وفود برلمانية تتحدث مع البرلمانات العربية، لأنّ الشارع العربي في المعركة التي قامت في أزمة الخليج كان مع الذين ضربوا إسرائيل بالصواريخ ولم يكن مع الذين اصطفوا بجانب أمريكا في حفر الباطن .

النقطة الثالثة : أمريكا حصان جامح أفقد الأمم المتحدة استقلاليتها وأخذ قرار الحرب في العراق ونفذه وحده دون مراعاة المادة 46 من ميثاقها التي تضع ضمانة وآلية للتنفيذ، وهي وجوب وجود لجنة عسكرية من أكثر من دولة، وعلينا أنْ نقول لفرنسا والصين وبريطانيا والاتحاد السوفييتي لقد قزمكم هذا الحصان الجامح. وكذلك يجب أنْ

نقول لا تقبلوا أنْ يكون هناك عضوٌ مميزٌ عنكم. لا بدَّ أنْ يعود عضوًا عاديًّا شأنه شأن فرنسا، شأنه شأن الاتحاد السوفيتي، ألا تكفينا مصيبة الفيتو التي كنا فيها؟! فأصبحنا أمام مصيبة جديدة دولة عظمى ودولة أولى تريد أنْ تضع نظام أمني دولي يحكم الاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا، ويحكم العالم أجمع.

النقطة الرابعة: المؤتمر الإقليمي ورقة قديمة ابحثوا عنها تجدوها في ردّ إسرائيل على جمال عبد الناصر من خلال الوسيط العالمي «جونار يارنج» الذي قال بالحرف: قرار 242 ليس قراراً موضوعيّاً، ولذلك هو لا يسير على قدميه، هو قرار إجرائي، والقرار الإجرائي وسيلة تحتاج إلى لقاءات ثنائية بين إسرائيل وبين كلِّ دولة مواجهة منفردة، وهنا أؤيد الدكتور جورج حبش عندما قال: إنها عملية التفاف على الشرعية الدولية.

وبالنسبة لمداخلة د. جورج حبش في ذات الاجتماع للمجلس المركزي فقد ترجمتُ كلامه إلى لغة القانون الدولي، فقلت: إن دولتنا الفلسطينية التي أعلناها سنة 1988، وانتقلت إليها السيادة العثمانية التي توزعت على عدة دول كسوريا والعراق وفلسطين، وإذا افترضنا أنّ القرار 181 قد قسّم هذه السيادة التي انتقلت لفلسطين من العثمانيين إلى إقليمين بدلاً من إقليم واحد أو قسمين فإنّ هذه السيادة توزعت على الجزأين بنفس القدر وبنفس المساحة، وعند ذلك أستطيع أنْ أقول بأنّ هناك فرقًا بين السيادة التي تتمتع بها إسرائيل حاليا، والسيادة التي تتمتع بها الدولة الفلسطينية، وعلى الرغم من أنّ الدولة الإسرائيلية سبقت الدولة الفلسطينية لأكثر من ربع قرن، إلا أنّ الاعتراف الدوليّ هو الذي أنشا دولة إسرائيل. وهذا يعني أنّ هناك دولاً تُنشأ من العدم يكون الاعتراف هو الذي أنشأها، وأنّ هناك دولاً تكون موجودة غير أنّ وجودها مرتبط بضرورة الاعتراف بها، وكأنّ الاعتراف قرارٌ كاشفٌ لوجود شيء كان موجودًا أو إظهارٌ وإشهار له. فكان ما حدث بالنسبة لإعلان دولتنا عام 1988 عملية إشهار وإظهار؛ لأنّ الدولة الفلسطينية موجودة منذ أنْ كان العثمانيون، كما كانت السيادة للعراق، كما كانت السيادة من العثمانيين وانتقلت إلى سوريا وإلى دول عربية أخرى.

وأكدت في كلمتي أنّ الرتوش التي وضعها إسحق شامير لا تصمد أمام العين النافذة والبصيرة العميقة، فهو لا يذكر منظمة التحرير الفلسطينية في الماضي ويرفض

ذكرها في الحاضر، وسيرفض قبولها في المستقبل، على الرغم من أنّ المنظمة وبفخر خرجت من عنق الزجاجة بعد أنْ حطّم أهلنا في الأرض المحتلة وقيادتنا في الخارج محاولات جيمس بيكر للقفز عليها وإيجاد قيادة بديلة، وبقرار التوحد وبقرار التقشف واجهت قيادتنا الحصار المالي الذي بدأ فعلا ليس منذ سنة 1991 بالقرار الخليجيّ بقطع المساعدات عن «م.ت.ف» وإنما بدأ فعلياً في سنة 1985 بالتعليمات السرية التي صدرت من «فرنون والترز» التي وزعت على السفارات الأمريكية في البلدان العربية، والتي تضمنت تشكيكًا بمنظمة التحرير الفلسطينية ومشروعها الوطنيّ التحرريّ، إذ كنا، عندما نذهب لجمع المال من أجل الانتفاضة، نواجه بإشاعات ضد منظمة التحرير الفلسطينية وهي إشاعات تصدر، في حقيقتها، عن تعليمات «فرنون والترز».

وختمت كلمتي بالقول: إننا نتمنى الحل السلمي لقضيتنا، إذ لا يرغب أحد أنْ يترك لأولاده وصية أنْ يستمروا في رمي الحجارة إلى ما لا نهاية، ورمي رصاص الرشاشات القاتلة إلى الأبد، ولكن إنْ أصروا على ظلمنا فيجب أنْ تستمر الانتفاضة، وأنْ يعود النضال الفلسطيني بكل أشكاله.

أما في المجال الفلسطيني، فلم يعد مقبولاً، ولا أريد أنْ أتحدث عن المجلس الوطني الفلسطيني لأن أخي الدكتور جورج حبش أوفى الموضوع حقّه، لكن أقول سطراً واحداً مختصراً هو أنّ استمرار تأجيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني يعطي سلاحًا لخصومنا لأنْ يقولوا إنه تجاوز مدته ، فلا تضعوا المجلس في هذه الزاوية الحرجة.

ومؤخراً وبتاريخ 5\7\2011 كتب أحد الصحفيين الكويتيين وهو يوسف عبد الرحمن مقالا في جريدة الأنباء الكويتية بعنوان «أما آنَ الأوان يا أستاذنا أبا الأديب أنْ تتكلم؟» وطالبني بأنْ أقول كلمتي كشخص عاش بين أبناء الشعب الكويتي ودرّس مادة التحقيق الجنائي في كلية الشرطة بالكويت حتى عام 1975 ليتفرغ للعمل السياسي وهو خريج جامعة القاهرة عام 1955.

وقال الكاتب: بودي وأنا أكتب هذا الملف السياسي التاريخي أنْ أشكره ككويتي وكأستاذ لي تعلمت منه أشياء كثيرة في فترة عملنا النقابي بجمعية المعلمين الكويتية. وقال

الكاتب: أستاذي أبا الأديب أعرف أنّك خسرت كثيرًا نتيجة تصريحك وتحذيرك المستمر من مواقف ومضاعفات الانحياز لبغداد والبعث العراقي وكم عانيت من هذا الموقف.

وأضاف الكاتب: أبا الأديب بلدي الكويت وعلى الدوام ومازالت دائما كعادتها مع الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني ومواقف الكويت معروفة منذ انطلاق الثورة الفلسطينية من أرضنا المباركة التي كانت على الدوام مساندة للدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

أبا الأديب: نعلم علم اليقين يوم قلت للعراقيين المحتلين: الكويت بئر ماء شربنا منها ولا يجوز أنْ نلقي فيها حجرًا.

وأعلم كذلك محاولاتك المستميتة ناصعة البياض يوم حاولت جاهدا ألا تضيع الجالية الفلسطينية التي قوامها 400 ألف فلسطيني يعيشون على أرض الكويت بعدم الانحياز لطرف العراق وحاولت قدر ما أمكنك ألا يخرج الفلسطينيون في مظاهرات مؤيدة للاحتلال مع المرحوم رفيق قبلاوي، أو يشارك أي فلسطيني في الجيش الشعبي العراقي.

وطالبني الكاتب أنْ أفصح عن حواراتي التي جرت مع علي حسن المجيد وأخيه سبعاوي وكل المسؤولين في المخابرات العراقية وطلبي منهم الكفّ عن طلب إقحام الفلسطينيين في قضية احتلال الكويت.

وقال لي : «إنني أدعوك أن تكتب مذكراتك وبصراحتك المعهودة كي تتعرف الأجيال الفلسطينية على الدور الكويتي العظيم الأصيل المساند للثورة الفلسطينية عبر تاريخها الحديث».

الباب الثالث

منظمة التحرير الفلسطينية

1

رؤساء منظمة التحرير الفلسطينية

مرحلة أحمد الشقيري (1964-1967)

في حديث شفوي لي خلال عام 2002 على ما أذكر، تحدث المجاهد المخضرم بهجت أبو غربية[1] عن المرحلة التي كان يرأس فيها أحمد الشقيري منظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: «كنت أشك في مشروع منظمة التحرير الفلسطينية؛ هل جاءت المنظمة لبدء مرحلة تحرير أم أنها جاءت من أجل أنْ تكون الطرف الأساس في تسوية سياسية»[2].

وقال: كانت علاقاتي مع الأستاذ أحمد الشقيري مضطربة بسبب فرديته، فهو رئيس المجلس التأسيسي ثم هو رئيس المنظمة ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وكان دائمًا يُؤْثِرُ أنْ يطبخ الأمور مع عدد قليل من المغتربين ثم يفرض الأمر على اللجنة التنفيذية. وكان يحاول أخذ رأيي خارج اجتماعات اللجنة التنفيذية».

كانت دورة الأمم المتحدة تنعقد تقليديّاً ما بين سنة 1948 وسنة 1964 وقد طوي الملف الفلسطيني وأصبح ما يُبحث كل عام قضية اللاجئين الفلسطينيين، وفاتحني الشقيري في ضرورة أنْ نعيد عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة بشكل مستقل،

(1) توفي في الأردن بتاريخ 26 كانون الثاني 2012

(2) صدر لبهجت أبو غربية عام 1993 القسم الأول من مذكراته «في خضم النضال العربي الفلسطيني». وفي عام 2004 صدر له الجزء الثاني من مذكراته «من النكبة إلى الانتفاضة».

وقلت: هل يجب أنْ نبحث الأمر أولاً في اجتماع اللجنة التنفيذية؟ ولكنني فوجئت بمدير مكتبنا في القاهرة ولديه مذكرة قدمها أحمد الشقيريّ لمجلس وزراء الخارجية العرب برأيه أنْ يعرضوا القضية على هيئة الأمم المتحدة، وسلمنا مدير مكتبه هذه المذكرة فيما بعد.

وعندما طالبناه بضرورة احترام المؤسسة والالتزام بالديمقراطية، ردّ علينا بقسوة وقال: سأصرح وأقرر وحدي دون الرجوع إليكم. واتسعت الفجوة بيننا، وصار كلٌّ منّا يركّز على العمل المنوط به داخل اللجان.

ويستطرد الأخ بهجت أبو غربية فيقول:» أنه آثر عدم المشاركة في اللجان التنفيذية التالية إلى أنْ وقعت حرب 1967، ومجيء الأستاذ الشقيري إلى عمان حيث كانت الضفة الغربية غير ممثلة في اللجنة التنفيذية واقترح وجوب إضافة أربعة أعضاء إلى اللجنة التنفيذية. وتم اجتماع في بيتي حضره؛ د. داوود الحسيني، وعبد المجيد شومان، وإبراهيم بكر، وإسحق الدزدار، وعبد الخالق يغمور، ويحيى حمودة وآخرون، وكان عدد الحاضرين خمسة عشر وتمَّ الاتفاق على ضرورة إضافة أربعة أعضاء يمثّلون الضفة الغربية في اللجنة التنفيذية وتمَّ اختيار الإخوة: يحيى حمودة، وعبد الخالق يغمور، وبهجت أبو غربية، وإسحق الدزدار، ووافق الشقيري على ذلك.

وحول مشاركته في اللجنة التنفيذيّة يروي أبو غربية قائلاً: لقد وافقت على المشاركة في اللجنة التنفيذية من أجل رفع معنويات الشعب الفلسطيني بعد هزيمة عام 1967.

وقد بدأنا نفكر في العمل الفدائي وقررنا:

1. تشكيل قوات فدائية غير جيش التحرير الفلسطيني تكون تابعة مباشرة للجنة التنفيذية، وأصبحت هذه القوات تسمى «قوات التحرير الشعبية»، وشكلّنا لها قيادة من قائد الجيش اللواء وجيه المدني وعدد من الضباط ووضعنا خطة وعرضنا خطوطها العامة على اللجنة التنفيذية التي منحت هذه القيادة مدة زمنية قدرها ثلاثة إلى أربعة شهور للإنشاء والتحضير.

2. قررنا أنْ يكون 90٪ من عناصر القوة من الداخل و10٪ في الخارج لأغراض التدريب والإمداد وخصصت موازنة متواضعة مقدارها 62 ألف دولار في

السنة. وكانت الخطة أنْ تشكل في كل قرية قوة قوامها عشرة أفراد خمسة من الداخل وخمسة من الخارج وحددنا حوالي ستين هدفاً عسكريّاً في جميع أنحاء فلسطين وكنا ننوي ضربها في وقت واحد.

وفوجئت بالشقيري يلح على سرعة البدء بإطلاق النار، قائلاً: «حتى لو نقرة عصفور أو حريق في بيدر».

وهنا اختلفنا وتمَّ على إثر ذلك تصرف أحمق، إذ قام الشقيري بإقالة قيادة قوات التحرير الشعبية وعين قيادة جديدة ونصب نفسه قائداً لها. وحصل خلاف آخر، فقد لاحظنا أنّ نصف أعضاء المجلس الوطني أو أكثر أصبح واقعاً تحت الاحتلال ويتعذّر عقد المجلس لذلك اقترحنا تشكيل مجلس جديد يضم كافة القوى الفلسطينية.

وهنا ناور الأستاذ الشقيري، وقبل الاقتراح ليعرف رأي الأعضاء، وفي المساء جاء إلى الجلسة ورفض اقتراحنا بشراسة خوفًا من عدم الموافقة على أنْ يكون هو قائد قوات التحرير الشعبية وقدّمت استقالتي ثم عدت عنها تحت ضغط من السيد عبد المجيد شومان والسيد عبد المحسن قطان.

عقد مؤتمر الخرطوم عام 1968 وهنأّت الأستاذ الشقيري على موقفه في ذلك المؤتمر حيث واجه الرئيس عبد الناصر وهو ما أدى إلى إيغار صدر عبد الناصر عليه. وعندما قام الشقيري بإقالة قيادات قوات التحرير الشعبية، بعد أنْ قطعت شوطاً كبيراً، توتر الوضع بينه وبين إخوانه في القيادة العسكرية واللجنة التنفيذية، وقد نالني نصيب من التوتر لا سيّما أنْ أغلب المناضلين مرتبطين بي، وهذا سبب لي حرجاً كبيراً. لقد بدا واضحاً أنّ الشقيريّ يقوم بتفكيك الهيئة القديمة، ويحضِّر ضباطاً جدداً ممن كانوا على خلاف مع القيادة القديمة. صحيح أنه أبقى على وجيه المدني وبهجت أبو غربية، ولكن ذلك كان تكتيكًا منه لعدم استعدائهما.

وتفجر الموقف داخل اللجنة التنفيذية إذ طالبت الأغلبية بإلغاء القرار الذي اتخذه الشقيري تحت شعار تثوير الجيش، ولكنه استعمل الشعار لغرض معاكس وتولى السيد عبد الخالق يغمور الحديث بهدوء في الجلسة، غير أنّ الشقيريَّ ثار وأخذ يوجّه الإهانات

وقلت له: «لا يحقّ لك تعيين قيادة عسكرية لأنك لا تفهم في الشؤون العسكرية». فردّ مُغضَباً: لا أسمح لك أنْ تخاطب رئيس اللجنة التنفيذية بهذا الشكل، وأمرني بالخروج من الغرفة. ولكني تجاهلت الأمر وبقيت جالساً. فرفع الجلسة وأخذ يستدعي الأعضاء واحداً تلو الآخر طالباً منهم الموافقة على فصل بهجت أبو غربية، وتضامن معي الأخوة؛ نمر المصريّ، ويحيى حمودة، وعبد الخالق يغمور وقالوا له: افصلنا جميعاً.

وتدخل وسطاء الخير واقترحوا أنْ تكون الإساءة التي بدرت مني في مقابل عبارة: «اخرج بره»، ولكنّه رفض وفهمنا فيما بعد أنَّ كل ما فعله كان مسرحية افتعلها لأنه يريد إخراجنا من اللجنة التنفيذية ويحل محلنا مجموعة من حركة فتح التي لم تكن تثق به. وهنا كان أمامنا خياران: إما أنْ نستقيل أو أنْ يستقيل الشقيريّ. وقدمنا له طلباً بأنْ يقدم استقالته وكان يهاجمنا ويتهمنا بالخيانة في الإذاعة الفلسطينية، وكان يذيع عمليات فدائية وهمية وهو في مكتبه.

ولّما هددناه بتحضير مؤتمر صحافي لإعلان إقالته لم يستجب، وعند ذلك حددنا موعداً لمؤتمر صحافي وتوسط الصحافيُّ المعروف مازن البندك فأقنعه بالاستقالة، فأرسل لنا كتاباً جاء فيه: «أدعو اللجنة التنفيذية للاجتماع حيث سأقدم لهم استقالتي»، فاجتمعنا معه وقبلنا استقالته واخترنا الأستاذ يحيى حمودة رئيساً مؤقتاً ريثما يتمّ تشكيل مجلس وطني جديد خلال شهرين يُدعى للانعقاد لاختيار قيادة جديدة، وأعلنت ذلك في الإذاعة بوصفي الناطق باسم اللجنة التنفيذية.

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في تموز 1968 أي بعد ستة أشهر بدلاً من شهرين، وتم انتخاب رئاسة للمجلس من السيد عبد المحسن القطان يعاونه كل من الإخوة سليم الزعنون، ومحمود تيم ووديع حداد، وقد أشركت الفصائل الفلسطينية في هذا الاجتماع.

وقد وافقنا مع الفصائل الفلسطينية على أنْ يكون عدد أعضاء المجلس (100) عضو تسمي اللجنة التنفيذية نصفهم، أما النصف الآخر فتسميه الفصائل الفلسطينية، وفي هذا الاجتماع قدمنا استقالتنا كلجنة تنفيذية على أمل أنْ تتشكل قيادة جديدة. وقالت حركة فتح نحن نفضل استمراركم كلجنة تنفيذية ستة شهور أخرى، وأخذنا قراراً أصبح فيما بعد مبدأ عامًا هو: أن المجلس الوطني يبقى مستمراً إلى أنْ يتمّ إنشاء مجلس وطني جديد.

واستمرت لجنتنا التنفيذية برئاسة الأخ يحيى حمودة، ولكننا لاحظنا أنّ طلبنا الاجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر لم يتم تحقيقه، فطلب الأخ يحيى حمودة أنْ يلقاه وحده دون أنْ يلاقي طلبه قبولاً مصريًّا، فشعرنا بأنّ هناك إهانةً وجهت لنا ومقاطعةً وحصاراً علينا من قبل مصر، ليس هذا فحسب بل إنّ سورية لم ينشر إعلامها أيَّ نبأ عن استقالة الشقيري.

ووقعت معنا أزمة نجمت عما نشره صحافيٌّ لبنانيٌّ على لسان الأخ يحيى حمودة ذي المرجعية اليسارية جاء فيه: أنه ليس بيننا وبين اليهود مشاكل، وأنّ هناك استعداداً للتفاوض معهم. فقامت الأهرام بنقل هذا الكلام وأبرزته بعناية شديدة تتضمن إشارة إلى أنّ المنظمة أصبح فيها قادة يفهمون، فقام يحيى حمودة بإصدار بيان يوضّح فيه اللبس وينفي الانطباع الذي أحدثه تحريف ذلك الصحافي، وهنا قالت الأهرام، عاد قادة المنظمة وأصبحوا لا يفهمون.

وأضاف الأخ بهجت أبو غربية، قابلت الرئيس نور الدين الأتاسي وقلت له: إنّ الموقف العسكري السيئ قد يفرض عليكم وعلى العرب الموافقة على قرارات فيها انتقاص من الحقوق الفلسطينية، وإذا حصل هذا أتمنى أنْ يُسمح للمنظمة بأنْ تطالب بالحقِّ كاملاً، وألاَّ يؤدي ذلك إلى صدام معكم ومع مصر فقال لي: هل تنصحنا بالتساهل وقبول قرارات فيها تنازل؟ فقلت: لا، ولكن أخشى أنْ تكونوا مضطرين لاتخاذ قرارات من هذا النوع.

فقال: نحن قوميون بعثيون ولم نقبل أيَّ قرار فيه تفريط. وفعلاً فقد تحفظت سورية على قرار 242 ورأت أنّ فيه تفريطاً للحقوق العربيّة.

وختم الأستاذ أبو غربية حديثه بالقول: أعتبر أنَّ قبول المنظمة بقرار 242 في سنة 1988 جعلها تخرج على ميثاقها وتعترف بإسرائيل، ولذلك فإنني في حلٍّ من عضويتي في المجلس الوطني الفلسطيني الذي اتخذ هذا القرار حتى لا أشارك في جريمة تاريخية، وأنا سأخدم قضيتي من خلال المعارضة خارج المجلس حيث فشلت معارضتي من داخل المجلس ولم تعد هذه هي المنظمة التي أنشأناها سنة 1964، وقد صدق حدسي بأنَّ هذه المنظمة أُنشئت من أجل إجراء تسوية سياسية مع إسرائيل.

مع عبد المحسن القطان (1968)

كان عبد المحسن القطان من أوائل الفلسطينيين الذين رحلوا إلى الكويت بعد أنْ احتل الصهاينة مسقط رأسه يافا، وقد وثق به وأحبه الشيخ جابر العلي الصباح وزير الكهرباء والماء في الكويت الذي اعتمد عليه في إنشاء إدارة الكهرباء والماء وتطويرها قبل أنْ تصبح وزارة، وكان الرجل الثاني بعد رئيسها وزير الكهرباء والماء الشيخ جابر العلي. وكانت له نشاطات تجارية دفعته إلى التفرّغ للعمل الحر والمقاولات مبتدئاً بشركة مقاولات أسماها «شركة الهاني» نسبة إلى ابنه البكر، وقد حرصت اللجنة الأولى لحركة فتح على الاتصال به، وأصبح صديقا للحركة دون الالتزام أو الانخراط في عضويتها، وهذا كان حال المرحوم هاني قدومي، الذي كان سكرتيراً لأمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، قبل استقلال الكويت. وقد كانا يقدّمان المال والمساعدة الأدبية لحركة فتح منذ 1960، وعن طريقه تعرفنا بالشيخ جابر العلي الذي أصبح وزيرًا للإعلام لمدة طويلة، وكان يسعد كثيراً بلقاء الأخ أبي إياد، وكان دائم الإعجاب بالشعب الفلسطيني وهو القائل دون خجل: «الجالية الفلسطينية فيها نسبة كبيرة من الفقراء، ولكنَّ دوائر الشرطة لم تسجّل حادثة واحدة لامرأة فلسطينية باعت نفسها، بينما شعبنا كله أغنياء ولدينا ما لدينا من انحراف سريّ».

وفي أحد الأيام أحضر عبد المحسن القطان القرآن الكريم وفتح على سورة براءة، وقد وضع علامات على ثلاث من الآيات. قرأ الأولى وقال: «هذه تعني الأخ أبا عمار، وقرأ الثانية وقال: إنها تحتوي على أوصاف الدهاء والمكر عند الأخ أبي إياد، وقرأ الآية الثالثة وقال: هذه تنطبق على هدوء أبي الأديب الذي يخفي خلفه الخبث بالمعنى الصحيح، أي التظاهر بالسذاجة على عكس الحقيقة.

وكان الأخ عبد المحسن القطان أحد الرجال الذين اعتمد عليهم الأستاذ أحمد الشقيريّ، وقد اختاره في المجلس الوطني الفلسطيني، وكان محايداً في الأزمة التي وقعت بين الشقيري وبهجت أبو غربية وزملائه الذين اختلفوا معه وقادوا محاولة إقصائه ونجحوا في ذلك، ولو أنّ العامل الأهم في استقالة الشقيري يعود لشعوره بأنَّ الرئيس

جمال عبد الناصر الذي اختاره لرئاسة المنظمة قد تخلّى عنه بعد موقفه في مؤتمر الخرطوم، عندما عارض سياسة عبد الناصر، ومن طبيعة كل حاكم عربي ألاّ يقبل مثل ذلك.

وجدير بالذكر أنّ الشقيري لم يرضخ للرغبة العارمة بضرورة التخلي عن موقع رئيس المجلس الوطني والاكتفاء بمنصب رئيس اللجنة التنفيذية.

وقد أصرّت حركة فتح قبل قبولها تسلم الأمانة من الأستاذ يحيى حمودة الذي خلف الشقيري مؤقتاً على ضرورة الفصل بين رئاسة السلطة التشريعية ورئاسة اللجنة التنفيذية. وهكذا تم انتخاب السيد عبد المحسن القطان رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني وجرى اختياري ضمن هيئة مكتب الرئاسة إلى جانب الأخوين وديع حداد ومحمود تيم.

كان عبد المحسن القطان ذا شخصية قوية ولم أختلف معه أبداً، وإنما يؤخذ عليه أنه كان قصير النفس فلم يمكث طويلاً في منصبه. كما كان عضواً في مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني، وكان يدعمه بالمال متعاوناً مع عدد من الشخصيات أمثال: عبدالمجيد شومان، وسعيد خوري، وحسيب الصباغ. ولكنه جاء إلى الكويت مقدماً استقالة جماعية مع خمسة من زملائه احتجاجاً على تعيين نزار أبو غزالة مديراً للصندوق القوميّ دون الرجوع إليهم في مجلس إدارة الصندوق، وقد أبلغني رسالة الأخ الرئيس أبي عمار بعدد من التحفظات على شخص المدير المعيَّن، غير أنّ هذا التعيين استمرّ وجرى تهميش اجتماعات مجلس إدارة الصندوق وأصبح يقاد بشكل فردي، بل جرى ترفيع الشخص المعترض عليه إلى منصب مدير عام الصندوق القومي.

كما أنّ رئيس لجنة المراقبة والمحاسبة يتهم السلطة التنفيذية بأنها تدخلت لإيقاف تحقيق سبق أنْ كلّفت بالقيام به من اللجنة التنفيذية بعد ثبوت أدلة كافية تجاه المدير العام المعني، الأمر الذي دفعه لتقديم مذكرة أثناء اجتماع المجلس الوطني في غزة في نيسان/ إبريل 1996، يطالب باتخاذ قرار عاجل ضد المذكور، ولكنّ مرض الأخير وتعرضه لعملية جراحية إضافة إلى تتابع الأزمات حال دون اتخاذ القرار لا سيّما بعد أنْ اتّخذ رئيس اللجنة موقف الابتعاد احتجاجاً على تفاقم الأمور.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأخوين عبد المحسن القطان، وهاني القدومي قدّرا موقف هذا الحياد الذي اتخذناه عند دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية في محاولة

منا لتجنيب الجالية الفلسطينية البالغ عددها 350 ألفاً في ذلك الوقت الوقوع بين أقدام الفيلة، وهي الجالية التي كانت قد أنجبت انطلاقة حركة فتح ودعمت الانتفاضة الأولى حتى عامها الثالث. ولم أكن أتوقع أنْ يقدّما لرئيس المجلس الوطني الفلسطينيّ استقالتهما من العضوية فيه؛ احتجاجًا على موقف رئاسة المنظمة السياسيّ.

مع يحيى حمودة (1969)

كان لا بدّ لي أنْ أزور الأستاذ يحيى حمودة الذي تسلم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد أنْ أُجْبِرَ المرحوم أحمد الشقيري على الاستقالة. وكنت وجدته في صحة جيدة على عكس ما يشاع وبادرت زوجته بالعتاب: سمعناك تذكر يحيى حمودة بالخير في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في عمان في تشرين الثاني نوفمبر سنة 1984، وتوقعت أنْ تزورنا، وها هي زيارتك تأتي بعد عشر سنوات! فشعرت بتأنيب الضمير أمام هذا العتاب القاسي.

قال لي يحيى حمودة الذي شارف على التسعين: إنه كان يحفظ المعلقات العشر وهو في سنّ العاشرة، وقلت له: هل تحفظ مطالع هذه المعلقات؟ فغضب وقال لي: بل أحفظ من كلٍّ معلقة أكثر من عشرين بيتاً، وأخذ يتلو على مسمعي بصوت جهوري معلقة امرئ القيس، وجزءاً من معلقة عنترة ثم النابغة الذبياني. وسألته وهل تعرف شيئاً عن لامية العرب؟ فقال: إنها لشيخ الصعاليك الشاعر الجاهلي الشنفرى ومطلعها:

أقيمـوا بنـي أمـي صـدور مطـيّكم فـإني إلى قـوم سـواكم لأميـل

وسألته ولماذا يفضلون عليها لامية العجم لمؤيد الدين الطغرائي؟ قال: لعذوبتها ومطلعها:

أصـالةُ الـرأي صـانتْني عـن الخَطَـلِ وحِليـةُ الفضـلِ زانتنـي لـدَى العَطَـلِ
تقـدَّمتني أنـاسٌ كـان شَـوطُهُمُ وراءَ خطـويَ إذ أمـشي عـلى مَهَـلِ
وإنْ عَـلانِيَ مَـنْ دُونِي فـلا عَجَـبٌ لي أُسـوةٌ بانحطـاطِ الشـمس عـن زُحَـلِ
أعـدى عـدوِّكَ أدنـى مـن وَثِقْـتَ بـه فحـاذرِ النـاسَ واصـحبهمْ عـلى دَخَـلِ

وإنّـــما رجـــلُ الـــدُّنيا وواحِـــدُها مـــن لا يعـــوِّلُ في الـــدُّنيا عـــلى رَجُـــلِ

وسألته عن شوقي فوجدت أنه يحفظ القليل من شعره، فوجدتها فرصة أنْ اقرأ جزءاً من قصيدة النيل، ومن قصيدة مصر والسودان التي غنتها أم كلثوم. وسألته من الذي أبدع في رثاء سعد زغلول عندما قال:

قـالوا دهـت مصـرَ دهيـاءُ فقلـت لهـم أغـيضَ النيـلُ أم قـد زُلـزل الهـرمُ

قـالوا أمـر وأدهـى، قلـت: ويحكـم إذن، فقـد مـات سـعدٌ وانطـوى العلـمُ

أليس حافظ إبراهيم؟

قال: لا يا أبا الأديب إنه شاعر لبناني لا أتذكره، وقد يكون بشارة الخوري.

وهكذا ضاع الوقت قبل أنْ أبدأ حديثي معه حول السياسة وحول المرحلة التي قاد فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

عدت إليه بعد ثلاثة أيام في 24/6/1995 وكانت الجلسة عكس سابقتها، وقالت لي زوجته لقد تأخرت عشر سنوات، فلم يعد يتذكر ما تسأله عنه ورغم ذلك جاهدت في استفراغ ما لديه فقال: «شاركت في المؤتمر التأسيسي وكنت في اللجنة التي وضعت الميثاق القومي للمنظمة، وكان الشقيري ديكتاتوراً يعيّن من يشاء إذا رضي ويفصل من يشاء إذا غضب، وكان مُسرفاً في التصريحات الصحافية وحاولنا أنْ نلزمه بعرضها علينا قبل التصريح فوافق، ولكنه عمل عكس ما وعد».

وأضاف: إنّ الشقيريّ كان وسيلة لخدمة فلسطين فإذا به يصبح غاية وأصبحت فلسطين وسيلة. وإذا غضب كان يقول: أستطيع أنْ أعزلكم، ولكننا نحن الذين عزلناه. بعد نكبة 1967 قلنا له في داره في لبنان: أنت معزول، فأخذ يهاجمنا في إذاعة صوت فلسطين، فذهبنا إليه ومعي بهجت أبو غربية وعبد الخالق يغمور وقلنا له: لا تغادر منزلك وأنت معزول، وناور كثيراً في تقديم استقالته ولكنه عاد وقدمها كما أردنا وانزوى في دار له في غور الأردن، وتوفي هناك ودفن إلى جوار الصحابة الذين استشهدوا في معركة اليرموك.

وسألته هل صحيح أنّ المرحوم عبد الناصر لم يرض عن تصرفكم تجاه الشقيري وأنه رفض استقبالكم؟ فقال بإصرار: كلا لقد استقبلنا في منزل والده في قرية بني مرّ وأطعمنا واحتفى بنا وقدّر الأسباب التي من أجلها عزلنا أحمد الشقيري.

وقال: لقد تسلمت رئاسة المنظمة مؤقتا وأعلنا أننا سندعو إلى عقد مجلس وطني بعد شهرين. ولكن المجلس انعقد بعد ستة شهور كنا خلالها قد طلبنا من البعثيين والشيوعيين أنْ يتعاونوا معنا في إعادة تشكيل المجلس الوطني، وأرسلنا إلى الأربعة بالتناوب واخترنا ياسر عرفات الذي تبين فيما بعد أنه أحضر مبلغاً من المال (80 ألف دولار) من السعودية وأصبح الأقوى واستطاع أنْ يكون القادر على الاستمرار في موقعه، وقال: لم أكن أثق بياسر عرفات لأنّ نصفه مصري ونصفه الآخر فلسطيني، واستأنف قائلاً: زرت قطاع غزة وشاهدت أنَّ عائلة القدوة، وهي عائلة ياسر عرفات، تسكن في بلد نصفها في فلسطين والنصف الآخر في مصر.

وهنا تدخلت وقلت له: ربما تعني مدينة رفح التي انقسمت إلى رفح المصرية ورفح الفلسطينية، وصححت له معلوماته بأنَّ عائلة القدوة تعيش في مدينتي غزة وخانيونس حيث دفن المرحوم عبد الرؤوف القدوة والد ياسر عرفات الذي كان صديقاً لوالدي الذي كان يزوره في متجره في مدينة القدس في الثلاثينات من هذا القرن.

وقال: أذكرك فقد اخترناك في هيئة مكتب المجلس الوطني الذي انتخب في تموز سنة 1968، واخترنا رئيساً هو السيد عبد المحسن القطان وكان ذلك بإصرار مني كي نفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وهو ما فشلنا في الوصول إليه أيام الشقيري. وقال: شاركت في انتخاب الشيخ عبد الحميد السائح، وقد حييته من على المنصة وأرسلت له التحية أثناء الدورة السابعة عشرة في تشرين الثاني نوفمبر 1984.

وفي هذا المجال لا بدّ من الإشارة إلى أنني وجدت الأستاذ يحيى حمودة يؤكد كل ما قاله صديقه بهجت أبو غربية، حيث قال: أرفض كل مجلس ينتخب في الداخل يعترف بإسرائيل، وإنّ اتفاق أوسلو مرفوض لأنه تنازل عن الوطن. وقال لي بصوت عالٍ: أنت تتحمل المسؤولية التي لم يفرط فيها الشيخ عبد الحميد السائح، وهي ألاّ تعترف بأيّ مجلس ينشأ في الداخل برعاية إسرائيل وموافقتها، وأحيي موقفك الذي عبّرت عنه في

الصحف وللإذاعة الإسرائيلية وأشكر لك حديثك الواضح أنك لا تعترف بوثيقة التعهد التي وقعها غيرك بتعديل الميثاق، واثبت على موقفك حتى لو كلفك ذلك حياتك.

مع خالد الفاهوم (1974-1984)

الأخ خالد الفاهوم مناضل قديم شارك في المؤتمر التأسيسيّ لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي انعقد في القدس سنة 1964، كما أصبح عضوًا للجنة التنفيذية. وفي الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1968 جرى اختياره رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني وأعيد انتخابي نائباً للرئيس، وكان التعاون والاحترام بيننا قائماً على مدى أربعة عشر عاماً، إضافة إلى أنه كان على انسجام وتوافق كبيرين مع الرئيس ياسر عرفات، كما أنه دائما عنصر توفيق بين الفصائل. وشغل منصب رئيس الاتحاد البرلماني العربي خلال فترة رئاسته، وقد أدت الخلافات التي أعقبت دخول الجيش السوري إلى لبنان في سنة 1976 والصدام الذي حدث بين القوات السورية والقوات الفلسطينية إلى تعطيل اجتماعات المجلس الوطني بشكل مؤقت.

وفي الدورة الثالثة عشرة التي عقدت في القاهرة 12/3/1977 أعيد انتخابه رئيساً بعد أنْ قررت حركة فتح فرض ذلك على كوادرها بصعوبة بالغة، وكما ذكر في مذكراته كان الأخ محمود عباس يطوف على أعضاء المجلس من حركة فتح واحدًا واحدًا لمتابعة التزامهم بقرار الحركة.

وفي المحاولة الانقلابية التي قام بها نمر صالح «أبو صالح» وآخرون قام الأخ خالد الفاهوم بوساطة مرتين ولكنها وصلت إلى طريق مسدود. واعتبر الأخ الفاهوم أنّ الدعوة إلى عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان ستعمّق الشرخ، ولذلك اعترض على عقد هذه الدورة في ظلِّ صفٍّ فلسطيني منقسم. وعندما أصرَّ الرئيس ياسر عرفات على عقد المجلس قام بمقاطعته، ليس هذا فحسب بل إنّ الأخ الفاهوم وصف عقد المجلس بعدم القانونية، واتّهم ياسر عرفات بأنه أضاف أعضاء قبل أنْ يكتمل النصاب، ولم يحضر سوى فتح وفصيلين صغيرين، وأنّ الذين حضروا هم

247 عضواً بينما النصاب المطلوب هو 251 عضواً، وأنا اعتبرت هذا المجلس غير شرعي، وما زلت كذلك، وفي حينه أعلنت ذلك في مؤتمر صحافي[1].

وتصحيحاً للمعلومات غير الصحيحة أرى لزاماً عليّ أنْ أبيّن الحقائق التالية:

أولاً: أنَّ السبب في طلب عقد الدورة السابعة عشرة هو إنقاذ النصاب في اللجنة التنفيذية، وكان الأخ خالد الفاهوم يعلم أنّ التآمر قد وصل إلى درجة الضغط على الأخ محمد زهدي النشاشيبي لمنعه من حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية وهو العضو التاسع الذي يكتمل به النصاب القانوني.

ثانياً: أنّ اللائحة الداخلية تعالج الحالة التي يمتنع فيها رئيس المجلس الوطني عن دعوة المجلس للانعقاد، وأنّ عريضة وقّع عليها أكثر من ربع أعضاء المجلس قد تمَّ تقديمها الأمر الذي حتّم على المجلس أنْ ينعقد حكماً في تشرين الثاني نوفمبر 1984 في مدينة عمان.

ثالثاً: أنّ امتناع رئيس المجلس عن الحضور جعل المجلس ينظر إليه وكأنه قد اصطف مع الطرف الذي أراد تدمير المنظمة ومؤسساتها الشرعية الأمر الذي أدى إلى التصويت على عزله واختيار رئيس جديد للمجلس فكان المرحوم الشيخ عبد الحميد السائح.

رابعاً: شهد الجميع بالدقة التي مارسها نائب الرئيس سليم الزعنون الذي أدار الجلسة وفقاً للنظام فكان عدد الحضور 257 بزيادة سبعة أعضاء على نصاب الثلثين (250 عضواً)، وليس صحيحًا أنه تمت إضافة أعضاء من أجل تأمين النصاب، وقد جرت عملية التصويت في جلسة علنية وبحضور مراقبين غير فلسطينيين.

وقد استثمر المرحوم خالد الفاهوم موقفه السابق فأصبح رئيساً لما يسمى جبهة الإنقاذ التي فشلت بالتدريج كما فشلت بعدها الفصائل العشرة بعد أن انسحبت منها الفصائل المهمة، بل دبَّ الخلاف بين بعضها وبين الأخ خالد الفاهوم وطالبه بعضهم بالاستقالة. ويذكر له في السنوات الأخيرة في عهد الرئيس ياسر عرفات أنه اقترب من الأخ ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح مع الأخ محمود الخالدي يقومان بدور التقريب وإزالة الجفوة بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية وهو الذي

(1) الفاهوم يتذكر، ص 168.

يسعى لتأمين زيارات المسؤولين الفلسطينيين لنظرائهم في سورية الشقيقة بما فيها محاولات متعددة ومستمرة لإنجاز حصول زيارة الأخ الرئيس ياسر عرفات للرئيس بشار الأسد.

مع الشيخ عبد الحميد السائح (1984-1996)

في الثامن من تموز سنة 1995 زرت الشيخ عبد الحميد السائح الذي كان دائب الاتصال بي بالمستشفى مستفسراً عني أثناء عملية القلب المفتوح التي أجريتها في 2/ 4/ 1995، لذلك كان أول من زرته بعد خروجي من المستشفى. وسألني عن الخلاف القانوني بيني وبين الأخ أبي عمار؟ ، فقلت له: الخلاف مع صاحب الفتوى الذي أفتى له أنَّ نصاب اللجنة التنفيذية يمكن أنْ يتم بثمانية أعضاء بدلاً من اثني عشر عضواً. وبيّنت له كيف أنّ حال من يعمل بهذه الفتوى كحال من أراد أنْ يعالج جرحًا صغيرًا ففتح جرحاً كبيراً، وأصبحت اللجنة التنفيذية كلها مهددة بعدم المشروعية؛ لأنّ المادة 13/ ب تنصُّ على وجوب العودة إلى المجلس الوطني خلال ثلاثين يوماً لتعويض النقص في عدد الأعضاء إذا كان قد وصل إلى الثلث أو أكثر.

وقلت: حمّلتني أمانة يا سيدي الشيخ جعلتني أمرض؛ فقد اعتبر أحدهم في اللجنة التنفيذية أنَّ مجرد تقديم مذكرة مني، كرئيس مجلس بالوكالة، هو تدخّل في أعمال السلطة التنفيذية من قبل رأس الشرعية. أليس هذا مؤلماً يا شيخنا الجليل؟ إنّ النصح والتعبير عن الرأي في أمر خطير يعدُّ ممنوعاً وتدخلاً لا يجيزه مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث؟ أليس رئيس المجلس هو الرقيب الأول على صحة تنفيذ النظام الأساسي واللوائح؟

وقلتُ وأضفتُ: لم يتقيدوا بكلام الله. فقد أوردت في المذكرة آية سمعتها منك يا شيخنا الجليل؛ آية وضعت للبشرية أصول علم الجدل في الإسلام ونصّها: ﴿ ۞ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ [سبأ:24]، صدق الله العظيم.

أليس من المفارقة أن يكون الرسول متواضعاً بالقول للمشركين تعالوا نتناقش فإما أنْ أكون مخطئاً أو أنتم المخطئون بينما نحن في اللجنة التنفيذية غير متواضعين ويقول

قانوني كبير: نحن في ثورة، ويجوز لنا عدم التقيد بحرفية النصوص، ويحق لنا أنْ نطوّع القانون لخدمة الثورة؟ وهذا ما أثارني وقلت في هذا السياق: لا أقبل أنْ أسمع هذا من رجل درس القانون. وأخيراً اتُّخِذَ قرارٌ بأنَّ النصاب يجب أنْ يكون اثني عشر في كل أمر يتعلق بالمجلس الوطني، وهذا ما استطعت أنْ أحصل عليه.

وهكذا يا سيدي الشيخ عدت راضيًا لأنني حافظت على النظام الأساسي، ولسان حالي يردد الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [المائدة:105]، صدق الله العظيم.

قال الشيخ عبد الحميد بصوت متهدج: اسمع يا بني، إنني عهدت لك بالأمانة أنْ تكمل عني رئاسة المجلس الوطني، وأنت أهل لها، ألست أنت والشهيد أبو جهاد من أقنعاني بقبول هذه المسؤولية؟ وكنت قد قلت لكما: إنّ تقدمي في السن يمنعني من قبول ذلك، وفرضتما عليّ أنْ أقبل، وقال أبو جهاد: سيقوم أبو الأديب بالعبء يا شيخنا الجليل.

وأنا لم أتقاعد بسبب مرضي، ولكن لأنني غير راض عن الخطِّ السياسي، ولا يمكن أنْ أتنازل وأعقد المجلس الوطني لأنفذَ ما تريده إسرائيل، وأنت تتحمل هذه الأمانة من بعدي، أنت تتمتع بواقعية رافضة وبهدوء ودبلوماسية أغبطك عليها، ولكن إياك أنْ تضعف فالمجلس الوطني مقرّه القدس رغم ما قاله بيريز: «نحن لا يهمنا ما يقوله السائح نحن تعاقدنا مع ياسر عرفات».

وهنا خرجت مثقل النفس، وأنا أقول إذا كان الشيخ السائح قد وجد من يُحمّله المسؤولية فماذا أفعل أنا؟ وهل أستطيع أنْ أصمدَ وخاصة أنَّ التيار الإسرائيلي أخذ يقوى في صفوفنا وأصبحوا يجمعون أنفسهم ويقولون: «ياسر عرفات مرحلة، ولن يصمد أكثر من أربع سنوات حيث يكون قد جاوز السبعين من العمر».

وهنا تذكّرت قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ١٧٣ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ ١٧٤﴾ [آل عمران:173-174]، صدق الله العظيم.

وتذكرت قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأحزاب:72]، صدق الله العظيم.

ووقفت أمام امتحان فيما يتعلق بعقد المجلس الوطني الفلسطيني كطلب «بيريز» رئيس وزراء إسرائيل في سنة 1996 تنفيذاً لاستحقاق ورد في رسالة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى «إسحق رابين» رئيس وزراء إسرائيل بأنْ يُدعى المجلس الوطني إلى جلسة خاصة لإلغاء وتعديل المواد التي تتعارض مع إعلان اتفاق المبادئ (أوسلو)، وهو ما دفع الشيخ عبد الحميد السائح إلى تقديم استقالته، وأرسل لي كتاباً يسمّيني قائمًا بأعمال رئيس المجلس الوطني لأنَّ الاستقالة لا تصبح نافذة المفعول إلاَّ عند أول انعقاد للمجلس الوطني.

حاولت تأجيل هذا الاستحقاق دون نتيجة، إذ إنّ إسرائيل بالمرصاد، فهي ترفض الانسحاب من مزيد من الأراضي إذا لم تقم منظمة التحرير بالوفاء بهذا الاستحقاق، فأزمعت على أداء فريضة الحج، ولكن الرئيس أصرَّ على تحديد الموعد في 26 نيسان إبريل 1996، وتمَّ هذا الاجتماع الذي تمّ فيه بالأغلبية التي جاوزت الثلثين الموافقة على صيغة من بندين:

الأول: إلغاء وتعديل المواد التي تتعارض مع الرسالتين المتبادلتين بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل.

الثاني: تشكيل لجنة قانونية لوضع ميثاق جديد تقّدمه إلى أول اجتماع للمجلس المركزي خلال ستة أشهر.

وقد اغتبط «بيريز» ووزارته، واعتبروا ذلك إنجازاً تاريخيّاً، ووفقا للاتفاق بينه وبين الأخ حسن عصفور فقد أسقط حزب العمل -الذي اجتمع فورًا- البند الخاص بالاعتراض على قيام دولة فلسطينية من برنامج حزب العمل. وادّعى نتنياهو أنّ المجلس الوطني لم يقم بالتعديل الفعلي، بل إنّ ما حصل هو وعد بالتعديل، وأصرّ خلال جولة مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبحضور الرئيس الأمريكي «كلينتون» والتي عقدت في منتجع «واي ريفر» في واشنطن في 15 أكتوبر 1998 على أنْ يعاود

المجلس الوطني الاجتماع مرة أخرى، وهو ما تعهد أنْ يرعاه الرئيس الأمريكي» بيل كلينتون» في زيارته لمدينة غزة في 14 ديسمبر 1998 في أول زيارة له لمدينة غزة، ولكن الذي حصل هو عقد اجتماع لمؤتمر شعبي أداره الأخ الرئيس، وفيه أغلبية رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية، وكان لإسرائيل ملاحظات على ذلك الاجتماع[1].

(1) أودّ الإشارة إلى أنني دعوت بصفة شخصية إلى إعادة الاعتبار لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، ومناهضة أي محاولة لتشكيل لجنة قانونية لوضع ميثاق جديد وعرضه لإقراره في المجلس المركزي، وذلك لأنّ الجانب الإسرائيلي تراجع عن تعهده بإعطاء الضوء الأخضر لتجسيد قيام دولة فلسطينية، وقد قُمعت هذه المحاولة من قبل اللجنة المركزية لحركة فتح واعتبرها البعض محاولة انقلابية.

المجلس الوطني الفلسطيني

دورات المجلس الوطني الفلسطيني

ترأس الأستاذ أحمد الشقيري المؤتمر التأسيسي الذي عقد في القدس في نيسان إبريل سنة 1964، وكان له أربعة نواب وهم: د. حيدر عبدالشافي، وحكمت المصري، وروحي الخطيب ونقولا ألدار، وتم اختيار عبد الرحمن السكسك أميناً عاماً وعبد المجيد شومان رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني، وجسّد المؤتمر بأعضائه الموجودين التطلّعات الفلسطينية من خلال أول مجلس وطني فلسطيني تمّ فيه إقرار الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم قام الأستاذ الشقيري بتسمية أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى.

وكان قد جرى تمثيل الفلسطينيين في الأردن (الضفة الغربية والشرقية) بـ «212» عضواً، ومُثِّل فلسطينيو سورية بـ «20» عضواً، ولبنان بـ «29» عضوًا وقطاع غزة بـ «46» عضواً، والكويت بـ «20» عضواً، والعراق بـ «3» أعضاء، ومصر بـ «16» عضواً، وقطر بـ «8» أعضاء، وليبيا بـ «6» أعضاء. وشُكِّلت اللجنة التنفيذية الأولى من الإخوة: بهجت أبو غربية، وحامد أبو ستة، وحيدر عبدالشافي، وخالد الفاهوم، وفاروق الحسيني، وفلاح الماضي، ود. قاسم الرياوي، وقصي العبادلة، وعبد الخالق يغمور، وعبد الرحمن السكسك، وعبد الحميد شومان، ونقولا ألدار، ود. وليد قمحاوي، واللواء وجيه المدني.

أما اللجنة التنفيذية الثانية فقد انبثقت عن الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة خلال الفترة الواقعة بين 31\5 - 4/ 6/ 1965، وتكوّنت من

أحمد السعدي، وإبراهيم أبو ستة، وجمال الصوراني، وعبدالحميد ياسين، ود. داود الحسيني، وسعيد العزة، وعبد المجيد شومان، وفايز الصايغ، واللواء وجيه المدني، وقد جرى هذا التعديل إرضاء للملك حسين من ناحية والحاج أمين الحسيني من ناحية أخرى، وللرئيس جمال عبد الناصر من ناحية ثالثة[1].

وانعقد المجلس الوطني الثاني في القاهرة خلال الفترة 31 أيار/ مايو - 4 حزيران/ يونيو عام 1965 وقد حدثت فيه عدة إشكالات، حيث طولب الشقيري بالفصل بين منصبي المجلس الوطني ورئاسة اللجنة التنفيذية؛ لأنه كان يجمع بينهما، وانفضَّ الاجتماع دون نتائج تذكر.

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الثالث في مدينة غزة في الفترة من 20-24 أيار مايو 1966 في ظل خلاف كبير مع الأردن مما جعل الشقيري يضيف «130» عضوا جديدًا من الفلسطينيين في قطاع غزة ولبنان وسورية ومصر والخليج لموازنة الحجم الكبير الذي كان لممثلي الأردن، وهكذا أصبح عدد أعضاء المجلس الوطني «466» عضوًا[2].

وأمام الاحتجاجات والضغوط بوجوب الفصل بين رئاسة السلطتين التشريعية والتنفيذية تعهّد الأستاذ الشقيري بإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية الثالثة، فأصبحت تضم: د. أسامة النقيب (قومي عربي)، وعبد الفتاح يونس (مقرب من سورية)، وجمال الصوراني (من رجال الهيئة العربية العليا)، وشفيق الحوت، وأحمد صدقي الدجاني، وأحمد السعدي (وهم من جبهة التحرير الفلسطينية «ج.ت.ف»)، ولم يدخلها أي من المحسوبين على الأردن، وقد استمر في اللجنة كل من عبد المجيد شومان، واللواء وجيه المدني، ونمر المصري، وراجي صهيون.

ولكن الأمور لم تستقر في هذه اللجنة؛ فقد خرج منها أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية إثر صراعات عديدة[3]. وقبيل حرب حزيران عام 1967 أعيد تشكيل اللجنة

---

(1) خالد الفاهوم يتذكر ص: 62-63.

(2) المرجع السابق ص 79.

(3) التفاصيل في المرجع السابق ص 80.

التنفيذية فأصبحت تتكوّن من الإخوة: جمال الصوراني، وعبد المجيد شومان، واللواء وجيه المدني، ود. أسامة النقيب، ونمر المصري، وخالد الفاهوم، وحامد أبو ستة، ويحيى حمودة، وعبد الخالق يغمور، وبهجت أبو غربية.

وأدّت هزيمة حرب حزيران عام 1967 إلى متغيرات على صعيد المنظمة؛ فقد أخذ نجمها يأفل بالتدريج وأخذ نجم حركة «فتح» يصعد خاصة بعد أنْ لجأ الأستاذ الشقيري إلى إصدار البلاغات العسكرية غير صحيحة[1]، واضطراره إلى طلب التنسيق مع الفصائل الفلسطينية وأوفد من أجل ذلك السيدين جمال الصوراني وخالد الفاهوم. وعندما بدأوا باللقاء مع حركة فتح قال لهما الأخ فاروق القدومي، بحضور الأخ ياسر عرفات: «التنسيق مطلوب، وأهلاً بكم في أرض المعركة داخل الأراضي المحتلة». وعندما اجتمعا مع الجبهة الشعبية قال لهم وديع حداد: اتركوا فتح جانباً وابقوا معنا، ولكنّ الجبهة الشعبية تراجعت عن فكرة التنسيق. وفي تلك المرحلة كانت العلاقات بين الرئيس جمال عبد الناصر والمنظمة قد ساءت بعد قمة الخرطوم، حيث تمكّن الشقيري من فرض لاءات ثلاث «لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف»؛ فشنَّ الإعلام المصري حملة ضارية ضد الشقيري شارك فيها الصحافي الكبير محمد حسنين هيكل الذي اتهم الشقيري بأشياء كثيرة منها القيام بسرقة دماء الشهداء.

كان الشقيري قد حاول القيام بعمل عسكري إنقاذاً لماء وجهه عن طريق إنشاء قوات التحرير الشعبية بقيادة بهجت الأمين وعبد العزيز الوجيه، ولكنّ فعالية هذه القوات بقيت ضعيفة خاصة في معركة الكرامة التي تحملتها حركة فتح وقوات الجيش الأردني، بل إنّ الضباط الذين أرسلوا إلى الداخل عادوا أدراجهم ولم يستطيعوا المشاركة في العمل الفدائي الذي قامت به حركة فتح بعد أنْ دخل ياسر عرفات لتجميع الكوادر والسلاح وإعادة ترتيب الخلايا في مدن الضفة الغربية وقراها[2].

---

(1) أعاد صياغة بلاغين أو ثلاثة لعمليات قامت بها حركة فتح، وكان ضباطه في الشام قد خذلوه عندما قال لهم: اعملوا أي عمل أستطيع أنْ أصدر فيه بلاغاً عسكرياً.

(2) خالد الفاهوم يتذكر ص: 89.

وقدم الشقيري استقالته ببيان أذاعه على الشعب الفلسطيني في 25/ 12/ 1967[1]، وجرى اختيار المحامي يحيى حمودة قائمًا بالأعمال، وأعلنت اللجنة التنفيذية في نفس يوم الاستقالة أنها ستعمل بالتعاون مع الفصائل الفلسطينية التي تمارس الكفاح المسلح على تشكيل مجلس وطني جديد تنبثق عنه قيادة جماعية تعمل على تصعيد الكفاح المسلح وتحقيق الوحدة الوطنية وتعبئة الجهود القومية وتطوير أجهزة المنظمة.

وأسفرت الاتصالات عن تشكيل لجنة تحضيرية من أعضاء اللجنة التنفيذية وكلٌّ من الإخوة صلاح خلف، وخليل الوزير، وخالد الحسن، وزهير العلمي، ومحمد غنيم، وكمال عدوان من حركة فتح، وإبراهيم بكر، وكمال ناصر، إلى جانب ياسر عمرو، وضافي جميعاني عن منظمة الصاعقة وعضوين من الجبهة الشعبية، وكانت مهمة اللجنة التحضيرية اختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، وقد جرى تسمية هذا المجلس المكوّن من «100» عضو خصص «68» عضوا للفصائل الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، و«23» عضواً للمستقلين[2]، وقد ضمّ المجلس كلاً من فتح، والصاعقة، و«ج.ت.ف»، والهيئة العاملة، وجبهة ثوار فلسطين، وجبهة التحرير الشعبية الفلسطينية، ومنظمة الشباب الثوري الفلسطيني، ومنظمة طلائع الفداء، والجبهة الشعبية بفروعها الثلاثة، شباب الثأر، وأبطال العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد جبريل، وجيش التحرير الفلسطيني، وقوات التحرير الشعبية، و«23» عضواً من المستقلين[3].

وجرى انتخاب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة ياسر عرفات ضمت في عضويتها فاروق القدومي، وخالد الحسن، وإبراهيم بكر، وحامد أبو ستة، وياسر عمرو، ومحمد يوسف النجار، ويوسف البرجي، وأحمد الشهابي، وعبد المجيد الشهابي.

---

(1) وجهت اللجنة التنفيذية طلبا للشقيري تدعوه فيه للاستقالة، ووقّع عليه كلٌّ من نمر المصري، وعبد المجيد شومان، واللواء وجيه المدني، ود. أسامة النقيب، ويوسف عبد الرحيم، ويحيى حمودة، وبهجت أبو غربية وعبد الخالق يغمور.

(2) خالد الفاهوم يتذكر.

(3) المرجع السابق، ص: 92.

وفي الدورة الرابعة التي عقدت في القاهرة من 10-17تموز / يوليو 1968 صدرت قرارات أهمها:

1. المحافظة على الشخصية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية كشخصية اعتبارية للشعب الفلسطيني تعنى بشؤون الفلسطينيين في مختلف أماكن إقامتهم.

2. رفض قرار مجلس الأمن الدولي (242).

3. غيرت اسم الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني الفلسطيني.

4. أحدثت التعديلات على الميثاق والنظام الأساسي على أنَّ المنظمة اتحاد جبهوي للفصائل المقاتلة الفلسطينية.

5. تم الفصل بين منصبي رئيس المنظمة ورئيس المجلس الوطني.

6. انتخاب المجلس الوطني أعضاء اللجنة التنفيذية مباشرة وهم ينتخبون من بينهم رئيس اللجنة التنفيذية.

7. انتخاب المجلس الوطني بشكل مباشر رئيس الصندوق القومي الفلسطيني.

8. حصر ضمّ أعضاء جدد بالمجلس الوطني وحده دون غيره.

وتم انتخاب عبد المحسن القطان[1] كأول رئيس للمجلس الوطني مستقلاً عن رئاسة اللجنة التنفيذية، والسيدين وديع حداد ومحمود تيم نائبين للرئيس، والسيد سليم الزعنون أمينا للسرِّ في هيئة رئاسة المجلس. غير أنَّ المجلس الرابع لم ينجح في اختيار لجنة تنفيذية جديدة وفضلت حركة فتح أنْ تستمر اللجنة التنفيذية برئاسة يحيى حمودة ستة أشهر على أنْ تكون في الوقت نفسه لجنة تحضيرية تختار مجلساً وطنيّاً جديداً بالتعاون مع ممثلي الفصائل الفلسطينية.

كان هناك خلاف في الرأي يسود كوادر وقيادات حركة فتح حول فائدة تسلم مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية وبأغلبية صوت واحد في منزل المرحوم الأخ خالد

(1) لم تدم ولاية السيد القطان سوى أيام انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع.

الحسن، وافقت فتح على التصدي للمسؤولية وحمل ما عرض عليها من أمانة تسلم المسؤولية في المنظمة.

وفي الدورة الخامسة التي انعقدت في القاهرة من 1 ـ 4 شباط فبراير 1969 تألّف المجلس الوطني الخامس من «33» عضواً لحركة فتح، و«12» عضوًا للجبهة الشعبية، و«12» عضواً لمنظمة الصاعقة، و«6» أعضاء لجيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية، و«42» عضواً مستقلا، وكان المجموع (105) أعضاء.

كما صدر قرار يقضي بوجوب النضال بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتمّ تحريره، وأضيف إلى اللجنة التنفيذية لأول مرة ثلاثة أعضاء يمثلون الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل.

وعقدت الدورة السادسة للمجلس الوطني في القاهرة من 1 ـ 6 أيلول سبتمبر عام 1969 واهتمت هذه اللجنة بعضوية الفصائل والاتحادات الشعبية وتحديد عدد ممثليها، وكذلك ممثلي أسر الشهداء، وجيش التحرير الفلسطيني، وجرت الموافقة بالإجماع على تفرغ رئيس المجلس الوطني ويكون مساوياً من الناحية المادية لرئيس اللجنة التنفيذية، ولكني لم أطالب بهذا الحق لأن الله أبقى وأغنى.

وعقدت الدورة السابعة للمجلس الوطني في القاهرة من 30 أيار مايو إلى 4 حزيران يونيه 1970، وفيها جرى الاتفاق على تشكيل هيئة وسيطة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني تسمى اللجنة المركزية للمنظمة (المجلس المركزي فيما بعد) تتألف من: رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية، والقائد العام لجيش التحرير الفلسطيني، وثلاثة مستقلين من أعضاء المجلس الوطني يتم اختيارهم من قبل اللجنة التنفيذية، ومندوبٍ عن كل فصيل فلسطيني.

وعقدت دورة استثنائية للمجلس الوطني في مخيم الوحدات (عمان) في 28 آب أغسطس 1970 في ظروف بالغة الخطورة لتفادي أي صراع مع الجيش الأردني.

وعقدت الدورة الثامنة للمجلس الوطني في القاهرة في 28 شباط فبراير حتى 6 حزيران مارس 1971م، بعد الظروف الصعبة التي أدت إلى خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن. ومن أبرز قراراتها السياسية: تأكيد أنّ المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطينيّ، وأنَّ دولة المستقبل في فلسطين المحررة هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية، وتقرر أنْ يتألف المجلس من «150» عضوًا، وأنْ يجتمع سنويًّا.

وعقدت الدورة التاسعة للمجلس الوطني في القاهرة من 7-13 تموز يوليو 1971 وتركزت قرارات هذه الدورة على الوضع الفلسطيني في الأردن ولبنان والتسوية السياسية وشؤون الوطن المحتل.

وعقدت الدورة العاشرة (استثنائية) في القاهرة 6-10 نيسان / أبريل 1972 رافقها مؤتمر شعبي وشُكلت فيها لجنة متابعة مؤلّفة من (22) عضوًا، وجرى فيها رفض مشروع المملكة العربية المتحدة ورفض نتائج الانتخابات التي رعتها إسرائيل للمجالس البلدية والقروية والمحلية، كما أخذت توصية بزيادة ممثلي (الاتحادات).

وعقدت الدورة الحادية عشرة في القاهرة من 6-12 كانون الثاني يناير 1973 ولم يكن فيها قرارات جديدة على ما سلف اتخاذه في الجلسة العاشرة، وقد جرى انتخاب لجنة تنفيذية جديدة.

وعقدت الدورة الثانية عشرة في القاهرة من 1-8 حزيران يونيو 1974م، وأُقرّ في هذه الدورة البرنامج السياسي المرحلي الذي سُمّي بالنقاط العشر والذي كرر رفض قرار «242».

وعقدت الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط) في القاهرة من 12-22 آذار مارس 1977م في ضوء ما تعرضت له منظمة التحرير الفلسطينية من أحداث في لبنان، وقد أعيد تشكيل المجلس من «293» عضوًا وتمثلت في المجلس الجديد جاليات فلسطينية في السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة وليبيا والجزائر والأمريكيتين وممثلون عن معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان وسورية والعراق، وكذلك ممثلون عن المبعدين منذ عام 1948 ومن الضفة الغربية وقطاع غزة. وجرى تعيين «كوته» ضمّت

(100) عضو من أبناء الأرض المحتلة دون تسميتهم حفاظاً عليهم من التهديد الإسرائيلي بطردهم، وقد صدر قرار بتشكيل المجلس المركزي ومهماته، وأصبح البرنامج السياسي المرحلي مكونًا من خمس عشرة نقطة.

وعقدت الدورة الرابعة عشرة في دمشق من 15-22 كانون الثاني يناير 1979 بعد أنْ أصبح عقدها في القاهرة متعذرًا بسبب القطيعة التي نجمت عن توقيع السادات اتفاقيتي كامب ديفيد.

وكان المجلس المركزي قد عقد عدة جلسات شارك فيها الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية، وجرى الاتفاق فيها على برنامج سياسي تنظيمي لمواجهة المرحلة المقبلة بعد سياسة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية.

وقد وافق المجلس الوطني على هاتين الوثيقتين، واعتبر البرنامج السياسي أنّ هذه الاتفاقات تشكل اعتداء على الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية، الأمر الذي يتطلّب التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني في وطنه فلسطين وحقه في العودة إليه، والدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد، ومواصلة الكفاح المسلح وكافة أشكال النضال السياسي والجماهيري ورفض ومقاومة كل أشكال الحكم الذاتي وتدعيم بناء الجبهة الوطنية في الداخل. كما قرر المجلس تمديد ولايته إلى أنْ يجتمع في دورته القادمة.

وعقدت الدورة الخامسة عشرة في دمشق من 11-19 نيسان إبريل سنة 1981 وافتتحها الرئيس حافظ الأسد الذي أكد أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطينيّ، وانضمّ إلى اللجنة التنفيذية الأخ محمود عباس عن حركة فتح، وأحمد اليماني من الجبهة الشعبية، وأضاف المجلس لعضويته «18» عضواً فأصبح عدد أعضائه «315» عضوًا. وتركزت قرارات هذه الدورة على شؤون الوطن المحتل، وتصعيد الكفاح المسلح، ودعم الجبهة الوطنية الفلسطينية بوصفها الذراع الأساسي الفعال للمنظمة في الداخل، كما جرى تأكيد أهمية القوى اليهودية والتقدمية المعادية للصهيونية.

وانعقدت الدورة السادسة عشرة في 14/12/1983 في الجزائر، وافتتحها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وجرى تأبين الشهداء: سعد صايل القائد العسكري الكبير رئيس غرفة العمليات المشتركة، وماجد أبو شرار عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ود. عبد الوهاب الكيالي القيادي الأول في جبهة التحرير العربية، وأضاف المجلس إلى عضويته (40) عضواً جديداً.

وأكد المجلس ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية بين الفصائل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى وجوب استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، وضرورة تطوير تصعيد الكفاح المسلح.

واعتبر المجلس أنَّ قرارات قمة فاس تمثّلُ الحد الأدنى للتحرّك السياسي العربي، وجرى تأكيد العلاقات الخاصّة والمميزة بين الشعبين الأردني والفلسطينيّ، وأنْ تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن على أسس كونفدرالية، وعبّر المجلس عن تأييده لمقترحات الرئيس بريجنيف الصادرة بتاريخ 16/9/1982، وأعلن المجلس رفضه لمشروع «ريغان»؛ لأنه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ولا يُعدُّ أساسًا صالحاً للحلِّ العادل والدائم للقضية الفلسطينية.

وفي الواقع السياسي جرت محاولة القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية من قبل المنشقين وحلفائهم الذين خططوا لإسقاط شرعية اللجنة التنفيذية التي أصبحت تجتمع بنصاب تسعة أعضاء، ومورست ضغوط على العضو التاسع الأخ محمد زهدي النشاشيبي لمنعه من الوصول إلى تونس، مما استوجب مواجهة هذا الأمر بعقد مجلس وطني فلسطيني يتمُّ فيه اختيار لجنة تنفيذية جديدة، فتقرر عقد هذه الدورة في العاصمة الأردنية عمان وقد وجدت في الملك حسين بن طلال النخوة وشجاعة المخاطرة فوافق على انعقاد الدورة السابعة عشرة في عمّان.

كانت التهديدات ترد إلى الأردن بل أرسلت عدة مجموعات للقيام بأعمال إرهابية ومنها مجموعة أُرسلت لاغتيال محمود تيم أحد نائبي رئيس المجلس وهو من منظمة الصاعقة السورية لأنه وافق على المشاركة في رئاسة الدورة السابعة عشرة وتمَّ القبض على بعضهم.

الدورة السابعة عشرة للمجلس في عمان يوم 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1984

انعقدت الدورة السابعة عشرة في عمان يوم 29 نوفمبر/ \تشرين الثاني 1984، وكان الأخ خالد الفاهوم قد رفض دعوة المجلس الوطني للانعقاد واستنكف عن الحضور، بل أخذ يوجه الانتقاد من التلفزيون السوري والتحريض لعدم حضور الاجتماع، وفتحت الحكومة الأردنية مجال الردّ عليه في التلفزيون الأردني ضمن برامج وشاركتُ فيها بصفتي نائباً لرئيس المجلس بالإضافة إلى رفيق النتشه، وعدد من الإعلاميين واعترفت الأوساط السورية بهزيمة الداعين إلى إفشال عقد الدورة السابعة عشرة في عمان.

وحضرنا مبكراً إلى عمان بعد أنْ كان الأخ أبو الهول قد سبقنا للتنسيق مع حكومة السيد أحمد عبيدات لضمان سلامة الدورة ونجاحها، وكنت والأخ أبو جهاد وأبو الطيب محمود الناطور نعمل على ترتيبات نجاح المؤتمر. وقد واجهتنا، في تلك الدورة، مشكلتان كبيرتان الأولى: توفّر النّصاب، والثانية: رئاسة المجلس.

سألني أحدهم: بوصفك سترأس المرحلة الأولى للدورة، ماذا سيكون ردّ فعلك لو تبين بعد المناداة على الحضور أنّ هناك فرقًا بسيطًا دون نصاب الثلثين؟ قلت له: سأعلن أنّ الاجتماع ليس قانونيًّا. واستغرب من هذا الجواب، وقلت له: واجبكم أنْ تعملوا بجدّ على تأمين النصاب.

وسألتني السيدة ليلى شرف: هل سبق أنْ عملت مدرساً؟ قلت: نعم. قالت: ولكنك كنت تقرأ الأسماء دون التخوف من نتيجة الحضور واحتمالية فقدان النصاب. وكنت قلت للرئيس عبد الحميد السائح لن تجدني على المنصة إذا خولف النظام. وشعر الشيخ عبد الحميد السائح، بعد انتخابه، أنني تغيبت عن الجلسة المسائية، فقلت له: لأنَّ الأخ أبو عمّار قد خالف النظام بطلب تعيين قائمة جديدة مرة واحدة، وهذا يخالف النظام وأنا لا أقبله.

وكان الأخ أبو عمار قد وقف مقترحاً إضافة قائمة تضمُّ ثلاثة عشر عضواً جديداً إلى المجلس الوطنيّ، وهنا أرسلت له ورقة كتبت فيها: أنَّ النظام الداخليّ يقتضي التصويت عليهم واحداً واحداً، ولأنه يعرف أنه لا يمكن لأحد الأعضاء أنْ ينجح إلاَّ

وسط «كوته» فقد تجاهل ورقتي، ووافق الأعضاء على هذه الإضافة في الجلسة الصباحية، وفعلا التفت الشيخ السائح رئيس المجلس فلم يجدني على يمينه في الجلسة المسائية فأرسل في طلبي وقال: وهل خولف القانون يا أبا الأديب؟ قلت: نعم، وقرأت نصّ المادة التي تقول: لا بدَّ من التصويت على العضو الجديد فردًا فردًا، فغضب وأخذني معه إلى حيث مجلس الأخ أبي عمار الذي يعجُّ بالحضور وطلب منه الاختصار، وقال له بغضب: هل تقبل لي أنْ أبدأ ولايتي بمخالفة النظام وفي أول الجلسة؟ غدًا سأعلن إبطال إجراء الأمس لعدم قانونيته، وتوصّل ثلاثتنا إلى حلٍّ وسط بأنْ يقوم الأخ أبو عمار بإعادة طرح الموضوع على المجلس للتصويت على الأعضاء فرداً فرداً، وقد تمَّ ذلك وسقط العضو الذي خولف النظام من أجله من قائمة العضوية.

أمّا مشكلة المشاكل فكانت عضوية أحمد جبريل وسميح أبو كويك وأربعة أعضاء آخرين قاموا بالتمرد على منظمة التحرير الفلسطينية، وعملوا على طردها من طرابلس بالقوة، وقصفوا المخيمات الفلسطينية في شمال لبنان، ولما كانت شروط إسقاط العضويّة وعرة المسالك فقد احتارت اللجنة القانونية التي يرأسها المحامي القدير الدكتور أنيس القاسم بين تطبيق مواد اللائحة الداخلية وبين جموح الشعور الوطني السياسي ضد ما فعله الأعضاء الستة، وعرض الدكتور أنيس القاسم، بشجاعة، رأي لجنته القانونية الذي يرى أنه لا يمكن للمجلس في هذه الدورة إصدار حكم بإسقاط العضوية، وأنه لا بدَّ من تبليغهم للحضور في دورة قادمة للاستماع إلى دفاعهم، وأنّه يُكتفى حاليّاً بتجميدهم، وهاجت القاعة ضد قرار اللجنة القانونية ودعا الكثير إلى التصويت عكس هذا القرار الذي يُعدُّ من صلاحيات المجلس.

وإذ كنت أدير الجلسة فقد تقمصتني روح القاضي التي يجب عليها أنْ تحكم بالقانون دون الالتفات لعواطف الجماهير فانبريت مدافعاً، وهكذا وقف القانونيون على قلّة عددهم في مواجهة 95٪ أو أكثر من الأعضاء الغاضبين، ومن حُسن الحظّ أنّ الأخ أحمد الخواجه نقيب المحامين المصريين كان حاضرًا هذه الجلسة الحائرة الصاخبة فأرسل ملاحظة إلى الأخ أبي عمار جاء فيها: «ما يقوله أبو الأديب ورئيس اللجنة القانونية هو الصحيح، وأنت القادر على السيطرة و إعادة الأمور إلى نصابها وأنصح بالوقوف والإعلان للجميع بضرورة احترام رأي اللجنة القانونية».

ووقف الأخ أبو عمار وذُهل الأعضاء عندما قال: «رغم فظاعة الجريمة التي اقترفها الأعضاء الستة الذين قصفوني بالمدافع، إلا أنني أحني هامتي أمام القانون». وهكذا مرّت العاصفة واكتفى المجلس بالإدانة السياسيّة لما فعله الأعضاء الستة وصادق على تقرير اللجنة القانونية بتجميد عضويتهم مؤقتاً وإبلاغهم بالحضور لتقديم دفاعهم.

وتمَّ انتخاب لجنة تنفيذية جديدة من الإخوة: ياسر عرفات، وفاروق القدومي، ومحمود عباس، ومحمد زهدي النشاشيبي، وياسر عبد ربه، وسليمان النجاب، ود. سمير غوشة، ومحمود درويش، وعبدالرحيم ملوح، وتيسير خالد، وجمال الصوراني، وعبدالرحيم أحمد، وعبد الله الحوراني، وعلي إسحق، وإيليا خوري، وجويد الغصين، وشفيق الحوت.

وقمنا بشراء عمارة في وادي صقرة مقرّاً للمجلس الوطني الذي أصبح مقرُّه في العاصمة الأردنية عمان بعد أنْ كان مقره السابق في دمشق.

وهكذا فشلت جميع محاولات التخريب على دورة المجلس الوطني السابعة عشرة غير أنّ إحدى المجموعات تمكّنت في آخر ديسمبر سنة 1984 من اغتيال المناضل فهد القواسمي رئيس بلدية الخليل المبعد عضو اللجنة التنفيذية وقبض على المجموعة وقدمت للمحاكمة وتبين أنها تابعة لمن يسمون أنفسهم فتح الانتفاضة، وصدر الحكم بإعدام هذه المجموعة.

الدورة الثامنة عشرة للمجلس للوطني 1987

عقدت الدورة الثامنة عشرة في الجزائر من 20-25 نيسان/ إبريل 1987، وجاءت قراراته مؤكدة التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً له استقلالية القرار، ورفض كل محاولات الوصاية والاحتواء والإلحاق والتدخل في شؤونها وإقامة بديل عنها ومواصلة النضال بكافة أشكاله والاستمرار في رفض القرار 242 وعدم اعتباره أساساً للحل.

وأكّد المجلس وجوب عقد المؤتمر الدوليّ للقضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة، وتحت إشرافها، وأنْ يكون له صلاحيات كاملة. إضافة إلى تشديده على أهمية استمرار التحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية، والعمل على تصحيح العلاقات بين المنظمة وسورية وفق قرارات القمم العربية وعلى أساس التكافؤ والاحترام المتبادل.

وقررت لجنة العضوية المؤلفة من اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس الوطني إضافة 40 عضواً إلى المجلس الوطني الفلسطينيّ كان بينهم ثلاثة أعضاء من الحركة الإسلامية (حماس فيما بعد) وهم: عبد الرحمن الحوراني، وعبد الله أبو عزة، وجمال عايش. وثلاثة أعضاء من الحزب الشيوعي الفلسطيني وهم: نعيم الأشهب، وعبد الرحمن عوض الله، ووليد مصطفى، وذلك بعد أنْ قرر المجلس قبول الحزب الشيوعي الفلسطيني فصيلاً جديدًا من فصائل الثورة الفلسطينية.

وقد شارك الأعضاء الإسلاميون في نشاطات المجلس الوطنيّ؛ فحضر الأخ عبد الرحمن عوض الله اجتماعين للمجلس المركزي، غير أنّه بعد الإعلان عن ولادة حركة حماس في نيسان/ إبريل سنة 1988 صدرت لأعضاء الحركة الإسلاميّة الأوامر بالاستقالة من عضويتهم فاستجاب اثنان منهم في حين تمسّك الأخ جمال عايش بحقّه في العضويّة.

وأدان المجلس الوطني الهجمة الشرسة التي قامت بها حركة «أمل» ومن يساندها في استهداف المخيمات وتدميرها وتجريد أهلها من السلاح تمهيداً لتهجيرهم، وطالبت اللجنة التنفيذية بإعادة إعمار المخيمات والتعويض عن الخسائر التي حلت بها.

كما أصدر المجلس نداء للأرض المحتلة وجه فيه تحية للجماهير الصامدة المدافعة عن بقائها ومقدساتها وعن القدس الشريف عاصمة فلسطين الخالدة. وفضلاً عن ذلك، قرر المؤتمر العمل على وقف الحرب العراقية الإيرانية التي استنزفت الجهود والطاقات في البلدين مما يصبُّ في مصالح قوى الإمبريالية والصهيونية.

وجرى تأكيد العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وضرورة العمل على تطويرها وتعزيز استقلال الأردن وحمايته من أطماع الإسرائيليين وتطلعاتهم وحلولهم على حساب أراضيه. بالإضافة إلى ذلك أكّد المجلس الوطني الدور التاريخي لمصر وجهودها المتواصلة واتصالاتها العربيّة المستمرّة في سبيل حماية فلسطين مُكْبِرًا تضحياتِ شعبها وجيشها وشهدائها.

وحيّا المجلس الجزائر الشقيقة لموقفها النبيل الذي تقفه دائمًا تجاه الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وأقرَّ المجلس الوطني التعديل الذي اقترحته اللجنة القانونية على المادة الثانية من قرار إنشاء المجلس المركزي الذي أصدر المجلس الوطني الفلسطيني قرارًا بتشكيله في دورته السابعة عشرة في عمان فأصبحت كالتالي:

مادة 2:

يتكون المجلس المركزي من:

1. رئيس اللجنة التنفيذية وأعضائها 15.
2. مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني وأعضائه 4.
3. الاتحادات الشعبية وعددها 11 عضواً.
4. عسكريين عدد 3 أعضاء.
5. مستقلين عددهم 30 عضواً.
6. رؤساء اللجان الدائمة وعددها 8 أعضاء.
7. أ- ممثلين عن الفصائل وهي كما يلي:
   1) فتح 6 أعضاء.
   2) جبهة التحرير العربية 2 عضوين.
   3) الجبهة الديمقراطية 2 عضوين.
   4) الجبهة الشعبية 2 عضوين.
   5) القيادة العامة 2 عضوين.
   6) جبهة التحرير الفلسطينية 2 عضوين.
   7) الحزب الشيوعي 2 عضوين.
   8) الصاعقة 2 عضوين.
   9) جبهة النضال الشعبي 2 عضوين.

   المجموع 93 عضواً.

ب) وأضيف إلى عضوية اللجنة التنفيذية كلّ من:
   1) ياسر عبد ربه.
   2) مصطفى الزبري.

3) عبدالله الحوراني.
4) محمود درويش.
5) سليمان النجاب.

ج) وبذلك أصبحت اللجنة التنفيذية كما يلي:
1) ياسر عرفات رئيساً.
2) فاروق القدومي.
3) محمود عباس .
4) جمال الصوراني.
5) عبدالرحيم احمد.
6) المطران ايليا خوري.
7) جاويد الغصين.
8) عبدالرزاق اليحيى.
9) محمد ملحم.
10) محمد عباس (أبو العباس).
11) ياسر عبد ربه.
12) مصطفى الزبري.
13) عبدالله الحوراني.
14) محمود درويش.
15) سليمان النجاب.

الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني - دورة إعلان وثيقة الاستقلال

عُقدت الدورة التاسعة عشرة في الجزائر من 12-15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وسُمّيت دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني والشهيد البطل أبي جهاد مع دخول الانتفاضة المباركة شهرها الثاني عشر. وفي هذه الدورة جرت الموافقة على قرار 242 وتم إعلان دولة فلسطين المستقلة فوق أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف،

وصدر قرار بتشكيل حكومة مؤقتة في أقرب وقت طبقاً للظروف وتطور الأحداث، وسُمّي الأخ فاروق القدومي وزيراً للخارجية فيها.

وتضمنت قرارات الدورة ضرورة تصعيد الانتفاضة واستمرارها من خلال توفير الوسائل والإمكانات اللازمة، وأشار البيان السياسي إلى أهمية قرارات مجلس الأمن 605، 607، 608 وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المُتضمّنة مواقف مُعارضة لإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم، ومُدينة للقمع والإرهاب الإسرائيلي، وخاصة القرار رقم «21ل/43/أ» في 14/11/1988 الذي صدر عن الجلسة التي خُصصت للانتفاضة الذي يُمثّلُ دليلاً آخر على وقوف المجتمع الدولي مع النضال العادل للشعب الفلسطيني وحقه الثابت في التحرر والاستقلال، ومشروعه السياسيّ. وعلاوة على ذلك، فقد أكّد المجلس الوطني ضرورة انعقاد المؤتمر الدوليّ الخاصّ بقضية الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، استنادًا إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 وقرارات الأمم المتحدة الخاصّة بالقضية وما يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والاعتراف بها، وفي مقدمتها حقُّه في تقرير المصير وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام 1967 بما فيها القدس العربية، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضمّ، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل منذ عام 1967، والسعي إلى وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية لمدّة محدودة، تحت إشراف الأمم المتحدة وتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي وحلّ قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصّة بهذا الشأن.

الدورة العشرون للمجلس الوطني 1991

عُقدت الدورة العشرون للمجلس الوطني في الجزائر من 23-28 أيلول/ سبتمبر 1991، وقام رئيس السنّ[1] الأب إبراهيم عيّاد بالإشراف على عملية انتخاب هيئة إدارية

(1) هو أكبر أعضاء المجلس الوطنيّ سنًّا.

جديدة لرئاسة المجلس الوطني وقد فاز الشيخ عبد الحميد السائح بالرئاسة، إذ نال «238» صوتاً، وفاز، بالتزكية، سليم الزعنون نائباً للرئيس، وكذلك الأخ تيسير قبعة نائباً ثانياً، والأخ محمد صبيح أميناً للسر. ووافق المجلس على تعيين الأخ محمود تيم (نائب الرئيس السابق) مستشاراً لرئاسة المجلس الوطني.

وجاء في البيان السياسيّ الفقرات المهمّة التالية: «أنّ هذا الوضع الجديد يقتضي منّا التعامل بروح المسؤولية السياسية والواقعية الوطنية وقراءة للمستجدات الإقليمية والدولية، كما يستدعي هذا الوضع استلهام خبرة الانتفاضة الشعبية ودروسها التي جعلت هدف الاستقلال والحرية الفلسطينية برنامجا واقعيًّا قابلاً للتحقيق.

وانسجاماً مع مبادرة السلام الفلسطينية سنة 1988، والشرعية الدولية والعربية تعاملت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل إيجابي وفعّال مع الأفكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استُمِدَت من الشرعيّة الدوليّة، كما رحبت بالعناصر الإيجابية التي وردت في إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش ومواقف المجموعة الأوروبية والاتحاد السوفييتي ودول عدم الانحياز وغيرها من الجهات الدولية».

إنّ منظمة التحرير الفلسطينية التي رحبت بالجهود والمساعي السلمية الجارية، وتعاملت معها بإيجابية، بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان بوش وغورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط، ترى أنّ نجاح المساعي لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس التالية:

أولاً: استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها قراري مجلس الأمن 242 و338، والالتزام بتطبيقها وما يترتب عليه من الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، والاعتراف الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني واستردادها.

ثانياً: تأكيد اعتبار القدس جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا يعني أنه ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملاً بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

ثالثاً: وقفُ الاستيطان في الأرض المحتلة بما فيها القدس الشريف ضرورةٌ لا غنى عنها لوجود عملية السلام مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

رابعا: حقُّ منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل الوطن بما في ذلك القدس وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام على أساس متكافئ وبما يؤكد مرجعيتها وكونها صاحبة الاختصاص في هذا المجال.

خامساً: تنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقًا لقرارات القمم العربية.

سادساً: ضمان ترابط مراحل الحل وصولاً إلى الحل النهائي الشامل استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تهدف، بانطلاقها من هذه الأسس والمنطلقات، إلى تحقيق ما يلي:

أولاً: تأمين حقّ تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني بما يضمن حقه في الحرية والاستقلال الوطني.

ثانيًا: الانسحاب الإسرائيلي التامّ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشريف.

ثالثا: حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شُردّوا وهُجّروا من وطنهم بالقوة والإكراه، وفق قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار «194» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعاً: اشتمال الترتيبات الانتقالية على حقّ شعبنا في السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية والشؤون السياسية والاقتصادية كافة.

خامساً: توفير الحماية الدوليّة للشعب الفلسطيني تمهيداً لممارسة حق تقرير المصير.

سادساً: توفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة بوصفها غير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن رقم «465».

إنّ المجلس الوطنيّ يكلّف اللجنة التنفيذية بالاستمرار في الجهود الجارية لتوفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني، على أنْ تُرفع النتائج إلى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي في ضوء المصلحة الوطنية العليا لشعبنا. كما أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية التي بذلت في المرحلة السابقة كلّ الجهود الممكنة لدفع عملية السلام تأملُ من الأطراف الأخرى، وخاصّة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بذل جهودها كي تساعد من جانبها على تذليل العقبات التي تضعها إسرائيل أمام هذه العملية السياسيّة الجارية وإبقاء باب العودة إلى مجلس الأمن مفتوحاً من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية».

«إنّ العمل على إنجاز أهدافنا الوطنيّة في المرحلة القادمة، ومواجهة العقبات التي تعترض طريق نضالنا يتطلب تعزيز الوحدة الوطنية داخل الوطن المحتل وخارجه مع القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كافة المسائل التي تتعلق بمستقبل شعبنا بما فيها العملية السياسيّة الجارية وإيجاد الصيغة العملية الملائمة لتحقيق هذا الغرض».

«ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني في هذا المجال إلى زيادة فعاليّة المجلس المركزي الفلسطيني وتطوير دوره في متابعة مقررات المجلس الوطني وتطبيقها تعزيزًا للديمقراطية وممارستها، ويعتبر المجلس أنّ تطوير الانتفاضة المباركة وتعزيز طابعها الجماهيريّ والديمقراطيّ ومشاركة شعبنا بأسره في إسنادها ودعمها هو الضمان الحقيقي الذي يكفل تحقيق الأهداف السياسية والوطنية في المرحلة القادمة من كفاحنا الوطني».

اللجنة القانونية

ناقش المجلس الوطني الفلسطيني تقرير اللجنة القانونية وقرر ما يلي:

أولاً: يوصي المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية بضرورة إنشاء دائرة العدل في منظمة التحرير الفلسطينيّة وفقاً لأحكام المادة «18» من النظام الأساسيّ لمنظمة التحرير الفلسطينية يكون من بين مهامها رعايةُ الشؤون القضائية، ومتابعة لجان فضّ المنازعات في الأراضي المحتلة وخارجها المعروفة باسم لجان الإصلاح والخير، وتأكيد القرار الخاص بإصدار جريدة رسمية للمنظمة ينشر فيها كافة ما يصدر من قوانين وقرارات ولوائح.

ثانياً: يوصي المجلس بضرورة التقيّد بأحكام الميثاق الوطني والنظام الأساسي للائحة الداخلية للجنة التنفيذية، والعمل على سرعة إصدار اللائحة الداخلية للمجلس المركزي تيسيراً وتنظيماً لأعماله.

ثالثاً: العمل على إعادة تشكيل اللجنة القانونية الدائمة بالمجلس الوطنيّ، بما يكفل إشراك الكفاءات القانونية الفلسطينية التي لم تتح لها فرصة العضوية من قبل.

رابعاً: يوصي المجلس بإنشاء مركز للدراسات والأبحاث القانونية يتولى إعداد الدراسات والأبحاث القانونية التي تتطلبها القضية في المرحلة المقبلة وتزويد اللجنة التنفيذية والأجهزة الأخرى بالآراء والأنظار القانونية».

وفيما يرتبطُ بالمعاناة التي لا زالت تعيشها الجالية الفلسطينية في الكويت من قتل واضطهاد وتشريد، وإبعاد، ومحاكمات صوريّة كانت مصدر إدانة وشجب منظمات عالمية وإنسانية عديدة فإنّ المجلس الوطنيّ يطالب السلطات الكويتية بوقف كلّ التجاوزات ضد الفلسطينيين والعمل على إتاحة الفرصة أمام عشرات الآلاف ممن هجّروا وطردوا، لاستعادة حقوقهم كاملة، لا سيّما أنهم شاركوا العيش مع إخوتهم الكويتيين سنوات طويلة وساهموا بعرقهم وجهدهم في بناء هذا البلد العربي الشقيق. ويؤكد المجلس الوطني في هذا المجال مطالبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إرسال لجنة تقصي الحقائق بشأن أوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت.

«كما يعبّرُ المجلس الوطني الفلسطيني عن تقديره وإكباره لمواقف قداسة البابا والفاتيكان في دعم حقوق شعبنا. «ووافق المجلس الوطني بالإجماع على قرار المجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد في تونس يوم 30/ 3/ 1989 بتسمية الأخ ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين».

«كما وافق على تعديل المادة (14) الفقرة الأولى فأصبحت كالتالي:

مادة «14» معدّلة: تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضوًا بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

وأصدر المجلس الوطني قراراً خاصّاً بتشكيل المجلس المركزي الفلسطيني على النحو التالي:

1- رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية 18 عضواً.
2- رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني 4 أعضاء.
3- الاتحادات الشعبية الفلسطينية 13 عضواً.
4- عسكريون 3 أعضاء.
5- مستقلون (كفاءات فلسطينية) 42 عضواً.
6- رؤساء اللجان الدائمة 8 أعضاء.
7- ممثلون عن الفصائل على النحو التالي:
   أ. فتح 6 أعضاء.
   ب. جبهة التحرير العربية 2 عضوين.
   ج. الجبهة الديمقراطية 2 عضوين.
   د. الجبهة الشعبية 2 عضوين.
   ه. القيادة العامة 2 عضوين.
   و. جبهة التحرير الفلسطينية 2 عضوين.
   ز. الحزب الشيوعي 2 عضوين.
   ح. الصاعقة 2 عضوين.
   ط. جبهة النضال الشعبي 2 عضوين.
   ي. حركة الجهاد الإسلامي (بيت المقدس) 2 عضوين.

كما فاز الإخوة التالية أسماؤهم بالتزكية في عضوية المجلس المركزي الفلسطيني وعددهم «38» عضواً، وترك لرئيس اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس، تسمية الأماكن الأربعة الشاغرة. وفيما يلي الأسماء (الكفاءات التي فازت):

1. أحمد صدقي الدجاني (توفي)
2. سميرة أبو غزالة
3. مجدي أبو رمضان (توفي)

4. صالح البرغوثي (توفي)
5. انتصار الوزير
6. د. صبحي غوشة
7. عبد اللطيف أبو حجلة
8. حسيب الصباغ (توفي)
9. د. عبد المجيد التايه (توفي)
10. محمود تيم (توفي)
11. د. حنا ناصر
12. الأب إبراهيم عياد (توفي)
13. د. أسعد عبد الرحمن
14. إبراهيم أبو عياش
15. بهجت أبو غربية (توفي)
16. وداد عبد الرحيم أحمد
17. الأب قسطنطين قرمش
18. إيلي صنبر
19. د. حنا صافية
20. عبد الرزاق اليحيى
21. محمد ملحم
22. نصر عاروري
23. الشيخ أسعد بيوض التميمي (توفي)
24. منيب المصري
25. باسل عقل
26. موسى أبو حميد
27. حامد أبو ستة (توفي)
28. عبد الجواد صالح
29. فائق وراد

30. إسحق الخطيب
31. داوود الزير
32. عصام عبد الهادي
33. د. عبد العزيز الحاج أحمد
34. إبراهيم النمر
35. د. أنيس القاسم (استقال)
36. إسماعيل محمد إسماعيل (توفي)
37. عبد العزيز صقر (توفي)

قرار تشكيل اللجنة التنفيذية

قدمت اللجنة التنفيذية السابقة استقالتها للمجلس عام 1991 وتمَّ اختيار اللجنة التنفيذية الجديدة بالإجماع من المجلس، وتشكلت على النحو التالي:

1. الأخ ياسر عرفات رئيسًا. (توفي)
2. الأخ فاروق القدومي (أبو اللطف).
3. الأخ محمود عباس (أبو مازن).
4. الأخ جمال الصوراني (أبو عمر). (توفي)
5. الأخ سليمان النجاب (أبو فراس). (توفي)
6. الأخ محمود درويش. (توفي)
7. الأخ عبد الله الحوراني. (توفي)
8. الأخ المطران إيليا خوري (أبو ماهر). (توفي)
9. الأخ ياسر عبد ربه.
10. الأخ محمد زهدي النشاشيبي (أبو زهدي).
11. الأخ / ياسر عمرو (أبو ثائر). (توفي)
12. الأخ شفيق الحوت. (توفي)
13. الأخ عبد الرحيم ملوح.
14. الأخ د. سمير غوشة. (توفي)

15. الأخ علي إسحق.
16. الأخ محمود إسماعيل.
17. الأخ تيسير خالد.
18. وفاز الأخ جويد الغصين رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني. (توفي)

مقر للمجلس الوطني في غزة 1995

أثناء تشييع جنازة الأخ خالد الحسن «أبو السعيد» في الرباط في سنة 1995، قال لي الأخ أبو عمار: «خصصنا لك مبنى المجلس التشريعي مقرّاً للمجلس الوطني الفلسطيني، وعليك الانتقال إليه». فقلت له: هناك قرار في القيادة بعدم وضع البيض في المرحلة الأولى في سلّة واحدة، وأنْ يبقى المجلس الوطني في عمان، والدائرة السياسية في تونس، والدائرة العسكرية في اليمن، وهناك خطرٌ من هذا الإجراء يتمثّل في أنْ ينقسم المجلس الوطني الفلسطينيّ إلى قسمين أحدهما في الداخل وثانيهما في الخارج، ذلك أنّ هناك أكثر من «150» عضواً يعارضون أوسلو، وأيدني في ذلك الأخوان أبو مازن وأبو ماهر.

وبعد قيام الأخ أبو عمار بافتتاح مقرّ للمجلس الوطني في مبنى المجلس التشريعي في غزة بعد إعماره، بحضور أمين السر محمد صبيح، اعتبرت ذلك المقرَّ فرعًا، وعندما تأخَّرت أكثر من شهر في غزة فوجئت برسالة من نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تيسير قبعة يتهمني فيها بالاستسلام لقرار نقل المجلس إلى الداخل، وأن هناك حركة لأكثر من ماية عضو مجلس وطني لمعارضة ذلك بإصدار بيان صحافيٍّ في مقرّ المجلس في عمّان سيقوم بقراءته الأستاذ إبراهيم بكر وأنه ينصح بالسماح لهم بذلك، وهو بيان يتضمّن موقفاً مضاداً لاتفاقيّة أوسلو ومعارضاً لانتقال مقرّ المجلس إلى داخل الأرض المحتلة.

فسارعت إلى السفر من غزة إلى عمان قبل يوم من المؤتمر الصحافي الذي كان سيعقده السيد إبراهيم بكر، وطلبت من نائبي تيسير قبعة أنْ يدعوه للمناقشة، فقال نائبي: لقد اجتهدت بأنْ أسمحَ بعقد المؤتمر الصحافي داخل المجلس أفضل من أنْ يُعقد في مقرٍّ حزب من الأحزاب الأردنية، فقلت له هذا خطأ، فقال: «إذا حضر الماء بطل التيمم». وأرسل في طلب الأخ إبراهيم بكر، وسألته: «هل يسمح رئيس برلمان عربيٌّ لمجموعة أو فرد بعقد مؤتمر صحافيٍّ فيه هجوم على رأس منظمة التحرير الفلسطينية وعلى السلطة

الوطنية الفلسطينية والمجلس الوطني؟ أنا أمنع هذا المؤتمر ويمكن أنْ تعقدوه في مكان آخر». وفشلوا في إيجاد مكان بديل لعقده واستعاضوا عنه بعريضة عليها توقيعات أكثر من نصفها لشخصيات لا تتمتع بعضوية المجلس الوطني الفلسطينيّ.

الدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطني 1996

نظراً لأهمية انعقاد المجلس الوطني لفلسطيني لأول مرة على أرض فلسطين بعد الدورة التأسيسية عام 1964، ونظراً لحساسيّة المواضيع والقضايا التي ناقشها المجلس في دورته الحادية والعشرين في مدينة غزة في المدة الواقعة من 22-25 نيسان/ إبريل 1996، التي سُميت دورة إعمار الوطن والاستقلال ، فقد كان من الأهمية بمكان إفراد جزء مهم لها في مذكراتي، بعد أنْ وصف أحد كبار قادة حركة فتح انعقاد هذه الدورة بالعشاء الأخير.

وقد ألقيت كلمة افتتاحية في هذه الدورة قلت فيها:

«كان الوطن خيالاً بعد نكبة 1948، وكانت العودة حلمًا وكم دولة زالت في التاريخ وكم شعوبًا بادت. ولكننا نعود اليوم والأيادي تشابكت بالأيادي، وأصبح الخيال حقيقة، وهذه غزة تبتسم لكم رغم الجراح والإغلاق والحصار، وهي التي ابتسمت لجيل الآباء عندما جمع المرحوم الحاج أمين الحسيني أول مجلس وطني فلسطيني في غزة التي تآمر عليها الأعداء والأصدقاء. وهي التي ابتسمت في سنة 1966 عندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني فيها في دورته الثانية برئاسة المرحوم أحمد الشقيري، وها هي اليوم مدينة غزة تبتسم وهي تلقى هذا الحشد الكريم من ضيوف ومراقبين يزيدون عن أكثر من ستمائة عضو من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذين لم تمكنهم ظروف حرب الخليج من الاجتماع بعد الدورة العشرين في الجزائر سنة 1991. ونحمد الله سبحانه وتعالى الذي منّ علينا بالاجتماع على أرض فلسطينية نراها واسعة رحبة على ضيق مساحتها بعد أنْ ضاقت علينا الأرض بما رحبت فلم تعد تتسع لعقد مجلسنا الوطني الفلسطيني.

سلامٌ على الشهداء من قبل ومن بعد، وسلامٌ على الأسرى في السجون الإسرائيلية، وسلامٌ على الجرحى والمعاقين الذين لولاهم لم نكن لنصل إلى هذا المكان؛ فانطلاقتهم من

قبل قطعت الاستيلاءَ على الأرض بالتقادم المُسقطَ للحقوق، وانتفاضتهم من بعد أقنعت العالم والإسرائيليين بأنّه لم يعد بإمكان شعب أنْ يحكم شعبًا آخر لا سيّما إذا كان بحيويّة الشعب الفلسطيني وذكاء أبنائه وأصالة انتمائهم إلى أرضهم المقدّسة وعروبتهم وإسلامهم الشامخين.

وأضفت: إنّ ما قُدِّم إلينا في مدريد أقلُّ من القليل كي نرفض، وما عُرِضَ علينا في أوسلو كان دون المعقول؛ ولكنّ قيادتنا الواعية التي أدركت دروس الماضي عن السلبية العربية، وقرأت المستقبل وما فيه من أسرار حول إقدام دول الجوار على عقد معاهدات مع إسرائيل بصرف النظر عما سيحدث من تقدم أو تأخّر في المسار الفلسطيني جعلها تُقدم على الدخول من نافذة أوسلو، بعد أنْ أُوصدت في وجهها كل الأبواب. ونحمد الله أنها نجحت في عدم البقاء دولة محصورة في قطاع غزة، وفي عدم الانجرار إلى أي حرب أهليَّة، وفي الصمود أمام كل محاولات الإضعاف من إغلاق وحصار وتجويع وتقطيع أوصال وتحكم في المعابر.

واستطردت قائلاً: قدَّم الشّعب الفلسطينيُّ نموذجاً حضاريّاً في انتخابات المجلس التشريعيّ ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية بإشراف العالم المتحضر ومراقبته. وقد رعى المجلسُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ الجلسةَ الأولى للمجلس التشريعي الذي نصّت عليه المادة الثالثة من قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995، وفقًا للنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما نهض المجلس التشريعي بجدارة بمهامه فوضع نظامه الداخليَّ ولجانه الإحدى عشرة، وها هو المجلس الوطني الفلسطيني يجتمع اليوم في لقاء موسع كدائرة كبيرة تتوسطها دائرة أصغر، ومركز الدائرتين واحد، يلتقيان في التّصدي لمهام المرحلة التي تبدأ في 4 أيار/ مايو القادم من أجل القدس والحدود واللاجئين والسيادة والمستوطنات ويفترقان عندما يختص المجلسُ التشريعيُّ وحده في كونه السلطة التشريعية أثناء المرحلة الانتقالية لشعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وإذا كانت موضوعات الجلسة ببنودها العشرة واضحة فيجب ألا نتحسّس من الجلسة الخاصة التي سيعقدها المجلسُ بناء على طلب اللجنة التنفيذية التي اجتمعت قبل يومين بحضور ثلاثة عشر عضواً من أعضائها لأول مرة وقررت تعديل الميثاق الوطني للمنظمة.

والأزمة التي تواجهنا بالنسبة لموضوع الميثاق -أيها الإخوة والأخوات- أزمة نفسيّة يجبُ أنْ نتغلب عليها، فالأصل أنْ يجتمع المجلسُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ لا أنْ يمتنع عن الاجتماع بحجة أنْ الاجتماع لتحقيق مطلب إسرائيلي، فلنجتمع ولنوافق أو نرفض وصدقّوني أنكم في رحاب الوطن تستطيعون أنْ تمارسوا حرية الرأي أكثر من أيِّ مكان في عالمنا.

علينا أنْ نستمع بقلب مفتوح لمن يقول إنّ الميثاقَ مُقدّسٌ ولا يجوز المساس به، ولمن يقول إنّ الميثاق قانون وضعيٌّ يجوز تعديله بل يجب أنْ يُعدَّلَ بين الحين والآخر بما يتلاءم مع الأحداث والمستجدات. وفي هذا الصدد أودّ أنْ أؤكد، بوصفي قانونيّاً أنّ حقوقَ الشعبِ الفلسطينيِّ لم تنشأ بالميثاق القومي أو الوطني من بعده؛ إنّ حقوقَنا قديمةٌ وسيادتنا انتقلت إلى فلسطين كجزء من الدولة العثمانية، علاوة على أنّ عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة اعترفت بحقوق الشعب الفلسطينيّ وحقّه في تقرير المصير، والوصول إلى الاستقلال الكامل مروراً بالانتداب المؤقّت الذي أوصل سورية والأردن ولبنان إلى دول مستقلة كاملة السيادة.

وكما أنَّ حقوق الشعب الفلسطينيّ، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية 181، 194، وجدت قبل الميثاق فهي أيضًا حقوق ثابتة غير قابلة للتصرّف حتى لو تمَّ تعديل مواد معينة في الميثاق.

إنَّ عقلاء اليهود قبل سنة 1948 كانوا كارهين للحرب التي جلبها القادمون من أوروبا وروسيا وأمريكا؛ لأنّهم عاشوا في فلسطين واستعذبوا الحياة مع شعب فلسطين. وإذا كانوا اليوم يتبنون السلام على أساس دولتين لشعبين يسود بينهما السلام وحُسن الجوار فإنّ علينا أنّ نشجّعَ ذلك بأنْ نعمل للسلام من أجل تجنيب أبنائنا وأبنائهم دورة حرب جديدة تستمر أربعين سنة أخرى».

فلنبدأ أعمالنا باسم الله وعلى بركة الله...

ولتكن الدورة الحادية والعشرون من أجل العودة وبناء الوطن والاستدراك على ما فات شعبنا خلال سبعة وعشرين عامًا، ولا نريد أنْ يسجّل التاريخ أننا أمضيناها في بناء

حضارات واقتصاد دول المنطقة، في حين أننا نتراخى في بناء دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. وعسى أنْ تنتهي دورتنا هذه مع إطلالة عيد الأضحى المبارك لنضيف إليه عيدًا آخر».

وبعد التحقق من النصاب أُعلن عن قبول استقالة الشيخ عبد الحميد السائح بسبب المرض الذي أقعده، وتمّ ترشيحي لرئاسة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ؛ ففزتُ بإجماع الأصوات، وفاز بالتزكية كلٌّ من الأخوين: إيليا خوري وتيسير قبعة نائبين للرئيس والأخ محمد صبيح أميناً للسر.

وقدّم الأخ محمود عباس التقريرَ السياسيَّ نيابة عن اللجنة التنفيذية وجاء فيه:

«إنّ اتّفاق إعلان المبادئ الذي تمَّ التوصل إليه في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل بعد مفاوضات شاقّة وطويلة ليس معاهدة سلام، بل هو اتفاق إعلان مبادئ لحلّ القضية الفلسطينية على مرحلتين: مرحلة انتقالية مؤقتة، وأخرى دائمة تتمثل بحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها. وإذا كان هناك من عدَّ اتفاق غزة وأريحا أولاً وأخيراً، فقد برهنت التطورات اللاحقة بطلان هذا الرأي.

وامتد تطبيق الاتفاق المرحلي بمفاوضات طابا ليشمل المدن الفلسطينية والقرى الرئيسية في الضفة الغربية.

وإذا كانت إعادة تموضع القوات الإسرائيلية خارج المدن والقرى الفلسطينية الآهلة بالسكان، هي إحدى ساقي الاتفاق الثاني للمرحلة الانتقالية، فإنّ الانتخاباتِ الرئاسيّةَ والتشريعيةَ تشكّل الساق الثانية التي تقوم عليها هذه المرحلة. ولا بدَّ لنا من الإشارة إلى أنَّ المفاوضات بدأت بشيء وانتهت بآخر؛ إذ بدأت بعرضٍ إسرائيليٍّ لانتخاب مجلس إداري، ثم مجلس تنفيذي، ثم انتهى الأمر إلى انتخاب مجلسٍ تشريعيٍّ له صلاحيةُ التشريعِ الكامل لكلِّ السلطات التي تنتقل إليه. وكان هناك حوار حول العدد الذي بدأ بـ «25» عضو مجلس تشريعيّ وانتهى بثمانية وثمانين عضوًا، وكذلك بدأ الحوار بمجلس واحد وانتهى بمجلسين أحدهما تشريعي والآخر تنفيذي، وأصبحت القدس دائرة انتخابية مستقلة. هكذا فإنَّ هذه الانتخابات تعدُّ نقلةً نوعيةً وسياسيّةً للشّعب الفلسطينيّ؛ لأنها

الأولى في تاريخ شعبنا على أرضه، وتحت رعاية سلطته الوطنية، وهي التي شرَّعت وجود السلطة ونقلتنا من الشرعية الثورية إلى الشرعية القانونية التي تُشكّل بداية الديمقراطية والتعددية السياسية. وهذا المجلس هو المجلس الذي لا بدَّ أنْ يتطور مستقبلاً إلى برلمان يملكُ مقومات إعلان الاستقلال، لذلك نقول أنه مجلس الدقيقة الحاسمة قبل بلوغ الاستقلال بإذن الله.

لقد كانت الانتخابات أوّل تجربة ديمقراطية لنا على أرض وطننا، إلا أنها بالمعيار الدولي تشكّل تطورًا نوعيًّا في تاريخ شعبنا لتأسيس كيانه الوطني على أساس الخيار الديمقراطي والتعددية السياسية والاحتكام إلى صندوق الاقتراع.

خلاصة القول: فإنّ ملامح الحلّ الذي جاء به اتفاق أوسلو تحمل المعاني التالية:

- لقد تضمّن الحلُّ مرحلتين؛ مرحلة انتقالية ومرحلة الحلّ النهائيّ، وقد بدأت المرحلة الانتقالية بغزة وأريحا أولاً (وليس آخراً)، ومرحلة الخروج من المناطق الآهلة بالسكان والانتخاب.
- تطبيق القرارين 242، 338 وتثبيت الشعب الفلسطيني على الخريطة السياسية، والإشارة إلى القدس في ثلاثة مواقع من شأننا أنْ نبني عليها من أجل الوصول إلى حلٍّ يرضينا ويُعيد لنا القدس التي احتلت عام 1967.
- إلغاء الإدارة المدنية والحكم العسكريّ اللذين عانى منهما شعبنا ما عانى.
- لقد تمَّ نشرُ اتفاق أوسلو الأوّل وملحقاته وما يشتمل عليه من اعتراف متبادل، ولا يوجد أسرار نخفيها أو نخجل من إعلانها كما حاول البعض أنْ يوحي.

وبهذه العجالة لا بد لي من أنْ أشيرَ إلى أنَّ ما يقال عن اتفاقات سريّة حول الحل النهائي لا أساس له من الصحة، وإنْ كنّا قد اتفقنا قبل بضعة أيّام في لقاء الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على أنْ نبدأ الجلسة الأولى لمباحثات الوضع النهائي في يوم 4/ 5/ 1996.

لم يكن أوسلو انفراداً فلسطينيّاً، ولم يكن محاولة لخداع الأشقّاء العرب كما يحلو للبعض أنْ يقول. لقد كانت المسألة واضحة منذ البداية، حيث حاولنا المستحيل أنْ

نَذهب بوفد عربي موحَّد أو وفد من قبل الجامعة العربية وفشلنا، كما حاولنا أنْ نجمع المعنيين العرب ولم نتمكن من أنْ نلتقي لقاء سريعًا قبل بضعة أيام من مدريد إلا بشقِّ الأنفس.

إضافة إلى هذا فإنَّ الأسس التي ذهبنا على أساسها إلى مدريد معروفة، وهي أننا جزء من الوفد الأردني وأنَّ الحلَّ على الجبهة الفلسطينية حل ذو مرحلتين، مرحلة انتقالية ومرحلة نهائية، بينما سيكون الحل على باقي الجبهات العربية في مرحلة واحدة. ومن هنا فإننا عندما عقدنا اتفاق إعلان المبادئ لم نفاجئ أحدًا؛ لأننا لم نعقد معاهدة سلام ولا زال أمامنا وقت طويل حتى نصل إليها. ولذلك فإننا نستهجن الأصوات التي صدرت وتتحدث عن الانفراد والتفرّد والتخلّي عن الصف العربي والوحدة العربية، وكأنَّ فلسطين هي العقبة في طريق هذه الوحدة.

الميثاق الوطني الفلسطيني

وتحدث الأخ محمود عباس في بيانه نيابة عن اللجنة التنفيذية أمام المجلس الوطني عن الميثاق الوطني الفلسطيني الذي وضع في عام 1964 لحظة قيام منظمة التحرير الفلسطينية فقال: «لقد كان لهذا الميثاق ما يسوّغه وكان ضرورة في حينه، وكان مهمًّ في وقته وزمانه، إلا أنَّ مسيرة الكفاح المرير التي مرَّ بها الشعب الفلسطيني أملت علينا في كثير من الحالات أنْ نُعدِّلَ هذا الميثاق، ومن قبيل إنعاش الذاكرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنني أذكر بعضًا من المناسبات السياسية التي قام المجلس الوطني فيها بتعديل أو تجاوز أو حتى إلغاء بعض من بنود هذا الميثاق:

1. في عام 1969 دعونا إلى إقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، وهذا القرار من شأنه أنْ يخرق الميثاق في بند أو أكثر من بنوده وأرجو أنْ ترجعوا إلى ذلك إنْ لم تكونوا قد رجعتم إليه بعد.

2. وفي العام 1974 تبنّى المجلس الوطني إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أيِّ شبر من أرضنا يتحرر أو ينسحب عنه الجيش الإسرائيلي، وفي هذا القرار إشارة

واضحة إلى القبول بتسوية قائمة على الشرعية الدولية التي تتنافى نصًّا وروحًا مع بند أو بنود من الميثاق.

3. ولقد كان قبول المجلس الوطني الفلسطيني بمبادرة الملك فهد ذات النقاط السبع، تجاوزًا واضحًا وصريحًا لبند أو أكثر من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

4. وفي عام 1988 وفي دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة، جرى خرقان كبيران للميثاق أولهما: إعلان الاستقلال الذي تم تبنيه بالإجماع، والثاني: المبادرة الفلسطينية التي تم تبنيها بأكثر من الثلثين، وفي هذا السياق فإنَّ اتفاق أوسلو الأول والاعتراف المتبادل واتفاق أوسلو الثاني يضمنان بنودًا وأسسًا لا تتفق إطلاقاً مع الميثاق.

«وهنا أرجو أنْ تطّلعوا على نصّ الاعتراف المتبادل الموقع من قبل رئيس السلطة الفلسطينية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك اتفاق أوسلو الثاني الذي نصّ على ضرورة عقد جلسة للمجلس الوطني بعد شهرين من تنصيب المجلس التشريعي. وهذه القضايا كلّها من شأنها أنْ تدعونا إلى العمل على تعديل هذا الميثاق، أو تبني ميثاق جديد ينطلق من روح العصر ومن الالتزامات التي عقدناها ومن منطلق الشرعية الدولية التي دخلنا على أساسها المحفل الدولي.

لقد أصبحنا في نظر العالم سلطة مسؤولة وتستحق الاحترام، ومن ثَمَّ فإنَّ من واجبنا أنْ نحترم التزاماتنا التي نلزم بها أنفسنا، وأنْ نعمل على احترام كلمتنا التي نعطيها للآخرين، وإلا فإنّ أحدًا لن يقبل منا كلمة أو توقيعًا أو التزامًا. وأقول بكلّ صراحة بأنّ الطريق أمامنا ما زال طويلاً، وأنّ الوصول إلى حلٍّ لكلّ القضايا يُتوّج بالاستقلال والسيادة ما زال بعيد المنال، ولا نخدعكم ولا نخدع أنفسنا، ذلك هو الواقع وعلينا أنّ لا نتجاهله، والآن ها نحن نقيم سلطتنا الوطنية على أرضنا المحررة وأصبحنا في حاجة إلى ميثاق وطني جديد فوق أرض الوطن يعزز سلطتنا الوطنية وهي تخوض معركة إنجاز مهام الاستقلال الوطني».

الوحدة الوطنية

وبالنسبة للوحدة الوطنية، تابع الأخ محمود عباس قائلا:» كنّا منذ البداية، ليس بسبب ظروف الشتات فحسب، بل لأسباب موضوعية، أيضًا كنا حريصين على الوحدة

الوطنية لكي تضمّ المنظمة تحت جناحيها كل المشارب الفكرية والعقائدية والسياسية، وألاّ يستثنى أحدٌ ليبقى خارجها، لأنّ من حقّ جميع فئات الشعب الفلسطيني أنْ تناضل من أجل حقوقها وقضيتها، ولا شكّ في أنّ وجود الفصائل التي غابت عنا فترات طويلة وتجلس اليوم تحت قبة هذا المجلس تقدّم دليلاً واضحًا على حرصنا جميعًا على الوحدة الوطنية، وعلى رغبتنا المشتركة في تواجد الجميع هنا في أرض الوطن.

وإذا ما تباطأ البعض في الوصول أو رفض البعض الآخر مبدأ الوصول فإنّ ذلك ذنبهم؛ لأنَّ الرسالة لم تصلهم بعد، ولأنهم لم يستبينوا حقيقة ما يجري هنا، ولأنهم لم يروا على أرض الواقع نسمات المستقبل وهي تهبّ إلى الأجيال تحملهم إلى عالم لم يعهدوه ولم يتعودوه.

وهناك من عارض كل هذا، ولا نغمطه حقّه، ولكن معارضته تجاوزت حدود الديمقراطية وقواعدها وتحولت إلى معارضة أجبرتنا على اتخاذ إجراءات من شأنها وضع الأمور في نصابها الصحيح، وذلك بعد أنْ استنفذنا كل وسائل الإقناع بالحسنى والحوار بالعقل واللسان. ولا بدَّ لكل من يعيش على هذه الأرض أنْ يعترف بأنَّ لبلدنا سلطة واحدة تحمي حقوق الجميع، ولن نسمح بازدواج السلطات أو بالميليشيات المسلحة، كما لن نسمح بأي عمل من شأنه أنْ يؤثّر على التزاماتنا أو يفقدنا مصداقيتنا أو يعبر عن عجزنا، وبكلّ وضوح وصراحة فإنّ العمليات التفجيرية التي تمّت في القدس وعسقلان وتل أبيب التي أعقبها وقف الحوار مع إسرائيل هي أمور لن نسمح بها. ونؤكد مرة أخرى أنّ للشعب سلطة واحدة تفتح ذراعيها لكلّ من يريد أنْ يعيش في كنفها جزءًا منها أو معارضًا لها في ظلّ النظام والقانون والديمقراطية.

اللاجئون والنازحون

وحول اللاجئين والنازحين، قال الأخ محمود عباس: « يخلط البعض بين هذين التعبيرين، مما يثير البلبلة في نفوس السامعين، الأمر الذي يدعونا إلى القول، بأنَّ هذين التعبيرين مختلفان تمام الاختلاف يعبران عن حالتين متباينتين، فاللاجئون هم أولئك الذين أخرجوا من بيوتهم في عام 1948، أمَّا النازحون فهم الذين أبعدوا أو منعوا من العودة إثر حرب 1967.

ولقد تمَّ علاج مسألة النازحين في إعلان المبادئ وتمّ الاتفاق على أنَّ حقهم في العودة لا جدال حوله، وإنما الأمر يحتاج إلى دراسة التفاصيل الخاصة بهذه العودة والترتيبات اللازمة لاستيعابهم في أرض الوطن.

أما مسألة اللاجئين فهي إحدى قضايا المرحلة النهائية التي سيبدأ البحث بها في الرابع من الشهر القادم، وهي تشمل كما قلت أولئك الذين رحلوا من ديارهم في عام 1948، وهنا نودّ أنْ نؤكد للجميع بأننا نرفض كل ما يقال عن التوطين هنا أو هناك، وسنصرُّ على تطبيق القرارات الدولية بشأن اللاجئين بما يضمن حقوقهم ومصالحهم. وستبقى مشكلتهم شغلنا الشاغل في منظمة التحرير الفلسطينية مهما كلفنا ذلك من جهد ومشقة، لأننا نعتبر أنّ لا حلَّ لقضية فلسطين إلا بحلٍّ قضية اللاجئين.

قرارات المجلس:

وجاءت أهم قرارات الدورة الحادية والعشرين متضمنة ما يلي:

- قرار حول ضم أعضاء من المجلس التشريعي إلى المجلس الوطني والمجلس المركزي

«قرر المجلس الوطني الفلسطيني تكليف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني ورئيس المجلس التشريعي إضافة عدد مناسب من أعضاء المجلس التشريعي إلى عضوية المجلس المركزي بالقيام بأعمالهم حسب الأصول والقوانين المرعيّة، وقد جرى التوافق على تخصيص خمسة عشر مقعدًا للمجلس التشريعي داخل المجلس الوطني الفلسطيني. وقد زاد العدد بعد ذلك. كما قرر المجلس الوطني إضافة (61) عضوًا جديداً وكلَّف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني بتسمية الأعضاء الجدد».

- قرار حول بناء السلطة الفلسطينية وترسيخها:

«يؤكد المجلس الوطني أنّ بناء السلطة الوطنية الفلسطينية وترسيخها بوصفها الحلقة المركزية في برنامج الاستقلال الوطني هو المهمة الأولى والرئيسية لشعبنا الفلسطيني ولمجموع القوى والفصائل والأحزاب المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. وأنّ استمرار أجواء الاحتلال وسياساته ومحاولات فصل الضفة عن القطاع والتحديات الجسام والصعوبات والعراقيل والأحداث المفتعلة التي توضع في وجه السلطة الوطنية

إنما يقصد منها ضرب هدفنا في الاستقلال وإقامة الدولة المستقلة. وهذا يعني أنّ نجاح الشعب الفلسطيني وقواه في بناء السلطة الوطنية وترسيخها هو الشرط الموضوعيّ والمسبّق لاستكمال مهمة إجلاء القوات الإسرائيلية واستكمال العمل لتعزيز الكيان الوطنيّ الفلسطينيّ الوليد وتطويره وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إنّ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ الذي عقد دورته الحادية والعشرين في مدينة غزة الباسلة وفي ظلّ سلطتنا يؤكد ضرورة تركيز جهود الشعب الفلسطيني وتجنيد إمكانياته وقدراته كلّها في سبيل إزالة الاحتلال والاستيطان، ووجوبَ بناء السلطة وترسيخها على أساس احترام القانون والنظام من أجل التعددية السياسية والطريق الديمقراطي .

ولعلّ المصاعب التي واجهتها السلطة الوطنية الوليدة لتوفير الأمن والنظام والاستقرار قد فرضت اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية ضد القوى التي خرجت على الخيار الديمقراطيّ، وعرّضت المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني للخطر، وأعطت حكومة إسرائيل ذريعة جديدة لمواصلة التنصّل من التزاماتها ومحاولة القفز على الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وفرض الحصار والعقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني .

«إنّ المجلس الوطني، إذ يدين جميع المحاولات الرامية إلى المسّ بالأمن الوطني والمصالح الوطنية لشعبنا، يؤكد وحدانية السلطة ووحدانية السلاح، انطلاقاً من أنّ السلطة الشرعية هي السلطة الوطنية، وأنّ السلاح الشرعي هو سلاح الشرعية الفلسطينية. كما أنّ المجلس الوطني يحيي سلطتنا الوطنية التي تصدّت لمحاولات المسّ بالأمن والنظام العام بهدف إضعاف السلطة لتمرير المشاريع المشبوهة التي تستهدف النيل من حقوقنا ويدعو السلطة الوطنية إلى التقيد التام بأحكام القانون والنظام والحفاظ على الحريات العامة والحياة الديمقراطية».

- قرار حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية:

إنّ المجلس الوطني الفلسطيني، وهو يبارك لشعبنا الفلسطيني داخل الوطن هذا النجاح الكبير الذي حققته التجربة الديمقراطية، يعدّ الانتخابات الرئاسية والتشريعية

الركيزة الثانية في بناء الكيان الوطني المستقل. ذلك أنّ المشاركة الجماهيرية الشاملة في الانتخابات، وتوفير الحرية الكاملة للقوى والأحزاب والفصائل والأفراد لخوض الانتخابات وعرض برامجها بكلّ حرية قد نقلت شعبنا نقلة نوعية إلى مصاف الشعوب الديمقراطية في عالمنا المعاصر، وأضاف قوة وزخمًا لكفاحنا في سبيل الحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

والمجلس التشريعي المنتخب مدعوٌّ إلى ممارسة دوره في الرقابة والمساءلة وسنّ القوانين والتشريعات الهادفة إلى تعزيز مجتمعنا المدني الديمقراطي، وإزاحة القيود عن كاهل شعبنا التي ينوء بحملها بفعل الاحتلال الطويل لأرضنا. فالمجلس التشريعي المعبِّر عن تطلعات جماهيرنا في أرض الوطن تقع على عاتقه مسؤوليات العمل لاستكمال عملية البناء الداخلي، وإصدار التشريعات اللازمة للخلاص من إرث الاحتلال وعهود التخلف والتسلط، وتعزيز سلطة القانون والنظام العام واستقلال القضاء ومكافحة الفساد أينما وجد ودون رحمة، وبناء المؤسسات المدنية التي ترعى حقوق الإنسان والمواطن، وتحمي الحقوق والحريات الأساسية».

- قرار حول الوحدة الوطنية الفلسطينية:

إنّ المجلس الوطني يُثمّنُ الجهود التي بذلت وتبذل لتعزيز وحدتنا الوطنية، كما يثمن عاليا الحوار الوطني الشامل الذي سبق دورة مجلسنا الوطني؛ ذلك أنّ مشاركة جميع الفصائل والقوى في الداخل والخارج في دورة المجلس، وفي جلسات الحوار الوطني تشكّل بداية صحيحة وجادّة لتعزيز أواصر وحدتنا الوطنية القادرة على الصمود في وجه محاولات الوقيعة بين أطراف الصف الوطني. وقد تجلّى الحوار الديمقراطي البنّاء في المجلس وخارجه عندما فتح الباب واسعاً أمام جميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية للعودة والمشاركة في بناء الوطن وإعلاء صرحه وإقامة دولته المستقلة على أساس وحدة الهدف والوسيلة والتعددية السياسية والخيار الديمقراطيّ. إنّ مشروعنا الديمقراطيّ يشرّع أبوابه للجميع من أجل حماية سلطتنا الوطنية وتجربتنا الديمقراطية الرائدة، وبناء وطننا سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً وحضارياً؛ بهدف إدراك ما فات شعبنا وهو يكافح لكسر قيد الاحتلال والحصول على حريته في وطنه.

- قرار حول التنمية الاقتصادية لوطننا:

إنّ المجلس الوطني، وقد عاش الحالة الاقتصادية الصعبة وواقع التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بفعل الاحتلال، يؤكد ضرورة اعتماد خطة تنمية فلسطينية مستقلة أساسها الاعتماد على الذات وليس على المساعدات. انطلاقاً من أنّ بناء القاعدة الاقتصادية المستقلة هو أساس الاستقلال السياسي الوطني ولن يكون من معنى للاستقلال السياسي في ظل التبعيّة الاقتصادية. ويتطلب ذلك بناء البنية التحتية الفلسطينية التي دمّرها الاحتلال الإسرائيلي، ووضع خطة ذات طموح كبير من أجل توفير السكن لكلّ أبناء الوطن المقيمين والعائدين من المنافي والمَهَاجِر، إضافة إلى بناء المؤسسات التي توفر الحوافز لرأس المال الفلسطيني والعربي لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين ورعاية آلاف الفلسطينيين الذين قدموا التضحيات خلال سنوات الكفاح كالأسرى المحررين وأبناء الشهداء والمعاقين والمطاردين.

والمجلس الوطني يدعو الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية إلى لقاء عاجل على أرض السلطة الوطنية لوضع خطة للنهوض بالاقتصاد الوطني؛ ذلك أنّ عبء التنمية، بآفاقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منوط في المقام الأول بجهود الشعب الفلسطيني. ولا بدَّ من تثبيت مبدأ الاعتماد على الذات كأساس للمبادئ التي تحكم عملية التنمية المُستدامة».

- قرار حول القضايا المعلقة في المرحلة الانتقالية:

«إنّ المجلس الوطني، وقد ناقش اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية، يرى أنّ السلطة الوطنية قد نفذت الالتزامات المترتبة عليها، ويعبّر عن استنكاره للمحاولات الإسرائيلية للتنصّل من الاتفاقيات الموقعة، ووضع العراقيل لمنع تنفيذ الكثير منها، كالمعابر والممر الآمن، واستمرار الاستيطان وشقّ الطرق ونسف البيوت، وعدم إطلاق سراح المعتقلين، وعدم الانسحاب من مدينة الخليل وغيرها من الالتزامات.

وفي هذا السياق فإنّ المجلس الوطني الفلسطينيّ يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها كاملة، وأنّ تُرفع القيود التي تفرضها على الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين

تحت ذريعة الأمن؛ لأن التنفيذ الدقيق والأمين لاتفاق أوسلو بجميع بنوده هو الذي يعزّز الأمن ويحقق السلام» .

- قرار حول القدس الشريف:

«يؤكد المجلس الوطني أنّ قيام إسرائيل بضمِّ القدس من جانب واحد في عام 1967 هو قرار غير شرعي، لذلك فإنّ المجلس الوطني لا يعترف بأيّ إجراءات قامت بها الحكومة الإسرائيلية لجعل الضم أمراً واقعاً. كما يؤكد المجلس تمسّكه التام بعروبة القدس بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 استنادًا على أنّ قراري 242 ، 338 ينطبقان على القدس كما ينطبقان على جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967. علاوة على أنّ القدس الشريف التي تستقطب الاهتمامات الروحية للشعب الفلسطيني ولشعوب الأمة العربية والدول الإسلامية والعالم المسيحي كله تشكّلُ ركيزة السلام الوطيد، وهي عاصمة دولة فلسطين المستقلة، ومن ثَمَّ فإنّه لا يمكن أنْ يستقرَّ السلام وتنشأ أسسٌ راسخة لاستمراره ما لم يستعدّ الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة في المدينة المقدسة. وانطلاقًا من هذا التصوّر الجوهريّ يؤكد المجلس الوطني أولوية دعم الصامدين في القدس وتخصيص الموازنات للحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.»

- قرار حول مفاوضات الوضع النهائي:

«إنّ المجلس الوطني الذي وافق على اتفاق إعلان المبادئ لفتح الطريق أمام عملية السلام يؤكد أنّ المفاوضات القادمة لحلِّ قضايا الوضع النهائي؛ وهي القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والحدود، والعلاقات مع الجوار والسيادة والمياه يجب أنْ تقوم على أساس التطبيق التامّ لقراري مجلس الأمن 242، 338 وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين، وعلى الانسحاب الإسرائيلي من كامل أرض فلسطين المحتلة في عام 1967، وتأكيد حقِّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة والتمتع بالسيادة الكاملة على أرض الوطن. وهذا يعني أنّ القرار الإسرائيلي بترابط قضايا الحلّ النهائي ووقف التسويف والمماطلة يتطلبان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واحترام المواعيد المتفق عليها في الاتفاقات الموقعة بين الجانبين».

- **قرار حول النازحين عام 1967:**

إنّ المجلس الوطني، وقد اطّلع على ما توصلت إليه لجنة النازحين الرباعية المنبثقة عن اللجنة التنفيذية، يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بتعهداتها التي وقّعت عليها، ويرى أنّ الجانب الإسرائيلي يحاول التملّص من الاتفاق الخاص بعودة النازحين إلى أرضهم. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى المزيد من التنسيق مع الأردن ومصر بهدف تعزيز الموقف الفلسطيني في هذه المفاوضات حتى يعود النازحون إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن. كما يطالب المجلس الوطني إسرائيل بالالتزام الدقيق بالقرار 237 الذي ينصّ على عودة النازحين إلى أرضهم دون تأخير.

- **قرار حول اللاجئين عام 1948:**

«يؤكد المجلس تمسكّه التام بتطبيق القرار 194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين، وقد اعتمدت لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف هذا القرار كأساس لبحث قضية اللاجئين والذي يتضمن حقهم في العودة إلى وطنهم. إنّ قضية اللاجئين الفلسطينيين في المنافي والشتات هي القضية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي. ويؤكد المجلس الوطني تمسكه التام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين كأساس لأيِّ حلٍّ ولأيِّ مفاوضات بين الجانبين، وأنّ لا حلّ للقضية الفلسطينية إلا بحلٍّ قضية اللاجئين. ويدعو المجلس الوطني منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل على رفع المعاناة التي تتعرض لها جماهيرنا في الشتات وتوفير أسباب الحياة لأبناء شعبنا، فضلاً عن توسيع التعاون مع الدول المضيفة لتأمين عيش كريم لأهلنا في المخيمات المنتشرة في الدول العربية المجاورة».

- **قرار حول الأمن المتبادل بين الجانبين:**

«يرى المجلس أنّ الأمن لا ينفصل عن تحقيق السلام، وأنّ أقصر الطرق لتوفير الأمن هي السير في طريق السلام والانسحاب التامّ من الأرض الفلسطينية. وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجلس الوطني دعمه الكامل لاتفاقات السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، والتصدي لجميع المحاولات الرامية إلى تعريض

عملية السلام للخطر، فإنه يدعو إسرائيل إلى الكفّ عن محاولاتها لنسف الاتفاقات بذريعة الأمن؛ ذلك أنّ مواصلة إشاعة روح الاحتلال والاستيطان ومصادرة الأرض هو الخطر الأكبر الذي يهدد السلام. كما يُحذّر المجلس من مخاطر تشبث إسرائيل بتنمية قدراتها النووية ويدعو إلى تكثيف الجهود لدفع إسرائيل إلى التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية».

- قرار حول الأسرى والمعتقلين:

«إنّ دورة المجلس الحادية والعشرين، دورة الإعمار وبناء الوطن، تتوجه بالتحية إلى الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الذين يدفعون ضريبة حرية الوطن من حياتهم ومعاناتهم ودمائهم، ويدعو المجلس الحكومة الإسرائيلية إلى المسارعة في إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين دون تردد تنفيذًا للاتفاقات الموقعة.»

- قرار تفعيل مؤسسات المنظمة وممثلياتها في الخارج:

«يشدد المجلس الوطني على ضرورة توفير الموازنات اللازمة لتفعيل سفاراتنا وممثلياتنا في الخارج نظرًا للدور الكبير الذي تؤدّيه في خدمة نضالنا الوطني. كما يدعو المجلس إلى تفعيل دوائر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج بما ينسجم ومهام العمل الوطني في المرحلة الراهنة».

- قرار حول العلاقات العربية:

«يدعو المجلس الوطني منظمة التحرير إلى بذل مزيد من الجهد لتنقية أجواء العلاقات العربية وتصحيحها، وإعادة الفعالية إلى مؤسسات العمل العربي المشترك، ووضع صياغة جديدة لهذه العلاقات تقوم على مبادئ التضامن العربي، ويشدد المجلس على ضرورة تعزيز علاقاتنا مع الدول العربية المعنية بالعملية السياسية انطلاقاً من وحدة الحلّ وهدف السلام الذي نسعى إليه جميعا. إنّ المجلس الوطني يدعم الجهود السورية واللبنانية والعربية الأخرى الرامية إلى تحقيق جلاء القوات الإسرائيلية عن الجولان المحتلة عام 1967، وجنوب لبنان واستكمال مسارات الحلّ على جميع الجبهات بما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية وخصوصا القرار 242 الذي يفرض على إسرائيل الانسحاب من الجولان والأرض الفلسطينية وكذلك القرار 425 الذي يوجب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

ويُثمّن المجلس الدور الداعم الذي تقوم به الدول العربية الشقيقة وخاصة المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا. ويدعو المجلس الوطني إلى رفع الحصار عن الشعبين العراقي والليبي ويعبر عن تضامنه العميق مع الشعبين الشقيقين. ويتوجه بالتحية إلى الجزائر التي احتضنت مجالسنا الوطنية، وإلى اليمن والسودان اللتين احتضنتا قواتنا المسلحة في أحلك الظروف».

- قرار حول العدوان الإسرائيلي على لبنان:

«يُدين المجلس الوطني المجزرة البشعة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضدّ المدنيين اللبنانيين في بلدة قانا في جنوب لبنان. والمجلس يُعلن وقوفه إلى جانب الشعب اللبناني في محنته القاسية وتصدّيه للعدوان، ويدعو الأمة العربية إلى مدّ يد العون والدعم إلى الشعب اللبناني الذي احتضن الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. إنّ المجلس الوطني يدعو حكومة إسرائيل إلى الوقف الفوري لأعمالها العدوانية في جنوب لبنان وإلى انسحابها من الأرض اللبنانية؛ لأنّ عملية السلام برمتها تواجه خطرا محدقا وستظلُّ عُرضة للتهديد والانهيار في حال استمرار هذا العدوان واستمرار سقوط الضحايا بالمئات من المدنيين العُزّل».

- قرار حول دور راعيي عملية السلام:

إنّ المجلس الوطني يدعو راعيي عملية السلام إلى تفعيل دورهما على نحو يُسرّع في مفاوضات الحل النهائيّ، كما يدعو الدول الأوروبية إلى المشاركة الفاعلة في هذه المفاوضات. ويطالب المجلس الولايات المتحدة بالوفاء بتعهداتها في كتاب التطمينات، وضرورة العمل على إلغاء قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؛ لأنّ هذا القرار ينال من مصداقية الولايات المتحدة ويعرض عملية السلام للخطر.

- قرار حول العلاقات الأردنية - الفلسطينية:

يقرر المجلس الوطني تمسّكه بقرارات المجالس الوطنية السابقة المرتبطة بإقامة الكونفدرالية بين دولتي فلسطين والأردن وذلك بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس الاختيار الطوعي والحرّ للشعبين الشقيقين.

- **قرار حول العلاقات المصرية ـ الفلسطينية:**

يؤكد المجلس الوطني خصوصية العلاقات المصرية - الفلسطينية ويدعو السلطة الوطنية إلى تعزيز هذه العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يُحيي المجلس الدور الرئيسي الذي قام به الرئيس المصري للتوصل إلى اتفاقات السلام.

- **قرار حول العلاقات الدولية:**

يشدد المجلس على المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، وضرورة ممارستها لدورها لتحقيق الحل العادل لهذه القضية من كافة جوانبها، ويدعو المجلس الوطني الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى القيام بدور فاعل لتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين.

إنَّ المجلس الوطني يدعو إلى مشاركة فاعلة للأمم المتحدة في مفاوضات السلام، ويثمّن الدور الداعم الذي تقوم به المجموعة الأوروبية، ودول القمة الإسلامية، والدول الأفريقية، وأمريكا اللاتينية لدعم قضيتنا في المحافل الدولية، كما يحيي المجلس روسيا الاتحادية والصين واليابان، ويعبر المجلس عن استنكاره للتعاون العسكري الإسرائيليّ التركيّ.

قرارات حول القدس وإعمار الوطن:

إنّ المجلس وهو يحيي باسم الشعب الفلسطيني أبناء مدينة القدس الذين صمدوا ويصمدون في وجه حملات التهويد والاستيطان والاقتلاع والتهجير ليؤكد القضايا الآتية:

1. **الصعيد السياسيّ:**

أ. تأكيد مكانة القدس بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 التي يجب أنْ يتمَّ الانسحاب الإسرائيلي منها وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن رقم 242 و 338، والقرارات الدولية الخاصة بمدينة القدس. إضافة إلى تأكيد عدم شرعية إجراءات ضم المدينة المقدسة وتهويدها وبطلان هذه الإجراءات.

ب. رفض جميع محاولات تغيير طابع المدينة المقدسة من قبل إسرائيل، بما فيها إقامة المستوطنات وتهجير المواطنين مما يشكّل انتهاكاً للاتفاقات الموقعة بين (م.ت.ف) وإسرائيل بمحاولة خلق أمر واقع للتأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

ج. التشديد على أنْ يكون موضوع القدس في مقدمة مفاوضات المرحلة النهائية، ورفض أية محاولات إسرائيلية لتأجيلها.

د. العمل على حشد المواقف العربية والإسلامية والمسيحية والمجتمع الدولي وتجنيدها لنصرة الحقّ الفلسطينيّ في القدس الذي يتطلّبُ عملاً دؤوباً ومُنظَّماً على جميع المستويات الرسمية والشعبية وعلى جميع الأصعدة السياسية والإعلامية والثقافية مع التركيز على دور القيادات الروحية الإسلامية والمسيحية في العالم في هذا المجال.

ه. الإعداد الدقيق للملف التفاوضي الفلسطيني حول القدس والخليل وتحديد الخطوط الحمراء لهذا الموضوع الذي يستوجب تجنيد جميع الكفاءات والخبرات والطاقات الفلسطينية والصديقة لتعزيز موقف المفاوض الفلسطينيّ.

و. المراقبة والمتابعة والتصدي للممارسات الإسرائيلية في المدينة المقدسة وإثارتها رسميّاً مع الجانب الإسرائيلي؛ نظرًا لما تشكّله من انتهاك للاتفاقات. والعمل على إثارة هذه الانتهاكات مع مختلف الأوساط الدولية، إضافةً إلى شنّ حملة مكثفة لإنهاء حصار القدس وعزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية لما يشكله ذلك من أضرار كارثية بالمدينة ومواطنيها.

ز. تشكيل طواقم إعلامية وثقافية للقيام بنشاطات متنوعة حول قضية المدينة المقدسة وتنظيم نشاطات دولية داخلها.

ح. تشجيع المؤسسات والنقابات والجمعيات داخل المدينة المقدسة ودعمها وتطوير علاقاتها مع المؤسسات الدولية لتوفير مصادر الدعم لها.

2. صعيد دعم صمود أبناء القدس:

يؤكد المجلس الوطني دور كلٍّ من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في القيام بمسؤولياتها تجاه دعم مواطني مدينة القدس الأمر الذي يستلزم التنبيه إلى النقاط الآتية:

أ. المتابعة الدؤوبة لعمل الصناديق العربية والإسلامية الخاصة بدعم القدس.

ب. تشجيع تشكيل لجان دعم القدس في العالمين العربيّ والإسلاميّ.

ج. حثّ دول العالم على دعم المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية في المدينة المقدسة.

د. الحفاظ على البلدة القديمة من أخطار التهويد والاستيطان، وتجنيد الميزانيات اللازمة لأعمال الترميم والإعمار والحماية القانونية من أجل إعمار المدينة وإحياء النشاط المتنوع الموجود داخلها.

ه. دعم مشاريع الإسكان والبناء الفردي في المدينة المقدسة عبر توفير مصادر التمويل من الدول الشقيقة والصديقة.

و. تشجيع القطاع الخاص الفلسطيني لدعم إقامة المشاريع الاقتصادية في المدينة المقدسة وخاصة في قطاع السياحة والصناعات التقنية والحرفية والغذائية من أجل تعزيز الدور الاقتصادي والسياحي للقدس خاصة لا سيّما ونحن على أبواب الاحتفال بالعام 2000، وما يستدعيه ذلك من إعداد واستعداد للتطور المتوقّع في السياحة الدينية الإسلامية والمسيحية للأماكن المقدّسة بما يتطلبه ذلك من زيادة عدد الغرف الفندقية وشركات النقل السياحي وتطوير الصناعات الحرفية وما يرافقه من تطوير، والتوسع في الخدمات اللازمة لهذا النشاط.

ز. ضرورة تعزيز المراكز الثقافية والفنية والرياضية في المدينة المقدسة لتصبح مركزًا ثقافيًّا متميزاً في المنطقة.

ح. التركيز على تطوير التعليم الجامعي في القدس وتعزيزه من خلال دعم الجامعات والكليات الموجودة وتطويرها.

ط. تطوير المستشفيات والكليات والمراكز الصحية بما يُمكّنها من تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين واستيعاب أفضل الكفاءات الفلسطينية وذلك من خلال برامج الدعم العربيّ والدوليّ.

3. صعيد المقدسات والأوقاف:

أ. حماية المقدسات المسيحية والإسلامية وممتلكاتها هي مهمة الشعب الفلسطيني، لذلك ينبغي العمل على توفير كلّ ما هو لازم للحفاظ على هذه المقدسات، وتسهيل عمل أجهزة الأوقاف ودوائرها، والسعي الحثيث للحفاظ على الطابع الأصيل للمدينة المقدسة التي وُضعت على قائمة اليونسكو للمدن العالمية التاريخية التي يجب الحفاظ عليها.

ب. العمل على وقف الحفريات التي تنفّذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس وخاصة ضمن محيط الحرم القدسي الشريف وسائر العقارات الوقفية والآثار التاريخية في المدينة المقدسة.

ج. العمل على وقف الاعتداءات المتكررة في الأماكن الدينية والمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

د. العمل على وقف الاعتداءات المتكررة على الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل ومواجهة إجراءات تقسيمه.

توصيات عامة

- يطالب المجلس الفلسطيني الإدارة الأمريكية الالتزام بقرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالوضع السياسي لمدينة القدس وعدم نقل سفارتها إلى مدينة القدس.
- عقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات الدولية لتأكيد عروبة القدس والتصدي للإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويدها.
- وضع إستراتيجية شاملة تجاه مدينة القدس تأخذ بالاعتبار احتياجات المدينة وتعزيز صمود سكانها.
- تشكيل لجنة قانونية متخصصة للدفاع عن حقوق المواطنين في مدينة القدس خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنة والدفاع عن الممتلكات العربية في المدينة.
- يوصي المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيل لجنة دائمة للقدس للقيام بالمهام الواردة في هذه التوصيات ومتابعة كافة القضايا والشؤون المتعلقة بمدينة القدس.
- إحصاء أبناء القدس من خلال مسح شامل في أماكن تواجدهم وتحديد أفضل الوسائل لحماية حقوقهم والعمل على إعادتهم إليها.

4. صعيد إعمار الوطن:

يوصي المجلس الوطني الفلسطيني السلطة الوطنية بما يلي:

أ. العمل من أجل تعديل اتفاق باريس بأسرع ما يمكن على ضوء التجربة الفلسطينية السابقة وذلك من أجل إزالة الضيم عن كاهل الإنسان الفلسطيني.

ب. التركيز على وضع خطة عملية سريعة لإقامة البنية التحتية واعتبارها من أولويات التنمية.

ج. تعديل النظام الضريبي وخلق بنية مشجعة للاستثمار وجاذبة لرؤوس الأموال الفلسطينية وغيرها.

د. إعطاء أولوية لمشاريع الإسكان وتطوير السياحة والزراعة والصناعات الغذائية والزراعية والسياحية.

ه. اعتماد خطط جادة وسريعة للحد من مشكلة البطالة.

و. العمل من أجل التزام إسرائيل بالاتفاقات بشأن المعابر والممرات الآمنة، لضمان حرية انتقال الأفراد والبضائع من الضفة الغربية وقطاع غزة وإليهما.

ز. تكليف الوفد الفلسطيني المفاوض بإيلاء الأهمية اللازمة لمتابعة موضوع مقتطعات العمال الفلسطينية لدى إسرائيل.

ح. العمل على وضع فلسفة تربوية وإستراتيجية للتعليم بمختلف مراحله، ووضع الأنظمة والقوانين التي تنظم هذه العملية بما ينسجم مع أهداف إعمار الوطن، واتخاذ الإجراءات الضرورية لإنجاز المناهج الفلسطينية بالسرعة الممكنة.

ط. دعم خطط البلديات والمجالس والقرى من أجل إعادة تنظيم مدننا وقرانا الفلسطينية وتوسيع هياكلها التنظيمية.

ي. وضع خطة تنمية شاملة وطويلة المدى للوطن الفلسطينيّ.

ك. الإسراع في توحيد الأنظمة والقوانين الاقتصادية والتجارية والصناعية لمختلف محافظات فلسطين.

ل. تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في مختلف مجالات التنمية في الوطن.

قرارات حول العائدين والنازحين واللاجئين:

انطلاقاً من إيماننا الكامل بأنّ قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثّل جوهر القضية الوطنية للشعب الفلسطيني ومصدر معاناته منذ عام 1948 إلى يومنا هذا، وهي من القضايا المعضلة التي رُحِّلت إلى مفاوضات المرحلة النهائية على خلاف قضية النازحين التي يفترض أنْ تُحلَّ في المرحلة الانتقالية وفق الاتفاقات المبرمة بين (م.ت.ف) وإسرائيل، لذا فإننا نؤكد أهمية التمسّك بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بدءاً بالقرارين 181، 194 اللذين يؤكدان حقّ شعبنا الفلسطيني بالعودة إلى دياره والقرار 237 المتعلق بعودة النازحين.

وانسجاماً مع ما تقدم فإنّ المجلس الوطني يُشدد على القضايا الآتية:

1. أنّ قضية اللاجئين قضية واحدة لا تتجزأ بكل أبعادها.

2. التمسك بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181، 194 أساسًا شرعيّاً وقانونيّاً لحلّ قضية اللاجئين.

3. رفض كافة مشاريع التوطين والتهجير والتذويب التي من شأنها تصفية قضية اللاجئين.

4. مطالبة (م.ت.ف) بالقيام بالتزاماتها المعنوية والمادية تجاه أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات وخاصة مخيمات لبنان في المجالين الصحي والتعليمي.

5. العمل على تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي والثقافي والصحي داخل مخيماتنا في الوطن والخارج عبر وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين دون المساس بحقّ العودة.

6. مطالبة وكالة الغوث الدولية بالاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه وتطوير هذه الخدمات وتحسين مستواها إلى حين حلّ قضيتهم السياسية الوطنية حلاً عادلاً.

7. مطالبة هيئة الأمم المتحدة بتحمل مسؤوليتها الكاملة بالإيفاء بالتزاماتها تجاه وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم.

8. مطالبة المجتمع الدولي بعدم الخلط بين المساعدات المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية والمساعدات المقدمة لوكالة الغوث.

9. الحرص على تشكيل الوجدان الوطني وصيانته لدى أجيالنا عبر فلسفة تربوية وطنية فلسطينية سليمة، ومناهج وطنية تصون حقنا التاريخي في العودة، ولا تصادر حلم الأجيال القادمة.

10. مطالبة الدول العربية بضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين المدنية والسياسية في أماكن تواجدهم مع التأكيد على وحدانية تمثيل (م.ت.ف) للشعب الفلسطيني بما يخدم قضية اللاجئين إلى حين الحل الشامل.

11. دعوة الدول العربية والإسلامية التي تسارع إلى إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل إلى ربط هذا التطبيع بحلٍّ عادل للقضية الفلسطينية وجوهرها قضية اللاجئين وحقِّ العودة.

12. تشكيل لجنة دائمة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني تكون استشارية للمفاوض الفلسطيني في قضية اللاجئين.

13. التأكيد على حقّ العودة للنازحين جميعًا وذرياتهم وفقا لقرار الشرعية الدولية رقم 237 .

14. ضرورة إيلاء مسألة العائدين إلى الوطن أهمية من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها وذلك بتشكيل لجنة استيعاب العائدين.

15. استثمار الإمكانات الوطنية الفلسطينية لتنفيذ برامج ومشاريع خاصة لرفع مستوى الخدمات الحياتية، وتوسيع دائرة فرص العمل والتعليم والتدريب المهني وكافة الخدمات أمام أبناء المخيمات داخل الوطن.

انتخابات اللجنة التنفيذية

قدّمت اللجنة التنفيذية استقالتها، وتم انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة على النحو التالي:

1. الأخ ياسر عرفات / أبو عمار - رئيساً. (توفي)
2. الأخ/ محمود عباس (أمينا للسر) - عضوا.
3. الأخ/ فاروق القدومي - عضوا.
4. الأخ/ ياسر عبد ربه - عضوا.
5. الأخ/ سليمان النجاب - عضوا. (توفي)
6. الأخ/ عبد الرحيم ملوح - عضوا.
7. الأخ/ محمود عودة (تيسير خالد) - عضوا.
8. الأخ/ علي إسحق - عضوا.
9. الأخ/ سمير غوشة - عضوا. (توفي)
10. الأخ/ محمود إسماعيل - عضوا.
11. الأخ/ ياسر عمرو - عضوا. (توفي)
12. الأخ/ فيصل الحسيني - عضوا. (توفي)
13. الأخ/ د. أسعد عبد الرحمن - عضوا.
14. الأخ/ د. أميل جرجوعي - عضوا. (توفي)
15. الأخ/ د. زكريا الأغا - عضوا.
16. الأخ/ غسان الشكعة - عضوا.
17. الأخ/ د. رياض الخضري - عضوا.
18. الأخ/ محمد زهدي النشاشيبي (رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني).

وافق المجلس على اقتراح الرئيس ياسر عرفات باعتبار الأخوة الآتية أسماؤهم مستشارين لرئيس اللجنة التنفيذية:

1- جمال الصوراني. (توفي)
2- جويد الغصين. (توفي)
3- محمود درويش. (توفي)
4- عبدالله الحوراني. (توفي)
5- شفيق الحوت. (توفي)

كما أكدّ المجلس ضرورة احترام النظام الداخلي للجنة التنفيذية الذي ينصّ على إسقاط العضوية عن كل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية يتغيب عن ثلاث جلسات متتالية دون عذر مقبول.

الاجتماع غير العادي للمجلس الوطني الفلسطيني 2009

بعد وفاة الدكتور سمير غوشة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وصل عدد الأعضاء المتوفين من أعضائها إلى ستة هم: ياسر عرفات، وفيصل الحسيني، وياسر عمرو، ود. إميل جرجوعي، وسليمان النجاب، ود.سمير غوشة. أي بنسبة الثلث الأمر الذي استلزم عقد اجتماع غير عادي للمجلس لوطني الفلسطيني وذلك في مدينة رام الله ـفي خلال الفترة 26-27/ 8/ 2009، من أجل استكمال عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث حضر الاجتماع 389 عضواً، إلى جانب عدد من الأعضاء المراقبين والضيوف، وكان هذا البند الوحيد على جدول أعمال الاجتماع.

وبهذا فإن وفاة سمير غوشة دقّت ناقوس الخطر بالنسبة لنصاب اللجنة التنفيذية، وهو الوضع الذي نريد تصحيحه في هذا الاجتماع، وقلتُ لو تحقق النصاب، أي الثلثين، لحوَّلت هذا الاجتماع إلى دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، ولتم انتخاب رئاسة المجلس بالكامل، وكذلك انتخاب كامل أعضاء اللجنة التنفيذية أيضا.

وبيّنتُ في كلمتي أمام أعضاء المجلس أن انعقاد هذا الاجتماع خاصة بعد وفاة الدكتور سمير غوشة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مهمٌّ جدًّا، وفسّرتُ وضع القوة القاهرة التي وصل إليها المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والاعتماد على المادة 14/ ج/ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، إذ إنّ هناك ثلاثة أنواع لجلسات المجلس الوطني ما بين عادية وطارئة وقاهرة، فالعادية يتعارض عقدها مع اتفاق القاهرة 2005، ويتعارض أيضا مع ما تم التوصل إليه في حوارات القاهرة بين الفصائل حيث تمّ الاتفاق على ملف منظمة التحرير وعلى إجراء انتخابات في الداخل وما أمكن في الخارج، لذلك، فلا نريد أن يسجّل علينا أحد أننا ضد الحوار الوطنيّ!

كما أنّ هناك نوعًا ثانيًا من الجلسات وهو الجلسة الطارئة فعندما يمتنع رئيس المجلس من الدعوة لعقد دورة طارئة للمجلس بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو ربع أعضاء المجلس كما حدث عندما امتنع المرحوم خالد الفاهوم عن تلبية الدعوة لعقد دورة طارئة للمجلس في 15/ 11/ 1984 بناءً على رغبة ربع الأعضاء، رغم ذلك عقد المجلس دورته السابعة عشرة في عمان في 15/ 11/ 1984 وتمّ انتخاب سماحة الشيخ المرحوم عبد الحميد السائح رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني.

أما النوع الثالث من الجلسات فهو: حالة القوة القاهرة حسب المادة 14/ ج من النظام الأساسي لمنظمة التحرير حيث تعقد اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس ومن يستطيع الحضور من الأعضاء اجتماعا غير عادي لاستكمال عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهذا ما نحن بصدده في هذا الاجتماع، ويعود الفضل في وضع هذه المادة إلى المرحوم أحمد الشقيري الذي كان يتحوّط لمثل هذه المواقف أي عدم القدرة على عقد دورة عادية لاختيار أعضاء اللجنة التنفيذية الذين يموتون.

وفي نهاية الجلسة الصباحية من الاجتماع، عرض الأخ أبو مازن قائمة مكونة من 6 أعضاء مرشحين لعضوية اللجنة التنفيذية بدلاً من الستة الذين توفوا، وذلك بعد سلسلة اجتماعات وحوارات بين رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية، وبعض الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية وضمت القائمة: صائب عريقات، حنا عميرة (ليس جديدا، ولكن أردنا أن نزيل أية مثالب قانونية في تعيينه كما قال الأخ الرئيس أبو مازن)، أحمد مجدلاني، صالح رأفت، أحمد قريع، وزياد أبو عمرو.

وفي الجلسة المسائية من الاجتماع ترشّح 13 مرشحا لعضوية اللجنة التنفيذية تقدموا بطلب خطيّ، و لابدّ من الإشارة إلى أنّ هناك 4 أعضاء متوفين من أعضاء اللجنة التنفيذية يمثلون الفصائل، وعضوين متوفيين يمثلان المستقلين، و المرشحون هم:

1. عبد الرزاق اليحيى
2. نبيل عمرو
3. عبد الله الحوراني (توفي)

4. عبد العزيز الحاج احمد
5. حسن خريشة
6. صابر عارف
7. المأمون التميمي
8. حنان عشراوي
9. زياد أبو عمرو
10. أحمد قريع
11. خضر أبو ندا - بموجب كتاب خطي وهو متواجد في غزة
12. فايز الأسود - بموجب كتاب خطي وهو متواجد في غزة
13. أحمد مجدلاني

وإزاء هذا العدد الكبير من المرشحين قال الأخ أبو مازن: «لقد اجتمعنا في اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني وبعض الأمناء العامين للفصائل كالعادة وبنفس التقاليد التي بدأت منذ عام 1969 حتى 1996 حيث اتخذنا القرار التالي:

1. يكون الإخوة صائب عريقات عضوا داخل اللجنة التنفيذية عن فتح، والأخ أحمد مجدلاني عن جبهة النضال الشعبي، والأخ صالح رأفت عن حزب فدا، وأردنا أنْ نؤكد شرعية عضوية الأخ حنا عميرة عن حزب الشعب، وأودّ التأكيد أنَّ تنظيماتهم هي التي رشحتهم لعضوية اللجنة التنفيذية، بينما تمَّ التوافق على اسمي المستقلين وهما أحمد قريع وزياد أبو عمرو، وهما إما مستقلين فعلا أو قريبين من المستقلين أو بحكم المستقلين وهذا تقليد بدأ من 1969 حيث كان لحركة فتح 4 أعضاء في اللجنة التنفيذية ثم أصبح 2 عام 1970 ثم عاد إلى ثلاثة عام 1971.

وفي عام 1996 اختير غسان الشكعة وزكريا الآغا وفيصل الحسيني وهم من فتح ضمن الأعضاء المستقلين، والآن قلنا الأخ أبو علاء قد يمثل القدس بدلاً من فيصل الحسيني والأخ زياد أبو عمرو قد يعوض النقص في تمثيل غزة، أما بالنسبة لحنا عميرة فكان عضواً منذ خمس سنوات بعد أنْ صوت عليه المجلس المركزي، ولكن الآن نريد أنْ نؤكد عضويته من خلال المجلس الوطني ونزيل أية مثالب قانونية قد تمس عضويته».

وقد اعترض بعض أعضاء المجلس المركزي على هذا التوزيع ومن بينهم نبيل عمرو، وحسن خريشة، وبعد ذلك حدث نقاش مطوّل داخل الاجتماع، تمخّض عن حسم عضوية ممثلي الفصائل وهم: صائب عريقات عن فتح، وأحمد مجدلاني عن جبهة النضال الشعبي، وصالح رأفت عن حزب فداء، وحنا عميرة عن حزب الشعب الفلسطيني، حيث رفعت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس أياديها بالموافقة عليهم وأصبحوا أعضاء جدداً في اللجنة التنفيذية، حيث عارض ذلك 8 أعضاء، وامتنع عضو واحد عن التصويت.

وبعد ذلك أعلنتُ عن قائمة المرشحين للتنافس على مقعدي المستقلين في اللجنة التنفيذية وهم: أحمد قريع وحسن خريشة وحنان عشراوي وعبد الله الحوراني ونبيل عمرو، وتمّ البدء بإجراءات التصويت وتوزيع أوراق الاقتراع على الأعضاء لكن حدثت مقاطعة من طرف الأخ أحمد قريع الذي قال: «إماْ يتمّ التوافق على جميع الأعضاء كما جرت العادة، وإما أنْ يقال أننا لا نريد اسماً معينا، فليقل ذلك في العلن، وعملية الاستثناء مرفوضة، ويجب أنْ يخضع الجميع للانتخابات». وقد أعلن نبيل عمرو انسحابه، وبقي:

1. أحمد قريع
2. حنان عشراوي
3. عبد الله الحوراني
4. حسن خريشة

وتمّ تشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات مكونة من الإخوة :

1. أحمد الفرا
2. صلاح زحيكة
3. موسى أبو زيد
4. عبير الوحيدي
5. عبيدة الكاظمي
6. محمد سالم
7. أمين مقبول

8. نهاية السقا
9. نبيل عبد الرازق
10. أحمد صخر بسيسو
11. فايزة أبو الهيجا

وبعد ذلك تمت المناداة على أسماء أعضاء المجلس الوطني وتسليمهم بطاقات الانتخاب حيث يجب على المنتخب اختيار اثنين فقط من الأربعة مرشحين وأي زيادة أو نقصان فإنّ الورقة تعدّ لاغية.

وبعد عملية الانتخاب والفرز أعلن رئيس لجنة الإشراف على الانتخابات، النتائج على النحو التالي:

1. أحمد قريع 234 صوتا
2. حنان عشراوي 182 صوتا
3. عبد الله الحوراني177 صوتا
4. حسن خريشة 35 صوتا

وبالتالي فإن الفائزين هما اللذان حصلا على أعلى الأصوات وهما:

1. أحمد قريع 234 صوتا
2. حنان عشراوي 182 صوتا

وبعد ذلك صادقت رئاسة المجلس على النتائج، ثم تمّ اعتمادها، ومن ثمَّ أعلنتُ انتهاء أعمال الاجتماع غير العادي للمجلس الوطني الفلسطيني في تمام الساعة الرابعة فجراً من يوم الخميس الموافق 27/ 8/ 2009.

* * *

في موسكو بعد الكويت

أثناء زيارتي لموسكو في نيسان/ إبريل 1991 جلست مع عدد من الأكاديميين الروس ورجال السياسة المتعطشين للمعرفة والخائفين على مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، ودار بيننا حوار تناول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والمنطقة وما وصلت إليه، والأهداف التي يمكن تحقيقها في ظل هذه الظروف الصعبة التي نمر بها. ومن خلال عدد من الأسئلة التي وُجّهت لي، والأجوبة التي أعطيتها لهم، وبالنظر لأهمية تلك الأسئلة وعمقها، وعلاقتها المباشرة بتطورات الأحداث العاصفة التي نمر بها، أرى من المفيد إدراج تلك الأسئلة وأجوبتي عنها كاملة في هذه المذكرات. وقد جاءت الأسئلة والأجوبة على النحو التالي:

- ما الأسباب الرئيسية لحرب الخليج حسب رأيكم؟

- الأسباب هي اقتصادية وإستراتيجية، هناك عجزٌ في موازنة الخزانة الأمريكية وهي تحاول أنْ تسيطر على البترول في العالم. وإذا ما استطاعت تحديد سياسة دول الخليج واقتصادها فإنها ستتمكن من حلّ مشاكلها الاقتصادية، وكذلك مساعدة إسرائيل. كما أنّ بعض الدول العربية، وعلى رأسها العراق، لها مصالحها الخاصة التي تتناقض مع مصالح الولايات المتحدة.

التناقض الأوّل بدأ في منظمة الأوبيك حيث طلبت الولايات المتحدة من الدول الخليجية زيادة إنتاجها النفطيّ فوق الحصص المقرّرة لها، فأدت الزيادة إلى خفض سعر البرميل في السوق العالمي إلى 9 دولارات للبرميل الواحد.

ويقول العراق إنّ هذا القرار سيلحق به خسائر فادحة لأنّ سعر البرميل الواحد إذا بقي عند سعر 21 دولارًا فإنّ دخل العراق السنويّ سيكون 28 مليار دولار، سبعة منها لتسديد ديونه الخارجية، وسبعة منها لموازنته العامة، و7 مليارات دولار لتطوير وتنمية اقتصاده. فإذا ما تمكّنت الولايات المتحدة من ضبط سعر البرميل والسيطرة على سعره ليظلّ 9 دولارات فإنّ دخل العراق السنوي، في هذه الحالة، 7 مليارات دولار فقط، أي ما لا يكفي لسدِّ حاجاته تجاه الديون التي ترهق كاهله بعد خسائر الحرب العراقية الإيرانية.

هذا الوضع يعني أنّ العراق يجب أنْ يعلن إفلاسه ويبيع أسلحته ويسرّح جيشه؛ لأنّه مضطر أنْ يُطعم شعبه. وبيع أسلحته وتخفيض عدد قواته العسكرية تمثل المطالب الأمريكية التي تخدم إسرائيل حليف الولايات المتحدة والإبقاء عليها القوة الأكبر في المنطقة. فالعراق هو الدولة العربية الوحيدة التي لم توقع اتفاقًا لوقف إطلاق النار مع إسرائيل. العراق لا يعترف أيضاً بقرار مجلس الأمن رقم 242. والعراق بقدراته العسكرية يعادل قوة (إسرائيل) وقد يزيد عنها أيضًا، لهذه الأسباب مجتمعة أصبح العراق خطراً على إسرائيل، ولا بدَّ من إضعافه بكل وسيلة.

يعتقد البعض أنّ القيادة الفلسطينية تصرفت خطأً في مجرى هذا الصراع، لكننا منذ البداية أعلنّا موقفنا أننا لا نساند احتلال الكويت، كما أننا اقترحنا، في مؤتمر القمة للدول العربية المنعقد في القاهرة، تشكيل لجنة من أربع دول عربية للقاء الرئيس صدام حسين، وعلى رأس هذه المطالب الانسحاب العراقي، ونحن نصحنا العراقيين بسحب قواتهم من الكويت، من واقع رؤيتنا أنّ الرابح الوحيد من هذه الحرب هو (إسرائيل).

وكنّا نرى وجود إمكانيّة وفرصة لحل المشكلة داخل البيت العربي، وقد تبنّت منظمة التحرير الفلسطينيّة هذا الحلّ، نحن لم نقف مع العراق ضد دولة الكويت، ولكننا وقفنا ضد أمريكا. وفي 18/ 9/ 1990، قدّمنا مذكرة إلى الأمم المتحدة أكّدنا فيها أنّ حلَّ هذه المشكلة يبدأ بانسحاب القوات العراقية من الكويت.

من المؤسف أنّ الولايات المتحدة تكيل بمكيالين في حلّ النزاعات العالمية؛ فإذا ما تعلّق الأمر بإسرائيل فإنها تعدُّ قرار مجلس الأمن توصية فقط. فهي تؤيد إسرائيل في قولها أن قرار 242 قرار إجرائيٌّ يحتاج إلى مفاوضات بين الطرفين حتى تصل إلى تفاهم حول

تطبيقه، وإذا تعلّق الموضوع بغير إسرائيل من الممكن أنْ تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لتنفيذه وفقاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

عندما قامت إسرائيل وانجلترا وفرنسا بالعدوان على مصر عام 1956 حذر الاتحاد السوفييتي دول التحالف قائلاً: إنه في حال استمرار العدوان فإنه سوف يضطر للدفاع عن مصر بصواريخه. فقامت الأمم المتحدة بإصدار قرار طالبت فيه بوقف العدوان والانسحاب من قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء. إنّ بيان الاتحاد السوفييتي وكذلك موقف الولايات المتحدة وقرار الأمم المتحدة بإدانة العدوان أسهمت في خلق الظروف المناسبة لوقف العدوان وإعادة الأراضي المحتلة إلى مصر بما فيها قطاع غزة، ولكن في سنة 1967 عندما حصل الاعتداء الإسرائيلي على كلٍّ من مصر والأردن وسوريا، فقد استطاعت إسرائيل تغيير موقف الولايات المتحدة؛ إذ لم يتضمن القرار نصّاً صريحاً يأمر القوات الإسرائيلية بالانسحاب إلى الحدود التي انطلق منها الاعتداء قبل وقوع العدوان. وأصرّت الولايات المتحدة فقط على وقف إطلاق النار متجاهلة أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي القاضي بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة.

وعدت الولايات المتحدة دولاً عربية بأنها ستكون راعية للسلام وستحلّ مشكلة الشرق الأوسط والنزاع العربي الإسرائيلي من خلال تنظيم مؤتمر دولي للسلام، ونسي العرب أنّ هذا الاتفاق يتعارض مع التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ومن أجل أنْ تصل الولايات المتحدة إلى أهدافها الإستراتيجية المتمثّلة في السيطرة السياسية والعسكرية على الخليج والمنطقة كلها، ومن ثَمَّ حصولها على مئات المليارات من الدولارات فقد عملت على ترتيب ما سمي مؤتمر مدريد في سنة 1991.

- من يدعمكم؟ وكيف؟

- إنّ القرار بمحاصرتنا مالياً صدر من قبل الولايات منذ العام 1985، وذلك لتجفيف موارد (م.ت.ف) المالية. وقد أرادت دول الخليج إرسال مساعداتها مباشرة إلى الجهات المعنية بهذه المساعدات، وليس عبر (م.ت.ف)، ومنظمة التحرير وافقت على ذلك وأعطتهم حتى عناوين المستشفيات والمدارس والجامعات وغير ذلك لإرسال مساعداتهم، ولكن حتى هذه المساعدات المباشرة لم تشكل سوى عُشر المساعدات التي

كانوا يرسلونها قبل ذلك. وعلينا ألاّ ننسى مدى الخسارة التي لحقت بنا بسبب انحسار العائد الذي كان يأتي المنظمة من الفلسطينيين في دول الخليج، وأموال الجباية المخصصة لمنظمة التحرير من دخول العاملين الفلسطينيين. إنّ وضع منظمة التحرير الفلسطينية أصبح الآن صعباً جداً؛ وذلك لأنَّ دول الخليج اتخذت قراراً رسميّاً بقطع المعونات عن فلسطين والأردن. نحن كنا مضطرين لإعلان التقشف وربط الأحزمة واختصار النفقات والآن ما عندنا أصبح يكفينا لمدة عامين على أمل أنْ نجد خلالها مخرجًا.

- ما هو تقييم الفلسطينيين لمستقبل الاتحاد السوفييتي؟

- نحن نأمل أنْ تتكاتف الشعوب السوفيتية، وألاّ تسمح بالانقسام أو الحروب الأهلية. الشعوب السوفييتية ومن خلال مجلس السوفييت الأعلى سوف تجد الحلول لكل المشاكل. أنا لا أعتقد أنّ هناك أيّ مواطن سوفييتي يُحبُّ وطنه يقبل أنْ يدخل الاتحاد السوفييتي القرن الحادي والعشرين وهو عدة دول ضعيفة تتقاسمها النزاعات العرقية وليس كدولة عظمى.

في المجال الاقتصادي، للأسف الشديد، المنتصر الحقيقي في الحرب العالمية الثانية أصبح في مرتبة المهزوم من الناحية الاقتصادية أكثر من الدول المهزومة الأخرى. إنّ دولتكم تحاول أنْ تغيّر نظام العلاقات الاقتصادية، وتتجه باتجاه العلاقات الرأسمالية، ولكن يجب ألاّ ننسى أنَّ تطور الدول الرأسمالية أخذ منحى اشتراكيّاً بنسبة ما أثناء تطورها، مستندة على المبادئ والأسس التي وضعها كارل ماركس وفريدريك إنجلز.

لا يجبُ على الاتحاد السوفييتي أنْ يُحطّم النظامَ الاقتصاديَّ القديم وينتظر بداية نظام جديدة، بل يجب إنشاء النظام الجديد إلى جانب النظام القديم وإدخال وبناء نظام متكامل لإكمال النواقص التي يرونها، وذلك لأنه من الخطأ هدم كل شيء مسبقاً.

- مسألة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل. ما موقفكم بالنسبة لهذه المسألة؟

- فيما يخصّ الهجرة اليهودية، الولايات المتحدة وإسرائيل يشنّان حرباً دعائية وبشكل مستمر ضدّ الاتحاد السوفييتي ويتهمانه بأنه لا يطبق حقوق الإنسان، ولا يسمح

لليهود بمغادرة الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل. وفي الماضي كان حوالي 90 في المائة من المهاجرين اليهود يذهبون إلى أوروبا ويرفضون الذهاب إلى إسرائيل. أمّا في الوقت الحالي فالاتحاد السوفييتي لا يعارض سفر المواطنين السوفييت إلى الخارج، فأصبح يقدّم لليهود تذاكر سفر باتجاه واحد هو إسرائيل، وعندما يصل اليهودي السوفييتي إلى إسرائيل يُصادر جواز سفره السوفييتي ولا يُعطى له جواز سفر إسرائيليّ، إلا بضمان عدم المغادرة قبل 5 أعوام، ويرسل للخدمة في الجيش.

لقد بنت إسرائيل مطاراً جديداً لاستقبال المهاجرين الذين حالما يصلون يرسلون فورًا لتعلم اللغة العبرية التي لا يعرفونها. لقد قدّمت الولايات المتحدة المساعدة لإسرائيل بشرط ألاّ تبنى مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، وقدمت لها 400 مليون دولار مقابل ذلك الغرض. لنقل مثلاً، إنّ إسرائيل قررت عدم توطين اليهود السوفييت داخل الأرض المحتلة، ولكن عدم بناء بيوت داخل إسرائيل يسبب أزمة سكن وارتفاع في أسعار السكن، وهذا يؤدي إلى هجرة اليهود الذين هم من الدول العربية والإفريقية في الأصل للعيش داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك لأن أجرة السكن أقل، لذلك هجرة اليهود السوفييت ستعود بالضرر لأنهم سيزيدون عدد المستوطنين والمستوطنات.

إنّ 200.000 يهودي وصلوا إلى إسرائيل، يملأون الأراضي المحتلة، حيث يعيش مليون وسبعمائة ألف فلسطيني بمساحة ضيقة، وهذا يعني الطرد للفلسطينيين من أراضيهم. ويجب ألاّ ننسى أنه من بداية سنة 1948 ذهب كثير من الموظفين والعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في الخليج، لأنهم لم يجدوا فرصًا للعمل في وطنهم، وهؤلاء حرموا من العودة ولا يجوز أنْ يحلّ محلهم من ولد في روسيا أو غيرها، ولن يطول الوقت حتى يفهم المهاجرون السوفييت أنّ الحياة في الاتحاد السوفييتي كانت أفضل لهم؛ لأنّ أراضي فلسطين صغيرة جدا، ومواردها محدودة، ولم تكن تكفي المواطنين الأصليين حتى قبل الهجرة اليهودية وإنشاء دولة إسرائيل.

نحن نعتبر أنّ الاتحاد السوفييتي من جانبه يخرق حقوق الإنسان في العودة إلى وطنه، في حين أنه يسهم في منح المهاجر اليهودي الذي ينتزع منه جواز سفره ويهاجر إلى إسرائيل حقًّا في الإقامة الدائمة.

وإذا أرادت إسرائيل توطين اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة فعليكم أنْ تعلموا أنّ مساحة الأرض المحتلة صغيرة 5 آلاف كم^2 مربع ويعيش عليها 1.7 مليون فلسطيني، وهناك 5 ملايين لهم الحق بالعودة إلى أراضيهم، وهم اللاجئون والنازحون الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق.

فكيف يمكن إرسال مهاجرين جدد؟ كيف من الممكن لهذه الأرض أنْ تحمل هذا العدد من البشر؟ إسرائيل بدأت بطرد الفلسطينيين وتفتعل المجازر مثل مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982 وتفتعل حروباً جديدة تجني بنتائجها تدمير كلّ الشعب الفلسطيني والعربي وطرده من أرضه.

– أزمة الخليج أدت إلى أنّ اللاجئين الفلسطينيين أصبحوا بلا مأوى، ما رأيكم في هذه المسألة؟

– خسارتنا كانت أكبر الخسائر، نحن خسرنا كما قال الأخ ياسر عرفات 14 مليار دولار، وهي ممتلكات شركاتنا والأفراد. وأكثر من 300 فلسطيني قتلوا. كما أنّ (م.ت.ف) خسرت الدعم المالي من الفلسطينيين، وكانوا أغنى تجمّع فلسطيني في العالم، لقد هجر أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألف فلسطيني إلى الأردن، مما أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية (كارتفاع الأسعار وغيرها من المشاكل)، وأنا لا أعتقد أنه سيسمح لهم بالعودة.

– الدولة الفلسطينية أعلنت في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وأكثر من 100 دولة اعترفت بها وأقامت علاقات دبلوماسية معها، ما هي التصورات المستقبلية؟

– الدولة موجودة، وهذا يعني أنّ الاستقلال بالرغم من محدوديته إلاّ أنه موجود وهذا ما تدلُّ الانتفاضة على وجوده، وذلك لأنَّ كثيراً من القرى الفلسطينية لا تستطيع إسرائيل دخولها. وهو أمر يعترف به الإسرائيليون. وفي نهاية المطاف سوف يصل الفلسطينيون إلى الحرية.

بعد إعلان دولة فلسطين إسرائيل تُعدُّ محتلة ليس لأراضٍ مختلف عليها، وإنما لأراضي الدولة الفلسطينية. نحن لنا الحق في إنشاء دولتنا وحتى قبل أنْ يأتي اليهود إلى فلسطين؛ لأنَّ فلسطين كانت تدخل ضمن الإمبراطورية العثمانية، والسيادة عليها بعد سقوط الدولة العثمانية انتقلت للشعب الفلسطيني.

إنّ العلماء والمؤرّخين والسياسيين يعتبرون أنه بعد انفصال فلسطين والعراق وسورية ودول أخرى عن الإمبراطورية العثمانية، فإنّ السيادة على هذه الأراضي تحولت إلى شعوب هذه الدول، هذا ما ورد في اتفاق سايكس-بيكو (1916). فالمادة (22) لعصبة الأمم المتحدة وضعت هذه الدول تحت المجموعة (أ) والنظام الانتدابي على هذه المجموعة كان يعني تحضير هذه الدول ومساعدتها على الاستقلال الكامل.

وبدلاً من إعطاء الشعب الفلسطيني حريته وحقّه أدت المؤامرة الصهيونية العالمية إلى أنْ تتخذ الأمم المحتدة قرارًا بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة يهودية وأخرى عربية. وبذلك قسمت السيادة لدولتين بدلاً من واحدة من وجهة نظر القانون الدولي، الدولة الفلسطينية موجودة أصلاً وسابقة في وجودها على الدولة اليهودية، واقتطاع مساحة 54٪ للدولة اليهودية لا يغير في شيء على الدولة الأصلية، باكستان مثلاً لم يتأثر وجودها بنقص مساحتها بسبب انفصال بنغلادش عن أراضيها، والمفروض أنْ يعترف المجتمع الدولي بهاتين الدولتين، وليس بدولة واحدة فقط، ولا يجوز له أنْ يسمح لإسرائيل باحتلال أراضي الدولة الفلسطينية كلّها.

إنّ للشعب الفلسطيني تاريخاً وثقافة وحضارة عريقة، وعلى أرضه ولدت الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية، وهو محروم من حقوقه هذه منذ أكثر من 44 عاماً. ولو أنّ هذا الشعب أعطي الإمكانية لبناء دولته منذ عام 1967 والعيش بحرية لكان الآن وصل بتطوّره إلى حدّ لا يقل عن أي دولة أخرى. من يتحمل هذه المسؤولية؟ مسؤولية إيقاف تطور شعب بأكمله؟

- العالم يراقب بشكل سلبي الوحشية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من تدمير البيوت، وإغلاق المدارس والجامعات، أو سرقة المياه من المناطق العربية وتدمير المزروعات، وقتل الأطفال وسياسة الطرد الجماعي. ماذا تقولون للعالم المتحضّر كفلسطينيين وأحفاد للسيد المسيح؟

- أنا أقول إنّ المسيحيين والمسلمين تآخوا عندما صلّى عمر بن الخطاب على مدخل كنيسة القيامة وذلك تعبيراً عن احترام الإسلام للديانة المسيحية ولم يُصلّ في داخل

الكنيسة، لهذا، وتعبيراً عن احترام المسيحيين للديانة الإسلامية أعطوه مفتاح الكنيسة، ومنذ ذلك الوقت ما تزال هذه المفاتيح بيد عائلة فلسطينية مسلمة.

إنّ الثقافة والحضارة التي أتت بها الديانة المسيحية تحمل المجتمع الدولي مسؤولية وقف إراقة الدماء على أرض السلام والنور. الاتحاد السوفييتي يتحمّل المسؤولية أكثر من أي دولة أخرى في المشاركة بحل مسألة القضية الفلسطينية، حتى قبل أنْ يكتشف كريستوفر كولومبوس أمريكا، كان لروسيا مدارسها وكنائسها ومعابدها في فلسطين، حتى أنّ هناك حيًّا في القدس يسمى (المسكوبي) وفي أطراف موسكو هناك مدينة اسمها (القدس الجديدة) حيث بُنيت هناك كنيسةٌ روسيةٌ تعدُّ نسخة طبق الأصل عن كنيسة القيامة في القدس.

يجب على العالم أنْ يوقف محاولات إسرائيل الرامية إلى توطين المهاجرين الذين لم يولدوا ولم يعيشوا في فلسطين والذين يعتبرون مواطنين لدول أخرى، وعلى العالم إدانة طرد الفلسطينيين من أراضيهم.

في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 وضعنا خطة للسلام لحلّ القضية الفلسطينية، تضع نهاية لهذه الحرب على أرضنا. نحن وافقنا على إنشاء دولتين؛ إسرائيلية وفلسطينية، ولكن إسرائيل لا تريد ذلك، وكذلك الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) مرات عديدة في مجلس الأمن عند التصويت على حلِّ المشكلة الفلسطينية، حارمة شعباً من حقّه في الحريّة والاستقلال.

- في هذه الظروف ألم يحن الوقت بعد لإلغاء حقِّ النقض (الفيتو) الذي لا يخدم حقوق الشعوب وعلى العكس يستعمل في الدفاع عن المعتدي والحلفاء، والمصالح الخاصة...الخ؟

- لو لم يكن هناك حقُّ (الفيتو) لكان هناك منذ زمن بعيد قراراتٌ جذرية وعملية أخذت من أجل حماية الشعب الفلسطيني والدفاع عنه. إذ يجب أن تكونَ هناك ديمقراطية في العلاقات الدولية خاصة في أروقة الأمم المتحدة. لقد جاء الوقت الذي يجب أنْ تتوقف فيه الولايات المتحدة عن حماية المجرم الدولي والمعتدي. في النهاية العدالة يجب أنْ تسود، ولا يجوز للاتحاد السوفييتي وفرنسا وانجلترا والصين أنْ تسمح بإلغاء دورها

المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لها حقوق وصلاحيات متساوية، وبعد انتهاء حرب الخليج وعودة الكويت إلى أهلها لا يجوز أنْ يستمر الحصان الأمريكي الجامح في اغتصاب سلطة القرارات الدوليّة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن... ويا ويل الشعوب الصغيرة من سياسة وحيد القرن بدلاً من تعددية الأقطاب في العالم.

* * *

الباب الرابع

المرحلة الانتقالية

منذ عام 1994-2011

1

مؤتمر مدريد للسلام ومعركة التمثيل الفلسطيني

دواعي المؤتمر

في هذا المجال كنت قد أعددت بحثاً حول مؤتمر مدريد؛ دواعيه، ومعركة التمثيل الفلسطيني. وذلك بعد أن أعلن جورج بوش في 6/ 3/ 1991 تحرّكاً جديداً من أجل نزاع الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن 242، و338 وعلى قاعدة الأرض مقابل السلام، وقام بيكر بسبع جولات تشبه جولات جونار يارنغ التي ذهبت أدراج الرياح، وسيثبت الواقع أن إسرائيل وأمريكا تتبادلان الأدوار وتلعبان في الوقت الضائع، ولن يكون الهدف من هذا التحرّك الأمريكي سوى تمكين إسرائيل من استغلال حالة اللاحرب واللاسلم حتى تتمكن من إكمال الزحف الاستيطاني وإغراق فلسطين بمليون يهودي جديد، خاصة أن إصرارها على عدم وقف الاستيطان وفشل أمريكا في وقف الاستيطان سيجعل ثلاثة مسببات قادمة كافية لخلق واقع ديمغرافيّ جديد على الأرض يقلب الموازين رأسًا على عقب.

فإذا كانت أمريكا صادقة في إعلانها المُتضمّن أن الحلّ يقوم على أساس القرارين 242، و338 فأن ذلك يعني أنها تتبنى أمرين أحدهما موضوعيّ والآخر إجرائي. فأمّا الأمر الموضوعي فيرتبط بتنفيذ الالتزامات المقابلة في قرار 242 بالانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية مقابل السلام. وأمّا الأمر الإجرائي فيتمثّلُ في عقد مؤتمر دوليّ للسلام تطبيقاً للقرار 338 الذي قرر أنْ تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم.

وإذ دارت التفسيرات المتناقضة حول المقصود بالإشراف الملائم، فقد حسم هذا الخلاف قرار جديد لمجلس الأمن الدولي تحت رقم «334» صدر في 15 كانون الأول/ ديسمبر سنة 1973، عبّر فيه سكرتير الأمم المتحدة العام عن مباركته عقد مؤتمر السلام في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة، وأعرب عن أمله في أن يحقق المؤتمر سلامًا عادلاً ودائمًا في الشرق الأوسط، كما طالب السكرتير العام لمجلس الأمن الدولي أن يؤدّيَ دوراً كاملاً وفعالاً في سبيل إنجاح هذا المؤتمر[1].

وصدر بيان مشترك من الرئيسين فورد وبريجينيف في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1974، يشدّد على ضرورة أخذ مصالح شعوب المنطقة المشروعة بما فيها الفلسطينيون بعين التقدير والعناية، وعلى ضرورة عقد مؤتمر السلام، غير أنّ الولايات المتحدة ماطلت في موعد عقده خدمة لإسرائيل، كما صدر في دمشق بيان سوفييتي سوري يؤكد على أهميّة عقد المؤتمر وبإشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيه.

وعلى إثر توقف اجتماعات مؤتمر جنيف للسلام وتولي كيسنجر سياسة الخطوة خطوة التي فشلت في المرحلة الأولى، حاولت الولايات المتحدة العودة إلى مؤتمر السلام، ولكنّ إسرائيل استطاعت إجهاض ذلك بعريضة وجهت إلى الرئيس فورد موقعة من «76» عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ.

وجاءت بدايات الحرب الأهلية في لبنان بتخطيط إسرائيلي لإشغال المنطقة عن فكرة المؤتمر الدولي للسلام بعد أنْ استطاعت إسرائيل أنْ تحصل من الولايات المتحدة على تعهّد في سنة 1975 بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو التفاوض معها قبل قبولها

(1) أول من طرح فكرة المؤتمر الدولي للسلام، كإطار للمفاوضات، هو الرئيس شارل ديغول في عام 1968 الذي طالب بدعوة الدول الكبرى لإجراء مفاوضات تؤدي إلى تطبيق قرار 242 ثم قدّمها السادات إثر حرب رمضان عام 1973. ثم تجدد عرض الفكرة في عام 1977 إثر البيان الأمريكي السوفييتي الذي دعا إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام ثم تراجعت عنه أمريكا بضغط من إسرائيل وتجددت الفكرة في عام 1985، بما أعلنه الملك الحسين آنذاك. وقررت الجمعية العامة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وأشارت إلى موقف أمريكا وإسرائيل المناهض لعقد هذا المؤتمر وكررت ذلك في عامي 1986، 1987.

لقراري مجلس الأمن 242 و338 وأنها ستنسق سياستها مع إسرائيل في مؤتمر جنيف، وأنها ستوافق على أن تكون المفاوضات على أساس ثنائي بين إسرائيل وكل دولة عربية.

ومنذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا تقف الولايات المتحدة الأمريكية عقبة كأداء في وجه عقد المؤتمر الدولي على الرغم من أنه سينعقد برئاستها[1].

ويقول محمود رياض «من المعيب أن تضع الولايات المتحدة شرطاً للتفاوض مع المنظمة مفادُه الاعتراف بالقرار «242»؛ لأنَّ الولايات المتحدة ذاتها هي التي أصرّت في عام 1967 على عدم مناقشة القضية الفلسطينية، وأنْ يقتصر قرار «242» على إنهاء النزاع الذي نشب بين الدول العربية وإسرائيل عام 1967، وهذا الإصرار على المنظمة أن تعترف بالقرار «242» فيه تشويه للحقيقة بالنسبة للقرار ومضمونه والمقصود منه وضع العراقيل أمام إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد استجابت للشروط التي وضعتها أمريكا وإسرائيل في معاهدة 1975، فأن ذلك لم يؤد إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام.

وبعد حرب الخليج كيف يمكن أن نصدّق أن بوش وبيكر جادّان في تسوية النزاع من خلال أي مؤتمر للسلام، سيّما أن إسرائيل كانت قد وضعت فيتو على عودة المؤتمر الدولي للسلام الذي انعقد في جنيف تطبيقاً للقرار «338» الذي تعدّه إطاراً إجرائيّاً وغير ملزم؟ ومن المؤسف أنّ بيكر قد تنازل بسرعة عن هذا الإطار الدولي وعرض على إسرائيل الموافقة على مؤتمر إقليمي للسلام. وهو ما سبق أنْ طرحه شامير على عصمت عبد المجيد في 20/ 7/ 1987، بديلاً للمؤتمر الدولي. وكان تعليق د. عبد المجيد أنّ هذا يعيد عقارب الساعة ثلاث سنين إلى الخلف، وذلك لأنَّ المؤتمر الدولي تحضره دول المنطقة

---

(1) حاول الرئيس كارتر الدفع لعقد مؤتمر جنيف لبحث الحل الشامل بعد أنْ أعلن عن ضرورة قيام وطن قومي للفلسطينيين. وهكذا فإنّ من مهازل القدر أنّ من حصلوا على وطن قومي في عام 1917، وبعد عام 1922، هم الذين يرفضون أن يكون للفلسطينيين وطن قومي، وأمام الحرج الإسرائيلي اندفع المتطرف بيغن إلى السلطة عبر انتخابات مبكرة وأعلن رفض قيام دولة فلسطين ورفض العودة إلى حدود حزيران/ يونيو 1967، وأن إسرائيل حررت يهودا والسامرة، ثم أعلن عن إنشاء مستوطنات جديدة.

فقط دون الدول الكبرى، كما رفض استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية واستئناف مباحثات الحكم الذاتي.

أهداف المؤتمر وصلاحياته

من المفروض أنْ تكون أهداف المؤتمر، حسب ما أعلنه الرئيس بوش، تطبيق القرار «242»، ولكننا نلاحظ أنه إذا كان الموقف الأمريكي قد انحاز إلى جانب إسرائيل بإعلانه أنَّ أساس الحل هو قرار «242» وليس الحلّ ذاته، فإن ذلك يعني أن هذا هو بداية التراجع الأمريكي بهذا الصدد. وإذا كان الرؤساء الأمريكيون قد تعهدوا بتنفيذ الانسحاب خلال عدة أشهر ثم تنازلت الإدارة الأمريكية فإنّ ما رشح من أخبار اللقاءات السبعة التي قام بها بيكر لا تبشّر بأنّ أمريكا ستتصرف بنفس المعيار الذي تصرفت به عندما رفض العراق الانسحاب طوعاً من الكويت؛ ففي الصراع العربيّ - الإسرائيلي تصبح قرارات الدولية ومجلس الأمن «242» و«338» قراراتٍ تنزل إلى مستوى التوصية، وتحتاج إلى مفاوضات توفيقية إذا لم تؤد إلى نتيجة بين إسرائيل والدول العربية.

وهكذا تتوقف جهود السلام وتستمر حالة اللاسلم واللاحرب التي تمكّن إسرائيل من استكمال برنامج استيطانها واستيلائها على الأراضي المتبقية في الضفة والقطاع. أما في أزمة الخليج فقد رافق القرارات التي صدرت إرادة عسكريّة قامت بها القوى العسكرية الأمريكية والحليفة لتنفيذ تلك القرارات بالقوة.

ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وعدت بتنفيذ الانسحاب خلال ستة أشهر، ولم تفعل شيئاً بينما جرى تدمير العراق اقتصادياً وعسكرياً خلال أقل من ستة أشهر إضافةً إلى محاولة معاقبته بتقسيمه إلى ثلاث دول ومحاصرته وتجويعه قبل مرور ستة أشهر من شنّ الحرب عليه.

وإذا كان المؤتمر الدوليّ الذي انعقد في جنيف سنة 1973 قد اقتصر على مصر وإسرائيل، وتحوّل فيما بعد إلى لجنة عسكرية، ومحادثات ثنائية فلن تكون أهداف المؤتمر المحلي للسلام سوى هذه النتائج، حيث المسار المزدوج ذاته الذي تسارع في حلّ قضية سيناء وتباطأ في إيجاد حلّ للأراضي الفلسطينية المحتلة، بل كان النجاح في الأولى على حساب عدم النجاح في الثانية.

وإذا فرضنا جدلاً أنَّ المؤتمر انعقد بحضور (م.ت.ف) فإنّ المتوقّع أنَّ القطار الإسرائيلي العربي سيصل إلى معظم محطاته خاصة إذا وافقت الدول العربية على التطبيع وإقامة العلاقات الاقتصادية والمشاركة في المياه وعدم اشتراط وقف الزحف الاستيطاني. أما القطار الإسرائيلي الفلسطيني فسيبقى متوقفاً أمام العديد من العقبات التي تخترعها إسرائيل من أجل تسويغ عدم الانسحاب من القدس والضفة والقطاع.

والمفاوض الإسرائيلي متعنّت صابر لا ييأس كما فعل في مفاوضات طابا التي استمرت أكثر من سنتين يكون خلالها قد زاد الاستيطان واستقدم مئات الآلاف من اليهود، وهو بارع في استثمار خلافات الرأي بين الدول العربية، كما هو حاصل الآن من اختلافات في الموقف الفلسطيني، ويحاول أنْ يحدث خلافاً بين الاجتهاد الأردني والاجتهاد الفلسطيني ينفذ منه لتعطل المفاوضات، كما أنه يتمسّك بالمستوطنات مستنداً على النص الإنجليزي في قرار «242».

مما يفرض علينا أنْ نواجه هذا التصلّب الإسرائيلي الذي ثبت أنه واحد وموحدّ على الرغم ما قيل عن خلاف بين الليكود والعمل في السنوات التي أعقبت سنة 1985، وحكومة الرأسين عندما ظنّ المراقبون أنهما سيصطدمان وستنفجر الأمور في إسرائيل، غير أنّ رضوخ بيريز لما أراده شامير يفنّد التحليلات كلها، بعد أن أمضى العرب سنوات ثلاثاً مع السراب والحلم الكاذب بأنَّ وزير الخارجية بيريز سيفعل شيئاً يحقق تسوية من خلال مؤتمر دولي للسلام.

إنّ أهداف المؤتمر العامّة تتمثّل في تحقيق تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي جملة واحدة. ولكن الهدف الخاص هو اصطياد الجانب السوري بنفس الأسلوب الذي تم بالنسبة لاصطياد الجانب المصري[1] من أجل تحقيق حلٍّ منفرد يعيد الجولان منزوع السلاح في مقابل الخروج من حلبة النزاع وترك الجانب الفلسطيني وحده يواجه إسرائيل ومن ورائها أمريكا.

(1) كان جمال عبد الناصر يقول لقيادة الثورة: يريدون اصطياد الحوت الكبيرة (يقصد مصر) وهذا ما فعلوه في عهد السادات.

والحلُّ الأمثل في مواجهة ذلك، أنْ تتجاوب سوريا والأردن ومصر ولبنان وفلسطين بعقد اجتماع خماسيّ[1] يكون هدفه وضع إستراتيجية واحدة للتفاوض مع العدو الصهيوني، وهذه الإستراتيجية يجب أنْ تقوم على الثوابت الآتية:

1. التمسّك بقرارات الأمم المتحدة في إطار الشرعية الدولية.

2. التمسّك بمقدمة القرار «242» في مواجهة ادعاء سقوط (أل التعريف) من الأراضي في النص الإنجليزي: (عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة).

3. التمسّك بالقرار «181»؛ ذلك أنّ الحدود الآمنة التي تطالب بها إسرائيل هي الحدود الواردة في قرار التقسيم، وأنّ القول بأنه لا حدود لها يسلخ عنها الاعتراف بأنها دولة؛ لأنَّ من شروط قيام الدولة تحديد الإقليم بحدود معروفة براً وبحراً، وأنّ هذه الحدود معروفة للأمم المتحدة وللدولة الأردنية التي عرضت بعد إعلان البندقية مرابطة قوات دولية كوسيلة أمان بين حدود إسرائيل وحدود الدولة الفلسطينية[2].

4. تأكيد التمسّك بالدولة الفلسطينية المستقلة بعد أنْ أصبح المعترف بها أكثر عدداً من الدول التي اعترفت بإسرائيل.

5. إبراز دور الانتفاضة والحرص على تطويرها وعدم الموافقة على طلبات الأمريكان وبعض الأوروبيين (هولندا مؤخراً) بإيقافها مؤقتاً أو نهائيّاً.

6. جعل القدس الشريف محوراً لتأجيج الثورة العربية والإسلامية في نفوس العرب والمسلمين بوصفها مركزاً لاستقطاب دوليّ للقضية الفلسطينية.

7. الحرص على عدم حصول ثغرات في أي اتفاق، كمأزق (أل التعريف في قرار «242»)، أو الغموض الذي وقع فيه الجانب المصري في اتفاقه مع إسرائيل مما نتج عنه الخلاف الذي شغل مصر طويلاً حول منطقة طابا.

---

(1) كان مؤتمر قمة الرباط قد قرر أنْ تلتقي هذه الدول الخمس لمعالجة القضية من خلال إستراتيجية موحدة.

(2) مقال للكاتب عاطف العمري بعنوان: «إستراتيجية مقترحة للمفاوض العربي في المؤتمر الدولي للسلام».

إنّ الحلّ العادل الذي تترجمه القرارات الدولية ويرضي معظم الفلسطينيين وليس كلّهم، هو الذي ينطلق من القرار «181» للعام 1974 الذي أعطى الشرعية في وقت واحد لدولتين واحدة إسرائيلية والأخرى فلسطينية[1] والأولى نشأت بالاعتراف بها من قبل مجموعة من الدول، والثانية كانت موجودة أصلاً قبل الحكم العثماني وبعده، وتمّ اقتطاع جزء منها ومنحه الاستقلال (كما حصل بالنسبة لبنغلاديش التي انقطعت أو انفصلت عن باكستان) لا يؤثر في كونها دولة ذات سيادة، ذلك لأنّ ما أصابها هو تضييق مساحة أرضها[2]. وينطلق الحلُّ العادل أيضاً من قرار رقم «194» فيما يتصل بحق العودة.

ويخطئ البعض إذا تحدّث عن حق تقرير المصير فإعلان الدولة الفلسطينية الذي استند على حق تقرير المصير الفلسطيني تجاوز هذا الأمر، لأنه مارس هذا الحقَّ من خلال مجلسه الوطني الفلسطيني يوم 15/ 11/ 1988 بإعلان دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. ويحق للبعض أنْ يقول أنّ المؤتمر الذي خلعوا عليه لباس السلام يخفي تحت هذه الثياب حقيقة أخرى تتمثل فيما يلي:

1. أنه مؤتمر محليٌّ بين أكثر من دولتين كما هو الحال لو أرادت دول حوض نهر النيل أنْ تحل مشاكلها برعاية مراقب من الأمم المتحدة.

2. أنَّ إصرار إسرائيل على المجادلة في حضور الأمم المتحدة والاكتفاء بمندوب صامت يهدف إلى نزع الصفة الدولية عن المؤتمر التي لا تتحقق إلا إذا كان منبثقاً عن الأمم المتحدة (مجلس الأمن).

3. أنَّ المجادلة في حضور الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وأوروبا يعني أنها تمهّد للقول بأنه لا مرجعية له في مجلس الأمن الذي أصدر قرار «242».

4. عدم الموافقة على عقد جلسة ثانية يجعل الجلسة الأولى جلسة احتفالية والجلسات الحقيقية هي ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة.

---

(1) مقال للدكتور أسعد عبد الرحمن عام 21/ 3/ 1991، جريدة الدستور الأردنيّة.

(2) يجمع فقهاء القانون الدولي أنّ مساحةَ إقليم الدولة قد يكون بمساحة موناكو.

5. القول بأنَّ قرار «242» أساس يعني إعطاء إسرائيل الفرصة للاستمرار في طرحها أنَّ هذا القرار إجرائي ويحتاج إلى اتفاق تفاوضيّ وليس قراراً موضوعياً مؤهلاً للتنفيذ.

معركة التمثيل الفلسطيني

استطاع العدو الصهيوني أنْ يسقط القضية الفلسطينيّة من جدول أعمال الأمم المتحدة بعد أنْ قبلته في عضويتها قبولاً مشروطاً، وناضل العرب سياسياً في هذه الهيئة الدولية لإعادة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة لا على أساس اعتبارها قضية لاجئين فحسب.

وجاء القرار رقم «2672» في سنة 1970 معترفاً للفلسطينيين بحقِّ تقرير المصير، وهذا يعني أنَّ المجتمع الدولي قد عاد لإنصاف الشعب الفلسطيني؛ لأنّ الاعتراف بتقرير المصير حسب مبادئ «ويلسون» وما جرى تطبيقه على الدول والشعوب التي وُجدت بعد انهيار الدولة العثمانية يعني أنَّ هناك شعباً له الحق في العيش في وطن أو إقليم شأنه شأن باقي شعوب الأرض ودولها.

ويجمع علماء القانون الدولي على أنّ لهذا الشعب الحقَّ في تقرير المصير الذي يتفرع منه حق آخر هو حريته في اختيار ممثليه في أي تفاوض من أجل وصوله إلى حقوقه في الإقليم الموضوع تحت الانتداب[1]، أو الوصاية[2] حتى لو لم تكن سيطرته الفعلية قائمة على الأرض بسبب الاحتلال أو الضمّ غير الشروع.

تعهدّت الإمبريالية العالمية والصهيونية أنْ تستثني فلسطين عملياً مما تم تحقيقه لكل من لبنان وسورية والعراق وشرق الأردن؛ فعلى الرغم من أنّ جميع دول المنطقة العربية قد خضعت للانتداب البريطاني أو الفرنسي، إلاّ أنه سُمح أنْ تقوم على أرض كلّ منها حكومات وطنية جرى التعامل معها كممثلة عن الإقليم السوري، أو العراقي. أما فلسطين فقد حُرمت من ذلك وتعهدّت بريطانيا بإدارتها مباشرة من أجل إبعاد أيّ مقاومة أو معارضة لتنفيذ وعد بلفور الذي تدرّج من مأوى ووطن قومي إلى أنْ أصبح إمبراطورية إسرائيلية تعدّت حدود فلسطين.

---

(1) الانتداب البريطاني في عهد عصبة الأمم.

(2) الوصاية في عهد هيئة الأمم المتحدة.

وكانت السياسة البريطانية تسير على تناقض مع الشعب الفلسطيني، وتوافق مع الجالية اليهودية؛ فدستور فلسطين يجب أنْ يضعه شعب فلسطين بعد انتخابات حرّة تشمل جميع السكان بمن فيهم اليهود، ولأنّ هؤلاء في البلاد أقلية فسيكون نوابهم أقلية في المجلس التشريعي، ومن ثَمَّ سترفض أغلبية النواب الممثلة لأغلبية السكان أنْ يأتي دستور فلسطين في سنة 1922، وقد تصدّر فيه بكل وقاحة عبارات وعد بلفور وصكّ الانتداب والمواد التي وضعت خصيصاً لتهويد فلسطين وتمكين الأقليّة من حكم الأغلبيّة حتى يتمّ استقدام شعب كامل من الخارج ليصبح بحكم القوة والأمر الواقع أغلبية بعد طرد ما أمكن من السكان الأصليين.

وبذلك بدأت أولى الإجراءات بوضع العربة (الدستور) أمام الحصان (شعب فلسطين)، ثم مطالبة هذا الشعب بالتعامل مع هذا الوضع المقلوب، وقبول المشاركة في الانتخابات التي دعت لها سلطات الانتداب من أجل تشكيل برلمان أسموه في دستور فلسطين المجلس التشريعي.

وقد رأى الفلسطينيون أنّ موافقتهم على ذلك تعني قبول وعد بلفور وصك الانتداب، فأعلنوا رفضهم وقرروا مقاطعة هذه الانتخابات. وعندها أسقط في يد سلطات الانتداب فأعلنت فشل الانتخابات، ووجدت فيه فرصة مناسبة وذريعة لتعطيل الدستور وممارسة الحكم مباشرة على فلسطين، متعاونة مع الجهة المستفيدة التي قبلت المشاركة في الحكم، وهي الوكالة اليهودية المنبثقة عن الصهيونية العالمية، وكان صكُّ الانتداب قد اعتمدها بدون انتخاب ممثلة لليهود في فلسطين بل أسند إليها عدداً من الصلاحيات الإدارية والمالية، بل اعترف لها بمهام سياسية[1].

ولم يغب عن ميثاق الجامعة العربية أنْ يعالج هذا الظلم الذي وقع على فلسطين العربية وشعبها فأفرد لها ملحقاً خاصاً جاء فيه أنه بسقوط ولاية الدولة العثمانية عن البلاد

(1) علماً بأنه سمح لوفد فلسطيني في عام 1947 أنْ يمثّل الشعب الفلسطيني، وقد طالب هذا الوفد بالاستقلال وإنهاء الانتداب البريطاني في الوقت الذي كان فيه قبول وفد الوكالة اليهودية محلّ أخذ ورد.

العربية، ومنها فلسطين، تكون قد أصبحت مستقلة غير تابعة لأية دولة أخرى، واستقلالها الدولي ليس موقع شك. واعتبرت أنّ عدم تمكين الفلسطينيين من ممارسة الاستقلال الوطني من قبل سلطات الانتداب لا يؤثر على وجودها كدولة ووجوب اشتراكها في مجلس الجامعة، وقرر مجلس الجامعة أنْ يتولى اختيار المندوب الفلسطيني المشارك في أعماله إلى أنْ يتسنى لشعبها اختيار حكومته.

ولم يقتصر دور القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها الحاج أمين الحسيني «رحمه الله»، على التحضير لمجلس وطني فلسطيني اجتمع في مدينة غزة، بل امتدّ ليشمل إعلان حكومة فلسطينية تمثل دولة فلسطين، غير أنّ الدول الاستعمارية سرعان ما أمرت الدول التي تجاوبت مع إنشاء الحكومة الفلسطينيّة واعترفت بها أنْ تعمل على إجهاضها ووضعها على الرفّ في أحد مباني القاهرة.

وفي الوقت الذي استمرت السيادة الفلسطينية على قطاع غزة، فقد جرى الإعلان عن إدماج الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وأصبحت الأخيرة تتعامل في المجال الدولي نيابة عن الفلسطينيين، بينما جرت انتخابات في قطاع غزة انبثق عنها مجلس تشريعي وما يشبه حكومة مصغّرة في القطاع واستمر العمل بدستور فلسطين وقوانينها.

غير أنّ واقع الحال أنه في الوقت الذي أصبح المتحدّث عن فلسطين في الضفة الغربية هو الحكومة الأردنية، فإنّ المتحدث عن قطاع غزة في المجال الدولي هو الحكومة المصريّة، ولم يحسم التنازع الإيجابي أو السلبي على التمثيل إلا أمران:

الأول: قرار مؤتمر القمة العربي السابع في سنة 1974 الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

الثاني: قرار الحكومة الأردنية، فيما بعد سنة 1988، بفكّ الروابط الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية وبذلك انتهى التنافس بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[1] الذي كان يستغله العدو الصهيوني.

---

(1) كان هذا التنافس قد وصل إلى درجة التهديد بعدم الاشتراك في مؤتمر جنيف لأنّ؛ الأردن في هذه الحالة سيكون وجوده لا معنى له إذ لم يكن معنيّاً بالحديث عن الانسحاب من الضفة الغربية =

وانتقل حق الفلسطينيين بتمثيل أنفسهم إلى الأمم المتحدة التي قررت في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1974 اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير، دون تدخل خارجي، وبحقه في الاستقلال والسيادة.

وفي ذات الدورة دعيت منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في أعمال الجمعية العمومية وكلِّ المؤتمرات الدولية التي تعقد بإشراف أجهزة الأمم المتحدة بوصفها عضواً مراقباً.

وفي سنة 1975، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين قراراً بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني إلى المشاركة في كل الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط على قدم المساواة مع جميع الفرقاء المعنيين.

الموقف الإسرائيلي الأمريكي من التمثيل الفلسطيني

على الرغم من الإجماع منقطع النظير في الأمم المتحدة على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وما تفرّع عنه من حقِّ التمثيل المستقل للشعب الفلسطيني إلاّ أنّ إسرائيل رفضت الاعتراف بحقّ تقرير المصير وما يتفرّع عنه من حقوق كحق التمثيل، ولذلك كانت وما زالت ترفض الاعتراف بممثله الشرعي والوحيد رغم كل القرارات الصادرة

= والقدس (مذكرات محمود رياض ص: 494). وقال الرئيس هواري بومدين: لا بدّ من رفع الوصاية عن الشعب الفلسطيني، وتحميل أبناء فلسطين مسؤوليتهم التاريخية (ص 495). وقال صدام حسين نائب رئيس العراق -آنذاك-: إنّ الأمم المتحدة وقد صوتت بأغلبية 105 دول لصالح (م.ت.ف) فهذا يعني أنْ تقام سلطة فلسطين على كل شبر يتحرر (ص495). وقال الرئيس حافظ الأسد: يجب التمسك بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وهذا لا يقلل من دور أية دولة أخرى. وقال أنور السادات: إنّ إسرائيل زيفت الوقائع وقالت لا يوجد شيء اسمه فلسطين أو شعب فلسطين، وعلى الفلسطينيين أنْ يأخذوا كلَّ شبر يتحرر من فلسطين (ص 497). وانتهى المؤتمر إلى موافقة بالإجماع على أنْ تكون (م.ت.ف) الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (قرارات قمة الرباط 26 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1974). وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1974 ألقى ياسر عرفات خطابه الشهير في الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد عُدَّ ذلك الحدث إنجازاً كبيراً، وتحوّل هذا الخطاب إلى مظاهرة سياسية شارك فيها مندوبو معظم دول العالم. وكان الرد الإسرائيلي أنها لن تتحدث مع (م.ت.ف) إلا في ميدان الحرب.

عن المنظمة الدولية، ويحصر بيغن حقّ الفلسطينيين الذين يسميهم عرب إسرائيل في دائرة حكم ذاتي إداري.

والأنكى من ذلك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إسرائيل في هذا الشأن، وبلا هوادة، في الأمم المتحدة، وتضع تحت تصرفها حق الفيتو في مجلس الأمن، ولم تصدر عنها سوى محاولات خجولة للاعتراف بالطرف الفلسطيني لا اعترافاً بحقّه، ولكن من أجل تطويعه واستيعابه، فقد صرح «أثرتون» أنّ بروز شخصية عربية مستقلة بات يفرض اعتبارها أحد العناصر الأساسية في الحل.

كما أنه في سنة 1977 جرى تصريح للرئيس كارتر حول وطن للفلسطينيين (Home Land) وصدر بيان «فانس - جروميكو» الذي سرعان ما جرى طمسه ببيان آخر بين دايان وزير خارجية العدو وفانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وكان بيان فانس جروميكو قد تحدّث عن فكرة المؤتمر الدولي وضرورة عقده برعاية الدولتين. وهنا بدأ كيسنجر تحركه لإفشال فكرة المؤتمر الدولي ولضرب التضامن العربي وطعن حركة التحرير العربية خطوة بعد خطوة، وتجزئة القضية. وكان أنْ أدانت منظمة التحرير الفلسطينيّة المشاريع الأمريكية لإجراء حلٍّ جزئيٍّ منفرد بين مصر وإسرائيل[1].

واستطاع كيسنجر أنْ يُلزم أمريكا بتعهد رسمي لإسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها قبل قبول المنظمة لقراري مجلس الأمن 242 و338[2]. ولم تعتبر أمريكا قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة كافية تجاه القرارين 242 و338 بل طلبت وضوحاً أكثر، فكان البيان الذي ألقاه رئيس دولة فلسطين في جنيف والذي على أساسه كسرت الولايات المتحدة قيد كيسنجر وقررت فتح حوار ضيق ومحدود من خلال سفيرها في تونس. وأمام الضغوط الإسرائيلية كانت الولايات المتحدة تنتظر مناسبة تسوّغ التنصّل من هذا الحوار وإغلاقه، وقد وجدتها في حادثة سفينة «أكيلا لاورو» على الرغم من عدم مسؤولية المنظمة عن هذه الحادثة. وبذلك عادت أمريكا إلى حقيقة موقفها المعادي للشعب الفلسطيني، وحتى قرارات مجلس الأمن

(1) يُنظر البيان الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينيّة في 25 شباط / فبراير عام 1975.
(2) محمود رياض، ص: 52.

الدولي التي صدرت مؤخراً وفيها إشارات للشعب الفلسطيني إما أنها عارضتها أو غفلت عن منع ورود تلك الإشارات إلى هذا الشعب المُبتلى بعداء أكبر دولة في العالم.

الموقف من التمثيل الفلسطيني في الثمانينات

عندما بدأ طرح العودة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام بإلحاح في الثمانينات عاد الحديث حول التمثيل الفلسطيني فيه. وعلى الرغم من أنه من شكليات المؤتمر التي تدخل في صميم العلاقة الداخلية لكلّ وفد من الوفود، باعتبار أنَّ الدولة التي أوفدت تقوم بتشكيله وفق قرارها المستقل من بين رعاياها، وكما أنه لا تقبل إسرائيل أنْ يعترض أحد على تسمية أعضاء وفدها، إلا أنّ إسرائيل تختلق العلل والأسباب؛ لأنها تنكر على الشعب الفلسطيني حقيقة وجوده وحقه في تقرير المصير، ومن ثَمَّ لا تقبل أنْ يكون له وفد يمثلّه في المؤتمر الدولي.

وأمام الإلحاح الدولي قبلت إسرائيل أنْ يُمَثَّلَ الفلسطينيون من خلال الوفد الأردني، كما أنها تشترط على الأردن الذي كان يفاوض منذ سنة 1985 حول هذا الموضوع ألاَّ يكون الفلسطينيون أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنها لا تقبل أنْ يكون منهم من يمثل الشتات بالخارج، ثم زادت من شروطها فأصبحت لا تقبل أنْ يأتي من بينهم من يمثل مدينة القدس على اعتبار أنها قد ضمّتها إلى أراضيها. وقد أعلن شامير في سنة 1987، قطعاً وفضحاً لمناورات بيريز وزير خارجيته، أنَّ هذا كلَّه متفق عليه في الائتلاف الحكومي وحكومة الرأسين، وناشد الأردن بالتخلي عن التمسّك بحضور (م.ت.ف)[1]، على الرغم من أنّ ياسر عرفات قد أعلن قبوله الحضور ضمن وفد عربي، كما أنه خوّل الأردن بالتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وقدم تسهيلات منها، الموافقة على أنْ يتشكّل الوفد من أعضاء في المجلس الوطني.

وفي لقاء بيريز - عبد المجيد في 20/ 7/ 1987، أصرّ عبد المجيد على أنّ المنظمة هي التي ترشّح الممثلين الفلسطينيين الذين سيشتركون في الوفد الأردني الفلسطيني بينما عارض بيريز هذا الأمر.

---

(1) جاء في النقاط السبع التي أعلنها بيريز في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1985 أنّ الوفد المقابل إما أنْ يكون وفدًا أردنيّاً أو أردنيّاً فلسطينيًّا ليس فيه إرهابيون.

واستمر الأخذ والرد بينما إسرائيل وأمريكا تتبادلان الأدوار وتلعبان في الوقت الضائع حتى تنتهي ولاية الإدارة الأمريكية. ودخلت المنطقة في مرحلة الفشل في عقد المؤتمر الدولي في عام 1987 الذي أسماه البعض عام المؤتمر الدولي، وهكذا جاءت الأيام الحالكة قبيل حرب الخليج وغرقت المنطقة في أوضاع جديدة عاد بعدها الحديث عن المؤتمر الدولي الذي تقلّص إلى مؤتمر محلي للسلام وعاد الحديث عن التمثيل الفلسطيني، وهنا ظهر بوضوح أنَّ الموقف الإسرائيلي لم يتغيّر ولم يتقدّم. وعلى الرغم من جولات جيمس بيكر إلاّ أنّ الشروط الإسرائيلية لا زالت كما هي بأنَّ من حقها رفض التفاوض مع من يريد من الوفد الفلسطيني (حق الفيتو)، وألاَّ يضم الوفد المفاوض أي شخصية من منظمة التحرير الفلسطينية أو من فلسطينيي الشتات.

وأصبح من المعروف للجميع بأنَّ أمريكا تؤيد هذا الموقف الإسرائيلي، ولا زالت تصرُّ على موقفها بقطع الحوار الهزيل الذي جرى سابقاً مع (م.ت.ف)، وهذا يعني في النهاية أنّ أمريكا تراجعت عن كل تعهداتها الدولية وعن ما تتضمنه قرارات الأمم المتحدة من حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وما يتفرّع عن هذا الحق ومن أهلّه للتمثيل والتفاوض باسم الشعب الفلسطيني ونيابة عنه.

قد يقول البعض أنكم تتمسكون بالشكل دون الموضوع، إذ لا يهم التمثيل ومن يمثل الفلسطينيين طالما أنّ المؤتمر سيبحث إعادة الحقوق. وهذا يعود إلى أثر هذا الأمر في صلب القضية الفلسطينية. ونحن نعترف بأنَّ عدوّنا ماهر ومتمرّس وقادر على استعمال أيِّ تنازل في شكل التمثيل ليبني عليه مكسباً موضوعياً، فالتنازل عن مشاركة فلسطينيي الشتات قد يبدو شكلياً، ولكن العدو الصهيوني سيؤسس عليه تنازلاً موضوعياً يرتبط بإلغاء حق العودة المقرر لنا في القرارات الدولية وأهمها قرار «242».

كما أنَّ التنازل في موضوع مشاركة واحد من القدس في الوفد المقترح أو التساهل بأنْ يكون مقدسياً لا يقيم في القدس سيؤسس عليه العدو تنازلاً موضوعياً بعدم البحث في موضوع القدس مستقبلاً.

وأمام ذلك كله لا أعتقد أنَّ أحدًا يقبل أنْ يتساهل في شكل الوفد ما دام أنّه لا توجد أية ضمانات موثوقة. وما دام أنَّ القرار «242» موضع رفض حقيقي من إسرائيل.

بل هناك تراجع أمريكي عن مضمونه وعن تعهدات رؤساء الولايات المتحدة بأنه يعني الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت عام 1967.

فإما أنْ تكون لنا الحرية الكاملة في تعيين أفراد وفدنا وإلا علينا الامتناع عن حضور ما يسمى مؤتمر السلام. كما أنَّ الدول العربية المدعوة للمؤتمر بشكل رئيس كمصر وسورية والأردن ولبنان عليها أنْ تتضامن مع المنظمة في رفض حضور هذا المؤتمر. وكذلك على الدول العربية الخليجية والمغاربية أنْ ترفض بشدّة حضور المؤتمر إذا استمرّ تجاهل حقّ التمثيل الفلسطيني المنبثق عن حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، فالوقت غير مناسب لعقد هذا المؤتمر خاصة بعد هزيمة العرب جميعاً في معركة الخليج وخروج أمريكا وإسرائيل منتصرتين والمنتصر يملك من الأوراق ما يجعله الكاسب الوحيد من المؤتمر، أو أنه على الأقل سيلقي نتيجة الفشل في المرمى العربي والفلسطيني.

ونجحت منظمة التحرير الفلسطينية من إثبات وجودها من خلال مظلة الوفد الأردني إلى أنْ سلّمت إسرائيل مكرهة بالوفد الفلسطيني المستقل والمسار الفلسطيني الذي يتوازى مع المسارات العربية الأخرى.

* * *

اليمين الدستورية وزيارة أهلنا داخل الخط الأخضر

حلف اليمين الدستورية

في 1/ 7/ 1994 اتصل بي الأخ ياسر عرفات وقال ننتظرك في أريحا يوم 3/ 7/ 1994 حيث سيقام حفل حلف اليمين الدستورية أمام رئيس المجلس الوطني من قبل الرئيس، وبعدها يقوم أعضاء الوزارة بحلف اليمين القانونية أمام الرئيس. وأبلغني أنّ الأخ جميل الطريفي قد رتّب كل شيء، وفعلاً كانت الترتيبات سهلة ووجدت الأخ جميل الطريفي في انتظاري وعبرت الحدود لأول مرة إلى الضفة الغربية بعد غياب استمر منذ 1/ 8/ 1966، واستقبلني الأخ د. صائب عريقات والحاج إسماعيل جبر، وعندما علمت بأنَّ الأخ ياسر عرفات سيدخل إلى فلسطين عن طريق رفح، وأنّ احتفال حلف اليمين قد تأجّل إلى يوم 5/ 7/ 1994 في أريحا اغتنمت الفرصة وسافرت إلى غزة مستقلاً إحدى المركبات العاملة على خطّ غزة، مررنا بالقدس ورأيت العمارات الشاهقة المُقامة حولها، ومعالي أدوميم، ويافا مروراً بأسدود والمجدل، ثم وصلنا إلى بيت حانون عن طريق حاجز إيرز وبعدها وصلنا مدينة غزة إلى شارع الثلاثين الذي بدا عليه التغيّر عمّا كان عليه قبل ربع قرن، الأمر الذي جعلني أطلب من السائق أنْ يعود بي إلى سرايا الحكومة حيث كنت أعمل في منتصف الخمسينات عندما كنت وكيل نيابة وأخذت أرشد السائق إلى طريق منزلنا الذي بناه والدي رحمه الله لنا في سنة 1957.

لاحظت نظرات غريبة تتوجه نحوي من رجال يجلسون على قارعة الطريق وأطفالاً يلعبون، دلفت من باب المنزل الخارجي إلى غرفة والدتي المريضة التي فرحت

بقدومي، كما جاءت طفلة صغيرة تحمل مع بُنيّات معها باقاتٍ من زهر الزنبق كانت «لمى» ابنة شقيقي الدكتور رفيق وهو الوحيد الذي بقي داخل الوطن، بينما نحن إخوانه الثلاثة كنا في الخارج. وكان أخي د. رياض الزعنون موجوداً بتصريح زيارة، ولكنه انخرط في خدمة العمل الصحي ونهض بالعبء خلال المرحلة الرمادية الأمر الذي جعل أهالي غزة يطالبون بأنْ يتسلم حقيبة وزارة الصحة العامة.

تداعى أولاد أخي رفيق واتصلوا بوالدهم الذي حضر فوراً من عيادته.

وعادت بي الذكرى وها أنذا في الجزء الشرقي من «الفيلا» التي بناها لنا والدنا الحاج ديب الزعنون رحمه الله في عام 1957 وتزوّجت فيها وسكنت في الجزء الغربي، وفيها رزقت بابنتي مها في سنة 1959، وبعدها جاءت ابنتي منى في سنة 1960، ولأنَّ القسم الغربي يشغله أخي د. رفيق والقسم الشرقي يشغله أخي د. رياض فقد اخترت أنْ أنام في غرفة الوالدة التي أكبرت ذلك وقضيت معها قرابة عشرين يوماً (قبل حلف اليمين وبعده) نتسامر في ذكريات الوالد.

وفي اليوم التالي توجهت لزيارة الأخ ياسر عرفات الذي أقام في دار السراج القريبة من شاطئ البحر، وصحبني معه إلى بهو فندق فلسطين، حيث كانت الجماهير تتقاطر للسلام عليه ويقوم وجهاؤهم بإلقاء الخطب بين يديه. وكان الرئيس ياسر عرفات قد خصص لي مقعداً معه على الطائرة الهليوكوبتر، ولكنني آثرت السفر بطريق البر مع الوزراء المسافرين إلى أريحا من أجل حلف اليمين يوم 5/ 7/ 1994 وكان موكباً محروساً من السيارات العسكرية الإسرائيلية التي أوصلتنا إلى مقربة من أريحا.

وأُعدّ في أريحا مهرجانٌ كبيرٌ التحق به من استطاع تخطي الحواجز الإسرائيلية وشاركت إلى جانب الرئيس في ذلك الاحتفال الحاشد، وقد انتقلنا بعد ذلك إلى مقر الرئاسة الذي بني بسرعة فائقة وكان لائقاً لحفل حلف اليمين الدستورية لرئيس السلطة الوطنية.

قام الرئيس ياسر عرفات بحلف اليمين الدستورية أمام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ثم توالى الوزراء في حلف اليمين القانونية أمام سيادة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بحضور رئيس المجلس الوطني، هذا وقد حرصت عند إلقاء كلمة قصيرة قبل

حلف اليمين الدستورية أنْ أخاطب الأخ أبا عمّار «الأخ رئيس دولة فلسطين الأخ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأخ رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية».

عدت إلى غزة ووجدت أبناء الحارة قد علّقوا يافطات الترحيب وكتبوها على الجدران، وكنت أستقبل المهنّئين بالعودة بعد غياب دام 28 عاماً، وكنت أعرف القليل ممن هم في سني، أما الشباب فكنت أحثهم على ذكر أسماء آبائهم كطريقة للتعرّف عليهم.

كان والدي آخر من غادر الحياة بعد 1976 من زملائه الذين يزيدون على عشرة، أنّ الحاج عارف عثمان العشي (أبو سفيان) ما زال على قيد الحياة ، وبصحة جيدة، وهو الآن نائب رئيس مجلس إدارة بنك فلسطين، وهو الذي عندما تزوّج احتفل به والدي وأخرجه من منزله (زفة العريس). ولذلك أصرَّ في 7/ 8/ 1957 أنْ يقيم حفلاً في منزله احتفاء بزواجي كما فعل والدي معه. وأذكر أنه بكى عندما زارني وقال لي: «ما يعزيني أنك شبه والدك أبي سليم الذي كنت اعتبره والدي».

في 27/ 2/ 1995 عدت إلى الوطن وكانت زوجتي معي، ذهبنا إلى أريحا ثم إلى غزة لأن زوجتي كانت تلحّ على أنْ تمارس حقَّها في العودة لا سيّما أنّ عملية السلام بدأت تتعثر. وربما خشيت أنْ تفقد حقها في العودة بسبب تعثّر المفاوضات وتراجعات الجانب الإسرائيلي. وفي أريحا رأت الجنود الإسرائيليين، لأول مرة، على المعبر، فهي لا تعرف اليهود، إذ إنها خرجت من يافا في عام 1948 وكان عمرها ست سنوات، حتى يافا لا تذكر منها سوى منزل والدها خالي الشيخ محمد الشريف الذي كان آخر قاضٍ شرعيّ فيها اضطر أنْ يحمل أهله وبعض الأثاث في شاحنة صغيرة مهاجراً إلى مدينة المجدل مسقط رأسه، غير أنه لم يمكث فيها سوى بضعة شهور حتى احتلتها إسرائيل فهاجر بأهله إلى غزة وأصبح فيما بعد قاضياً شرعياً في مدينة خان يونس.

فيما بعد خطبت ابنته نجوى في سنة 1957، حيث كنت وكيلاً للنيابة العامة، وتزوجنا في7/ 8/ 1958، وقد أصابها الحزن عندما شاهدت غزة بعد غياب طويل وقد أصبحت في حالة من الخراب والفوضى. شاهدت شقتها في منزل الوالد، وقد أصبحت في حالة غير الحالة التي تركتها... بل أن دونم الأرض الذي أقام والدنا عليه المنزل، أصبح مخنوقًا من الجهات الثلاث. قالت لا أستطيع أنْ أفتح النافذة لأنني والشارع سواء،

وسرعان ما تداركت وقالت إنّ العودة للوطن مهما كانت حالته هي حلم وردي وستبقى كذلك، وأنه بالعزم والتصميم يمكن للشعب أنْ يعيد البهجة إلى منظر العمارة والشارع.

كانت الوالدة، وهي الأثر الباقي من الوالد، على فراش المرض وقد وضعت في غرفتها ثلاث صور كبيرة لزوجها المرحوم ديب سليم الزعنون في أعمار متفاوتة. كانت تحمل أعوامها الثمانين وتقول: والدكم تزوجني وأنا في سن الخامسة عشرة بينما هو كان في الثلاثين من العمر. حدثتني أنه كان يصرُّ على الانتظار دون زواج حتى تتزوج أخته سعدى التي كان يرعاها منذ توفي عنهما والدهما وهما دون الثانية عشرة من العمر.

«يتمتك الأقدار قبل بلوغٍ فحملت الحياة غضاً صبياً»[1]

ويستمر حديثها، لقد كان خالك أبو شريف يحبّه ولا يفارقه، فقرر أنْ يتزوج أخت والدك كي يزيح من أمامه هذه العقبة. وهكذا تقدم والدك لخطبتي فتزوجنا ورزقنا الله بأربعة أولاد وأربع بنات ولم تستمر الحياة بثلاثة آخرين.

في 2/ 3/ 1995 جاء عيد الفطر السعيد، وبناء على ترتيب مسبق توجهت وأخي الدكتور رياض إلى مسجد الكتيبة حيث جاء الأخ ياسر عرفات لتأدية صلاة العيد، ثم انطلقت معه لأداء واجبات رسمها لنفسه وهي:

(1) وضع إكليل زهور على قبر الجندي المجهول لأول مرة بعد التحرير.

(2) زيارة قبور الشهداء.

(3) زيارة منزل الشهيد أسعد الصفطاوي، وقد أكرمهم الأخ أبو عمار بالإفراج عن ولدهم علاء الصفطاوي المعتقل، وكان عضواً في حركة الجهاد الإسلامي، وكم كان جميلاً من والدته أنْ تقول للأخ أبي عمار: هؤلاء أولادك ولك الحق أنْ تؤدبهم في أي وقت.

---

(1) من قصيدة رثاء الوالد الذي توفي عام 1976.

(4) زيارة منزل الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس المعتقل والذي يعاني من المرض والشلل، ورغم ذلك تصرُّ إسرائيل على عدم الإفراج عنه. ويقول أبو عمار لأهله: لقد كان في أثناء دراسته في الأزهر صديقاً لي ولأبي إياد.

(5) زيارة منزل عبد الله الراعي المعتقل منذ ثلاثة وعشرين عامًا وهو أقدم معتقل في السجون الإسرائيلية.

(6) زيارة مجاملة لمنزلنا، حيث استقبله أخي د.رياض، ود. رفيق وأهله وأولاده، ورحبت به الوالدة التي تحاملت على نفسها وجلست في صدر الصالون لاستقبال الرئيس «أبي عمار» وباركته ودعت له بعد أنْ شكا لها أنّ أبا الأديب يعذّبه في موضوع المجلس الوطني.

قمت لأول مرة مع إخوتي رياض ورفيق بزيارة الأقارب وفق العادة التي تعوّدنا عليها في عيدي الفطر والأضحى المبارك قبل سنة 1960، وقد ابتدأنا بزيارة قبر والدنا الذي وقفنا أمام قبره خاشعين وقرأنا الفاتحة[1]، واعتذرت له، إذ لم أستطع أنْ أواسيه في مرضه أو أنْ أشارك في تشييع جثمانه، ولم أستطع أن أرثيه؛ فقد كان الشعر قد توقف تمامًا وجفَّ منذ سنة 1957 حتى سنة 1980، ولم أنظم خلالها بيتاً واحداً من الشعر، ولكنني عندما حلّ الله عقدة لساني اعتذرت له قائلاً:

بعد خمسٍ أرثيك هل لي عذرٌ ... بانحباس الأشعارِ عن شفتيا

(1) ونظمت قصيدة بهذه المناسبة قلت فيها:

غادرتُ غزةَ في سنِّ الثلاثينِ ... واليومَ أدخلها في سنِّ ستينِ
مررتُ بالقدسِ محزوناً لحالتها ... أرضٌ يصادُرها أشرارَ صهيونِ
رُحنا نزورُ أَبانا فاستجابَ لنا ... قبرٌ تحرَّك في ظلِّ الرياحينِ
قالتْ: تمنّى قُبيلَ الموتِ رؤيَتِكُم ... يأبى العدوُ بأن تأتوا تعزُّوني
فقلتُ: يا أمُّ أنتِ الآن والدُنا ... ونحنُ حولكِ في عزٍّ وتمكينِ
تأثرتْ وبكتْ والقلبُ أسرعَ ... في نبضٍ تمرَّدَ في كلِّ الشرايينِ
إنّا استقمنا وكانَ اللهُ كافِلَنا ... بوالدٍ كانَ يحميكم ويحميني

وتذكّرت حفظه للقرآن الكريم وكيف كان يقول لي: أخوك رياض يقرأ القرآن أفضل منك ولا يلحنُ فيه. ربما أخذت على خاطري؛ فرياض أصغر مني سنًّا ولكنني أذكر ذلك الآن بفخر، فأنا عند الصلاة أقدّم أخي رياض ليكون إماماً لنا، ألم يقل والدنا: إنَّ رياض أكثر أولادي تديّنًا؟ في ذلك قلت:

كم رددتَ الأبناء إنْ لحنوا فيه ... وشابوا لسانَه العربيّاً

كنتَ تأتي على عصا كي ترانا ... نحنُ لا نستطيعُ نحوكَ سعْيا

وحللتَ الكويتَ فاستفْحلَ الداءُ ... فقاومتَ بُكْرَةً وعَشيّا

ثم أصرَرتَ أنْ تعودَ إلى الأرض ... تلاقي تُرابَها القدسيّا

وهتفت أمام القبر:

يا أبي أنتَ عنْدَ ربٍّ قديرٍ ... أنتَ أرضيْتَهُ فنَمْ مَرْضِيّا

بسمة العز فوقَ ذاك المُحيا ... غادَرتْهُ ولنْ تعودَ إليّا

وفي يوم 4/3/1995 وكان ثالث أيام العيد، قمت بزيارة الإخوة في حركة حماس، وبدلاً من أنْ تكون الزيارة ربع ساعة استمرت ثلاث ساعات، استُقْبلت فيها باحترام رغم الأجواء المتوترة. وقد شجّعني على هذه الزيارة، على الرغم من انقطاع الحوار بين حماس وفتح على إثر ما حدث في الجمعة السوداء، ما قاله أحدهم: «على الرغم من أنّ أبا الأديب والشيخ محمد أبو سردانة من فتح، إلا أننا نقبلهما وسيطاً وحكمًا بيننا»، وقد تمّت جلسة أولى في هذا الطريق، وزيارة العيد كانت هي الثانية.

حيث بادرني أكبرهم بالقول: هل تقبل أنْ يصبح ياسر عرفات شرطياً لرابين يعمل على ضرب حماس وإثارة الحرب الأهلية؟

قلت له: ياسر عرفات أكبر ضمانة لعدم حصول حرب أهلية ولن يضرب حماس.

قال: هكذا أنتم في اللجنة المركزية تنتقدونه ولكنكم تدافعون عنه في الخارج بكل حرارة عندما نوجّه له النقد.

قلت: قال الشاعر:

ومـــن وعـــى أخبـــارَ مـــا قـــد مـــضى أضـــــاف أعـــــماراً إلى عمـــــره

ورويت له هذه القصة:

في سنة 1951 قررنا في رابطة الطلاب الفلسطينيين أنْ نقيم احتفال الشهداء السنويّ في دار الإخوان المسلمين في الحلمية بدلاً من دار الشباب المسلمين، وفي صباح ذلك اليوم طالعتنا الصحف بصدور قرار حل جماعة الإخوان المسلمين والقبض على جميع منتسبيها، وجاء رجال المباحث العامة وكنّا نجلس معًا في دار الرابطة نتابع الأحداث وسألوا عن الرئيس ياسر عرفات وقنديل شبير نائب الرئيس وقاما باعتقالهما.

هل تدري ما التهمة التي وجهت لياسر عرفات؟

قال: لا.

قلت: لقد حُقِّق معه وعُذِّب؛ كي يفصح عن أسلحة يعرف بمكان وجودها إذ كانت مدفونة في «عزبة» الدكتور حسن العشماوي أحد قادة الإخوان المسلمين، كان قد تسلمها من المرحوم جمال عبد الناصر لاستعمالها ضد الإنجليز الذين يعسكرون في قناة السويس. لقد صمد ياسر عرفات حتى لا يورط الإخوان، وهذا الموقف النبيل لياسر عرفات هو الذي جعل مرشد الإخوان المسلمين وأعضاء مكتب الإرشاد يقفون مع ياسر عرفات حتى في الخلاف معكم.

وهذا يعني أنَّ من يفعل ذلك مع حركة الإخوان المسلمين في سنة 1954 لا يمكن أنْ يكون أداة لضرب حماس أو غيرها من فصائل المعارضة.

قال: وما رأيك في أحداث مجزرة الجمعة الحزينة؟

قلت: أنت تعرف أنني قاضٍ ولا يجوز لي أنْ أبدي رأياً قبل التحقيق.

قال: ولكنني شاهدت كيف صوّب الشرطة بنادقهم وضربوا في المليان. قلت: لا أكذّبك. ولكن ما رأيك في الأستاذ المستشار مأمون الهضيبي وهو الناطق الرسمي باسم الإخوان في مصر؟ ورويت له الحادثة التي سبق وذكرتها في الصفحة ( ) من هذه المذكرات.

وقلت له : «لذلك لا تطلب مني حكماً قبل القراءة والتمحيص وتقليب الأمور».

صمت الرجل واتفقنا أنّ العقلاء في الجانبين يجب أنْ يحولوا دون تطوّر الخلاف في الرأي إلى حرب أهلية، وأنْ تتكامل المعارضة مع السلطة وألاّ يكون بيننا من يخرق السفينة.

ويصادف يوم 7/ 3/ 1995 ذكرى انسحاب إسرائيل عن قطاع غزة قبل ثمان وثلاثين سنة، وتذكّرت أنْ إسرائيل كانت تقول إنها لن تنسحب من قطاع غزة على الرغم من أنها نفّذت الانسحاب من الأراضي المصرية التي احتلتها في عدوان 1956 متحالفة مع فرنسا وبريطانيا.

ولكن إيزنهاور كان جاداً في إنذاره وقبله كان هناك إنذار روسيٌّ باستعمال الصواريخ ضد بريطانيا وفرنسا، وبكى بن غوريون وهو يأمر رجاله بالانسحاب.

وجاء فجر يوم 8 آذار/ مارس 1957 ولم نشاهد على مدى أسبوع، أي حتى 14 آذار/ مارس من نفس الشهر، أثراً للجيش الإسرائيلي، وتنفسنا الصعداء وتظاهر شعبنا مبتهجاً بتحرره؟

الزيارة لأهلنا وراء الخط الأخضر

يوم 8/ 3/ 1995 انطلقت بنا سيارة أخينا الكريم قاسم عبد الهادي من غزة صباحاً باتجاه القدس؛ للوفاء بوعد قطعناه للقوى الوطنية الفلسطينية في داخل أراضي 1948، وعند حاجز دخول القدس، يسمّونه «المحسوم»، رفض الشرطي الإسرائيلي أنْ يسمح لنا بالدخول. وظننت أننا راجعون مرة أخرى إلى غزة وفعلاً تظاهر قائد السيارة بالرجوع، ولكنه دخل في طرق فرعية متعرّجة أوصلتنا إلى فندق في وسط القدس الشرقية في الساعة العاشرة صباحاً دون تأخير، حيث كان ينتظرنا السيد وليد صادق العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي ونائب وزير الزراعة الإسرائيلي، ودخلنا المسجد الأقصى للصلاة.

كان قلقاً لما وصلت إليه مسيرة السلام، وقال: إنّ العمليات غير المسؤولة هي السبب، ولكنني أوضحت أنّ التباطؤ الإسرائيلي ولغم المستوطنات وحاجز نتساريم الذي يطلق النار على المارة بمناسبة وغير مناسبة هي السبب الحقيقي. وكان آخر الشهداء

أسامة أنور البورنو ناظر مدرسة ابن سينا الذي كان راجعاً من زيارة زملاء له وتهنئتهم بالعيد فأطلق الإسرائيليون عليه الرصاص الغزير وكانت إصابته قاتلة.

أكدّ الأخ وليد صادق أهمية دفع عملية السلام وإنقاذها، وأنَّ البديل عنها دمار يحلُّ بالجانبين، واتفقنا على أنْ على كل منا أنْ يبذل جهده من أجل استمرارها، وطلب من القيادة الفلسطينية أنْ تتصرف بما يقنع الجانب الإسرائيلي بأنّ التوجه نحو السلام استراتيجي وليس مرحلة تكتيكية وانتهى لقاؤنا.

توجّهنا بالسيارة إلى «كفر قرع» حيث كان ينتظرنا جمعٌ من الشخصيات في منزل النائب نواف مصالحة الوطني المعروف، وقضينا ساعات ونحن نسمع من رجال، لهم مواقعهم في الهستدروت وفي حزب العمل، أكدّوا حرصهم على الاستمرار في عملية السلام، وأنَّ رابين جادٌّ في توجهه نحو السلام وكذلك تيار كبير في حزب العمل على رأسه بيريز وبيلين.

وانطلقنا حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر إلى حيفا، وهناك كان حسين غبّاريه رئيس جمعية التطوير الاجتماعيّ قلقـاً لتأخرنا، وقد جمع لنا فعاليات من حيفا على رأسهم السيد محمد ميعاري عضو الكنيست السابق، واستمعنا إليهم واستمعوا إليّ، ودوّنت ملاحظاتهم وتحياتهم للقيادة.

وتجولت في حيفا ، هذا هو الحي القديم على حاله، بل ومنذ أربعين عاماً لا يسمح لأهله أنْ يجددوا أو يصلحوا ما تهدّم فيه، وقد وضعت السلطات الإسرائيلية على المباني العربية التي تمّت مصادرتها اسم «المحافظة على أملاك الغائبين»، بل اعتبرت غياب ابن حيفا في عكا سبباً في فقدانه العودة إلى منزله؛ لأنه غائب عنه في مدينة أخرى داخل نطاق الوطن، وهذا تفسير شاذٌّ وغريب عن كل القوانين العادية والدولية. وفي المقابل تجد بجوار كل بناية قديمة أخرى جديدة، وقد سكنها يهود الخزر أو يهود يوغسلافيا أو روسيا أو أوكرانيا أو يهود المغرب واليمن والعراق، وتذكّرت قصيدة نشرها الأستاذ محمد العمد في جريدة فلسطين سنة 1948:

وطـــنَ العـــزّ والمُـــروءاتِ والمجـــدِ أتمـــــضي ضـــــحيةَ التهديـــــدِ

يـــنعمُ الخصـــمُ منـــكَ بـــالخيرِ ظلـــماً وبنـــوكِ الأبـــرارُ خلـــفَ الحـــدودِ
ســـائلوا الســـادةَ الكبـــارَ فهـــذا بعـــضُ أفضـــالِ ســـعيهمْ والجهـــودِ
لـــيسَ عـــاراً أن يغلـــبَ المـــرءُ يومـــاً إنـــما العـــارُ عجـــزهُ في الصـــمودِ

ويصرُ أهلنا في حيفا ويصبرون، وبعضهم ممن قابلنا يعمل مدرساً في جامعة حيفا ويدرّس العديد من الطلاب العرب في كلياتها المتعددة.

شاهدنا قبة مذهبة وسط جنة فيحاء يؤمها السياح وشارعاً كانت أضواؤه تتلألأ في الليل. قالوا أنه شارع عباس بن البهاء.

وسألنا: وهل هذه القبة الذهبية تقليد لقبة الصخرة المشرّفة في القدس؟ فقالوا: لا، إنها قبة محفل البهائيين في العالم، وهذه الأرض اشتروها بمئات الملايين وحوّلوها جنّة لا مثيل لها في حيفا فلسطين.

ودخلنا الحديقة، ثم المحفل بعد أنْ خلعنا أحذيتنا وطُلب منا أنْ نخشع أمام النصب وفيه ما يشبه القرآن من حيث الشكل وفواصل الجملْ، ولكنه ليس قرآنًا وإنما هو صفحة من الكتاب المقدس لدى البهائيين، وعادت بي الذاكرة هل هو مذهب جديد أو دين جديد يدعي أتباعه أنَّ نبيهم أسمه بهاء الله وخليفته ابنه عباس الذي سُمّي به أهمّ شارع في مدينة حيفا.

تذكرت ذلك الرجل من آل مراد في غزة، كان أمياً تأتيه رسائل أسبوعية على عنوان دكان والدي، وكان يطلب مني وأنا ابن الثالثة عشرة أنْ أقرأ له هذه الرسائل التي تبيّن أنها منشورات تصل إلى كل منتسب للبهائية. لم يحاول أنْ يشرح لي شيئًا عن البهائية لأنَّ والدي كان يُسفِّه هذا المذهب، وقال لي: إنه ليس بعيداً عن الماسونية. وقال أبو شكيب مراد البهائي إنّ تفسيرنا لآيات في القرآن الكريم يختلف عن قراءة المسلمين لها، لذلك فإن تفسيرنا للآية «والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها» أنّ الشمس تعني بهاء الله والقمر يعني ابنه عباس.

وتذكّرت صديقنا المحامي عبدا لحكيم مراد الذي كان بهائياً، وقد سمى ولده «سبحان» حتى يقول الناس سبحان عبد الحكيم مراد، وسمى ابنته «هيولا» ليقول الناس «هيولا عبد الحكيم مراد» والهيولا هي النور الإلهي.

إنّ المحفل البهائيّ والقبة الذهبية والجنة الخضراء أهمُّ المعالم السياحية في مدينة حيفا، ويتوجه إليها البهائيون الأغنياء من كل أنحاء العالم، فالطائرات تقلع من مطارات أميركا وتحطّ في مطار حيفا. وقد حُظر المذهب البهائي في مصر، وأعدم العراق قادتهم، وألغى الأردن الترخيص لهم بالوجود، ولكنهم متواجدون في أرجاء الأرض لا سيّما أميركا، ولهم من الأملاك والثروات الكثير.

انطلقت بنا السيارة إلى عكا وكان لا يزال يتردد في سمعي تلاوة الشيخ مصطفى إسماعيل ﴿ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴿١٢﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [الفجر: 11-14] صدق الله العظيم.

في عكا كان لقاؤنا مع عضو الكنيست السابق حسين فارس الذي أكّد في حديثه: أنه يعرف رئيس الدولة «وايزمان» قبل أنْ يصبح رئيساً، وأنه قال سيحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة وسيعم السلام ويرجو ألاّ يصاب أحد من أحفاده بالشلل الذي يعاني منه ولده نتيجة إصابته برصاص في ظهره أثناء حرب الاستنزاف على قناة السويس.

وقال: إنّ من مصلحة إسرائيل الفصل بين الشعبين والتسليم للفلسطينيين بدولة خاصة بهم، وقال أيضاً: إنّ كلّ الأسلحة النووية والطائرات التي لدينا لن تحول دون قيام شاب متطرف فلسطيني بطعن أحد أحفادي الأربعة في ظهره فيصبح مقعداً كوالده الذي تشاهدونه على كرسي طبيّ.

أما الأخ حسين من حزب «المبام» وهو يأتي على يسار حزب العمل ويؤمن وينادي بحقّ تقرير المصير والدولة المستقلة، وهو شريك في الائتلاف الذي يسمى «ميرتس»، حمّلني رسالة للأخ أبي عمار الذي كان قد استقبله مع قيادة حزب مبام في غزة.

ثم انطلقنا إلى جولس، وكان ينتظرنا جمع من وجهاء الدروز، وتناولنا الغداء ورحّب بنا الشيخ موفق طريف. وألقيت كلمة فيهم وتبادلنا الرأي وأهمية أنْ يقوم عضوا الكنيست أسعد الأسعد وصالح طريف بالتنسيق مع الأعضاء العرب بالعمل المكثّف لدفع عملية السلام إلى الأمام وإخراجها من المأزق الذي تمر به.

وألبسني زعيمهم عباءة الدروز، وبعد تناول الغداء عدنا مرة أخرى إلى عكا، حيث شاهدنا جامع الجزار وتجوّلنا في البلدة القديمة وهي تعجّ بسكانها العرب، ولا زال سور عكا الشهير شامخًا تتوسطه البوابة التي تمترس خلفها علي باشا الجزار حاكم عكا حتى عجز نابليون عن اقتحام عكا وانسحب مدحوراً.

وعلمنا أنه لا يُسمح لعربي في عكا أنْ يهدم بيته القديم لإقامة بناء جديد مكانه، وإذا أراد إصلاحه فلا يجوز له أنْ يتولى ذلك بنفسه، بل بوساطة شركة عكا للتطوير، وهذه تتطلب أربعة أضعاف التكلفة الحقيقية، وهكذا ينصرف الناس عن محاولة الترميم، ولكن الأهالي تشجّعوا بعد أوسلو وقاموا بالبناء دون ترخيص وأصبح ذلك كأمر واقع.

اتجهنا بعد ذلك إلى مدينة «شفا عمرو» واتجهنا إلى القلعة الشهيرة التي أصبحت الآن مقراً للنشاط الجماهيري حيث استقبلنا رئيس البلدية إبراهيم نمر حسين، وشرح لنا أنَّ هذا المكان كان مقرَّ قيادة ظاهر العمر الذي أنشأ أول دولة في فلسطين متمرداً على الخلافة العثمانية، واستمر حكمه ردحاً من الزمن حتى استطاع علي باشا الجزار إخضاع منطقة شفا عمرو، وإعادتها إلى الخلافة العثمانية.

كان لقاء طويلاً مع شخصيات مدينة شفا عمرو شارك فيه رجال دين مسلمون ومسيحيون ودروز وأعضاء مجلس البلدية وأطباء المدينة وأستاذ في جامعة حيفا. وتبادلنا الحديث وكان يدور حول صمودهم وتشبثهم بالأرض بعد نكبة 1948، وضرورة الاستمرار في عملية السلام واستعدادهم لكل الأدوار التي تطلب منهم.

في طريقنا لبلدة «كفر مندة» كان ينتظرنا على الطريق الأخ أبو صالح من عرابة فركب معنا في السيارة وأخذ يشرح لنا معلومات عن مشروع التحويل(تحويل نهر الأردن)، وعن المحاولات التي بذلت لضرب مشروع التحويل الذي من أجله دعا جمال عبدالناصر إلى عقد أول قمة عربية من أجل مواجهة مخططات تحويل نهر الأردن وسرقة المياه العربية.

وصلنا منزل الأخ محمد زيدان[1]، في بلدة كفر مندة حيث كانت شخصيات البلدة مجتمعة وألقيت كلمة وتبادلنا الرأي والمشورة، وأدركتنا صلاة الجمعة فذهبنا للصلاة

(1) أصبح الآن رئيس الهيئات العربية داخل مناطق عرب 1948.

ورحّب بوفدنا الإمام قبل البدء في خطبة الجمعة، وألقيت كلمة باسم المجلس الوطني الفلسطيني تتلاءم مع الموقف.

وباركت لهم مسجدهم الجديد الذي أسموه مسجد «الشيخ حامد» تقديراً لسيرته العطرة، والشيخ حامد أزهري ضرير كان على رأس محكمة الثورة سنة 1936، وفي أحد الأيام حضر الإنجليز لاعتقاله في منزله فصعد إلى سطح المنزل محاولاً الاختفاء، ولكنهم أشعلوا النار في صحن المنزل وصعد الدخان إلى السطح واضطره إلى السعال، فانتبه رجال الشرطة لوجوده، فناداه الضابط الإنجليزي قائلا: «انزل يا شيخ وضع رجليك على أكتافي»، وجرى اعتقاله والتحقيق معه لمدة أسبوع وأمروه بعدم التهجّم عليهم في خطبة الجمعة، وإذ أعادوه قبل صلاة الجمعة، فقد صعد المنبر وبعد أنْ حمد الله وأثنى عليه قال: «الحمد لله الذي أركبنا على رقاب الانجليز». واستمر ذلك الشيخ يقارع الإسرائيليين بعد الإنجليز إلى أنْ توفاه الله وقد ناهز التسعين من العمر، وقلت لمن روى لي هذه السيرة العطرة: إنه يستحق أنْ يبنى له أكثر من مسجد.

وصدق الله العظيم القائل: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة:22].

في 10/3/1995 انطلقت بنا سيارة الأخ محمد زيدان رئيس بلدية «كفر منده» السابق، وهو من عشيرة الظاهر عمر، إلى مدينة الناصرة وفي الطريق شاهدنا سهل البطوف، والتجمع المدني لعشائر بدو الهيب، وتوقفنا عند مشروع التحويل وسد عيلبون وعادت بنا الذكرى إلى 1/1/1965، حيث كان مشروع التحويل هو التحدي الإسرائيلي للإرادة العربية، والتقطنا صوراً عند نفق عيلبون وتذكّرت أنَّ المجموعة التي جاءت لضربه في 1/1/1965 لم تستطع أنْ تضع المتفجرات فيه، إذ لسوء حظهم قدمت دورية إسرائيلية فحصل اشتباك مسلح جرح فيه أفراد من الطرفين، ولم يقبض على أحد من الدورية، ولكن أحدهم، وهو أحمد موسى الذي عندما كان عائداً إلى قاعدته، أصابته رصاصة عربية وقتلته وهو أول شهيد للعاصفة وكان سبقه أكثر من شهيد قبل 1/1/1965 أثناء عمليات الاستطلاع.

حاولت مجموعة أخرى ضرب نفق عيلبون قَـدِمَ بعضها من لبنان إلى سهل البطوف وكان أحدهم يدعى حسين الهيبي من قرية بدو الهيب القريبة جداً من نفق

عيلبون، ولكن النجاح لم يحالفها وكان الأخ أبو عمار يقدره لأنه شارك معه في أكثر من عملية فدائية.

وأعلنت العاصفة بيانها الأول الذي جاءت أولى عباراته اتكالاً منا على الله «وتوالت البيانات باسم العاصفة حتى البيان السادس وهنا جرى الإفصاح عن أنَّ العاصفة هي الجناح الضارب لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.

انطلقنا بعد الصلاة إلى مدينة الناصرة، وهناك حللنا في ضيافة الحزب الديمقراطي العربي، ورحب بنا السيد عبد الوهاب الدراوشة ورجال حزبه وكان قد دعا إلى اجتماع في دار الحزب، وتكلّم وتكلمنا وأجبنا عن الأسئلة، ووقف الشاعر محمود دسوقي وله أكثر من ديوان وطلب أن يسمع شعراً يكون مسك الختام... وتلوت أبياتا من قصيدة مؤثرة بعد هدنة شهر شباط من عام 1949، ثم قصيدة كفاح الأردن ضد حلف بغداد، ثم رثاء شهداء مذبحة فردان سنة 1972 (أبو يوسف، وكمال عدوان، وكمال ناصر)، وختمتها بأبيات رثاء أمير الشهداء خليل الوزير.

وفي المساء ذهبنا لزيارة أرملة وأبناء المرحوم الشاعر توفيق زياد ذلك الرجل الذي كان موجوداً في حفل أريحا الذي أُعدّ لاستقبال الأخ ياسر عرفات يوم 5/ 7/ 1995، وفي أثناء عودته من الاحتفال تعّرض لحادث مروري لم يمهله الموت على أثره فهبت الناصرة في جنازة حاشدة شارك فيها وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثل عن الرئيس الفلسطيني.

رحمك الله يا توفيق زياد لقد كنت مناضلاً شديد المراس داخل الكنيست، ولم تكن تخش في الحق لومة لائم. وأذكر أنّ الزميل الذي رافقنا في زيارة منزل توفيق زياد قال لي: هل نظمت شيئاً في تمجيد يوم الأرض الذي نحتفل به في الثلاثين من مارس كل عام؟ قلت: نعم، لقد ربطت يوم الأرض بالانتفاضة المباركة عندما قلت:

من ثورةِ الأرضِ جاءت ثورةُ الحجرِ فالشعبُ والنصرُ في وعدٍ مع القدرِ

فقال: وهل تحفظ شيئًا من شعر أحد المؤسسين لثورة الأرض؟ قلت: نعم، أحفظ لشاعر الأرض راشد حسين أبياتاً لم يسبقه إليها شاعر حول السجن ورفض العبودية منها:

قالتْ: أخافُ عليكَ السجنَ، قلتُ لها: من أجل شعبي ظلامُ السجنِ يُلتحفُ
لو يقصرون الذي في السجنِ من غرفٍ على اللصوصِ لهدّت نفسها الغرفُ
لكن لها أملٌ أنْ يستضافَ بها حرٌّ فيزهر في أنحائها الشرفُ
قالتْ بساتيننا الخضراءُ قد نُسفتْ متى تعودُ الأزاهير التي نسفوا
قلتُ أُنظري في سمانا لم تزل سحبٌ غدا تزخُّ إلى أنْ يزهر الأسفُ
قالتْ حلمتُ بطفلٍ لا أريدُ له أباً سجيناً. فقلتُ: الحلمُ يُعتكفُ
أتحلمين بطفلٍ قلب والده عبدُ، أعيذك من عبدٍ له خلفُ

انطلقنا في العاشرة صباحاً إلى جولة في مدينة الناصرة، رأينا الناصرة العليا التي أنشأها الإسرائيليون، وشاهدنا مدينة «كفر كنه» واتجهنا إلى طبريا عبر مرج ابن عامر، ورأينا سهل حطين، وشرح لنا دليلنا مواقع صلاح الدين ضد الصليبيين حول حطين التي انتصر فيها. وشاهدنا سلسلة من البحيرات الصناعية، أو التجمعات المائية، التي يغذيها مشروع التحويل وسد عيلبون الذي حوّل مجرى نهر الأردن لتصبّ في الأرض المحتلة.

زرنا مقام النبي شعيب الذي تقدّسه الطائفة الدرزية ويبلغ عددها سبعين ألفًا.

وصلنا «طبريا» وأثناء زيارتنا معبداً مسيحياً يقال عنه: إنّ السيد المسيح قد مشى عنده على الماء، وهناك قابلنا بالصدفة شخصٌ يتكلم العربية فاعتقدنا أنه عربي فقال: إنَّ اسمه نسيم، وأنه يهودي هاجر من العراق وقال: إنه يتمنى العودة للعراق، وأشار إلى ما حصل من أحداث أدّت إلى تهجيرهم من العراق، ولم يكن هناك مجال من الوقت كي نبيّن له أنْ الحركة الصهيونية هي التي قامت بالاعتداء على اليهود من أجل دفعهم على الهجرة.

ودرنا بالسيارة حول بحيرة طبريا، وشاهدنا موقع التوافيق الذي كان محلاً للهجوم والهجوم المضاد بين السوريين والإسرائيليين.

* * *

المجلس الوطني الفلسطيني وإعادة تشكيله والمؤامرات عليه

اتفاق أوسلو 1995/7/15

قرأت كل ما نشر عن أسرار اتفاق أوسلو وخلفياته، وأهمّ ما قرأته أنه قبل ثلاثة أيام من لقاء بيريز - أبو علاء للتوقيع بالأحرف الأولى استدعى الجانب الفلسطيني القانونيَّ المصريَّ المدعو شاش فوصل قبل ست ساعات فقط من موعد التوقيع ولم يكن بإمكانه أنْ يدرس الاتفاقية من الناحية القانونية ولكنه أجازها تحت وطأة ضيق الوقت.

أما الجانب الإسرائيلي فقد عرض المشروع على يوئيل زينغر الذي كان يعمل في الولايات المتحدة بوصفه خبيراً قانونياً كان له دورٌ في صياغة اتفاقات كامب ديفيد، ودرس زينغر الاتفاقية وأبلغ في اليوم الثاني أنها كارثة وفيها تفريط بحق الجانب الإسرائيلي، وهنا طلب منه أن يصلح فيها ما يستطيع دون أنْ يشعر الوفد الفلسطيني أنها قد أصبحت ورقة جديدة مما سيؤدي إلى فشل حفل التوقيع وهكذا قام زينغر بتبديل كثير من النصوص.

والآن مع احترامي لكفاءة الدكتور صائب عريقات وهو أستاذ في العلاقات الدولية واحترامي لمن يستعين بهم من القانونيين فإنه لم يكن في وفدنا من هو قانونيٌّ في مستوى يوئيل زينغر الذي يواظب على عمله 24 ساعة ويرأس الوفد الإسرائيلي، وعند مناقشتي الأخ حسن عصفور عمّا توصّل إليه الوفدان في المفاوضات الخاصة بترتيب الانتخابات، فُجعتُ بالخبر الذي سمعناه أثناء أحد اجتماعات السلطة الوطنية ومُفادُه؛ أنّ إسرائيل وافقت على رفع العدد إلى ثمانين عضواً ليس صحيحا أو أنه تمّ التراجع عنه، وأنَّ

الجانب الإسرائيلي لا زال يتمترس خلف عدد ثلاثين وهنا يعني أنهم يسعون إلى منح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا.

ومن المؤسف أنَّ المشروع المقدّم جاء فيه أنَّ الرئيس يتمّ انتخابه مباشرة من قبل الشعب دون أنْ يبيّن الوجه الآخر من الصورة، وهو أنَّ أوروبا التي تقدّس الأعراف الديمقراطية ستقول أنه بعد الانتخاب الديمقراطي لرئيس السلطة الوطنية يجب أنْ نتناسى أية مناصب جاءت نتيجة للتعيين، وأنَّ المجلس الوطني الفلسطيني أغلبه جاء بالتعيين وليس بالانتخاب، وهذا يعني بصريح العبارة أنَّ سقفنا سيكون رئيس السلطة الوطنية المنتخب الذي تنازل بدون قصد عن أنْ يكون هو مرجعية السلطة الوطنية باعتباره رئيس المنظمة.

لو استطعنا في لعبة شدّ الحبل أنْ نجعل الجانب الإسرائيلي يوافق على أنْ يكون المجلس الفلسطيني مئة عضو على الأقل لكان هناك إنجازٌ كبيرٌ، أما أنْ ينتخب الرئيس لترؤس ثلاثين عضواً فهذا يذكّرنا بالسلطة التي كانت قائمة في قطاع غزة حيث كان المجلس التشريعي والتنفيذي يتكونان من ٤٠ عضواً.

سبق أنْ رفضنا أسلوب المرحوم الشقيري الذي كان يرأس المجلس التشريعي واللجنة التنفيذية في آن واحد، وعملنا على تعديل الميثاق والنظام الأساسي، وجرى انتخاب الأخ عبد المحسن القطان رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني في تموز سنة ١٩٦٨، وبعد ستة أشهر اختار المجلس الوطني الأخ ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية ومنذ ذلك الحين ترسّخت حضارة نظامنا الديمقراطي بالفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتحقق مبدأ أن السلطة التشريعية هي التي تنتخب اللجنة التنفيذية وتراقبها وتحاسبها.

فهل من المصلحة العودة إلى الوراء بأنْ يكون رئيس المجلس الفلسطيني هو رئيس السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية معاً؟ لا يجوز لنا أنْ نسلّم بالمطلب الإسرائيلي الذي يرى أنَّ المجلس الفلسطيني هو جسد واحد يخلط بين سلطتي التشريع والتنفيذ.

صحيح أنَّ البند السابع فقرة ٢ جاءت على الشكل التالي:

«تحدد الاتفاقية الانتقالية ضمن أمور أخرى تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس وستحدد الاتفاقية الانتقالية أيضاً سلطة المجلس التنفيذي والسلطات التشريعية وفقا للبند التاسع المبين أدناه والأجهزة القضائية للسلطة الفلسطينية. وصحيح أن البند التاسع فقرة (د) جاءت على الشكل التالي:

«سيخوّل المجلس بالتشريع وفقاً للاتفاقية في كل الصلاحيات المنقولة إليه».

إنّ القراءة الدقيقة لهذين البندين تقودنا إلى الاستنتاجات التالية:

1) أنَّ الإسرائيليين لا يريدون لنا مجلساً تشريعياً وإنما يريدون لنا مجلساً تنفيذياً يعطى على سبيل الاستثناء بعضاً من صلاحيات التشريع.

2) أنّ الجانب الإسرائيلي له اليد الطولى في تحديد أعضاء المجلس ونقل الصلاحيات والمسؤوليات إليه من الحكومة الإسرائيلية والإدارة المدنية.

3) أنّ الجانب الإسرائيلي هو الذي يحدد سلطة المجلس التنفيذي وما يجوز له أن يمارس من صلاحيات تشريعية وذلك بالتفاوض مع الجانب الفلسطيني.

4) أنّ للجانب الإسرائيليّ الدورَ الأولَ في تحديد الأجهزة القضائية للسلطة الفلسطينية وربما هذا يفسّر أسباب تأخّر الإسرائيليون في نقل السلطة القضائية في الضفة الغربية على عكس ما حصل في قطاع غزة.

يضاف إلى ذلك نصوص مكبلّة ومقيدّة حول كيفية ممارسة المجلس للتشريع فهو لا يستطيع إنشاء قانون أو تعديله إلا إذا أجازت إسرائيل الأمر.

إنّ نصوص اتفاق إعلان المبادئ المتعلّقة بالانتخابات كانت ثوباً مُفصلاً على أساس أنَّ الاتفاق سيوقّع بين الوفد الفلسطيني الممثل للداخل وبين إسرائيل، والتعديل الذي طرأ مؤخّراً بأنَّ المنظمة هي طرف الاتفاق لم يترافق مع تعديل النصوص. وعلى إسرائيل أنْ تراعي ذلك، وعلى وفد المفاوضات برئاسة الدكتور عريقات أنْ يتمترس حول هذا المفهوم.

لا يجوز أنْ نُغفل لحظة واحدة أنَّ أهم أهداف إسرائيل إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها جزءاً من الماضي، وإلغاء المجلس الوطني الفلسطيني ووضعه أمام أحد خيارين؛ إما أنْ يقوم بدور ذكر النحل الذي يلقّح الملكة ثم يموت، أو أنْ يتقادم (kadoke) ويندثر بمضي الوقت كما حصل لحكومة عموم فلسطين، حيث لا يذكر أحد الآن أنَّ المرحوم الحاج أمين الحسيني قد أوجد في سنة ١٩٤٨ مجلساً وطنياً فلسطينياً أفرز حكومة كان على رأسها أحمد حلمي عبد الباقي. وفي النهاية أرجو الانتباه للملاحظات التالية:

أولاً: ورد في الفقرة الثالثة من البند الثاني المتعلّق بالمجلس الفلسطيني أنَّ الرئيس سينتخب مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني.

لقد نسي واضع الاقتراح أنَّ الرئيس ياسر عرفات اكتسب شرعيته رئيساً لدولة فلسطين من خلال اختياره من المجلس الوطني الفلسطيني، أي من قبل جميع فئات الشعب الفلسطيني في دورة المجلس التاسعة عشرة، وأنَّ اختيار الأخ الرئيس من قبل جزء من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع دون الأجزاء الأخرى فيه رجوع إلى الخلف وظلم للرئيس.

ثانياً: منذ أربعة قرون والعالم المتحضر يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، كما أنّ الإشارة في المقترحات المقدّمة من الوفد الفلسطيني على أنَّ الانتخاب يشترك فيه جميع الفلسطينيين قد يوحي بأنَّ الفلسطينيين هم فقط الذين في الضفة والقدس وقطاع غزة، ويجب أنْ يكون مفهوم ضمنًا أنَّ دورهم آت بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

ثالثاً: يجب أنْ يشار صراحة إلى أنَّ أعضاء المجلس الفلسطيني المنتخبين لهم وظيفتان؛ إحداهما: أنهم جزء من «كوته» الداخل المحدد بـ ١٨٦ عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني ويجوز إكمال عدد (المائة عضو) أو الاكتفاء به. والثانية أنهم أعضاء المجلس التشريعي.

رابعاً: ورد في المشروع المقدّم من الوفد الفلسطيني أنَّ المجلس الفلسطيني جسمٌ واحدٌ وفيه نظام متبادل للرقابة والمحاسبة يتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية، فإذا كان من حق السلطة التشريعية أنْ تحاسب السلطة التنفيذية وتراقبها فليس صحيحاً أنْ يكون هناك تبادل في المحاسبة والمراقبة بين السلطتين.

خامساً: ينبغي الإشارة إلى الصفة المؤقتة للمجلس الفلسطيني وأنّ ولايته تنتهي بانتهاء فترة الحكم الذاتي أو تحديدها بمدة ثلاث سنوات.

سادساً: يجب أنْ يشارك أهالي القدس في الانتخابات كناخبين ومرشّحين دون قيد أو شرط.

سابعاً: لا يجوز السماح بالإشراف على الانتخابات من قبل الإسرائيليين كما ورد في المشروع، كما لا يجوز لإسرائيل الإشراف على التأهيل للتصويت كما ورد في المشروع ولا على تسجيل الناخبين في القدس الشرقية.

ثامناً: أنّ إضفاء الصفة التمثيلية العليا للمجلس الفلسطيني المقترح انتخابه يحمل في طياته إلغاء (م.ت.ف)، والمجلس الوطني الفلسطيني، ويلغي الثوابت الوطنية التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

تاسعاً: أنَّ مفهوم حصر الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع كما ورد في المشروع يسقط الهوية الفلسطينية عن اللاجئين ويلفّ مستقبلهم بالغموض.

عاشراً: يجب أنْ يكون أعضاء السلطة الوطنية من المنتخبين ومن خارج المجلس الفلسطيني؛ لأنَّ هذا يكّرس أنَّ مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية باقية، ويؤكد قرار المجلس المركزي بأنّ اللجنة التنفيذية تختار السلطة الوطنية بعدد مماثل.

إعادة تشكيل المجلس الوطني في دورته الحادية والعشرين في غزة 1996

أودُّ، في هذا المقام، أنْ أبيّنَ كيفية التوصل إلى قرار سابق للجنة الخاصة بالإعداد لعقد دورة المجلس الوطني التي كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، برئاسة ياسر عرفات، قد قررت تشكيلها برئاستي، وعضوية الإخوة: تيسير خالد، والدكتور سمير غوشة (توفي)، وسليمان النجاب (توفي)، وجميعهم أعضاء في اللجنة التنفيذية، لتتولى إعادة تشكيل المجلس الوطني، وقد تمكّنت الجبهة الشعبية من تمرير اتفاق يقضي بأنْ يعاد تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني من 300 عضواً نصفهم من الداخل (أعضاء المجلس التشريعي بعد زيادة عدده)، ونصفهم الآخر من الخارج، بالانتخاب، حيث يمكن إجراء الانتخابات، كاشفاً ذلك الاتفاق عن وجود تعهدّ سابق يقضي بعدم إجراء انتخابات

فلسطينية في الأردن. وقلت: إنَّ هذا يعني شطب 450 عضواً في المجلس الوطني من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يبلغ عدد أعضاء المجلس الحالي 700 عضواً.

وعندما أبلغت الأخ أبا عمار بهذا الاتفاق أجابني «هل هناك مجنون مثلك يرأس أقوى 700 شخصية فلسطينية يريد أنْ يبيعهم، ويكتفي بـ300 شخص، ويفتح الآخرون عليه معركة؟!». وقال لي: «اقتراح الشعبية مرفوض».

و في حوار القاهرة (آذار/ مارس 2005) تمَّ التوافق الفلسطيني على أمرين؛ إقرار مبدأ تقاسم المجلس الوطني الفلسطيني بين الداخل (132 مقعداً هم أعضاء المجلس التشريعي) والخارج (168 عضواً)، مقابل إقرار تهدئة مع إسرائيل. لذلك أخذت أماطل في دعوة اللجنة التي قررت اللجنة التنفيذية إعادة تشكيلها برئاستي من أجل إعادة تشكيل المجلس الوطني في الخارج.

وقد أجرت معي جريدة الأسواق الأردنية خلال مرحلة الإعداد لعقد الدورة الحادية والعشرين للمجلس عام 1996 في غزة مقابلة حول تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني ومعايير العضوية وكانت على النحو التالي:

- هناك 186 عضوا في المجلس الوطني من الداخل وهناك 88 عضواً انتخبوا للمجلس التشريعي وأصبحوا أعضاء في المجلس الوطني، ويبقى هناك 98 عضواً كيف سيتم اختيارهم وهل هناك معايير لهذا الاختيار؟

- المجلس الوطني كلّما زاد عدد أعضائه كان حريصاً على زيادة شريحة الداخل، إلى أنْ وصل عدد هذه الشريحة إلى 186 عضواً. وحاولنا عام 1988 عندما كنّا بصدد الموافقة على قرار 242 أنْ نسمي هؤلاء الأعضاء ليخرجوا للمشاركة في هذه الدورة. ولكن الإسرائيليين أبلغوا الوسيط الأمريكي بأنَّ من يخرج للمشاركة في المجلس لن يُسمح له بالعودة. وهنا أبقينا هذه المجموعة دون تسمية للمحافظة عليهم، وهم الشريحة الهامة من شرائح المجلس الوطني. وقد سعينا عند توقيع الاتفاقيات مع إسرائيل إلى انتخاب 186 عضواً للمجلس لأنّ النظام الأساسي للمجلس يقول بأنَّ العضوية للمجلس تتم بالانتخاب ولكن إذا لم يتيسر ذلك فيكون بالاختيار والتعيين. ونظراً

للمعارضة الإسرائيلية لانتخاب هذا العدد الذي يعدُّ برلماناً كبيراً وكانوا يريدون أنْ يقتصر العدد على 25 عضواً، استطعنا رفعه إلى 88 عضواً هم أعضاء المجلس التشريعي، وبقي 98 عضواً لم نستطع الإتيان بهم عن طريق الانتخاب فإنّ الحل يكون بالتعيين. كما حرصنا في رئاسة المجلس الوطني على اختيار الأسلوب الأمثل لاختيار ألـ 98 عضواً دون أنْ يكون يسبب ذلك فتنة في أوساط شعبنا. ومن هنا قلنا إنه لا بد من قيام جهة محددة مهنية بعملية الاختيار، ووحّدنا الجهة باللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني لاختيار الأعضاء الـ 98.

معايير اختيار ممثلي الداخل

وعملنا بدورنا جاهدين على وضع معايير للاختيار، وقدّمنا للجنة التنفيذية وتمنينا عليها العمل بها. وهذه المعايير تتضمن ما يلي:

- من كان عضواً في مجلس وطني فلسطيني سابق.
- من كان عضواً في مجلس تشريعي سابق في قطاع غزة قبل 1967.
- من كان عضواً في البرلمان الأردني قبل عام 1967 من الضفة الغربية.
- رؤساء البلديات المنتخبون.
- رؤساء النقابات الهامة المنتخبون.
- 10-15 شخصاً من الذين حصلوا على أعلى الأصوات في انتخابات المجلس التشريعي.
- 20 من المناضلين في السجون وإخراجهم من السجون للمشاركة في المجلس.
- شخصيات وطنية فلسطينية لامعة.

ماذا يقصد بالمجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي والمجلس التشريعي؟

أولا: المجلس الوطني الفلسطيني

هو المجلس الذي اختارته الهيئة العربية العليا بالانتقاء في سنة 1948 وكان على رأسها المرحوم الحاج أمين الحسيني، وقد اجتمع في مدينة غزة وأفرز من بين أعضائه حكومة عموم فلسطين برئاسة المرحوم أحمد حلمي عبد الباقي التي أخذت تضعف،

وبوفاة رئيسها في سنة 1963 خلا مقعد فلسطين في جامعة الدول العربية إلى أنْ جرى تكليف المرحوم أحمد الشقيري بملء هذا المقعد والعمل على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فكان أنْ قام بزيارات إلى مختلف البلدان العربية محاولاً إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني فلم يجد تجاوباً سوى في بلد أو بلدين فلجأ إلى المشاورات التي أدت إلى اختيار أكثر من أربعمائة شخصية وطنية فلسطينية اجتمعوا في القدس عام 1964، وتمَّ الإعلان عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها ونظامها الأساسي حيث جاءت فيه البنود الخاصة بالمجلس الوطني الفلسطيني كهيئة تشريعية للشعب الفلسطيني.

وهذا المجلس لا زال مستمراً حتى الآن، وسيبقى قائماً إلى أنْ يتحقق تقرير المصير وحصول الشعب الفلسطيني على دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثانيا: المجلس المركزي

هو الحلقة الوسيطة بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، ويتشكل من عدد يقارب المائة عضو وفق نظام خاص ولائحة داخلية خاصة ويجتمع دورياً كل أربعة أشهر وله صلاحيات المجلس الوطني الفلسطيني ما عدا صلاحية التشريع وهو الذي أوكل إليه المجلس الوطني الفلسطيني في آخر دورة له متابعة العملية السلمية التي بدأت في مدريد، وقد اجتمع هذا المجلس في تشرين الأوّل / أكتوبر سنة 1993 حيث تمّت الموافقة على سياسة اللجنة التنفيذية حول اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو كما أصدر قراراً بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وكيفية تشكيلها وعلاقتها باللجنة التنفيذية كمرجعية لها.

ثالثا: المجلس التشريعي

هو السلطة التشريعية في المرحلة الانتقالية التي بدأت بعد اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو الذي صدر من أجل الوصول إليها عبر قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995م.

بعد هذه التعريفات لا بد من توضيح بعض الأمور والمسائل المرتبطة بها، وأهمها:

1. ورد تعبير المجلس التشريعي في دستور فلسطين الذي أصدرته بريطانيا سنة 1922 ولأن هذا الدستور قد تضمّن وعد بلفور والعديد من المواد التي وضعت لتهويد فلسطين وإنشاء الوطن القومي اليهودي فقد رفض شعب فلسطين هذا الدستور وكذلك الدعوة إلى المشاركة في المجلس التشريعي المعروض.

2. أصدر الرئيس جمال عبد الناصر مرسوماً بنظام دستوريٍّ لقطاع غزة جاء فيه فصل دقيق بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمّ تسمية السلطة التشريعية (بالمجلس التشريعي).

3. رفضت إسرائيل في مفاوضات أوسلو تسمية مجلس تشريعي؛ معتبرة أنَّ سقف الحل المطروح على الفلسطينيين هو حكم ذاتي يلزمه فقط مجلس إداري تناط به بعض الصلاحيات التشريعية. وحاول الجانب الفلسطيني جاهداً أنْ يتضمّن الاتفاق وجود مجلس تشريعي يزيد عدد أعضائه على 100 عضو، وحتى لا تفشل المفاوضات لجأ الطرفان إلى نظرية الغموض المتعمّد عندما استعملا عبارة «المجلس الفلسطيني» وهذا يعني بطريق غير مباشر نقل الخلاف إلى المفاوضات القادمة.

4. تفاوض الجانبان الفلسطيني، برئاسة الدكتور صائب عريقات، والإسرائيلي، برئاسة يوئيل زينغر، وكان الجانب الإسرائيلي لا يتزحزح عن رؤيته السابقة المنطلقة من أنَّ سقف الحل هو الحكم الذاتي، ومن ثَمَّ كان يتمترس خلف أنَّ عدد أعضاء المجلس الفلسطيني يجب أنْ يكون ما بين 20 ـ 30 عضواً ويصرُّ على أنَّ جسم المجلس الفلسطيني واحد تختلط فيه سلطتا التشريع والتنفيذ بل وتتبادلان الرقابة على بعضهما البعض.

5. وجّهت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني مذكرة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية للاستهداء بها في المفاوضات حول موضوع المجلس التشريعي وقد جاء فيها التالي:

أ. ضرورة التمسّك بأنْ يكون العدد 82 عضواً على الأقل كما طالب به الرئيس ياسر عرفات القيادة الإسرائيلية، على اعتبار أنَّ الضفة الغربية كان لها 40 نائباً في مجلس النواب الأردني وقطاع غزة كان به مجلس تشريعي عدد أعضائه 42 عضواً.

ب. ضرورة التمسّك بمبدأ الفصل بين السلطات ولا يجوز الرجوع إلى الصيغة التي وضعها المرحوم أحمد الشقيري في نيسان/ إبريل سنة 1964 عندما كان رئيس المجلس الوطني هو نفسه رئيس اللجنة التنفيذية.

ج. يجب أنْ ينصّ الاتفاق صراحة على أنّ أعضاء المجلس التشريعي هم جزء من كوتة الداخل المحدد ب 182 عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني.

د. لا يجوز أنْ يكون المجلس الفلسطيني جسماً واحدا وفيه نظام متبادل للرقابة والمحاسبة ومحاولة فرض ذلك من الجانب الإسرائيلي يتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية، فإذا كان من حق السلطة التشريعية أنْ تحاسب السلطة التنفيذية وتراقبها فليس صحيحاً أنْ يكون ذلك حقا للسلطة التنفيذية.

ه. لا يجوز إضفاء الصفة التمثيلية العليا على المجلس الفلسطيني لأنَّ هذا يحمل في طياته نوايا إسرائيلية بفصل الداخل عن الخارج، ومحاولة إلغاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي هو المجلس الأعم في تمثيل أكثر من تسعة ملايين فلسطيني في الخارج والداخل.

و. لا يجوز حصر اختيار السلطة التنفيذية فقط من داخل المجلس التشريعيّ بل يجب الحصول على حقِّ اختيار جزء من أعضائها من خارج المجلس من أجل الحفاظ على قرار المجلس المركزي بتشكيل السلطة الوطنية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية يتماثل مع العدد الذي يتمّ اختياره من داخل المجلس التشريعي.

اتفاق أوسلو (2)

تراجع الموقف الإسرائيلي عن مواقفه المتعنتة بخصوص المجلس التشريعي على إثر الجهود الكبيرة التي بذلها الوفد الفلسطيني المفاوض في طابا، وخاصّة بعد دخول الرئيس ياسر عرفات غمار هذه المفاوضات، فجاءت النصوص الواردة في اتفاق أوسلو 2 محققة لمعظم الملاحظات التي كنّا نتخوف منها، فالمجلس الفلسطيني وصل عدد أعضائه إلى 88 عضواً، وهذا العدد يجعله مجلساً تشريعياً. كما أنه تقرر أنْ يكون له رئيس منتخب، وهذا يعني الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وإذ حرصت السلطة الفلسطينية على عرض قانون الانتخابات على اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، فقد تبيَّن وجود بعض الأمور التي تحتاج إلى الإضافة وإعادة النظر وهذا ما جعل اللجنة التنفيذية تعقد اجتماعاً وتشكل لجنة قانونية موسعة برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وقد قامت هذه اللجنة بإجراء لقاءات متعددة مع القوى الوطنية والإسلامية، وترتيب لقاء لها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك عقد لقاءين مع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تمَّ الأخذ بعدد من الملاحظات والاقتراحات، وبما يدعو للفخر أنَّ قانون الانتخابات قد صدر وفيه الإضافات التالية.

أولاً: صدوره عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: أصبحت له مذكرة إيضاحية وردت فيها مقاطع هامّة من وثيقة الاستقلال حول التعددية السياسية وعدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق أو الدين أو بين المرأة والرجل ومبدأ الفصل بين السلطات واحترام الحريات.

ثالثاً: جاءت ديباجة القانون استناداً إلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

رابعاً: تمَّ الربط المحكم بين المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي فجاء نصُّ المادة الثالثة على الشكل التالي: «يعتبر أعضاء المجلس التشريعي فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وفقاً للمادتين 5 و 6 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية».

خامساً: جرى الأخذ بنظام الذمة المالية بحيث يجب على عضو المجلس التشريعي تقديم إقرار بما يملك هو وأولاده القصر من عقارات أو أموال وذلك كضمان لعدم الإثراء على حساب الشعب أثناء فترة نيابته.

سادساً: جرى تشديد القيود على الموظفين فيما يتعلق بعودتهم للوظيفة العمومية بعد استقالتهم وعدم فوزهم في الانتخابات أسوة بأحدث النظم الانتخابية، بما في ذلك منع القضاة او العسكريين من العودة إلى وظائفهم الأصلية بشكل مطلق.

توضيح العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي

1. المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسة التشريعية الوطنية الشاملة، فلقد جاء في البند رقم «1» من المادة الثالثة لقانون الانتخابات الفلسطينية رقم (13) لسنة 1995 ما يلي:

يكون أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المقرر انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك وفقاً للمادتين «5» و «6» من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبمراجعة المادتين «5» و «6» المذكورتين فإنّ هذا النص يعني أنَّ انتخابات أعضاء المجلس الفلسطيني هي انتخابات تكميلية لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، فالمادة «5» تؤكد أنّ أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني يجري انتخابهم بالاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية، ويؤكد البند (1) من المادة السادسة على أنه «إذا تعذّر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس قائماً إلى أنْ تتهيأ ظروف الانتخابات».

وقد تم إصدار قانون الانتخابات الفلسطيني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بموجب مرسوم رئاسي نشر في الجريدة الرسمية تحت رقم 13 لسنة 1995، واعتبر القانون أنَّ للمجلس الوطني الفلسطيني دوائر في الخارج ودوائر في قطاع غزة والضفة الغربية وشرق القدس جرى تحديدها بست عشرة دائرة.

وجاءت المادة 1/3 صريحة في أنَّ أعضاء المجلس المنتخب يصبحون فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك ما جرى ممارسته عملياً عندما التأم المجلس الوطني الفلسطيني في 22 إبريل/نيسان 1996 وجلس أعضاء المجلس المنتخب بين أعضائه ومارسوا المناقشة وأخذ القرارات والمشاركة في التصويت وخاصة بالنسبة للقرار الخاص بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني الذي طالبت به الحكومة الإسرائيلية.

وكما هو معلوم فقد أصرَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين على أنَّ المجلس الوطني الفلسطيني هو الجهة التي يجب عليها القيام بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني على اعتبار أنَّ الحكومة الإسرائيلية قد تلقّت تعهداً بذلك من الرئيس ياسر عرفات بموجب كتاب مؤرخ في 9 أيلول 1993.

2. وحسب النظام الأساسي والمادة 15 من قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995 فإنَّ السلطة التشريعية في «م.ت.ف» تتكون من هيئة عامة هي المجلس الوطني الفلسطيني وهيئة خاصة هي المجلس التشريعي الفلسطيني. ولا يخفى عليكم أنه في معظم بلاد العالم تتشكل السلطة التشريعية من أكثر من هيئة، ففي أمريكا تتشكل السلطة التشريعية (الكونغرس) من مجلس الشيوخ والنواب، وكذلك الحال في بريطانيا (مجلسي اللوردات والعموم)، وفي مصر (مجلسي الشورى والشعب) وفي الأردن (مجلسي الأعيان والنواب).

3. لكلّ ذلك، ولاعتبارات وطنيّة عليا تتعلق بوحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات والتي تمثّلها منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها التشريعية العامة التي تضم (المجلس الفلسطيني المنتخب)، فإننا نرى أنَّ على كل الجهات الصديقة أخذ ذلك بعين الاعتبار لدى تعاملها أو تخاطبها مع السلطة التشريعية الفلسطينية، إذ لم يطرأ أيُّ تغيير عليها يستدعي مجرد التفكير في تعديل أسلوب التعامل أو المخاطبة؛ فالشعب الفلسطيني هو الجهة الوحيدة المؤهلة والمخوَّلة لتحديد مؤسساته الوطنية من تنفيذية وتشريعية وقضائية وصلاحياتها وفقاً لنظمه الأساسية التي ارتضاها لنفسه.

إلغاء الربط بين المجلسين الوطني والتشريعي في قانون الانتخابات لعام 2005

بعد دخول القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن نتيجة لمشروع أوسلو(1)، ظهر تيار من الجيل الجديد يؤمن باختصار النضال في الساحة الفلسطينية المعترف بها دولياً (الأراضي الفلسطينيّة في العام 1967)، وبهذا يهمّشون دور النضال في الشتات، ويعدُّون أنَّ القادة يجب أنْ يكونوا من أبناء الداخل، وأنَّ ما يصلح للمرحلة السابقة كان يصلح لتلك المراحل.

أما مرحلة أوسلو فيجب أنْ تكون لهم، وبالنتيجة يعملون (بقصد أو بغير قصد) على إلغاء منظمة التحرير الفلسطينية بقتلها من خلال خنق مؤسساتها.

وجد العدو الصهيوني في هؤلاء ضالته المنشودة؛ فبدلاً من أنْ يساهم في إنشاء فصيل جديد، جاءه من يعطيه نفس النتيجة بل ويزيد عليها كون هذه الفئة هي من ستفتت حركة فتح، ومن ثَمَّ منظمة التحرير من خلال اختزال التمثيل الفلسطيني بالسلطة الوطنية

الفلسطينية وتهميش منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الأخ محمود عباس أعلنها في المجلس المركزي عام 1993 في تونس بأنَّ أوسلو هي مغامرة إذا أحسنت المنظمة التعامل معها ستكون فرصة للسلام والدولة، وقد تكون دماراً إذا لم تحسن ذلك.

ولقد حدثت مفاجأة كبرى لم نكن نتوقعها مفادها أنَّ أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد لم يصبحوا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وبذلك فإن حركة «حماس» لم تصبح بشكل تلقائي عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية!

وقد ظهرت تلك المفاجأة عندما اتصل بي مراسل صحفي إسرائيلي وكشف لي عن هذه الحقيقة الفاجعة؛ إذ تفاجأت بأنَّ قانون الانتخابات الفلسطيني الجديد رقم (9) (2005)، الذي أجريت بموجبه الانتخابات التشريعية في عام 2006، أسقطت منه الفقرات التي تؤكد أنَّ المجلس التشريعي جزء من المجلس الوطني الفلسطيني، والمواد والمقدمة التي أسقطت هي:

أولاً: المقدمة التي فيها مقاطع هامة من وثيقة الاستقلال لعام 1988.

ثانياً: المذكرة الإيضاحية المكوّنة من صفحتين التي جاء فيها الفقرة التالية: «أنَّ إجراء الانتخابات لرئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بوصفهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، جاء مُؤكداً على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، الأمر الذي يشكِّل خطوة هامة على طريق تحقيق حقوقه الوطنية ومطالبه العادلة، وبناء مستقبله ومؤسساته المسؤولة أمام الشعب صاحب السيادة».

ثالثاً: إسقاط ديباجة القانون التي استندت إلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

رابعاً: إلغاء الربط المحكم بين المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي كما جاء في نص المادة الثالثة على الشكل التالي: «يعتبر أعضاء المجلس التشريعي فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وفقا للمادتين 5 و 6 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية».

خامساً: وكذلك أسقطت الفقرة (7) من المادة (12) من القانون رقم 13 لسنة 1995 التي تنصُّ على: «لا يجوز لعضو المجلس الوطني الفلسطيني أنْ يرشّح نفسه لعضوية المجلس (التشريعي) إلاّ إذا قام بنقل قيده من دوائر الخارج، بموجب كتاب مصدّق من رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، إلى إحدى الدوائر الست عشرة، وتسري بحقه الأحكام الواردة في هذه المادة».

واعتقد أنَّ ذلك تمَّ بفعل أيادٍ آثمة ، وهي تتحمل مسؤولية ما جرى من فصل قانونيٍّ بين فلسطيني الداخل والخارج، وبين قادة الداخل والخارج، على نحو ينعكس سلباً على كون منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الفلسطينية في الداخل، ويفرّط بحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة!

كيف حدث هذا التعديل..؟

إثر التوافق الذي تمّ التوصل إليه بين الأخ محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقادة الفصائل في حوار القاهرة (آذار/ مارس 2005) الذي قضى بتعديل القانون الانتخابي الفلسطيني بحيث يتم تقسيم مقاعد المجلس التشريعي مناصفة، ليتمَّ انتخاب نصفهم الأول على قاعدة التمثيل النسبيّ، والنصف الآخر من خلال التنافس في الدوائر، أقدمت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني، بدلاً من ذلك على صياغة قانون جديد يحمل الرقم 9/ 2005 بدلاً من القانون السابق رقم 13/ 1995، فأدخلت عليه التعديلات المتفق عليها في حوار القاهرة، وشطبت منه فقرتين تؤكدان العلاقة بين المجلسين التشريعي والوطني، وكذلك فقرة من المذكرة الإيضاحية تعتبر العلاقة بين المجلسين تأكيداً على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده.

وهنا، فإنَّ الخطَّ الإسرائيلي «هو من ارتكب هذا الفعل الإجرامي، وأنّ هذا الخطَّ كان يعمل على حذف هذه الفقرات منذ أنْ وُضِعَ مشروع قانون الانتخابات رقم (13) لعام 1995، وقبل إجراء انتخابات المجلس التشريعي السابق، حيث تمَّ إعداد مشروع القانون على نحو لا يربط بين المجلسين، ما دعاني يومها للفت نظر الرئيس ياسر عرفات لأهمية الربط، ووصفت مشروع القانون المعد بـ «المشروع الإسرائيلي»، فوافقني وطلب

مني صياغة الإضافات التي أريد إدخالها على مشروع القانون، ففعلت، وأعددت كذلك المذكرة الإيضاحية للقانون من صفحتين اقتبستُ مضمونهما من وثيقة الاستقلال الفلسطيني الذي قرره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988.

غير أنَّ أيدي الخط الإسرائيلي أسقطت إضافتي، أثناء طباعة مشروع القانون، فتمَّ الانتباه لما حدث، وأعيد وضع المواد والمذكرة المسقطة، وتم تسليم نصّ مشروع القانون كاملاً لوزير العدل، كي يشرف على طباعته، فتمت طباعته مرة أخرى من دون إضافاتي، ما دفع الشهيد ياسر عرفات لأنْ يطلب مني أنْ أقف شخصياً على يدي الطابع لإدخال هذه المواد، قائلاً: «أنا حواليّ جواسيس»، ثم وقّع على كل صفحة من صفحات القانون حين أصدره بصفته قانوناً سيادياً صادراً عن رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كي لا يحدث فيه أي تلاعب لاحق.

تعديلات مدسوسة على قانون الانتخابات رقم (9) لعام 2005

ضرب الأخ محمود عباس (أبو مازن) على رأسه لحظة إخباري له بالفارق بين القانونين القديم والجديد، وقال لي: إنّ هناك من دسّ عليه هذه التعديلات، وأنه صادق على القانون الجديد وأصدره دون أنْ ينتبه لذلك مبدياً اعتقاده بأنَّ عملية الدسّ طالت كذلك الأخ روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي السابق.

وطلب الرئيس عباس مني أنْ أعدَّ له مذكرة رسمية بهذا الشأن، ليرى ما يمكن فعله لتصويب الوضع، قبل أنْ تُثار حوله ضجةٌ كبرى من قبل حركة «حماس» التي فازت بأغلبية أعضاء المجلس التشريعي الجديد، وقد تعمَّد تشكيل لجنة تحقيق مع أعضاء اللجنة القانونية في المجلس السابق، تتحمل حركة «فتح» مسؤولية الإدانة التي ستلحق باللجنة المشكّلة في غالبيتها من أعضائها.

وفعلاً أعددت مذكرة، وأرسلتها للأخ محمود عباس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأول من شباط/ فبراير 2006، وتتضمن اقتراحاً يقضي بأنْ يُصدر الرئيس عباس بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ما يفيد بعدم دستورية قيام المجلس التشريعي بإلغاء قانون سيادي صادر عن رئيس اللجنة التنفيذية،

الذي هو في الوقت نفسه رئيس دولة فلسطين، وإعادة تثبيت المواد التي جرى إسقاطها، وأنْ تُعدَّ مذكرةُ رئيس اللجنة التنفيذية والمذكرة التوضيحية جزءاً أساسياً مكمّلاً لقانون الانتخابات رقم 9/ 2005 الصادر بتاريخ 13/ 8/ 2005.

وفيما يلي نص المذكرة:

الأخ الرئيس محمود عباس المحترم
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
الإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية المحترمون

تحية فلسطين

اتصل بنا مراسل إسرائيلي من «الجيروزالم بوست» عرفنا من خلال حديثه بأنّ أعضاء المجلس التشريعي الجديد (132 عضواً)، لم يعودوا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني؛ وذلك لأنّ المجلس التشريعي عندما وضع قانون الانتخابات الجديد رقم 9/ 2005 الصادر في شهر حزيران/ يونيو 2005، أسقط المواد التي تتحدث عن ذلك في القانون السياديّ الصادر عن الرئيس الشهيد ياسر عرفات الذي شارك في صياغته أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني في حينه، وأرجو أنْ تلاحظوا أنَّ الشهيد ياسر عرفات الذي أصدر القانون، أصدره بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية قبل انتخاب المجلس التشريعي القديم، علماً بأنه ـ رحمه الله ـ وقَّع على كل صفحة من صفحات القانون خوفاً من إسقاط أي بند من بنود هذا القانون وجاء في الديباجة:

«بعد الإطلاع على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وبناء على ما قررته اللجنة التنفيذية بمشاركة رئيس المجلس الوطني، أصدرنا هذا القانون الذي أخذ رقم 13 لسنة 1995 للانتخابات الفلسطينية، وهذا يعني أنه قانون سيادي لا يملك المجلس التشريعي إلغاءه كلياً أو جزئياً».

ويبدو أنَّ الذي حدث أنه طلب من المجلس التشريعي إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم (13) لسنة 1995 لمعالجة المستجدات التي حصلت، وأهمها التمثيل النسبي بنسبة 50 بالمائة، وزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 132 عضواً. ويبدو أنّ البعض ممن يؤمنون بفصل الخارج عن الداخل، وفصل المجلس التشريعي عن المجلس الوطني،

قد استغلَّ الفرصة بعمل قانون جديد احتوى على كل مواد القانون القديم لسنة 1995، وذلك كي يتسنى له إحداث تلاعب يسعد المراسل الإسرائيلي الذي اتصل بالمجلس لنكتشف هذه الجريمة. وإذا أجريتم المقارنة بين القانون القديم السيادي والقانون الجديد، تجدون أنَّ اليد الآثمة أسقطت الفقرة (1) من المادة الثالثة التي جاء نصها كالتالي:

«يكون أعضاء المجلس الفلسطيني (التشريعي) فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وفقا للمادتين (5) و(6) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية».

وكذلك أسقطت الفقرة (7) من المادة (12) من القانون رقم 13 لسنة 1995 والتي تنصُّ على:

«لا يجوز لعضو المجلس الوطني الفلسطيني أنْ يرشِّح نفسه لعضوية المجلس (التشريعي) إلاّ إذا قام بنقل قيده من دوائر الخارج، بموجب كتاب مصدق من رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، إلى إحدى الدوائر الست عشرة، وتسري بحقه الأحكام الواردة في هذه المادة».

وكذلك أسقطت المذكرة الإيضاحية المكونة من صفحتين التي جاء فيها الفقرة التالية: أنّ إجراء الانتخابات لرئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بوصفهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، جاء مؤكداً على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، الأمر الذي يشكل خطوة هامة على طريق تحقيق حقوقه الوطنية ومطالبه العادلة، وبناء مستقبله ومؤسساته المسؤولة أمام الشعب صاحب السيادة».

وبذلك يكون القانون الجديد رقم (9) لسنة 2005 قد أسقط الرابط بين المجلسين الوطني والتشريعي، وخالف نصّ المذكرة الإيضاحية وروحها. وجاءت المادة (116) التي دسَّت على السيد رئيس اللجنة التنفيذية والتي تقول: «يلغى قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته وأي حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون».

السيد الرئيس

السادة أعضاء اللجنة التنفيذية

لو أردنا الطلب من المجلس التشريعي الجديد تصحيح هذا الخطأ واستدراكه فإنَّ عوامل التشهير ستستغل ضد المجلس القديم وسيادة الرئيس. وأرى أنَّ المخرج الأنسب:

أنْ يصدر رئيس اللجنة التنفيذية، بعد مشاورة أعضاء اللجنة ورئيس المجلس الوطني، ما يفيد بعدم دستورية أنْ يقوم المجلس التشريعي بإلغاء قانون سيادي صادر عن رئيس اللجنة التنفيذية الذي هو في الوقت نفسه رئيس دولة فلسطين. **وأقترح مشروع النص التالي المرفق:**

مشروع النص المقترح

«نحن رئيس اللجنة التنفيذية

وبعد الإطلاع على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد المداولات التي جرت في اللجنة التنفيذية بمشاركة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

وبعد الاطلاع على ملابسات عدم إيراد الفقرة (1) من المادة (3) من القانون رقم (13) لسنة 1995 وكذلك الفقرة (7) من المادة (12) وكذلك المذكرة الإيضاحية، وأخذاً بمبدأ عدم جواز إلغاء سلطة تشريعية أدنى لقوانين صدرت عن سلطة تشريعية أعلى. لذلك قررنا إعادة تثبيت المواد التي أُسقطت، وكذلك تثبيت المذكرة الإيضاحية التي جاء فيها الفقرة التالية:

«أنّ إجراء الانتخابات لرئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس الفلسطيني بوصفهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، جاء مؤكداً وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، الأمر الذي يشكل خطوة هامة على طريق تحقيق حقوقه الوطنية ومطالبه العادلة، وبناء مستقبله ومؤسساته المسؤولة أمام الشعب صاحب السيادة» وبناء على ذلك، تعدُّ هذه المواد والمذكرة التوضيحية جزءاً أساسياً مكمّلاً لقانون الانتخابات الصادر بتاريخ 13/ 8/ 2005.

ختاماً أرجو أنْ يوفقكم الله لما فيه خير شعبنا وبلدنا، وهذا اجتهادي القانوني قدمته لكم وأتمنى أنْ تتمكنوا من الوصول إلى ما فيه المصلحة العامة بإعادة الأمور إلى نصابها، فالكمال لله وحده.

هذا وقد تم تصحيح بقرار بقانون رقم (4) لسنة 2006م بشأن تعديل قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005م الصادر عن الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

استشهاد الأخ أبو عمار واختيار الأخ أبو مازن رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

بدأتْ الحالة الصحية للرئيس الشهيد ياسر عرفات بالتدهور السريع يوم الأربعاء 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2004، ورأى الأطباء ضرورة نقله إلى الخارج للعلاج . ووافق الرئيس ياسر عرفات على قرّار الأطباء بنقله إلى فرنسا بعد تلقي تأكيدات أميركية وإسرائيلية بضمان حرّية عودته للوطن.

ونقلته طائرة مروحية إلى الأردن حيث كنتُ في استقباله في مطار ماركا في عمّان وهو في طريقه إلى فرنسا، حيث أُجرِيتْ له العديد من الفحوصات والتحاليل الطبية في مستشفى بيرسي العسكري.

وظل الشهيد ياسر عرفات يصارع مرض موته إلى أن أسلم الروح لباريها في الساعة الرابعة والنصف من فجر الخميس الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

ودَّعَتْهُ فرنسا يوم 11/ 11/ 2004 وأقلتْ جثمان الشهيد طائرة حكومية فرنسية إلى القاهرة، وهناك أُقيمتْ له جنازة عسكرية مهيبة بمشاركة وفود رسمية من 61 دولة وبحضور حشد من القادة العرب والمسؤولين العرب والأجانب.

وفي رام الله وفي يوم الجمعة الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 ، حطت مروحيتان عسكريتان مصريتان إحداهما تقل جثمان الشهيد» أبو عمار» على المهبط الرئاسي في رام الله الذي حُوصِرَ فيه، وودع عشرات الآلاف من المشيعين قائدهم التاريخي الشهيد ياسر عرفات في مقر الرئاسة ، و وضع جثمان الشهيد القائد في ضريح خاص في ساحة مقر الرئاسة ليدفن فيه «مؤقتا»، لأن الشهيد كان قد أوصى بدفنه في باحة الحرم القدسي الشريف بعد تحريره.

وفي اليوم التالي لمواراة جثمان الأخ أبو عمار الثرى في رام الله أي في 12\11\2004، كنت أخشى الفتنة حول من سيخلفه في رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

فقد بدأت بعض الأصوات تقول بأن الذي سيخلف أبو عمار هو رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأن المجلس الوطني الفلسطيني بكامل هيئته العامة يجب أن يجتمع ليختار رئيسا للجنة التنفيذية، وان هناك فراغا دستوريا وقانونيا، واستشعرتُ بخطورة الموقف، وبأن بداية الإرباك السياسي في الساحة السياسية الفلسطينية قد تتسارع، وفي حقيقة الأمر فإن المخرج القانوني موجود بشكل صريح ولا يقبل التأويل أو التفسير، فالمادة (13، فقرة ب) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تنصّ: «يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة» أي اللجنة التنفيذية، ولذلك بادرتُ إلى الإعلان من خلال محطة الجزيرة الفضائية وأعلنت من خلالها أن النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية يعالج ذلك وأن اللجنة التنفيذية ستجتمع وستختار رئيسا لها.

وهذا ما حدث، ففي اليوم التالي حصل اجتماع مشترك برئاستي بوصفي رئيساً للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ ضم أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في ظل جدل بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، حيث أن البعض كان يريد التأجيل حتى يتمكن الأخ فاروق القدومي «أبو اللطف» عضو اللجنة التنفيذية من حضور هذا الاجتماع، ولأن الأمر لا يحتمل التأجيل وحتى لا تتوقف أمور شؤون الدولة وشؤون المنظمة، فقد بادرتُ بالاتصال تلفونياً بالأخ أبو اللطف، وسألته هل أنت مستعد للقدوم إلى أرض الوطن وحضور الاجتماع حتى يتمسك أعضاء اللجنة المركزية بالتأجيل لحين حضورك، فقال:» لا أستطيع» ، فقلت له :» أنت حبيبنا وكبيرنا ورئيسنا»، وعندها وافق على اختيار الأخ أبو مازن رئيساً للجنة التنفيذية خلفاً للشهيد أبو عمار .

وهكذا، رجعنا إلى الاجتماع المشترك للجنة التنفيذية وتم أخذ الأصوات حول اختيار الأخ محمود عباس أبو مازن رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتم هذا الاختيار بالإجماع.

وكان المرشح الوحيد لدى أعضاء اللجنة التنفيذية لتولي هذا المنصب هو الأخ محمود عباس، وهناك من أعضاء اللجنة التنفيذية من طرح الأخ فاروق القدومي لتولي هذا المنصب أو على الأقل استشارته .

بعد سنة من ذلك الاجتماع قامت اللجنة التنفيذية بإعادة توزيع المهام على أعضائها وقيل أن الأخ ياسر عبد ربه قد كُلّف بأمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حيث أنشأ مؤسسة لأمانة السر وأصبح يخاطب بهذا اللقلب رغم تحفظ بقية أعضاء التنفيذية بأنه لم يصدر قرارٌ صريحٌ بذلك .

وفي المهرجان الجماهيري الحاشد الذي أقيم في مقر الرئاسة في رام الله بتاريخ 12/11/2009 بمناسبة الذكرى الخامسة لاستشهاد «أبو عمار» رثيتُ القائد الرمز بقصيدة بعنوان « العصماء»[1] ومما جاء فيها:

يا ياسر الشعب منك العهدُ والقسمُ ... وإننا بكَ بعد الله نعتصمُ

في سالفِ الدهر بشرت الألى يئسوا ... بأن يوماً سيأتي تنجلي الظلم

وقلتَ : في نفق تبدو مُشعشعةً ... بشائر النصر جاءت فوقها علمُ

وأن شبلاً سيأتي رافعاً علماً ... وقد توقدَ فيه العزُ والشممُ

يا ياسرَ الشعبِ هذا الشعبُ مبتهجٌ ... من موقفٍ جاء فيه العهدُ والقسمُ

وقفت في «الكمبِ» جباراً ومقتدراً ... من حولك الغدرُ والتهديدُ محتدمُ

وقلتَ قدسي و «شعبي» لا مساومةٌ ... في مسجدي لا يهان الركن والحرمُ

ثم الكنيسة لا أرضى بذلّتها ... إن «القيامة» أفديها والتزمُ

واللاجئون لهم في القلب منزلةٌ ... لا للشراءِ ولا للبيعِ أرضُهمُ

والقدسُ في وَهَجِ التاريخِ ضارعةٌ ... متى يزولُ احتلالٌ ظالمٌ غَشِمُ

---

(1) ضم الديوان الشعري «العصماء - في رثاء الشهيد ياسر عرفات»، تسعة مقاطع تناولت مسيرة حياة الرئيس الشهيد ياسر عرفات وأشادت بمناقبه ونضاله من اجل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية، كما تغنتْ بعضُ القصائد بفلسطين والقدس كرمز لوحدة الشعب الفلسطيني وآماله وطموحاته الوطنية. وجاءت المقاطع التسعة تحت عناوين: «القدس والقائد» و«الانتفاضة» و«حكمة الشيوخ» و«الوحدة الوطنية» و«العودة والدولة» و«صلاح الدين وفلسطين» و«الإسراء» و«القدس عاصمة».

ومسجدُ الله في الأقصى تناولهُ ... بالحرقِ والهدمِ «نيرونٌ» ومنتقمُ
والمهْدُ دقّت به الأجراسُ واهنةً ... ومريمٌ والمسيحُ البَرُّ متَّهمُ
إن «القيامةَ» ترجو أن يحلَّ بها ... رمزُ التسامح والإخلاص بينهمُ
لولا حجارةُ سجيلٍ قد انطلقتْ ... وفعلها ما يريدُ السيفُ والقلمُ
لسادَ في الأرض ظلمٌ لا يماثلهُ ... ظلم وأطبق فوق الشعب منتقمُ
لولاك «ياسرُ» نال الخصمُ بغيته ... أما تراهمْ كموج البحر يلتطمُ
وقالها «ياسرٌ» من دونها مهجٌ ... تستعذبُ الموتَ لا تخشى وتصطدمُ
وكلهمْ نذروا لله أنفسهمْ ... في سالف الدهر ما هانوا ولا انهزموا
ويحملونَ إلى الدنيا رسالتهمْ ... إما سلامُ كرامٍ .. أو دمٌ .. ودمُ
يا أخوتي في ظلامِ الليل فجرُ ضُحىً ... ولن يطولَ بعونِ الله لَيْلَكمُ
تجري السفينةُ لا خرقٌ يهددها ... من فوقِها القومُ ما ضلوا ولا استهموا
إنا اهتدينا ولكنَّ الطريقَ مضى ... وعْراً تقاذَفَهُ الأنواءُ والحممُ
وشعبُنا ما توانى في مقاومةِ ... فما انطوى علمٌ إلا ارتقى علمُ
والشعبُ أهداك نصراً في انتفاضتهِ ... حتى تحقق فيها الوعدُ والحلمُ
فولِّ وجهكَ نحوَ القدس إنَّ بنا ... شوقاً لعاصمةٍ .. والشعبُ يلتئمُ

مشروع الدستور الفلسطيني 2001 - 2011

تعرّض المجلس الوطني للكثير من المؤامرات تمثّلت إحداها في مشروع الدستور الفلسطيني الذي تضمن مشروعه الأول وجود برلمان فلسطيني، ومجلس استشاري يتشكل من خمسين عضواً، وأغفل أية إشارة للمجلس الوطني الفلسطيني، فكان أنْ وجّه الرئيس الشهيد ياسر عرفات انتقادات للجنة الدستور التي كان يرأسها للدكتور نبيل شعث التي تولّت صياغة الدستور، ولكن: الدكتور نبيل شعث نفى أنْ يكون النص على

مجلس استشاري هو بديل عن المجلس الوطني»، وتمّ سحب مشروع الدستور وشطب ما يتعلق بالمجلس الاستشاري، وتمّ إعادة طباعة المسودة الموزّعة على مقاعد المجلس المركزي في آخر اجتماع له الذي عقد في مدينة رام الله خلال الفترة 8-9/ 3/ 2003 بمشاركة الرئيس ياسر عرفات، ومن المؤكد أنّه ندم على إيكال لجنة الدستور إلى عمرو موسى والجامعة العربية. وكان رئيس لجنة الدستور قد أوكل هذه المهمة إلى الدكتور أحمد مبارك الخالدي الذي اختارته حماس وزيراً للعدل في الوزارة لسنة 2006، وتوقفت هذه اللجنة عن إكمال عملها منذ ذلك التاريخ.

وبتاريخ 12/ 8/ 2011 أصدر السيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن) قراراً رئاسياً بتعديل تشكيل لجنة الدستور الفلسطيني؛ إذ أسند لي رئاسة هذه اللجنة، والأخ نبيل شعث نائباً للرئيس، تمهيداً لاستئناف اللجنة أعمالها لإنجاز مشروع الدستور الفلسطيني، وفعلا عقدت اللجنة عدة اجتماعات في كل من عمّان ورام الله وغزة، وتكونت اللجنة من 42 عضوا، وقمتُ بتقسيمهم إلى ثلاث فرق أكبرها عدداً كان في رام الله، وضمت نخبة من أساتذة القانون الدستوري والقانون الدولي والنظم السياسية، إلى جانب عدد من الكفاءات ذات المستوى العالي.

وبدأت اللجنة عملها، ووضعت اللجنة آليات عمل لها، واطلعت على كل مسودات الدستور التي أعدتها اللجنة الأولى، وكان الاتفاق أن تبدأ اللجنة بإعادة دراسة المسودة الأخيرة للدستور التي انتهت اللجنة التي رئسها الدكتور نبيل شعث من إعدادها.

ومع استئناف لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ أبو مازن أعمالها وعقدها أول اجتماع لها في القاهرة في شهر ديسمبر 2011، وبمشاركة حركتا حماس والجهاد الإسلامي، توقفت لجنة الدستور مؤقتاً عن عقد اجتماعاتها، لإعطاء فرصة للمصالحة الفلسطينية.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت في آذار/ مارس 2010 قررت إعادة تفعيل لجنة إعداد دستور دولة فلسطين المستقلة، وكان من المفترض أن ينجز هذا الدستور خلال مهلة ستة أشهر تحضيراً لاستحقاقات أيلول (2011) المتمثّلة بإعلان الدولة الفلسطينية. ولكن تأجل تفعيل هذه اللجنة إلى شهر آب 2011.

مؤامرات البعض على المجلس الوطني سنة 2008

قام البعض من الذين يتمنون القضاء على المجلس الوطني وإلغائه، وجعل المجلس المركزي هو الوحيد بدلاً منه بحيث يصبح هو الإطار الأعلى، وطولبنا بدعوة المجلس المركزي للانعقاد من أجل هذه الغاية، أي من خلال إجراء تغييرات على مؤسسات (م.ت.ف)، وقد رفضت دعوة المجلس المركزي للانعقاد، (وأضيف إلى أنَّ البعض كانوا يسمون المجلس الوطني بـ «المجلس الوثني!»)، وأقول إنّ المجلس الوطني الفلسطيني هو الوحيد الذي يظلل رئيس اللجنة التنفيذية ويحمي شرعيته، وكذلك اللجنة التنفيذية بكل فروعها وخاصة الصندوق القومي.

لذلك فلا بدَّ من استعراض ملابسات الدعوات والظروف التي وجّهت لرئاسة المجلس الوطني الفلسطيني خلال شهري حزيران وتموز 2008 من أجل عقد اجتماع للمجلس الوطني بغرض استكمال تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية الأربعة الذين رحلوا عن الدنيا، وتعيين أعضاء جدد بالمجلس المركزي بدل الذين رحلوا أيضاً من أعضائه (المجلس المركزي)، إلى جانب انتخاب نائب لرئيس المجلس الوطني.

وإذا احتدم الخلاف مع أمين سر اللجنة التنفيذية حول الدعوة لعقد مجلس مركزي يحل محل المجلس الوطني في عملية التشريع ، فقد تقرر الاحتكام إلى اللجنة القانونية في ذات السياق في المجلس التي هي بمثابة محكمة دستورية تفصل في حالات الخلاف القانوني أو في تفسير النصوص المختلف عليها.

وسردتُ على أعضاء المجلس الوطني الذين اجتمعوا في عمان بتاريخ 21/ 8/ 2008 مجموعة من الأمثلة حول دور اللجنة المفصلي والمحوري والمحايد، وأنه إذا كانت (م.ت.ف) ولجنتها التنفيذية ضعيفتين فلا يجوز لنا أنْ نتخذ قرارات تزيدها ضعفاً، ونعطي الفرصة لمزيد من الانتقادات وتصويب مزيد من السهام ضدها.

وقلتُ إنّ الإجراء الباطل يُبطلُ الصحيح الذي قبله، فالمطلب السابق واللاحق من قبل بعض الأطراف داخل اللجنة التنفيذية بضرورة عقد المجلس الوطني بدعوة عدد محدد من الأعضاء و20-30 عضواً من المجلس التشريعي، وأعضاء المجلس المركزي، وعقد اجتماع للمجلس الوطني في رام الله من أجل استكمال تعيين الأعضاء الأربعة في

اللجنة التنفيذية بدل الذين توفوا، وتعيين 11 عضواً مستقلاً في المجلس المركزي، واعتبار ذلك تفعيلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، يُعدّ كلُّ ذلك أمراً فيه شبهة وتناقض مع النظام الأساسي.

وكان ردُّنا، كرئاسة مجلس وطني، أنه من الناحية الواقعية سيقول أعضاء المجلس الوطني في الخليل أو في نابلس أو في غزة أو في دمشق أننا لم نحضر الاجتماع في رام الله؛ لأنّ كلَّ الذي جرى غير قانوني، وهنا نفتح المجال واسعاً لانشقاقات واحتمال قيام مجالس وطنية في كلِّ مدينة أو دولة عربية بدعوى أنَّ الأعضاء في تلك المواقع لم يحضروا الاجتماع الذي عقد في رام الله، وأنَّ كلَّ ما جرى فيه غيرُ شرعيٍّ وباطلٌ وبذلك ينهار كل شيء.

وهنا أُريد أنْ أضعَ القارئ الكريم بصورة ما جرى في اجتماع اللجنة التنفيذية المذكور سالفاً، حيث تمّت المواجهة بيني كرئيس للمجلس، وبمفردي، وبين أعضاء اللجنة التنفيذية الحاضرين مما اضطر الأخ أبو مازن للتراجع عن الاتفاق المسبق من أعضاء اللجنة التنفيذية، وقال لي: أنا لا أطلب منك خرق القانون، وأنا اعتبر أنّ الموضوع قد انتهى عند هذا الحد، وأرحب بالعودة إلى اللجنة القانونية.

ولكن، وبعد ذلك بفترة وجيزة جاءني رسول برسالة شفوية من الأخ أمين سر اللجنة التنفيذية، وأُرسل قرارٌ وقّعَ عليه الرئيس أبو مازن دون أنْ تكون الورقة التي كُتب عليها مروّسة بترويسة اللجنة التنفيذية وكان مؤرخاً في 3/ 6/ 2008 حيث ورد فيه: «مطالبة الأخ رئيس المجلس بتطبيق المادة (14) من النظام الأساسي باستكمال انتخاب الأعضاء الأربعة للجنة التنفيذية، وعلى رئيس المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ذلك خلال شهر، وعلى أنْ يُكلّف أحد الإخوة بالتنسيق مع رئيس المجلس من أجل تنفيذ هذا القرار». وأودّ أنْ أُضيفَ أنّ احد الإخوة أكد لي أنّ هذا القرار لم يصدر عن اللجنة التنفيذية، وإنما كُتب وأُرسل بدون قرار منها.

وقد سألت هذا الرسول أنه عند دعوة 250 عضواً من أعضاء المجلس الوطني للاجتماع في رام الله، ومنهم بالطبع عدد محدد من أعضاء المجلس التشريعي، وفي ظل الموافقة على المبادرة اليمنية وأحد بنودها يدعو إلى تطبيق اتفاق القاهرة 2005، في ظل ذلك، ماذا سيكون ردُّ الآخرين علينا؟ وماذا سيعتبرون ذلك من الناحية السياسية ؟

فكان أنّ ردَّ عليَّ الرسول بالقول: إنّ الذي طلب ذلك هو الأخ ياسر عبد ربه، ولكن بإمكاننا أنْ نزيد على عدد الأعضاء المدعوين قليلاً وليس كما يريد عبد ربه، أي أن لا يقتصر الأمر فقط على الأعضاء في رام الله، بل يجب أنْ نأتي ببعض الأعضاء من الخارج. غير أني أجبته برفض المُقترح، وقلت له: سيأتي الأعضاء في الخارج ويعترضون؛ لأنّ المادة 14 تنصُّ على: من يستطيع الحضور من الأعضاء وهذا يعني دعوة جميع أعضاء المجلس، وليس عدداً محدوداً منهم، ثم سألت ذلك الرسول: هل أنتم مستعدون لذلك؟ فأجاب: لا. ثم هل رتبتم الأمر مع الفصائل؟ فقال: لا أيضاً، وهل تضمنون النجاح؟ فقال: يمكن أنْ (ندبّـرها) في إشارة واضحة على النية المبيتة لتجاوز القانون، فقلت: إنّ هذا يُعدُّ استهتاراً وعدم جديّة وأنا كرئيس للمجلس الوطني من واجبي أنْ أقدّم النصيحة وأنا أرفض ذلك بالمطلق.

وبعد ذلك بيوم أو أكثر طُلب مني أنْ أنفّذ المادة (14)، وأنْ أدعو أعضاء المجلس الوطني لحضور الاجتماع، فكان ردّي: لو أنني دعوت المجلس للانعقاد ولم يحضر سوى 200 أو 300 عضوا ولم يكتمل النصاب وهو 500 عضو، ماذا سيحصل؟ ستنهار البقية الباقية من المجلس الوطني الفلسطيني، وستنهار مؤسسة منظمة التحرير الفلسطينية، ومن جانب آخر سيتصدى لي الكثير من الفصائل بالقول: إنّ هناك اتفاق القاهرة 2005 يجب تنفيذه قبل دعوة المجلس للانعقاد، وقلت أخيراً للرسول: إنّ من يريد الدخول في معركة يجب عليه أولاً الاستعداد لها حتى يضمن الانتصار.

وهنا، وفي هذه المناسبة أُعبّر عن أسفي لقول أحد أعضاء اللجنة التنفيذية إنه يجوز التزوير عندما يعقد المجلس الوطني من أجل ضمان الأصوات والنتائج، وأن هناك من زوّر في الماضي. فكان ردّي على هذه الافتراءات عنيفاً وبينت فيه « أنّ الذي زوّر عام 1996 معروف لدينا، وأنّ أبو عمار لم يكن يقبل بالتزوير، وعلى هذا الأساس رفضت رفضاً باتاً أي تعديل خارج القانون وأبلغت الرسول بالقول القاطع: بيني وبينكم اللجنة القانونية في المجلس الوطني.

و بعد ذلك، وصلتني رسالةٌ شفوية فحواها: أنْ أطلب من اللجنة القانونية تنفيذ ما يريدون من تجاوز للقانون، فكان ردي حاسماً مفادُه أنّ اللجنة القانونية ستبقى هي

الحكم وستبقى على الحياد، وستبقى حارساً للنظام الأساسيّ، وذكّرت حامل تلك الرسالة بما جرى بيني وبين أعضاء اللجنة التنفيذية من مواجهة وإصرار مني على الالتزام بالقانون، وقلت له: أن من أهم واجبات رئيس المجلس الوطني هو حماية النظام الأساسي، لا أنْ يشجّع على خرقه وتجاوزه، وفعلاً دعوت اللجنة القانونية للاجتماع يومي 26 و27/ 6/ 2008، في مقرّ المجلس في عمّان، وقمت بتوجيه مجموعة من الأسئلة لها حول الأمور المختلف عليها بين رئاسة المجلس وبين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، لكي تقدّم إجابات عنها وهي:

1. هل يمكن الاجتهاد بأنْ يقوم المجلس المركزي بانتخاب أربعة أعضاء للجنة التنفيذية بدلاً من المتوفين الأربعة ؟

2. هل يمكن الاجتهاد بأنْ يقوم المجلس المركزي بانتخاب أحد عشر عضواً بدلاً من الذين توفوا من المستقلين في المجلس المركزي ؟4

3. هل يمكن الاجتهاد باللجوء إلى الفقرة (ج) من المادة (14) من النظام الأساسي لتعويض اللجنة التنفيذية بانتخاب أربعة أعضاء ليصبح العدد ثمانية عشر عضواً؟

4. التفسير القانوني لعبارة: «ومن يستطيع الحضور» الواردة في الفقرة (ج) من المادة (14) من النظام الأساسي؟ وهل يمكن الاكتفاء بتبليغ المتواجدين في محافظة رام الله والبيرة ؟

وفعلاً قدمت اللجنة أجوبتها خلال اجتماعها الذي اكتمل فيه النصاب القانوني حيث حضر 9 أعضاء من 16 عضواً، وتم فيه أيضاً انتخابُ سماحة الشيخ محمد حسين أبو سردانة رئيساً لها بالتزكية والإجماع، وكان نصُّ الأجوبة كما يلي:

1. الجواب عن السؤال الأول: ليس للمجلس المركزي حق انتخابُ أيِّ عضو في اللجنة التنفيذية ابتداءً، أو إكمالاً للنقص الحاصل بالوفاة أو الاستقالة المقبولة؛ لأنّ ذلك من صلاحيات المجلس الوطني حصراً ونصاً وفقاً للمادتين (13، 14) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعملاً بالقاعدة القانونية «لا اجتهاد في موضوع النص»، بالإضافة إلى أنّ أية مادة من المواد المتعلقة بقرار إنشاء المجلس المركزي لا تعطيه

هذا الحقّ، لأنّ مهمته واختصاصاته رقابية وسياسية وإدارية لا تشريعية وفقا للمادة 3 من القرار المذكور.

2. الجواب عن السؤال الثاني: ليس للمجلس المركزي حق الاجتهاد في انتخاب الأحد عشر عضواً من المستقلين بدلاً من الذين توفوا من أعضائه، وذلك بعد الرجوع إلى نصوص النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني وقرار إنشاء المجلس المركزي ولائحته الداخلية.

3. الجواب عن السؤال الثالث: لا يمكن اللجوء إلى الفقرة (ج) من المادة (14) لتعويض اللجنة التنفيذية بانتخاب أربعة أعضاء ليصبح العدد ثمانية عشر عضواً؛ وذلك لأنّ حكم الفقرة (أ) من المادة (14) يقضي بأنه إذا كانت الحالات الشاغرة تقلّ عن الثلث (وهو 6) يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.

4. الجواب عن السؤال الرابع: إنّ التفسير القانونيّ لعبارة «من يستطع الحضور» يعني أنه بعد توجيه الدعوة لجميع أعضاء المجلس من قبل رئيسه للاجتماع لملء شواغر اللجنة التنفيذية وتعذّر توفّر النصاب القانوني لاجتماع المجلس الوطني نتيجة ظروف قاهرة، فإنّ القادر على الحضور من جميع المدعوين، هو الذي ينضم إلى اجتماع اللجنة التنفيذية وأعضاء مكتب المجلس الوطني لانتخاب العدد المطلوب انتخابه، ولا يجوز الاكتفاءُ بدعوة أعضاء المجلس الوطني المتواجدين في محافظة رام الله والبيرة فقط.

ومن الجدير بالذكر أنَّ قرارات اللجنة كانت بإجماع الحاضرين.

وقمت بإرسال تلك الأجوبة للرئيس أبي مازن وقلت له: هذا تفسير اللجنة للمادة (14). ورداً على ذلك، فقد تصدى الأخ ياسر عبد ربه لهذا التفسير بالقول: أن الأخ أبا الأديب جمع اللجنة القانونية بشكل غير قانوني، ووضع الشيخ أبا سردانة على رأسها وهو من أقطاب حماس، وأنَّ رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني قد أصابها الخرف. ولعلّ أخطر ما ذهب إليه عبد ربّه دعوته لتجاوز رئاسة المجلس، وعقد اجتماع للمجلس الوطني بصرف النظر عن رأي رئيس المجلس بذلك.

وقد تقرر إرسال د.أسعد عبد الرحمن والأخ محمود إسماعيل لتقصي الحقائق حول اللجنة القانونية وقمنا بإطلاعهما على كافة الأوراق والمستندات، ومن أجل الإنصاف فإنَّ

الدكتور أسعد قال: أن الأخ أبا مازن أكّد عدم قبوله بتجاوز رئاسة المجلس. ولكن من هو صاحب القرار في ذلك؟ وفي هذا السياق فقد رفضت طلباً يقترح إضافة 14 اسماً كأعضاء مراقبين في اللجنة التحضيرية.

ومن الأمثلة الأكثر وضوحاً على دور اللجنة القانونية وعدم تحيّزها، حسب الشيخ محمد أبو سردانة، هو ردُّها على رسالة الأخ فاروق القدومي التي وجهها للأخ رئيس المجلس حول عدم قانونية اجتماعات اللجنة التنفيذية بدعوى أنّ هناك 4 أعضاء توفّوا و3 آخرين لا يحضرون اجتماعاتها، فكان الردّ أنه لا يمكن إسقاط العضوية إلا بالوفاة أو الاستقالة المقبولة من المجلس الوطني، وأنه إذا كان العدد أقلّ من الثلث فإن المجلس الوطني ينتخب النقص من الأعضاء عندما يجتمع في جلسة عادية، وإذا كان العدد أكثر من الثلث يدعى المجلس لجلسة استثنائية، وحالياً لا داعي لذلك، لأنّ العدد الموجود هو 14، وأنه ليس كل من يتغيب عن اجتماع التنفيذية يفقد عضويتها.

وهناك مثالٌ أخر: عندما طلب من اللجنة القانونية وضع قانون لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، ردت اللجنة أنه ليس من صلاحياتها، وأنّ الجهة المختصة بذلك هي اللجنة التنفيذية

ويواصل الشيخ محمد أبو سردانة ردّه على كلام ياسر عبد ربّه: وبالنسبة لاجتماع اللجنة القانونية، فالمتوفون من أعضاء اللجنة التنفيذية أربعة أي أقل من الثلث، لذلك لا حاجة حسب نصّ القانون لعقد مجلس وطني لاستكمال العضوية ، والمجلس المركزي ليس من صلاحياته انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، وفي حالة كان النقصُ أكثر من الثلث تكون الدعوة للجميع ومن يستطيع الحضور فليكن.

وأحيل القارئ أيضاً إلى ما قاله د. أسعد عبد الرحمن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. في الاجتماع نفسه الذي تحدّث فيه الشيخ أبو سردانة وهو اجتماع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن بتاريخ 21/ 8/ 2008. ونصّ قول د. عبد الرحمن: أنه في الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية طالبتُ أنْ يكون بند اللجنة التنفيذية وحده المطروح على جدول أعمالها، و أنه لا يوجد لدينا في اللجنة التنفيذية أية محاضر اجتماعات، ولا نناقش أية تقارير حول أداء دوائر للمنظمة التحرير، ولا تعرض

علينا موازنة (م.ت.ف) ، بمعنى نجلس ونتحدث، وبمعنى أخر لا تمارس اللجنة التنفيذية أية مهمة من مهامها، حتى موضوع تعيين أمين سر اللجنة التنفيذية المنظمة لم يعرض علينا ولا ندري كيف جرى الأمر.

وأضاف الدكتور أسعد أنّ الاجتماع القادم للجنة التنفيذية سيعرض عليه هذا الأمر فإمّا أنْ نكون لجنة تنفيذية قوية تمارس دورها، وإلاّ فلا، ولا نريد أنْ نكون شهود زور، ولا نريدها أنْ تبقى مخطوفة من أحد.

وفيما يتعلق بما جرى من ملابسات وردود فعل حول نتائج اجتماع اللجنة القانونية، قال الدكتور أسعد : إن الأخ أبا مازن عندما اطلع على قرارات اللجنة القانونية قال: إذا كان هذا هو حكم اللجنة القانونية، فإنني أطلب من الأخ أبو الأديب وهو الحريص على القانون، أنْ يجد لنا مخرجاً، وجرى الاتفاق أنْ أذهبَ أنا والأخ محمود إسماعيل عضو اللجنة التنفيذية للأخ أبي الأديب والاستفسار منه حول اجتماع اللجنة القانونية. وفعلاً ذهبت وحدي لمناقشة الأمر مع الأخ رئيس المجلس وقد أطلعني على كافة الوثائق والمستندات الخاصة بهذا الاجتماع، وعليه قمت بكتابة ردّي للأخ أبي مازن الذي تضمّن نقطتين أساسيتين:

1. أنّ الأخ أبا الأديب ملتزم بشكل كامل وتام بقرارات اللجنة القانونية ولا يريد التراجع.
2. أقترح أنْ تقوم اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني بإيجاد مخرج دون خرق للقانون.

ويمضي الدكتور أسعد عبد الرحمن قائلاً: «وبالنسبة لاجتماع اللجنة التنفيذية الذي أشار إليه الأخ أبو الأديب، فقد كان عدد الأعضاء الحاضرين أقل من (14)عضواً، وقد تمَّ طرح أفكار من قبيل أنه لو عقدنا مجلساً وطنياً لمنعنا الرئيس أبا مازن من تقديم مبادرته للمصالحة الوطنية التي قدّمها في 4/ 6/ 2008، وكان رأيي أنَّ الاعتبارات السياسية والقانونية والأخلاقية والوطنية تمنع عقد المجلس الوطني، ولو حدث ذلك لأصبح لدينا أكثر من 3 منظمات تحرير فلسطينية، وأنّ البديل هو أنْ تجتمع اللجنة التحضيرية للمجلس

الوطني وتجد مخرجاً لذلك، وأنه إذا لم نبادر لحلّ هذه الإشكاليات ستخرج علينا الكثير من الدعوات».

وكذلك فإنّ الأخ عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي في ذات الاجتماع لأعضاء المجلس بعمان، أكّد أنَّ الأخ أبو مازن قال: أنه لا يمكن تجاوز القانون، ولا يمكن تجاوز رئاسة المجلس الوطني وهذا هو موقف حركة فتح.

وقد سألت الأخ عزام الأحمد في الاجتماع المُشار إليه: هل اقترح عبد ربه خلال الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية مسألة تجاوز رئاسة المجلس الوطني؟ وهل المقصود دعوة المجلس الوطني للانعقاد هو بمن حضر من الأعضاء في رام الله؟ فأجاب عزام الأحمد بالإيجاب: إنّ ياسر عبد ربه اقترح ذلك، وقد فهمت، والكلام للأخ عزام، أنّ المطروح هو: أنْ تأخذ اللجنة التنفيذية قراراً بدعوة المجلس الوطني للانعقاد بصرف النظر عن رأي رئاسة المجلس الوطني واللجنة القانونية فيه بقصد ترميم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

إلى جانب ما سبق وفي سياق محاولات النيل من المجلس الوطني، فإنني سأتطرق للرسالة التي وصلت من الدكتور سلمان أبو ستة حول طلبه دعوة المجلس الوطني -دورة الجزائر عام 1988- للانعقاد وأنْ يحلَّ نفسه، ويدعو إلى انتخاب مجلس وطني جديد، ويعني ذلك القفز عن كل أعضاء المجلس الوطني اللاحقين لدورة الجزائر وعددهم 161 عضواً جاءوا من الداخل ، وقد قمتُ بتفنيد ما استند إليه أبو ستة حول ذلك، واستشهدتُ بما قاله الدكتور أنيس القاسم، وهو رئيس سابق لقانونية المجلس الوطنيّ، الذي قال:» إنّ المجلس الوطني الحالي موجود وباق إلى حين أنْ يأتيَ مجلس جديد، بعكس ما ذهب إليه أبو ستة».

في الميثاق الوطني الفلسطيني

المواد والقرارات المتعلقة بالحرب والتحرير في الميثاق الوطني الفلسطيني

أرى أنّ من واجبي، في هذا المقام، أنْ أضع أمام القارئ مجموعة المواد والقرارات المتعلّقة بالحرب والتحرير الواردة في كلٍّ من الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ووثيقة الاستقلال الفلسطيني واتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، إلى جانب رأي بعض خبراء القانون في الميثاق، ويأتي هذا الإيضاح في سياق وضع النقاط على الحروف والردِّ على الدعوات والاجتهادات المتعددة التي طالبت بتعديل الميثاق الوطني تماشياً مع ما ورد في اتفاق أوسلو.

أولاً: في الميثاق الوطني الفلسطيني

المادة (7): الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وأنّ من الواجب تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة (8): المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإنّ التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أنْ تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس

فإنّ الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكّل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة (9): الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قُدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حقّ تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة (10): العمل الفدائي يشكلُ نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطيني وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة (11): يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة (13): الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة (14): مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدّس.

المادة (15): تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قوميّ لردّ الغزو الصهيوني والإمبريالي عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ولأجل ذلك يجبُ على الأمة العربية أنْ تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها

بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أنْ تبذلَ للشعب الفلسطيني وتقدّم له كلّ العون وكلّ التأييد المادي والبشري، وتوفّر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة (16): تحرير فلسطين من الناحية الروحيّة يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدّسات الدينية، وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تمييز ولا تفريق سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل هذا فإنّ أهل فلسطين يتطلعون لنصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة (17): تحرير فلسطين من الناحية الإنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزّته وحريته، لذلك فإنّ الشعبَ الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين لكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة (18): تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عملٌ دفاعيٌّ تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس. من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطينيّ الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة (21): الشعب العربي الفلسطيني، معبِّراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة (22): الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصّبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها، وأنّ إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم.

كما أنّ إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي مما يؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإنّ الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدّم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة (23): دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعاً، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب، واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أنْ تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة (25): تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة (26): منظمة التحرير الفلسطينية الممثّلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة (29): الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير وطنه واسترداده، ويحدد موقفه من كافة الدول على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة (30): المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

ثانياً: القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني:

1. الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني (غزة في 20-24) أيار (مايو) 1966م.

قرار بتعديل المادة (22) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.بحيث أصبحت كما يلي: تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين يُعرف بجيش

التحرير الفلسطيني تكون له قيادة مستقلة وواجبه القومي أنْ يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين.

2. الدورة الرابعة (القاهرة من (10-17) يوليو / تموز لسنة 1968

أ- قرار المجلس الوطني الفلسطيني - فقرة رقم 3

تضاف المادة التالية إلى النظام الأساسي: يحق للمجلس الوطني - وتعود له وحدة صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسبما يرى ذلك ملائماً وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير، ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية، في ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة.

ب- بند جيش التحرير الفلسطيني

«الالتزام بالنضال»

- تعديل المادة (22) من النظام الأساسي كما يلي: تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين ، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامّة، وواجبه القومي أنْ يكونَ الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين.

- إضافة عبارة على المادة (3) من النظام الأساسي الحالي وتعديلها على النحو التالي: مادة (3) تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير في النصر. وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ فإنّ على اللجنة التنفيذية أنْ تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية وتحقيق أهداف الميثاق والنظام».

ثالثاً: وثيقة الاستقلال سنة 1988:

لقد جاءت وثيقة الاستقلال خالية من أي قرار أو دعوة للحرب والتحرير بل بالعكس جاء في وثيقة الاستقلال ما يلي:

(أنَّ المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف).

1. أنّ دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمّن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

2. أنّ دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

3. تلتزم دولة فلسطين بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

4. تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنّها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق.

5. تعلن أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي دولة أخرى.

رابعاً: الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية

لقد جاءت خطابات الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل متضمنة ما يلي:

■ **الخطاب الأول**

المؤرخ في 9 سبتمبر / أيلول 1993
من الرئيس ياسر عرفات
إلى السيد إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل

إنّ التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط، ومن منطلق إيمان راسخ، أحب أنّ أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية:

1. تعترف منظمة التحرير بحقّ دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد، وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338.

2. تعتبر المنظمة أنَّ التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً، ويفتتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف، وطبقًا لذلك، فإنّ المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك؛ من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

3. وفي ضوء إيذان عصر جديد، والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و338؛ فإنّ منظمة التحرير تؤكد أنّ بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حقَّ إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول؛ ومن ثَمَّ فإنّ منظمة التحرير تتعهد بأنْ تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

وقد أرسل الرئيس ياسر عرفات خطاباً إلى يوهان هولست وزير خارجية النرويج أوضح فيه رغبته في أنه بمقتضى التوقيع على إعلان المبادئ فإنه سوف يضمن المواقف التالية في بياناته العلنية:» في ضوء العصر الجديد الذي رمز إليه التوقيع على إعلان المبادئ فإن منظمة التحرير تشجّع وتدعو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ومعارضة العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار، والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون»

رأي بعض خبراء القانون الدستوري ببعض مواد الميثاق

طلب الأخ ياسر عرفات الاستعانة ببعض الخبراء القانونيين من أجل وضع تصور لبعض مواد الميثاق الوطني الفلسطيني، وبالفعل، فقد تم أخذ رأي الأستاذ الدكتور جورج أبي صعب الذي قدّم لنا تصوراً، وقام الأخ نبيل الرملاوي ممثلنا في جنيف بإرساله للأخ أبي عمار بتاريخ 1/ 4/ 1996 وفيما يلي نصها:

الأخ الرئيس أبو عمار حفظه الله ورعاه
رئيس اللجنة التنفيذية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

تحية فلسطين...

بناء على تعليماتكم إثر اقتراحنا بتاريخ 17/ 2/ 1996 بخصوص الاستئناس بآراء بعض الخبراء في القانون الدولي في موضوع الميثاق ومن بينهم الدكتور جورج أبي صعب أستاذ القانون الدولي في المعهد العالي للدراسات الدولية بجنيف، والذي أصدرتم تعليماتكم للمتابعة بشأنه، فإننا نرجو التفضل بالعلم أنه حضر إلى طرفنا الأخ إبراهيم الدغمة، وأجرينا عدة لقاءات مع الدكتور جورج أبي صعب للغرض المذكور أعلاه، وأتشرف بأنْ أدرج إليكم ما تمّ التوصل إليه من أفكار حول مشروع ميثاق جديد للمنظمة، في ضوء النقاط الواردة أدناه، نرفقه لكم.

منطلقات

أولاً: الميثاق الموضوع عام 1964 قد تم تجاوزه عملياً بفعل قرارات المجلس الوطني المتعاقبة وتنفيذها في السياسات الواقعية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي آلت إلى ما هو عليه الوضع السياسي الآن.

ثانياً: أنّ مبدأ الحقوق للشعب الفلسطيني لا علاقة له بالميثاق سواء القديم أو أي ميثاق جديد، لأنّ الحقوق لا يضعها الميثاق وإنما هي حقوق طبيعية وقانونية موجودة قبل وبعد الميثاق بوصفها حقوقاً يعترف بها القانون الدولي ويُقرُّها لجميع الشعوب بدون استثناء، وأنّ الميثاق هو قانون وضعيٌّ يتصل برسم الأساليب والوسائل للوصول إلى هذه الحقوق، وهو قابل للتغيير في ضوء معطيات المرحلة.

ثالثاً: الأزمة الداخلية التي تواجهها منظمة التحرير الفلسطينية اليوم في هذا الشأن هي أزمة نفسية وليست أزمة سياسية أو قانونية أو حقوقية.

رابعاً: المطلوب هو أنْ يقع التبديل للميثاق وليس التعديل.

خامساً: أنَّ أهم عنصر في الميثاق الجديد هو ألاَّ يقع فيه سواء بنصّ مباشر أو غير مباشر أي تنازل عن أي حق من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعلى وجه التحديد:

1. الحق في العودة.
2. الحق في الاستقلال.
3. الحق في تقرير المصير.
4. الحق في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الخالية من أي احتلال ينقص من سيادتها.

سادساً: المهم هو أنْ يتضمن الميثاق الجديد نظرتنا نحن لما نريده في ضوء المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور.

سابعاً: ربط أحكام الميثاق الجديد بالوصول إلى التمتع الكامل للشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية في وطنه وإبقاء كلّ شيء مفتوحاً للمستقبل، وذلك للتعامل مع المراحل المقبلة على ضوء ما توصّل له الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية، وهذا نوعٌ من المرونة الضرورية لمواجهة أي قصور أو إجراء قسريّ يحول دون تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه أو بحقّ من حقوقه الوطنية.

في ضوء ما تقدم فقد تم وضع مشروع ميثاق جديد تناول الشعب والمنظمة والدولة آخذاً بعين الاعتبار ما ورد ذكره في هذه الرسالة، وذلك كأساس للاستئناس به عند الصياغة النهائية للميثاق الجديد.

هل عدل الميثاق؟!

المجلس الوطني الفلسطيني مفصل مهمٌّ في حياة الشعب الفلسطيني منذ عام 1948، عندما أُريد أنْ تقوم دولة إسرائيل وأنْ تُطْمَس الدولةُ الفلسطينية المقابلة حسب قرار التقسيم، إذ ذاك سارع الحاج أمين الحسيني إلى عقد المجلس الوطني الفلسطيني من

شخصيات اختارها وزملاء له، وعُقد هذا المجلس سنة 1948 في مدينة غزة، حيث تم اختيار حكومة سُمّيت في ذلك الوقت حكومة عموم فلسطين، ووزارة كان على رأسها أحمد حلمي عبد الباقي، ولأنّ الجميع كان مشاركاً في طمس الدولة الفلسطينية التي كان يجب أنْ تحظى بالاعتراف الدوليّ، فقد انتهى أمر المجلس الوطني الفلسطيني وانتهت حتى الحكومة الفلسطينية بوفاة رئيس وزرائها سنة 1963. وشغر بذلك موقع مندوب فلسطين في جامعة الدول العربية. ولعل المُطّلع على تاريخ جامعة الدول العربية يرى أنّ هناك إعلانًا صدر عن جامعة الدول العربية بأنّ فلسطين، وعلى الرغم مما حلّ بها، هي دولة ويجب أنْ ترى النور يوماً ما. ولذلك تمّ الإبقاء على مندوبها في الجامعة العربية، وقد تلقّف هذا الموضوع الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان صريحاً مع الشعب الفلسطيني، عندما قال: «إنه ليس لدي خطة لتحرير فلسطين، وأنّ أيَّ زعيم عربي يقول لكم بأنّ لديه خطة لتحرير فلسطين يكذب عليكم». ومن ثَمَّ سعى بأنْ يكلّـف المرحوم أحمد الشقيري بأنْ يحلَّ مكان المرحوم أحمد حلمي عبد الباقي، وأصبح فعلاً مندوب فلسطين في الجامعة العربية، بل كُلِّف بإنشاء منظمة ترعى شؤون الشعب الفلسطيني.

وقد اجتهد الأستاذ الشقيري، ومن حوله، في الإعلان عن ضرورة تكوين منظمة التحرير الفلسطينية، وتمّ التوافق والإقرار على أنْ تكون السلطة التشريعية فيها للمجلس الوطني الفلسطيني بإحيائه وإعادته للوجود، فتمّ ذلك في نيسان/ إبريل عام 1964، وكان هناك مؤتمر تأسيسي عقد في القدس برئاسة الشقيري، وبرعاية الملك الحسين، ونتج عن هذا المؤتمر أول ميثاق لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد سُمّي آنذاك الميثاق القومي الفلسطيني، وكان يحتوي على 29 مادة.

هذا الميثاق حكم المسيرة الفلسطينية من عام 1964 إلى نهاية عام 1967 عندما حلّت النكسة. وأصبحت قيادة المنظمة بعد استقالة أحمد الشقيري غير قادرة على الاستمرار في المسيرة، وكانت حركة فتح قد انطلقت وكانت بعض الفصائل الفلسطينية قد مارست الكفاح المسلح. وهنا عرض السيد يحيى حمودة الذي خلف الشقيري أنْ تتحمل الفصائل الفلسطينية هذه المسؤولية، وفعلاً دخلت هذه الفصائل وتحمّلت المسؤولية بشكل رسمي في الدورة الرابعة من دورات المجلس الوطني الفلسطيني. وأصبحت صفة المجلس

الوطني صيغة تحالفية؛ أي أنها تضم المستقلين والاتحادات الشعبية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية التي كانت تمارس الكفاح المسلح آنذاك.

وقد اشترطت الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح، أنْ يُعدَّل الميثاق القومي الفلسطيني لوجود بعض المواد غير المقبولة، فمثلاً كانت هناك مادة تقول (لا سيادة لمنظمة التحرير الفلسطينية على الضفة الغربية أو غزة أو الحمة الخاضعة لسوريا). وقد حُذف هذا النص بشكل كامل، ووضعت مواد أخرى، وتغيّر الاسم بحيث أصبح الميثاق الوطني الفلسطيني.

هذا الميثاق حكم المسيرة من بداية عام 1968 إلى يومنا هذا. ولكن بلا شك أنه لم يتم إدخال تعديلات أساسية عليه منذ ذلك التاريخ حتى الآن، ولو أنّ البرامج السياسية التي اعتمدت أثناء المسيرة سواء عام 1974 أو في عام 1988 تُعدُّ ضرباً من أنواع التعديل العملي، أو غير المباشر، لبعض نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني. وسواء أكان تعديلا على بعض البنود أو إنشاء ميثاق وطني جديد هو في العرف الدستوري تعديل ومن ثَمَّ يسري عليه نص المادة 33 من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تقول: «إنه إذا ارتُئِي تعديل هذا الميثاق فلا بدّ من دعوة المجلس الوطني إلى جلسة خاصة، ولا بدّ من موافقة ثلثي أعضاء المجلس على أي تعديل».

وعندما ذهبت لدمشق في بداية عام 2001 طلب مني قادة «حماس» أنْ يلتقوني أولاً، قالوا نريد تطمينات بأنَّ الميثاق الوطني الفلسطيني لم يُعدّل، وأنت سبق لك أنْ قلت ذلك، فأبلغتهم: «يبدو أنني كنت مخطئاً، فإسرائيل أساءت تفسير تصريحات غبيّة، أعطت سلاحاً لعدونا كي يقول: لدينا عشرون إثبات أنّ عرفات والزعنون لم يعدّلاً الميثاق كما أخبرا بيريز وضحكوا عليه»، فالميثاق قد عُدّل فعلاً لدى انعقاد المجلس الوطني في غزة بحضور الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون.

وحين كان بنيامين نتنياهو يفاوض الشهيد عرفات في واي ريفر، وكان النقاش يدور حول قضيتي القدس واللاجئين، قال نتنياهو لعرفات: «إنّ عشرين خبيراً إسرائيلياً يقولون إنّ الزعنون ضحك علينا ولم يعدّل الميثاق». وكان نتيجة ذلك أن دُعي المجلس الوطني للانعقاد في غزة بحضور الرئيس الأميركي ليشهد أنه قد تمّ تعديل الميثاق. ورفضتُ

أنْ أدير الجلسة، فقام الأخ أبو عمار بإدارتها وقد وافقه من رفع يده بالموافقة باعتبار أن هذا الاجتماع اجتماعاً شعبياً أداره الأخ ياسر عرفات وطلب التصويت عليه على طريقته.

وخلاصة الأمر، هناك من يقول: إنّ الميثاق قد عُدّل، وهناك من يقول: إنّ الميثاق لم يُعدّل، ولكل اجتهاده، مع ملاحظة أنّ المجلس الوطني الفلسطيني لم يُشكّل لجنة لتعديل الميثاق، ولم تتم إحالة الميثاق المقترح إلى اللجنة القانونية في المجلس للنظر فيه، كما وأنَّ المجلس المركزي الفلسطيني، لم يجتمع لمثل هذا الغرض حتى تاريخه.

* * *

الباب الخامس

السياسة الداخلية الفلسطينية

التحضير للتعامل مع إسرائيل تحت حكم شارون

استعدادات المجلس الوطني الفلسطيني لنهاية المرحلة الانتقالية

إن الحديث عن استعدادات المجلس الوطني الفلسطيني لنهاية المرحلة الانتقالية والاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (أوسلو) هو حديث عن استحقاقات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية (الشريف.)

وقد انطلق تحركنا في المجلس الوطني الفلسطيني من تقرير أنّ موضوع الإعلان عن قيام الدولة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في 4 أيار 1999 أمر جدي ويستحق بذلك كل جهد والتعاطي معه بمسؤولية وطنية عالية وبتخطيط بعيد عن الارتجال والعفوية. وقد أكّدنا كمجلس وطني، في أكثر من مناسبة بأنّ المجلس الوطني، المؤسسة التشريعية العليا لشعبنا، لا علاقة له بالتكتيك السياسي ولا يرضى التعاطي مع هذا الموضوع الهام والمصيري باعتباره موقفاً تكتيكيّاً أو كردة فعل على السياسات الإسرائيلية المتنكّرة لحقوق شعبنا والالتزامات التي يفرضها الاتفاق.

وقبل الحديث عن الاستعدادات أود توضيح بعض المسائل الهامة التي لها صلة وثيقة بموضوع إعلان قيام الدولة والاستعدادات المطلوبة، وهي منطلقات أساسية باتت ثابتة في أدبياتنا كمجلس وطني فلسطيني، خضنا ونخوض بها معاركنا البرلمانية الدولية معززين بها الخطاب السياسي الفلسطيني الموجه للمجتمع الدولي، والتي يمكن اعتبارها إسهاماً فلسطينياً في مسيرة شعبنا نحو إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، على النحو التالي:

أولاً: أنّ الشخصية الدولية لفلسطين مستمرة منذ عصبة الأمم وعهد الانتداب. فقد اعترف لشعب فلسطين باستقلاله كغيره من الشعوب العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية باستقلاله حسب المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة لعام 1919 وتكرّس ذلك في معاهدة لوزان عام 1923، وجرى تأكيده في ميثاق الجامعة العربية، وبناء عليه تمثّلت فلسطين في الجامعة العربية بعضوية كاملة.

ثانياً: لدولة فلسطين العربية شرعيتها الدولية، التي منحها إياها القرار 181 لعام 1947 المعروف بقرار تقسيم فلسطين الذي بموجبه أنشئت الدولة العبرية أيضاً.

ثالثاً: أنّ حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطنيين حقٌّ طبيعي وتاريخي ووطني مشروع تكفله الشرعية الدولية، وهو حقٌّ غير قابل للتصرف أو الإلغاء؛ لأنه مؤكّدٌ بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد أصبح واضحاً وصريحاً بدءاً منذ عام 1974 في القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم «3236» بوصفه جزءًا لا يتجزأ من حقّ تقرير المصير.

وأنّ واجب المجتمع الدولي احترام هذا الحق وصيانته وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسته، ومن ثَمَّ فإنّ من حقنا مطالبة المجتمع الدولي برعاية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

رابعاً: أنّ الاعتراف بالدول المستقلة يكشف عن وجود الدول وليس منشئاً لها. وأنّ عدم الاعتراف بوجود الدولة من القوة الأجنبية المحتلة لا يؤثر في وجود الدولة. وقد دلت الممارسة الدولية على أنّ الاعتراف بالدول هو مبدأ سائد في قيامها، فعندما قامت الدولة العبرية سعت إلى الاعتراف بها في الأمم المتحدة وثبّتت وجودها على الأرض أولاً، ولمّا تحدد حدودها بعد أو تنفذ تعهداتها لتطبيق شروط قبولها في الشرعيّة الدولية.

خامساً: أنّ السيادة، بما هي حقّ إدارة الشؤون الداخلية والخارجية دون الخضوع لدولة أخرى والقيام بما هو مناسب من تصرفات للدفاع عن الكيان السياسي المستقل وإقامة العلاقات لسائر الشعوب والدول الأخرى، تمثّل حقّاً من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهي سيادة كاملة لفلسطين منذ انتهاء الحكم العثماني، ويتفق ذلك مع ما استقر من قواعد

أساسية في القانون الدولي؛ فسيادة الشعوب غير قابلة للتجزئة أو التنازل، ولا يمكن للاحتلال أنْ يلغيها أو ينتقص منها. فالاحتلال والضم كعمل أو مبدأ مُكسبان للسيادة قد ولى عهده، ذلك أنه كان مُطبّقاً في القرون الماضية، وقد نبذته اتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 و 1907. ومنذ ذلك الحين أخذ يستقر في القانون الدولي مبدأ يفيدُ أنّ الاحتلال لا يمنح المحتل السيادة، وإنْ كان يؤدي إلى تعليقها أو إعاقة ممارستها واحتجازها. وقد تكرّس ذلك في نصّ المادتين الثانية والتاسعة من ميثاق الأمم المتحدة. وأصدرت الجمعية العامة إعلاناً بهذا الخصوص في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1970 جاء فيه: «أن أيّة مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها». أي أنّ السيادة رغم الاحتلال تبقى كاملة لصاحبها الأصلي، ألا وهو الشعب المحتلة أرضه.

سادساً: أنّ اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية هو اتفاق تعاقدي لفترة زمنية مؤقتة مدّتها خمس سنوات تبدأ في 4/ 5/ 94 وتنتهي في 4/ 5/ 99. وهو اتفاق لا يلغي الحقوق الطبيعية والتاريخية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا يغير من الشخصية الدولية لفلسطين وسيادتها، وإنْ كان يمسُّ شكل الحكم وكيفية حلّ النزاع القائم.

سابعاً: أنّ المؤسسات والهيئات والأجهزة والمناصب التي أنشأها الشعب الفلسطيني على أرض الوطن في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لا تجُبّ ما قبلها من مؤسسات وهيئات وأجهزة ومناصب أنشأها الشعب الفلسطيني في إطار كيانه الوطني المعنوي المتجسّد في منظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ إنّ الهيئات الأخيرة، بفضل حنكة القيادة السياسية، استمرت وتكرس التعامل مع (م.ت.ف) كمرجعية عليا للشعب الفلسطيني وقد اعترفت بها الحكومة الإسرائيلية حسب الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل رابين للسيد الرئيس في 10/ 9/ 93 باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني.

ثامناً: أنّ المؤسسات والهيئات والأجهزة التي نشأت على أرض الوطن، وعلى الرغم من صلاحياتها وولايتها المحدودة بالاتفاقات الموقعة، إلا أنها شكّلت وتشكّل خطوة على صعيد استكمال عناصر ومقوّمات قيام الدولة الفلسطينية، وتعزيز شرعية

المؤسسات الحكومية الفلسطينية وممارسة السيطرة الفعلية على الإقليم المعترف بوحدته والمحددة أرضه، وعلى الشعب الذي له حضوره الدائم على هذه الأرض منذ آلاف السنين.

وقد أثبتت هذه المؤسسات كما هو حال (م. ت. ف) بأنها قادرة على القيام بالتزاماتها الدولية على أحسن وجه، وعليه فإنه من الضروري التمسك بالمكتسبات وما تم بناؤه على الأرض والسعي من أجل تطويره ليصبّ في اكتمال عناصر الدولة وخلق أمر واقع يقرّه المجتمع الدولي ويسنده القانون الدولي.

تاسعاً: بناء على ما تقدّم فإنّ هناك فرقاً جوهريّاً بين إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15/ 11/ 1988 وبين إعلان قيام الدولة مع نهاية المرحلة الانتقالية في 4 أيار 1999.

فالأول تعبير عن ممارسة سياسة لحقّ طبيعي أصيل، استطعنا من خلاله سدّ الفراغ الذي ترتب على فكّ الارتباط الأردني بالضفة والاستجابة لمستوى تطوّر سلطة شعبنا على أرضه التي عبر عنها بانتفاضته الشعبية المجيدة في كانون الأول عام 1987. وعلى الرغم من قرارات المجلس الوطني بتشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين المعلن عنها وتكليف اللجنة التنفيذية بصلاحياتها ومسؤولياتها، إلا أنَّ الحكومة لم تتشكّل، وبقيت اللجنة التنفيذية حكومة المنفى، والدولةُ كياناً معنويّاً ليس له عناصر الدولة على الأرض الفلسطينية.

الاعتراف الدولي

أما بخصوص الاعتراف الدولي الذي نتج عن ذلك فإنه قد عزّز الوجود القانوني لدولة فلسطين وكثف الوجود الفعلي ولم ينشئه. ومن الجدير بالملاحظة أنّ ذلك الإعلان قد اعترف به من الأمم المتحدة بقرار جمعيتها رقم 49/ 12 أ المؤرخ 15 كانون الأول 1988 الذي تقرر على إثره استعمال اسم فلسطين بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية في منظومة الأمم المتحدة.

وقد تعّزز هذا الاعتراف في أوائل تموز (1998) بقرار الجمعية العامة بمنح فلسطين حقوقًا وامتيازات إضافية للمشاركة في أعمال الجمعية العامة والهيئات والمؤتمرات

تميزها عن غيرها من المراقبين وذلك بموافقة 124 دولة مقابل اعتراض 4 دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وميكرونيزيا وجزر مارشال.

وقد حظي المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي بخطوة مماثلة تُشكّل نقلة نوعية جديدة على صعيد انتزاع العضوية الكاملة لفلسطين.

ولا شك في أنّ كل ذلك يعزز من الوجود القانوني والفعلي للدولة الفلسطينية.

أمّا إعلان قيام الدولة الآن فهو دفاع مشروع عن حقّ ممارسة السيادة وتقرير المصير بوجود عناصر ومؤسسات الدولة والحكومة على الأرض، يستهدف اكتمال اختصاصات السلطة السياسية للدولة وتحويلها إلى اختصاصات غير مقيدّة؛ أي استبدالها بفكرة السيادة ومأسستها بوصفها سيادة مستمدّة من الشعب الفلسطيني صاحبها الأصيل. وبعبارة أخرى، فإنّ إعلان قيام الدولة يجسّد الاستقلال الناجز وبسط السيادة الوطنية وممارستها في كافة المجالات المتاحة، ومن ثَمَّ فهو يأتي أكثر ملموسية، ويقصد الاعتراف بسيادة سلطة الأرض المتنازع عليها لصالح أرض محتلة للدولة الفلسطينية من حقّها استرجاعها، وهذا ارتقاء بأرضية ومرجعية الحل وإعادته إلى قرارات الشرعية الدولية.

أمّا الاعتراف المنشود بالدولة التي سنقيمها بعد انتهاء المرحلة الانتقالية فهو تأكيد السيادة وحق الدولة في الدفاع عن كيانها واستقلالها والإتيان بما تراه مناسباً من نظم وتدابير للمحافظة على مصالحها ومرافقها المختلفة وتحقيق أسباب رفاهيتها.

وفي هذا السياق يهمني تأكيد أنّ إقامة الدولة، كتعبير عن حق تقرير المصير، لا يجوز لأحد أنْ ينوب فيه عن الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد (م.ت.ف) وهو شأن فلسطيني داخلي وليس من حق إسرائيل أنْ تحدد شكل الدولة أو أنْ تقيّد سيادتها. وأنّ أية اتفاقيات، على هذا الصعيد، يجب أنْ تنطلق من أنّ الحقّ هنا متبادل ومتكافئ، وأنّ قاعدة التعامل بين الدول المستقلة ذات السيادة هي قاعدة المساواة والتعامل بالمثل.

أهمية قراءة الاتفاقات جيدا

أمّا بخصوص الاتفاق والمرحلة الانتقالية، فيهمني أنّ أوضح بأنني بحثت جيدا في النصوص فلم أعثر على أي نص أو أية إشارة صريحة أو ضمنية تفيد بأنّ المرحلة

الانتقالية، المحددة بخمس سنوات منذ تاريخها المبين في 4/ 5/ 94، قابلة للتمديد تلقائيّاً أو باتفاق الطرفين الموقعين على الاتفاقية. بل العكس، فقد وجدت ما يؤكد أنها تنتهي ويجب أنْ تنتهي في 4 أيار 1999، ويجب أنْ تنتهي معها تسوية جميع قضايا المرحلة الانتقالية والاتفاق على الوضع النهائي أو الدائم.

أما الذي لا يقبل النقض أو الفسخ حسب ديباجة الاتفاقية (والتي هي جزء لا يتجزأ من الاتفاقية ذاتها) فهو العملية السلمية والعهد الجديد الذي أحدثته، والعلاقات الجديدة التي تأسست بين الجانبين. وعزمهما الحفاظ على استمرار العملية السلمية ودعمها، وأنّ مفاوضات الحلّ النهائيّ ستجري على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 وستؤدي إلى تطبيقها. وكذلك اعتماد التفاوض كأسلوب لتسوية القضية الفلسطينية والصراع الدائر.

وبإمكاننا الاعتماد على ذلك في مواجهة تنصّل إسرائيل من تنفيذ الاتفاق وتسوية كلّ قضايا المرحلة الانتقالية أو الالتفاف على تطبيق قراري مجلس الأمن، كما يمكننا الاعتماد عليه في إظهار نقض إسرائيل للاتفاقيات وتخليها عنها وتحميلها مسؤولية ذلك في حال إقدامها على إعلان الحرب على المناطق التي تسيطر عليها الدولة أو حصارها أو ضمّ أي جزء من أراضيها.

كما أنّ الطرفَ الإسرائيليَّ ملزم حسب الاتفاقيات بالتعامل مع الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بوصفهما وحدة إقليمية واحدة والمحافظة على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية، وصيانة واحترام وحدة وتكامل الشعب الفلسطيني. ويتضمن الملحق الأول للاتفاقية الانتقالية -بروتوكول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية- ضرورةَ العمل على تعزيز هذه الوحدة وتعزيز النمو الاقتصادي للضفة وغزة والروابط الديمغرافية والجغرافية. بما فيها احترام ومراعاة حركة الناس والمركبات والبضائع بدون عوائق وبشكل طبيعي وسهل.

كما تنصُّ الاتفاقية على عدم قيام أي طرف بالبدء أو بأخذ أية خطوات تُغيّرُ في الوضع القائم أو تجحف بنتائج الحلّ النهائي. ومن المعروف أنّ الاتفاقيات، وكذلك رسائل التطمينات والضمانات الأمريكية تنصُّ أيضاً على أنه» لن يُعَدَّ أيٌّ من الطرفين، بحكم دخوله في هذه الاتفاقية، أنه تخلّى أو تنازل عن حقوقه الثابتة أو مطالبه أو مواقفه».

وما الإشارة إلى الحدود والعلاقات مع الجيران والعلاقات الدولية الواردة في القضايا المؤجلة للحلّ النهائي إلا تأكيد على العلاقات بين دول، فلا معنى لها إلا بوصفها مسائل تخصّ اتفاق دولتين، ومن المعروف أنّ (م.ت.ف) قد حددت حدود الدولة بحدود الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس العربية، وهي الأراضي المعترف بها دوليا كأراض فلسطينية محتلة، ولم تجرؤ أي دولة من دول العالم أنْ تعترف لإسرائيل بالسيادة على أي جزء منها. ومن الجدير بالملاحظة أنّ القرار 242 الذي ستجري على أساسه مفاوضات الحل النهائي بهدف تطبيقه يتحدث عن سلام عادل وحدود آمنة لدول المنطقة. أمّا العلاقة مع الجيران وخاصة مصر والأردن فأمرٌ في غاية كبيرة من الأهمية بالنسبة للدولة؛ إذ يجب أنْ يُولى ما يستحق من اهتمام وخاصة لجهة الاعتراف بالدولة وترسيم الحدود معها وتأكيد العلاقات القومية الطبيعية لفلسطين مع أشقائها العرب. وقد حدد المجلس الوطني الفلسطيني العلاقة المستقبلية مع الأردن كإطار كنفدرالي بين دولتين مستقلتين وعلى أساس الاختيار الطوعي والحرّ للشعبين الشقيقين.

ومن المهمّ الانتباه إلى أنّ (م.ت. ف) بوصفها الممثل للشعب الفلسطيني هي التي وقعت الاتفاقات، وهي جهة التفاوض الرسميّ مع إسرائيل. وتعترف لها إسرائيل حسب نصوص الاتفاقات، المادة التاسعة من الاتفاقية المرحلية المُبرمة بتاريخ 28/ 9/ 1995، أنَّ بإمكانها أنْ تجري مفاوضات نيابة عن السلطة ومجلسها لتوقيع اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية في الأمور الاقتصادية والاتفاق مع الدول المانحة وعلى صعيد تنفيذ خطط التنمية الإقليمية وعلى الصعد الثقافية والعلمية والتعليمية.

كما وافقت إسرائيل على ما جاء في قانون الانتخابات الفلسطيني من نصٍّ يجعلها بمثابة انتخابات استكمالية لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بناء على المواد 5 و 6 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أصبح بموجبه أعضاء المجلس التشريعي أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني شاركوا على قدم المساواة مع بقية أعضاء المجلس في دورته الواحدة والعشرين التي انعقدت في غزة أواخر نيسان 1996.

وبات أعضاء المجلس التشريعي يشاركون إلى جانب زملائهم الآخرين بوصفهم أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني في عضوية لجان المجلس الوطني وعملها ونشاطات الوفود البرلمانية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي.

كما ولم يعترض الطرف الآخر على قيام السيد الرئيس ياسر عرفات بأداء اليمين القانوني أمام رئيس المجلس الوطني وأداء أعضاء مجلس السلطة، ومجلس الوزراء لاحقا اليمين أمام الرئيس بحضور رئيس المجلس الوطني كما جرى في كلّ مرة.

وتدرك إسرائيل قبل غيرها مكانة (م.ت. ف) كمرجعية عليا للشعب الفلسطيني، كما تدرك مكانة المجلس الوطني الفلسطيني كسلطة تشريعية وتقريرية عليا، وكإطار موحد وجامع له، ولذا طالبت بانعقاده لإلغاء الميثاق ولا زالت تطالب بذلك.

وإذا كانت الاتفاقية الانتقالية في المادة الثالثة -البند 3- تنصّ على أنّ المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيُنتخبون لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة - أريحا الموقعة في 4 أيار 1994 فإنّ هذا لا يعني أنّ هناك فراغًا سياديًّا أو قانونيًّا سينشأ نتيجة ذلك يستدعي منّا ردمه. ذلك أنّ الأمر السياديّ والقانونيّ منوط بممثل الشعب الفلسطيني، أي (م .ت.ف) التي تشكل المرجعية العليا للسلطة.

ومن ثَمَّ بإمكان المجلس الوطني الفلسطيني أنْ يتصدى لهذه المهمة بانعقاده واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالدولة. وممارسة سيادتها وتحديد إطارها الدستوريّ وهيئاتها وشخوصها وسياساتها الداخلية والخارجية وكذلك علاقتها بـ (م.ت.ف) نفسها وبالمؤسسات والأجهزة القائمة على أرض الوطن، فإذا ما تعذر ذلك يمكن أنْ ينعقد المجلس المركزي المفوّض من قبل المجلس الوطني بالتقرير بشأن العملية السلمية وتطوراتها ومن المعلوم أنّ المجلس المركزي في دورته المنعقدة من 10-12 تشرين الأول/ أكتوبر 1993 في تونس قد اتخذ قرارا بتكليف اللجنة التنفيذية بتشكيل أول مجلس للسلطة الوطنية الفلسطينية على أن يكون السيد الرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس دولة فلسطين هو رئيس مجلس السلطة الفلسطينية. ويُعدُّ هذا القرار بمثابة أول قانون للسلطة ثبّت مرجعية (م.ت.ف) بشكل لا لبس فيه.

وإذ ندعو لذلك، فإنّ علينا أنْ نتنبّه جيداً من استهدافات الجانب الإسرائيلي من عقد المجلس الوطني بهدف إلغاء الميثاق من جديد، ولذا فإننا لن نجتمع مرة أخرى لهذا الغرض، فاجتماع نيسان 1996 يفي بذلك، ولن نجلد شعبنا مرة أخرى.

أمّا ماهية دولة فلسطين ونظامها السياسي وطبيعة علاقاتها وسياستها الداخلية والخارجية فتوصيفها بيّنٌ وبارزٌ في وثيقة إعلان الاستقلال التي تُعَدُّ وثيقة دستورية أساسية لدولة فلسطين المستقلة.

ومطلوب منّا حسب قرارات الدورة الحادية والعشرين للمجلس أنْ نُعيد تشكيل المجلس المركزي بالتعاون بين اللجنة التنفيذية ورئيسي المجلسين الوطني والتشريعي، وأنّ من شأن ذلك أنْ يعزّز وحدة التمثيل والمشاركة بالقرار وينسجم مع التشكيل الجديد للمجلس الوطني واللجنة التنفيذية القائمة، التي ستبقى أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة تتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية حسب المادة 15 من النظام الأساسي كما ستبقى أيضاً مستمرة في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها - حسب المادة 20 ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني.

ولعل تفعيل مؤسسات (م.ت.ف) وهيئاتها هي من بين المسائل الحيوية التي يجب تأكيدها، وقد نوّه إليها أعضاء المجلس الوطني في نقاشاتهم التي دارت في الاجتماعات الثلاث التي عقدناها في الضفة.

إنّ تفعيل (م.ت.ف) سيؤدي دوراً كبيراً في تكامل الدور الوطني بين الداخل والخارج وتفعيل طاقات شعبنا في الشتات والقيام بكل متطلبات النشاط التعبوي والإعلامي والسياسي والدبلوماسي اللازم لتأمين الاعتراف بالدولة والعضوية في هيئة الأمم المتحدة ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية وتأمين الدعم اللازم لشعبنا على الصعيد القومي العربي والدول الإسلامية وعدم الانحياز وممارسة الضغط على إسرائيل للانسحاب من كل الأرض الفلسطينية المحتلة واحترام حقوق شعبنا وقرارات الشرعية الدولية وتقديم استحقاقات السلام العادل والشامل .

أما على الصعيد الداخلي فإنّ من واجبنا تعزيز شرعية المؤسسات، كما أنّ من ملامح الممارسة السيادية، وحقّنا كدولة مستقلة، أنْ ندعو لانتخاب برلمان دولة فلسطين الموحد الذي يرث المجلس الوطني والتشريعي ويشارك بانتخابه كلُّ شعبنا داخل الوطن وخارجه، وهذا تعزيز لممارستنا الديمقراطية سيشّكل الاعتراض الإسرائيلي عليه نقطة ضعف نستطيع من خلالها كسب الدعم والتأييد الدوليين. ومن الجدير بالذكر أنّ

الاتفاقات المعقودة مع الجانب الإسرائيلي قد أكّدت بأنَّ انتخابات المجلس التشريعي ورئيس السلطة سوف تشكل خطوة تمهيديّة انتقالية نحو تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ومتطلباته العادلة التي توفر الأسس الديمقراطية لإقامة مؤسسات فلسطينية. وقد اعتمد قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995 على هذا النص من زاوية استثماره إلى أقصى حد ليصبَّ في المصلحة الوطنية؛ إذ أكّدت المذكرة الإيضاحية التي تشدد على حقّ تقرير المصير وبناء الدولة أنَّ الانتخابات خطوة هامّة على طريق تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ومطالبه العادلة وبناء مستقبله ومؤسساته المسؤولة أمام الشعب صاحب السيادة، ومن أجل تحقيق نظام برلماني ديمقراطي يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب فضلاً عمّا ورد في نص وثيقة إعلان الاستقلال من تفاصيل ذات صلة بالموضوع. كما أنَّ التدقيق بالاتفاق لا يورد أيَّ نص صريح أو ضمني ضد قيام الدولة وبناء هذه المؤسسات الديمقراطية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق.

وعلى صعيد الممارسة السيادية نستطيع أيضاً الدعوة لانتخاب الهيئات والمجالس المحلية تعبيراً عن أشكال مظاهر السيادة المتاحة وتعزيز عملية البناء الوطني الديمقراطي.

طبيعة الاستعدادات تعتمد على طبيعة القرار

إنّ هدف إقامة الدولة المؤكد عليه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني يشكّل عنصراً جوهريّاً في برنامج الإجماع الوطني في (م.ت.ف)، وهو بالنسبة لنا، في المجلس الوطني الفلسطيني، كان ولا يزال أمانة علينا إنجازها على أحسن وجه.

من هذا المنطلق كانت كلُّ جهودنا الإعلامية والدبلوماسية البرلمانية تصبُّ في هذا الاتجاه، حيث إننا ومنذ أوسلو قد أخذنا بالتركيز في نشاطنا على القضايا الجوهرية المؤجّلة: القدس، والاستيطان، واللاجئين، والحدود، والمياه، والعلاقات الفلسطينية العربية والدولية. كما ركزنا في هذا النشاط على مرجعية قرارات الشرعية الدولية التي تكفل لنا حقّنا في العودة والاستقلال والسيادة.

ومنذ عام 1995 تقدّمنا من الاتحاد البرلماني الدوليّ بطلب العضوية الكاملة وذلك في ضوء رؤيتنا التي أوردناها في البداية المُنطلقة من تصوّر جوهريّ مُفاده؛ اكتمال عناصر

الدولة الفلسطينيّة، وتمتع شعب فلسطين بالسيادة على الرغم من تقييدها من قبل الاحتلال وتعطيله لها، وكان لهذا العمل ثماره الطيبة.

وفي العام 2000، عام الذكرى الخمسين لنكبة الشعب الفلسطيني عام 1948 كثّفنا الجهود لإبراز حجم الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا وتبيان تشبّثه بأرضه وتمسّكه بحقوقه الوطنية المشروعة، ودعونا الأشقاء العرب عبر الاتحاد البرلماني العربي، ومختلف برلمانات العالم عبر الاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمرات الحوار البرلماني العربي الإفريقي والعربي الأوروبي والشرق أوسطي وعلى مستوى دول عدم الانحياز والدول الإسلامية لممارسة كلّ أشكال الضغط على إسرائيل لحثّها على الانصياع لتنفيذ التزاماتها الدولية والإقليمية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وتقديم شتى أشكال الدعم والعون لشعبنا. ورفعنا شعاراً أنّ على المجتمع الدولي أنْ يرعى قيام دولة فلسطين».

إنّ هذا المسلك يبيّن أننا نتعامل مع قرار إعلان قيام الدولة وبسط السيادة الذي يجب أنْ يكون قراراً حاسماً وجديّاً. وقد عبّر أعضاء المجلس الوطنيّ في الاجتماعات التي جرت مؤخّرًا، وبالإجماع، عن ضرورة اعتبار هذا القرار استراتيجياً وليس تكتيكياً أو ردّة فعل. لقد دعونا، كما دعا الإخوة أعضاء المجلس الذين التقيناهم إلى ضرورة حسم القرار وعدم التردد فيه، وقد كان الرابع من أيار عام 1999 فرصة تاريخية كان علينا ألاّ نضيّعها، بل التمسّك بها بوصفها تشكّل مدخلنا لتجاوز اشتراطات أوسلو المجحفة في ظل الصلف والعنجهية الإسرائيلية، وأنّ التمسّك بها يفسح في المجال للإرادة الفلسطينية كي تعبّر عن نفسها بجدارة، وخاصة أنّ الإعلان عن قيام الدولة يعود بالقضية من جديد إلى الشرعية الدولية.

إنّ حسم القرار يتطلب شجاعة وجرأة وارتقاء إلى مستوى اللحظة التاريخية شبيه بذلك الموقف الذي اتخذ قرار انطلاقة الثورة/ فتح وخوض معركة الكرامة وغيرها من القرارات التاريخية التي وضعتنا في نقاط متقدمة في الصراع والاشتباك التاريخي مع الآخر.

كما أنّ لحسم القرار أهمية كبيرة من أجل استيفاء المسألة شروطها الفلسطينية، أي تجاوز الانقسام وتوفير الإجماع الوطني وإعادة ترتيب البيت الداخلي والعمل على صياغة خطة شاملة لاستنفار الطاقات في الداخل والخارج.

وقد أجمع أعضاء المجلس في اجتماعاتهم على أنّ هذا الأمر يحتاج لإقراره أعلى سلطة فلسطينية، أي من المجلس الوطني الفلسطيني. وقد عبّر بعض الأخوة أعضاء المجلس عن فكرة مفادها؛ أنّ بإمكاننا أنّ نتسلح بفكرة إجراء استفتاء شعبيّ لهذا الغرض، أمّا أنْ يسبق انعقاد المجلس أو أنْ يأتي بعده وبقرار منه.

وذات الفكرة طرحت ارتباطاً بالحق في ممارسة تقرير المصير، وهي شبيهة بتلك الخطوة التي رعاها المجتمع الدولي في ناميبيا. وقد قدّمناها سابقاً قبل أوسلو، وبإمكاننا الاعتماد عليها الآن.

إنّ الأهم في مسألة القرار وضوحه، والأساس الذي يعتمد عليه. وفي هذا المجال أكد الجميع ولا يزالون يؤكدون أنَّ الإعلان عن الدولة يجب أنْ يستند لقرار 181 وقرار 242 وما هو وارد في وثيقة إعلان الاستقلال، أي اعتماداً على قرارات الشرعية الدولية.

الحرص على الوحدة وتوخي مبدأ المكاشفة والشفافية

إنّ ظروف شعبنا الشديدة التعقيد، تحتاج إلى الموضوعية وتوخي مبدأ المكاشفة والشفافية والنقد الموضوعي الجريء والبنّاء. وإذ انخرطنا في عملية الاستعداد للدولة، فقد أكدنا في المجلس الوطني ضرورة احترام كل ذلك؛ لأنّ الأمور لا تحتمل التعاطي معها بخفة، فهي تتعلق بمصير ومستقبل شعبنا.

إنّ انخراطنا في الاستعدادات والمبادرة لعقد اجتماعات لأعضاء المجلس جاءت للتشاور والتداول وإعمال الفكر والعقل الجماعي. وما بدأناه ينعش الحوار الوطني وليس بديلاً عنه، ولا يلغي أنْ نسعى جادين من أجله، لكننا في المجلس لسنا وحدنا، وهنالك هيئاتٌ تشكّلت لهذه الغاية، وعلى القوى والفعاليات المشاركة أنْ تدفع بقوّة وجديّة باتجاه الحوار، فقضيتنا وموضوع الدولة تحتاج إلى أقصى درجات الوحدة والتكامل بين الجميع، وبين الداخل والخارج. وقديماً قال المفكر العربي الإسلامي ابن خلدون، مؤسس علم الاجتماع: «إنّ الأوطانَ الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أنْ تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وأنّ وراء كلِّ رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت».

إننا بحاجة إلى كل الطاقات والجهود، كبيرها وصغيرها، وعلينا أنْ نبدأ وشعارنا كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته.

صحيح أنَّ أوضاعنا مؤلمة، لكن الصحيح أيضاً بأننا قادرون على تجاوزها، عبر مزاوجة عملية الإصلاح والحفاظ على المكتسبات، ومطلوب منّا عمل أكثر من الحديث والنقد.

الاستعدادات جارية على قدم وساق ومطلوب استكمالها

وعلى الرغم من أهمية البرامج والتخطيط الجيدين، إلاّ أنّ الأهمية الأكبر هي في القيام بخطوات عملية. فمن جانبنا في المجلس، عقدنا ثلاثة اجتماعات وعدة لقاءات أخرى، وسنواصل لقاءاتنا مع أعضاء المجلس في غزة وعمان وحيثما نستطيع.

واقترحنا تشكيل عدة لجان: سياسية وقانونية واقتصادية وإعلامية - تعبوية، وطلبنا من أعضاء المجلس اختيار المشاركة فيها وتقديم المقترحات وتبيان الاحتياجات اللازمة ووضع التصورات التي تساعدنا في خوض معركة الدولة.

كما أننا نولي أهمية كبيرة لإعادة الحياة للمنظمات الشعبية ليتكامل الجهد الرسمي بالجهد الشعبي. ومن المعروف أنّ المجلس يضم العديد من الكفاءات المتنوعة القادرة على القيام بدورها على أكمل وجه والإسهام الفاعل في تصويب الأمور وحمل الأمانة.

كما أنّ من واجبنا تأكيد ضرورة وضع خطة متكاملة وشاملة لكافة الصعد داخل الوطن وخارجه على الصعيد السياسي والبنائي الوطني والإعلامي والتعبوي الشعبي والقانوني والدبلوماسي والبرلماني.

كما أنّ إعلامنا وعملنا السياسي والدبلوماسي والبرلماني يتطلب، كما أكّد الجميع، ضرورة تفعيل مؤسسات (م.ت.ف) ودوائرها وهيئاتها وسفاراتها وممثلياتها بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني ولجانه.

ولدينا على صعيد المجلس تصوراتٌ أوّليةٌ على هذا الصعيد لا شكّ في أنَّ اقتراحات أعضاء المجلس ستغنيها وتبلورها، كتفعيل دور المجلس في التواصل مع أعضائه، وإحياء

اللجان الدائمة وتفعيلها، والمشاركة الفاعلة والمدروسة في كافة المؤتمرات والمحافل البرلمانية العربية والإقليمية والدولية، واستمرار المطالبة بالعضوية الكاملة للمجلس في الاتحاد البرلماني الدولي، وتعزيز فهمنا القانوني لمسألة الدولة والاستفادة من أي منفذ على هذا الصعيد لتحقيق تفسير قانونيّ سويّ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولو تطلب ذلك اللجوء إلى محكمة العدل العليا، والاستفادة من خبرات البرلمانيين في شتى أنحاء العالم، وحثّهم ثنائيّاً وجماعيّاً على دعم دولة فلسطين وحثّ حكوماتهم للاعتراف بها واستصدار القرارات الضرورية لذلك.

أمّا على الصعيد الإعلامي - السياسي، فإننا نرى ضرورة القيام بأوسع حملة إعلامية للدفاع عن الدولة والاعتراف الواسع بها معززين خطابنا بالمبدأ الذي عبّر عنه السيد الرئيس ياسر عرفات بقوله:» إنّ الدولة الفلسطينية لا تشكل خطراً على أحد وليست دولة حرب بل سلام، لكنها ستدافع عن نفسها إذا ما اعتدي عليها، وأنها عنصر أساسي للسلام والأمن والاستقرار لكلّ دول وشعوب المنطقة وجوارها والعالم بأسره».

إنّ علاقتنا البرلمانية العربية وخاصة مع الأشقاء في الأقطار المحيطة بفلسطين قد تعزّزت من خلال حرصنا على الحفاظ عليها وتعزيز الجهود المشتركة وتنسيقها، وفي هذا الصدد ينتظرنا عمل كبير في الدفاع عن الدولة والاعتراف بها، وإعادة الاعتبار للتنسيق المثمر بين الأقطار العربية المعنية مباشرة بالعملية السلمية الجارية والعمل معاً من أجل حلٍّ عادلٍ وشامل للصراع. وأنّ واجب العرب كبير في دعم شعبنا وتقديم العون المادي والسياسي والمعنوي.

ويقتضي منّا الواجب التنويهَ ولفتَ الانتباه إلى ضرورة البحث عمليّاً وعلى الأرض التي نسيطر عليها عن الآليات والمجالات اللازمة والمتاحة والفاعلة لتجسيد الاستقلال وممارسة السيادة الفعلية، بحيث نتمسك برموز ومظاهر السيادة ونضيف إليها ما هو متاح، وفي مقدورنا حتى ولو كان ضئيلا أو غير مباشر على كل الصعد، وعلى صعيد التشريعات وتنظيم السلطات العامة واستكمال إنشاء المؤسسات والإصلاح الإداري والبنية التحتية والحفاظ على الوحدة الترابية والانصهار الوطني وتكريس الحدود وحقّنا في السيادة على أرضنا ومقدراتنا وثرواتنا الطبيعية ومياهنا، والدفاع المشروع عن أمن

شعبنا ومناطقنا وتوفير مقومات الأمن الاقتصادي والغذائي والاجتماعي، وغيرها من القطاعات الحيويّة.

وإذ دعونا لترجمة قيام الدولة إلى عمل يومي، وندعو كافة القوى والمؤسسات والمنظمات الشعبية والفعاليات الوطنية لحثّ الخطى على هذا الصعيد، فإننا مع التنبيه والتحذير من المقاربات الإسرائيلية - الإسرائيلية للحلّ النهائي، وخاصة أنّ جميع الإسرائيليين يساراً ويميناً متّفقون على ثوابت من شأنها الانتقاص من استقلالنا وسيادتنا على كامل أرضنا.

ومن ثَمَّ فإننا نؤكد على ضرورة رفع مستوى كفاءة المفاوض الفلسطيني وقدرته وحنكته، وضرورة اعتماده على إستراتيجية واضحة، منوّهين إلى أهمية الصمود والثبات وطول النفس والاعتماد على موقف شعبنا وإرادته والتمسك بالثوابت والانشداد دائماً وأبداً للمصالح الوطنية العليا.

المجلس المركزي ونهاية المرحلة الانتقالية

وفي هذا السياق عقد المجلس المركزي سلسلة من الاجتماعات في مدينة غزة في إطار دورته الاستثنائية بتاريخ 27/ 4/ 1999، واستمع المجلس إلى تقرير شامل قدمه الأخ الرئيس ياسر عرفات، تناول فيه الوضع السياسي من مختلف جوانبه، والمهمات الرئيسة المطروحة على الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها استكمال بناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وبعد الاستماع إلى تقارير القيادة السياسية حول الموقف السياسي، ناقش أعضاء المجلس جميع الخيارات التي يتعين اعتمادها، وظهر إجماع كامل على أن دولة فلسطين وعاصمتها القدس هي حقيقة قائمة على أساس الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وعلى أساس قرار الجمعية العامة 181 لعام 1947 وإعلان الاستقلال لعام 1988، وأن الشعب الفلسطيني بتضحياته واستمرار صموده ونضاله هو صانع هذه الدولة في الأساس وهو صاحب قرارها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها الوطنية والديمقراطية، هي المرجع الأعلى لهذا القرار الوطني، غير القابل للتفاوض أو النقض.

وقد شاركت حركة الجهاد، و حركة حماس بوفد رئسه الشهيد احمد ياسين في اجتماعات المجلس المركزي هذه.

وفي نهاية الجلسات التي عقدها المجلس على مدى ثلاثة أيام قرر من ضمن ما قرره اعتبار اجتماعات الدورة الحالية للمجلس مفتوحة على أن يعود إلى الانعقاد في جلسة عامة خلال شهر حزيران القادم ،وقرر أيضا المضي قُدماً في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها، وتكريس سيادتها، من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة وفي هذا الصدد يرحب المجلس باستجابة الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبد المجيد للطلب الفلسطيني لتشكيل لجنة عربية عليا برئاسته للمساعدة في صياغة مشروع الدستور.

وكلّف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بدراسة رسائل الدول الراعية والتعامل معها بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

انتخاب البرلمان الفلسطيني ونهاية المرحلة الانتقالية

في اجتماعه المنعقد في مدينة غزة خلال الفترة 2-3 فبراير/ شباط 2000 توقف المجلس المركزي الفلسطيني أمام استحقاقات المرحلة الراهنة، التي تمر بها القضية الفلسطينية وضرورة النهوض بأعباء المهام الوطنية الكبرى الملقاة على عاتق شعبنا وقيادته في منظمة التحرير الفلسطينية، فأكدّ ضرورة تفعيل وتطوير مؤسسات ودوائر (م.ت.ف)، وقرر تكليف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني بتقديم دراسة لتشكيل المجلس الوطني القادم وفقاً لمواد النظام الأساسي للمنظمة وقرارات المجلس الوطني.

وقد جاء هذا القرار مترافقاً مع قرارات أخرى هامة وذات صلة بمصير ومستقبل الشعب الفلسطيني كالقرار القاضي بضرورة إعلان تجسيد سيادة دولة فلسطين خلال هذا العام واتخاذ كافة الخطوات والإجراءات والاتصالات الدولية اللازمة لتحقيق ذلك.

إنّ قراري المجلس المركزي بإعادة تشكيل المجلس الوطني وإعلان تجسيد دولة فلسطين عام 1999 لهما أبعاد وطنية إستراتيجية في ظلّ الطور الجديد الذي دخلته التسوية السياسية حيث تدور مفاوضات الوضع الدائم ومن المفترض الانتهاء من

الاتفاق حولها بحلول منتصف أيلول القادم، وعليه فإنّ استحقاقات كبيرة ماثلة في الوقت الراهن وفي المدى المنظور أمام الحركة الوطنية الفلسطينية و(م.ت.ف) بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومرجعيته الوطنية العليا.

ولعل أسئلة كبرى تطرح على الأجندة الوطنية بهذا الخيار السياسيّ مثل: نوعية الإجراءات والخطوات العملية لتجسيد سيادة الدولة المنشودة، ومضمون بنية الدولة ونظامها السياسي، بل وحتى مصير ومستقبل (م.ت.ف) بعد قيام الدولة العتيدة وغير ذلك.

بناء على ذلك، وبالنظر إلى ما تمثّله (م.ت.ف) بوصفها منجزاً وطنياً وإطاراً جامعاً وموحّداً للشعب الفلسطيني، ومعبّراً سياسياً وقانونياً وتنظيمياً عن وحدته وهويته وكيانه الوطني وتطلعاته السياسية، وحاملاً مشروعه الوطنيّ المعبّر عن الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وبالنظر إلى ما طرأ على المنظمة من تغيرات وما لحق بها من عيوب وعثرات ونواقص، تستوجب إصلاحاً ديمقراطياً واسعاً وجذرياً، ولأنّ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية قد أدّى إلى تقدّم مهام إعادة بناء المجتمع والتنمية وتعمّق المهام الديمقراطية وتداخلها واندغامها بمهام التحرر الوطني، وما يستدعيه ذلك من أولويات في أجندة الشعب الفلسطيني التي من أبرزها: مسألة إعادة بناء كيانه السياسي المادي على طريق تجسيد الدولة المستقلة. فإنّ ذلك كلّه يعني أنْ تتقدم هذه المهام أكثر فأكثر، مع حثٍّ الخطى، في سبيل تجسيد سيادة الدولة الفلسطينية وتعزيز بناء المجتمع المدني الديمقراطي، وإحداث أوسع عملية إصلاح ديمقراطية شاملة. وفي ضوء ذلك كلّه يصبح من الواضح، أنّ مهمة تفعيل وتطوير مؤسسات (م.ت.ف) مهمّة مركّبة ومتعددة الأبعاد. إنها عملية شاملة، تطال كافة الصُّعد، كما تطال المنظمة نفسها والسلطة الفلسطينية وإداراتها، والكيان والنظام السياسيين الناشئين على طريق تعزيز مكوّنات الدولة الفلسطينية المستقلة وتجسيد سيادتها على الأرض.

ومن البديهي أنَّ نجاعة هذه العملية وفاعليتها تستوجب من الجميع التعامل معها بمسؤولية وطنية، بحيث يتم الحفاظ على المكتسبات الوطنية وتعزيزها، وتأكيد الثوابت

الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية، وتجسيد المرجعية الوطنية العليا، ومواجهة مواطن الخلل والقصور، والوفاء بمتطلبات التفعيل عبر إصلاح ديمقراطيّ يضمن توطيد نمط جديد من العلاقات والتنظيم والأداء القادرة على الارتقاء بدور (م.ت.ف) ووظيفتها وهيئتها التشريعية العليا، بوصفها المرجع الأعلى للقرار الوطني، وذلك من خلال تجسيد سيادة الدولة المستقلة، ذلك القرار غير القابل للتفاوض أو النقض من أي طرف استناداً إلى أنَّ دولة فلسطين وعاصمتها القدس هي حقٌّ طبيعيٌّ وتاريخيٌّ ووطنيٌّ مشروع للشعب الفلسطيني صاحب قرار تجسيد الدولة والمصدر الأصيل للسيادة الوطنية.

ولا شك في أنّ مهمة كهذه، هي بحدّ ذاتها مهمة تعزيز بناء النظام السياسي الفلسطيني كنظام ديمقراطي كما نصّت على ذلك وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م التي جاء فيها أنَّ دولة فلسطين الديمقراطية، هي دولة للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطوّرون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظلّ مجتمع مدنيٍّ ديمقراطيٍّ، ونظام ديمقراطيٍّ برلمانيٍّ يقوم على أساس التعددية وتداول السلطة سلمياً، وعلى حرية تكوين الأحزاب وحرية الرأي والتعبير والنشر والصحافة وحرية الفكر والإبداع والتنظيم الحزبي والنقابي، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعيّ والمساواة وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس، في ظلِّ دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل وفصل السلطات، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

في ضوء ذلك، فإنّ النظامَ الديمقراطيَّ البرلمانيَّ المنشودَ لدولة فلسطين المستقلة يمثل هدفاً وطنياً لقي ويلقى إجماعاً وطنياً شاملاً، وقد تجسّدَ هذا الهدف في المذكرة الإيضاحية المرفقة بقانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995 وبذات النص والروح التي جاءت بها وثيقة إعلان الاستقلال، الأمر الذي عُدَّ ردّاً واضحاً على الشَّرك الإسرائيلي الذي نُصب لنا في حينه، والذي استهدف ضرب العلاقة بين الداخل والخارج والمسّ بـ

(م.ت.ف)، والمجلس الوطني كسلطة عليا للمنظمة وكمؤسسة تمثيلية وتقريرية وتشريعية وطنية عليا وشاملة، ولعل ما أكدّ هذا الفهم أنّ القانون ذاته استند للمادتين (5) و(6) من النظام الأساسيّ لمنظمة التحرير الفلسطينية اللتين تؤكدان أنّ الأصل في عضوية المجلس الوطني هو الانتخاب عبر اقتراع مباشر من الشعب، وأن المجلس يستمر قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخاب.

فإذا كان المجلس التشريعي المنتخب قد أُنيطت به مهامّ التشريع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية المحددة بالاتفاقات التي فرضت شروطاً وتقييدات واضحة على صلاحية التشريع والولاية، ومن ثَمَّ افترق عن المجلس الأم أثناء المرحلة الانتقالية على الرغم من وحدة مركزيهما، فإنّ انتهاء المرحلة الانتقالية وخوض مفاوضات الوضع الدائم والتقرير بالقضايا المتعلّقة بالمصير الوطني والتشريع للدولة المستقلة باتت تستدعي وحدة الجسم التشريعي الفلسطيني وتلاحم المرجعيات الوطنية بعيداً عن شروط الاتفاقيات وقيودها. ولكي لا يبدو، كما تدل القراءة الأولية للمشهد، بأننا سنكون أمام تشكيل ثلاثة أجسام تشريعية: الجمعية التأسيسية وبرلمان الدولة والمجلس الوطني الفلسطيني الجديد، فإنّ التمعّن العميق بالمصير الوطني الذي يتطلّب الحفاظ على وحدة شاملة يستوجب عملية انتخاب البرلمان الفلسطيني؛ برلمان الدولة الفلسطينية، الذي هو المجلس الوطني الفلسطيني الممثل للداخل والشتات.

وإذا كانت الانتخابات السابقة التي جرت للمجلس التشريعي قد عُدَّت بمثابة ركيزة أساسية من ركائز إعادة بناء الكيان السياسي الوطني، وأظهرت الوجه الحضاريَّ لشعبنا على الرغم من وجود الاحتلال وقيوده وشروط الاتفاقات المجحفة وتوقه للخلاص منها، فإنّ انتخاب برلمان دولة فلسطين، هو ركيزة أساسية من ركائز تجسيد السيادة بوصفه حقاً ديمقراطياً لشعبنا في الاختيار الحرّ لممثليه الشرعيين وحكم نفسه بنفسه والوسيلة الرئيسية لبناء المؤسسة الوطنية التمثيلية التشريعية المسؤولة أمام الشعب صاحب السيادة، وهي ممارسة ديمقراطية حضارية ستلقى استجابة وتأييداً واسعاً، ليس من الشعب الفلسطيني فحسب، بل من العالم بأسره، لن يستطيع الطرف الإسرائيلي أنْ يرفضها، فإنْ فعل فستجري تعريته أمام العالم وإظهاره في صورة المعادي للديمقراطية.

وإذا كانت الانتخابات السابقة أيضاً قد استندت إلى قانون قيّدته الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي في المرحلة الانتقالية، إذ جرى التنويه في مذكرة قانون الانتخابات الإيضاحية بأنّ تخصيص حق الانتخاب بسكان الضفة الفلسطينية «بما فيها القدس» وقطاع غزة، تقتضيه الظروف وطبيعة المرحلة الانتقالية، ولا يقصد فيه الإجحاف بحق فلسطينيي الشتات، وبخاصة حقّ اللاجئين والنازحين والمبعدين، فإنّ انتهاء المرحلة الانتقالية وتجسيد الدولة يفترضان الانسجام مع الأهداف الوطنية التي تؤكّد وحدة الشعب الفلسطيني، بحيث تكون العملية الديمقراطية عملية وطنية شاملة على غرار الممارسة القائمة في الدول الديمقراطية المستقلة، حيث تمثّل برلماناتها كل الشعب داخل الوطن وخارجه، ومن لا يستطيع الانتخاب داخل الوطن، بإمكانه ممارسة حقّه المكفول بالقانون في سفارات البلد المعني حيث يقيم. وإذا تمّ التذرّعُ بأنّ الظروف قد لا تكون تهيأت بالكامل لممارسة وطنية شاملة، فإنّ من المهم الكشف عن أنّ الأمور ستكون أفضل في حال نجاح شروط العملية الانتخابية الشاملة، الأمر الذي يعني أنّ على القيادة الفلسطينيّة التعامل مع الأمر من حيث المبدأ بما يحافظ على وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيله وحقوقه، وبما يجعل من الدولة الفلسطينية دولة للفلسطينيين جميعاً أينما كانوا أمراً فعلياً، كما تؤكد ذلك وثيقة إعلان الاستقلال.

إنّ ضرورة انتخاب برلمان فلسطيني موحّد يقتضيها، إلى جانب ما سلف ذكره آنفا، قرب انتهاء ولاية المجلس التشريعي المنتخب، إضافة إلى استمرار المجلس الوطني الفلسطيني الحالي الذي مضى على وجوده ما يقارب تسع سنوات، ناهيك عن أنّ المجلس الحالي كبير العدد ويصعب جمعه للقيام بمهمة التشريع المنوطة به. علاوة على أنّ ضرورة انتخاب برلمان موحّد تقتضيها أيضاً مهمة العمل من أجل تأصيل الممارسة الدستورية والعلاقة التكاملية للداخل والخارج، وتجاوز الازدواجية في العضوية والمرجعيّات وتحقيق أفضل السبل لنفاذ صلاحيات الرقابة والمساءلة والمحاسبة. وهكذا فإنّ الأمانة التي حملتها رئاسة المجلس الوطني ورئاسة المجلس التشريعي ستسلّم ليس لأي بديل، بل لبرلمان الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبالنظر إلى الوضع الفلسطيني الداخلي ولا سيّما مواجهة استحقاقات المرحلة الاستثنائية التي نعيشها، فإنّ الانتخابات العامة للمجلس الوطني الفلسطيني -البرلمان

الفلسطيني- من شأنها تعزيز المشاركة السياسية وتحفيز الإرادة الوطنية لعموم شعبنا ومختلف قواه ومؤسساته وهيئاته للالتفاف حول القيادة السياسية ودعمها الموقف الوطني في مواجهة المواقف والسياسات والمخططات الإسرائيلية التي تتنكر لحقوق شعبنا وتستهدف النيل منها وتقييد مستقبله وتطوّره اللاحق. وخلاصة القول: إننا أمام مهمة مركّبة؛ إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أسس ديمقراطية انتخابية داخل الوطن وحيثما يمكن في الشتات، على أساس نظام انتخابي عصري وديمقراطي، وباعتبار هذه الممارسة انتخاباً لبرلمان الدولة الفلسطينية المنشودة، وحقاً مستمداً من السيادة الوطنية النابعة من الشعب صاحبها الأصيل تكون مهمته التشريع القانوني والدستوري للدولة والتقرير فيما يتعلق بالمصير الوطني.

وقد اقترحت في حينه تصوراً لكيفية إعادة التشكيل الديمقراطي المذكورة على النحو الآتي:

1) اعتبار انتخاب البرلمان الفلسطيني كممارسة ديمقراطية سيادية هو في الوقت نفسه إعادة تشكيل للمجلس الوطني على أسس ديمقراطية انتخابية حسب منطوق المادة (5) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تنصُّ على أنه «يُنتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية».

2) أنْ تكون الانتخابات لعموم الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

3) أنْ يجري الإعداد لصياغة قانون انتخابي عصريٍّ وديمقراطيٍّ يستند إلى نظام انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني الصادر كملحق عن الدورة الثانية للمجلس المنعقدة في القاهرة للفترة ما بين 31 أيار - 4 حزيران 1965، وإلى قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995 الصادر عن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

4) أنْ يعتمد لعضوية المجلس «البرلمان» العدد المنصوص عليه في نظام انتخاب المجلس الوطني «الفصل الرابع» المادة (3)، ألا وهو (217) عضواً ويتوزعون حسب نسبة عدد السكان في كل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني .

5) اعتماد نظام انتخابي عصريٍّ يسمح بمشاركة كلّ القوى السياسية والاجتماعية وكافة ألوان الطيف الفلسطيني، وقد تم الاتفاق في لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني بتاريخ 15\1\2012 التي عقدت في عمّان على أن يكون العدد 350 عضواً منهم 150 عضواً يمثلون الداخل ومائتي عضو من الخارج والشتات.

6) يبقى الأساس في الانتخابات لشعبنا داخل الوطن في الضفة الفلسطينية «بما فيها القدس» وقطاع غزة، حيث يعدُّ أعضاء المجلس الوطني المنتخبين ممثلي الداخل بمثابة الجسم التشريعي للكيان الفلسطيني عشية قيام الدولة ويمارسون مهامهم بوصفهم السلطة التشريعية للداخل الفلسطيني، وهم أعضاء طبيعيون في المجلس الوطني «البرلمان» في حالة انعقاده الشامل.

7) التمسّك بهدف إجراء انتخابات عامّة لكل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده وحيثما يمكن ذلك بالتعاون مع الجامعة العربية .

8) نظراً لصعوبة إجراء الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الأردن بسبب التشابك والتعقيدات، يُطبق نصُّ المادة (70) من نظام انتخاب المجلس التي تنصّ على ما يلي: إذا تعذر إجراء الانتخابات في أي مركز من مراكز التجمع يجتمع الأعضاء الذين تمّ انتخابهم في المراكز الأخرى، ويقررون الطريقة التي تملأ فيها المقاعد الشاغرة. وما ينطبق على الأردن ينطبق على بقية المواقع التي يستحيل إجراء الانتخابات فيها.

9) حيث يمكن إجراء الانتخاب في تجمعات شعبنا في الأقطار العربية المختلفة يجري الانتخاب عبر سفارات وممثليات ومكاتب دولة فلسطين، ويطبق نص المادة (72) من نظام انتخاب المجلس القاضية بأنْ تطلب اللجنة «التنفيذية» من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مراكز التجمع مشاركتها في الإشراف على عملية الانتخاب».

10) تُعيّن اللجنة التنفيذية شخصاً أو أكثر بشكل مؤقت في مراكز التجمع التي لا توجد فيها مكاتب للمنظمة -كما تنص المادة (5\ب)- من نظام انتخاب المجلس، وذلك من أجل القيام بأعمال المدير لتنفيذ أغراض نظام الانتخاب أو القانون الانتخابي.

11) تعيّن اللجنة التنفيذية للمنظمة بقرار منها -حسب نص المادة 32- من نظام انتخاب المجلس، حدود الدوائر الانتخابية وعدد الأشخاص المخصص لكل منها مراعية

في ذلك عدد السكان والتوزيع الجغرافي وتعلن ذلك في الجريدة الرسمية وفي الجرائد المحلية لكل قطر.

12) تُكلف اللجنة التنفيذية للمنظمة أحد أعضائها بمسؤولية رئيس دائرة الشؤون العامة والانتخابات حسب نصّ المادة (69) من نظام انتخاب المجلس، ويجري تنسيق العمل وتوطيده بين اللجنة التي يرأسها ويرأس لجنة الانتخابات المركزية المعمول بها لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن المفضّل أنْ تكون لجنة واحدة موحدة. أما بخصوص شكل البرلمان الفلسطيني وتكوينه الداخلي فيمكن اللجوء للخيارين الآتيين:

الأول: الانتخاب عام للجميع داخل الوطن وعبر سفارات دولة فلسطين في الخارج، أما من يريد أنْ يرشّح نفسه للعضوية فعليه العودة للداخل على أنْ تؤمّن له العودة ويجري تمكينه من ذلك، وبهذا يكون المنتخبون كلهم جسماً تشريعياً موحداً مشكلاً من جناح واحد «مجلس تمثيلي نيابي».

الثاني: أنْ يتشكل المجلس «البرلمان» من جناحين؛ الأول تمثيلي تشريعي يضم المنتخبين، والثاني للأعيان يضم المُعينين.

واعتقد بأنّ هذه مهمة كبيرة تحتاج لتضافر جهود الجميع وحرصهم على الديمقراطية الفلسطينية، بل إنّ ما قدّمته ليس سوى اجتهاد وورقة للنقاش تحتاج لإغنائها وتنقيحها.

واستكمالاً لاجتماعات المجلس المركزي استعداداً لاستحقاق الدولة عقد دورة عادية في مدينة غزة خلال الفترة 2-3/7/2000، وقد أصدر المجلس في ختام اجتماعاته بياناً أعلن فيه للشعب الفلسطيني والأمة العربية ولشعوب العالم كافة عزمه على تجسيد إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني في دورة 1988 بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية وفي حدود الرابع من حزيران مع انتهاء الفترة الانتقالية المقررة والتي تنتهي في يوم 13 أيلول عام 2000.

وجاء هذا الإعلان من المجلس المركزي بعد عدم إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام وفي المفاوضات الانتقالية والنهائية.

وفعلاً، وضع المجلس المركزي قراره بإعلان الدولة وتجسيد السيادة والإعداد له موضع التطبيق، وباشرت لجان المجلس المركزي عملها وفي هذا الصدد، فقد قرر تفعيل اللجان التي سبق أن قررها واستكمال تشكيلها ووضعها في حالة انعقاد دائم لاستكمال خطط البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني وإعداد التشريعات اللازمة لذلك، وكلّف المجلس اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس والسلطة الوطنية بمتابعة أعمال هذه اللجان.

وأكد المجلس على قراراته السابقة الخاصة بقضايا مفاوضات الوضع النهائي وهي:

أ- التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم تطبيقاً للقرار الدولي 194 ورفض المحاولات الرامية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين وحرمانهم من حق العودة إلى ديارهم.

ب- التمسك المطلق بالانسحاب الإسرائيلية الشامل والكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف إلى حدود الرابع من حزيران سنة 1967 تطبيقاً لقراري مجلس الأمن الدولي 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام طبقاً لقاعدة مؤتمر مدريد للسلام.

ج- التمسك بإزالة وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية كافة من الأرض الفلسطينية المحتلة وتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي العسكري والمدني إلى حدود الرابع من حزيران سنة 1967.

د- التمسك بكون القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد ﷺ، ومهد سيدنا المسيح عليه السلام، والتي احتلت سنة 1967 هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة وان السلام لن يتحقق إلا بعودتها وتحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، ولحماية الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية من خطر التهويد والاستيطان، ويدين المجلس المحاولات الإسرائيلية لإصدار قانون بشأن منع عودة اللاجئين الفلسطينيين والإبقاء على قرار ضم القدس وكلاهما باطل لأنهما يتناقضان مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها القرار 252 و465 و478.

ومع اقتراب انتهاء الفترة الانتقالية كلّف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لاتخاذ الترتيبات الملائمة لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وتجسيد سيادتها على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف خلال هذه الفترة.كما كلّف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس بتقديم مشروع تشكيل المجلس الوطني الجديد وفقاً لمواد النظام الأساسي وقرار المجلس الوطني بهذا الصدد.

ودعا المجلس المركزي اللجنة التنفيذية والسلطة الوطنية إلى تعزيز الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية، واحترام استقلالية القضاء وتطوير الجهاز القضائي، وتكريس مبدأ المساءلة والشفافية والمحاسبة وسيادة القانون، وصون الحريات العامة للمواطنين وإجراء انتخابات المجالس البلدية والقروية بما يعزز المسؤولية الوطنية والحياة الديمقراطية.

اللجنة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني في 3 \ 8 \ 2000

عقدت اللجنة المُكلَّفة ببحث استعدادات إعلان قيام الدولة وتجسيد السيادة اجتماعاً لها في مقرِّ المجلس الوطني الفلسطيني في نابلس بتاريخ 3/ 8/ 2000، حيث ترأست هذا الاجتماع، وشارك فيه نائبي الأخ تيسير قبعة والإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية الآتية أسماؤهم: محمد زهدي النشاشيبي، وياسر عمرو، وفيصل الحسيني، والدكتور رياض الخضري، والدكتور سمير غوشة، وتيسير خالد، وعبد الرحيم ملوح، وسليمان النجاب، وغسان الشكعة، وقد تناول الاجتماع جدول الأعمال التالي:

أولاً: استعدادات إعلان تجسيد الدولة والسيادة.

ثانياً: تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وبعد مناقشة مستفيضة لجدول الأعمال والتطوّرات المستجدّة بعد قمة كامب ديفيد، وبعد الإطلاع على الأفكار الواردة في ورقة العمل المقدّمة من رئاسة المجلس الوطنيّ حول الترتيبات اللازمة لإعلان تجسيد الدولة، اتخذ المجتمعون قراراً بصياغة تقرير يُرفع لسيادة الأخ الرئيس ياسر عرفات واللجنة التنفيذية يتضمن ما جرى الاتفاق عليه في المحاور المختلفة، وفيما يلي ملخّصٌ بأهم الأفكار والتوصيات التي تمخضت عن الاجتماع:

أولا: الصعيد السياسي:

1. تثمين الموقف الوطني الفلسطيني الذي مثّله سيادة الأخ الرئيس ياسر عرفات في مفاوضات قمة كامب ديفيد الذي أكّد التمسّك بالثوابت والحقوق الوطنية والدعوة للالتفاف حوله وتعزيزه.

2. ضرورة استثمار الزخم الشعبي والوطني العام الذي نتج عن صمود الموقف الفلسطيني في قمة كامب ديفيد والذي تجلّى في التفاف شعبنا ووحدته حول الموقف الوطني الذي عبر عنه الأخ الرئيس، ومن ثَمَّ ضرورة الحفاظ على هذا الزّخم والجوّ الوطنيين وحمايتهما وتعزيزهما لتأكيد وحدة شعبنا ورفضه كلَّ الضغوطات، والبرهنة على استعداده العالي للدفاع عن حقوقه ومطالبه.

3. تأكيد الأساس السياسي للوحدة الوطنية المتمثّل بالإجماع الوطني حول الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وضمان حقِّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم حسب قرار 194، وهي الثوابت الوطنيّة التي أكدّها المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة وبيّن ضرورة التمسّك بهذا الأساس وعدم خرقه أو التنازل عنه تحت أي ضغوطات.

4. التمسّك بقرار المجلس المركزي السابق حول إعلان الدولة وتجسيد سيادتها مع انتهاء المرحلة الانتقالية المقررة.

5. حثّ الخطى في تنفيذ القرارات والقيام بالمهام الواجب القيام بها في خطة الاستعداد لإعلان قيام الدولة واستنفاذ كلِّ الجهود من أجل رفع مستوى الجاهزية لمواجهة استحقاق 13/ 9، على كافة الصعد.

6. التأكيد بشكل خاص على الموقف الذي عبّر عنه سيادة الأخ الرئيس المتمسّك بالسيادة الوطنية على القدس الشريف، وضرورة إيلاء أهمية لقضية القدس ودعم مؤسساتها الوطنية وصمود أبناء القدس وتطمينهم حول المستقبل والحفاظ على مستوى الخدمات المقدّمة لهم.

7. تأكيد التمسّك بالحل العادل لقضية اللاجئين على أساس القرار 194.

8. التمسّك بقرارات الشرعية الدولية التي تدعو إلى تفكيك البنية الاستيطانية ورحيل المستوطنين عن كل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس باعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي يتنافى مع الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، ومواجهة جميع النشاطات والمشاريع الاستيطانية بحملة وطنية واسعة تشارك فيها جميع القوى والهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية لوقف التمدد الاستيطاني ومقاطعة البضائع المنتجة في المستوطنات كواجب وطني مقدس.

9. التحرّك السريع لدعوة لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي لاجتماع عاجل لبحث موضوع القدس ودعم الموقف الفلسطيني.

10. تعزيز الاتصالات والتنسيق مع الأشقاء العرب والدعوة لعقد قمة عربية عاجلة ووضع العرب أمام مسؤوليتهم التاريخية تجاه حقوق شعبنا وقضيتنا العادلة وتجاه قضية القدس بشكل خاص، ومن أجل اتخاذ موقف عربي جماعي داعم للموقف الفلسطيني والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

11. الدعوة لعقد قمة إسلامية لدعم وتأييد الموقف الفلسطيني وتأكيد حقّ شعبنا وأمّتنا في القدس الشريف.

12. تعزيز دور الجامعة العربية وتفعيل الاتحاد البرلماني العربي والاتحادات النوعية الرسمية والشعبية في دعم الموقف الفلسطيني، والعمل على إعادة إحياء التضامن الشعبي العربي مع قضية شعبنا، وتبني الدعوة لعقد مؤتمرات شعبية قومية من أجل التعبير عن موقف عربي شعبي مُوحّد لتأييد حق شعبنا في القدس والاعتراف بالدولة الفلسطينية حال الإعلان عنها.

ثانياً: الوحدة الوطنية

1. تمتين وحدة الشعب الفلسطيني وتعزيزها بكافة قواه ومؤسساته وفئاته الاجتماعية وعلى أساس برنامج الإجماع الوطني.

2. تعزيز الوحدة الوطنية المحققة في إطار (م.ت.ف) على أساس احترام الائتلاف الوطني السياسي والعمل الجماعي.

3. استكمال الحوار الوطني وتكليف الأخ أبي الأديب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني واثنين من الإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية للاتصال بالإخوة في حماس والجهاد الإسلامي.

ثالثاً: المؤسسات والهيئات التنظيمية

1. مواصلة تفعيل دور الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينيّة؛ اللجنة التنفيذية، ومكتب رئاسة المجلس الوطني، والمجلس المركزي عبر انتظام اجتماعاتها ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة والمواكبة الدؤوبة لكل المستجدات والتطورات.

2. مواصلة دور رئاسة المجلس الوطني وتأكيد مرجعيته وعقد اللقاءات مع أعضاء المجلس الوطني في أماكن تواجدهم المختلفة لتحفيز مشاركتهم وتفعيل دورهم في الاستعداد لتجسيد إعلان الدولة.

3. تنفيذ قرار المجلس المركزي بصدد تفعيل اللجان التي سبق له أنْ قررها واستكمال تشكيلها ووضعها في حالة انعقاد دائم لاستكمال خطط البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني.

اجتماع المجلس المركزي أيلول 2000 ودعوة حماس للمشاركة في أعماله

في ضوء الأفكار الواردة والمقترحات المتضمّنة في ورقة العمل المقدّمة من رئاسة المجلس الوطني، يُصار إلى وضع خطّة وطنيّة عامة وخطط تفصيليّة لكلّ قضية من القضايا. والجدير ذكره أنه قبل اجتماع المجلس المركزي الذي عُقد في أيلول 2000 تقدّمتُ بمجموعة من الأفكار والمقترحات لمواجهة استحقاقات المرحلة الانتقالية كما يلي:

أولاً: على الصعيد الوطني

1. تعزيز وحدة الصف الوطني في النضال المشترك ضد الاستيطان، ودفاعاً عن الأرض وعروبة القدس وحقوق اللاجئين، ومن أجل إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين.

2. تعزيز الديمقراطية الفلسطينية عبر إجراء انتخابات مجالس الحكم المحلي البلدية والقروية، والمنظمات الشعبية والنقابات والغرف الصناعية؛ التجارية، والزراعية.

إضافة إلى التشديد على احترام الحقوق والحريات العامة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين واحترام قرارات محكمة العدل العليا على هذا الصعيد.

3. القيام بحملة تعبئة وطنية شاملة والالتفاف الشعبي حول الموقف الوطني المتمسّك بالحقوق والثوابت الوطنية وتعزيز لحمة النسيج الاجتماعي، وتحصين المناطق الوطنية، وتشكيل لجان شعبية لدعم وحماية الدولة.

4. تعزيز صلة هيئات (م.ت.ف) ومؤسساتها، ومؤسسات السلطة بمختلف التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وفي الشتات بغية تعبئتها واستنهاض همتها في معركة قيام الدولة وتجسيد السيادة وحمايتها والدفاع عنها انطلاقاً من كونها مهمة وطنية للجميع، مع ضرورة إيلاء أهمية أكبر لاستقطاب جماهير الشتات في الدفاع عن حقوق اللاجئين ودعم الدولة العتيدة وحمايتها.

5. تشكيل هيئة وطنية من المؤسسات الإعلامية بمشاركة إعلاميين من مختلف القوى والتجمعات لإعداد حملة إعلامية منظّمة واسعة بخطاب سياسي مؤثّر في الرأي العام في الداخل والخارج بما فيها الرأي العام الأمريكي والإسرائيلي أيضًا.

6. تمتين أداء مختلف الوزارات والمصالح الحكومية ورفع مستوى خدماتها للجمهور.

7. الاستمرار في تأمين مقوّمات الصمود الاقتصادي بانتهاج سياسة تقشف عقلانية تضمن وقف تبذير وهدر المال العام ومحاسبة الفساد والمفسدين، وتوجيه الموارد نحو عجلة النمو الاقتصادي لامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتوفير الموارد والمواد اللازمة لمواجهة أي حصار أو إغلاق محتمل.

ثانياً: المستوى الخارجي

1. تعزيز التحرك السياسي والدبلوماسي والإعلامي التحشيدي لدعم الموقف الفلسطيني والاعتراف بالدولة حال الإعلان عن قيامها، وذلك في إطار خطّة وطنية منسّقة بين كافة الهيئات والأطر المعنية في (م.ت.ف)، ومؤسسات السلطة (المجلس الوطني ولجانه، والدائرة السياسية، ودائرة العلاقات القومية والدولية والمجلس

التشريعي، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الإعلام والتلفزيون الفلسطيني والإذاعة)، وتفعيل دور سفارات (م.ت.ف) وبعثاتها ومكاتبها في الخارج على هذا الصعيد.

2. العمل من أجل عقد قمة إسلامية - مسيحية لدعم الموقف الفلسطيني تجاه القدس ومواجهة الأخطار المُحدقة بها.

3. تعزيز زخم التحرك الدبلوماسي من أجل التحشيد العالمي لتأييد الموقف الفلسطيني، والعمل من أجل إعادة الاعتبار لدور روسيا كراعية أخرى للمفاوضات، ومن أجل دور فاعل للصين والاتحاد الأوروبي واليابان في العملية السلميّة ودعم حقّ شعبنا في قيام دولته المستقلة كحقٍّ طبيعيّ وشرعيّ غير قابل للنقض من أحد.

4. العمل مع دول عدم الانحياز والدول الإفريقية والأمريكية اللاتينية ودول شرق أوروبا من أجل تأييد الموقف الفلسطيني.

5. إيلاء اهتمام لموقف الفاتيكان والكنائس المسيحية الأخرى لاستصدار مواقف داعمة للحقّ الفلسطيني في القدس والاعتراف بالدولة وسيادتها.

6. الدعوة لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لاتخاذ القرارات والإجراءات الضرورية لإلزام إسرائيل بوصفها قوّة قائمة بالاحتلال بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

7. العمل على القيام بدور فاعل في اجتماع رؤساء البرلمانات الدولية الذي سيعقد في الثلاثين من آب الجاري في نيويورك، ومن أجل اتخاذ مواقف برلمانية دولية جماعية داعمة لحقوق شعبنا الوطنية.

8. العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة وتفعيل هيئاتها ولجانها المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني والعملية السلمية من أجل تأكيد الحق الفلسطيني في القدس وحقوق اللاجئين والسيادة والاستقلال الوطنيين وكافة الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، ودعم نشاط بعثة فلسطين في الأمم المتحدة بهدف استصدار قرار دولي جماعي عن القمة الدولية (قمة الألفية الجديدة) في السادس من أيلول القادم للاعتراف بالدولة

الفلسطينية وسيادتها ورفع درجة تمثيل فلسطين في هيئة الأمم المتحدة إلى مستوى تمثيل الدول المستقلة كاملة العضوية.

وبعد انتهاء اجتماع اللجنة المنبثقة عن رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية، التقيتُ مع الشهيد أحمد ياسين بتاريخ 8/ 8/ 2000 في غزة، وشرحت له نتائج هذا الاجتماع، وبعد يومين من هذا اللقاء وجهتُ رسالة إلى الشهيد أحمد ياسين دعوته فيها للمشاركة في اجتماع المجلس المركزي الذي عُقد في أيلول من نفس العام لمناقشة استحقاق إعلان الدولة مع نهاية المرحلة الانتقالية، وذكّرته بأهمية مشاركة حركة حماس في هذا الاجتماع على غرار مشاركتها في اجتماع المجلس المركزي الذي عُقد في غزة بتاريخ 27/ 4/ 1999. ولكن وللأسف لم تشارك حركة حماس في هذه الاجتماع.

و فعلاً، عقد المجلس المركزي دورة عادية في الفترة من (9-10 سبتمبر/ أيلول 2000) في غزة استمع خلالها إلى تقارير تفصيلية من الأخ الرئيس ياسر عرفات والأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية والوفد الفلسطيني المفاوض حول تطورات العملية السياسية على كافة الأصعدة، وناقش الجهود الدولية التي اصطدمت بتعنت إسرائيلي واضح تجاه تنفيذ الاتفاقات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 الخاص بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران سنة 1967 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 الخاص بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم والتعويض عليهم.

وثمّن المجلس المركزي موقف الأخ الرئيس والوفد المفاوض في اجتماعات كامب ديفيد، كما وجه التحية لكل قطاعات شعبنا وفعالياته وقواه السياسية على وقفتها التاريخية المشرفة خلف قائدها أثناء مفاوضات كامب ديفيد، مما كان له الأثر الكبير على معنويات وفدنا المفاوض وكرس القناعة الثابتة بأن شعبنا ملتف حول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد، وملتزم بثوابته الوطنية.

وانطلاقاً من هذا كله، وبناءً عليه، وأخذاً بعين الاعتبار انتهاء موعد السقف الزمني المقرر للمرحلة الانتقالية والتوصل إلى حل دائم في 13/ 9/ 2000 فإن المجلس المركزي إذ يؤكد على قراراته السابقة بخصوص تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية وقضايا مفاوضات الوضع النهائي يعلن ما يلي :

1- إن الشعب الفلسطيني وقيادته سيواصلان التمسك بخيار السلام، كخيار استراتيجي لإنجاز الحل الشامل والعادل استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة وخاصة 242 و338 و194، ومن أجل تنفيذها لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة وبناء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

2- يؤكد المجلس المركزي أن انتهاء موعد الفترة الانتقالية لا يعفي الجانب الإسرائيلي من تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليه ويطالب المجتمع الدولي وراعيي عملية السلام بإلزام الجانب الإسرائيلي أن ينفذ التزاماته التي ما زال يتهرب من تنفيذها حتى الآن وفي مقدمتها إعادة الانتشار الثالث وتأمين عودة النازحين وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين.

3- التمسك المطلق بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف إلى حدود الرابع من حزيران سنة 1967 تطبيقاً لقراري مجلس الأمن الدولي 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي هذا المجال، يؤكد المجلس المركزي على قراراته السابقة برفض الاستيطان وضرورة إجلاء المستوطنين عن بلادنا.

4- التمسك بالسيادة الفلسطينية الكامل على القدس الشريف التي احتلت سنة 1967 بجميع أحيائها وأماكنها المقدسة المسيحية والإسلامية، كونها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة مع ضمان حرية الوصول للجميع إلى أماكن العبادة.

5- استناداً إلى حق الشعب الفلسطيني المطلق في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتجسيد سيادتها على الأرض أساس الحق الطبيعي والتاريخي لشعبنا في إقامة دولته ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 181 الذي أقر بوجود دولتين في فلسطين بحدودها الانتدابية وتجسيداً لإعلان الاستقلال في 88/ 11/ 15 :

«يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة المجلس الوطني والمجلس التشريعي باتخاذ الخطوات اللازمة لتجسيد دولة فلسطين وبسط

سيادتها على الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس الشريف خلال الفترة القادمة، بما في ذلك إصدار الإعلان الدستوري وإنجاز قانون الانتخابات العامة لرئاسة الدولة والبرلمان الفلسطيني والتقدم بطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، وضرورة قيام اللجنة التنفيذية بتقديم تقرير تفصيلي عن هذه الخطوات لاجتماع المجلس المركزي في جلسة خاصة قبل 15 تشرين ثاني/ نوفمبر المقبل، يوم إعلان الاستقلال الوطني المقرر في الدورة التاسعة عشر عام 1998 في الجزائر.

6- التمسك المطلق بقرار الأمم المتحدة 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، ورفض كل المحاولات الرامية إلى توطينهم أو حرمانهم من حق العودة، وفي هذا المجال فإن المجلس المركزي يحيي صمود جماهير شعبنا في المنافي والشتات وبخاصة جماهير شعبنا في لبنان وتمسكها بحق العودة ورفضها لمشاريع التوطين والتهجير والتزامها والتفافها حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثلها الشرعي والوحيد، ويؤكد على ضمان الحقوق المدنية بما يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعيش الكريم.

وطالب المجلس بانتظام اجتماعات اللجنة التنفيذية، وبأهمية التقارير التي تقدمها له، إلا أنه يطالبها بتقديم تقارير مكتوبة ويبذل المزيد من الجهد من أجل تنفيذ القرارات السابقة التي صدرت عن دورات المجالس المركزية المتعاقبة.

المفاوضات والدولة عام 2000

تسع سنوات كاملة قد مرّت ونحن نتفاوض مع الجانب الإسرائيلي الذي يحتل أرضنا ويحاول أنْ يغتال قرارنا في صنع مصيرنا منذ كانت مفاوضات مدريد ثم واشنطن وانتهاء بأوسلو وملحقاتها في القاهرة وطابا وشرم الشيخ وواي ريفير، ولقد حصلنا على القليل القليل من مجمل استحقاقات اتفاق أوسلو بسبب مماطلات الجانب الإسرائيلي وتهرّبه من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في 13/ 9/ 1993م، حيث حددت مدة تنفيذ كافة ما جاء في اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو من موضوعات انتقالية وأخرى نهائية بخمس سنوات[1]. وكانت المماطلة الأولى في البداية إلى أنْ كان اتفاق القاهرة الذي فسّر ما جاء

(1) في إطار التحضيرات لما بعد المرحلة الانتقالية قمت بافتتاح مؤتمر لمجلس العلاقات الخارجية الفلسطيني في غزة بتاريخ 28\5\ 2000.

في أوسلو ووضع له آليات عملية للتنفيذ بدءًا من 4 أيار/ مايو 1994، حيث بدأت مسيرة العملية السلمية على أنْ نصل مع الجانب الآخر إلى اتفاق نهائي وشامل بكافة الموضوعات بحلول يوم 4 أيار/ مايو 1999 كموعد نهائي.

كان يجب ألا يبقى أسير أو سجينٌ فلسطينيٌّ في سجون الاحتلال خلال تلك المرحلة أو قبل حلول موعد انتهائها؛ لأنّ السجن والاعتقال يعني بقاء مظاهر الاحتلال وهو ما يتعارض مع أهداف العملية السلمية.

وكان يجب أنْ تكون كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل يوم الخامس من حزيران/ يونيه 1967 قد عادت إلينا بما فيها القدس الشريف وقد زالت من فوقها كافة المظاهر الاحتلالية من مستوطنات وحواجز وطرق التفافية. كما كان يجب أنْ تكون المعابر والممرات الآمنة قد أصبحت تحت السيطرة الفلسطينية تعبيراً عن مظاهر السيادة. إضافة إلى أنه كان لا بدّ من الوصول إلى حل نهائي وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1948 إذ لا يمكن أنْ يسود السلام المنطقة طالما بقيت مشكلة اللاجئين بلا حل يعيد الحقوق إلى أصحابها وينهي فصول العذاب والتشرد والمعاناة.

ثم إنّ قرار 194 هو الذي تعهّدت إسرائيل بتطبيقه؛ لأنّ عودة اللاجئين إلى ديارهم شرط أساسيّ لقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، وإذا ما رفضت إسرائيل ذلك فإنّ قرار الاعتراف بها كدولة يبقى مشروخاً وفاقداً للشرعية التي يعترف بها القانون الدولي.

كان يجب أنْ تكون الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف قد قامت على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعدوانها في الخامس من حزيران يونيه 1967، بحيث تكون لها السيادة كاملة غير منقوصة على المعابر ومصادر المياه والسكان وكافة الثروات الطبيعية. كل هذا وذاك كان واجب التحقيق بحلول يوم 4 أيار/ مايو من عام 1999م.

غير أنّ مماطلات الجانب الإسرائيلي وسياساته الالتوائية أدّت إلى تأخير معظم تلك الاستحقاقات والالتزامات، وعندما تحرّك الفلسطينيون لتجسيد إعلان الدولة المستقلة

عملياً يوم 5 مايو/ أيار 1999م بما يحمله ذلك من مخاطر جمة ومشاكل كبيرة في ظلّ سيطرة جزئية على نسبة من الأراضي والمدن والقرى. وقد وقف العالم إلى جانبنا ولكنه تمنى علينا أنْ نتحلى بمزيد من الصبر، وأنْ نعطي العملية السلمية عاماً آخر مع وعد أمريكي وتعهد أوروبي يعترف بحقنا في قيام دولتنا المستقلة انطلاقًا من حقِّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقد استجبنا للنداء على أمل أنْ تثمر التحركات الدولية خلال العام الذي طلبوه في إلزام الجانب الإسرائيلي بتنفيذ كافة الاستحقاقات التي أقرّتها اتفاقاتنا معه في أوسلو والقاهرة وطابا وواي ريفير وشرم الشيخ. وقد تحدد يوم الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر القادم موعداً لذلك وتنفيذاً للقرار الصادر عن المجلس المركزي الفلسطيني بتجسيد إعلان الدولة قبل نهاية العام 2000.

ولا بد أنْ يفهم باراك وكلّ المسؤولين الإسرائيليين أنَّ لعبة المواعيد غير المقدّسة لن تتكرر ولن نرضى بقبول تكرارها، ولن نرضى أنْ نخضع أهدافنا المقدسة لما يقرره المزاج الإسرائيلي، فشعبنا صبر وصابر ولن يستمر في صبره إلى الأبد، ولا بدّ من وضع حد لمعاناته، والتعامل مع العملية السلمية بجدية وصدق وبما تستحق من إشاعة روح السلام والمناخ الملائم لتنامي هذا السلام حتى تتناسى شعوب المنطقة ما ساد هذه المنطقة لأكثر من نصف قرن من ويلات الحروب وسلبيات الحقد والكراهية وبما يساهم في بدء مرحلة جديدة تقوم على التعاون والعمل من أجل سعادة ورخاء كافة الشعوب المتجاورة.

لذلك نحن أمام خيارين هامين إزاء استحقاقات يوم الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر القادم 2000 فهناك من يرى ضرورة الإعلان القوي والأكيد بتجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل صبيحة يوم 5 حزيران/ يونية عام 1967م بما فيها القدس الشرقية، على أنْ تكون بقية الأراضي التي لم تسلمها إسرائيل للسلطة الوطنية الفلسطينية أراضي محتلة لا بد من مواصلة النضال بكافة صوره من أجل تحريرها وإعادتها إلى الدولة الفلسطينية أي بوصفها أراضي محتلة من قبل دولة أخرى هي إسرائيل.

وهناك من يرى أهمية أنْ تتسع المساحات التي يمكن أنْ تتجسد عليها دولتنا آخذين في الحسبان أننا بمرور الأيام نسترد المزيد من أرضنا ويمكننا الاستفادة من هذا

الوقت الذي قد نسمح بإعطائه للعملية السلمية كي تصل إلى أهدافها المنشودة من قبل شعبنا بحيث نواصل العمل على بناء اقتصادنا الوطني القادر على شقّ طريقه مستقلاً عن الاقتصاد الإسرائيلي الذي ارتبط به طوال أكثر من ثلاثين عاماً ولا شك في أنّ هذا الهدف بحاجة إلى جهود جبارة وشاقة.

ولكنني أعتقد أنّ الوقت إذا طال أمده لن يكون في صالحنا؛ لأنّ إسرائيل تتبنى نظرية التقادم المسقط للحقوق، وقد شاهد وفد المجلس الوطني الفلسطيني كيف أنّ عدداً من الدول الأوروبية الصديقة كانت تؤيد فكرة إسرائيل القائلة بأنّ القرار 194 قد تقادم بمرور أكثر من خمسين عاما. كما أنّ الجانب الإسرائيلي، في اجتماع رؤساء البرلمانات الأورومتوسطية الذي انعقد في الإسكندرية في 23 و24 \5\2000، أثبت أنّ إسرائيل غير صادقة النوايا في موضوع إعلان الدولة الفلسطينية.

وهذا ما يؤكده ما ورد في دراسة معهد جافي للدراسات الإستراتيجية سنة 1991 من أنّ إسرائيل ستطيل أمد المفاوضات إلى أنْ تنتهي من تحديد الحدود مع سورية[1]. كما أن هذه الدراسة تقول أن الدولة الفلسطينية ستكون في غزة مع توسيع حدودها داخل سيناء، أما الضفة الغربية فهي يهودا والسامرة ولن تكون جزءاً من أراضي الدولة الفلسطينية ويتم فقط إنشاء معابر توصلها إلى الأردن.

لذلك ينبغي الانتباه والتمسّك بقرار 181 من ناحيتين: أ- موضوع القدس، ب- موضوع الحدود، سواء مع الدول العربية المحيطة بفلسطين أو مع دولة إسرائيل في حالة الاضطرار للعودة إلى قرارات الشرعية.

وبناءً على ذلك فإننا سنفقد مصداقيتنا إذا لم نعلن تجسيد الدولة في 13 سبتمبر/ أيلول 2000، أو قبل نهاية العام وسنحكم على أنفسنا بأنّ هذا الخيار كان تكتيكيا وهو أمرٌ لا نرضاه لمجلسنا المركزي الجامع لكلّ قوانا الوطنية. ونرجو أنْ يكون هناك استعدادٌ جادٌّ على كافة المستويات السياسية والاقتصادية، وعلينا أنْ نتوقع الأسوأ؛ إذ قد يكون هذا

(1) فإسرائيل تعتبر أنها أعادت الحدود بينها وبين مصر والأردن ولبنان على أساس أنها الحدود الانتدابية ولم يبق غير سوريا ترفض ترسيم الحدود على هذا الأساس.

الإعلان، إذا مضت إسرائيل في غطرستها، بمثابة مواجهة سياسية وشعبية وقد تكون أكثر من ذلك.

وكدليل على الإجماع الإسرائيلي على رفض إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعلى حدود عام 1967، أُكّرُ بما جرى أثناء انعقاد اجتماع الجمعية البرلمانية الاوروميتوسطية التي ترأستُ فيها وفد المجلس الوطني الفلسطيني والتي عقدت في القاهرة عام 2000، إذ جاءني رئيس مجلس الشعب المصري في ذلك الوقت د. احمد فتحي سرور وقال لي: «لقد سمعتَ أبراهام بورغ رئيس الكنيست الإسرائيلي في خطابه أمام الجمعية يقول: «إنه يريد أعطاء الفلسطينيين دولة -حيث صفق له الحاضرون-، فأرجو أن تقابله»، فقلتُ له: «لا اعترض على ذلك، أريدك أن تسأله عن حدود تلك الدولة التي تحدث عنها في خطابه» وفعلاً ذهب سرور لبروغ وسأله، وعاد بعد ذلك، ليبلغني أنه يقول لك: «إن الدولة الفلسطينية التي يريدها دولة بلا حدود». وبذلك قبلَ سرور عُذري بعدم مقابلة بورغ.

هيئة الاستقلال الوطني الفلسطيني 1 / 1 / 2001

بادرتُ في بداية عام 2001 إلى تأسيس هيئة وطنية تحت اسم هيئة الاستقلال الوطني، وقد شارك في تأسيسها عدد كبير من الشخصيات الوطنية، وعندها عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعاً، لمناقشة ملابسات تشكيل هذه الهيئة وأسبابه، وكنتُ حاضراً هذا الاجتماع، ودار نقاش حادّ خلال هذا الاجتماع، واستمعت اللجنة المركزية لشرح مني عن الفكرة، وتحدث بعض أعضاء اللجنة المركزية حول ذلك، واتّفقت اللجنة المركزية على تشكيل لجنة مصغرة من أعضائها لبحث هذه القضية.

وفي أثناء هذا الاجتماع من الطريف ذكره ما جرى أثناء مناقشة الأعضاء لموضوع الهيئة حيث قمت بتوزيع قصيدة لي بعنوان «الفساد» ذات صلة بما تطالب به هيئة الاستقلال الوطني وقد تساءل الأخ أبو عمار عما يقرأه الأعضاء من أوراق أثناء حديثه، ومن أبرز ما جاء في هذه القصيدة:

إني أردتُ وما أرادْ ... ومتى نعودُ إلى الرشاد

يا مَنْ تولّوْا ظالمينَ ... وأكثروا فيها الفسادْ

هـــلْ جـــاءكمْ نبـــأُ الـــذينَ تجـــبَّروا مـــنْ قـــومِ عـــادْ ؟
والله عـــاقبهمْ وأحـــرقهمْ فصـــاروا.. كالرمـــادْ
الـــبعضُ جـــاءَ بموبقـــاتٍ أحرجتنـــا في البِعـــادْ
والـــبعضُ ربَّـــاه اليهـــودُ عـــلى فســـادٍ في العبـــادْ
وقـــدْ التقـــى الـــشرَّانِ وحـــارَ ذوو الرشـــادْ
يـــا ويـــلَ شـــعبي حولـــهُ الحيتـــانُ ترتـــعُ في ازديـــادْ
يـــا أيهـــا الشـــهداءُ أغـــبِطُكمْ فـــأنتمْ في ازديـــادْ
هـــلْ يعـــرفُ العمـــلاءُ أنَّ زمـــانهمْ ... ولّى وبـــادْ
والســـارقين تحسَّســـوا فرؤوســـهمْ رهْـــنُ الحصـــادْ
وصـــلاتهمْ مُزِجـــتْ بخمـــرٍ كلَّـــما شَـــحَّتْ ... تُـــزادُ
حَجَـــرٌ ترصَّـــدَ مارقـــاً سرقَ الخزينـــةَ واســـتزادْ
ونريـــدُ أحجـــارَ الشـــبيبةِ فـــوقَ أعـــوانِ الفســـادْ
والشـــعبُ ينشـــدُ طَـــرْدَ مـــنْ عبثـــوا بـــأرزاقِ العبـــادْ
وإذا أراد الشـــعب فالأقـــدارُ تعطـــي مـــن أرادْ

وفيما يلي التعريف بهذه الهيئة:

تعريف الهيئة:

تجمّع من شخصيات وطنية من الداخل والخارج يلتزم فيها الجميع بالارتباط بهدف الاستقلال الوطني لفلسطين ويجمّد فيها الجميع حزبيتهم ما داموا أعضاء عاملين في هيئة الاستقلال الوطني.

هدف الهيئة:

تحقيق الاستقلال التام والكامل لدولة فلسطين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بتكامل بعضها مع البعض من دون تخفيض أو انتقائية، والمحافظة على الحقوق الكاملة في القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

رمز الهيئة:

الوقوف حول الرئيس ياسر عرفات بوصفه رمز الصمود أمام محاولات الصهيونية العالمية والإمبريالية الأميركية التي حاولت إجهاض المشروع الوطني المتمثل بإعلان تجسيد الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين.

قانون الهيئة:

أ. يضع المؤسسون الواردة أسماؤهم أدناه نظاماً عاماً للهيئة ولائحة داخلية ولا تصبح نافذة إلاّ إذا أقرّها المؤسسون بأغلبية ثلثي الأعضاء.

ب. يعتبر المؤسسون القرار 181 قراراً كاشفاً ومؤكداً وجود الدولة الفلسطينية الواردة في دستور فلسطين لسنة 1922.

ج. يعتبر المؤسسون أنّ ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ما زال قائماً ما دام أنَّ المجلس الوطني الفلسطيني لم يجتمع حتى الآن لإقرار التعديلات التي اقترحت في الماضي، خاصة أنه لم يجر تشكيل لجنة قانونية تجري التعديل المطلوب.

د. يعتبر المؤسسون أنّ إعلان المبادئ في أوسلو قد استنفد أغراضه ومضت السنوات الخمس اعتباراً من 4/ 5/ 1999، علماً أنَّ ذلك لا يؤثر، من قريب أو بعيد، في أن لمنظمة التحرير الفلسطينية كامل الحق في الحصول على باقي الالتزامات التي تخلف الجانب الإسرائيلي عن الوفاء بها بموجب الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وعدد من دول العالم وآخرها في شرم الشيخ.

ه. يقرّر المؤسسون العودة إلى التمسّك بقرارات الشرعية الدولية كمرجعية لأية مفاوضات مقبلة ومنها القرارات 181، 194، 242، 338، 252، وباقي القرارات الخاصة بالقدس واللاجئين وعدم شرعيّة الاستيطان وحق تقرير المصير بما فيه حقّنا في الدولة الفلسطينية المستقلة بموجب القرار 181 أسوة بالدولة الإسرائيلية التي أنشأها ذات القرار.

و. إجراء انتخابات بلدية ومحلية خلال مدة لا تتجاوز عاماً واحداً.

ز. دراسة مشروع الإعلان الدستوري واقتراح أي تعديلات لازمة في أول اجتماع للمجلس المركزي ويتبنى المؤسسون ما يلي كمبادئ عامة:

1. تشكيل هيئة تأسيسية من خمسين عضواً نصفهم من أعضاء المجلس الوطني (والتشريعي)، والنصف الآخر من أساتذة القانون الدستوري والدولي والشريعة الإسلامية ورجال الدين المسيحي، يكون من مهمتها وضع دستور الدولة الفلسطينية القادم.

2. يعرض الدستور على أول برلمان فلسطيني وتجري إجازته إذا تمّت الموافقة عليه بأغلبية الثلثين وبعد قراءات ثلاث.

3. يعرض مشروع الدستور على الاستفتاء العام ويعدُّ نافذاً فور الموافقة عليه من الأغلبية المطلقة لأصوات الشعب الفلسطيني.

الوضع الداخلي:

1. يتم التجاوب مع دعوة رئيس المجلس الوطني بوجوب الالتفات إلى الوضع الداخلي وضرورة ترسيخ القضاء المدني ومنحه القوة التنفيذية القادرة على حماية أعضاء الهيئة القضائية حتى يكونوا في مأمن من مراكز الفساد المنظّم.

2. يتم تنفيذ كافة القرارات الصادرة في تقرير الرقابة العامة حول الفساد وتبديد المال العام

3. يتم تنفيذ قرارات المجلس التشريعي حول مواضيع الفساد.

4. دعوة كل الرموز الصارخة والمتورّطة إلى ترك مواقعها بهدوء تاركة المسؤولية لنظيفي اليد من أبناء شعبنا وانتفاضتنا الباسلة.

5. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وإلغاء المحاكم العسكرية.

6. دعوة الوزارة الفلسطينية إلى تقديم استقالتها لسيادة الرئيس ياسر عرفات لإعطائه الحرية في تلبية الرغبات المخلصة للنخبة الصالحة في شعبه كي يؤلف حكومة انتقالية تقود البلاد حتى الاجتماع الأول للبرلمان الفلسطيني القادم بالانتخاب الحرّ المباشر والديمقراطي.

7. دعوة الرئيس عرفات إلى تعيين وزير أول يتولى كل الأمور الداخلية، ويرتفع الرئيس إلى منصب رئيس الدولة المشرف على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أحكام انتقالية:

1. يعتبر ما ورد أعلاه مشروعاً.

2. إلى أنْ يتمكن المؤسسون من الاجتماع، يمكن أنْ تتم لقاءات مستقلة في الخارج والضفة الغربية وقطاع غزة وتنعقد برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

3. هذا التجمع من أجل الوطن ولا سلطان عليه إلا لله سبحانه وتعالى وهو غير موجّه ضد أحد وهو مفتوح لكل مخلص شريف من أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

4. يكلف رئيس المجلس الوطني والأخ حيدر عبد الشافي رفع هذه الوثيقة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والاستماع إلى توجيهاته.

5. يتلقى مكتب المجلس الوطني مؤقتاً طلبات الانتساب أو أية ملاحظات أو اقتراحات.

هيئة الاستقلال الوطني
فلسطين 1/ 1/ 2001

المؤسسون
قطاع غزة

1- سليم الزعنون 2- حيدر عبد الشافي 3- جمال الصوراني 4- يحيى عاشور 5- د. رياض الزعنون 6- زكريا الأغا 7- أحمد أبو حلبية 8- أحمد حلس 9- اسماعيل أبو شنب 10- محمود الزهار 11- يحيى موسى 12- نصر يوسف 13- إبراهيم أبو النجا 14- روحي فتوح 15- محمد القدوة 16- جرار القدوة 17- ناهض الريس 18- جميل مجدلاوي 19- كمال الشرافي 20- د. فتحي الوحيدي 21- د. نبيل الشريف

22- د. عبد الرحمن أبو النصر 23- فريح أبو مدين 24- أمين الهندي 25- عون الشوا 26- هاني الحسن.

الضفة الغربية

1- مروان البرغوتي 2- حنان عشراوي 3- فيصل الحسيني 4- قيس أبو ليلى 5- صخر حبش 6- عثمان أبو غربية 7- زهير المناصرة 8- عز الدين الشريف 9- صبحي التميمي 10- مصطفى المالكي 11- د. منذر الشريف 12- أكرم هنية 13- د. مصطفى البرغوتي 14- حنا عميرة 15- بلال الشخشير 16- دلال سلامة 17- حسام خضر 18- محمود العلول 19- محمد يوسف الوحيدي 20- الشيخ تيسير رجب التميمي 21- د. نبيل الجعبري 22- عباس زكي 23- أحمد سعيد التميمي 24- لؤي عبده 25- عبد الرحيم ملوح 26- د. مصطفى ملحم 27- محمد ملحم 28- سلوى أبو خضرا 29- الأب إبراهيم عياد 30- حسن يوسف 31- إبراهيم النتشة، 32- أحمد هاشم الزغير، 33- صلاح التعمري.

خارج فلسطين

1- خالد الفاهوم 2- الشيخ محمد أبو سردانة 3- عبد الباري عطوان 4- عطا معارك الوحيدي 5- سالم كريم العايدي 6- عبد الله الإفرنجي 7- مأمون التميمي 8- المطران إيليا خوري 9- زهير صندوقة 10- زكريا أبو سنينة 11- محمد صبيح 12- فيصل الفاهوم 13- فاروق القدومي 14- محمد جهاد 15- وجيه حسن 16- منذر الدجاني 17- شوقي أرملي 18- نمر حماد 19- خيري حسن 20- صلاح الزواوي 21- محمود الخالدي 22- إحسان صالحة 23- د. قسطنطين قرمش 24- أحمد صدقي الدجاني 25- حمدي مطر.

هذا ولم يتم الاتصال بالكثير منهم وذلك لأن الفكرة أُجهضت من اللجنة المركزية لحركة فتح، وبذلك أصبحت جزءاً من محاولة الإصلاح بعد انتشار الفساد وتردي الأوضاع العامة.

وقد علق أحد الكتّاب بتاريخ 2001/ 2/ 8 وهو «ديفد شنيكر» من منظمة (بيس وتشعلى) على مشروع هذه الهيئة بالتالي:

«بينما كان شارون يجهّز نفسه لاستلام السلطة بعد فوزه الساحق في الانتخابات، كانت تجري تغييرات هامة في السلطة الفلسطينية، حيث تقوم شخصيات بارزة في منظمة التحرير وفي السلطة الوطنية بتحضير أجندة سياسية جديدة للتعامل مع ما يمكن اعتباره «مفاوضات الوضع النهائي»، وكذلك كيفية التعامل مع القيادة الإسرائيلية الجديدة. إنّ أهم حدث مثير في الأيام الأخيرة كان إصدار وثيقة، أعدّها مسؤول رفيع المستوى في منظمة التحرير ومساعد قديم لرئيس السلطة ياسر عرفات، تؤكد أنّ الاتجاه الرئيس للسياسة الفلسطينية قد عاد ليأخذ منحى متشدداً كما كان عليه الوضع قبل اتفاقية أوسلو. وأضاف: «عقد السيد سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في الأول من فبراير/ شباط في القاهرة مؤتمراً صحافيّاً أعلن فيه إقامة «هيئة الاستقلال الوطني»، وقد كان هذا الإعلان مفاجئاً لكثير من متابعي السياسة الفلسطينية. ويقال أنَّ فكرة إقامة هذه الهيئة تمّت دراستها وتفحصّها من قبل السيد الزعنون مع قيادات فلسطينية رفيعة المستوى في رام الله وذلك قبل الإعلان عنها بعدة أسابيع.

إنّ إنشاء مثل هكذا هيئات أو لجان فلسطينية لا تحظى في العادة بمثل هذا الاهتمام، حيث تم في الماضي إنشاء كثير من هذه اللجان، ولكنّ تأثيرها على صناع القرار في السلطة كان محدوداً، ولكن هذه المرة وبسبب مشاركة شخصيات رفيعة في إقامتها، كرئيس تنظيم فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي، ورؤساء الأمن جبريل الرجوب وأمين الهندي، وقيادات من حماس على رأسهم إسماعيل أبو شنب ومحمود الزهار، وكذلك رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير فاروق القدومي، ونشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان على رأسهم الدكتور حيدر عبد الشافي، حظيت باهتمام كبير وتغطية مكثفة في الصحافة العربية.

ولعلّ أهمَّ جزء في هذه الوثيقة يعيد تأكيد أنَّ بنود الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية الداعية إلى القضاء على إسرائيل ما زالت سارية المفعول.

يؤكد مؤسسو هذه الهيئة، ومن ضمنهم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، أنّ الميثاق الوطني ما زال ساري المفعول طالما لم يجتمع المجلس الوطني حتى الآن لإقرار هذه التعديلات المقترحة، وخاصة أنه لم يتمّ حتى اللحظة تشكيل لجنة قانونية لإقرار هذه التعديلات المطلوبة.

إنَّ أغلب هذه البنود المطلوب تعديلها تتحدث عن «الكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين». تلك البنود التي أعلن عرفات عن إلغائها في الاجتماع الذي عقد في غزة سنة 1996.

كما أنّ إعلان الزعنون هذا يضع ظلالاً من الشكّ على إمكانية الاستمرار في تطبيق اتفاقية أوسلو، عندما صرح قائلاً «لقد خدمت هذه الاتفاقية هدفها»، وأنّ قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة هو الذي يجب أنْ يعدّ المرجعية لأي مفاوضات مستقبلية.

لقد غطى مشروع إقامة هذه الهيئة مسائل عدة منها مسألة الحكم والإدارة؛ إذ أبدى الإعلان انتقاده لعرفات وطالبه بتعيين رئيس للوزراء. كما هاجمت الوثيقة الفساد، وطالبت بإقامة سلطة قضائية فعّالة، ووضع دستور، كما طالبت كذلك بإلغاء المحاكم العسكرية وباحترام حقوق الإنسان في السلطة الوطنية.

وعلى عكس ما كان متوقعاً فقد منح عرفات تأييده لإقامة هذه الهيئة، وهذا ما صرّح به الزعنون في مقابلة أجرتها معه صحيفة الشرق الأوسط اللندنية. كما أبدت اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماعها المنعقد في غزة في الرابع من شباط/ فبراير دعمها وتأييدها لما جاء في هذه الوثيقة.

وللوهلة الأولى بدت مبادرة الزعنون كأنها تعكس انقساماً داخل القيادة الفلسطينية. ولكن الواقع لم يكن كذلك، فقد شرح مروان البرغوثي هذا الوضع بأنّ هناك تيارين في فتح. الأول: يؤيد التفاوض كأسلوب لتحقيق الأهداف الفلسطينية، والثاني: يؤيد الصدام والعنف، ولكن النظرة الدقيقة تظهر أنّ القاعدة العريضة لفتح تؤيد إعلان الهيئة بأنْ تكون مرجعية التفاوض هي قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرار الجمعية العامة 194 حول اللاجئين.

فيما تنكّر للهيئة بعد نشر مبادئها في وسائل الإعلام بعض الأسماء المؤسسة لها». وبعد نشر مبادئ هذه الهيئة في وسائل الإعلام أجرت صحيفة الشرق الأوسط معي لقاء ونشرته بتاريخ 23\2\2001 جاء فيه: سليم الزعنون (أبو الأديب) رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يهدد بالاستقالة من منصبه وتشكيل حزب جديد باسم «حزب الاستقلال

الفلسطيني» إذا لم يؤخذ بمشروع هيئة الاستقلال الذي قدمه عبر «الشرق الأوسط» في مطلع الشهر الحالي (شباط 2001)، بهدف التخلص من الفساد وكسر طوق الفاسدين الذي يحيط بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

جاء ذلك في حديث هاتفي أجرته «الشرق الأوسط» معي في منزلي بمدينة غزة. وقلت فيه: «انتظر الآن النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة المنبثقة عن اللجنة المركزية لـ«فتح» المكونة منّي ومن محمود عباس (أبي مازن) وصخر حبش، في غضون 3 أشهر. فإذا كانت النتائج كما أتوقع، وهي إلقاء الوثيقة في سلة المهملات، فإنني سأستقيل من رئاسة المجلس وأشكل «حزب الاستقلال الفلسطيني» مع مئة شخصية أعمل على تجميعها كشخصيات موقعة على الوثيقة».

وردّاً على سؤال عمّا إذا ما كنتُ سأستقيلُ أيضاً من عضوية اللجنة المركزية لحركة «فتح»، قلتُ: «عن أي فتح تتحدث؟ فتح الأولى أصبحت فتوحاً. أليس فتح نابلس هي غير فتح مخيم بلاطة المجاور؟ أليس فتح غزة تختلف عن فتح المخيم؟! وأضفت قائلاً عن هذه المبادرة «يشيعون أنّ هذه المبادرة إما أنْ يكون وراءها جهاز الموساد الإسرائيلي أو الإخوان المسلمون في مصر، لأنني أطلقتها من القاهرة.

كما وجهت نقداً للتلفزيون الفلسطيني، لا سيما قناته الفضائية التي تتعمّد التعتيم على أخباري ونشاطاتي السياسية ورفضها إجراء الأحاديث الصحافية معي. و ذلك في محاولة لمحاربة فكرة إنشاء هيئة الاستقلال الوطني.

الدورة الطارئة للمجلس المركزي - رام الله 2003

وفي دورته الطارئة التي عقدت في مدينة رام الله خلال الفترة 8-9/ 3/ 2003، ناقش المجلس المركزي الفلسطيني عدة تقارير من اللجنة التنفيذية حول الحوار الوطني ولجنة الدستور وتفعيل المنظمة وخطة الإصلاح ، ودعا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى وضع خطة شاملة وبرنامج عمل عاجل في ضوء قرارات المجلس الوطني والبرنامج السياسي ووثيقة إعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين المستقلة، لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بدءاً من اللجنة التنفيذية ودوائرها المختلفة والسفارات والممثليات الفلسطينية

في العالم وعقد اجتماعات اللجنة التنفيذية بانتظام وتقوية الدوائر وفروعها في الخارج في تجمعات اللاجئين في المخيمات والمهجر. كما دعا إلى تنشيط الاجتماعات التي تضم اللجنة التنفيذية وقادة الفصائل والأحزاب والقوى الفاعلة لمزيد من التعزيز لمكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية في قيادة العمل الوطني، وجدد دعوته كافة القوى إلى الانخراط الكامل في أطر منظمة التحرير الفلسطينية الإطار العريض والجامع بكافة قوى شعبنا في الداخل والخارج، على أساس قرارات الإجماع الوطني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل قضية اللاجئين على أساس القرار 194 وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران سنة 1967.

كما طالب المجلس مواصلة التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وضرورة صياغة قانون انتخابات عصري وديمقراطي جديد يكفل التميز الإيجابي للنساء،ودعا لجنة الانتخابات المركزية إلى تكثيف عملها في مجال الإعداد والتحضير للانتخابات ودعوة اللجنة التنفيذية للتحرك دولياً لإجبار إسرائيل على سحب قواتها المحتلة لتمكين شعبنا من إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية بعيداً عن الاحتلال الإسرائيلي وحصاره وقمعه ودباباته وطائراته.

ودعا المجلس المركزي استمرار هذا الجهود من أجل إعداد دستور دولة فلسطين المستقلة وبالتشاور أيضا مع اللجنة القانونية للمجلس الوطني الفلسطيني لمزيد من الرأي ثم عرضه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان التطور الأبرز في قرارات المجلس المركزي في هذه الدورة أن وافق على قرار الرئيس ياسر عرفات ومصادقة اللجنة التنفيذية على استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الوطنية والطلب من الإخوة في المجلس التشريعي اتخاذ الإجراءات القانونية لتضمين النظام الأساسي للمواد اللازمة لهذا الموضوع، وقد وافق المجلس المركزي على ترشيح الرئيس ياسر عرفات للأخ محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنصب رئيس الوزراء.

* * *

استحقاق أيلول 2011 (عضوية فلسطين في الأمم المتحدة)

الأسس القانونية للدولة الفلسطينية 1999-2011[1]

خلال الاستعدادات الفلسطينية لحشد الطاقات وتكثيف مختلف الجهود لإنجاح استحقاق أيلول عقد المجلس المركزي دورته الخامسة والعشرين/ دورة إنجاز استحقاق الدولة والوحدة، في مدينة رام الله يومي 27 و28 من تموز 2011، استرجعت خلال هذه الدورة ما كنت قد أعددته في نهاية المرحلة الانتقالية في عام 1999، حيث كان الهدف الفلسطيني هو إعلان الدولة الفلسطينية في 4\5\1999 تاريخ نهاية المرحلة الانتقالية، حيث كنت أعددت دراسة قانونية دولية أصلت لحقنا في إقامة الدولة.

وقد أعدتُ تكييف بعض التواريخ والأحداث وخرجت الدراسة القانونية منقحة ومزيدة، وقمت بتوزيعها على أعضاء المجلس الوطني خلال اللقاءات التشاورية التي تمت معهم في عمّان وكل محافظات الوطن المحتل خلال شهر تموز من نفس العام، كما قمت بتوزيعها على أعضاء المجلس المركزي في دورته التي عقدت في رام الله في نهاية تموز 2011، وخلاصتها:

---

(1) سليم الزعنون، دراسة قانونية ودولية حول استحقاق الدولة، نسخة مزيّدة ومنقّحة، (4\5\1999 - 27\7\2011).

«في 4/5/1999 جاء استحقاق نهاية مرحلة أوسلو وتجسيد خيار الدولة المستقلة والكل يذكر جيداً كيف بدأت الضغوط في حينه تنهال على القيادة الفلسطينية من أجل عدم إعلان الدولة في ذلك التاريخ على الرغم من التصميم الفلسطيني على المضي قدماً بإعلانها بعد أنْ انتهت المرحلة الانتقالية حسب اتفاقات أوسلو، فقد هدد نتنياهو بإعادة احتلال الضفة وغزة في الوقت الذي ضغط فيه العالم علينا لكي نعطي فرصة ليهود باراك الذي كان يستعد لخوض الانتخابات البرلمانية، فماذا حصل بعد ذلك؟! لقد تخلفنا عشر سنوات، وتكرّس مبدأ المفاوضات كمرجعية وحيدة لحل النزاع وجرت مياه كثيرة في النهر.

وبعد أنْ أغلقت الولايات المتحدة وإسرائيل كلَّ الأبواب أمامنا وأبقت على باب واحد مفتوح وهو القبول بالأمر الواقع للاحتلال، وما يفرضه هذا الاحتلال من وقائع على الأرض. فقد أعلنوا أنهم لا يريدون وقف الاستيطان ولا يريدون الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ويرفضون المصالحة الفلسطينية ويقاومون سعينا بالتوجه للأمم المتحدة، ومع ذلك يطالبوننا بالعودة للمفاوضات دون مرجعيات، ويهددون ويتوعدون بالعقاب المالي والسياسي إذا رفضنا مطالبهم. كلّ ذلك أوجد واقعاً سياسيّاً لا أمل معه في استمرار ما يسمى بعملية السلام في ظل غياب الشريك الإسرائيلي وتنكّره لقرارات الشرعية الدولية.

إذن ما العمل؟ وكيف نتصرف أمام انسداد الآفاق؟ وما السبل الكفيلة باستمرار محافظتنا على وجودنا في أرضنا وحقوقنا حسب قرارات الشرعية الدولية؟

لم يبق لنا إلا خيار الصمود على الأرض وفي الأمم المتحدة، وبمناسبة قرار القيادة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة من أجل اكتساب العضوية الكاملة لفلسطين فيها والحصول على اعتراف العالم بالدولة الفلسطينية المستقلة على كامل حدود الرابع من حزيران عام 1967 أود توضيح بعض المسائل الهامة التي لها صلة وثيقة بهذا الموضوع والاستعدادات المطلوبة، وهي منطلقات أساسية باتت مكرسة في أدبياتنا في المجلس الوطني الفلسطيني التي خضنا بها ولا نزال نخوض معاركنا البرلمانية الدولية معززين بها الخطاب السياسي الفلسطيني الموجّه للمجتمع الدولي، وهي:

أولاً: أنّ الشخصية الدولية لفلسطين مستمرة منذ عصبة الأمم المتحدة وعهد الانتداب، فقد اعترف لشعب فلسطين باستقلاله كغيره من الشعوب العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية حسب المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1919، وتكرّس ذلك في معاهدة لوزان لعام 1923، وجرى تأكيده في ميثاق الجامعة العربية الذي بناء عليه تمثلت فلسطين في الجامعة العربية بعضوية كاملة.

ثانياً: لدولة فلسطين العربية شرعيتها الدولية، التي منحها إياها القرار الدوليّ 181 لعام 1947، المعروف بقرار تقسيم فلسطين، والذي بموجبه أنشئت الدولة العبرية أيضا.

ثالثاً: أنَّ حقَّ الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنيين حقٌّ طبيعي وتاريخي ووطني مشروع تكفّلته الشرعية الدولية، وهو حق غير قابل للتصرّف أو الإلغاء مؤكّداً بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد أصبح واضحاً وصريحاً بدءاً من عام 1974 في القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم 3236 باعتباره جزءًا لا يتجزأ من حقّ تقرير المصير، وأنّ واجب المجتمع الدولي احترام هذا الحق وصيانته وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسته، ومن ثَمَّ فإنّ من حقنا مطالبة المجتمع الدولي برعاية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

رابعاً: أنّ الاعتراف بالدولة المستقلة كاشفٌ لوجود الدولة وليس منشئاً لها، كما أنّ عدم الاعتراف بوجود الدولة من القوة الأجنبية المحتلة لا يؤثر في وجود هذه الدولة التي تعرضت لانكماشين لا يؤثران على بقائها: أولهما عندما اقتطع منها ما نسبته 54٪، بموجب قرار التقسيم وأسمي هذا الجزء فيما بعد بدولة إسرائيل، وثانيهما عندما اقتطع ما نسبته 22٪ من أراضيها بحكم هزيمة حزيران 1967.

خامساً: أنَّ السيادة تعني حقّ إدارة الشؤون الداخلية والخارجية دون الخضوع لدولة أخرى، وهي حقّ من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهي سيادة كامنة لفلسطين منذ انتهاء الحكم العثماني، ويتفق ذلك مع ما استقر من قواعد أساسية في القانون الدولي، فسيادة الشعوب غير قابلة للتجزئة أو التنازل أو التفويض، ولا يمكن للاحتلال أنْ يلغيها أو ينتقص منها، فالاحتلال والضم بوصفهما مبدآن يُكسبان السيادة قد تجاوزهما

العصر الحديث ونبذتهما قواعد القانون الدولي، بعد أنْ كانا مطبقين في القرون الماضية، وتمّ نبذهما باتفاقيتي لاهاي لعام 1899 و1907. ومنذ ذلك الحين أخذ يستقر في القانون الدولي مبدأ أنّ الاحتلال لا يمنح المحتل السيادة وإنْ كان يؤدي إلى تعليقها أو إعاقة ممارستها واحتجازها، وقد تكرّس ذلك في نصّ المادتين الثانية والتاسعة من ميثاق الأمم المتحدة، وأصدرت الجمعية العامة إعلاناً بهذا الخصوص في 24 أكتوبر 1970 جاء فيه «أنَّ أية مكاسب إقليمية تمّ الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها، أي أنَّ السيادة رغم الاحتلال تبقى كامنة في صاحبها الأصلي، ألا وهو الشعب المحتلة أرضه.

سادساً: أنّ الاتفاق التعاقدي الذي تم في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية هو اتفاق تعاقدي لفترة زمنية مؤقّتة مدّتها خمس سنوات بدأت في 4/ 5/ 1994 وانتهت في 4/ 5/ 1999، وهو اتفاق لا يلغي الحقوق الطبيعية والتاريخية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا يغير من الشخصية الدولية لفلسطين وسيادتها، وإنْ كان يمس شكل الحكم وكيفية حل النزاع القائم. كما أنّ المفاوضات وسيلة وليست غاية، ولا يمكن أنْ تصبح وهي كذلك، هي المرجعية الأولى والأخيرة. ولا يجوز لأمريكا وإسرائيل أنْ تعدّا المفاوضات غاية بينما هي وسيلة.

سابعاً: أنَّ المؤسسات والهيئات والأجهزة والمناصب التي أنشأها الشعب الفلسطيني على أرض الوطن في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لا تحجب ما قبلها من مؤسسات وهيئات وأجهزة ومناصب أنشأها الشعب الفلسطيني في إطار كيانه الوطني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد استمرت تلك الهيئات، وتواصل التعامل مع (م.ت.ف) كمرجعية عليا للشعب الفلسطيني وقد اعترفت بها الحكومة الإسرائيلية حسب الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين للشهيد ياسر عرفات في 10/ 1/ 1993، بوصفها الممثل للشعب الفلسطيني.

ثامناً: أنّ المؤسسات والهيئات والأجهزة التي نشأت على أرض الوطن، وعلى الرغم من ولايتها المحددة بالاتفاقات الموقعة، شكّلت وتشكل خطوة على صعيد استكمال عناصر ومقوّمات قيام الدولة الفلسطينية وخاصة تعزيز السيطرة الفعلية على الإقليم،

لذلك يجب التمسّك بهذه المكتسبات وبما تم بناؤه على الأرض وخلق أمر واقع يقرّه المجتمع الدولي ويسنده القانون الدولي.

تاسعاً: يوجد فرق جوهري بين إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15/11/1988 وبين المسعى الفلسطيني لاكتساب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة والحصول على اعترافها بدولة فلسطين على كامل حدود الرابع من حزيران عام 1967 في أيلول القادم؛ فالأول تعبير عن ممارسة سياسية لحق طبيعي أصيل استطعنا من خلاله سدّ الفراغ الذي ترتّب على فكّ الارتباط الأردني بالضفة وما نجم عنه من اعتراف دولي عزز الوجود القانوني لدولة فلسطين وكثّف الوجود الفعلي ولم ينشئه، واعترفت به الأمم المتحدة بقرار جمعيتها (رقم 49/ 12 /أ) المؤرخ في 15 كانون الأول 1988 والذي تقرر على أثره استعمال اسم فلسطين بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة.

عاشراً: أن الحصول على العضوية الكاملة أو دولة غير عضو في الأمم المتحدة وكذلك الاعتراف بفلسطين دولة على حدود الرابع من حزيران سنة 1967، هو دفاع مشروع عن حق ممارسة السيادة وتقرير المصير وهي عناصر الدولة على الأرض وهذا يسقط مصطلح الأرض المتنازع عليها لصالح أرض محتلة للدولة الفلسطينية من حقها استرجاعها، وهنا فأن إقامة الدولة كتعبير عن حق تقرير المصير هو شأن فلسطيني داخلي لا يحق لإسرائيل أن تحدد شكل الدولة أو أن تقيد سيادتها، ومن المعروف أن م.ت.ف قد حددت حدود الدولة بحدود الأراضي المحتلة لعام 1967 بما فيها القدس الشرقية ولم تتجرأ أي دولة من دول العالم أن تعترف لإسرائيل بالسيادة على أي جزء منها، لأن ذلك يعتبر مساً بالقرار 242، كما رفضت الدول نقل سفاراتها إلى القدس التي تعدّها إسرائيل عاصمة لها.عدا عن أربعة دول مغمورة ومن صنع الولايات المتحدة (مكرونيزيا على سبيل المثال).

إنّ إعلامنا وعملنا السياسي والدبلوماسي والبرلماني يتطلب ضرورة تفعيل مؤسسات (م.ت.ف) ودوائرها وهيئاتها وسفاراتها وممثلياتها بما فيها المجلس الوطني ولجانه، واستمرار المطالبة بالعضوية الكاملة للدولة الفلسطينية على غرار ما قمنا به

بالنسبة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ إذ أصبحت لنا عضوية كاملة في الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ، كما لا بدّ من تكريس التفسير القانوني الصحيح للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولو تطلب ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، لتقديم تفسير قانوني على غرار ما حصل مع جدار الفصل العنصري، وهنا نثمن موقف السيد الرئيس محمود عباس الذي نجح في دفع الموقف التركي نحو الدولة للحصول على مزيد من التأييد الدولي، ونثمن، كذلك، جهودَ كلّ من نظموا لقاء السفراء في اسطنبول لعلنا نحصل على أغلبية الثلثين.

الدورة 25 للمجلس المركزي واستحقاق الدولة (استحقاق أيلول 2011)

أعلن المجلس المركزي الفلسطيني، في بيانه الختامي الصادر عن دورته الخامسة والعشرين/ دورة إنجاز استحقاق الدولة والوحدة، التي عقدها في مدينة رام الله خلال الفترة 27-28\ 7\2011 دعمه الكامل لقرار القيادة التوجه إلى الأمم المتحدة في أيلول المقبل لنيل الاعتراف والعضوية لدولة فلسطين .

وأثناء مداخلات أعضاء المجلس حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة برزت بعض الآراء التي كان ظاهرها يدعو إلى الذهاب لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بينما كان باطن تلك الآراء يهدف إلى الذهاب لنيل العضوية المنقوصة، وقد تصديتُ لتلك الآراء بحزم وشدة، وقد تبنى المجلس المركزي في نهاية مناقشاته خيار الذهاب إلى الأمم المتحدة وتقديم طلب العضوية الكاملة لفلسطين فيها، حيث جاء في بيانه الختامي:» إن المجلس المركزي الفلسطيني وانطلاقا من الحق المطلق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة أسوة بكل شعوب الأرض وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية والعربية، وفي ظل هذا التأييد العالمي الجارف لحق شعبنا في الاستقلال والحرية، فإن المجلس المركزي يقرر تقديم الدعم الكامل للقيادة وتفويضها لمواصلة خطة التحرك السياسي والدبلوماسي من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة في أيلول المقبل للحصول على الاعتراف الدولي الكامل بدولة فلسطين بحدود الرابع من حزيران عام 1967 والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وإن المجلس المركزي الفلسطيني وأمام هذا المنعطف التاريخي الحاسم في كفاحنا الوطني يتوجه إلى أشقائنا وأصدقائنا وإلى كل محبي الحرية ولعدالة في العالم لدعم وتأييد ومساندة هذا الحدث التاريخي لإنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء آخر احتلال في التاريخ. وأن تمسك شعبنا بالسلام العادل والدائم والشامل على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وتحقيق الأمن والاستقرار لدول وشعوب الشرق الأوسط.

ويؤكد المجلس المركزي أن اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين وبعضويتها في الهيئة الدولية إنما يوفر الشروط والظروف الموضوعية لمفاوضات جادة تحت الرعاية الدولية وعقد المؤتمر الدولي وصولا إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967 تطبيقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها القرار 194».

وأثناء مناقشة البيان الختامي للمجلس المركزي وخاصة الفقرة الخاصة بالمقاومة الشعبية للاحتلال كحق مشروع لشعبنا، ركز بعض الأعضاء على إتباع أسلوب المقاومة الشعبية السلمية، وقد سجلتُ موقفي الرافض لذلك مكتوبا من على منصة الأعضاء، وبينتُ أن المقاومة قد تكون بالكلمة والحجر... الخ.

وكنتُ قد دعوت لعقد سلسلة اجتماعات تشاورية لأعضاء المجلس وفعاليات وطنية في عمان، والخليل، ونابلس، ورام الله، لتدارس الأوضاع العامة والموضوعات المعروضة أمام المجلس المركزي، حيث عرضت خلاصات هذه الاجتماعات على المجلس، وأعتبر المجلس هذه المبادرة إسهاما في تفعيل المجلس الوطني الفلسطيني.

وقد ألقيتُ كلمة مطولة أمام أعضاء المجلس أكدت فيها أن اجتماعنا اليوم يأتي وسط متغيرات جديدة وظروف خاصة في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات، منها ما يدعو للتفاؤل ويعطي بصيصاً من الأمل، ومنها ما يعكر النفس ويدق ناقوس الخطر.

وطالبتُ بوقفة جادة يعاد فيها النظر في كل شيء لنبدأ من جديد بهمة قوية وعزيمة صادقة يلتف فيها جميع أبناء الشعب الفلسطيني بمختلف فصائله وأطيافه لكي نَعبُر إلى بر الأمان الذي انتظرناه وننتظرُ ان ترى نتائجَه أجيالُنا القادمة .

وطالبتُ بمزيد من التعقل وتقدير الظروف بكل موضوعية لتسريع تطبيق بنود هذه المصالحة، لكي ننطلق بشكل أقوى ونقدم أنفسنا بطريقة أفضل لأن شعبنا لن يمهلنا

طويلاً، ويجب دعوة اللجنة الخاصة بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والعمل على انتخاب مجلس وطني جديد في الداخل والخارج مطبقين أسلوب النسبية الكاملة .

وبينتُ أنه بالعودة إلى الماضي غير البعيد عندما أفشلتِ إسرائيل مؤتمر مدريد للسلام ولم توافق على أوسلو في البداية، واليوم تَعّنتَ نتنياهو وحكومته، لأنهم لا يريدون السلام ولذلك قتلوا رابين، ولقد أجّلنا إعلان الدولة وصبرنا وانتظرنا ولكن دون جدوى، فكان من المفروض أن يعلن رئيسنا الراحل الشهيد ياسر عرفات قيام الدولة في سنة 1999 تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية ولكن نتنياهو هدد باجتياح الأراضي الفلسطينية وتوسط الأوروبيون والأمريكان طالبين أن نؤجل الإعلان لمدة سنة فوافقنا، وإزاء هذه الخديعة مضى علينا احد عشر عاما ، ودارت علينا الدوائر، وعاد نتنياهو وحزبه وليبرمان وقسوته.

لذلك، كان لا بد من التوجه للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران في أيلول القادم (2011) لتقول الشعوب الحرة وحكوماتها كلمتها أمام هذا الصلف الإسرائيلي والانحياز الأميركي.

وشرحتُ لأعضاء المجلس السياسة الأميركية التي اعتدنا عليها وهي الكيل بمكيالين، ففي الوقت الذي تعترف فيه الولايات المتحدة الأميركية فوراً باستقلال جنوب السودان (كان ذلك في آب 2011) تُنكر علينا استقلالنا الذي كفلته لنا حقوقنا التاريخية والجغرافية وقرارات الشرعية الدولية، حتى هي تتنكر لتعهداتها التي وردت على لسان الرئيس أوباما ونادى بها الرئيس بوش الابن من ضرورة إقامة دولتين متجاورتين قابلتين للحياة في فلسطين.

كما أوضحتُ في كلمتي المفهوم الإسرائيلي للدولة فهو: دولة بلا حدود أي الدولة التي لا حدود لها وهي في الواقع حكم ذاتي محدود شبيه بالدولة الشيشانية التي لا حدود لها وهي بمثابة حكم داخلي لأقلية يسمح لها بإدارة شؤونها تحت سيادة إسرائيل ، فلقد عاد نتنياهو الذي رفض إعلان المبادئ في أوسلو وعمل على تدميره، إلى عقيدته أن حل الدولتين مصيبة عظمى والدولة الفلسطينية تهديد ديمغرافي واستراتيجي على إسرائيل، ولن يكون هناك سلام بغير الاعتراف بيهودية الدولة وهو يحذر من أيلول اسود على

إسرائيل،ويقول إذا اضطررنا إلى دولة فلسطينية فيجب أن تكون صورة لحكم ذاتي محدود تسيطر فيه إسرائيل على معابرها ومجالها الجوي ومنزوع منها السلاح ومصادر المياه تحت تصرفها.

وبخصوص عضوية فلسطين في الأمم المتحدة فهناك من ينصحنا بالأخذ بالتجربة التي مرت بها سويسرا عندما حصلت أولا على ما هو أدنى من العضوية الكاملة بالقبول بصيغة (Non Member State) والتي استطاعت بموجبها الانتقال بعد سنوات قليلة إلى العضوية الكاملة، ولكن نحن لسنا سويسرا التي لا تعاديها الصهيونية العالمية و أمريكا المتحيزة لإسرائيل، وعضويتنا في الأمم المتحدة لا ينقصها إلا ممارسة حق التصويت، وربما تدخلنا هذه الوسيلة إلى مزيد من المؤسسات الدولية ولكن سلبياتها أكثر من ايجابياتها، وحذرتُ من خلال معرفتي القانونية المتواضعة من التجاوب مع هذه النصيحة التي لن تقدمنا إلى الإمام وستمكث فلسطين مئة سنة حتى تنتقل إلى العضوية الكاملة وهذا لا يقل سوءاً عن الفيتو الأمريكي.

وأكدت في كلمتي أنه ورغم الموقف الأمريكي المتحيز لإسرائيل ندعم ما أعلنه الأخ الرئيس أبو مازن والقيادة الفلسطينية بالذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة، حتى في ظل اعتبار الولايات المتحدة لهذا التوجه استفزازا لإسرائيل وفي ظل انقسام الموقف الأوروبي وفشل اللجنة الرباعية.

وكنتُ قد وجهت دعوات رسمية لممثلي حركة حماس في المجلس المركزي لحضور أعمال هذه الدورة ولكن حماس رفضت المشاركة، واعتبرت أنه من الخطأ عدم مشاركتها ونصحتها باعتبار المشاركة خطوة على طريق توحيد شعبنا الفلسطيني.

وفي ختام كلمتي قدمتُ مجموعة من الاقتراحات لمناقشتها خلال اجتماع المجلس وهي على النحو التالي:

أولا: الصمود في القدس والأراضي الفلسطينية.

ثانيا: حماية أهلنا داخل الخط الأخضر من خطر الترحيل وفقا لشعار يهودية الدولة.

ثالثا: مقاومة سياسة الترانسفير الصامت التي تمارسها إسرائيل ضد شعبنا.

رابعا: استعادة الوحدة الفعلية للشعب الفلسطيني ووضع إستراتيجية وطنية، وقدرتُ النقاط الايجابية التي وردت في خطاب الأخ خالد مشعل في القاهرة، والموقف الايجابي للدكتور عزيز دويك.

خامسا: دعوة لجنة تفعيل المنظمة للاجتماع، ولجنة تشكيل المجلس الوطني للاجتماع أيضا بالتوازي مع جهود تشكيل الحكومة لا بالتعاقب.

سادسا: حسنُ التصرف في العلاقة مع الوضع الجديد لمصر بعد 25 يناير ليكون مقدمة لمواجهة المخططات الإسرائيلية، ولا شك أن إسرائيل تعد الخطط من الآن لإجهاض الأوضاع التحررية الجديدة في العالم العربي.

ودعوتُ إلى تنظيم حملة قوية منظمة بمشاركة أحرار العالم لتحسين ظروف معيشة أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال الإسرائيلي تمهيداً لنيلهم حريتهم، فهم لم يجرموا عندما طالبوا بحقوقهم وسعوا لتحرير بلادهم وقاوموا الصلف الإسرائيلي وواجهوا الترسانة العسكرية الإسرائيلية التي تستهدف الإنسان والشجر والحجر....ألخ.

لماذا لا نصارح شعبنا بحقيقة استحقاق أيلول، عضوية كاملة، أم دولة غير عضو ؟!

كثرت الآراء والاجتهادات حول الذهاب إلى الأمم المتحدة وبأي الصيغ نذهب، وكنت قد عبّرت عن رأيي القانوني والسياسي حول ضرورة الذهاب للأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية الكاملة، وليس عضوية ناقصة كما يريد البعض، وقد تصديتُ للدفاع عن هذا الموقف في اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح المنعقد بتاريخ 11/ 8/ 2011 فقلت:

من خلال موقعي ومتابعاتي وقراءاتي وخبرتي القانونية والسياسية تبيّن لي أنَّ الكثير من التصريحات والاجتهادات التي يطلقها العديد من المستشارين والخاصة بالتوجه إلى الأمم المتحدة يكتنفها الغموض واللبس وعدم الوضوح.

ومن أجل إزالة اللبس والاجتهادات المتعددة وعدم الوضوح، ومن أجل مصارحة جماهير شعبنا، إذ لا يجوز لبعض المسؤولين أنْ يُطلقوا التصريحات، وأنْ يقدّموا

الاجتهادات بشكل يضرُّ بالمصلحة العامة ويضلل الشعب، كان لا بد لي من أنْ أوضّح تلك الآراءَ أو الاتجاهات الستة المرتبطة باستحقاق أيلول على النحو الآتي:

الرأي الأول:

وتتبناه حركة حماس التي ترى أنَّ هذه الخطوة (أي استحقاق أيلول)، يجب التفاهم عليها أولاً في الإطار القيادي المتفق عليه في اتفاق القاهرة 2011، وأنَّ الرئيس عباس لا يجوز له الانفراد بهذه الخطوة، على الرغم من أنه لا فائدة منها على الأرض حتى لو نجحت.

الرأي الثاني:

ويذهب أصحابه إلى أنّ اللجوء إلى صيغة (متحدون من أجل السلام United for Peace) هو الذي يحقق العضوية الكاملة في ضوء الفيتو المتوقع، ولا يجوز التراجع عنها بأي حال من الأحوال حتى لو فشلت، ويتبنى هذه الصيغة المجلس الوطني، وظهر ذلك من خلال اللقاءات التي عقدها أعضاء المجلس داخل الوطن وخارجه، وكذلك قرار المجلس المركزي في دورته الأخيرة الذي نصّ على: أنّ المجلس المركزي يقرّر تقديم الدعم الكامل للقيادة من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة في أيلول المقبل للحصول على الاعتراف الدولي الكامل بدولة فلسطين بحدود الرابع من حزيران عام 1967 والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة».

كما أنّ الأخ الرئيس محمود عباس في خطابه في تركيا قال : «نريد أنْ نحصل على دولة في مجلس الأمن، عضو في الجمعية العامة، عضو في الأمم المتحدة لا أكثر ولا أقل». وهذا الكلام هو بمثابة عهد، لا يجوز لأحد من المسؤولين الفلسطينيين أنْ يعمل ضده، وأنْ يعطي توجيهات مخالفة له.

الرأي الثالث:

يؤمن بالذهاب إلى الجمعية العامة مباشرة وفق صيغة Non Member State، دون اشتراط أنْ تكون عضوية فلسطين فيها كاملة؛ ذلك أنّ هذه العضويّة ستمكّنها من الدخول أو الانضمام إلى منظمات دولية متعددة أهمها اليونسكو ومحكمة الجنايات الدولية.

وهناك من ينظّر لهذا الرأي من المسؤولين الفلسطينيين بخلاف موقف السيد الرئيس محمود عباس، وعلى رأس هؤلاء الدكتور رياض المالكي الذي قال في تصريح له بتاريخ 26/ 7/ 2011 لصحيفة الحياة اللندنية: «في أفضل الحالات سنحصل على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وفي أسوأ الحالات سنحصل على دولة غير عضو (دولة مراقبة)، وأنّ هذه المكانة لفلسطين؛ أي دولة مراقبة ستجعلها في حالة أفضل في حال التفاوض مع إسرائيل».

فما هو موقف السيد الرئيس من هذه المواقف التي يمثلها المالكي؟ وهل التزم في خطابه أمام السفراء في تركيا الذي لم يأت على ذكر صيغة Non Member State ؟

ومن أين أتى المالكي بهذا الاجتهاد وبهذا الرأي؟! فهل أعطى السفراء الذين اجتمع بهم تعليمات السيد الرئيس بأنّ الصيغة المعتمدة للذهاب للأمم المتحدة هي فقط الحصول على العضوية الكاملة وليس دولة بلا عضوية أو عضوية ناقصة؟

لقد سمعنا هذا الرأي من د. محمد اشتيه الذي أشار في الاجتماع التشاوري لأعضاء المجلس الوطني برام الله بتاريخ 26/ 7/ 2011 بالقول : إنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة غير مُخوَّلة بقبول العضوية الكاملة لأية دولة، إنما هي مخولة بصيغة Non Member State (دولة بلا عضوية) الأمر الذي يفتح الباب واسعا للدخول في كافة هيئات الأمم المتحدة، وأنّ ذلك لن يكون لمرة واحدة فقط وإنما سيتكرر، حيث ستطلب الجمعية من مجلس الأمن بعد تكرار المحاولة عدم استخدام الفيتو ضد الطلب الفلسطيني لاكتساب العضوية الكاملة.

كذلك فإنّ د. صائب عريقات يذهب، مع آخرين في مواقع متقدمة، إلى تبني هذا الرأي المخالف لرأي القيادة الفلسطينية والمجلس المركزي وقبل ذلك لرأي السيد الرئيس. مرة معه ومرة أخرى على استحياء يخالفونه، وهذا ما أورده د.عريقات في كتيباته التي وزّعها في اجتماع المركزي حيث وردت عبارات الاعتراف الكامل والعضوية الكاملة أكثر من أربع مرات، وكذلك قوله أمام المجلس المركزي: لقد سألت 9 من القانونين الدوليين، وثمانية منهم نصحونا بالذهاب للجمعية العامة وفق صيغة (متّحدون من أجل السلام)، وهذا ينسجم تماماً مع ما قاله أيضاً في اجتماع المركزي قبل الأخير (آذار 2011) أننا يمكننا الذهاب عبر نفس الصيغة في حالة استخدام الفيتو الأمريكي.

وبعد ذلك يقول في الصفحة 38 فقرة رقم 3 من الكتيب: نستطيع الذهاب إلى الجمعية العامة وهو ما يتناقض مع عنوان «الحصول على دولة غير عضو بعد استخدام الفيتو الأمريكي»، ومحتوى الدراسة التي وزعها بأنّ الذهاب هو للحصول العضوية الكاملة وليس الناقصة.

الرأي الرابع:

يقول بالتوجه للأمم المتحدة بطلب العضوية الكاملة عبر مجلس الأمن، ومن ثمّ إذا نجحنا فيه نذهب إلى الجمعية العامة، وإذا فشلنا نكتفي بصيغة Non Member State، وهو ما سبقتنا إليه سويسرا في التدرج بعد حصولها على صفة دولة غير عضو وفيما بعد انتقلت إلى العضوية الكاملة.

وهذه الفكرة ساذجة، لأنّ الجهود إذا انصبت على العضوية الكاملة وفشل هذا السعي فلا بدّ أنْ نبدأ من جديد بتحضير المسوّغات لاستعمال صيغة Non Member State وقد تحتاج لسنة أو أكثر أو لجولات أخرى للتحضير لها، لأنّ الإجراءات في طلب العضوية الكاملة تختلف عن الإجراءات في طلب العضوية الناقصة.

ومن ثَمَّ سنقع في بلبلة وحرج كبيرين يستغلها أعداء فلسطين وأعداء (م.ت.ف) الذين سيقولون لنا: بشّرتم بالعضوية الكاملة وأنتم تعرفون سلفًا أنكم لن تنجحوا فيها؟ ولماذا عبّئتم الرأي العام بفكرة العضوية الكاملة وأنتم تعرفون سلفاً أنكم غير قادرين عليها؟! ولماذا تخرج علينا تصريحات من بعض المستشارين تخالف ما أعلنه الرئيس في تركيا مؤخراً وتدلّ على أنهم يؤمنون بغير شعار العضوية الكاملة؛ أي الاكتفاء بالعضوية الناقصة مع أنّ فلسطين حاليا عضوٌ مراقبٌ متقدمٌ في الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك فإنّ كلَّ من يتصرف بازدواجية، مرة يقول العضوية الكاملة ومرة أخرى يقول عضوية غير كاملة، يُعرّضُ نفسه للانتقاد، فحتى الأمس القريب تحدّث السيد الرئيس مع جلالة الملك عبد الله الثاني عن العضوية الكاملة. وأيضاً كرّر ذلك في المجلس المركزي، وكذلك في كافة الدول التي زارها واستطاع بجهده زيادة الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية كاملة العضوية.

الرأي الخامس

يرى باستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يعترف بفلسطين دولة على حدود الرابع من حزيران 1967، وبعد ذلك نستغل هذا الاعتراف سياسيّاً في الضغط على مجلس الأمن الدولي من أجل التوصية للجمعية العامة بقبول فلسطين عضواً كاملاً. وهو ما جاء على لسان بعض المتحدثين في الاجتماعات التمهيديّة لأعضاء المجلس الوطني وكذلك في المجلس المركزي.

وهذا الرأي لا يمكن الأخذُ به؛ لأنّ الطريق إلى انضمام الدول إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لا بدَّ أنْ يمرَّ أولاً عن طريق مجلس الأمن بعد أنْ يحوله الأمين العام إلى لجنة خاصة ويشترط ألاّ تستعمل إحدى الدول الخمس التي تتمتع بحق الفيتو هذا الحق الظالم، وإذا حصل ذلك قُبرت العضوية في مجلس الأمن.

الرأي السادس

وتتبنى هذا الرأي كرمة النابلسي والدكتور جاي جودوين جيل -جامعة أكسفورد- وملخص هذا الرأي يفترض أنّ الذهاب إلى الأمم المتحدة سوف يؤدي إلى: نقل تمثيل الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين، حيث إنّ هذا سيلغي الصفة القانونية التي تتمتع بها منظمة التحرير في الأمم المتحدة منذ عام 1975، وهي الصفة المعترف بها دوليًّا منذ عام 1974 بوصف منظمة التحرير الفلسطينيّة ممثلاً شرعيّاً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

وقد نقض هذا الرأي البروفيسور فرانسيس أ. بويل، أستاذ القانون الدولي في كلية القانون في جامعة ألينوي الأميركية بالقول: مع الأسف، قام أستاذ من جامعة أوكسفورد يدعى جاي جودوين جل بنشر مذكرة مليئة بالتحريفات تستند إلى العديد من الافتراضات المغلوطة. إنّ هذا الأستاذ الجامعي غير مُلمٍّ بجميع الجوانب التقنية المتعلّقة بالقانون والدستور التي تم تضمينها في إعلان الاستقلال منذ البداية لضمان عدم تحقيق هذا السيناريو المدمر الذي أشار إليه.

ويضيف بويل: «جميع الحقوق الفلسطينية تم صونها وستستمر هذه الحماية مع حصول فلسطين على العضوية في الأمم المتحدة، بما في ذلك حقّ العودة، إذ ينصُّ إعلان

الاستقلال على أنَّ الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم يصبحون بشكل تلقائي مواطنين في دولة فلسطين وفقًا لتحليلي ورؤيتي القانونية. وبهذا تستمر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بصفتها الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين في تمثيلها لمصالح كلّ الفلسطينيين حول العالم عندما تصبح فلسطين دولةً عضواً في الأمم المتحدة».

وبهذا تمّ صون كل الحقوق لكلّ الفلسطينيين ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ولن يُحرم أحد من حقوقه. فمنظمة التحرير الفلسطينية لن تخسر مكانتها، وهذه الصيغة القانونية لا تنتهك أو تتعارض مع الميثاق الوطني الفلسطيني بل على العكس، لقد أقرّها المجلس الوطني للمنظمة».

ويختم بويل رأيه بالقول: «كما وعدتك يا د. حيدر عبد الشافي، لن أفعل شيئا يلحق الأذى بفلسطين والفلسطينيين».

وأمام هذه التحوّلات المصيرية الكبرى فإنه لا بدّ من توحيد خطابنا، وأنْ يتوقف البعض عن الاستخفاف بعقول شعبنا، وأعني بعض المستشارين، وعلينا أنْ نُحدد صيغة واحدة، ونرصّ الصفوف لتبنيها في صيغة مشروع سياسيّ.

ففي المجلس المركزي الذي انعقد في 22/4/1991، في تونس لبحث قضية الجالية الفلسطينية بدولة الكويت والأسباب التي أدت إلى رحيل 350 ألف فلسطيني منها نتيجة سوء التقدير، والحديث الذي تمّ عن تحديد المسؤول فلسطينيّاً عن هذه الكارثة، قلت: إنّ ما حصل يتحمله بعض المتحمسين من القيادة الفلسطينية لصدام حسين في ذلك الوقت، وقد اعترضت بصوت عالٍ داعياً الله أنْ يحفظ رئيسنا الشهيد أبا عمار من سماع نصائح المستشارين وقلت بصوت متهدج، اللهم اجعل رئيسنا يعمل عكس ما يشيرون والحمد لله رب العالمين.

وقبل أنْ أنهي كلمتي أتساءل لماذا نحن نكرر دائماً هذا الخطأ؟ لقد تمّ استبعادُ المجلس الوطني ورئيسه عن المشاركة في لجنة الدستور، فالأخ أبو عمار -رحمه الله- كلّف أحد الزملاء لرئاسة لجنة الدستور وهذا اعتمد بشكل كامل على الدكتور أحمد الخالدي أحد (مرشحي حماس) وعلى عدد من الخبراء المصريين، ومات الدستور ثم أحياه الأخ أبو

مازن. وقد وقع نفس الخطأ عندما تم تشكيل لجنة الدستور ولم يطلب من المجلس الوطني صاحب الاختصاص حتى المشاركة في هذا العمل العظيم».

وختاماً، يجب أنْ نعبئ شعبنا على ما ورد في البند رقم 2، أي الذهاب بقوة وبصراحة إلى مجلس الأمن الدولي بداية، فإذا فشلنا بسبب الفيتو الأمريكي المتوقع يعود وفدنا الرئاسي إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (القيادة الفلسطينية، والمجلس المركزي، ومركزية فتح،...) ونصحنا في هذا الشأن الذهاب إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة طالبين أغلبية الثلثين لأخذ قرار العضوية الكاملة وفق صيغة متحدون من أجل السلام (United for Peace)، وقد نجحت هذه الصيغة في حالات مماثلة كما حصل مع كوريا الجنوبية عام 1950، وكما حصل أيضاً مع جنوب إفريقيا كما تقول السفيرة الإسرائيلية السابقة في الأمم المتحدة غابرئيلا شاليف من أنَّ إسرائيل ستصبح دولة أبرتهايد (فصل عنصرية)، وتضيف:» إنه بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام 1967 ولا توجد إمكانية أن لا تتم الموافقة على ذلك في الأمم المتحدة في أيلول الحالي، بعد ذلك ستظهر إسرائيل مثل جنوب أفريقيا في مرحلة الفصل العنصرية».

وقالت السيدة شاليف، أنه : «ينبغي أنْ نتذكر أنه بالإمكان فرض عقوبات علينا حتى لو لم تكن هناك موافقة بمجلس الأمن الدولي، وهذا أمر يستند إلى القرار رقم 377 الذي اتخذ تحت عنوان «نتوحد من أجل السلام»، ورأت أنه عقب التصويت على اعتراف بالدولة الفلسطينية ستصبح إسرائيل دولة منبوذة في العالم وستتعرض إلى مقاطعة وعقوبات شديدة.

وأُنهي كلمتي بالقول: إذا لم نحصل على ثلثي الأصوات، لأنّ أمريكا وإسرائيل تدعيان أنهما حصلتا على وعود من 57 دولة بعدم التصويت لصالح الطرح الفلسطيني، سنعود لشعبنا وقيادتنا ولجنة المتابعة العربية، ونتدارس كيف يمكن لنا أنْ نسلك وسيلة أخرى توصلنا إلى مسعانا. بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾ [آل عمران:8] صدق الله العظيم.

وفي أعقاب مداخلتي أمام اللجنة المركزية لحركة فتح بتاريخ 2011/8/11، نشرت بعض المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت تعقيبات حول هذه المداخلة، ومن

ضمن تلك المواقع ما نشره موقع المستقبل العربي بتاريخ 24/ 8/ 2011 وفيما يلي نصّ ما نشره هذا الموقع:

«كشفت مصادر فلسطينية موثوقة عن وجود عدة اتجاهات داخل القيادة الفلسطينية بشأن الطريقة التي يجب أنْ تتعامل بها القيادة حيال استحقاق أيلول/ سبتمبر المقبل، وعن أنّ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وجه انتقادات علنية خلال الدورة الأخيرة للمجلس المركزي الفلسطيني لكلّ من رياض المالكي وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة سلام فياض، والدكتور صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك للدكتور محمد اشتية عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، على خلفية موقفهم المتراخي حيال استحقاق أيلول/ سبتمبر المقبل.

المصادر قالت: إنّ الزعنون، نزل من على منصة رئاسة المجلس، وجلس بين الأعضاء كي يتمكن من الردّ على بعض الأعضاء في القيادة الفلسطينية.

وبدأ الزعنون حديثه قائلا: «إنه من الخطأ توزيع «هذه الكتيبات»، في إشارة إلى كتيب أعدّه عريقات عن استحقاق / أيلول - سبتمبر، «التي تلبس ثوب العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، ولكنها تختفي تحت الرداء حصانًا مُجْهَدًا، يبشر بالعضوية الناقصة».

ووجه الزعنون في كلمته اتهامات للمعنيين بقوله: «الكثير من التصريحات والاجتهادات التي يطلقها العديد من المستشارين والخاصة بالتوجه إلى الأمم المتحدة يكتنفها الغموض واللبس وعدم الوضوح ، وهل هي للحصول على العضوية الناقصة وهي تلبس ثوب العضوية الكاملة؟! ».

﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ قبل 23 / 9 / 2011 ... استحقاق أيلول

قبل تاريخ تقديم الطلب الفلسطيني الخاص بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعاً بمدينة رام الله بتاريخ 3 / 9/ 2011 ناقشت

فيه بشكل خاص الذهاب إلى الأمم المتحدة، وقد تقدمتُ بمداخلة في هذا الاجتماع فيما يلي نصُّها: «سُئل عنترة بن شداد: كيف ذاع صيتك بين العرب؟ قال: كنت لا أدخل مدخلاً إلا رسمت لي منه مخرجاً وإذا لقيت الفرسان أضرب الضعيف ضربة يخاف منها الشجاع فأهوي عليه واقتله».

«وكان صحابة رسول الله معه في السرّاء والضرّاء وحين البأس، فوقف أحدهم ضده وقال بلطفٍ: هنا مكان لا يصلح للدفاع أو القتال، قال لهم: أنتم أعرف مني بدنياكم ونزل عند رأي الصحابي».

وقلتُ: أنّ ذهابنا لمجلس الأمن والجمعية العامة ليس بدعة، بل له سوابق في تاريخ العالم، فأوباما هو الذي جاء إلى القاهرة ليخاطب العالمين العربي والإسلامي، وهو الذي أعلن في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه يتمنى في سبتمبر القادم (أي الحالي) أنْ يشاهد دولة فلسطين عضوًا في المنظمة الدولية.

فلماذا تنكر علينا أمريكا هذا الحقّ، أي الذهاب للأمم المتحدة، سيما وأنّ هذا الحقّ في الذهاب إلى الأمم المتحدة هو ذات الحق الذي استعملته أمريكا في سنة 1950 لحسم النزاع بين الكوريتين فقد واجهت الفيتو السوفييتي، آنذاك، بنظرية جديدة عُرفت فيما بعد بـ (متحدون من أجل السلام United For Peace) بهدف التغلب على فيتو الاتحاد السوفييتي والدول المتحالفة معه فاخترع لهم علماء أمريكا وأوروبا طريقة للتغلب على الفيتو السوفييتي، وهو ما عُرف فيما بعد بـ (متحدون من أجل السلام United For Peace) الذي يقضي بالذهاب معًا لفرض السلام على المعسكر الشرقي، وبالفعل نجحت أمريكا وحلفاؤها في توفير أكثر من ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصدر القرار رقم 377 (د - 5) في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1950 تحت عنوان «متحدون من أجل السلام»، وبذلك أصبحت هذه الطريقة نظرية وسابقة دولية يمكن القياس عليها، ففي سنة 1981 عندما رفضت دولة جنوب إفريقيا الانسحاب من دولة روديسيا (ناميبيا فيما بعد) لجأ الأمريكان والأوروبيون وغيرهم إلى طريقة «متحدون من أجل السلام» وحصلوا على أكثر من نصاب الثلثين وصدر القرار في 14 أيلول من العام 1981، وبعد ذلك تمزّقت جنوب إفريقيا التي كانت تقوم بدور الوصاية على ناميبيا

بفضل العقوبات الدولية، فاضطرت إلى الانسحاب، وبذلك انهارت دولة جنوب إفريقيا العنصرية.

ويحق لي أنْ أسأل: هل نحن هنا على قلب رجل واحد؟! هل لا زال المستشارون الذين يرجفون في المدينة يندبون علينا قبل أنْ نموت؟ (وحاشا أنْ أقول تموت فتح) فهي الشعب المناضل الذي ينقل الراية نظيفة بيضاء من جيل إلى جيل، وكلّ منا مناضل لأكثر من أربعين سنة (سن الرسول الذي جاء بالدعوة ولكنه تحمل الأذى في مكة والأذى الأكبر في الطائف فبشره ربه وهو في المدينة بالعودة إلى مدينته مكة التي أحبها كما جاء في قرآننا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨٥﴾﴾ [القصص:85]. وقال الشيخ محمد متولي الشعراوي أن كلمة معاد تعني أنك ستنتصر وتعود إلى مكة التي أحببت وخرجت منها مرغما ومعك ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾ [التوبة:40] صدق الله العظيم، وهذا ما تمّ بعد عشر سنوات ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾﴾ [النصر:1] صدق الله العظيم.

هناك من يقع في خطيئة الذهاب إلى الأمم المتحدة كغطاء للاكتفاء بما يسمى: (Non Member State)، وهؤلاء لا أخشاهم، ولكنني أخشى الأصوات التي تعمل في العلن من أجل الحصول على العضوية الكاملة، ولكنها في السرّ تمهد للقبول بالعضوية الناقصة.

ماذا نقول لشعبنا الذي هو عضوٌ مراقب منذ 1974 (خطاب الأخ أبي عمار في الأمم المتحدة)؟ هل نقول له: «من مراقب إلى مراقب»؟ هل نقول: لقد تخلينا عن المطالبة بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين وقبلنا عضوية مراقب له بعض الامتيازات كدخول اليونسكو ومحكمة الجنايات الدولية، مراقبٍ له بعض الامتيازات التي لا يعرف شعبنا عنها شيئا، وهنا لن ينفع الصادقون صدقهم .

أرجو في هذه الجلسة أنْ نقول لأصحاب الأجندات الخاصة: «وقِفُوهُمْ إنهم مسئولون» وهو أمر إلهي لا يجوز أنْ يكون بعضنا يعرف وبعضنا الآخر لا يعرف، يجب علينا أنْ نكون كما قال شاعرنا معين بسيسو -رحمه الله- :

الضـــحايا قـــد عانقتهـــا الضـــحايا والأيـــادي تشـــابكت بالأيـــادي

وكنت قد قلت في إحدى قصائدي:

إنّـــا نواجـــهُ كـــلَّ الشـــرِّ في ثِقـــةٍ وقـــدْ توحّـــدَ فينـــا الـــلاءُ والـــنعَمُ

وشـــعبُنا مـــا تـــوانى في مُقاومـــةٍ فـــما انطـــوى عَلَـــمٌ إلا ارتقـــى عَلَـــمُ

وقلت في قصيدة أخرى، بعنوان «يا أمة القدس»:

غـــداً ســـنبني بـــأرضِ الله دولتَنـــا عَزيـــزةَ الشـــأن في سَـــهْلٍ وفي علـــمِ

ويـــا فلســـطينُ إنّ الصـــبحَ موعـــدنا في القدسِ، في المهدِ، في الأقصى، وفي الحـرمِ

ووجهت الكلمة لأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح شددتُ فيها على أهمية أنْ ندرس أولاً صيغة United for peace ، فنذهب أولاً إلى مجلس الأمن، وإذا لم ننجح بفعل الفيتو الأمريكي المتوقع نعود إلى مجلسنا المركزي وإلى العرب (لجنة المتابعة) لبحث البدائل الأخرى ومنها اللجوء إلى صيغة الدولة غير العضو التي ينادي بها البعض على استحياء ، هذا في حالة لم نتمكن من إيجاد العضو التاسع فقد تعطل هذا الخيار حتى قبل استعمال الفيتو الأمريكي، وهنا اقتنعت القيادة الفلسطينية باللجوء إلى هذا الخيار مرحلياً، أي اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة للحصول على دولة غير عضو... وهذا ما أعلنته القيادة مؤخرا (آب 2012)، وأعلنه الرئيس محمود عباس في عدد من المحافل الدولية والمحلية، ومن المؤسف أن أمريكا تطالب بتأخير ذلك إلى ما بعد انتخاباتها الرئاسية (تشرين ثان 2012).

أي إننا ذاهبون لوضع يشبه وضع الفاتيكان، أو سويسرا التي رضيت بعضوية مراقب لفترة من الزمن ثم حصلت على عضوية كاملة.

المصالحة واجتماعات لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني سنة 2012

في بداية شهر أيار 2011 وقعت الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية وحركتا حماس والجهاد الإسلامي « اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني 4/5/2011 - القاهرة» حيث نصت على: «تُشكِّلُ اللجنةُ المكلفةُ بتطوير منظمة

التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة مارس/ آذار 2006 لجنةً متخصصةً لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه إليها لاعتماده».

وفيما يلي النص الوارد في هذه الاتفاقية والمتعلق بتفعيل منظمة التحرير والمجلس الوطني على وجه الخصوص:

«تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل وفقا لاتفاق القاهرة مارس 2006، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤوليتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة .

«إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد طبقا للتوقيتات المحددة بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن ووفقا لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس 2006 والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطارا جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطارا جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي».

«وأن تكون ولاية المجلس أربع سنوات بحيث تتم بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات».

«تشكل اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة مارس 2006 لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه إليها لاعتماده».

«تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة 2006 باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ الاتفاق».

«تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات».

«ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة 2006 كالتالي:

1- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.

2- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.

3- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.»

وفعلاً شاركتُ في أول اجتماع للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ أبو مازن في القاهرة في شهر ديسمبر 2011 وبمشاركة الأمناء العامين للقوى والفصائل بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي وأعضاء اللجنة التنفيذية وممثلين عن المستقلين، وكان من قراراتها تشكيل لجنة برئاستي وممثل عن كل فصيل وحركة وممثل عن المستقلين من اجل إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

وبالفعل تم الإعداد لأول اجتماع للجنة في مقر رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ 15/ 1/ 2012، استمر ما يزيد عن سبع ساعات.

وقد شارك في الاجتماع ممثلو الفصائل والقوى التالية: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، حركة الجهاد

الإسلامي، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، المبادرة الوطنية الفلسطينية، الجبهة الشعبية/ القيادة العامة، الجبهة العربية الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، جبهة التحرير الفلسطينية، حزب الشعب الفلسطيني، طلائع حرب التحرير (الصاعقة)، والمستقلين . وكان على جدول أعمالها بندين رئيسيين هما:

أولا: وضع حلول وبدائل لمجموعة الأسئلة والقضايا الخاصة بإعادة تفعيل المجلس الوطني الفلسطيني.

ثانيا: دراسة مشروع نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

وقد أقرت اللجنة جدول أعمالها.

وفي بداية الاجتماع أكدتُ أهمية انعقاد هذا الاجتماع، الذي سيبحث في وضع نظام الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني القادم، وسيقدم إجابات وبدائل لمجموعة الأسئلة والمقترحات المقدمة لهذا الاجتماع بناء على مقترحات الفصائل التي قدمتها منذ عام 2005.

وقد وافق المجتمعون على آلية النقاش التي اقترحتها والتي اعتمدت على الإجابة على مجموعة الأسئلة التالية بالتوالي:

1. هل يجب الإبقاء على تشكيلة تمثيل التنظيمات والاتحادات .....الخ داخل المجلس الوطني؟ أم يجب أن يخضع كل أعضاء المجلس الوطني للانتخاب، وتلغى كل تلك التقسيمات القائمة حاليا؟

2. ما هو العدد المقترح لأعضاء المجلس الوطني في الداخل والخارج وكيفية توزيعه؟

3. هل يمكن إجراء انتخابات للمجلس الوطني في الداخل وفي الخارج في نفس الوقت ؟ أم اعتماد انتخاب أعضاء المجلس الوطني على دائرتين في الداخل والخارج ؟

4. هل يمكن إجراء انتخابات أعضاء المجلس الوطني داخل الوطن بواسطة لجنة الانتخابات المركزية الموجودة بالداخل (لجنة الانتخابات المركزية برئاسة د. حنا

ناصر وفريقه؟) أم يجب الأخذ بما جاء في مشروع نظام الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني انه لا بد من لجنة انتخابات خاصة بالمجلس الوطني الفلسطيني؟

5. هل سيبقى وضع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني كما هو عليه الآن باعتبارهم أعضاء طبيعيون بالمجلس الوطني حسب قرار بقانون رقم (4) لسنة 2006م بشأن تعديل قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005م ؟ أم يتعدل الأمر بحيث يصبح المجلس التشريعي على شكل غرفة ثانية على غرار مجلس الأمة الأردني، أي أن هناك غرفتان وليس غرفة داخل غرفة؟ فإذا اجتمعتا تكون لهما صلاحيات المجلس الوطني وإذا افترقتا يكون لكل منهما صلاحية مختلفة عن الأخرى، بحيث تختص غرفة التشريعي بالشؤون الداخلية وغرفة الوطني تختص بالسياسة الخارجية والعامة ، وتختص كذلك بشؤون المنظمة ودوائرها ومؤسساتها ومهماتها ؟

ولذلك، يحتاج الأمر لتحديد الصيغتين بشكل واضح وتبرز مشكلة أن إتباع صيغة مجلس الأمة الأردني يقتضي أن يكون لكل غرفة مسمى (تشريعي أو وطني) وتدخل الغرفتان تحت مسمى أخر مثلاً مؤتمر عام يكون المرجعية العليا للدستور الفلسطيني .

وبعد نقاش مطول اتسم بحس عال بالمسؤولية الوطنية من قبل جميع المشاركين، والرغبة في انجاز مهمتها تمهيدا لإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني باعتباره السلطة العليا للشعب الفلسطيني الممثلة لكل أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم، تم التوافق على عدد من القضايا من أبرزها:

أولا: التأكيد على مبدأ الانتخاب لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني حيثما أمكن ذلك، وذلك انسجاما مع ما جاء في اتفاق القاهرة الأخير.

ثانيا: الاتفاق على عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بما يسمح بأوسع تمثيل لمختلف التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، إلى جانب الاتفاق على كيفية توزيع عدد أعضاء المجلس الوطني بين الداخل والخارج، بحيث يصبح عدد أعضاء المجلس الوطني الكلي 350 عضوا.

ثالثا: يكون تمثيل أبناء الشعب الفلسطيني خارج الوطن 200 عضوا، ويكون تمثيل أبناء الشعب الفلسطيني داخل الوطن 150 عضوا .

رابعا: تم بحث طبيعة ومستقبل العلاقة بين المجلس التشريعي الفلسطيني بالمجلس الوطني الفلسطيني، وتم الاتفاق على إفساح المجال لمزيد من البحث والمشاورات حول هذا الموضوع.

وقد وضعتُ أعضاء اللجنة بصورة تطور ونشأة العلاقة وتطورها بين المجلسين موضحا أن العلاقة الحالية لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الآن «اعتبارهم أعضاء طبيعيون بالمجلس الوطني» حسب قرار بقانون رقم (4) لسنة 2006م بشأن تعديل قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005م حيث نص على: تعدل المادة الثانية من قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005م بإضافة الفقرة (5) على المادة (2) وذلك على النحو التالي: 5- يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني فور أدائهم القسم القانوني وفقاً لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ووجهتُ إلى أعضاء اللجنة سؤالا: هذا هو الوضع الحالي للعلاقة بين المجلسين، فهل هناك وسيلة أفضل للربط بين المجلسين؟ فإذا كان هناك أفضل من هذه الوسيلة فلنأخذ بها، وإلا فلنتبع الوسيلة الحالية؟!

ورغم وجود رأي يرى بضرورة الفصل بين المجلسين مع تباين في حدة الفصل بين أصحاب هذا الرأي، بين الفصل الميكانيكي المطلق وبين الفصل مع الربط والبحث عن آلية للضبط، ورغم وجود رأي يؤيد الربط بين المجلسين، إلا انه تم التوافق على أن هذا الموضوع بحاجة للإنضاج حتى موعد الاجتماع القادم للجنة، وفيه يتم اتخاذ القرار المناسب.

خامسا: إنشاء لجنة عليا لانتخابات أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني كما ورد في المسودة الرابعة لنظام انتخابات المجلس الوطني، على أن تحول هي لجنة الانتخابات المركزية التي شكلت بتاريخ 22\12\2011 بموجب مرسوم صادر عن الرئيس محمود عباس الإشراف على إجراء انتخابات أعضاء المجلس داخل الوطن، والتي ستجري متزامنة مع انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة، وتتولى اللجنة العليا لانتخابات المجلس الوطني الإشراف على انتخاب أعضاء المجلس في الخارج، مع وجود آراء بين المجتمعين تطالب بضرورة إشراك عدد من أعضاء لجنة انتخابات المجلس الوطني في

أعمال لجنة الانتخابات المركزية في الجزء الخاص بالإشراف على انتخابات أعضاء الوطني في الداخل.، مع ملاحظة وجود نظامين انتخابين مختلفين للوطني والتشريعي.

سادسا: جرى البحث في الإجابة على التساؤل: هل يمكن إجراء انتخابات للمجلس الوطني في الداخل وفي الخارج في نفس الوقت؟ أم اعتماد انتخاب أعضاء المجلس الوطني على دائرتين في الداخل والخارج؟ حيث تم تقديم ومناقشة العديد من المقترحات والأفكار ذات العلاقة بإجراء انتخابات أعضاء المجلس الوطني في الخارج، وتم اقتراح مجموعة من الآليات حول تلك القضايا، من بينها:

- اعتبار الداخل دائرة انتخابية واحدة.
- بالنسبة للخارج وخاصة في الأماكن التي يتعذر فيها إجراء انتخابات يتم اختيار الأعضاء بالتوافق.
- بالنسبة لبقية أماكن تواجد أبناء الشعب الفلسطيني، يجب أولا أن نستطلع آراء تلك الدول حول إمكانية إجراء انتخابات من عدمها.
- التأكيد انه مهما كان الأمر فلا يمكن أن تجري انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في الخارج في يوم واحد.
- وبعد ذلك يتم إجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الداخل أولا، في الوقت الذي نكون فيه اعددنا فيه العدة ووضعنا الخطط واستكملنا كل البيانات المتعلقة بكيفية اختيار أو انتخاب الأعضاء في الخارج:

ثامنا: تم طرح مسألة نسبة الحسم، حيث برزت مجموعة من الآراء التي تنادي بضرورة إلغاء نسبة الحسم من اجل السماح بأوسع تمثيل، وكان التوافق على تأجيل البت بهذا الموضوع للاجتماع القادم للجنة.

تاسعا: اعتبر المجتمعون انه تم التوافق على القضايا الجوهرية في نظام انتخابات المجلس الوطني وهو البند الثاني على جدول الأعمال، وذلك من خلال النقاش الذي تمحور حول مجموعة التساؤلات والمقترحات التي قدمها الأخ رئيس المجلس إليهم في هذا الاجتماع، مع ملاحظة وجود بعض الملاحظات على ذلك النظام .

عاشرا: تم الاتفاق على أن يقدم الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس تقريرا للاجتماع القادم للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس أبو مازن ومشاركة كافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية والمستقلين والمقرر أن تجتمع في القاهرة في الثاني من شباط القادم.

حادي عشر: قررت اللجنة عقد اجتماعها القادم بعد أسبوع من اجتماع القاهرة المشار إليه في البند عاشرا.

وفي أعقاب إعلان الدوحة بين حركتي فتح وحماس الذي تم توقيعه في السادس من شباط/ فبراير 2012 حيث نص في احد بنوده على تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة سيادة الرئيس محمود عباس تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار غزة، شاركتُ في الاجتماع الثاني للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الذي عقد في القاهرة بتاريخ 23\2\2012، حيث لم يتمخض عن هذا الاجتماع أي نتائج .

ولكنّ ورغم ذلك، دعوتُ على هامش هذا الاجتماع لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني إلى الانعقاد، حيث تمَّ ذلك في القاهرة خلال الفترة 24-25/ 2/ 2012، وكان على جدول أعمال اللجنة بنداً رئيسياً واحداً، هو:استكمال مناقشة المسودة الرابعة لمشروع نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.وقد أقرت اللجنة جدول أعمالها وبدأت بالمناقشة .

وتحدثتُ بشكل موجز حول ما جرى في الاجتماع السابق للجنة خاصة مجموعة الأسئلة التي كانت الإجابات عليها بمثابة المفاصل الأساسية لنظام الانتخابات فتوجهتُ لهم بالسؤال: هل انتم مع أن نخوض بالتفصيل مادة مادة، أم نترك التفاصيل للجنة القانونية في المجلس؟ وكان الجواب من أعضاء اللجنة أنهم مع مناقشة مواد النظام مادة مادة.

ووضعتُ أعضاء اللجنة بصورة ما جرى في خلال اجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير برئاسة الأخ الرئيس أبو مازن الذي عقد في القاهرة بتاريخ (23/ 2/ 2012)

حيث قلتُ: «طرحتُ الأسئلة مرة أخرى أمام أعضاء اللجنة، وكنتُ أشعر أن هناك من يعتقد أنها تفاصيل، وآخرون يشعرون أنها مهمة، وبحاجة للبحث، وأبلغتهم أن هناك قضايا حُسِمتْ، وهناك قضايا ما يزال البحث جار لحلها، وهناك قضايا تُركِتْ لمزيد من النقاش داخل اللجنة، ونقلتُ إليهم أن هناك خلافا في الرأي داخل لجنتنا حول علاقة التشريعي بالوطني، وذكرت لهم بدقة ماذا حصل، وقلت لهم إن عدد أعضاء المجلس مُختَلفٌ عليه، ولكن الاتجاه العام نحو 350 عضواً».

وتابعتُ قائلاً: أثناء المناقشة العامة داخل هذا الاجتماع و بعد أن قدمتُ التقرير، تحدث الكثير من أعضاء اللجنة حول موضوعنا، التشريعي والوطني والعلاقة بينهما، وكانت أغلبية المتحدثين مع عدم الفصل بينهما، واستمرار الربط بينهما، وهناك اثنان فقط تحدثا حول الفصل، وإذا ما اعتبرنا تنظيميا أن لجنة تفعيل م. ت.ف هي التي تحسم، أستطيع القول إن هذا الأمر قد حسم من حيث استمرار الوضع الحالي في العلاقة بين التشريعي والوطني، وخلاصة الأمر: أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني، واقترحُ أن يُعرِضَ كل ممثل فصيل مرة أخرى رأيه في هذا الاجتماع لكي ننتهي من هذه القضية، و بعد نقاش على مدار جلستين توصل المجتمعون إلى التوافق على التوصيات التالية:

أولا: العلاقة بين التشريعي والوطني:

رفعُ توصية إلى لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير لاعتمادها، وهي على النحو الآتي:

الرأي الأول: «أن يكون أعضاء المجلس التشريعي أعضاء طبيعيون في المجلس الوطني» التزاما بما نص عليه قرار بقانون رقم (4) لسنة 2006 بشأن تعديل قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005 وقد حاز هذا الرأي على أصوات (11) عضواً بالإضافة إلى صوت الأخ رئيس المجلس الوطني، من أصل 16 عضواً هم عدد أعضاء اللجنة:

الرأي الثاني: لا يكون أعضاء المجلس التشريعي تلقائياً أعضاء طبيعيون في المجلس الوطني، وتجري انتخابات مستقلة لعضوية المجلس الوطني».وقد حاز هذا الرأي على أصوات (5) أعضاء من العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة:

ثانيا: عدد أعضاء المجلس الوطني:

تم التوافق أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني 350 عضواً، منهم 150 عضوا في الداخل هم أنفسهم أعضاء المجلس التشريعي، و 200 عضو في الخارج، وإذا أقرت لجنة تفعيل منظمة التحرير التوصية الأولى (أن أعضاء التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني)، وصودق على ذلك، فلا حاجة لأية صيغ أخرى.

ثالثا: توصية برفع عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 150 عضواً بدلاً من 132 عضواً.

في حالة المصادقة على التوصية الثانية من قبل لجنة تفعيل منظمة التحرير ، نوصي كلجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني، برفع عدد أعضاء التشريعي إلى 150 عضواً.

رابعا: توصية بشأن جمع المعلومات خلال شهر حول مناطق تواجد الفلسطينيين في الخارج و تحديد الدول التي يمكن إجراء انتخابات فيها، والدول التي لا يمكن إجراء تلك الانتخابات فيها.

خامسا: تعريف الأراضي الفلسطينية: الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.)

سادسا: الفقرة (4)أن تكون مدة ولاية المجلس أربع سنوات، مع إضافة عبارة:(على أن تجرى انتخابات المجلس الوطني مرة كل أربع سنوات، وعلى أن يستمر المجلس بتولي مهامه حتى انتخاب مجلس وطني جديد).

وخلال اجتماعها الثالث الذي عقد في عمان خلال الفترة 4-5/ 6/ 2012 برئاستي أنهت لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وأكدتُ على ضرورة الانتهاء من مناقشة نظام انتخابات المجلس الذي يتكون من 52 مادة عالجت مختلف الجوانب التي تتعلق بالعملية الانتخابية، والمبادئ العامة والتفصيلية، كما عالجت مسألة التسجيل للانتخابات وحق الانتخاب والترشح، وحملات الدعاية الانتخابية، وغيرها من القضايا الفنية والإجرائية.وعمليات الاقتراع والفرز .... والطعون وإعلان النتائج.

وبعد نقاش استمر على مدار ثلاث جلسات، توافق المجتمعون على البنود التالية:

أولا: اعتبار الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 دائرة انتخابية واحدة (الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة).

ثانيا: تقسيم دوائر الشتات إلى عدة دوائر من 6- 8 دوائر، مع اعتماد معيار عدد الفلسطينيين في تلك الدوائر، بما لا يمس بمبدأ التمثيل النسبي الكامل.

ثالثا: أن تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمخاطبة الدول التي يتواجد فيها فلسطينيون، وبحث إمكانية إجراء انتخابات فيها من عدمه، والاتفاق مع تلك الدول على الترتيبات اللازمة .

رابعا: اعتماد الحد الأدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بحيث لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة وامرأة واحدة من الأسماء الأربعة التي تليها، وامرأة واحدة من الأسماء الخمسة التي تلي ذلك.

خامسا: اعتماد قبول ترشح القائمة الانتخابية لعضوية المجلس الوطني باشتراط إعلان التزامها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني. (مع تحفظ الجبهة الديمقراطية، التي طالبت بالالتزام أيضا بوثيقة الاستقلال).

سادسا: اقر المجتمعون إنشاء «اللجنة العليا للإشراف على انتخابات المجلس الوطني» محددا دورها وصلاحياتها، على أن تصدر بموجب مرسوم رئاسي على غرار ما صدر بالنسبة للجنة الانتخابات المركزية بتاريخ 22/ 12/ 2011 .

والرأي الغالب يرى بضرورة أن تكون هناك لجنة انتخابات واحدة وليس لجان انتخابية فرعية وللجنة انتداب أحد أعضائها أو أكثر للإشراف على انتخابات المجلس الوطني في أحدى الدوائر خاصة ما يتعلق بدوائر الخارج المقترح تقسيمها 6-8 دوائر. (مع تحفظ فدا والجبهة الديمقراطية اللتان طالبتا بوجود لجان انتخابية فرعية.)

سابعا: توسيع عدد أعضاء اللجنة العليا للإشراف على انتخابات المجلس الوطني إلى 15 عضوا، على أن تعرض مسألة العدد والأسماء على اللجنة التنفيذية والفصائل والقوى وعلى لجنة تفعيل منظمة التحرير.

ثامنا: للجنة الحق في تخويل بعض من صلاحياتها للجنة الانتخابات المركزية فيما يخص الإشراف على انتخابات أعضاء المجلس الوطني في دائرة الأراضي الفلسطينية.

تاسعاً: أن تتم انتخابات أعضاء المجلس الوطني في الخارج خلال شهر من تاريخ بدء انتخابات أعضاء المجلس الوطني في دائرة الأراضي الفلسطينية.

عاشراً: اعتماد سن الترشح لانتخابات المجلس الوطني ب 25 سنة.

حادي عشر: المصادقة على ما أقرته اللجنة في اجتماعيها السابقين:

أ- مبدأ الانتخاب العام والمباشر لأعضاء المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل.

ب- إقرار مبدأ التوافق في اختيار الأعضاء في الدول التي يتعذر إجراء تلك الانتخابات فيها وفقا لأحكام نظام الانتخابات.

ج- اعتبار جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) دائرة انتخابية واحدة تجرى انتخابات المجلس فيها على أساس التمثيل النسبي الكامل.

د- أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني 350 عضوا، منهم 150 عن دائرة الأراضي الفلسطينية، و200 عضو عن دوائر الشتات.

ثاني عشر: تحويل نظام الانتخابات مع التعديلات التي أدخلتها اللجنة إلى اللجنة القانونية للمجلس الوطني من اجل صياغتها صياغة قانونية، ومن ثم تحويله إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وأجلت اللجنة حسم بعض القضايا:

أولاً: تأجيل البت بمسألة مبدأ وجود نسبة حسم، وما هي تلك النسبة ، وتم التوافق على عرضها على اللجنة التنفيذية ولجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لمناقشتها وإقرارها.

ثانياً: مسألة توزيع المقاعد، تم استعراض طريقة سانت لوغي في توزيع المقاعد، وأيضا هذه القضية تم ترحيلها لمزيد من النقاش لإعطاء فرصة للإطلاع على أكثر من طريقة لتوزيع المقاعد بحيث تحقق أعدل احتساب للأصوات واشمل تمثيل.

ثالثاً: تم مناقشة شكل وطبيعة العلاقة بين المجلسين التشريعي والوطني للمرة الثالثة خلال اجتماعات اللجنة، وتم الاتفاق على رفعها إلى اللجنة التنفيذية ولجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية للبت فيها، حسبما تم إقراره في اجتماع لجنة نظام انتخابات المجلس الوطني بتاريخ 24\2\2012 الذي عقد في القاهرة.

رابعاً: تم طرح مسألة توحيد نظامي الانتخاب في المجلسين التشريعي والوطني بحيث تكون انتخابات الأول على أساس النسبية الكاملة بدلا من النظام المختلط (75٪ نسبية كاملة و 25٪ دوائر)، ولكن الأخ عزت الرشق أعاد موقف حماس الرافض من الموضوع، ووعد بنقل رغبة كل المجتمعين هذه إلى قيادة حركة حماس.

* * *

علاقات المجلس الوطني الفلسطيني البرلمانية

مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في تأسيس الاتحاد البرلماني العربي

شارك المجلس الوطني الفلسطيني في تأسيس الاتحاد البرلماني العربي في حزيران / يونيو عام 1974 وهو منظمة برلمانية عربية تتألف من شعب تمثل المجالس البرلمانية العربية ومجالس الشورى العربية.

وعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد البرلماني العربي في دمشق في حزيران من العام 1974، وشارك في هذا المؤتمر إلى جانب فلسطين ممثلون عن برلمانات البلدان العربية التالية: الأردن - البحرين - تونس - السودان - سوريا - الكويت - لبنان - مصر - موريتانيا .

وأقر المؤتمر التأسيسي ثلاث وثائق هي: البيان التأسيسي ، ومشروع الميثاق، ومشروع النظام الداخلي وتدريجيا توسعت عضوية الاتحاد بانضمام برلمانات عربية جديدة إليه، وأصبح الاتحاد الآن يضم في عضويته اثنتين وعشرين شعبة برلمانية.

وترأستُ الاتحاد البرلماني العربي خلال المؤتمر السادس عشر له الذي عُقد في القاهرة خلال الفترة 2-4 آذار - مارس 2010، واستمر رئاستي للاتحاد عاماً كاملاً.

وفي السابع والعشرين من حزيران (يونيو) 2010، انعقدت في العاصمة الأردنية - عمان اجتماعات الدورة السادسة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي برئاستي حيث أعدتْ مذكرةً حول مشروع الاتفاقية الدولية لإعادة تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، كما

ترأستُ الدورة السابعة للجنة التنفيذية للاتحاد التي عقدتْ أيضاً في عمّان بتاريخ 2010\12\21.

وضع المجلس الوطني في البرلمان العربي الانتقالي

أقر مؤتمر القمة العربية في دورته العادية السابعة عشر المنعقدة في الجزائر يومي 22 و23/ 3/ 2005 إنشاء برلمان عربي انتقالي لمدة خمس سنوات وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم، ويتكون من 88 نائباً يمثلون 22 مجلساً برلمانياً وشورياً عربياً، بواقع 4 نواب عن كل مجلس نيابي وشوري، ومقره العاصمة المصرية القاهرة.

وبعد أن تمتْ المصادقة على إنشاء هذا البرلمان من قبل البرلمانات أو الجهات المختصة في أكثر من نصف الدول الأعضاء في الجامعة، انعقدت دورته الأولى يومي 27 و28/ 12/ 2005، في مقر الجامعة وانتخب رئيسه ونوابه ومكتبه وشكلت لجنة خاصة تولتْ وضع مشروع نظامه الداخلي.

وكان أول تمثيل للمجلس الوطني الفلسطيني في البرلمان العربي الانتقالي يتكون مني والإخوة روحي فتوح وتيسير قبعة، والدكتورة حنان عشراوي، وبعد ذلك انسحبتُ من هذا البرلمان لعدم قناعتي به، ورشحتُ الأخ صخر بسيسو مكاني، ويُمَثِّلُ المجلسَ الوطني الفلسطيني الآن (2013) في هذا البرلمان والذي أصبح اسمه البرلمان العربي الإخوة: عزام الأحمد، صخر بسيسو، كايد الغول، صالح ناصر، لكن الدكتورة حنان عشراوي التي لم تحضر أي جلسة من جلسات البرلمان العربي لانشغالها، وقدمتْ استقالتها منه، ولكن بقيت هذه الاستقالة معلقة حتى إعادة تشكيل البرلمان العربي في مطلع عام 2013.

عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد البرلماني الدولي

بدأت جهود المجلس الوطني الفلسطيني بإعداد خطة للتحرك منذ عام 1975 من أجل قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي، فمنذ دورة الاتحاد الثالثة والتسعين التي عُقدت في مدريد في آذار/ مارس 1995 ارتأينا أنَّ الوقت قد حان للتقدم إلى الاتحاد بطلب تغيير وضعه من وضع مراقب إلى وضع عضو كامل

العضوية، ولسنا بصدد شرح مراحل ذلك الطلب والجهود المضنية والاتصالات المكثّفة التي قام بها المجلس الوطني الفلسطيني لتعزيز طلبه.

ولإنجاز خطوتنا الأخيرة نحو العضوية الكاملة يجب أنْ نتسلح بالوعي الكامل للسبب الحقيقي الذي تقاتل من أجله بعض الأطراف المعارضة في تغيير وضعنا من وضعية المراقب إلى وضعية العضو كامل العضوية. وفي اعتقادنا الجازم أنّ ذلك السبب يتلّخص في حقيقة مفادها أنّ في قبول الاتحاد لطلبنا اعتراف منه بأنّ فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة وذلك استناداً إلى الفقرة (2) من المادة (3) من النظام الأساسي للاتحاد التي تنصّ على: «تنشأ الشعبة الوطنية بقرار صادر عن برلمان مشكّل طبقاً لقوانين دولة ذات سيادة».

قد يثير المعترضون، ومن باب إخفاء جوهر اعتراضهم ومُعاظمته، أسباباً وهمية أخرى من مثل منتخب أو غير منتخب ويشرّعُ أو لا يشّرعُ، ولكنَّ تلك الذرائع والأسباب كانت تسقط وبكل سهولة في أي نقاش أو مواجهة؛ فلدى المجلس الوطني الفلسطيني من الأمثلة والنماذج والحجج ما كان يُسكت مثيري تلك الذرائع والأسباب.

ومن باب العلم فهنالك عشرات الأمثلة لبرلمانات ومجالس معينة وغير منتخبة، أعضاء كاملي العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي.

والمتابع لموضوع العضوية في الاتحاد بشكل عام يلاحظ أنَّ موقف العناصر المؤثرة في الاتحاد من دول وبرلمانيين ينبع بشكل أساسي من المواقف السياسية لتلك الدول والأفراد، فمثلاً عند حلّ حكومة بيلاروسيا لبرلمانها وتعيين برلمان جديد علّق الاتحاد البرلماني الدولي عضوية الشعبة الوطنية لبيلاروسيا، لكنه في دورة لاحقة وعلى الرغم من عدم وجود أي تغير في العناصر التي دعت إلى ذلك التعليق، أعاد مجلس الاتحاد العضوية للشعبة الوطنية لبيلاروسيا استجابة لطلب من الشعبة الوطنية للفيدرالية الروسية. وقد اكتفى الرئيس الكونغولي بإرسال قائمة بأسماء أشخاص على أنهم الشعبة الوطنية للكونغو لتتحقق لهم العضوية الكاملة في الاتحاد دون أي تدقيق.

وأنه منذ دورة الاتحاد الرابعة والتسعين التي عقدت بتاريخ 15\8\1995، تقدّمنا بالعديد من المذكرات القانونية والسياسية، وبذلنا الجهود من أجل الحصول على العضوية

في الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ التي أكدت المبادئ والأسانيد القانونية لدعم طلب الحصول على العضوية الكاملة، ومن أبرزها:

- أنَّ المجلس الوطني الفلسطيني هو الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وهو السلطة التشريعية العليا المسؤولة عن رسم السياسات والبرامج لمنظمة التحرير الفلسطينية والمراقب لعمل الدوائر المختلفة، وهو الهيئة التشريعية الفلسطينية العليا التي يتمثل فيها الشعب الفلسطيني بتجمعاته المختلفة وقد تشكل وعقد أول دورة له عام 1964 على الأرض الفلسطينية، وقد عمل وهو يعمل منذ نشأته بما يتفق والمادة الثالثة من نظام الاتحاد البرلماني الدولي.

- أن إسرائيل قد اعترفت بالشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير الفلسطينية بجميع مؤسساتها في رسائل الاعتراف المتبادلة في التاسع من أيلول 1993.

- حتى عام 1996، لم يكن في إمكان المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على ممثلين عن المناطق الفلسطينية المحتلة بسبب إجراءات إسرائيل العقابية. ولقد سمحت اتفاقات أوسلو بانتخاب 88 عضواً من تلك المناطق الفلسطينية، حيث أصبح هؤلاء بالإضافة إلى 98 آخرين منتخبين بشكل غير مباشر أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني بصفتهم ممثلين لسكان تلك المناطق.

- لقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني دوراته الأولى في فلسطين. وعندما احتلت إسرائيل كلَّ فلسطين في عام 1967 تمَّ عقد دورات المجلس خارج فلسطين، بعد أنْ مهّدت اتفاقيات أوسلو طريق عقد المجلس لدوراته في فلسطين ثانية؛ إذ عقدت الدورة الأخيرة للمجلس في مدينة غزة في ابريل 1996.

- أنّ (م.ت.ف) بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني معترف بها من قبل أكثر من 130 دولة، وأنّ دولة فلسطين المستقلة التي أعلن قيامها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة لعام 1988 اعترفت بها أكثر من 105 دول، وهو عدد يفوق تلك التي تعترف بإسرائيل.

كما أوضحت المذكرات أنَّ شعبنا الفلسطيني يتمتع بالسيادة على أرضه دون انقطاع تاريخي، ومارس ولا يزال يمارس مظاهر السيادة على الرغم من عدم تمكينه من إقامة

دولته المستقلة. وأنّ ممارسته لمظاهر السيادة في الآونة الأخيرة تتعزز من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية العاملة على الأرض الفلسطينية منذ أكثر من عام وباعتراف الإسرائيليين وفقاً لاتفاق إعلان المبادئ الموقّع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

وأكّدت المذكرات أنّ المجتمع الدولي اعترف في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة عام 1919، وفي معاهدة لوزان عام 1923 بأنّ الشعب الفلسطيني شعب حرٌّ ومستقل، وأنّ السيادة على فلسطين على الرغم من وجود الانتداب عليها، بقيت ثابتة لشعبنا لأنه هو صاحب السيادة القانونية على إقليم فلسطين، وإذا كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 هو الأساس القانوني الذي استندت عليه دولة إسرائيل في نشأتها، فإنّ هذا القرار ذاته هو الذي ينصّ على حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وهو ما يزال يوفّر شروط الشرعية الدولية التي تضمن حقّ شعبنا في السيادة والاستقلال الوطنيين.

وأشارت المذكرات إلى أنّ مرور الوقت لا يسقط الحقّ، فعدم تمكين شعبنا من إقامة دولته لا يلغي حق شعبنا في إقامة دولته المستقلة، وأنّ الاحتلال لا يكسب الشرعية. وبناء على ذلك فإنّ أيّ تغيرات مادية أو قانونية من جانب الدولة المحتلة لا يُغيّر الوضع القانوني للأراضي المحتلة؛ فالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة باطل حسب أحكام القانون الدولي ممثلة في قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، واستناداً إلى القرارين 242 الصادر عام 1967 و338 الصادر عام 1973 اللذين يؤكدان الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. ولذا فاحتلال إسرائيل للضفة الغربية ولقطاع غزة لا يترتب عليه نقل السيادة إليها، فهي حقٌّ للشعب الفلسطيني وحده.

وأشارت المذكرات إلى أنّ الأمم المتحدة قد أكّدت حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال؛ إذ أوردت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكدت إرادتها هذه في 37 قراراً على مدى السنوات الممتدة من عام 1947 وحتى عام 1990، ومنها القرار رقم 2535 (د- 24) لعام 1969، والقرار 2628 (ج د - 25) لعام 1970 أيضا. وأنّ نصّ قرارات الأمم المتحدة واضح في التأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فالقرار 3236 (د - 29) بتاريخ 22 تشرين الثاني نوفمبر 1974 يؤكد أنّ حقوق الشعب

الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين، بما فيها الحقُّ في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والحقُّ في الاستقلال والسيادة الوطنية والحق في العودة إلى دياره وممتلكاته، وأنه طرف رئيسي في إقامة سلمٍ عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي مؤتمره السابع والتسعين في العاصمة الكورية الجنوبية سيؤول خلال الفترة 10-15 نيسان/ أبريل سنة 1997 اتخذ الاتحاد قراراً مهماً بهدف حماية وضع مدينة القدس واتخاذ كافة الوسائل الممكنة لإحباط الخطط التي تستهدف تغيير هوية المدينة والتي تمثل خطراً على الأمن وعلى عملية السلام في المنطقة ، حيث ذكّر الاتحاد بالقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية لإلغاء جميع الإجراءات والتدابير الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني للقدس وتغيير تكوينها الديموغرافي وبنائها الجغرافي واعتبار هذه الإجراءات كأن لم تكن، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 وخاصة بناء مستوطنة في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية .

ودعا قرار الاتحاد إسرائيل بوصفها سلطة الاحتلال للالتزام الشديد بتعهداتها القانونية حسب اتفاقية لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في 12 أغسطس 1949، كما دعا الحكومة الإسرائيلية للإحجام عن مصادرة بطاقات الهوية الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين في القدس والرجوع عن السياسات التي تمنع هؤلاء من إصلاح مساكنهم أو بناء مساكن أخرى تفي بأغراضهم المعيشية العاجلة .

كما ناشد القرار الأمم المتحدة استخدام نفوذها فوراً في حماية جميع المواطنين والمؤسسات والأماكن الأثرية داخل مدينة القدس وخاصة المؤسسات الفلسطينية لحين تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 وتحقيق السلام .

وقد شاركت بمجموعة من المؤتمرات الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي منها المؤتمر الثالث بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي المُنعقد في عمان 30 نيسان/ إبريل - 6 أيار/ مايو 2000)، إذ ركّزت كلمتي على أنَّ المجلس الوطني الفلسطيني أطلق مبادرة السلام الفلسطينية قبل مؤتمر مدريد بثلاث سنوات في اجتماعه الشهير بالجزائر عام 1988،

لذلك طالبت الجانب الإسرائيلي أنْ يتعامل بجدية مع العملية السلمية، وأنْ ينفذ الاتفاقات الموقعة ويحترم المواعيد المحددة ويتوقف عن محاولة تجزئة الحلول او تأجيلها.

وفي هذا المؤتمر اتخذ الاتحاد قراراً مهماً هو الأول في تاريخه يتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفيما يلي نص القرار:» يعبر المؤتمر دون إغفال لقضايا اللاجئين في أجزاء أخرى من العالم، عن دعمه القوي لجميع الجهود المبذولة للوصول إلى سلام عادل وثابت وشامل في الشرق الأوسط ، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة ، طبقاً لقرار الأمم المتحدة (194)، ومبادئ مؤتمر مدريد الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي (242 ، 338 ، 425) واتفاقات أوسلو».

وشاركت أيضاً في المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي عُقِد في مراكش في الفترة الواقعة بين 17-23 آذار/ مارس 2002 وقد ألقيت كلمة قلت فيها: إننا نرى في القرارات الصادرة عن قمة الاتحاد الأوروبي بخصوص حق شعبنا بإقامة دولته المستقلة، وقرار مجلس الأمن الدولي 1397 الذي أكّد ذلك الحق خطوات إيجابية بحاجة إلى آليات إجرائية للتنفيذ والتطبيق الفعليين.

وأكَّدتُ أنه مع شعورنا بالغبن الشديد نتيجة لسياسة المعايير المزدوجة التي تنتجها الإدارة الأمريكية، الراعي الأول كما هو مفترض لعملية السلام، وانحيازها غير المُبرر للجانب الإسرائيلي المحتل إلا أننا يحدونا الأمل أنْ تحمل زيارة الموفد الأمريكي إلى الشرق الأوسط انتوني زيني إلى المنطقة هذه المرة معنى مغايراً لما تعودنا عليه، وإنْ كنا غير متفائلين كثيرًا بأية مرونة أو تجاوب من الجانب الآخر، ولكننا وبكل تأكيد سنؤيّد بكل طاقتنا أيَّ مسعى يحقق العدالة والاستقرار لشعبنا ومنطقتنا.

ترقية وضع المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد البرلماني الدولي

لم يأتِ قرار مجلس الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ الأخير الذي أنهى دورته الـ «163» في العاصمة الروسية في سبتمبر/ أيلول عام 1998 الخاص بترقية وضع المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك بإعطائه غالبية حقوق العضو وامتيازاته بوصفه كامل العضوية باستثناء حق التصويت إلاّ ثمرة لجهود متواصلة ابتدأت منذ العام

1975، حين نجح المجلس الوطني الفلسطيني في الدخول إلى ذلك المنبر البرلماني الدولي المهم بعد تغلبه على كمٍّ هائل من المعوقات والاعتراضات، أوجب على الاتحاد تغيير بند من بنود نظامه الأساسي، مما أهَّل المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على وضع المراقب في الاتحاد البرلماني الدولي.

ومنذ ذلك التاريخ والمجلس الوطني الفلسطيني يُسهم بشكل إيجابي وملموس في أنشطة الاتحاد المختلفة الهادفة إلى تنمية وتعزيز العلاقات البرلمانية بين الدول والشعوب، والمساهمة في حلّ المشاكل المحلية والإقليمية والدولية على جميع الصعد، موظِّفًا جهوده بشكل خاص في خدمة قضيتنا الوطنية وقضايا أمتنا القومية. ويشهد برلمانيو العالم على الجهد المميّز والدور الفاعل الذي يقوم به المجلس الوطني الفلسطيني في مجمل نشاطات الاتحاد وفعالياته، مما يجعل من فلسطين محوراً أساسيّاً في مجمل نقاشات وحوارات أيِّ دورة من دورات ذلك المنبر الدولي الهام.

وساق السيد «ميجيل مارتينيز»، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الذي كان رئيساً للاتحاد خلال عام 1998 سببًا آخر لعدم تغيير وضع المجلس من مراقب إلى عضوية كاملة بالقول:» إنّ في تغيّير وضع المجلس الوطني الفلسطيني من وضع المراقب إلى وضع العضو كامل العضوية سابقة ستحفّز برلمانات جهات أخرى من مثل برلمانات قبرص التركية والبوليساريو والأكراد والباسك الإسباني للتقدم بطلبات للحصول على العضوية الكاملة للاتحاد، وذلك قول باطل لا يستند إلى أي أساس، فجميع الأمثلة المذكورة لا تتمتع بأي صفة لا في الأمم المتحدة ولا في الاتحاد البرلماني الدولي على عكس فلسطين الممثلة في الأمم المتحدة وفي الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنين عديدة».

والسيد مارتينيز نفسه، قد سبق له أنْ أشاع، ولم يكن حينئذ رئيسا للاتحاد، أنّ سيادة الأخ الرئيس ياسر عرفات ضد هذا الطلب، وأنَّ من تقدم به هو الوفد الفلسطيني المشارك دون موافقة من أحد وذلك عند تقديم المجلس الوطني الفلسطيني لطلبه الخاص بتغيير وضعه لأول مرّة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (93) الذي عُقد في مدريد في الفترة من 27 مارس إلى 2 إبريل 1995.

وقد جاءت رسالة الأخ الرئيس الأخيرة والموجهة للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مع بداية دورة الاتحاد (100) في موسكو في أوائل سبتمبر/ أيلول 1998 والطلب منه بذل مساعيه في سبيل الاستجابة لطلب المجلس الوطني الفلسطيني الخاص بتغيير وضعه، بوصفه الهيئة التشريعية العليا للشعب الفلسطيني أكبرَ رد على هذا الادّعاء الباطل.

لذلك فقد أصبح هامش المناورة أمام معارضي تلك العضوية محدوداً إلى الحدِّ الذي أصبحوا فيه لا يتورعون عن اللجوء إلى أحطّ الأساليب لمنع ما هو مؤكد حصوله، وذلك بمحاولة حصر تمثيل الشعب الفلسطيني بمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، وشقِّ صفنا الوطني وإدخال الفتن إلى جسمنا التشريعي الواحد، وما يحمله ذلك من تداعيات جسيمة على مجمل نضالنا الوطني وانشقاقات واختلافات في مؤسساتنا وتنظيماتنا السياسية والنقابية بين داخل وخارج، وفكٍ وتفكيك لمرجعياتنا الوطنية الأساسية ونحن نواجه عملية سلمية متدهورة، وحكومة إسرائيلية متطرفة لا يُؤمن لها جانب ولا تفي بأي تعهد أو التزام.

الاتحاد البرلماني الدولي وقراره اعتماد المجلس التشريعي بدلا من المجلس الوطني 2008 - 2009

شارك الوفد الفلسطيني برئاسة نائبي تيسير قبعة في أعمال الدرة 119 للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف بتاريخ 15\10\2008، إذ عُرضت عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد، وانتشرت الأخبار في وسائل الإعلام بعد أنْ أبلغني تيسير قبعة، هاتفيًّا، بقبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً كامل العضوية في الاتحاد، وعقدنا بهذه المناسبة اجتماعاً احتفاليّاً لأعضاء المجلس المتواجدين في الأردن. ولكنّ المفاجأة أنه بتاريخ 27 نوفمبر من عام 2008، أي بعد شهر من ذلك الاحتفال فوجئنا بالسيد» أندروس ب. جونسون» الأمين العام للاتحاد البرلماني الدوليّ يرسل لنا رسالة مرفق بها نصّ القرار الذي اعتقدنا جميعاً أنه يعتمد المجلس الوطني عضواً فيه. غير أنّ مضمون الرسالة يؤكد أنَّ المقصود بالعضوية هو المجلس التشريعي الفلسطيني وهو الذي تم اعتماده في ذلك القرار، وأنّ مشاركته في عمل الاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الراهن ستتم من خلال المجلس الوطني الفلسطيني، وفيما يلي نصّ تلك الرسالة ونصّ القرار:

الاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، 27 نوفمبر 2008

السيد الرئيس،

يسرني أنْ أرسل لكم نسخة مصدقة من القرار الذي تم تبنّيه من قبل المجلس الحاكم في جنيف الشهر الماضي، بقبول عضوية البرلمان الفلسطيني في الاتحاد البرلماني الدولي.

سوف تلاحظون من القرار أنّ الكتل الأساسية في الاتحاد منحت العضوية للمجلس التشريعي الفلسطيني، وفي الوقت ذاته، يدرك أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أنّ الوضع الحالي في المناطق الفلسطينية يعوّق عمل المجلس *ولذلك فإنّ مشاركته في عمل الاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الراهن* ستتم من خلال المجلس الوطني الفلسطيني الذي ترأسونه.

وبناء على ما ذكر أعلاه، سوف أوجّه كافة الخطابات الرسمية إليكم حتى يتغير الوضع القائم.

وقد وردت إلينا ملاحظة بأنّ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني رفع تقريراً بأنّ عدد السكان في المناطق الفلسطينية 3.9 ملايين. وهو ما يخوّل الوفد الفلسطيني بالإدلاء بـ 11 صوتاً في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

وكما تعلم، فإنّ النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده تتطلب أنْ يتأكد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي من التوازن في النوع الاجتماعي في وفودهم. وقد يتمّ تخفيض حقّ التصويت للبرلمانيين في حال عدم الالتزام بهذه التوصيات، وفقًا للمادة (ج) 15.2 من النظام الأساسي والقاعدة 1.2 من قواعد المجلس الحاكم.

إننا نتطلع للعمل مع البرلمان الفلسطيني في السنوات القادمة، وسأعمل كل ما بوسعي لتسهيل المشاركة الكاملة في نشاطات المنظمة .

مع أطيب التحيات

أندروس ب جونسون \ الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

القرار المتبنى من قبل الاتحاد في جلسته رقم 183 (جنيف 15 تشرين أول 2008).

في جلسته 183 (جنيف 15 تشرين أول 2008) قام بفحص قضية انضمام البرلمان الفلسطيني إلى الاتحاد البرلماني الدولي آخذاً بعين الاعتبار رأي اللجنة التنفيذية على أنْ يلبي البرلمان الشروط المنصوص عليها في المادة (3) من النظام الأساسي في عضوية الاتحاد آخذاً بعين الاعتبار أنّ رأي اللجنة التنفيذية يقوم على العناصر التالية:

1. اعترفت الأمم المتحدة في عدة مناسبات بطموحات وأهلية إقامة دولة فلسطين.

2. تتمتع فلسطين بوضع مراقب دائم في الأمم المتحدة مع حقوق وامتيازات إضافية جوهرية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 52/ 250.

3. المجلس التشريعي الفلسطيني هو برلمان مشكّل بالتوافق مع القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية ويتمتع بوظائف الرقابة والتشريع .

مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً أنّ الوضع الحالي في المناطق الفلسطينية يعيق أداء المجلس التشريعي الفلسطيني، وعليه فإنّ مشاركته في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الحالي، يتمّ تسهيلها من خلال المجلس الوطني الفلسطيني .

إنّ قرار الاعتراف بالبرلمان الفلسطيني كعضو في الاتحاد البرلماني الدولي يلغي «نتيجة لذلك» القرارات التي تم تبنيها في الجلسات رقم (117) و(163) المتعلقة بمشاركة فلسطين كمراقب في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي».

وأعاد الوفد الفلسطيني خلال مشاركته ولقاءاته تأكيد أنّ عضوية فلسطين في الاتحاد البرلماني الدولي هي للمجلس الوطني الفلسطيني كونه يمثل الفلسطينيين أينما تواجدوا في الوطن وفي الشتات، وهو أحد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن المجلس التشريعي يكون ممثلا من خلال المجلس الوطني الفلسطيني، ذلك أنّ المجلس التشريعي جزء من المجلس الوطني، وأنّ أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني بحكم القانون.

وقد عُرضت هذه المسألة مجدداً من قبل المجموعة العربية خلال انعقاد الدورة الـ (185) للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من 16-21/ 10/ 2009 في

جنيف، إذ قرأ رئيس الاتحاد بياناً توضيحيّاً يهدف إلى إزالة أيّ شكوك حول تمثيل البرلمان الفلسطيني في الاتحاد البرلماني نصّ على أنّه وبانتظار أية تطورات وتغييرات رئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمقصود انتهاء الاحتلال واستقرار الوضع السياسي في فلسطين، فإنه يتمّ معاملة المجلس الوطني الفلسطيني على قدم المساواة مع باقي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في جميع القضايا ذات العلاقة بوضعه كممثل لفلسطين في الاتحاد البرلماني الدولي له ما لهم وعليه ما عليهم.

وفيما يلي نصّ البيان المترجم إلى اللغة العربية الذي ألقاه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي حول عضوية فلسطين في الاتحاد البرلماني الدولي خلال انعقاد أعمال الدورة الـ 121 للاتحاد في جنيف في الفترة 16-21/ 10/ 2009:

«مستذكرين أنه وفي الجلسة السابقة للمجلس الحاكم المنعقدة في أديس أبابا، أثار الوفد الفلسطيني مسألة وضع عضويته في الاتحاد البرلماني الدولي. وتمّ منح فلسطين عضوية الاتحاد بناء على القرار المتخذ بتاريخ 15/ 10/ 2009، في الجلسة الـ (183) للمجلس الحاكم. وقبل ذلك قامت الجمعية العامة بتعديل المادة رقم (3) من النظام الداخلي للاتحاد البرلماني الدولي لجعل هذه العضوية أمرًا ممكناً. وكان موضوع اهتمام الوفد الفلسطيني هو المرجع النصيّ في القرار المتخذ عام 2008 بشأن الترتيبات لتمثيل البرلمان الفلسطيني لدى هيئات وأجسام الاتحاد البرلماني الدولي.

«وفي ذلك الحين لم أكنْ قادراً على تلبية طلبهم في أديس أبابا، لأنَّ الموضوع لم يكن مُدرجاً على جدول أعمال المجلس وفق الإجراءات الرسمية الضرورية. ومنذ ذلك الوقت كان لديّ الفرصة لمناقشة هذا الموضوع بشكل أوسع مع الوفد الفلسطيني ومع اللجنة التنفيذية، وبالتحديد أوضحنا بشكل مشترك المرجع الوارد في الفقرة الرابعة من ديباجة قرار المجلس بتاريخ 15/ 10/ 2008 والمتعلق بأنّ العضوية الفلسطينية تتم ممارستها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني.

«فإنه الآن أصبح مُدركاً من قبل كل الأطراف بأنه، وبانتظار أية تطورات أساسية في المناطق المحتلة، فإنّه سيتم التعامل مع المجلس الوطني الفلسطيني على قدم المساواة مع

أي عضو آخر في الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بكافة القضايا ذات العلاقة بوضعه كممثل لفلسطين في هيئات وأجسام الاتحاد البرلماني الدولي.

«هكذا نفهم القرار الذي تمّ تبنيه من قبل المجلس قبل عام مضى وهكذا نقترح أنْ يتمّ تطبيقه. وأعتبر أنّ المجلس الحاكم يقرُّ بهذا الفهم وأنه يزيل أيَّ لبس قد يعتري هذا الموضوع وعلى هذا نتفق».

المشاركة في مؤتمرات رؤساء برلمانات العالم

ترأستُ كرئيس للاتحاد البرلماني العربي بتاريخ 18/ 7/ 2010 في جنيف الاجتماع التنسيقي لرؤساء البرلمانات والمجالس العربية، وذلك للتشاور حول القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في خلال الفترة 19-21/ تموز-يوليو/ 2010.

وقد بحث الاجتماع العديد من البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، ومن هذه البنود ما يتعلق بشأن بكيفية تنظيم البرلمانات أعمالها مع الأمم المتحدة، وأخرى تتعلق بالوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية كبناء معايير عالمية لأجل البرلمانات الديمقراطية؛ إلى جانب مناقشة عامة حول البرلمانات في عالم من الأزمات: ضمان المساءلة الديمقراطية العالمية من أجل الصالح العام.

كما تم بحث وتنسيق مواقف المجموعة البرلمانية العربية على مستوى الرؤساء فيما يتعلق بقضية المناقشات والطروحات الجارية من اجل تحويل الاتحاد البرلماني الدولي إلى منظمة دولية بموجب اتفاقية دولية، كما بحث الاجتماع مشروع الإعلان المتوقع أن يصدر عن المؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات، خاصة الفقرة 33 منه والتي توحي بأن المؤتمر قد بارك مشروع الاتفاقية المقدمة من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وقد اتفق رؤساء المجالس العربية و بالإجماع على : أما حذف تلك الفقرة وإما تعديلها بحيث لا تتضمن النص الذي يوحي بأن المؤتمر يبارك هذه الاتفاقية.

وقد ألقيتُ كلمة باسم الاتحاد البرلماني العربي أمام المؤتمر أكدت فيها: « انه لا يمكن أن نكون ديمقراطيين حقيقيين، إنْ أيدنا تطبيق المبادئ الديمقراطية في التعامل بين

أفراد شعب ننتمي إليه، وتعاملنا بطريقة غير ديمقراطية مع أبناء شعب آخر. وواقع الحال يشهد بأن أنظمة تتبنى الديمقراطية في بلدانها، غزت بلدانا أخرى وتسببت في إيقاع خسائر فادحة في أرواح أبنائها وفي نسيجها الاجتماعي والجغرافي وفي مكوناتها الحضارية والثقافية والأثرية تحت ذرائع ثبت بطلانها، وبدون تفويض أممي، وأن بلداً بعينه يصف نفسه بواحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، يحتل أرض شعب آخر منذ عشرات السنين ويسوم أهلها جميع صنوف الاضطهاد والإذلال، ويقوم بانتهاك حقوقهم الوطنية والإنسانية وسلب أرضهم ومياههم ومقدساتهم، ويحرمهم من حرية التنقل والمرور والاتجار الحر، ويعمل جاهداً على طمس هويتهم الثقافية والحضارية وتغيير تركيبتهم الديموغرافية باستجلاب أفراد من أعراق وجنسيات مختلفة للحلول مكانهم. ويعمل نوابهم المنتخبون من الشعب ويواصل احتلال أراض سورية ولبنانية.

أما فيما يتعلق بالقلق من الإرهاب فقد أصبح جلياً أن الإرهاب الأشد خطورة هو الإرهاب الذي تمارسه الدول لأن ما يتوفر لها من إمكانيات ومعدات يفوق تلك التي يتحصل عليها أفراد أو منظمات - كذلك الإرهاب الذي مارسته وتمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني من حصار وإغلاق وعقوبات جماعية وهدم للمنازل وتدمير للبنى التحتية واغتيالات واعتقالات، وشنها حرباً مدمرة على قطاع غزة راح ضحيتها ما يزيد عن 1600 من المدنيين الأبرياء. وليس ما ارتكبته دولة الاحتلال من عدوان على قافلة الحرية وسفنها وهي في المياه الدولية ببعيد .

ونحن نتساءل هنا عن مدى التزام البرلمان الإسرائيلي بهذا الأمر وهو من شرَّع ويشرِّع للاحتلال وهو من يصادق على موازنات لبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وهي إجراءات لاغيه وباطلة بحكم القانون الدولي، إلى عشرات الإجراءات الأخرى التي تنتهك قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة.

ونقلتُ رأي المجموعة العربية بخصوص مشروع الاتفاقية الخاصة بإعادة تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، أن أقتبس بعض بنود هذا الرأي:

1 - المجموعة العربية أنها مع أي عملية تطوير للاتحاد لا تمس جوهره ووضعه المستقل.

2 - إن المبررات التي طرحتها رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمانته العامة لذلك التحويل مبررات غير كافية للاقتناع بإجراء هذا التحويل الجذري في وضع الاتحاد، وبأن ذلك التحول قد يؤدي إلى إشكالات على صعيد البرلمانات الوطنية ودورها اللاحق وعلاقتها بالدول التي من المفترض أن توقع على المعاهدة الدولية الخاصة بإعادة تأسيس الاتحاد.

3 - ضرورة حذف الفقرة 33، لأن مشروع الإعلان لا يزال تحت الدراسة والفقرة توحي بأن هنالك إجماعاً حول المشروع.

وقد أخذ البيان الختامي للمؤتمر بعين الاعتبار التحفظات التي أبدتها العديد من الوفد البرلمانية ومن ضمنها المجموعة البرلمانية العربية على مشروع البيان المقدم من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي خاصة الفقرة 33 منه.

وعلى هامش المؤتمر في جنيف التقيتُ بالسيد ثيو بن غوري راب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي / رئيس مجلس النواب الناميبي، وبحثتُ معه مجالات التعاون بين الاتحاد والمجلس الوطني الفلسطيني وسبل تطويرها، واستعرضتُ تطورات القضية الفلسطينية، بما في ذلك قرارات الاحتلال الإسرائيلي بطرد النواب المقدسيين من مدينة القدس.

وقد تفهَّم السيد ثيو التحفظات التي طرحتُها حول مشروع الاتفاقية لتحويل الاتحاد البرلماني الدولي إلى منظمة دولية، مشيرا إلى أن الاتحاد قد ارتكب خطأ فنيا في طرح مشروع الاتفاقية دون تمهيد مسبق أو تنسيق كاف.

وشاركتُ أيضا بثلاثة مؤتمرات لرؤساء برلمانات العالم خلال السنوات: 1995، 2000، 2005. عقدت كلها في نيويورك.

اعتماد المجلس الوطني شريكا من اجل الديمقراطية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2011 ترأستُ وفداً برلمانياً فلسطينياً ضمَّ الأخوة: عزام الأحمد، بسام الصالحي، قيس عبد الكريم، زهير صندوقة، د. برنارد سابيلا، والأخت ربيحة ذياب، شارك في أعمال الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ-

فرنسا خلال الفترة 3-7/ 10/ 2011، وكان على جدول أعمالها مناقشة بند طلب للحصول على صفة الشريك الديمقراطية مع الجمعية البرلمانية مُقدَّم من المجلس الوطني الفلسطيني.

وخلال الجلسة الافتتاحية للجمعية تم طرح بند طلب المجلس الوطني الفلسطيني، حيث قدم مقرر لجنة الشؤون السياسية: السيد تيني كوكس(هولندا) تقريره الذي تناول فيه مشروع القرار حول طلب المجلس الوطني الفلسطيني والذي تم تبنيه بالإجماع في اجتماع اللجنة السياسية للجمعية بتاريخ 6/ 9/ 2011.

وتحدث كوكس حول زيارة تقصي الحقائق التي قام بها إلى فلسطين ولقاءاته مع المسؤولين هناك، الذي اعتبر هذه الشراكة بمثابة اتفاق متبادل بين المجلس الوطني الفلسطيني والجمعية، بعد أن استوفى المجلس الوطني كافة إجراءات ومتطلبات القبول في برنامج الديمقراطية، وبعد أن ذلك فُتِحَ باب النقاش، حيث ظهر التأييد الواسع لقرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بشأن اعتماد المجلس الوطني شريكاً للجمعية من خلال مداخلات الأعضاء فيها.

وفي هذا الإطار، قال رئيس الجمعية البرلمانية السيد مولود اوغلو: أنه لا أحد يريد تعليم الفلسطينيين دروساً في الديمقراطية لأنهم مارسوها فعلاً، وكانوا قادرين على ذلك رغم العوائق، وأن اعتماد الجمعية المجلس الوطني الفلسطيني يعني أنهم مؤهلين لكي ندعم طلبهم في الأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية، فيما اعتبر عددٌ من أعضاء الجمعية أثناء مداخلاتهم، يوم منح المجلس الوطني صفة الشريك من أجل الديمقراطية يوماً عظيماً وأضافوا: نتطلع أن يكون لحكوماتنا دور في ترسيخ وتعميم المبادئ التي آمنّا بها وللأسف أنه ولفترة طويلة لم تُقدِمَ على إجراءات عملية، وحان الوقت لمساعدة الشعب الفلسطيني الذي يتوق للديمقراطية، ويجب إنصاف هذا الشعب ومنحه الفرصة، وعلينا القيام بواجباتنا تجاهه لكي يعيش كباقي شعوب الأرض.

ومن أبرز ما قاله أعضاء الجمعية أيضاء، ما قالته ممثلة مجموعة اليسار الموحد -وهي يونانية-: «إن هناك قهراً، وهناك شعب مقهور في فلسطين، ويجب أن التحلي بالأمانة

والصدق وبالمسؤولية والشجاعة، فكيف يمكن للفلسطينيين أن يتصرفوا بحكمة وهناك مستوطنة تبنيها إسرائيل كل يوم، ومع ذلك نطالب الفلسطينيين بالديمقراطية! لذلك، يجب أن نحث حكوماتنا أن تذهب للأمم المتحدة وتقهر الفيتو الأمريكي لتصبح فلسطين دولة مستقلة، ويجب أن نقدم المزيد والمزيد للشعب الفلسطيني ونوقف إراقة الدم، وعلينا أن نؤكد على أن هناك أناس وراء القضبان، والإسرائيليون هم الذين يتحدثوا فقط، ولا يجب أن نتحدث فقط عن ثمن الدم!!»

وعند طرح الطلب الفلسطيني للتصويت، تم إقرار مشروع القرار بأغلبية ساحقة بواقع 105 صوتاً مقابل اعتراض 5 أصوات .

وألقيتُ أمام الجمعية كلمةَ عبرتُ خلالها عن شكري والشعب الفلسطيني للجمعية رئيساً وأعضاءً ومجموعات سياسية ووطنية، واعتبرتُ أن قرار الجمعية بقبول المجلس الوطني شريكاً من أجل الديمقراطية لحظةً تاريخيةً هامة بكل معانيها ودلالاتها والتي من أهمها أن هذا القرار يُشكِّلُ أساساً ودافعاً لإرساء السلام في المنطقة، وأكدتُ أن الفلسطينيين يؤمنون بأن الشراكة مع أوروبا العريقة والصديقة والتي نشترك معها في القيم الإنسانية والحضارية والثقافية تعزز أمل شعبنا من خلال دعم أوروبا ومساندتها لحقوقه.

وخاطبتُ أعضاء الجمعية قائلاً: « إن شعبنا يتطلع إليكم دوما بتقدير واحترام عاليين لما تقدموه من خلال مؤسساتكم جميعا أو من خلال دولكم بشكل مباشر لشعبنا وسلطته الوطنية من دعم ومساعدات مالية واقتصادية وإنسانية، ولما يتميز به الموقف السياسي الأوروبي من عدالة بمساندة حق شعبنا في الحياة وحقه في ممارسة حقوقه السياسية والوطنية والتي تتمثل بإنهاء الاحتلال وبإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحقه في تقرير المصير والحل العادل لقضية اللاجئين وفق القرار الأممي 194».

وأكدتُ مجدداً أن شعبنا يطمح لحريته التي هي حق طبيعي وإنساني له وليكون شريكاً لأوروبا كدولة مستقلة وليسهم فيها بشكل أكثر فاعلية في العمل من أجل إرساء قيم ومبادئ الإنسانية والديمقراطية والتي هي بالأساس قيمٌ ومبادئٌ أصيلةٌ في تكوين شعبنا الحضاري والإنساني، كشعبٍ مارسها رغم الاحتلال وعبر عنها بوثيقة الاستقلال عام 1988.

وبعد الانتهاء من إقرار الجمعية للطلب الفلسطيني، قمتُ بتوقيع اتفاق الشراكة مع رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا .

وقمتُ أيضاً بعقد سلسة لقاءاتٍ مع عددٍ من المسؤولين في الجمعية من أبرزهم: رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الأمين العام للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، مقرر لجنة الشؤون السياسية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الذي كان له الدور الأبرز في إعداد التقرير ومشروع القرار الذي تم بموجبه منح المجلس الوطني الفلسطيني مكانة الشريك في الجمعية، ولقاء مع رئيس اللجنة السياسية في الجمعية، بحثتُ معه تطورات القضية الفلسطينية خاصة على صعيد الدور المؤمل أن تلعبه أوروبا في عملية السلام، ودعم المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة، ولقاء آخر مع رئيس لجنة الشرق الأوسط في الجمعية.

ومن المفيد أن نقدِّم ملخصاً لمعنى ومضمون مكانة الشريك من اجل الديمقراطية التي حصل عليها المجلس الوطني في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وهي: أحد أنواع العضوية المعتمدة في مجلس أوروبا الذي يضم في عضويته 47 دولة، وبالنسبة لنا في المجلس الوطني ستسهم هذه الشراكة في رفع التمثيل الفلسطيني ومستوى العلاقات الدولية لفلسطين، وتسهم كذلك في إدامة وتطوير العلاقات البرلمانية للمجلس الوطني.

كما أن هذه الشراكة ستؤدي إلى تكثيف التعاون بين المجلس الوطني بصفة خاصة وفلسطين بصفة عامة ومجلس أوروبا، وتشجع انضمام فلسطين في الوقت المناسب لاتفاقيات مجلس أوروبا، وهي بهذا تشجع الأمين العام لمجلس أوروبا، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، من أجل حشد خبرات المنظمة، بما في ذلك خبرات لجنة البندقية، وذلك بهدف المساهمة في التنفيذ الكامل للإصلاحات الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، وتبادل المعرفة والإمكانات والخبرات، وبما يغني ويُحدِّث ممارساتنا وتجربتنا البرلمانية والتشريعية.

وقد أقر مجلس أوروبا هذا النوع من العضوية عام 2009، لتضم دول الجوار إليها، وهذه المرة تم تجاوز فكرة أوروبا الجغرافيا، حيث تم منح المغرب فقط من الدول العربية مكانة الشريك من اجل الديمقراطية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

ونقول في الختام...

تلكَ كانتْ هي مذكّراتي التي بقيتْ مختزنة في ذاكرتي قدَّمْتُها للقارئ، وهي تأتي بتاريخ ما مضى من أحداث ووقائع، ومن سيرة شخصية، تجاوزت الخمسين عاماً، أرجو أن أكون قد وُفقْتُ في سرْد الأحداث ووصفها وتعليلها، وألا أكون قد أسأت لأحد، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:286] صدق الله العظيم.

والأحداث المقبلة والتي لم تتعرض لها هذه المذكرات تعتبر من شأن المستقبل، والذي يبدو مُظلِماً ومُؤشِراً إلى أن إسرائيل قد دمرتْ كل فرصة لتحقيق السلام العادل، وتنكرتْ لكل ما ألزمها به اتفاق أوسلو.

ونرجو أن تتمكن القيادة الفلسطينية من إيجاد البديل، ألا وهو العضوية الكاملة لدولة فلسطين في هيئة الأمم المتحدة، عن طريق صيغة «متحدون من أجل السلام»، ويمكن أن يسبقها الوصول إلى دولة غير عضو في الهيئة الأممية، تحيل قضيتنا بصراحة إلى دولة تحت الاحتلال، وأن يستمر النضال الفلسطيني، حتى يصل إلى الاستقلال الكامل للشعب الفلسطيني على أرضه ومقدراته .

* * *

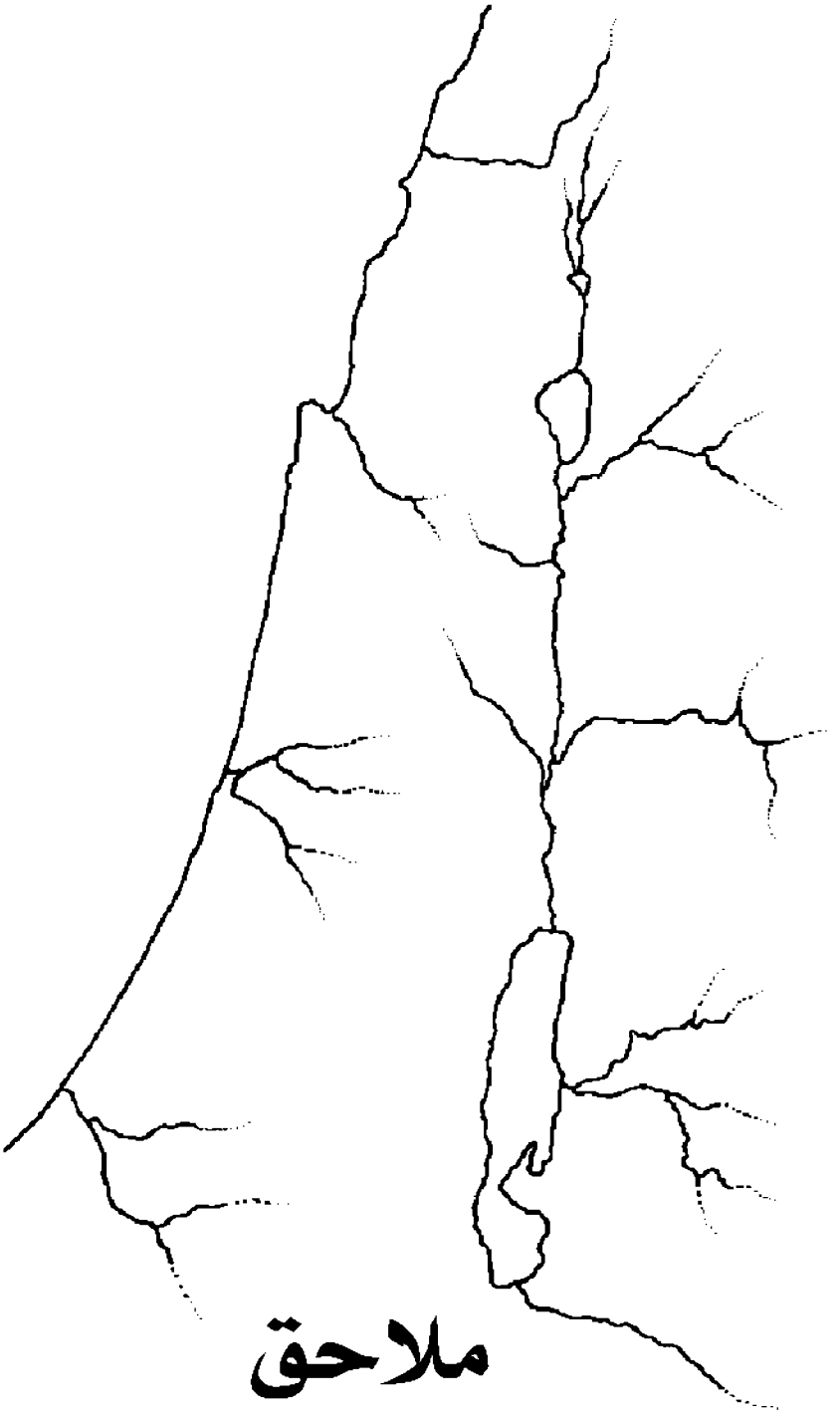

ملاحق

شهداء اللجنة المركزية لحركة فتح

الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر – تشرين الثاني 1988 «دورة اعلان وثيقة الاستقلال»

قوات الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان سنة 1974 من اليمين الى اليسار: سليم الزعنون، ياسر عرفات، خليل الوزير

رؤساء المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1996

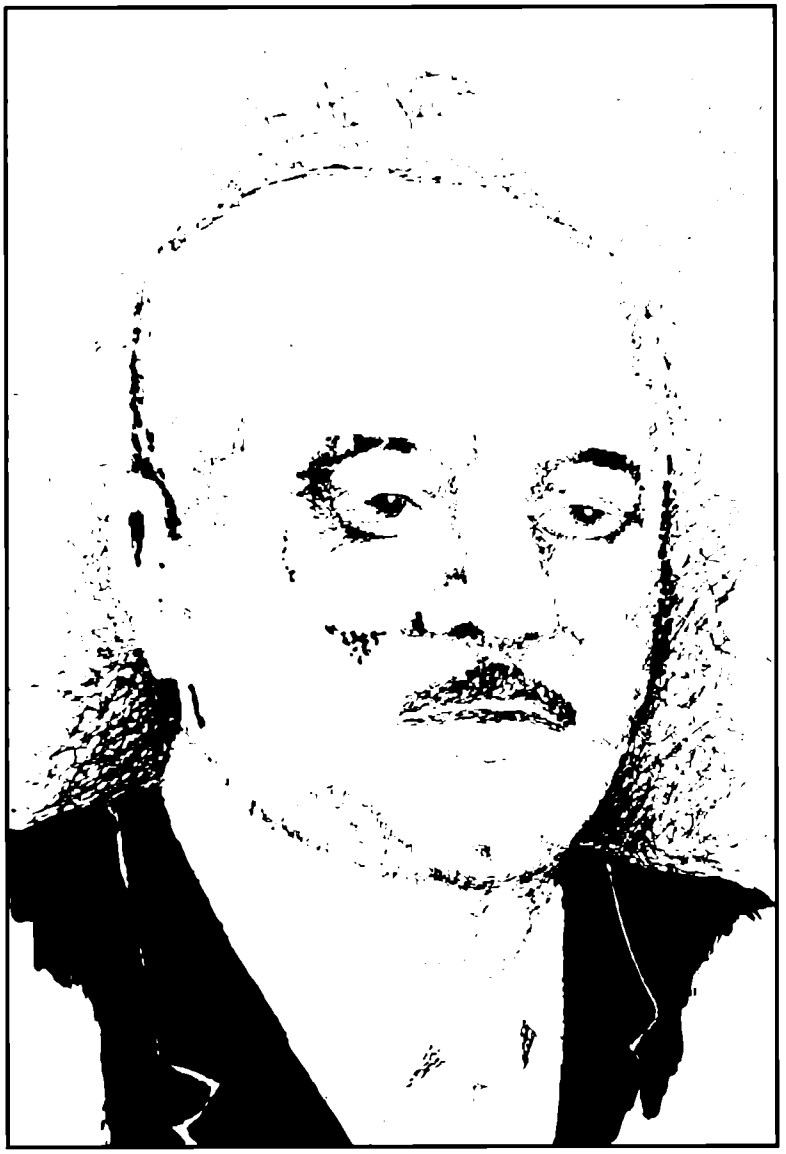

أحمد الشقيري 1964-1967

عبد المحسن القطان 1968

يحيى حمودة 1969

خالد الفاهوم 1974-1984

عبدالحميد السائح 1984-1996

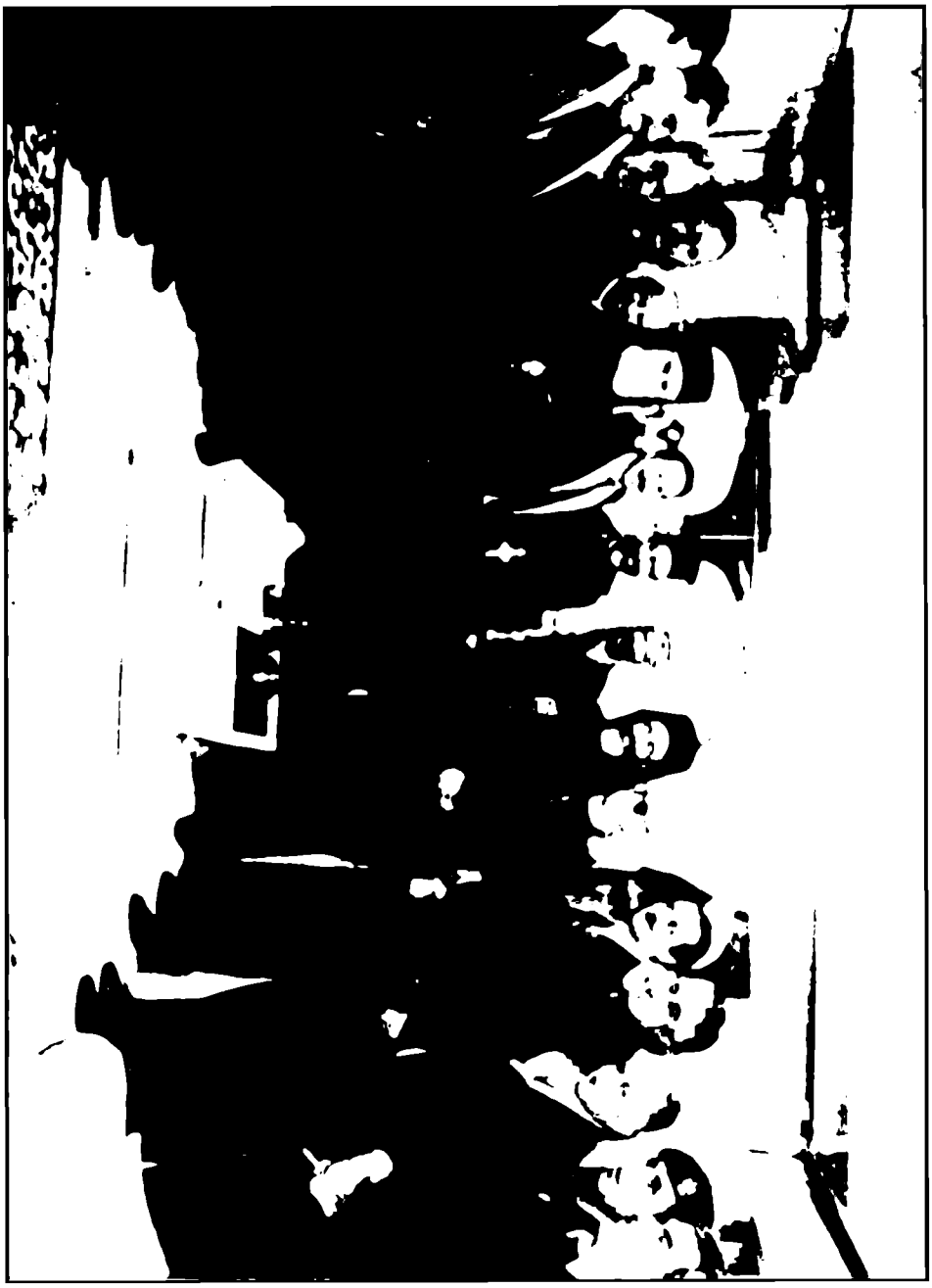

مجموعة من القيادات الفلسطينية في مكتب الاخ ابو عمار بعد العودة الى الوطن ومن هذه القيادات: سليم الزعنون، نبيل الشريف، مروان كنفاني، ياسر عبد ربه، المطران ايليا خوري، عبد الله الحوراني.

موقف سليم الزعنون من المقاومة خلال اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني

بتاريخ 28/ 7/ 2011

منظمة التحرير الفلسطينية
السلطة الوطنية الفلسطينية
الرئاسة
ديوان الرئاسة

Palestine Liberation Organization
Palestinian National Authority
Office of the President

الرقم: .....
التاريخ: .....

الإخوة أعضاء المجلس المركزي المحترمين
الأخوين نائب الرئيس وأمين السر
أسجل تحفظي على تعريف نوع المقاومة فالمقاومة
قد تكون بالحجر أو بالصمت أو برفع الإعلام السوداء
أو بالشكوى إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة
للأمم المتحدة أو المظاهرات السلمية إلخ
وهذا رأيي الشخصي كواحد منكم
٢٨/٧/٢٠١١
عضو المجلس المركزي.

رسالة من سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الى الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة حماس يدعوه فيها لحضور اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني عام 2000

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

سماحة الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة حماس

الاخوة المسؤولين في حركة حماس في الداخل والخارج

السلام عليكم ورحمة الله .

تحية لكم من رحيم لكم لازال يعتز بالاسلام العظيم الذي انتمى إليه منذ كان في الثالثة عشرة من عمره وكان يوماً مسؤول الطلاب في الاخوان المسلمين في غزة التي حملت شعار جبهة التوحيد مدة من الوقت .

تحياتي لكم كرئيس للمجلس الوطني الفلسطيني وهي أمانة حملها لي المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين في سنة ١٩٩٦ وانني والله اشعر منها واستمر دائماً بمراقبة المسؤولية واحمد الله ان الذاكرة ، ظلماً ما تزال .

كلمتي التي ألقيتها في الجلسة الافتتاحية والتي إحتفت ببرئاسة الاخ الرئيس ابو عمار أن النبي بالدعوة في حركة حماس لدى شرح لهم بعد الموقف الرائع الذي وقفه المرحوم الملك فيصل رحمه الله عندما قاطع البترول العربي ضد أمريكا في قضية فلسطين والذي يتعرض من اجله لحملة صهيونية امريكية ظالمة بعد ان فشل الذي يدعوه سوياً لفرض التنازل في القدس على قيادة الشعب الفلسطيني وكلا ..... شرحت لهم كيف استعمل الذهب (مليارات الدولارات) والذهب (شهيدات شعبنا الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية)

وقلت لهم أمنية إخوانكم في اللجنة التنفيذية وهم عكس أيضا النضال : ضع . الجبهة الشعبية . الجبهة الديمقراطية . النضال الشعبي . فدا . حزب الشعب . وطبعاً هي رغبة باقي الفصائل والمستقلين في المجلس الوطني الفلسطيني . أن تجاوب حركة حماس بالعودة إلى المشاركة في المجلس المركزي الفلسطيني الذي سيجتمع في ١٩٩٩/٤/٢٧ بصفة مراقب .

وقد اعطى حضوركم في تلك الجلسة زخماً وقوة وتأييداً من الشعب وكانت كلمة الشيخ احمد ياسين معبرة في اسماع اعضاء المجلس المركزي والشعب بأسره.

واضافة الى الشرح المطول الذي تم تقديمه بعد صلاة المغرب يوم الثلاثاء ٨/٨/٠٠٠٠ والذي أود تفصيل ما جاء به الخطيب الذهبي نظراً في حينه عضو المجلس الوطني الذي عماد الفالوجي اقول:

إن الظروف الخطيرة التي سبقت إنتهاء الجلسة الاستثنائية في ٤/٥/١٩٩٩ والتي سبق اجلها ستة اشهر في ذلك الاجتماع حتى لا تكون بعيدة عن قرارها كان مزمعاً اتخاذه باعلان تجميد الدولة في ٤/٥/١٩٩٩

لكن الظروف اصبحت أشد وأشد بعد صمودنا في كامب ديفيد وكذهب ريشنا الاكبر موقع في العالم لبست ثوب العياد ولكنها عادت الى استراتيجية علاقتها مع اسرائيل.

من اجل ذلك نريدكم حضوراً كاملاً واسرائيلاً في المجلس المركزي الفلسطيني

كما أنني أذكر عبذكرة حركة حماس التي قدمتها الى الشيخ عبدالحميد الساعي في سنة ١٩٨٩ والتي طلبتم فيها إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وانكم تفضلون الوصول الى عضويته عن طريق الانتخاب وربما سمعتم ان المجلس المركزي سيشكل لجنة برئاستي وعضوية ثلاثة رؤساء المجلس واربعة من اعضاء اللجنة التنفيذية به.

وهذه اللجنة توصلت الى التالي:

(١) سحب موضوع تجميد الدولة بالرهبات الحالية وتلم أسرها المجلس الوطني والمركزي.

(٢) يتم انتخاب اعضاء المجلس الوطني القادم بالانتخاب بشكل مباشر في الداخل وحيثما امكن في الخارج.

(٣) ان لا يزيد عدد اعضاء المجلس الجديد (وهو برلمان الدولة في الداخل والشتات) عن ٢٠٠ عضو.

واخواتكم والذي الرئيس يبارك هذا التوجه أن لا تكونوا بعيدين في معركة الكرامة الحالية ولو بصفة مراقب حتى نواجه معركة الوجود

أو الجهود .. معركة الدولة المستقلة أو الحكم الذاتي المحدود إلى
الأبد . معركة القدس الشريف التي احتلت سنة ١٩٦٧ .. أو
الاكتفاء بأبو ديس بعيداً عن الحرم القدسي الشريف .

وأؤكد لكم كلّ ما جرى في حديثي السفوب وخاصة أنني
على استعداد للالتقاء بالإخوة خالد مشعل وإخوانه في أي
بلد يختارونه معتذراً انهم لا يستطيعون زيارتي حيث أقيم أو
في أرض الوطن .

ختاماً . "إن الله يدافع عن الذين آمنوا"
"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا" . . . .
صدق الله العظيم

صورة: المرفع الرئيس لإسرائيل
صورة للإخوة في الحجة التنفيذية

غزة ..... في ١٠/٨/٢٠٠٠

أخوكم
ياسر عرفات
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
رئيس لجنة الحوار الوطني

رسالة من خليل الوزير الى اعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح
بتاريخ 11/11/1968

N. 64

N: 65

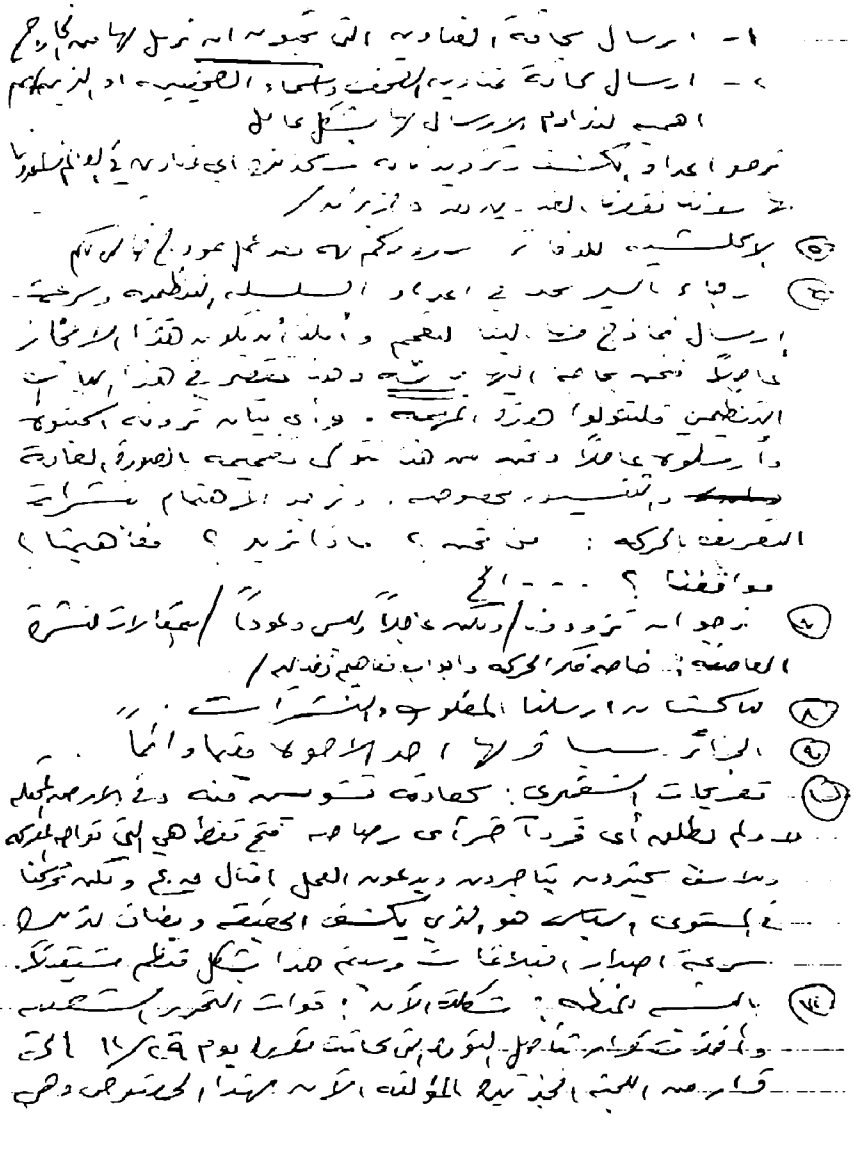

N: 66

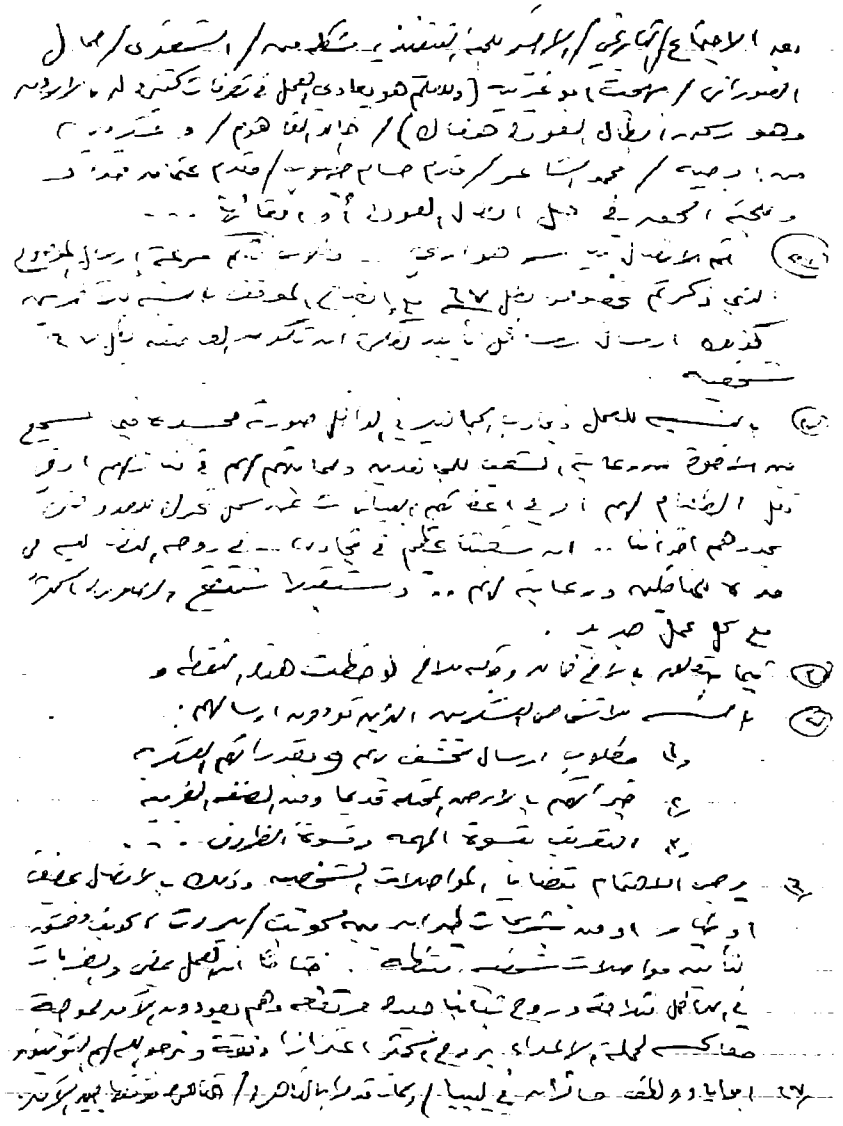

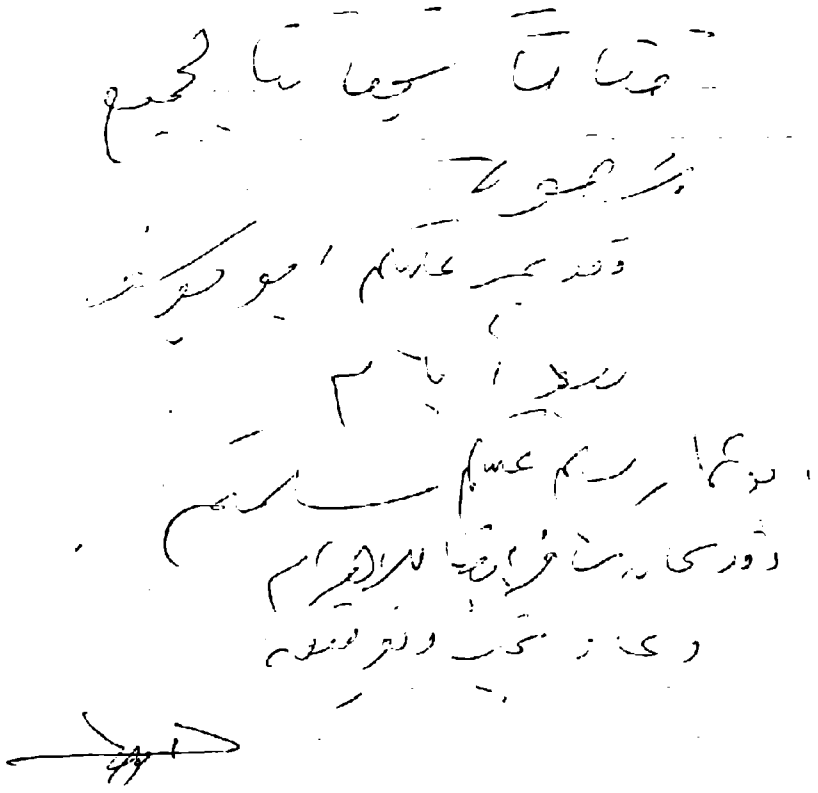

رسالة من سليم الزعنون الى ياسر عرفات بخصوص اوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت بتاريخ 20/ 8/ 1990

الكويت ٢٠/ ٨/ ١٩٩٠

الأخ الرئيس ابو عمار حفظه الله

تحية الثورة وبعد:

انت تعرف ما حصل لنا من أهوال. وأرسل لك هذه الرسالة مع الأخ حمدي. وأخبركم أنه في يوم ٥/٨/١٩٩٠ [illegible] اجتماع لقيادة فلسطين في مكتب المنظمة [illegible] الفلسطينية. وطرح [illegible]

[illegible]

ابو الأديب

رسالة من سليم الزعنون الى ياسر عرفات بخصوص أوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت بتاريخ 11/11/1990

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة التحرير الوطني الفلسطيني
« فتـــح »
الكويت

الرقم .....
التاريخ ١١/١١/١٩٩٠

الأخ الرئيس الوالد - حفظه الله

تحية الثورة

سيشرح لك الأخ المبعوث تفاصيل اللقاء ... وبعد أن أدى المبعوث ان الكويتيين حاقدة وليجوز أن يكون لها أسرها ومؤامرة سوى مساعدة عدو في بغداد لمحاصرة الكويت حتى لا تستعيد الجالية أي احتمال لعودتها إليه الماضي

والاجتماع كان مثمراً في نتائجه التي توصلنا إليها الوفد وأي تشويه تحاوله سيكون قادراً على أداء المهمة بالواصفات التي يريدونها

وسيبلغكم الوفد لكم في رسالتي ان سياستنا قد تغيرت شيئاً أو إثراً وعندما تنتهي المهمة نعالج الأمر إلى المصير

وأرجوكم كل الرجاء ان لا تدخروا في شيء وأرجو الله واسعة

وأرجو عدم إثارة الموضوع حالياً لمصلحة الجميع والله يحفظكم ويرعاكم

أخوكم

رسالة رد من ياسر عرفات الى سليم الزعنون بخصوص اوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت بتاريخ 9/ 9/ 1990

STATE OF PALESTINE
PALESTINE LIBERATION ORGANIZATION
President's Office

دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
مكتب الرئيس

الرقم : .....
التاريخ : .....

أخي الحبيب ابو اياد

تسلمت رسالتك التفصيلية الهامة التي ارسلتها مع الاخ محمدي. وهي لا تثير كبير و مفيد وقد اثارت ذلك التأثير على اخواننا الصابرة المحاصرة حيث اننا نتطلع ان نقول أننا متفقين في معظم الافكار والاعمال. وسيبلغك الاخ محمدي عن رأينا في بعض المواقف و القضايا.

نحن قلقين على اصدقائنا في الكويت خاصة ايام الحملات الكاذبة ضد الشعب الفلسطيني بشكل عام و بصفة في الكويت بصورة خاصة و لذلك فاننا نقف في الصفوف الخلفية الكامل لهم بمختلف الظروف وفي كل الاحوال وانه لا نام على حرير في ظل هذه المتغيرات السياسية.

وشكر الله وصالح وايد عطاكم وسددها لما فيه خير اخوانكم وانتم تتحملون صعاب المسؤولية الصعبة وهذا الظرف الصعب والخطير والتاريخي.

وسيكلم عدد من الأعضاء في زيارات مقررة ليكونوا جاهزين
في هذه اللحظات المصيرية وصدقوا أنكم تحتلون
في الاجتماعات الأخيرة.

مع تمنياتي لكم ودعائي لكم ولجميع الأعضاء
بالتوفيق

وعسى أن يأتي النصر القريب
المجيد بعون الله تعالى

Taleb

ملحوظة: سيرسل لكم ملخصا لكل
عمل مفوض لمواجهة الطوارئ
وعلى استعداد لإرسال نشراتي الخطة

- برجاء تغطية هذا الرقم مكتبيا لأنه مجدي ومتعدد الأغراض
- ماذا يحتاج من تزعاج إذهب إلى الكنيسة لتجمع الانتفاضة

فهرس

إهداء 5
شكر وتقدير 7

الباب الأول

استهلال- لماذا هذه المذكرات- مقتطفات من أيام الصبا

الفصل الأول: القلق والمرض وكتابة المذكرات 11
شكراً أيها القلق 11
شكراً أيها المرض 13
مع والدي 14
يوم مولدي 15
مع البوصيري وشوقي 21
أيام الصبا 26

الفصل الثاني: الهزيمة 35

الفصل الثالث: مع ياسر عرفات 41

الفصل الرابع: الدارسة والعمل 49
ذكريات الجامعة 49
العمل في التدريس 55

الفصل الخامس: المقاومة الشعبية وتحرير قطاع غزة 59
مع المقاومة الشعبية 59
ما بعد التحرير 66

الفصل السادس: على مقهى السنترال 71

الفصل السابع: في القضاء واللجوء إلى المهجر 77
في القضاء 77
مع أسرتي 83
اللجوء إلى المهاجر (عود إلى بدء) 84

الباب الثاني
الانطلاقة وتطورات الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة

الفصل الأول: تفاصيل الإعداد للانطلاقة 93
مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح 93
حركة فتح ومبدأ الحياد 98
اتصالات ومبادرات لحشد الدعم للانطلاقة 101
الانطلاقة 102
الموقف من الأحزاب في مراحل الإعداد للانطلاقة 107
أحمد الشقيري والانطلاقة 121
موقف الإخوان المسلمين من الانطلاقة 125
حركة القوميين العرب والانطلاقة 129

الفصل الثاني: المؤتمرات العامة لحركة فتح 133
المؤتمرات العامة لحركة فتح حتى المؤتمر السادس 133
المؤتمر العام السادس لحركة فتح- بيت لحم 2009 136
التمرد الأول في حركة فتح 139
أحمد جبريل و مأساة عام 1966 141

الفصل الثالث: أبو نضال ومعسكر فتح في جنوب العراق 147
ظاهرة صبري البنا - أبو نضال 147
معسكر فتح في جنوب العراق 150
تغيّر موقف أبي نضال من فتح في الكويت 155
اغتيال أبي نضال 158

الفصل الرابع: مرحلة الصدام مع الأنظمة العربية 161
الخروج من الأردن 161
النزاع بين حركة فتح والقيادة السورية سنة 1976 166

الفصل الخامس: في لبنان، وما فعله السادات، وقمة فاس 1981 169
حرب الخمسة عشر يوماً في لبنان - تموز 1979 169
قمة فاس عام 1981 ومشروع الأمير فهد والتحديات 170
ما فعله السادات 178
الخروج من لبنان 185

الفصل السادس: الاختراق 193

الفصل السابع: الفصل السابع: استشهاد القادة 195
استشهاد أبي جهاد 195
أبو جهاد: دقة في التفاصيل 200
وداع، ووفاء، وعهد للشهيد أبي جهاد 204
استشهاد أبي إياد وأبي الهول وفخري العمري 206

الفصل الثامن: الوجود والخروج الفلسطيني من الكويت 211
مقدمات الوجود الفلسطيني في الكويت 211
دخول القوات العراقية للكويت في شهر آب 1990 واللقاءات مع الحكّام العراقيين للكويت 213
المراسلات بيني وبين أبي عمار حول الوضع في الكويت 215
خروجي من الكويت 227
مناقشة أوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت في اجتماع المجلس المركزي 1991 . 229

الباب الثالث
منظمة التحرير الفلسطينية

الفصل الأول: رؤساء منظمة التحرير الفلسطينية 239
مرحلة أحمد الشقيري 239
مع عبد المحسن القطان 244

مع يحيى حمودة 246
مع خالد الفاهوم 249
مع الشيخ عبد الحميد السائح 251

الفصل الثاني: المجلس الوطني الفلسطيني 255
دورات المجلس الوطني الفلسطيني 255
الدورة السابعة عشرة للمجلس في عمّان \ تشرين الثاني 1984 264
الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني 1987 266
الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني1995 -الجزائر- إعلان وثيقة الاستقلال 269
الدورة العشرون للمجلس الوطني 1991 270
مقر المجلس الوطني في غزة 1995 278
الدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطن- غزة 1996 279
الاجتماع غير العادي للمجلس الوطني الفلسطيني 2009 303

الفصل الثالث: في موسكو بعد الكويت 309

الباب الرابع
المرحلة الانتقالية منذ عام 1994 - 2011

الفصل الأول: مؤتمر مدريد للسلام ومعركة التمثيل الفلسطيني 321
دواعي مؤتمر السلام 321
معركة التمثيل الفلسطيني 328
الموقف الإسرائيلي الأمريكي من التمثيل الفلسطيني 331

الفصل الثاني: اليمين الدستورية وزيارة أهلنا داخل الخط الأخضر 337
حلف اليمين الدستورية 337
الزيارة لأهلنا وراء الخط الأخضر 344

الفصل الثالث: المجلس الوطني الفلسطيني وإعادة تشكيله والمؤامرات عليه 353
اتفاق أوسلو وعلاقته بالمجلس الوطني والمجلس التشريعي 353
إعادة تشكيل المجلس الوطني في دورته 21 في عام 1996 - غزة 357

ماذا يقصد بالمجلس الوطني والمجلس المركزي والمجلس التشريعي 359
توضيح العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي 364
إلغاء الربط بين المجلسين الوطني والتشريعي في قانون الانتخابات لعام 2005 .. 365
استشهاد القائد أبو عمار واختيار الأخ أبو مازن رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير 372
مشروع الدستور الفلسطيني 2001-2011 375
مؤامرات البعض على المجلس الوطني سنة 2008 377

الفصل الرابع: في الميثاق الوطني الفلسطيني 385
المواد والقرارات المتعلقة بالحرب والتحرير في الميثاق الوطني الفلسطيني 385
رأي بعض خبراء القانون الدستوري ببعض مواد الميثاق 392
هل عُدِّلَ الميثاق؟ 393

الباب الخامس
السياسة الداخلية الفلسطينية

الفصل الأول: التحضير للتعامل مع إسرائيل تحت حكم شارون 399
استعدادات المجلس الوطني الفلسطيني لنهاية المرحلة الانتقالية 399
انتخاب البرلمان الفلسطيني ونهاية المرحلة الانتقالية 414
اللجنة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني عام 2000 423
اجتماع المجلس المركزي أيلول 2000 ودعوة حماس للمشاركة في أعماله 426
المفاوضات.. والدولة عام 2000 431
هيئة الاستقلال الوطني الفلسطيني 1/ 1/ 2001 435
ماذا حدثَ في الدورة الطارئة للمجلس المركزي- رام الله 2003 443

الفصل الثاني: استحقاق أيلول 2011 (عضوية فلسطين في الأمم المتحدة) 445
الأسس القانونية للدولة الفلسطينية 1999-2011 445
الدورة 25 للمجلس المركزي واستحقاق الدولة (استحقاق أيلول 2011) تموز- رام الله 450
لماذا لا نصارح شعبنا بحقيقة استحقاق أيلول، عضوية كاملة أم دولة غير عضو؟ آب 2011 454

«وقِفُوهُمْ إنهم مسئولون» قبل 23/ 9/ 2011 (استحقاق أيلول) 461
المصالحة واجتماعات لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني برئاستي سنة 2012 464

الفصل الثالث: علاقات المجلس الوطني البرلمانية 477
المجلس الوطني يشارك في تأسيس الاتحاد البرلماني العربي 477
وضع المجلس الوطني في البرلماني العربي 478
عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد البرلماني الدولي 478
ترقية وضع المجلس الوطني في الاتحاد البرلماني الدولي 483
الاتحاد البرلماني الدولي وقراره اعتماد المجلس التشريعي بدلاً من الوطني 485
المشاركة في مؤتمرات رؤساء برلمانات العالم 489
اعتماد المجلس الوطني شريكاً من اجل الديمقراطية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا 491

ملاحق المذكرات 497
شهداء اللجنة المركزية لحركة فتح 499
الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر - تشرين الثاني 1988 «دورة اعلان وثيقة الاستقلال» 500
قوات الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان سنة 1974 من اليمين الى اليسار: سليم الزعنون، ياسر عرفات، خليل الوزير 500
رؤساء المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1996 501
أحمد الشقيري 1964-1967 501
عبد المحسن القطان 1968 502
يحيى حمودة 1968 503
خالد الفاهوم 1974-1984 504
عبدالحميد السائح 1984-1996 505
مجموعة من القيادات الفلسطينية في مكتب الاخ ابو عمار بعد العودة الى الوطن ومن هذه القيادات: سليم الزعنون، نبيل الشريف، مروان كنفاني، ياسر عبد ربه، المطران ايليا خوري، عبد الله الحوراني 506

موقف سليم الزعنون من المقاومة خلال اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني بتاريخ 28/ 7/ 2011 507
رسالة من سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الى الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة حماس يدعوه فيها لحضور اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني عام 2000 508
رسالة من خليل الوزير الى اعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح بتاريخ 11/ 11/ 1968 511
رسالة من سليم الزعنون الى ياسر عرفات بخصوص اوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت بتاريخ 20/ 8/ 1990 515
رسالة من سليم الزعنون الى ياسر عرفات بخصوص اوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت بتاريخ 30/ 8/ 1990 516
رسالة رد من ياسر عرفات الى سليم الزعنون بخصوص اوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت بتاريخ 9/ 9/ 1990 517

فهرس 519

تم بحمد الله

هذه المُذكّرات تعطي ومضات حول ما جرى، وتروي أحداثاً، وتحكي بدايات التأسيس للحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، تأخُذنا المذكرات إلى غزة والقاهرة، ومنها إلى الكويت، وإلى بيروت، ثم إلى عمّان، فأرض الوطن وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتُفصِّل قبل ذلك حيثيات تاريخ حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وانطلاقتها.

إنها تقف عند محطات مهمة في تاريخ النضال الفلسطيني، وتحلِّق بنا إلى ما وراء المُعلن، ولتلقي الضوء على خبايا كانت حبيسة في الصدور... ولتقدمها للقارئ بأسلوبٍ منْ عاش المرحلة وانصهر في تفاصيلها، وشارك في أحداثها.

إنها تؤرِّخ وتعلِّل وتفسِّر، إنها تجمع ما بين الذاتي والنضالي، وتربط ما بين الخاص والعام، تصف الوقائع كما هي، تقدم العِبَرَ والدروس، أين أصبنا وأين أخطأنا، لِمَ اختلفنا وكيف اتفقنا.

تُحدِّثُ عن المقاومة الشعبية في قطاع غزة ضد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، والتي اُعتُبِرتْ الإرهاصات الأولى لحركة فتح وتفْرِضُ أنْ يرتد الجميع عن مشاربهم الحزبية، وأنْ يرتبطوا بتراب الوطن.

تروي قصص وتجارب وذكريات مع الشهيد "أبو عمار" والشهيد "أبو جهاد"... مع شخصيات وطنية كان لها بصمات راسخة حُقَّ لها أن تُكرَّمَ وأن يذكُرها التاريخ.

إنها تحكي قصة المجلس الوطني الفلسطيني بكل مراحله وانعطافاته، وتُبيِّن كيف تمكَّنَ هذا الصرحُ من الصمود في وجه من أرادوا له الانحراف عن دوره ومكانته.

عرَّفَتْنا على سليم الزعنون الإنسان، الطالب، الأب، الشاعر، والقاضي، بمواقف لامستها صفحات هذه المذكرات.

سليم الزعنون صاحب هذه المذكرات ابن فلسطين، وأحد مؤسسي حركة فتح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ثبتَ على موقفه النضالي، حرصَ على وحدة الصف الوطني، ولم يغادر مربع الانتماء والوفاء للقضية.

عمر حمايل

ISBN 978 6580 0 9 7 766589 091 [illegible]

الأردن، عمّان، وسط البلد، بناية 12، ويتبعها
تلفون 7855 ماتف 4638688 6
فاكس 4657445 6